

الشيخنا العلامة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق من أراد به الخير للتعرفه في الدين * وهدى من شاء الى سبيل المهتدين * والصلاة والسلام على سيد الاولين والاخرين * محمد خاتم النبيين والمرسلين * وعلى آله الطيبين وأصحابه الطاهرين (وبعد) فيقول العبد الفقير ابراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدت شيخنا العلامة * الرحلة الفهامة * الشيخ محي الدين طاب ثراه * وكانت فراديس الجنان مأواه * قد شرع في جمع فتاوى والده شيخنا وأستاذنا وكتب لها دياجحة صورتها وبعد فيقول العبد الفقير * محي الدين هذا نزر يسير * من جم غفير * من أجوبة عن أسئلة تسأل عنها سيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين * خاتمة الفقهاء المحققين * أوحد الزمان * في فقه أبي حنيفة النعمان * وحيد الدهر * وفريد العصر * سيدي والدي الخير الدين المنيف * ومن هو خير محض كاسمه الشريف * ألا وهو خير الدين * متع الله بطول حياته المسلمين * فاجاب عنها بما هو الصحيح المقتضى به من مذهب أبي حنيفة * أو بما صححه كبار أهل المذهب لاختلاف العصر أو لتغير أحوال الناس رفقا بعباد الله طالبا به رضا الله تعالى عنه يوم الخيفة * فجمعتها وكتبتها * وعلى طريق الهداية رتبها * ليحصل التسهيل والتقريب * للسائل والمجيب * ولم أر سم غالبا الا ما قل وجوده في الاسفار * وكثر وقوعه في غالب الديار * أو لم يصرح به في الابواب * وان فهم من كتب اصحاب (وسميتها بالفتاوى الخيرية لنفع البرية) وبالله المستعان * وعليه التكلان * هذا وقد أخبرني والدي المشار اليه * متعني الله تعالى بطول حياته وأسبغ نعمه علي وعليه * أنه لا يعي نفسه الا في تعلم القرآن وحفظه والاخذ في تجويده * ثم الاعتناء بالفقه وتحشيد موعظه * وأنه رجل من بلده التي هي الرملة البيضاء سنة سبع بعد الالف الى مصر ولازم العلماء بالجامع

* فهرسة الجزء الاول من التتاي الخيرية *

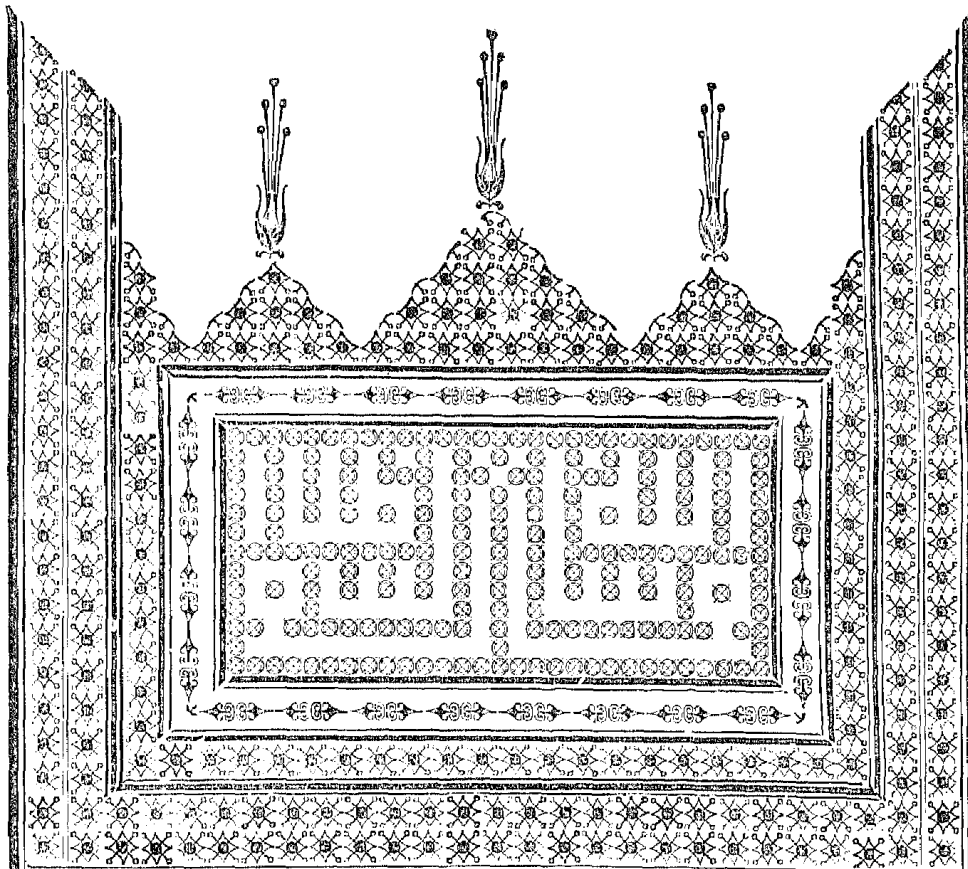
صفحة	صفحة
٦٧ باب النفقة	٣ (كتاب الطهارة)
٨٠ (كتاب العتاق)	٥ باب التيمم
٨٠ باب الاستبلاذ	٦ (كتاب الصلاة)
٨٠ (كتاب الايمان)	١٣ باب الجنائز
٨٦ (كتاب الحدود)	١٦ (كتاب الزكاة)
٨٧ فصل في التعزير	١٦ باب صدقة الفطر
٩١ (كتاب السرقة)	١٦ (كتاب الصوم)
٩٢ (كتاب السير)	١٦ فصل في النذر
٩٤ باب العشر والخراج	١٨ (كتاب الحج)
١٠١ باب الجزية	١٩ (كتاب النكاح)
١٠٢ باب المرتدين	٢٢ فصل في المحرمات
١٠٨ (كتاب اللقطة)	٢٣ باب الاولياء والا كفاء
١٠٩ (كتاب المغنود)	٢٧ فصل في نكاح النضولي
١٠٩ (كتاب الشركة)	٢٧ باب المهر
١١٥ (كتاب الوقف)	٣٤ باب القسم
٢١٩ (كتاب البيوع)	٣٥ (كتاب الرضاع)
٢٣٥ باب البيع الفاسد	٣٦ (كتاب الطلاق)
٢٤٠ باب الاقالة	٥٧ باب الابل
٢٤١ باب الربا	٥٨ باب الخلع
٢٤٢ باب الاستحقاق	٥٩ باب الطهارة
٢٤٣ باب السلم	٦٠ باب العين
٢٤٦ (كتاب الكفالة)	٦١ باب العدة
٢٥٠ (كتاب الحوالة)	٦٢ باب ثبوت النسب
	٦٤ باب الحضانة

* (تمت) *

(الجزء الأول)
من كتاب الفتاوى الخيرية لنفع البرية
على مذهب الامام الاعظم أبي
حنيفة النعمان نفع الله
بها جميع الانام
امين
م



(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الكبرى الميرية بيولاقي مصر المحمية)
سنة ١٣٠٠ هجرية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق من أراد به الخير للثقة في الدين * وهدي من شاء إلى سبيل المهتدين * والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين * محمد خاتم النبيين والمرسلين * وعلى آله الطيبين وأصحابه الطاهرين (و بعد) فيقول العبد الفقير إبراهيم بن سليمان بن محمد بن عبد العزيز قد وجدت شيخنا العلامة * الرحلة الفهامة * الشيخ محي الدين طاب ثراه * وكانت فراديس الجنان مأواه * قد شرع في جمع فتاوى والده شيخنا وأستاذنا وكتب لها دياجحة صورتها وبعد فيقول العبد الفقير * محي الدين هذا نزر يسير * من جم غفير * من أجوبة عن أسئلة سئل عنها سيدنا ومولانا شيخ الاسلام والمسلمين * خاتمة الفقهاء المحققين * أوحد الزمان * في فقه أي حنيفة النعمان * وحيد الدهر * وفريد العصر * سيدى ووالدى الخير الدين المنيف * ومن هو خير محض كاسمه الشريف * ألا وهو خير الدين * متع الله بطول حياته المسلمين * فاجاب عنها بما هو الصحيح المفتى به من مذهب أي حنيفة * أو بما صححه كبار أهل المذهب لاختلاف العصر أو لتغير أحوال الناس رفقا بعباد الله طابا به رضا الله تعالى عنه يوم الخيفة * بجمعتها وكتبها * وعلى طريق الهداية رتبها * ليحصل التسهيل والتقريب * للسائل والمجيب * ولم أر سم غالبا إلا ما قل وجوده في الاسفار * وكثر وقوعه في غالب الديار * أو لم يصرح به في الابواب * وان فهم من كتب اصحاب (وسميتم بالفتاوى الخيرية لنفع البرية) وبالله المستعان * وعليه التكلان * هذا وقد أخبرني والدى المشار اليه * متعني الله تعالى بطول حياته وأسبغ نعمه علي وعليه * أنه لا يعي نفسه إلا في تعلم القرآن وحفظه والاخذ في تجويده * ثم الاعتناء بالفقه وتحشيد وتهذيبه * وأنه رجل من بلده التي هي الرملة البيضاء سنة سبع بعد ألف إلى مصر ولازم العلماء بالجامع

الازهر وأخذ الفتنة عن جماعة من فقهاء الحنفية **ك** الشيخ عبد الله الخنبري والسراج الحانوتي والشيخ أحمد بن الشيخ محمد أمين الدين بن عبد العال وغيرهم وقرأ الأصول على المحبي وجماعته والخنوع على العلامة الشيخ أبي بكر الشنواني وغيره وقرأ الفرائض وأكثرت الرد على الشيخ قائد الولي المشهور ورجع من مصر إلى بلده وأسطذى القعدة الحرام سنة ثلاث عشرة وألف انتهى ما كتبه فجمع منها إلى باب المهر واختار منه المنيعة ثم انى استخبر شيخنا العلامة والده المذكور في كمالها على حسب ترتيبها فأجاز في فاستخبرت الله تعالى في ذلك وأكملتها والله سبحانه وتعالى أسأل وبنيته أتوسل أن يجعل سعيدا فيها مشكوراً وأن يجعله خالصاً مخلصاً لوجهه الكريم موصلاً إلى الفوز بدار النعيم انه على ذلك قدير وبالإجابة جدير

(كتاب الطهارة)*

مطلب الماء النجس الذي
لم يغير طعمه وفيه أقوال

(سئل) هل يجوز استعمال الماء النجس الذي لم يغير طعمه ويرى فيه في غير الشرب والتطهير كبل الطين وسقي الدواب (أجاب) نعم يجوز ذلك قال في جامع الفتاوى وغسالة الثوب النجس ان يغير طعمه أو يريحها يحرم الاستعمال كالبول والايحوز الاستعمال في غير الشرب والتطهير كبل الطين وسقي الدواب اه وقال في البرازية والنجس ينتفع به في سقي الدواب وبل الطين ونحوه انتهى وفي البحر تنقل عن التجنيس اذا نزح الماء النجس من البئر كره أن يبل به الطين ويطين المسجد أو أرضه لنجاسته بخلاف السرقين اذا جعل في الطين لان في ذلك ضرورة لانه لا يتبى الا بذلك انتهى وفيه نقلا عن الذخيرة ولا بأس برش الماء النجس في الطريق ولا يسقي للبهائم وفي خزائن الفتاوى لا بأس بأن يسقي الماء النجس للبقر والابل والغنم انتهى وفي النهر وهل يسقي للدواب قال في الذخيرة لا وفي الخزائن لا بأس بذلك وأقول ما في الأخيرة موافق ما في البدائع وما في الخزائن ما في الاسيحياني فهم اقوال متقابلة لان نقلان متنافيان انتهى والله أعلم

(سئل) في الشارب اذا طال هل يجب تخليله أم لا (أجاب) لا يجب تخليله وان طال قال في اعلام الاخير وفي شرح القسودوري قال عزوا الى رواية المحيط لا يجب اصال الماء الى ماتحت الحاجبين والشارب باتفاق الروايات قال الحلواني وافقوا على أن يمس الماء شعر حاجبيه وفي صلاة النصاب اذا قص الشارب لا يجب تخليله وايصال الماء الى الشفتين وفي النوازل لا يجب وان طال اه وقال الشيخ على المقدسي في شرح الكترا المنظوم والشارب اذا طال يجب تخليله اه وصرح في البحر بأنه لا يجب اصال الماء الى ماتحت شعر الحاجبين والشارب ثم قال وعلى هذا ينبغي أن يحمل قول من قال انه يجب اصال الماء الى ماتحت شعر الشارب على ما اذا كان بحيث يبدو منابت الشعر وقد جعله في التجنيس من الآداب وصرح الولوالجي في باب الكراهية بأن المفتي به انه لا يجب اصال الماء الى ماتحته كالحاجبين اه والله أعلم (سئل) العلامة شيخ الاسلام الشيخ أمين الدين بن عبد العال الحنفي مفتي الديار المصرية رحمه الله تعالى في العسل اذا وقعت فيه فارة فنافضة طهارته (أجاب) المذكور في كتب الحنفية أن يوضع الماء على العسل الى أن يغمره ثم يغلى على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذلك مرة ثانية وقد ظهر اه كذا في فتاواه (سئل) في فارة وقعت في زيت فهل اذا وضع في انا محروق السفلى وصب عليه الماء ثم أخذ الماء من أسفله ثلاث مرات يظهر كما نقله الامام ناصر الدين أبو القاسم في الملتقط عن أبي يوسف أم لا يظهر وهل اذا طبخ صابوناً وصار مستحيلاً يظهر أم لا (أجاب) نعم يظهر الزيت بهذا

مطلب في تخليل الشارب
والحاجب وفيه أقوال
والمفتي به التخلي

مطلب في فارة وقعت في
عسل والمفتي به واضح
مطلب في فارة اذا وقعت في
زيت وفيه أقوال والمفتي
به واضح

الصنع وكذلك لوصب عليه الماء فطفا فرفع ثلاثة مرات كما ورد عن الثانی وقطع به في الظهيرة
وعليه الفتوى كما في الجمع وغيره وظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التلث وهو مبني على أن
غلبة الظن مجزئة عن التلث وفيه اختلاف تصحيح وقوى وهي من المسائل المشهورة قيل
غلبة الظن تكفي وقيل لابد من التلث وصحح كل فاعل صاحب الخلاصة جرح إلى الأول وبه
صرح في مسألة الثوب فإنه قال وقتها سيكون قلبه اليه ووقع في بعض الكتب في هذه المسألة
فيغلي فيعولوا الدهن الماء فيرفع هكذا يفعل ثلاث مرات والظاهر أن لفظة فيغلي من زيادة النسخ
فإننا لم نر من شرط للتطهير الغليان مع كثرة النقل في المسألة والتتبع لها اللهم إلا أن يراد بالغلي
التحريك مجازا فقد صرح في مجمع الرواية شرح القندو رى أنه يصب عليه مثله ماء ويحرك
فتأمل ومسألة تطهارة الزيت النجس بالتخاذه صابونا صرح بها في المجتبى والبرازية قال في المجتبى
جعل الدهن النجس في صابون يفتي بطهارته لأنه تغير والتغير مطهر عند محمد ويقتى به للبلوى اه
وصرح به في فتح القدير وجواهر الفتاوى وجامع الفتاوى وأنبه صاحب من الغفار في منته
تنوير الابصار وهو منقول عن أجناس الناطق وغيره والله أعلم (سئل) فيما لو نزل لفعل الغنم
لبن هل هو طاهر يحل شربه أم لا (أجاب) لا شك في طهارته لما في الجوهره من أن سورما كحل
اللحم طاهر كبسه والظاهر منه حل شربه ولم أر من صرح به والله أعلم (سئل) في صاحب سلس
البول إذا كان يتقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل
يقدم الغائبة على الوقتية كالصحيح (أجاب) صاحب السلس وضوءه يتوضأ لوقت كل فرض
ويصلي بوضوءه فرضا ونفلا ماشا ويصل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا إذا لم يرض عليه
وقت الأول ذلك الحدث يوجد فيه وأما مسحه على الخفين فتعبر بذلك على وجه الاختصار أن
أصحاب الاعتذار إذا توضأوا العذر غير موجود وقت وضوءه واللبس في حكمهم حكم الأصحاء
يسبحون في الإقامة لو ما وليله وفي السفر ثلاثة أيام وليا لها من وقت الحدث العارض له بعد
اللبس بخلاف ما إذا لبس بطهارة العذر بأن وجد العذر مقارنا للوضوء أو اللبس أو كليهما أو
فيما بينهما واستمر حتى لبس فإنه حينئذ لا يسح في الوقت كلما توضأ حدث غير ما تبلى به ولا يسح
خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح فيقدم الفائتة
على الوقتية حتما بحيث لو عكس لا يصح إذا كان صاحب ترتيب ويكره إذا لم يكن صاحب ترتيب
والله أعلم (سئل) هل الإيلاج في فرج البهية ينقض الوضوء ولو لم يخرج منه شيء أم لا ينقض ما لم
يخرج منه شيء (أجاب) مجرد الإيلاج في البهية لا يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء ما لم يخرج
منه شيء صرح به ابن ملك في شرح المجمع في كتاب الصوم في فصل ما يجب وما لا يجب وكذلك صرح
به في توفيق العناية في الصوم أيضا والله أعلم (سئل) هل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام يحتملون
أم لا (أجاب) قال ابن حجر الهيتمي في كتاب له سماه القول المختصر في علامات المهدي المنتظر
قيل نام آدم فاحتلم فامتزجت نطفته بالتراب فخلق الله تعالى منها يأجوج ومأجوج واعترض
بأن النبي لا يحتلم ورد بأن المنى احتلام عن رؤية جماع لا مجرد دفق الماء اه ذكره عند ذكر
يأجوج ومأجوج قال وانهم ما من ولد آدم من حواء الحديث المرفوع أنهم ما من ذرية نوح وهو
من ذرية نوح ما قطعوا به أقول بعد من رؤية تغل عن أحد من السلف ما عدا كعبا بخلافه وبه
اعترض قول النووي في فتاوى به أنهم من ولد آدم من حواء عند جماهير العلماء والله أعلم (سئل)
في الحصة التي توضع على الكي ثم تربط بما يمنع السيلان هل يكون صاحبها صاحب عذر أم لا

مطلب في سورما كحل
اللحم ولبنه طاهر بالاتفاق
مطلب في صاحب العذر
وساس البول

مطلب في الإيلاج في البهية
هل يحكم بنقض الوضوء أم لا
مطلب في الأنبياء هل
يحتملون وفيه أقوال

مطلب في الحصة التي توضع
على الكي بوضعها يقي حكمه
حكم الصحيح أم لا

(أجاب) لا يكون صاحب عذر كما هو صريح كلام الخلاصة وغيره وصاحب الجرح السائل لو منع الجرح من السيلان يخرج من أن يكون صاحب الجرح السائل فإفادان كل صاحب عذر إذا منع نزوله بدواء أو غيره خرج عن كونه صاحب عذر بخلاف الحائض والله أعلم (سئل) هل يكره الاشتراك في المشط والميل والسوال كما هو شائع بين العوام يقولون ثلاثة ليس بها اشتراك * المشط والمرود والسوال (أجاب) أما السوال بسوال غيره فقد صرح في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي أنه لا بأس به إذا كان صاحبه ومثله المشط والميل وأما قول الناس فإنما ذلك لكرهه تفوسهم الاشتراك في هذه الثلاثة لثلاثه فصل النقرة باعتبار أنهم يعافون منه فربما وقعت الكراهية بينهم بسببه لأنه ورد فيه نص خاص من جانب الشرع الشريف بوجوب محظوريته والله أعلم ورأيت في شرح الروض لشيخ الاسلام زكريا الشافعي وبسوال غير باذن كره الاستئمان وهذا من تصرفه وعبارة الروضة وغيره لا بأس بأن يستألك بسوال غيره باذنه بل زاد في المجموع وقد جاء ذلك في الحديث الصحيح فالكره لاهلها والله أعلم (سئل) هل يجوز في المنسوخ أن يمسه المحدث أو يتلوه الجنب (أجاب) فيه تردد والاشبهه جواز فيما نسخ تلاوته وأقر حكمه لأنه ليس بقرآن اجماعا كذا في شرح مختصر أصول ابن الحاجب للعضد وإذا كان هذا فمما أقر حكمه من باب أولى الجواز فيما نسخ تلاوته وحكمه والله أعلم (سئل) عن كيفية الاستنجاء بالماء ماضورتها (أجاب) أما الاستنجاء بالماء فلم أر من صرح من علماءنا بكيفية أخذه وصبه وقد رأيت في كتب الشافعية ويسن أن لا يستعين بيمينه في شيء من الاستنجاء بغير عذر فيأخذ الحجر بيساره بخلاف الماء فإنه يصبه بيمينه ويغسل بيساره ولا مانع منه عندنا فالظاهر أن مذهبا كذلك وهذا هو المعهود للناس فلعلهم انما تركوه لظهوره والله أعلم ثم رأيت في الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي وفيفيض الماء بيده اليمنى على فرجه وعلى الأناصير يغسل فرجه بيده اليسرى إذا لم يكن عذرا فإن كان بيده اليسرى عذر يمنع من الاستنجاء بهما جاز الاستنجاء باليمين من غير كراهة فهو بحمد الله كما بحثته والله أعلم

* (باب التيمم)

(سئل) في التيمم لمس المصحف أو تلاوة القرآن مع وجود الماء والقدرة على استعماله هل يجوز أم لا أو ضحو النوا الجواب مفصلا ولكم الثواب من الله جل وعلا (أجاب) المصريح به عندنا أن ما ليست الطهارة شرطا في فعله وحله يجوز التيمم له مع وجود الماء كدخول المسجد للمحدث وأما ما الطهارة شرطا في فعله وحله فلا يجوز التيمم له مع وجود الماء إلا في موضع يخشى الفوات لا إلى خلف كصلاة الجنازة والعيد فالتميم لمس المصحف من قبيل الثاني فلا يجوز مع وجود الماء وأما التيمم لقراءة القرآن العظيم ينظر أن كان محدثا فهو من قبيل الأول لجوازه بدون ذلك وإن كان جنبا فهو من قبيل الثاني فلا يجوز التيمم مع وجود الماء والقدرة على استعماله وصرحوا بأنه لو تيمم لدخول المسجد أو للقراءة ولو لم يمس المصحف أو مسه أو كتابه أو زيارة القبور أو لعمادة المريض أو لتعليم القرآن ولا يربطها الصلاة أو تيمم لدفن الميت أو الأذان أو الإقامة أو السلام أو رده أو السلام لا تجوز الصلاة بذلك التيمم عند عامة المشايخ ولو تيمم لصلاة الجنازة أو سجدة التلاوة جاز له أن يصلي سائر الصلوات بذلك التيمم وقام ذلك مذكور في كتب العلماء

مطلب في كراهة السوال
والمشط والميل إذا كان
بإذن صاحبه

مطلب في المنسوخ هل
يمسه المحدث أو يتلوه
الجنب
مطلب في كيفية
الاستنجاء والتجبير

مطلب في التيمم لمس
المصحف أو القرية مع وجود
الماء

مطلب في مسافر عبادة
وحل هل يتيم أو يلطخ
والصحيح ظاهر

رحمهم الله تعالى (سئل) في رجل مسافر بمنازة بارض وحل ليس به ماء ولا حجر وتضايق وقت الصلاة فهل له أن يتيم على الطين ويصلي أو يؤخر الصلاة عن وقتها إلى أن يجده الماء أم كيف الحال (اجاب) الصحيح من مذهب الحنفية جواز التيمم بالطين لأنه من جنس الارض وصيرحت المتون بجواز التيمم بكل طاهر من جنس الارض حتى على الحجر الصلد الذي ليس عليه غبار قال في البحر الرائق وإذا لم يجد الا الطين يلطخه بثوبه أو عضوه فإذا جف تيمم به وقيل عند أبي حنيفة يتيمم بالطين وهو الصحيح لان الواجب عنده وضع اليد على الارض لاستعمال جزء منه والطين من جنس الارض الا اذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به كذا في المحيط اهـ لكن قالوا الاولى اذا لم يحذف فوت الوقت أن يلطخ ثوبه بالطين ويتيمم اذا جف كي لا يصير بمعنى المثلة المنهية عنها في الحديث الشريف والله أعلم (سئل) من دمشق عن عبارة صاحب الاشياء حيث قال فيما اُفترق فيه المسح والغسل لا تنقضه الجنابة بخلاف المسح (اجاب) قوله لا تنقضه الجنابة بخلاف المسح أي لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح وقد تقر بأن الجنابة لا يمسح قال في الكنز لا جنباً أي لا يجوز للجنب المسح على الخفين قال في البحر والمحققون على أن الموضع موضع النفي فلا حاجة الى التصوير وقد تكلف علماءنا الى التصوير بأشياء يطول ذكرها والحاصل أن معنى قوله في الاشياء لا تنقض الجنابة الغسل وتنقض المسح يعني السابق عليها فاحتج البيهقي لا سبيل اليه الا برفعها عنه وبنزعه يسري الحدث الى الرجل ومعناه لا تنقض الجنابة غسل الرجل السابق على الجنابة الكائن بعد اللبس لان الخف جعل مانعاً عن سريته الحدث الى الرجل والمسح انما هو على ظاهرهما فنقضه الجنابة والجنب ممنوع عن المسح فلا سبيل اليه معها فاضطر الى نزعه خفيه للغسل وبنزعهما يسري الحدث فيجب الغسل بذلك لا بسبب أن الجنابة تنقضه فتأمل والله أعلم

مطلب فيمن اغتسل
ومسح ومن يتيم هل يمسح
كن اغتسل والصحيح ظاهر

مطلب في الصلاة على
القبلة القديمة المتواترة عن
الحجاة بوضعهم

(كتاب الصلاة) *

(سئل) من نابلس في أهل مدينة قديمة من مدن المسلمين قد بلغ اجماعهم بالتواتر عن آبائهم وأجدادهم يصلون على القبلة الى جهة مستدين عليها بحاريب المسلمين بمساجدهم التي بلغ قواثرهم واجماعهم من قديم الزمان والى الآن أن هذه المحاريب الكائنة بالمساجد من زمن سيدنا الامام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وان الملك صلاح الدين قد فتح بالمدينة المذكورة مسجداً وافق محرابه المحاريب المذكورة والا أن جاء شخص فلنك يقول ان هذه الجهة التي بها المحاريب ليست جهة القبلة وانها منحرفة وان هذه المحاريب مطعون فيها مستدلاً بالقواعد الفلكية وأدلتها والحال ان هذه القضية بلغت الى قاضي البلد فظهر عنده وتبين وتحقق أن الجهة المذكورة التي بها المحاريب المرقومة جهة القبلة عملاً بأقوال العلماء رضي الله تعالى عنهم حيث اعتمدوا محاريب المسلمين وعولوا عليهم وحكم بأن القبلة والمحاريب القديمة الموضوعات باجتهاد لا تبدل ولا تغير عن صفاتها التي أجمع عليها علماء المسلمين وأهل المدينة المتقدمون والمتأخرون وبإبقاء القديم على قدمه وبالإكتفاء بالجهة حيث ان التوجه الى عين الكعبة أمر عسر وغيب لا يطلع عليه والفلكي المذكور يقول حيث طعنت في المحاريب التي بالجهة المذكورة فلا تكون القبلة ويجب العدول عنها ولا يعمل بها ولا تقلد ولا يعمل بالتواتر ولا يقول القاضي في هذه المسئلة فهل والحالة هذه يعمل بما قاله القاضي وحكم به على الوجه

الوجه المزبور أم لا أو يعمل بما قاله الفلكي المزبور أم لا (اجاب) اعلم اولاً ان فرض غير المكي
 اصابة جهة الكعبة عندنا كما مشيت عليه المتون وصححه أصحاب الفتاوى والشروح مستدلين
 بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة ولان التكليف بحسب الوسع ولهذا قال
 بعضهم البيت قبله لمن صلى عكته في بيته أو في البطحاء ومكة قبله أهل الحرم والحرم قبله الآفاق
 وعن أبي حنيفة المشرق قبله أهل المغرب والمغرب قبله أهل المشرق والجنوب قبله أهل الشمال
 والشمال قبله أهل الجنوب وعليه فالانحراف قليلاً لا يضر وجهتها هو الجانب الذي اذا توجه
 اليه الشخص يكون مسامته للكعبة أو لهوائها أما تحقيقه فبمعنى انه لو فرض خط من تلقاء وجهه
 على زاوية قائمة الى الافق يكون ما را على الكعبة أو هوائها واما تقريره فبمعنى أن يكون ذلك
 منحرفاً عن الكعبة وهوائها انحرافاً لا يتزول به المقابلة بالكيفية بأن بقي شيء من سطح الوجه مسامته
 لها لان المقابلة اذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول بما تزول به من الانحراف لو كانت في مسافة
 قريبة ويتفاوت ذلك بحسب تفاوت البعد وتبقى المسامته مع انتقال مناسب لذلك البعد ولو
 فرض مثلاً خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر يقطعه
 على زاويتين قائمتين من جانب عين المستقبل أو شماله لا يتزول تلك المقابلة والتوجه بالاستقبال
 الى العين والشمال على ذلك الخط بفراش كثير ولهذا وضع العلماء قبله بلدو بلدين وبلاد على
 سمت واحد قال في الفتاوى الانحراف المفسد أن يجاوز المشارق الى المغرب فاذا علمت ذلك
 فنهاية الفلكي المذكور أن يطعن بالانحراف اليسير الذي لا يجاوز الحد المذكور وهو على
 تقدير صدقه لا يمنع الجواز ولهذا قال الشارح الزيلعي ولا يجوز التحري مع الحاربي وقال في
 فتاوى قاضيهان وجهة الكعبة تعرف بالدليل والدليل في الامصار والقرى الحاربي التي نصها
 الصحابة والتابعون رضي الله تعالى عنهم أجمعين فعلينا اتباعهم في استقبال الحاربي المنصوبة
 فان لم تكن فالسؤال من الأهل اه فقد جعل السؤال من الأهل مؤخرًا عن الحاربي وذكر
 بعضهم أن أقوى الأدلة القطب فيجعلهم بالشام ورائه والرمله وبابلس وبيت المقدس من جهة
 الشام كدمشق وحلب وجوز للكل الاعتماد على القطب وجعله خلفه ولا يتبقى ذلك من نوع
 انحراف لاهل ناحية منها لكنه لا يضر كما قررناه وهذا على قول من اعتبر الجهة وهو المختار كما في
 أكثر الكتب أما من اشترط اصابة العين فجعل الانحراف القليل مفسداً لكن لا يتحقق الخطأ
 بالانحراف يئنه ويسرعة مع البعد عن مكة وانما يظن وبناء على اشتراط الشافعية ذلك جواز
 الاجتهاد في الحاربي يئنه ويسرعة مع البعد عن مكة وانما يظن وبناء على اشتراط الشافعية ذلك جواز
 أي في محاربي المسلمين بالنسبة الى الجهة فلا يجوز حيث سلمت من الطعن لانهم لم تنصب
 الا بحضرة جمع من المسلمين أهل معرفة بسمت الكواكب والأدلة تجري ذلك مجرى الخبر فقلد
 تلك المحاربي وفي الخادم لهم كما نقله في حاشية ابن قاسم وهذا كله اذا لم يجتهدوا وأما الاجتهاد فظهر
 له الخطأ ظناً أو قطعاً فلا يسوغ له التقليد قطعاً أي تقليد تلك المحاربي اه والحاصل المفهوم
 من كلامهم انه يجوز الاجتهاد في المحاربي يئنه ويسرعة ولا يجب وأنه يجوز تقليدها قبل الاجتهاد
 وبعده لا يجوز له اذا ظهر خطؤها وأما الاجتهاد في الجهة فلا يجوز قبل الطعن أما بعده فيجوز
 وعندهم المحاربي بمنزلة الخبر فلو أخبر عالم بخلافه هل يتعارضان أو يقدم الخبر أو المحاربي قال
 في حاشية ابن قاسم ويدل على تقديم أي تقديم الخبر أنهم جوزوا فيها يعني المحاربي الاجتهاد
 يئنه ويسرعة ولم يجوزوا معه يعني الخبر أخذ من قول السبكي يجب الاجتهاد يئنه ويسرعة على

المحراب المعتمد لان المحراب في الجهة بمنزلة الخبر بدليل انهم يجوزون الاجتهاد فيها بخلافه
 والمجتهد لا يقلد مجتهدا اه الا ترى الى قوله بمنزلة الخبر الخ فانه كالصرح في امتناع الاجتهاد عينه
 أو يسره مع الخبر وذلك يدل على انه أعلى من المحراب نعم نوزع فيما ذكره في وجوب الاجتهاد عينه
 أو يسره وفيما استدلل به على ذلك وان ذلك جائز فقط كما نقل ذلك شيخنا ابن حجر رحمه الله تعالى
 فليتأمل اه فظهر بهذا ان الشافعية يقدمون خبر العالم على المحراب وقد صرحوا بان
 المحارب التي وضعتها الصحابة يجوز فيها الاجتهاد عينه ويسره فيجوز الاجتهاد عندهم في
 المحراب الذي وضعه الملك صلاح الدين على موافقة المحارب القديمة التي وضعتها الصحابة
 والتابعون بالاولى وأما عندنا فعلينا اتباعهم في استقبالها كما ذكره في الخاتمة وغيرها ولا يجوز
 العمل بقول الفلكي المذكور لما علمته ولولم يوجد ما ذكر من علم القاضي وحكمه بل وجود
 حكمه وعدمه سيان لعدم دخول المسئلة تحت الحكم لانها من الحقوق الدينية المحضة وليست
 من حقوق العباد حتى تدخل تحت الحكم فلان حكمهم وعلى من حكم وهذا كما صرحوا به في هلال
 رمضان والحاصل انها مسئلة خلافية فذهب الحنفية يعمل بالمحارب المذكور ولا يلتفت
 للطعن المذكور ومذهب الشافعية يلتفت اليه ويعمل به اذا كان من عالم بصير ثقة ولا خفاء في
 أن مذهبنا سمح سهل خفيف ميسر غير معسر فان الطاعة بحسب الطاقة وفي تعيين عين الكعبة
 خرج وهو مدفوع عنا بالنص الشريف وهذا ما ظهر في هذه المسئلة للعبد الضعيف والله أعلم
 (وبشئ) أيضا عن هذا السؤال بصورة أخرى هي ما قولكم رضي الله تعالى عنكم فيما اذا وجد
 في بلدة محارب يتخالف من غير وضع الصحابة والتابعين وبعضها موافق منطبق على طبق
 الادلة النلكية الهندسية العقلية التي هي عند أهلها يقينية وعند فقهاء الشافعية بمنزلة اليقين
 لان المعتمد عندهم وجوب اتباع هذه الادلة من غير شبهة وبعضها مخالف لهذه الادلة فهل يجب
 على الامام الحنفي اذا صلى وراءه شافعيون أن يخرف في المحراب المخالف الى مقتضى هذه الادلة
 لاجل صحة صلاة الشافعية وراءه ونخرج خلاف من أوجب اصابة العين من أئمة الحنفية
 ويكون قد زاد خبرا باصابة عين الكعبة أم لا واذا قلتم لا يجب فهل الافضل له ذلك أم لا وهل
 يجوز له ذلك أم لا واذا قلتم بوجوب اتباع محارب المسلمين مطلقا فيلزم حينئذ انه اذا وجد محراب
 مخالف للجهة أن يتبع ويصلي عليه فهل الامر كذلك أم لا وقد وقع هذا الامر في بعض محارب
 مصر ونقل المحراب الى الجهة الاخرى كما أخبرني به ثقات من أهل العلم وهل اذا كان حنفي عنفاة
 وتخبر في معرفة جهة القبلة وعنده من يعرف هذه الادلة فهل يجب عليه أن يأخذ بقوله أو يتعلم
 هذه الادلة أم لا وهل اذا حلف حنفي بالطلاق الثلاث انه لا بد أن يستقبل بصدرة عين الكعبة
 في جميع صلاته فصلى في محراب مخالف لهذه الادلة يتبع عليه الطلاق واذا صلى في محراب موافق
 لهذه الادلة لا يتبع عليه الطلاق أم لا وما تعريف الجهة التي اذا استقبلها الشخص صحت صلاته
 واذا انخرق عنها لم تصح صلاته واذا انخرق شافعي أو حنفي أو حنبل الى مقتضى هذه الادلة بعد
 اثباتها بالبراهين القطعية فهل يسوغ للقاضي أن يتعرض لاحد منهم وأن يقول له جدد اسلامك
 ثم تب الى الله تعالى من هذا الفعل وارجع الى ما كنت عليه سابقا أم لا واذا فعل هذا القاضي
 ذلك يكون مخطئا أم لا والحال انه لا يعرف شيئا من هذا العلم (أجاب) اذا لم يكن المحراب من
 وضع الصحابة والتابعين ولا من وضع ذوي العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة ولا على سمت
 وضعهم فلا عبرة به اجماعا وأما موافقة الشافعية وبعض الحنفية الشارطين الاصابة في التوجه

مطلب في البلدة التي وجد
 فيها محارب من غير وضع
 الصحابة والتابعين

لعين الكعبة فهو أفضل بل اريب ولا مبن لتصح الصلاة على كلا القولين لكن الكلام في
تحقيق ذلك ولا يتسع على وجه اليقين مع البعد باختبار الميثاق كما لا يخفى عند الفقهاء لانه مجرد
خبر ومع ذلك يعمل به بلا شبهة اذا خيل عن المعارضة بما هو مشبه أو فوقه لانه ملزم وقد
كتبنا في الجواب سابقا ان محاريب الصحابة والتابعين أعلى من خبره كما اقتضاه قولهم
فان لم يكن فالسؤال من الاهل وهو خلاف ما اقتضاه كلام الشافعية فان مقتضى كلامهم
العكس وهذا الحراب المتنازع فيه حيث كان خارجا عن الجهة بالكلية بأن تجاوز المشارق
الى المغرب كما نقل في فتح القدير لا يعتمد عليه ولا يتولد مخالفته لجميع المذاهب حينئذ
اذا الحراب المخالف للجهة لا عبرة به واذا اشتهت علمه القبلة وعندده عالم بالقبلة فيجب عليه العمل
بقوله ولا يتحرى والطلاق لا يقع على الحالف المذكور لما أسلفناه من عدم التيسر وجهته أن
يصل الخط الخارج من جبين المصل الى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل
قائمات أو نقول هو أن تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الدماغ فيخرجان الى العينين كساقى
مثلث كذا قال الخبير التفتازاني في شرح الكشاف فيعلم منه انه لو انحرف عن القبلة انحرافا
لا تزول به المقابلة بالكلية جاز يؤيده ما قال في الظهيرية اذا تيسر أو تيسر يجوز لان وجه
الانسان مقبوس فعند التيسر أو التيسر يكون أحد جوانبه الى القبلة كذا قاله من لا يخسر
في درر الاحكام وقد كتبنا ما في معناه في الجواب سابقا ولا يجوز للتفتازاني أن يقول لاحد من يريد
البحث عن حقيقة القبلة مثل هذا القول معتقدا زوال اسلامه واشتات معصيته ولأن يتعرض
له بمكره لان المقصود اصابة الصواب واظهار الحق وتحريم المناظرة لاجل أن تزل قدم من ناظر
وان يظهر جهل من ماثلك أو ناظر لك ويجب أن يقصد بذلك وجه الله تبارك وتعالى اذ العلم صفة
من صفاته فاذا كنت متصفا به فلا تعد ما أباحه لك كفو وربنا تعالى علمنا كيف نخاطب الجاهل
بقوله عز من قائل واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما فعلمنا اتباع الحق والتسليم به وليس علينا
هدى العالم والمسئلة واخوة وحاصلها اذا تحقق خروجه عن الجهة بالكلية لا يجوز اعتماده اجماعا
واذا لم يخرج عنها جاز اعتماده وان كان فيه انحراف قليل يجوز عند الحنفية ولا يجوز عند
الشافعية ومعرفة ذلك من هذا العلم لا ينكره أحد ونحن على علم بأن الصحابة رضي الله تعالى
عنهم أعلم من غيرهم فاذا علمنا انهم وضعوا محرابا لا يعارضهم من هو دونهم واذا علمنا أن محرابا
وضع من غيرهم بغير علم لانتمده واذا لم نعرف شيئا وعلمنا كثرة الممارتين وتوالي المصلين على ضرر
السنين علمنا بالظاهر وهو الصحة وعند تحققة بان الخطا زال الغطاء وهو في اختلاف الجهة بحيث
يكون متجاوزا المشارق الى المغرب وقد علمت الاجوبة كلها على كلا المذهبين والله أعلم
(وسئل) عنه أيضا بصورة فيما اذا وجد في بلدة محاريب متخالفة من غير وضع الصحابة
والتابعين ولا على سمت وضعهم ولا على سمت وضع ذوى العلم الموثوق بهم في معرفة القبلة وقد
طعن فيها قديما وحديثا ثم انه قد تحرر أن بعضها منحرف عنه عن مقتضى الأدلة خمس وستين
درجة وبعضها خمس وسبعين درجة ومن القواعد الفلكية اذا كان الانحراف عن مقتضى
الأدلة أكثر من خمس وأربعين درجة فإنه أو يسيرة يكون ذلك الانحراف خارجا عن جهة الربع
الذي فيه مكة المشرقة من غير اشكال على أن الجهات بالنسبة الى المصل أربعة فهل هذه
المحاريب المزبورة انحرافها كثير فاحش يجب الانحراف فيها يسيرة الى جهة مقتضى الأدلة
والحالة ما ذكرنا لا واذا قلتم يجب فهل اذا عاند شخص وصلى في هذه المحاريب بعد اثبات ما ذكر

مطلب فيما اذا وجد في بلدة
محاريب متخالفة من غير
وضع الصحابة ولا على سمت
وضعهم ولا على سمت ذوى
العلم الموثوق بهم في معرفة
القبلة وقد طعن فيها قديما
وحديثا

تكون صلاته فاسدة ويحرم عليه ذلك ويلزمه القضاء أم لا وهل اذا وجد في كلام النقهاء في هذه المسئلة أدلة خاصة وأدلة عامة يجب العمل بالأدلة الخاصة وتحمل العامة عليها أم لا (أجاب) حيث زالت بالانحراف المذكور المقابلة بالكيفية بحيث لم يبق شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة عدم الاستقبال المشروط لصحة الصلاة بالاجماع واذا عدم الشرط عدم المشروط واذا ثبت ذلك فلا كلام في عدم صحة الصلاة الى هذه المحاريب الموصوفة بما ذكره قطعاً ووجوب قضاء المؤدى بعد العلم والنيب ولا يجوز العناد في مثل ذلك بل يحرم ويفسق من تركه ويعزر لارتكابه المعصية خصوصاً في مثل هذا الشأن العظيم المتعلق بالصلاة التي هي عماد الدين ولا شك أن ذلك من فاعله بعد ظيوره دلالة مجرد جهل وعناد وفسق وفساد فعله أن يتوب ويرجع والا يعامل بالعذاب الاليم الموجه وأما بحث الخاص والعام فن مشهور مسائل أصول الاحكام والانساب ذكر المطلق والمقيد في هذا المقام يظهر ذلك لمن علم اصطلاح العلماء الاعلام وحيث علم ذلك فليعلم أن المطلق يحمل على المقيد حيث اتحدت الحادثة والحكم عندنا كما هو مقرر في الاصول فاذا وجد في هذه المسئلة اطلاقاً وتقييداً في عباراتهم فليكن المطلق محمولاً على المقيد لاتحاد الحكم وعند الشافعي هو محمول عليه وان لم يتحد الحكم فالحمل في مثل ما نحن فيه مجمع عليه والله أعلم (سئل) في الامام اذا كان ألثغ يبدل الرأ المهملة بالغين المجهمة فاذا أراد أن ينطق بالرحمن الرحيم يقول الغممن الغميم واذا أراد أن ينطق برب يقول غب فهل يكون اقتداء الفصيح الذي يخرج الحروف من مخارجها بطلاً فلا يجوز اماتة للفصيح وهل يحرم عليه أن يؤم فصيحاً وهل يكرمه أن يؤم مثله وهل يجب على الحاكم منعه من أن يؤم في المسجد الجامع أم لا (أجاب)

مطلب في الامام اذا كان
ألثغ يبدل الرأ المهملة
بالغين المجهمة

مسئلة الالئغ قد تكررت * سؤالها عن حكمها واستخبرت
ونظم الناس بها كلاماً * يقتضى لكل سائل حراماً
ومنهم الغزى في تحفته * نظموا من القول من بهجته
امامة الالئغ للمغائر * تجوز عند البعض من أكابر
وقد أباه أكثر اصحاب * لما الغممين من الصواب
وقلت نظماً غابر الزمان * يزرى بنظم الدر والجمان
امامة الالئغ بالفصيح * فاسدة في الراجح الصحيح

قال في البحر بعد كلام كثير والحاصل ان امامة الانسان اماماً له صحة الامامة المستحاضة والضالة والخنثى المشكل لمثله ولمن دونه صحة ولمن فوقه لا تصح مطلقاً اه والله أعلم (سئل) فيما اذا اقتدى غير الالئغ بالالئغ هل تصح على الاصح المفتى به أم تصح عند البعض وهل فاحش اللغة وغيره سواء لكون النطق بالحروف غير خالص في الجملة ليس منها اللغة ولا عرفاً كما هو المحقق واذا دارت الصلاة بين الصحة والفساد هل تحمل على الفساد اهما بشأن العبادة أم على الصحة (أجاب) الراجح المفتى به عدم صحة امامة الالئغ لغيره من ليس به لغة وصرح فاضيلخان في فتاواه نقلاً عن الشيخ الامام محمد بن الفضل ان امامة الالئغ لغير الالئغ تصح لان ما يؤوله صار اغتله ومثله في الظهيرية وغيرها وأما اللغة اليسيرة فلم أر من صرح بها من علماءنا ورأيت في كتب الشافعية لشيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى في شرح الروض مانعه لو كانت لغته يسيرة بأن يأتي بالحرف غير صاف لم تؤثر ومثله لابن حجر والرملي رحمه الله تعالى عليهما

مطلب فيما اذا اقتدى غير
الالئغ بالالئغ هل تصح على
الاصح المفتى به أم تصح عند
البعض

في شرحهما على المنهاج وقواعدا لا تأباه وإذا دار الامر بين الصحة والفساد يحمل على الصحة بلا شبهة قال جل من قائل وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث الشريف الدين يسر ولن يغالب الدين أحد الا غلبه ورواه البخاري بلفظ ان الدين يسر والله أعلم (سئل) في الصبي هل يصح أن يكون اماما للبالغين أم لا (أجاب) اقتداء بالبالغ بالصبي فاسد لان صلاته نفل وصلاة البالغ فرض فلا يجوز البناء عليه كما في سائر المتون والشروح والفتاوى وقد أطلقوا في ذلك فشمّل اقتداء به في الفرض والسنة كما هو المختار كما في الهداية وقول العامة كما في المحيط وظاهر الرواية كما ذكره الاسيحياني لان نقل البالغ مضمون دون نقل الصبي والله أعلم (سئل) في امامة الاعمى اذا لم يكن ثم من هو أفضل منه هل تذكره أم لا (أجاب) نعم اذا كان أفضل ممن كان يؤتمه لا تذكره امامته فان امامة عتيان بن مالك الاعمى بقومه مشهورة في الصحيحين واستخلاف ابن أم مكتوم الاعمى على المدينة كذلك في صحيح ابن حبان كما نقله صاحب التجر عن المخط هذا مذهب الحنفية وامام مذهب الشافعية فقال في المنهاج والاعمى والبصير سواء على النص قال شارحه الشيخ جلال الدين وقيل الاعمى أولى لانه أخشع وقيل البصير أولى لانه عن التجاسة أحفظ ولتعارض المعنيين سوى الاول بينهما اه والله أعلم (سئل) في رجل على يده وشم هل تصح صلاته وامامته معه أم لا (أجاب) نعم تصح صلاته وامامته معه بلا شبهة والله أعلم (سئل) في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضله الا كل هل يلقيه أم يتلعه وهل يؤذن المصلي ويقيم للفوائت أم لا وهل الأفضل للمسافر القصير أم الاتمام وهل بالاتمام يكون من تكبيرة أم لا وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة (أجاب) يكره أن يتلغ المصلي ما بين أسنانه ان كان قليلا دون قدر الحصة وان كان كثيرا زائدا على قدر الحصة تفسد صلاته وكذا اذا كان قدر الحصة في الصحيحين والقائمة في المسجد مكره كالبصاق والذي يقتضيه النظر النقهي عدم التعرض له الى ان يفرغ المصلي من صلاته فيلقيه في محل يباح ولا يأكله وقد ورد كولو الوغم واطرحوا الفغم وهو ما يعلق بين الاسنان منه أي ارموا ما يخرج من الخلال وكذلك ما يتخلل بين الاسنان ويخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا لغيره وان أكله مع ذلك كره خارجها أيضا قال بعض المتأخرين من شراح الكفر في قوله ولو نظرت الى مكتوب وفهمه أو أكل ما بين أسنانه أو مررت في موضع سجوده لا تفسد وان أتم أي فاعل ذلك أعنى الناظر والآكل والمار وأنت علمت الكراهة في الناظر والآكل بل قدم عن الحلبي أنها فيه تحريمية ويؤذن المصلي للفائتة ويقسم وكذا الاولى الفوائت ويخبر في الاذان للباقي فان شاء أذن لكل وان شاء اقتصر على الإقامة هذا اذا فاتته صلوات فقصاها في مجلس وان قضاها في مجالس يؤذن لكل ويقسم لكل كما صرح به ابن مالك نقلا عن الكفاية والقصر للمسافر واجب حتى لو أتم يكون آتعا صلا لانه عزيمة لا رخصة قال يعلى بن أمية قلت لعمر انما قال الله تعالى ان خفتهم وقد آمن الناس فقال عجت مما عجت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا منه صدقة رواه مسلم وأما صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة للاحتياط فقد منع منها أكثر الشراح وصرحوا بأن الاحتياط في تركها وذلك مبني على جواز التعدد وعدم جوازه ولكن ذكر في التتارخانية اختلاف المشايخ في القرى الكبيرة اذا لم يعمل بالحكم والقضاء فيها قال بعضهم يصلي الفرض ويصلي الجمعة معها احتياطاً وقال بعضهم يصلي الاربع نية الظهر في بيته أو في المسجد أولا ثم

مطلب في امامة الصبي للبالغين

مطلب في امامة الاعمى اذا لم يكن من هو أفضل منه هل تذكره أم لا

مطلب فيما اذا كان على يده وشم هل تصح صلاته وامامته معه أم لا

مطلب في الرجل اذا كان في الصلاة وخرج من بين أسنانه شيء من فضله الاكل وهل يؤذن المصلي ويقسم للفائتة وهل الأفضل للمسافر القصير أم الاتمام وما حكم صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة

يسعى ويشرع في الجمعة فإن كانت الجمعة جائزة صارت الظهر تطوعاً والجمعة صحيحة وقال بعضهم
يصلى الجمعة أولاً ثم يصلى السنة أربعاً ورَكَعتين ثم يصلى الظهر فإن كانت الجمعة جائزة فهذه إذا يكون
نفلًا وإن لم تكن الجمعة جائزة فهذا فرضه وقال في الجمعة هذا في القرى الكبيرة وأما في البلاد فلا
شك في الجواز ولا تعاد الفريضة والاحتياط في القرى أن يصلى السنة أربعاً ثم ينوي
أربعاً سنة الجمعة ثم يصلى الظهر ثم يصلى ركعتين سنة الوقت فهذا هو الصحيح المختار فإن كان أداء
الجمعة صحيحاً فقد أداها وسنّها وإن لم تكن الجمعة صحيحة فقد صلى الظهر والأربع سنة والأربع
فريضة ورَكَعتان بعد هذا سنة قال الفقيه أبو جعفر النسبي رأيت الامام أبا جعفر الهندي والى صلى
الجمعة ببردة ثم قام فصل ركعتين ثم صلى أربعاً فقلت ما هاتان الركعتان والأربع أعدت صلاة
الظهر ولم تر الجمعة ببردة فقال لا ولكني صليت الجمعة ثم صليت ركعتين ثم أربعاً على مذهب علي
وقول الناس يصلى أربعاً بنية الظهر أو بنية أقرب صلاة على ليس له أصل في الروايات ولا شك
في جواز الجمعة في البلاد والتقصبات وفي شرح الجمع في قوله ويجعلها أي أبو يوسف السنة بعدها
سنة الخ ثم اختلفوا في بنية تلك الأربع قيل ينوي السنة والاحسن الاحوط في موضع الشك
في جواز الجمعة وثبوت شرطها أن يقول نويت أن أصلي آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وقيل
المختار أن يصلى الظهر بهذه النية ثم يصلى أربعاً بنية السنة كذا في التنبيه اهـ والمسئلة أفردت
بالتصنيف (سئل) عن مسئلة الاخفاء والجهر بالقراءة في الصلاة واختلاف الاقوال فيما
هو الأرجح مع عزو كل الى موضعه (أجاب) قال في التبيين اختلفوا في حد الجهر والاختفاء فقال
الهندي والى الجهر أن يسمع غيره والمخافة أن يسمع نفسه وقال الكرخي الجهر أن يسمع نفسه
والمخافة تصحيح الحروف لأن القراءة فعل اللسان دون الصماخ والاول أصح لأن مجرد حركة
اللسان لا تسمى قراءة بدون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية على الذبيحة
ووجوب السجدة بالتلاوة والعتاق والطلاق والاستثناء اهـ وفي الجوهرة في شرح قول القدوري
وان كان منفرداً فهو مخير ان شاء جهر وأسمع نفسه قال قوله وأسمع نفسه ظاهره ان حد الجهر أن
يسمع نفسه ويكون حد المخافة تصحيح الحروف وهذا قول أبي الحسن الكرخي فان أدنى الجهر
عنده أن يسمع نفسه وأقصاه أن يسمع غيره وحد المخافة تصحيح الحروف ووجهه أن القراءة فعل
اللسان دون الصماخ وقال الهندي والى الجهر أن يسمع غيره والمخافة أن يسمع نفسه وهو الصحيح
لأن مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة دون الصوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق
كالطلاق والعتاق والاستثناء اهـ وفي البحر ولم يبين المصنف الجهر والاختفاء للاختلاف مع
اختلاف التصحيح فذهب الكرخي الى أن أدنى الجهر أن يسمع نفسه وان المخافة تصحيح الحروف
وفي البدائع ما قال الكرخي أقيس وأصح وفي كتاب الصلاة لمجد إشارة اليه فانه قال ان شاء قرأ
في نفسه وان شاء جهر وأسمع نفسه اهـ وأكثر المشايخ على أن الصحيح ان الجهر أن يسمع غيره
والمخافة أن يسمع نفسه وهو قول الهندي وكذا كل ما يتعلق بالنطق كالتمسية على الذبيحة
ووجوب السجدة بالتلاوة والعتاق والطلاق والاستثناء حتى لو طلق ولم يسمع نفسه لا يقع وان
صحح الحروف وفي الخلاصة الامام اذا قرأ في صلاة المخافة بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون
جهرًا والجهر أن يسمع الكل اهـ وفي فتح القدير واعلم أن القراءة وان كانت فعل اللسان لكن
فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحروف كففة تعرض للصوت وهو أخص من النفس
فان النفس المعروض بالقرع فالخرف عارض للصوت لا للنفس فمجرد تصحيحها بلا صوت ايعاء الى

مطلب في الاخفاء والجهر
في الصلاة وفيه اختلافات
والصحيح واضح

الحروف بعضلات الخارج لـحروف فلا كلام بقي ان هذا لا يقتضي أن يلزم في مفهوم القراءة أن يصل الى السمع بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر المريسي وله المبراد بقول الهندواني بناء على ان الظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذ لم يكن مانع اه فاختار أن قول بشر قول الهندواني وهو خلاف الظاهر بل الظاهر من عباراتهم ان في المسئلة ثلاثة أقوال قال الكرخي ان القراءة تصحیح الحروف وان لم يكن الصوت بحيث يسمع وقال بشر لابد أن يكون بحيث يسمع وقال الهندواني لابد أن يكون مسموعه زاد في المجتبى في النقل عن الهندواني انه لا يجوز به ما لم تسمع أذناه ومن بقربه اه ونقل في الذخيرة أن الأصح هذا ولا ينبغي أن يجعل قولاً رابعاً بل هو قول الهندواني الأول وفي العادة ان ما كان مسموعه يكون مسموعاً لمن هو بقربه أيضاً الى هنا كلام الجبر (وأقول) لما كان أكثر المشايخ على أن الصحيح قول الهندواني عول عليه في متن تنوير الأبصار بقوله والجهر اسماع غيره والمخافة اسماع نفسه وظاهر كلام القدوري اختيار قول الكرخي فقد اختلف التصحيح في المسئلة ولكن ما قاله الهندواني أصح وأرجح لاعتماد أكثر علماء علمه هذا ودعوى خلاف الظاهر كما قاله الكمال بعيد اذا غلب الشراح لم ينقلوا في المسئلة قولاً ثالثاً بل اقتصر على ذكر قول الكرخي والهندواني مع ظهور وجه ما قاله الكمال وكونه وسطاً اذ بعد اشتراط حقيقة السماع مع العلم بأنه يختلف باختلاف آله ورجما يختلف مع حقيقة الجهر ولا بعد في ارادته تقليلاً للاقوال بل اذا ادعى وجوب المصير اليه فهو متجه بدليل أن من به صمم لا يسمع نفسه الا باستعمال ما هو جهر في حق غيره وقد لا يتمياً معه له ذلك مع ما فيه من الفرق وعدم الخرج فانه مع التعويل على قول الهندواني وعدم اعتبار ما سواه من الاقوال لو أخذ فيه هذا الشرط لم عدم صحة أكثر الصلوات من كل خاص وعام فبين صحة ما استظهره الكمال بن الهمام والحل محتمل لزيادة البحث ولكن الاقتصار على ما ذكرنا أولى لأن الاسماع تضرب عمافيه اطالة وان تعلق بمبحث السماع والحاصل أن يقال في المسئلة قولان قول الكرخي وقول الهندواني والاعتماد على قول الهندواني والله أعلم (سئل) في مصطلح تلاية السجدة هل يأتي بتكبيرتين واحدة للوضع وأخرى للرفع أم لا وهل اذا اجتمع سجدة تلاوة وقنوت بايه ما يبدأ (اجاب) يكبر بتكبيرتين واحدة للوضع وأخرى للرفع وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لا يكبر عند الوضع ويكبر عند الرفع والاول أصح كما في الجبر وأما مسئلة اجتماع سجدة التلاوة والقنوت فلا شبهة في تقديم سجدة التلاوة لما صرحوا به من وجوب الصلوات على الفور ومن أن الثلاث آيات تقطع الفور والقنوت يعدلها أو يزيد عليها فلو قدمه قوت الفور ولزم الركوع والسجود تلوه اذ هو الوارد فبأى بها بعد ذلك قضاء فترتكب الاثم واذا بدأ سلم بها من ذلك هذا ما يتبادر للفهم من كلامهم وان لم أره صريحاً فأتأمل والله أعلم

(باب الجنائز)

(سئل) في مسلم تولى غسل ميت نصراني وتكفينه ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم أو تعزير أو لا (اجاب) حيث لم يراع في ذلك ما يراعى في غسل المسلم وتكفينه ودفنه لا يلزمه فيه اثم ولا تعزير لكن ان كان له أقارب من النصارى فالاولى أن يتركهم ومع هذا لو لم يترك فقد باشر خلاف الاولى ولو لم يترك محظوراً يعاقب عليه ومن المصريح به أن الميت الكافر يغسله قريبه المسلم لكن غسل الثوب الخس من غير وضوء ولا تيامن وليس المعنى انه يجب عليه بل لا بأس أن

مطلب في مصطلح تلاية
السجدة هل يأتي بتكبيرتين
أم واحدة

مطلب في مسلم تولى غسل
ميت نصراني وتكفينه
ودفنه فهل يلزمه بذلك اثم أو
تعزير أو لا

يفعله معه ويكفنه في ثوب غير مراع سنة في كفنه ويدفنه في حفرة من غير حذر ولا توسعة فان راعى
 ما نصت العلم عليه في غسل المسلم وتكفينه ودفنه فقد ارتكب محظوراً بلا شك لانه ممنوع عنه
 شرعاً والله أعلم (سئل) عن مات جنباً هل يوضأ بلامضمضة ولا استنشاق أم لا (أجاب) نعم يوضأ
 بلامضمضة ولا استنشاق لا طلاق المتون والشروح والعلة في غسل الميت تقتضيه ولم أر من
 صرح به لكن الاطلاق يدخله والله أعلم (سئل) ماذا ينوي بالتسليمين في الصلاة على الميت
 (أجاب) ينوي بهما الحفظة والامام والميت اذا كانا محاذين للمسلم وعن اليمين فقط ان كانا عينة
 وعن اليسار كذلك والله أعلم (سئل) في المرأة اذا ماتت هل كفنها فيما تركت أم على
 وتجهيزها (أجاب) كفنها وتجهيزها على الزوج على ما عليه الفتوى كما ان كسوتها وسكناها حال
 حياتها عليه ووجد بخط العلامة شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي ما صورته قال في السراج
 الوهاج والمرأة اذا ماتت ولا مال لها فعند أبي يوسف يجب كفنها على زوجها كما يجب كسوتها
 عليه في حياتها وعند محمد لا يجب لان الزوجية قد انقطعت بالموت فصار الزوج كالاجنبى وأما
 اذا كان لها مال فكفنها في مالها بالاجماع ولا يجب على الزوج اه قال الشيخ قاسم في حواشيه
 على الجمع مانضه الظاهر ان أصل الخلاف في الكفن قال الكرخي ومن لم يكن له مال فكفنه
 على من يجب عليه نفقته الا المرأة عند محمد فان كفنها لا يجب على زوجها عنده لان ما بينهما
 انقطع قال في الايضاح وظاهر الرواية قول محمد وقال في الكبرى فلولم يكن لها مال فكفنها في
 بيت المال لا على زوجها بخلاف بين علماء شافعي في ظاهر الرواية وروى خلف عن أبي
 يوسف انه يجب عليه تكفينها وبه يفتى وفي التقريب قال يعقوب يلزم الزوج كفن الزوجة
 وقال محمد لا يلزمه وقال في التيجيس وعند أبي يوسف يجب الكفن عليه وعليه الفتوى لانه لولم
 يجب عليه لو جب على الاجانب وهو كان أولى بالاجاب الكسوة عليه حال حياتها فترجح على سائر
 الاجانب وفي مختارات النوازل كفن المرأة وتجهيزها على زوجها هو المختار لانه لولم يكن عليه
 لوجب عليها وهو أولى بالوجوب وفي الكافي وكفنها عليه ولو تركت ما لا خلافاً لمحمد فمخلص ان
 أصل الخلاف في الكفن لان ما عدا من التجهيز كان يفعل حسبة فلم يقع فيه الخلاف وان
 التجهيز الحق به وكاف لما صار لا يحتسب به اه ما قاله الشيخ قاسم وفي الخلاصة في الفصل
 الرابع في الوصية بالدفن والكفن وما يتصل بهما امرأة أو وصت الى زوجها أن يكفنها من مهرها
 الذي لها عليه قال وصيتها في تكفينها باطلة ولكنه في بيت المال اذ لم يكن لها مال كذا أجاب
 أبو بكر الاسكافي وقال الفقيه أبو الليث هذا في ظاهر الرواية وقد روى عن أبي يوسف أن
 الكفن على الزوج كالكسوة وعند محمد أن الكفن لا يجب على الزوج قال في العيون ويقول
 أبي يوسف نأخذ اه قال في الجمع ويأمره بتجهيزها معسرة وخالفه محمد وقال النسفي في
 منظومته في باب قول أبي يوسف على خلاف قول محمد وقول لابي حنيفة لو ماتت المرأة وهي
 معسرة كان على الزوج جهاز المقبرة قال في شرحها المستصفى أي الكفن وغير ذلك مما يحتاج
 اليه الميت اه وبه علم أن ما عدا الكفن من حنوط وأجرة غسل وحمل ودفن وغير ذلك من أجرة
 حفر قبر وسد على الوجه المسنون فكله على الزوج على قول أبي يوسف لانه ملحق بالتجهيز لكونه
 لا يفعل حسبة والله أعلم (سئل) في امرأة نصرانية تحت مسلم ماتت حاملاً فهل تدفن في مقابر
 المسلمين أو في مقابر المشركين (أجاب) صرح العلامة الحلبي في شرح منية المصلي بأن المسئلة
 اختلف الصحابة فيها قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقال عقبه بن

مطلب فمات جنباً هل
 يوضأ بلامضمضة ولا استنشاق
 مطلب ماذا ينوي بالتسليمين
 مطلب في امرأة ماتت هل
 كفنها فيما تركت أم على
 زوجها وأما اذا كان لها مال
 فكفنها في مالها بالاجماع
 وفيه أقوال

مطلب في امرأة نصرانية
 ماتت تحت مسلم وهي حامل
 منه هل تدفن في مقابر المسلمين
 أو في مقابر المشركين

عاصروا ثلثة بن الاسقع يتخذونها قبر على حدة وهو أحوط وفي بعض كتب المالكية يجعل ظهرها
الى القبلة لان وجه الجنين الى ظهرها قال السروجي وهو حسن وقال في التتارخانية وفي فتاوى
الحجة الكافرة اذا ماتت وفي بطنها ولد مسلم قدمات في بطنها لا يصلى عليها بالاجماع واحتلقتوا في
الدفن وفي الميتا يسع قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقال بعضهم تدفن في مقابر الكفار وقيل
تدفن وحدها والله أعلم (سئل) هل الافضل المشي خلف الجنائز أم أمامها (أجاب) قال في
الاختيار والاحسن في زماننا المشي أمامها لما يتبعها من النساء والله أعلم (سئل) في المرأة اذا
ماتت وليس لها محرم من يلي دفنها (أجاب) يلي دفنها جيرانها من أهل الصلاح ولا يدخل أحد
من النساء القبر لان مس الاجنبى اياها فوق الثوب يجوز عند الضرورة في حال الحياة فكذلك بعد
الوفاة صرح به في الوالوجية والله أعلم (سئل) في قبر رجل غلط فيه أهل ميتة فدفنوها به ظنا انه
لهم فالحكم (أجاب) لا تله أن يكفوا أهلها بنش القبر و آخر اجها منه بعدت المدة أو قصرت
ولهم الترك ان رأوا ذلك وقد صرحوا بحرمة النباش لغير ضرورة وهما الضرورة حتى الغير فاذا
أسقطوا حقهم جاز وان كان فيه اختلاط الرجل بالمرأة لمعارضته لحرمة النباش بعد اسقاط حقهم
وهذا مستنبط من تعليمهم لجواز النباش في الارض لمغصوبة بحق الغير وهذا اذا كان القبر ملكا
أما اذا كان في أرض وقف فلا بنش مطلقا والله أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا تح
فصرفت ورثته جميع تركته في كنفه وكفن مثله يتأني بسلسها أو ربعها أو أقل أو أكثر شيئا
قليل هل يضمن الورثة الزائد على كفن المثل أم لا (أجاب) نعم يضمن الورثة والحالة هذه قال في
ضوء السراج وان كان عليه دين وأراد الورثة أن يكفوه كفن المثل قال الفقيه أبو جعفر ليس
لهم ذلك بل يكفن بكفن الكفاية ويقضى بالباقي الدين وكفن الكفاية للرجل ثوبان جديدين كانا
أو غسيلين ثم قال وهو الصحيح وفي بعض النسخ ليس للمغرم أن يمنعوا عن كفن المثل اه فعلم
منه ضمان ما زاد على كفن المثل اجماعا والله أعلم (سئل) في مقبرة موقوفة لدفن المسلمين بنى بها
رجل قبرا ودفن به ولده في تابوت فقبل أن يلي جسده حفر عليه جماعة القبر وأخرجوه من
التابوت وكسروا التابوت وأتلفوه ودفنوا فيه ميتا لهم فإذا يلزمهم شرعا (أجاب) يلزمهم ضمان
ما أنفق على القبر ولا يتحول ميتهم قال في التتارخانية نقلا عن الفتاوى أنفق مالا في اصلاح قبر
فجاء رجل ودفن فيه ميتة ان كانت الارض موقوفة يضمن ما أنفق عليه ولا يتحول ميتة من مكانه
لانه في وقف اه ولا شك انهم يضمنون قيمة التابوت الذي أتلفوه ولا شك أيضا انهم حيث علموا
بالميت السابق وفعلا ما فعلوا على وجه التعدي يعزرون لارتكابهم محرم الا حدقيه والتعزير
واجب بمثله كما صرحوا به فاطبة والله أعلم (سئل) عن قتل نفسه خطأ هل يغسل ويصلى عليه
أم لا (أجاب) من قتل نفسه خطأ بأن أراد ضرب العدو فأصاب نفسه يغسل ويصلى عليه وأما
اذا قتل نفسه عمدا قال بعضهم لا يصلى عليه وقال الخواص الاصح عندي انه يغسل ويصلى عليه
وقال الامام أبو علي السعدي الاصح انه لا يصلى عليه لانه باغ على نفسه والباغى لا يصلى عليه وفي
فتاوى قاضيخان يغسل ويصلى عليه عندهما لانه من أهل الكبار ولم يحارب المسلمين وعن أبي
يوسف لا يصلى عليه لما روى أن رجلا نحر نفسه فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو محمول
عند أبي حنيفة على أنه أمر غير بالصلاة عليه كذا في الجوهر والله أعلم (سئل) عن الشهيد اذا
فعل ما يقع به الارثاء والحرب قائمة هل يكون مرتثا أم لا يكون مرتثا الا اذا فعل ذلك بعد
انقضائها (أجاب) لا يكون مرتثا الا اذا فعل افعال المرتين بعد انقضاء الحرب وأما قبل

مطلب في المشي في الجنائز
مطلب في امرأة ماتت
وليس لها محرم من يلي دفنها
مطلب في قبر رجل غلط
فيه أهل ميتة فدفنوها به ظنا
أنه لهم

مطلب في رجل مات وعليه
دين لا تحر فصرفت ورثته
جميع تركته في كنفه

مطلب في مقبرة موقوفة
لدفن المسلمين بنى بها رجل
قبرا ودفن به ولده في تابوت
فأخرجوه من التابوت
وكسروا التابوت
مطلب فيمن قتل نفسه
خطأ هل يغسل ويصلى عليه
أم لا

مطلب في الشهيد اذا
فعل ما يقع به الارثاء
والحرب قائمة

انقضائها فلا يكون من ثابتي عما ذكر كفاي التبيين والله أعلم (سئل) من دمسق في شارب
خز قتل ظلماً بجارحة ولم يجب بنفس القتل مال هل يكون شهيداً ولو قتل حال سكره أم لا (اجاب)
نعم يكون شهيداً لأن شرب الخمر معصية وهي قطعاً لا تمنع الشهادة وهو ظاهر إطلاق المتن حيث
عرفوا الشهيد بأنه مكلف مسلم طاهر قتل ظلماً بجارحة ولم يجب بنفس القتل مال ولم يرتث
وصرح في البحر نقلاً عن المجتبى والبدايع أن شرائط الشهادة ست العقل والبلوغ والقتل ظلماً
وأنه لا يجب به عوض مالي والظهارة عن الجنابة وعدم الارتثا اه فأذا ههنا بظاهره أن
السكر لا يمنع الشهادة اذ لم يذكر وأن من شرط الشهادة أن لا يكون سكران أو متلبساً بمعصية
وقد صرح بذلك الشافعية في كتبهم كشرح الروض وغيره والله تعالى أعلم

(كتاب الزكاة)*

(سئل) فيما اذا وهب الدائن الدين لمدينه الفقير ونوى زكاة دين آخر على رجل آخر أو نوى زكاة
عين له هل يجوز أم لا (اجاب) لا يجوز لأن العين خير من الدين والدين يحتمل أن يصير عيناً فيصير
مؤدياً ناقصاً عن كامل فان أدّى العين عن الدين جاز لأنه أدى كاملاً عن ناقص والمسئلة بتقصيلها
في الخلاصة والخاتمة وغيرهما والله أعلم (سئل) في نقل الزكاة الى بلد آخر قبل حينها هل يكره
أم لا (اجاب) انما يكره نقلها اذا كان في حينها بأن أخرجهما بعد الحول أما اذا كان الانخراج
قبل حينها فلا بأس بالنقل كفاي الجوهره والله أعلم

(باب صدقة الفطر)*

(سئل) في الصغيرة اذا زوجت وسلمت الى الزوج ثم جاء يوم الفطر هل تجب على أبيها صدقة
فطرها أم لا (اجاب) صرح في الخلاصة بأنها لا تجب على الاب لعدم المؤنة عليه لها وفي
التاتر خاتمة لا تسقط عنه صدقة الفطر وفي النهرو في القضية تزوج صغيرة معسرة فان كانت تصلح
لخدمة الزوج فلا صدقة على الاب والافعله صدقة فطرها اه والله أعلم (سئل) من دمسق
عن اخراج زيادة عن القدر الواجب في زكاة الفطر هل قال أحد بأن فاعله يكفر بذلك كما قرره
بعض من يدعى العلم وهو يعط الناس (اجاب) لا يكفر باجماع الانام والله تعالى أعلم

(كتاب الصوم)*

(سئل) عن النذر المعين اذا نوى فيه واجباً آخر هل يكون عما نوى ويلزمه قضاء المنذر والمعين
أم لا (اجاب) يقع عما نوى ويلزمه قضاء المنذر والمعين في الاصح كفاي الظهيرية والله أعلم
(سئل) عن قبول خبر العدل بالعله لرمضان هل يستفسر أم لا (اجاب) يقبل بدون الاستفسار
في ظاهر الرواية كفاي الجوهره والله أعلم (سئل) هل يكره صوم يوم الشك عن واجب آخر أم لا
(اجاب) ذكر الزيلعي وغيره انه يكره وصحح التلانس في تهذيبه انه لا يكره نقله حفيد الحلي
والله أعلم

(فصل في النذر)*

(سئل) في رجلين مختلفين على وظيفة الدردارية بقلعة بيت المقدس المحمية فخر أحدهما من
مشقتهما فنذر على نفسه نذراً صورته ان تعرضت لهذه الوظيفة بالاخذها بعد هذا اليوم ما دامت
في قيد الحياة فله تعالى على أن أتصدق على الفقراء بمائة غن ش هل اذا تعرض للاخذ ووجد

مطلب في شارب خز قتل
ظلماً بجارحة ولم يجب بنفس
القتل مال

مطلب فيما اذا وهب الدائن
الدين لمدينه الفقير ونوى
زكاة دين آخر على رجل آخر
مطلب في نقل الزكاة الى
بلد آخر قبل حينها هل يكره
أم لا

مطلب في الصغيرة اذا
زوجت وسلمت الى الزوج
ثم جاء يوم الفطر

مطلب في زيادة الصدقة
الواجبة في زكاة الفطر هل
قال أحد ان فاعله يكفر أم لا
مطلب في صوم النذر المعين
اذا نوى فيه واجباً آخر
مطلب في خبر العدل بالعله
لرمضان في الاستفسار منه
مطلب هل يكره صوم
الشك عن واجب أم لا

مطلب في رجلين نذر
أحدهما على نفسه ان فعل
هذا الامر فعليه تسميته
غرض

ما هو المعلق عليه يلزمه التصديق بالجسمانية عرش ولا يخرج عن عهدة النذر الا بذلك أم يخرج
عن عهدة بكفارة اليمين أم يفعل أحدهما أي ما شاء وهل اذا امتنع عن الشئين المذكورين
ورفع الى قاضي الشرع الشريف يحكم عليه به ويحبسه عليه أم لا (أجاب) في المسئلة أقوال
ثلاثة ظاهرة الوايلة يوم التصديق بالقدر الذي سماه ويتعين الوفاء به وقيل ان أريد كون الشرط
يتعين المسمى وان لم يرد تخير بين التصديق به وبين كفارة اليمين وفي رواية النواذر هو مخير فيهما
مطلقا قال في الخلاصة بعد ذكر هذا القول وبه ينبت ويصح أيضا كل من القولين الاولين واما
اذا رفع الى القاضي بعد امتناعه هل يحكم عليه أم لا فقد صرح في الخلاصة وكثير من الكتب
انه لا يجبره قال فيها ولو لم يف يأثم ولو كان لا يجبره القاضي والوجه في ذلك ان الفقراء مصرفه
لا أحكام حق فلا تسمع دعواه والله أعلم (سئل) في متولى ادعى على مزارع الوقف انه نذر
نفسه انه ان رحل يكن عنده للوقف ما يتادى نار وانه رحل ولزمته للوقف هل تسمع دعواه أم لا
(أجاب) لا تسمع ولا يقتضى القاضي بالنذر وان كان صحيحا مستوفيا للشرائط الشرعية وأيضا
سرحوا بان الفتوى على ان المعلق بخير الناذر فيه بين الوفاء بعين المنذور وبين كفارة اليمين والله
أعلم (سئل) في النذور المتعلقة بالانبياء والاولياء يقبضها قوم وينزعون أن ما يتناولونه حق من
حقوقهم بسبب نظارتهم أو نسبة قرابة للاولياء المذكورين وربما وقعت الخصومات فيه بين من
يدعى انه جده أو جد أبيه الاعلى وربما كتب بذلك حجج يزعم فيها جهلة القضاة انهم ادعوى
صحة ورعا حكموا بها المن أثبت نسبه وربما وقع الصلح بين المتداعيين بقسمة ذلك فيما بينهم فما
الحكم في ذلك (أجاب) هذه المسئلة تجعل فيها شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي رسالة حاصلها ان
النذر لا يصح الا اذا كان من جنسه واجب مقصود اذ ليس للعبد أن ينصب الاسباب ويشرع
الاحكام وله أن يوجب على نفسه ما أوجبه الله عليه قال اعلم بان شرط لزوم النذر أن يكون في
غير معصية وأن يكون من جنسه واجب وأن يكون الواجب مقصودا لنفسه فخرج بالاقول النذر
بالمعصية وبالثاني عيادة المريض وبالثالث ما كان مقصودا لغيره حتى لو نذر الوضوء لكل صلاة
لا يلزم وكذا سجدة التلاوة وكذا النذر بتكفين الميت لانه ليس قرينة مقصودة قالوا وأضاف
النذر الى سائر المعاصي كان عينا ولزمته الكفارة بالحنث ولو فعل المنذور عصي وانحل النذر
كالخلف بالمعصية ينقذ لكفارة فلو فعل المعصية المحلوف عليها سقطت وأثم وصرح في النهاية
أن النذر لا يصح الا بشروط ثلاثة أحدها أن يكون الواجب من جنسه والثاني أن يكون
مقصودا والثالث أن لا يكون واجبا عليه في الحال أو في ثاني الحال كالنذر بصلاة الظهر وغيرها
من المفروضات فعلى هذا الشرائط أربعة الا أن يقال النذر بصلاة الظهر ونحوها خرج بالشرط
الاول اذ قولهم من جنسه واجب يفيد أن المنذور غير الواجب لكن لابد من رابع وهو أن
لا يكون مستحيل الكون فلو نذر صوم أس أس أو عتكاف شهر مضى لم يصح ثم قال وفي شرح الدرر
للعلامة قاسم وأما النذر الذي ينذره أكثر العوام كأن يقول يا سيدي فلان يعني به وليا من
الاولياء أو نبيا من الانبياء ان رد غائبى أو عوفى هريضى أو قضيت حاجتى فلك من الذهب أو الفضة
أو الطعام أو الشراب أو الزيت كذا فهذه باطل بالاجماع لانه نذر مخلوق وهو لا يجوز لانه اى
النذر عبادة فلا تكون لمخلوق والمنذور له ميت والميت لا علم وأنه ان ظن ان الميت يتصرف في
الامور كفر الا ان قال يا الله انى نذرت لك ان فعلت معي كذا أن أطعم الفقراء بباب السيدة نفيسة
أو الامام الشافعى ونحوهما فيجوز حيث يكون فيه نفع للفقراء اذا النذر لله عز وجل وذكر الشيخ

مطلب في متولى وقف ادعى
على مزارع الوقف انه نذر
لوقف ان رحل يكن عنده
لوقف ما يتادى نار ورحل
هل يلزمه أم لا
مطلب مهم في النذور
المتعلقة بالانبياء والاولياء
والناس عن ذلك غافلون

لحل الصرق المستحق فيه القاطنين برباطه أو مسجده فيجوز بهذا الاعتبار أن مصرف النذر
 الفقراء وقد وجدوا الغنى غير محتاج فلا يجوز الصرف عليه ولو كان ذاك نسب بذلك الولي ما لم يكن
 فقيراً ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغنياء بالاجماع على حرمة النذر للمخاوق ولا لخدم
 الشيخ إن كان غنياً فإذا علمت هذا فإني يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت وغيرها فينقل إلى
 ضرائح الأولياء تنقرباً إليهم لا إلى الله فحرام بالاجماع المسلمين ما لم يقصدوا الفقراء الأحياء قولاً
 واحداً وقد علم مما نقلناه أن ما ينذر العوام للشيخ مروان وعلي بن عليل ورويل لا يصح ولا يلزم
 وليس الخادم أخذه على أنه نذر صحيح إلا إذا أخذه على وجه الصدقة المبتدأة وكان فقيراً وعلم أيضاً
 أن غير الخادم لو أخذه على أنه صدقة له ذلك وليس للخادم نزعه منه لأنه لم يملكه إلا أن يكون النادر
 عينه في نذره كان فقيراً اه خلاصة كلام الشيخ محمد بن عبد الله الغزي القزويني الحنفي بتاريخ
 ذي القعدة الحرام من شهر ر سنة ثمانية وسبعين وتسعمائة (أقول) قد استباح هذا المحترم الجمع
 على حرمة جماعية يزعمون أنهم متصوفة يقال في حقهم قدوة المسلمين وحرابي المريدن وبياعون
 في أخذه ويطالبون النادر به فإن امتنع قدموه إلى قضاة هذا الزمن فيحكمون به وربما استعانوا
 بالشرطة وحكام السياسة بل يتعاونون بأبلغ من ذلك وهو أنهم يسوم منهم المتصدون لجمع النواحي
 التي تقع فيها هذه النذور فيقاطعونهم ويضربون على كل واحد ناحية بمبلغ من المال في الذمة
 يؤخذ منهم إذا انتهى أجل المضروب فيدفع ما هو مضروب عليه ويأكل ما بقي وبعد الفاضل
 ربما حصل له ببركة الشيخ ويرى أن من منع ذلك هلك وإن سبب قضاء حاجته هذا النذر وإن
 الشيخ ردعاً به أو عافى مريضه أو قضى حاجته يزعمون أنه لا يباح تناوله لغيرهم قائلين هو نذر
 جدي نافلان وهم أغنياء متمولون ومن تناول شيئاً منه عاقبوه وأدلوأه إلى الحكام معتقدين أنه
 ارتكب كبيرة في الدين وبأشر شنيعة بين أظهر المسلمين وربما حكم لهم به قضاة العهد وقد صرح
 في البحر أنه لو رفع إلى القاضي لا يجبره القاضي على وفائه ولنا تمه على رسالة الشيخ محمد فيها
 ما يشفي الغليل والأمر إلى الله تعالى العلي الخليل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) أيضاً عن
 ناظر وقف السيد الخليل ونحوه إذا قاطع رجلاً على أقلام النذور بقري وأما كن معلومة بمال
 ثلاث سنوات أو أقل أو أكثر هل تصح المقاطعة ويلزم المبلغ الذي قاطع عليه أم لا (أجاب)
 لا تصح المقاطعة على ذلك بالاجماع ولا يلزم الرجل المبلغ الذي قاطع عليه وللعلماء في ذلك كلام
 بطول ذكره فنقتصر على نزيهته قال الشيخ قاسم في شرح الدرر النذر الذي ينذره أكثر العوام
 بنحو أن شفى الله تعالى مريضاً أو رد ضالاً ونحو ذلك فلك كذا فهذا النذر باطل بالاجماع اه
 فكيف يصح التزام ما هو باطل بالاجماع وكيف يلزم المقاطع عليه المبلغ الذي قاطع عليه هذا
 لا قائل به وللعلماء مسائل في هذه المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الحج)

(سئل) عن لم يجد الرحلة وهي المركب من الابل ووجد البغل أو الحمار أو الفرس هل يجب
 عليه الحج أم لا (أجاب) قال في البحر لو قدر على غير الرحلة من بغل أو حمار فإنه لا يجب عليه ولم
 أره صريحاً لا يحجبنا وإنما صرحوا بالكراهة اه (وأقول) الفقه يقتضي الوجوب في البغل
 والحمار والفرس أذهو منوط بالاستطاعة وهي أعم والله أعلم (سئل) عن قول بعضهم وقيل أنه
 لابن الوردي

مطلب مهم في ناظر وقف
 إذا قاطع رجلاً على أقلام
 النذور بقري وأما كن
 معلومة وهذا باطل بالاجماع

مطلب فيمن قدر على البغل
 أو الحمار هل يجب عليه الحج
 أم لا وفيه اختلاف

مطلب فمين قتل صيدا هل
يلزمه القيمة أم لا

عندي سؤال حسن مستطرف * فرع على أصلين قد تفرعا
قائل شيء برضا مالكه * ويضمن القيمة والمثل معا

(اجاب)

هذا حلال باع صيدا محرما * فباحى احرامه وما رعى
وألتف الصيد المبسوع جائيا * فيضمن القيمة والمثل معا

مطلب فمين لم يأت بالرمل
والسعي في طواف القدوم
والركن

مطلب هل يجوز الرمي
بالخصى المتنجس أم لا

(سئل) عن لم يأت بالرمل والسعي في طواف القدوم والركن هل يأتى بهما في طواف الصدر
(اجاب) نعم اذا لم يفعلهما في هذين الطوافين فعلمهما في طواف الصدر لان السعي غير مؤقت
كما صرح به في البحر وغيره وصرحوا بأن الرمل بعد كل طواف يعقبه سعي فبه علم انه يأتى بهما في
الصدر لو لم يقتد بهما ولم أره صريحا وان علم من اطلاقهم والله أعلم (سئل) هل يجوز الرمي
بالخصي المتنجس أم لا (اجاب) يجوز والافضل غسلها وفي مناسك الشهاب الحلبي والسنة
غسلها لتكون طاهرة يقين فان المقبول منها يقع في يد الملك والله أعلم

(كتاب النكاح)

مطلب فمين قدّم الجيم قبل
الزاي في النكاح

(سئل) في انعقاد النكاح بلفظ جوزتك بتقديم الجيم على الزاي هل يعقده النكاح عند قوم
تواردوا عليه أم لا (اجاب) هذه المسئلة اختلف فيها المتأخرون منهم من قال بعدم الانعقاد
ومنها من قال بالانعقاد وقد أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى رحمه الله تعالى بالانعقاد بين
قوم انفقت كلمتهم على هذه اللفظة (أقول) ومما يدل على صحة ما أفتى به أبو السعود ما في الظهيرية
وغيرها من رجل تزوج امرأة بالعريسة أو بلفظ لا يعرف معناه أو زوجت المرأة نفسها بذلك ان
علمنا ان هذا اللفظ يعقده النكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعلم معنى اللفظ وان لم يعلم
ان هذا اللفظ يعقده النكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح والخلع
والابراء عن الحقوق والبيع والتملك فالطلاق والعتاق والتدبير واقع في الحكم ذكره في
عتاق الاصل فاذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك لان العلم
بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الحد والهزل بخلاف البيع
وتحويه اه فتأمل في قوله واذا عرف الجواب في الطلاق والعتاق ينبغي أن يكون النكاح كذلك
وقد عرفنا الجواب في الطلاق أنه واقع مع التصحيح فينبغي أن يكون النكاح نافذا مع التصحيح
ولاشك ان معنى قوله ينبغى يجب لما في البرازية ان عليه الفتوى ولما في البحران ظاهر ما في
التجسس ترجيحه فقد ظهر لك بهذا صحة قياس النكاح على الطلاق فتأمل ولا شك ان الصادر من
الجهلة الانما رخصت لا دخل لبحث الحقيقة والمجاز ولا نفي الاستعارة المرتب على عدم
العلاقة فيه المصرح به في كلام الغزى رحمه الله تعالى اذ معناه الاصل وهو التسوية أو جعله
ما راغبر ملاحظ لهم أصلا اذ الباعى بعزل عن ادراك ذلك وحيث كان تصحيحا وغلطا فجميع
ما جاء به لا يصلح لاثبات المدعى وحيث أقرب بأنه تصحيح كيف يتجه له نفي العلاقة والاستدلال بما
ذكره السعود وغايته اثبات عدم صحة الاستعمال ولا منكر له بل مسلم كونه تصحيحا بادل حرف
مكان حرف فلم تعد الدليل صورة المسئلة نعم لو صدر من عارف تأتى فيه ما تأتى في الالفاظ المصرح
بعدم الانعقاد به والله أعلم محل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومعاصره فيقع الدليل في محله حينئذ
ولهذا الوجه كان الحكم عند الشافعية كذلك فان المصرح به في عامة كتبهم انه لا يضر من

عاجي ابدال الزاي جميعا مع انهم اُضيق منا باللفاظه اذ لا يصح عندهم الا بلفظ التزويج والانكاح
ولم نرى مذهبنا يوجب اختلفة لهم والله أعلم (سئل) في رجل خطب بنت آخر فقال هي لك
بكذا فقال الخطاب بمحضرة شهود قبلتم انك بذلك هل ينعد النكاح والحال هذه أم لا
(أجاب) نعم ينعد النكاح بذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب صغيرة
من أبيه بمحضرة الشهود فقال الاب هي لك عطية فتقال قبلتم او عوضا مائة غرش هل ينعد
النكاح بهذا اللفظ أم لا (أجاب) نعم ينعد كما يؤخذ من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل
قال لا تحروها بك بتي فلانة فقال الآخر قبلت ثم توفي الاب فزوجهما بعد أن بلغت لا آخر
هل لصادره من الاب نكاح حيث كان بحضور شاهدين فيبطل النكاح الثاني أم لا (أجاب) نعم
ينعد النكاح باللفظ الهبة على وجهه فالصادره من الاب نكاح والحال هذه فيبطل ما صدر من
الاخر على أي وجه كان ويجب فيه مهر المثل ان خلا عن التسمية والله أعلم (سئل) في رجل
خطب بكر امين والدها وفصل مهرها بقدر معين بمحضرة شهود وجرى بينهما في أثناء الخطبة
ما ينعد به النكاح كقولها جئت بك خطبا ابنتك فلانة فقال هي لك وكثرة وله قبلت نكاحها بكذا
فقال هي لك به أو صارت لك به أو تزوجتها بكذا فقال بالسمع والطاعة هل ينعد النكاح ولا يملك
الزوج ولا أبو الزوجة فسحبه أم لا (أجاب) نعم ينعد النكاح بمثل هذه اللفاظ ويلزم ولا يملك
الزوج ولا الأب فسحبه والحال ما تقدم قال في الخاتمة لو قال رجل جئت بك خطبا ابنتك فقال الاب
ملكك كان نكاحا وفي الخلاصة لو قالت صرت أو صرت لك فانه نكاح عند القبول وفيما لو
قال زوجي نفسك مني فتألت بالسمع والطاعة فهو نكاح وكثيرا ما يجري بين الخطاب والمخطوب
منه ما ينعد به النكاح من اللفاظ فيجب مراعاتها والحكم بموجبها خشية أن يقع نكاح آخر
لغير الخطاب وهي زوجة للخطاب والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكر ابنة من اخوتها
أولياها فوقع بينهم وبينه في محل الخطبة من اللفاظ ما ينعد به النكاح نحو كانت لك بكذا
أو صارت لك بكذا أو هي لك بكذا فقال قبلتم بذلك وبلغها الخبر فكتت راضية بما فعل اخوتها
هل نفذ نكاحه عليها حتى لا ينعد عليها نكاح غيره أم لا (أجاب) ينفذ حيث علمت بذلك
وسكتت اذ هذه اللفاظ مما ينعد به عندنا النكاح كما صرح به أصحاب الفتاوى والشروح
فلا ينعد نكاح غيره عليها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لا تحروها بك بتي
فقال له جاءتك فقال له جرت أو هاما أو غرش هل نكاحها ينعد أم لا (أجاب) لا ينعد لانه لم
يأت بلفظ النكاح ولا التزويج ولا بما وضع لتلك العين حالا والنكاح انما ينعد بذلك والله
أعلم (سئل) في انعقاد النكاح باللفظ التجويز (أجاب) نعم ينعد اذا كانوا من اتفقت كلمتهم
على هذه اللفظة وكانوا يطلبون بها حل الاستمتاع كما أفق به أبو السعد العمداني مفتي الديار
الرومية وهذا مما يجب القطع به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل ولدت زوجته
بتاوعنده ضيف قال له مباركة فقال له جاءتك فقال له جرت أو هارابع هذه النرس في مقابلتها
وما تناولم يقع بينهما سوى ما ذكره لورثة الضيف الرجوع في الفرس وتناجها لعدم انعقاد
النكاح بما ذكرنا أم لا (أجاب) نعم لورثته الرجوع بالفرس وتناجها لعدم انعقاد النكاح
بما ذكر قال في الظهيرية لو قالت المرأة وهبت نفسي فقال الرجل أخذت قالوا لا يكون نكاحا
اه فافهم صحة المأخذ والله أعلم (سئل) في رجل خطب لا آخر صغيرة من وليها وجرى بينهما
مقدمات النكاح للمذكور فعند العقد قال الولي الخطاب زوجتك فلانة بكذا فقال قبلت

مطلب رجل خطب بنت
آخر فقال هي لك بكذا فقال
الخطاب قبلت منك بذلك
انعقد النكاح

مطلب قال لا تحروها بك
ابنتي فلانة فقال الآخر
قبلت انعقد النكاح
وزوجها أخوها بعسده
لا يصح
مطلب في ألفاظ ينعد بها
النكاح

مطلب جرى بين أولياء
البالغة والخطاب ما ينعد
به النكاح وبلغها فمكتت
نفذ النكاح

مطلب لا ينعد النكاح
بقول الاب جاءتك

مطلب ينعد النكاح باللفظ
التجويز ان اتفقوا عليه
وطالبوا به حل الاستمتاع

مطلب لا ينعد النكاح
بقول الاب لضيفه جاءتك في
جواب قول الضيف مباركة
فقال الضيف وجرأوها الخ

مطلب رجل خطب لا آخر
صغيرة من وليها وعند العقد
قال الولي زوجتك الخ يقع
النكاح للخطاب

فهو يقع النكاح للخاطب أو المخطوب له لتقدم النية والمقدمات أم كيف الحال وإذا قلتم يقع
للخاطب فهل إذا طلقها قبل الدخول وزوجت للمخطوب له تلوه يجوز لكونها لا عدة عليها
وكيف الحكم (أجاب) وقع النكاح للخاطب ولا عبرة للمقدمات ففي البرازية خطب لابنه
وقال أبوها لابن زوجه بنتك بنسى بكذا فقال أبو الابن قبلت صح للاب وان جرى مقدمات
أن النكاح للابن في المختار ومثله الوكيل اهـ وإذا طلقها الزوج المذكور قبل الدخول
وعقد للثاني عليها تلوه جاز إذا عسدة والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما إذا عقد أهل النعمة
نكاحا فيما بينهم ثم رفعوا ذلك النكاح فساد ذلك النكاح فهل يسوغ للعائم إبطاله (أجاب)
المسئلة ذات تفصيل ان الفساد لعدم الشهود أو في عدة كافر وهم يدينونه لا تعرض لهم
عند الامام ترافعوا أولا وان في عدة مسلم أبطلناه ترافعوا أم لا وان للمعترضة ترافع الزوج
والزوجة فرق بينهما وان رفع أحدهما لا يفرق بينهما عند الامام أبي حنيفة والله أعلم
(سئل) في رجل خطب لابنه بنت أخيه فقال أبوها زوجه بنتي فلا زكنا لابنك فقال
أبو الابن تزوجت هل ينقض أم لا (أجاب) لا ينقض وجهه أن التزوج غير التزويج والله
أعلم (سئل) عن رجل قال لا خرز زوج ابنتك من ابني فقال أبو البنت وهبته لك فما الحكم
(أجاب) صح النكاح للابن ولو كان مكان مكان وهبته لك زوجه لك فقال قبلت صح النكاح
للاب انصرحوا بأنه لو خطب لابنه فقال أبوها لابن زوجه بنتك بنسى بكذا فقال أبو الابن
قبلت صح للاب وان جرى مقدمات ان النكاح للابن في المختار اللهم الا أن يقال ما صرحوا
به ليس فيه الا الخطبة وليس فيه زوج ابنتك من ابني الذي هو وكيل كما صرحوا به في الفرق بين
زوجتي بنتك وزوجتي بنتك حتى احتاج الاول الى القبول بعده دون الثاني فلما صار وكيل عنه
به صار قوله زوجه لك معناه زوجه لابنك لا جلت كما في وهبته لك إذا فرق في انعقاده عندنا
بلفظ التزويج والهبة وهذه المسئلة كثير السؤال عنها وتكرروا وقوعها ولم أر من صرح بها ولا
بما يستدل به عليها غير ما هنا من قوله وهبته لك والذي يظهر أن زوجه لك كوهبته لك إذا جاز
في هذه جاز في الاخرى وعليك أن تتأمل في المسئلة فإنه قد يقال في وهبته لك المتبادر منه لا جلت
بجملته زوجه لك وإذا نظرنا الى عرف رسالتنا في بلادنا كان زوجه لك مثل وهبته لك بالفرق
لأنهم تعارفوه بمعنى لا جلت والله أعلم (سئل) في صغيرة وكل أخوها في نكاحها الزيد رجل فوكل
زيد عرافي قبول نكاحه فقال زوجه لك فلا تلوه لك بكذا فقال قبلت فانت قبل الدخول وبعد
مادفع بعض المهر هل وقع النكاح لزيد أم لا ويرجع عدا دفع (أجاب) لم يقع لزيد وله استرداد
مادفع والله أعلم (سئل) في نصرانية أسلمت فعرض الاسلام على زوجها النصراني فأسلم هل
يقتران على نكاحهما السابق أم لا (أجاب) نعم يقتران حيث لم يكن فاسدا أو كان فاسدا
لا حرمة المحل بل لقد شرطه حيث اعتقده والله أعلم (سئل) في نصراني تزوج نصرانية
متوفى عنها زوجها قبل انقضاء أربعة أشهر وعشر ولم يترافعا الى قاض هل يتعرض لهما ويقسخ
النكاح ويعززان أم لا يتعرض لهما ولا يفسخ النكاح وتتركهما وما يدينون (أجاب) صرح
علمنا قاطبة رحمهم الله أنه لا يتعرض لأهل النعمة إذا تناكحوا فاسدا ولا يفرق القاضي بينهما إذا
علم في ظاهر الرواية لانا أمرنا بتركهم وما يدينون فلا يفسخ النكاح ولا يعززان حيث كانا
راضين ولم يترافعا بالخصومة لدى قاض من قضاة الاسلام والله أعلم (سئل) عن رجل خطب
لابنه بنت آخر فقال زوجه بنتك لابني فقال زوجه لك ولم يقبل قبلت ما الحكم (أجاب)

مطلب إذا قال رجل لا خ
زوجتي ابنتك لابني فقال
زوجتك لا ينقض النكاح
أصلا

مطلب في نكاح أهل النعمة
وفيه تفصيل وخلاف

مطلب خطب بنت أخيه
لابنه فقال أبوها زوجه بنتي
لابنك فقال تزوجت لا ينقض

مطلب قال رجل زوج
ابنتك من ابني فقال الاب
وهبته لك صح النكاح للابن

وفيه كلام

مطلب قال وكيل الولي
لو كل الخاطب زوجه لك

فلا تلوه لك فقال قبلت يتبع
النكاح له لا للخاطب

مطلب أسلمت النصرانية
ثم زوجها يقتران على النكاح

وفيه تفصيل

مطلب لا يتعرض لنصراني
تزوج نصرانية في العدة

حيث لم يترافعا اليها

أظهار عدم انعقاده أصلاً أم لا للاب فلاحتياجه الى القبول وأما لابن فلان الجيب خص الاب
بقوله زوجتك وانما سميناه مجيباً لأن الإيجاب حصل بقوله زوجتك ولذلك يحتاج الى القبول
والله أعلم (سئل) فيما إذا لم يسمع الشهود كلام المتعاقدين في النكاح هل يصح أم لا (أجاب)
الاصح الذي عليه العامة ان سماع الشهود كلام المتعاقدين شرط لصحة النكاح والله أعلم
(سئل) في رجل زوج صغيرته القاصرة في مرضه لرجل بعهر معلوم بحضوره شهود يجلس
الشرع ثم مات هل يقدر في النكاح كون الاب في المرض وهل لاحد الاولياء النازلة رتبته عن
رتبة الاب أن يتعرض للنكاح بابطال أو غيره أم لا (أجاب) ليس لغيره ابطال النكاح اذ
الولاية لا تبطل بمجرد المرض مع سلامة العقل المترتب عليها صلاح التصرف باجتماع العلماء والله
أعلم (سئل) في امرأة أخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات ووقع في قلبها صدقه هل لها أن تعتد
وتتزوج أم لا (أجاب) نعم لهذا ذلك كفي البرازية والجوهرية وغيرهما والله أعلم (سئل) في
الجارية لو قالت لرجل كنت أمة لفلان فاعتقني هل له أن يتزوجها أم لا (أجاب) نعم له أن
يتزوجها ان كانت ثقة عنده أو وقع في قلبه انها صادقة لان القاطع طار ولا منازع وأخبرت بامر
محمّل لم يلم خلافه وصحة النكاح لا تمنع ما يطرأ صريح به علماً ونافى الكراهية والله أعلم (سئل)
في رجل خطب بكر امين أبيها بحضور جمع من المسلمين واتفقا على مقدار المهر وتفرقا عن غير عقد
نكاح شرعي فبعد مدة حضر أبوها الذي قاض وطلب منه أن يفرض نفقتها وأن يستدين وينفق
ليرجع على الخاطب ففرض بحضور الخاطب ولم يسأله القاضي هل حصل عقد شرعي عليها أم لا
هل ما تقدم يكون عقداً شرعياً أم لا حيث لم يجز بينهما عقد (أجاب) لا يكون ما تقدم عقداً
حيث لم يجز بينهما ما قد شرعى ولا رجوع للاب على الخاطب تبين عدم صحة الفرض والامر
بالاستدانة لكونه ليست زوجة بل هي والحالة هذه أجنبية والله أعلم (سئل) في بالغة وكت
شقيقها في تزويجها بشهادة شاهدين عرفاها بتعريف والدها فقط فهل لا يقبل تعريف الوالد
وحده ولمنزله بالشهادة منه لفرعه وهل العقد الصادر والحالة هذه صحيح أم لا (أجاب) العقد
الصادر والحالة هذه صحيح لا كلام في صحته وانما التعريف لاجل الحاجة عند التجاود ويصح
من أبيها وبنها وزوجها وسواء كان الاشهداء لها أو عليها على الصحيح لكن يشترط في حل اقدام
الشاهد على الشهادة عايناً عدلان كتمديد العلانية وأما صحة النكاح من أصله فلا يشترط
فيها التعريف أصلاً فافهم والله أعلم

* (فصل في المحرمات) *

(سئل) عن الجمع بين المرأة و بنت بنت أختها هل يجوز أم لا وإذا قلتم بعدم الجواز ودخل الزوج
على بنت بنت أخت زوجته المدخول بها قبلها أو أتت منه بنت طرح ثم أتت بابت منه حتى تبلغ سنه
سنة فأعلمه بعض الفقهاء بعدم جواز ادخالها على خاله أو أخته فاستنع عنها فما الحكم في ذلك النكاح
وما يترتب عليه من الوطء جازاً لا بحرمة الوطء ونسب الابن الحلي ووجوب المهر المسمى (أجاب)
أما الجواز فلا فائده الا عثمان البتي ودارد انظاره ومن لا يعاين من الخوارج وأما الوطء
فهو ووطء شبهة يندرى به حد الزنا عنه فلا يحد الزنا ولا يضر بحيث كان جاهلاً بحكمه غير
عالم بحرمة وأما الولد فيثبت نسبه منه ويحكم ببنوته له وأما المهر فالواجب فيه مهر المثل فإذا كان
مثل المسمى فقد وجب قبض ذلك منه ومن الآن لا عذر له في وطء الطارئة فيؤخذ به ولا تحل له

مطلب سماع الشاهدين
شرط لصحة النكاح
مطلب اذا زوج صغيرته
في مرضه صح

مطلب في امر إذا أخبرها
ثقة ان زوجها مات وصدقت
تعتد ثم تتزوج
مطلب لو أخبرته جارية
ان سبها أعتقها له أن
يتزوجها ان ثقة أو صدقها
مطلب الاتفاق على قدر
المهر ليس بعقد فلو فرض
القاضي النفقة لا يلزم
الخاطب

مطلب لا يشترط لصحة
النكاح التعريف وانما
الحاجة اليه عند التجاود

مطلب لا يجوز الجمع بين
المرأة و بنت بنت أختها لكن
يثبت النسب ويجب مهر
المثل

حتى يطلق الاولى أو تموت فحمل بنكاح جديد فقد علمت ما في المسئلة من الاحكام والله سبحانه وتعالى الهادي البديع الباعث الشهيد أعلم (سئل) في زوجة ابن الزوجة هل تحل أم محرم (أجاب) تحل قالوا لا يحرم على المرء زوجة من بناءه لانه ليس بابن له ولا تحرم بنت زوج الام ولا أمه ولا بنت زوج البنت ولا أمه ولا أم زوجة الاب ولا بنتها ولا أم زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الربيب ولا زوجة الرب والى والله تعالى أعلم

(باب الاولياء والا كفاء)

(سئل) في حرة مكنته بكر زوجته نفسها من ابن عمها وهو كفولها هل يتفد النكاح ولو لم يرض عنها أم لا (أجاب) نعم يتفد نكاحها ولا يتوقف على رضاها وسألنا هذه والله أعلم (سئل) في بكر بالغة زوجها أبوها من رجل بغير اذنها فرددت النكاح حين بلغها فهل والحالة هذه يرتد النكاح بردها أم لا وهل القول قولها في الرد بينهما أم لا (أجاب) نعم يرتد بردها والقول قولها في الرد بينهما والحال هذه والله أعلم (سئل) في صغيرة زوجها أبوها بالولاية عليها الابن عنها الصغير وقبل عنه أبوه وقد أقدم أبوها على ذلك شارطاً ضماناً أي به المهر للعجز عنه الصغير عن المهر فأبى الاب الضمان فهل يصح النكاح أم لا وهل ان صح النكاح ورفع الى قاض يرى عدم صحته مع العجز عن المهر أو التفريق بالاعسار فيه قبل الدخول فتنقض بطلان النكاح من أصله أو يفرق بالاعسار يصح قضاؤه ويرتفع الخلاف ويضميه الحنفى أم لا (أجاب) ان كان صدر ذلك من أبيها على وجه التعليق فالنكاح غير صحيح لان النكاح لا يصح تعليقه بالشروط كما صرح به قاضيخان وغيره وان كان صدر لا على وجه التعليق فهو صحيح ومع صحته لو حكم حاكم يرى عدم صحته مع العجز عن المهر أو يرى التفريق بالاعسار بعده قبل الدخول بهانفذ حكمه وارتفع الخلاف كما صرح به غير واحد من علماءنا والله أعلم (سئل) في الاب اذا علم منه سوء الاختيار وعدم النظر في العواقب اذا تزوج ابنته القابلة للتخلق بالخير والشر بغير كفؤ هل يصح أم لا (أجاب) قال ابن فرشته في شرح الجمع لو عرف من الاب سوء الاختيار لسفهه أو اطعمه لا يجوز عقده اتفاقاً ومثله في الدرر والغرر وقال في البحر في شرح قول الكثر ولو تزوج طئله غير كفؤ أو بغير فاحش صح ولم يجز ذلك لغير الاب والجد أطلق في الاب والجد وقده اشار حون وغيرهم بأن لا يكون الاب معروفاً بسوء الاختيار حتى لو كان معروفاً بذلك مجاناً أو فسقاً فالعقد باطل على الصحيح قال في فتح القدير ومن زوج ابنته الصغيرة القابلة للتخلق بالخير والشر من يعلم انه شرير أو فسق فهو ظاهر سوء اختياره ولا تترك النظر هنا مقطوع به فلا يعارضه ظهور ارادة مصلحة تفوق ذلك نظراً الى شفقة الابوة اه فظاهر كلامهم ان الاب اذا كان معروفاً بسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من مهر المثل ولا بأكثر في الصغير بغير فاحش ولا من غير الكفو فيهما سواء كان عدم الكفاءة بسبب الفسق أو لا حتى لو زوج بنته من فقير أو محترف حرفة دينية ولم يكن كفواً فالعقد باطل فقصير المحقق ابن الهمام كلامهم على الناسق مما لا ينبغي وقد وقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة ان النكاح باطل فظاهره انه لم ينعقد وفي الظهيرة يفرق بين ما ولم يقل انه باطل وهو الحق ولذا قال في الذخيرة في قولهم فالنكاح باطل أي يطل اه كلام البحر والمسئلة شهيرة والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر بنته البالغة العاقله وسمى المهر وقبل الاب وركن قلبها الى الخطاب وأحضر المهر وما بقي الا العقد فرجع الاب لظروفاً خطب عالم بخطبة الاول فما الحكم الشرعي

مطلب تحلل زوجة ابن الزوجة

مطلب يصح نكاح المكنته بغير رضا الولي

مطلب تزوجها أبوها بغير أمرها وهي بالغة فردت يرتد مطلب صغيرة زوجها أبوها من ابن عمها وقبل أبوه الخ

مطلب لا يصح النكاح ان علق بالشروط مطلب لو حكم بعدم صحة النكاح للعجز عن المهر أو بالتفريق قبل الدخول للاعسار نفذ

مطلب لا يصح تزويج الاب اذا عرف منه سوء الاختيار

في ذلك (أجاب) المصرح به في كتب الحنفية وغيرهم حرمة الخطبة على خطبة الغير قال
في الذخيرة كما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستيلاء على سوم الغير نهي عن الخطبة على
خطبة الغير وأن من ارتكب محرماً لم يرد فيه حرمته قد روي عن زكريا حرمة الخطبة تحريم اجابته الا انه
اجازة على المعصية فيعزرا الجيب اليها القادر على المنع والله أعلم (سئل) في امرأة زوجت ابنها
الصغير اليتيم صغيرة سنها سبع سنوات أو دون ذلك بمهر معلوم مع وجود عمه عصمته وامكان
مهر اجعته فبانت البنت بعد شهرين أو ثلاثة قبل أن يجيز عمه عصمته هل يلزم اليتيم مهرها أم لا
لبطلان النكاح بعوتها (أجاب) لا يلزم اليتيم مهرها لأن الأم لا تملك تزويج ابنها مع العلم المذكور
فبطل النكاح بعوت المعقود عليه اقبل اجازته لأنه نكاح فضولي وهو يبطل به والله أعلم (سئل)
في عم صغيرة تزوجها مع وجود أبيها فلما علم رد النكاح هل يرتد برده أم لا (أجاب) نعم يرتد برده
الاب حيث لم يكن غائباً غيبة يفوت السكفوا الخطاب بالتظار والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها
خالها فبلغت ووردت النكاح هل يرتد بردها أم لا (أجاب) ان كان لها ولي عصمة فزوجها الخيال
معه يرتد بردها اذا بلغت وان لم يكن لها عصمة فلها خيار الفسخ بالقضاء والله أعلم (سئل)
في صغيرة لها اخوان شقيقان بالغان عاقلان أحدهما أصغر سنهما الآخر فهل اذا تزوجها
الأصغر سنهما يجوز سواها أجازه الأكبر سنهما أو فسخته أم لا (أجاب) نعم يجوز نكاح الأصغر سنهما
حيث اجتمعت فيه شروط الولاية ولا يرتد نكاحه برده الآخر اذا هما في الولاية سواء ولكل منهما
أن ينقرد بالنكاح والحال هذه والله أعلم (سئل) في يتيمة لها أربعة أبناء عم كلهم في القوة
والدرجة سواء عقدوا احد منهم عقد نكاحه عليه النفس بمهر المثل بحضرة شهود هل ينقذ
نكاحه عليهم وليس ببقية ثم رده (أجاب) ليس لهم رده وهي مسئلة تعدد الاولياء المتساوين
قوة درجة والله أعلم (سئل) في صغير هو ابن عم صغيرة ولها جدة أم أب وهي وصية عليه ما
حاضرة ولكل منهما أم حاضرة وابن عم عصبة غائب فولاية الانكاح لمن ممن ذكر (أجاب)
ان أمه كن استطاع رأي ابن العم لا تملك واحدة منهما الانكاح بل الولاية له والا فقد نقل
في البحر عن القنية أن أم الأب أولى في التزويج والله أعلم (سئل) في بكر مشتهرة لم تبلغ بعد
لها أم عازبة وأم أم متروجة بجدها أب أمها وأم أب عازبة وعمه متروجة بأجنبي فن يحضنها
منهن ومن يزوجهما منهن (أجاب) الحضنة والتزويج وللأم حيث لا عصبة لها اما التزويج
فلما صرح به أصحاب المتون فاطبة بقولهم وان لم يكن عصبة فالولاية للأم وهو ظاهر
في تقديم الأم على أم الأب قال في النهر هذا الترتيب يعني ترتيب السكنز هو المفسى به كما في
الخلاصة وحكي عن خواهر زاده وعن النسفي تقديم الاخت على الأم لانها من قوم الأب
أقول وينبغي أن يخرج ما مر عن القنية من تقديم أم الأب على الأم على هذا القول اه فقد
علمت به ضعف ما في القنية لانه مقابل لما عليه الفتوى وأما الحضنة فلان ظاهر الرواية أن الأم
والجدة أولى بها حتى تحيض ومحل الرواية المختارة المقابلة لهذه في المشتهرة أنها تدفع للاب فحله
اذا كان أب أو عصبة والموضوع هنا أن لا عصبة فافهم والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها
أخوها فبلغت فاختارت النسخ بخيار البلوغ فادعى الزوج ان أخاه تزوجها بالوكالة عن أبيها
فلا خيار لها وادعت انه تزوجها بالولاية لغيبة مسافة التصبر ولها الخيار فهل اذا أثبت الزوج
دعواه يبطل خيارها أم لا وهل اذا لم تكن له ينة وأراد تحليفها على ذلك تحلف أم لا (أجاب) نعم
اذا أثبت الزوج دعواه يبطل خيارها لانه يكون نائباً عن الأب فكان الأب هو المباشر للنكاح

مطلب تحريم الخطبة على
خطبة الغير وكذا تحريم
اجابته ما يعزرا الجيب
مطلب لو زوجت الأم
الصغير مع وجود الأم الخ
مطلب لو زوج العم مع عدم
غيبة الأب فرد الأب يرتد
مطلب تزوجها خالها مع
وجود العصبة فردته عند
البلوغ الخ
مطلب صح تزويج الأصغر
مع وجود الأكبر حيث
استويا
مطلب تزويج أحد الاولياء
المستوين من نفسه ليس
للبقية رده
مطلب في صغير ابن عم
صغيرة ولها جدة أم أب وابن
عم ولكل أم فولاية النكاح
الخ
مطلب تزويج المشتهرة
وحضانتها للأم حيث
لا عصبة

مطلب تقبل ينة الزوج أن
أخاه تزوجها بالوكالة عن
الأب وليس لها خيار بلوغ

وقد نصوا على ان غير الاب والجد اذا تزوج الصغير أو الصغيرة مع وجود أحدهما ان كان بغيبته وثبوت الولاية له بالغيبه المجوزة لذلك فلهما خيار البلوغ لانه تزوج بالولاية وان لم يكن كذلك بل تزوج بعد توكيل سابق فلا خيار لهما ومثل الوكالة السابقة الاجازة اللاحقة والحاصل انه اذا كان بطريق النسيابة لا خيار وان كان بطريق الولاية فلهما الخيار وعلى ما عليه الفتوى في المسائل الست يجب أن تحلف لكن على نفي العلم لانه على فعل الغير وهو توكيل الاب للآخ فافهم والله أعلم (سئل) في بالغة عاقله خطبها أخوها وزوجها الغير كنفو هل لا يبيها الاعتراض وفسخ النكاح بعدم الكفاءة أم لا (أجاب) نعم اذا طلب الاب ذلك ففرق القاضي بينهما وبين الزوج في ظاهر الرواية سواء دخل بها الزوج أم لم يدخل مالم تلد أو يظهر حملها ولا مهر لها قبل الدخول وروى الحسن عن الامام انه لا ينفذ النكاح من أصله قال في الخانية وهو المختار في زماننا اذ ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة وفي الجنب بين يدي القاضي مذلة فسد الباب بالقول بعدم الانعقاد أصلاً اه وهذا اذا تزوجها أخوها باذنهما أما اذا كان بغير اذنهما فرددته يرتد بردها ولا حاجة الى التفريق والاعتراض من الاب لانه فضولي فيه وان أجازته فهو كباشرتها بنفسها فلا يباح لها طلب الفسخ والتفريق من القاضي فيفترق بينهما على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن لا حاجة الى ذلك لوقوع النكاح غير نافذ من أصله والله أعلم (سئل) في بكر بالغة تزوجها أخوها لا تمها من غير كنفو باذنهما ففسخ من له حق الاعتراض نكاحها منه ثم تزوجها من كنفو باذنهما ودخل بها هل يصح النكاح الثاني وليس للأول معارضتها (أجاب) تزويجها باذنهما كتزويجها بنفسها وهي مسئلة من نكحت غير كنفو بلا رضا أولياءها وفيه اختلاف الفتوى فأفتى كثير بعدم انعقاده أصلاً وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة ففي المعراج معزى الى قاضيهان وغيره والمختار للفتوى في زماننا رواية الحسن وفي الكافي والذخيرة بقوله أخذ كثير من المشايخ لانه ليس كل قاض يعدل ولا كل ولي يحسن المرافعة والجنب بين يدي القاضي مذلة فسد الباب بالقول بعدم الانعقاد أصلاً اه وقد أكرت علماءنا من النقل في هذه المسئلة فعلى هذا النكاح هو الثاني لعدم انعقاد الاول وأما على ظاهر الرواية وان كان للولي الاعتراض ففسخ النكاح في ذلك يحتاج الى قضاء القاضي فاذا لم يوجد ففسخ النكاح الاول باق الى أن يقضى القاضي بالتفريق بينهما بطلب الولي فيفترق بينهما وبين الاول ويجدد عقد الثاني ان شاءت وحيثما علم أن الفتوى على رواية الحسن فالعمل بها بابقاء الثاني أحسن والله أعلم (سئل) في يتيمة ناهزت البلوغ ولا عصبة لها ولها أم هل للام تزويجها بمهر المثل من كنفو وهل لشئخ بلادها أن يحجر عليها ويمنعها من التزوج ليزوجها هو لمن أرادوا بكل مهرها أم ليس له ذلك ويمنع عنه شرعاً (أجاب) نعم للام أن تزوجها وهي مقدمة على جميع ذوى الارحام عند أبي حنيفة رحمه الله وعلى الخاتم أيضاً وأما شئخ البلاد فلا قائل بولاية في النكاح من سائر العباد فان تجرأ على ذلك كان نكاحه باطلاً وأكله المهر انما يأكل في بطنه النار والسعير بالجماع نكاح الشرع الشريف عن البشير النذير فيجب منعه عن ذلك فاذا لم ينم عنه فهو بغير شرك هالك والله أعلم (سئل) من طرف رجل من فضلاء الشافعية اسمه حسن عن تزويج الأخ لاب أخته القاصرة حيث لا أب ولا جد ولا شقيق قائلاً الأخ المزوج قاسق ولا ولاية للقاسق عند الشافعي ولا يصح عندكم من غير الاب والجد تزويجها بدون مهر المثل وقد أشكلت المسئلة على ومرادى الاحتياط عندكم حيث لا سبيل اليه عندنا (فأجابها نظمما بقوله)

مطلب زوج الاخ لغير كنفو
مع وجود الاب المختار فساد

مطلب زوجها أخوها باذنهما
غير كنفو ففسخ الخ

مطلب في يتيمة ناهزت
البلوغ ولا عصبة لها
زوجها أمها ليس لشئخ
البلاد المعارضة

مطلب يصح تزويج الولي
القاسة

ياحسن الاقوال والافعال * ومن له لطائف الاحوال
ومن حوى خصال الكمال * معورع يجبل عن مقالي
قد وصل المكتوب اذا الفضل * وفيه ما عقد غير العدل
وعقد غير الاب والجد وما * يقول نعمان امام العلماء
ان زوج البنت التي لم تبلغ * غيرهما هل ذلك مما ينبغي
ويستغنى به النكاح الحل * وعقد الفرج بها تحلل
فقدما جئت اليه سائلا * جواب حق لم يصادف باطلا
ينعقد النكاح بالفساق * في مذهب النعمان باتفاق
وغير جدد وأب يلبسه * حتى النساء عندهن تأتليه
كذا الجميع من ذوى الارحام * لكن بترتيب لدى الاعلام
فالاخ للاب اذا ما وجدا * أولى بها منزلة ان يعقدا
وعند نقص المهر منه يظل * ان كان نقصا فاحشا بقل
فالحيلة التزويج مرة بلا * مهرو أخرى بالذى قد أبدا
حتى يصح ما خلا يقينا * بمهر مثل يوجب التبيننا
وهذه مد كورة مشهورة * وفي صحاح كتبنا من بوره
هذا وقد وسع ابن ثابت * أمر النكاح للدليل الثابت
فللذى قلده السلامه * من كل ما يعقبه الملامه
ولم يضق أمر على العباد * الأتى الوسع على المراد
هذا ولولا مذعب النعمان * لصاق حال الناس في الاحصان
فالله يسقيه بحباب الرحه * كما جلا عنهم شديد الغمه
يارب خير الدين يرجو الخاتمة * بالخير فاغفر ذنبه ياراحمه

قوله ينعقد النكاح بالفساق أى يعقد الاولياء الفساق فيفسخه حذف الموصوف وابقاء الصفة
وقوله فالاخ الى آخره الاخ مبتدأ خبره له ان يعقد وما نافية وأولى نائب فاعل وجد وألف وجدا
للاطلاق كألف يعقدا وقوله فالحيلة الى آخره معناه ما صرح به علم وأبان الاحتياط في غير
الاب والجد ان يعقد النكاح مرتين مرة بمهر ومرة بلا مهر فيصح النكاح بيقين لانه مع التسمية
ربما يقع بدون مهر المثل فيكون باطلا ومع عدمها يقع بمهر المثل لا محالة فيصح قطعاً والله أعلم
(سئل) في امرأة ثيب وكات رجلا أجنبياني تزويجها من رجل فنقص الوكيل عن مهر
مثلها هل لاخير اشقيتها الاعتراض فيكمل الزوج مهر المثل وان امتنع يفرق بينهما (أجاب)
نعم للاخ أن يفرق بين أخته وبين الزوج ان لم يكمل مهر المثل لأن له الاعتراض بسبب التنقيص
عن مهر مثلها والمراد به حق الفرقة عند امتناع الزوج عن ذلك ثم ان حصل التفريق بعد
الدخول فلها تمام المسمى وان كان قبل الدخول فلا شيء لها فالخاصل اما يكمل مهر المثل
فتستمر حليته والا يفرق بينه وبينها ويسلمها المسمى بالدخول وهذه الفرقة مما يحتاج الى قضاء
القاضى والله أعلم (سئل) فيما اذا أشهدت على خيار البلوغ في نكاح غير الاب والجد وقت
بلوغها ولم تتقدم الى القاضى هل تستمر على خيارها أم لا (أجاب) نعم تستمر ما لم تسكنه من نفسها
كفى الشفعة والله أعلم

مطلب تزوجها وكيلها بدون
مهر المثل فللولى الاعتراض

مطلب أشهدت على خيار
البلوغ ولم تتقدم الى القاضى
الخ

* (فصل في نكاح الفضولي) *

مطلب قال كل امرأة
أتزوجها طالق فزوجته
فضولي فأجاز الفعل لا يحنث

مطلب نصب وصيا في
تزوج ابنته القاصرة
فحكم بصحة الوصاية خنبلي

الخ
مطلب خطب من آخر أخته
فأجابها وامتنع من العقد
لأجل المهر فعد عليها
فضولي الخ

(سئل) في رجل قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال يجلس لرجل ليتك تزوجني فلانة هل إذا تزوجها يحنث أم لا * (أجاب) * لا يحنث لأنه لم يتزوج بل تزوج فضولي بلا شك والحال هذه فإذا أجاز بالفعل لا بالقول لا يحنث والأجازة بالفعل كأن يبعث اليها شيئا من المهر وإن قل أو يقبلها أو يمسها بشهوة قولاً واحداً أو بلا شهوة في قول أو هناه الناس فسكت أو أخذ في تجهيزها كمنص عليه في المحيط فذلك كله أجازة بالفعل فلا يحنث والله أعلم (سئل) فيما إذا نصب زيد عمر وصيا في تزويج ابنته القاصرة من أخ المودى له فقبل الموصى له الوصية بعد موت المودى وأثبت وصيته لدى حاكم شرعي خنبلي ترى صحته وحكمها ونفذه حاكم حنفى فهل حكم الحاكم المنفذ صحيح رافع للخلاف أم لا وهل للمودى له تزويجها بمن نص له الوصية عليه أم لا (أجاب) نعم هو صحيح رافع للخلاف أذهو غير مخالف للكتاب والسنة والاجماع وللموصى له تزويجها والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته البكر البالغة وسمى لها مهر رابعاً أن أجابه الأخ إلى خطبته وامتنع عن العقد حتى يدفع جميع المهر فعقده فضولي بغير إذنهما وأذنه وغاب الأخ فقيل لهما إن أخاك تزوجك منه فكنتم من أنفسهما أبناء عليه ثم تبين أن المزوج فضولي فما الحكم (أجاب) إن أجازت نكاح الفضولي المذكور جاز وصار كوكالة منها سابقة وإن ردت النكاح ارتد ولها الأقل من المسمى ومن مهر المثل وتجب العدة عليها ولا نفقة لها فيها والاصل عندنا أن نكاح الفضولي موقوف لا باطل بل هو متوقف على الإجازة والأجازة لها لا لأخيها وإذا ردت النكاح وجب التفريق بينهما وتقرر الأقل من المسمى ومن مهر المثل بذمة الزوج ويسقط عنه الحسد بالشبهة ولا يتكرر المهر بتكرار الوطاء الصادر قبل التفريق والحال هذه والله أعلم

* (باب المهر) *

مطلب زوج ابنته بشئ
مشار إليه قيمته أقل من
عشرة صم النكاح ويتم لها
عشرة دراهم

مطلب خطب من آخر أخته
ودفع شيئاً يسمى ملاكولم
يتم أمر النكاح له أن يرجع به

مطلب في رجل خطب بكراً
بالغية وجرى بينه وبين
أهلها مقدمات النكاح
فعقد عليها بغير إذنهما ثم
زوجها أبوها الخ

(سئل) في رجل زوج ابنته الصغيرة لرجل بشئ مشار إليه من البلوط وقيمه لا تساوي العشرة الدراهم التي هي المهر الشرعي فهل صح النكاح أم لا وإذا قلتم بصحة النكاح فما يجب لها من المهر (أجاب) صح النكاح المذكور ويجب لها عشرة دراهم بالوطء أو بالموت فينظر إلى قيمة البلوط مهما كانت فتحسب ثم يكمل لها على العشرة ويجب تسليمها له إذا هو طلبها بعد دفع ذلك والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل خطب من آخر أخته ودفع له شيئاً يسمى ملاكاً ودراهم أيضاً من عادة أهل الزوجة اتخذ طعاماً به ولم يتم أمر النكاح هل للخطاب أن يرجع نفسه أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بذلك بشرط عدم الأذن منه فإن أذن له لم يتخذ طعاماً للناس صار كأنه أطعم الناس بنفسه طعاماً له وفيه لا يرجع والله أعلم (سئل) في رجل خطب بكراً بالغية وجرى بينه وبين أهلها مقدمات النكاح فعقد عليها بغير وكالة منها على مهر معين ويسمى ذلك صفاحاً في اصطلاحهم لكنه مشتمل على ما يحصل به الإيجاب والقبول ثم إن أياها حلف أنه ما تزوجها إلا بكذا أزيد مما وقع عليه الرضا أو لافوكات والدها وزوجها بما حلف عليه هل يلزم المهر الأول أم المهر الثاني ولا عبرة بتزويج عمها البكر وكالاتها (أجاب) لا عبرة بتزويج عمها البكر وكالاتها سابقة أو أجازة لاحقة والنكاح هو الثاني ويجب ما سمي الأب فقط والحال هذه فإن كان بلغها نكاح العم فسكت ثم وكالات الأب فالنكاح هو الأول

مطلب تجديد النكاح
وفيه أقوال

مطلب زوجها ابن عمها
بدون مهر المثل هل يصح
النكاح ويلى قبض المهر

مطلب دفع لابي الصغيرة
مالا على جهة التزويج
ومات الاب والخطاب
لا يرجع على الصغيرة بمال

مطلب أبي أقاربها ان
يزوجوها الا ان يدفع لهم
الزوج كذله ان يرجع فيه
لانه رشوة

مطلب عقد اجماعة وعشرين
بحضرة جماعة ثم عقد الديو
القاضي بسبعين المهر هو
الاول

مطلب تزويج امرأة على
شيء لها وثنى لابيها وثنى لعمها
الكل لها

مطلب تزويج امرأة فتعرض
شخص يقول انها فلاح حتى
ولى كذا الخ

مطلب في بكرين زوجتا
من رجلين فادعى احدهما
انه وجد زوجه ثيبا فردها
وأخذ زوجة الاخر الخ

وتثبت التسميتان في الاصح لانها مسئلة تجديد النكاح وفيها أقوال قال الفقيه أبو الليث يجب
كلا المهرين وذكر في المنية انه الاصح وذكر عصام أنه يجب الثاني فقط ولم يذكر خلافا وذكر
القاضي أنه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على الاول فيجب الثاني فقط والحال هذه بدلالة
حلقه عملا بقول عصام والقاضي وهو مقصود الاب لا سيما وقد اقتصر عليه كثير من الاحتجاب في
مصنفاتهم وفي ايجاب التسميتين اجحاف بالزوج والله أعلم (سئل) في نية زوجها ابن
عمها العصبية بدون مهر مثلها وقبض أكثره ومات وبلغت هل لها مطلب مهر مثلها والرجوع بما
دفعه الزوج لابن ابن عمها حيث لم يكن وصيا عليها وهل يجب تجديد النكاح بملوغها أم لا
(أجاب) أعلم أنه ان كان بغين فاحش لا يصح ويجب تجديد النكاح وان كان بغين يسير يصح
لتساهل الناس فيه وليس لابن ابن العم قبض شيء من المهر وترجع به على الزوج وهو أي الزوج
يرجع بما دفعه في تركه ابن ابن العم ان كان له تركه والاتأخرت المطالبة الى يوم القيامة والله أعلم
(سئل) في رجل خطب صغيرة من أبيها ودفع له مالا على جهة التزويج ومات بعد أن استهلك
المال لم يتفق الزوج ومات الخطاب ومضت مدة سنين والآل ولد له يطالب الخطوبة بما دفعه
أبوه الى أبيها فهل يلزمها ذلك والحال انهم لم يقبض منه شيئا وأنه لم يترك مالا أصلا وما الحكم
(أجاب) ما قبضه الاب واستهلكه دين عليه يطالب به في ارثه فان لم يكن له ارث لا يلزم أحد من
ورثته وفاؤه فلا يلزم الخطوبة والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأه أبي أقاربها ان
يزوجوها الا ان يدفع لهم الزوج كذا فادفع لهم به هل يلزم أم لا (أجاب) لا يلزم ولودفع فله ان
ياخذها قائما أو هالكا لانه رشوة كافي البرازية وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
بمهر على ان منه كذا سمعة هل يجب ما جعله للسمعة أم لا (أجاب) لا يجب ما جعله للسمعة وانما
يجب ما اتفق عليه انه هو المهر وأن ما عداه سمعة والله أعلم (سئل) في رجل تزوج زوجة بمائة
وعشرين بحضرة جماعة ثم عقد النكاح بحضورهم ثم توضع الزوج مع الاب على أن يدخل الى
المحكمة بعقد النكاح ثانيا على سبعين خشية من كثرة الحصول فهل المهر هو الاول أم يطل
بالسمية الثانية (أجاب) المهر هو الاول وهو المائة والعشرون حيث ثبتت المواضعة بالينة
أو باقرار الزوج أو بنكوله عن العيين والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على خمسة وثمانين
لابيها وعشرين كسوة لها وخمسة لعمها هل الجميع لها أم لكل ما تسمى (أجاب) الكل لها والله
أعلم (سئل) في رجل تزوج زوجة فتعرض له شخص يقول هذه فلاح حتى وأطلب عليها خلعة هل
يجوز أن يحكم بذلك أم لا وهل يحرم عليه ذلك أم لا (أجاب) يحرم عليه ذلك بإجماع المسلمين
ومن حكم بذلك معتقدا حله كفر والمفروض على حكم المسلمين وفقهم الله تعالى لنصرة الدين
كف يد المتعرض لمثل ذلك والواقع الجميع في مهاوى المهالك والله أعلم (سئل) في بكرين
زوجتا من رجلين ودخل كل بزوجه فادعى أحدهما بعد الدخول انه وجد زوجه ثيبا وردّها
على أهلها واستردت نظيرتها فادعى زوجها بعد أن هجم بيت زوجها ليل بالقرية بجماعة من
الفلاحين ويريد فسخ النكاح وزوجه تدعى انه افتض بكارتها فهل له ذلك أم لا ويلزمه التعزير
وهل اذا رماها بالزنا يجب اللعان بطلها وهل على تقدير أنها وجدت ثيبا يحكم عليها بالزنا فيلزمها
قتل أو حد أو تعزير وهل القول قولها أفقونا (أجاب) لا عبرة بقوله وجدتها ثيبا لانه لو وجدها
كذلك حقيقة فعليه كمال المهر على ما عليه الفتوى وليس له خيار الفسخ به ولا يلزم من الثبابة
الزنا لان البكارة تزول بوثبة أو حيضة أو كبر سن ونحو ذلك فلا يلزم المرأة شيء ومن فعل بها شيئا

ذكر فقد عصى الله تعالى والقول قول المرأة والحال هذه والمهر جميعه تقرر بالخلاوة الصحيحة واذا
رماها بالزنا وطالبته وجب اللعان وعليه رد نظيرتها الى موضع غصبها منه ويجبس الى أن يحضرها
والله أعلم * (سئل) * في رجل دخل بزوجه البكر البالغة فادعى انه وجدها ثيبا فقبل له كيف ذلك
فقال قد جئت امرارا فوجدتها ثيبا فبالا الحكم الشرعي في ذلك * (أجاب) * الحكم وجوب جميع
المهر وتقرر عليه بتامه وكاله والقول قولها في البكارة لنفي العار عنها واذا اتهمها بغيره يعزروا ولا
يقبل قوله في حقها وان قد فها بصريح الزنا وجب عليه اللعان بطلها والحال هذه والله أعلم
(سئل) في كبير تزوجها بأخوها بالوكالة عنها وقبضت أمها مهرها ووضعت في جهازها بلا اذنها
ولا علمها ومات الزوج فادعت على وصيه فقال دفع الزوج لأمك وصدقته الأم هل للبنت أخذ
المهر من تركته أو ترجع على أمها بما قبضته أم لا (أجاب) اعلم ان الدفع للام كالدفع للاجنبي فلها
أخذ المهر من تركته لانه دين عليه وما قبضته الأم مضمون عليها وهو من جله تركته فيوفى به مهرها
والوصي قائم مقام الميت في الدعوى عليه بالمهر والرجوع على الأم بما قبضته منه والحال هذه
والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته في مهرها الزوجة تدعى مهرها عليه وهو يقول
دفعت الى أمك والام تنكر هل لزوجه أن تطالبه بمهرها وهو أن أثبت على الأم شيأ يرجع به عليها
وما الحكم (أجاب) لا ولاية للام في قبض المهر سواء كانت البنت كبيرة أو صغيرة ولا وصاية لها
عليها فللبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع على الأم ان أثبت أخذها والله أعلم (سئل) فيمن
تزوجت في بلد ودخل بها زوجها في ذلك البلد هل تجبر على السفر معه اذا طلبها البلد آخر وكان
بينهما مدة السفر أم لا واذا طلبها لذلك فاستنعت تسقط نفقتها وكسوتها بما تشاء أم لا (أجاب)
اختلف الافتاء في ذلك فظاهر الرواية انها تجبر على أن تسافر معه اذا أوقاها المجل وذكر في جامع
الفصولين ان الفتوى عليه فهو افتاء بظاهر الرواية وأفتى أبو القاسم الصغار وتبعه الفقيه
أبو الليث بأنه ليس له ذلك مطلقا بغير رضا وصرح في شرح المختار بذلك قال وعليه الفتوى
وأفتى بعضهم بأنه اذا أوقاها المجل والمؤجل وكان مأموئاله أن يسافر بها والا فلا قال صاحب
المجمع في شرحه وبه يفتى وقد أفتى شيخ مشايخنا الشهاب الحلبي قاطعاً به وصورة افتائه حيث لم
يكن للمرأة على زوجها مهر حال أو مؤجل وكان مأموئالها وكان الطريق أمنافله فنقلها حيث
أراد وليس لها الامتناع حينئذ فان امتنعت فلا نفقة لها ولا كسوة مدة امتناعها وتكرر
افتاؤه بذلك كما هو مسطر بفتاواه وكذا أفتى غيره من أهل عصره ومن أهل عصرنا به ونحن نفى
به لموافقتهم لظاهر الرواية وانتفاء المضاربة مع كونها مأموئالها وكون الطريق أمنافله انه عمل
بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم والله أعلم (سئل) فيما اذا بعث الخاطب الى مخطوبته
شيأ من جنس النقدين أو مما لا يتسارع اليه الفساد ثم اختلفا بعد العقد فقال الزوج انما
بعثته ليحسب من المهر وقالت هو هدية هل القول قوله أم قولها * (أجاب) * القول قوله كما
صرح به قاضيخان وغيره يعني بيمينه معللاً بأنه المملاك وهو أعرف بجهة التملك والله أعلم (سئل)
في عم قبض مهر بنت أخيه البالغة من زوجها بلا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة واستهلك ومات
عن بنت وأم ومن ذكر من الزوج والعلم فالحكم (أجاب) اعلم أن العم في قبض المهر بمنزلة
الاجنبي والدفع اليه كالدفع الى الاجنبي فاذا علمت ذلك فبالدفع اليه لم يبرأ الزوج فالمهر باق بذمته
دينها وبموتها صار مع ما تركته اراثانها ورثتها على فرائض الله تعالى يتقاضى به الزوج
والزوج يرجع على العم بما قبضه جميعه حيث استهلكه لانه قبض ما ليس له قبضه واستهلكه

مطلب دخل بزوجه
فادعى انها ثيب وادعت
انها بكر القول لها وعليه
جميع المهر

مطلب زوجها أخوها
وقبضت الأم مهرها لها
الرجوع به في تركه الزوج
ويرجع به على الأم

مطلب ادعى دفع المهر
لاستها يلزمه أن يدفعه لها
ويرجع على الأم ان أثبت
ذلك

مطلب اختلف الافتاء في
حكم السفر بالزوجة

مطلب بعث الى مخطوبته
دراهم أو مما لا يتسارع اليه
الفساد القول في انه من المهر
له

مطلب قبض العم مهر بنت
أخيه البالغة من غير انهما
لها ان ترجع على الزوج وهو
يرجع على العم

فيرجع به عليه مال الكفاية له المتقاضية بمثل ماله وان اشتبه عليك الامر فانظر في الفصل
العشرين من دعوى المهر من جامع الفصولين يظهر لك هذا التحرير والحاصل ان الزوج له
مطالبة المهر بما قبض ولو رثته المطالبة الزوج فللبنت النصف واللام السدس وللزوج الربع
وللم ما بقي كما هو الحكم في سائر تركتها تدبر والله أعلم * (سئل) هل للاب مطالبة الزوج بمهر
ابنته أم لا * (أجاب) له المطالبة به حيث كانت صغيرة سواء كانت بكر أم ثيبا وسواء دخل بها
أم لا أو كانت بكر ابانة ولم يدخل بها زوجها ولم تنه عن قبضه وإذا كانت كبيرة ثيبا لا يملك المطالبة
به الا بوكالة عنها دخل بها أم لا والله أعلم * (سئل) في رجل تزوج صغيرة لا تطيق الجماع بمهر معلوم
هل لابها المزوج المطالبة بمهرها وحبسها به أم لا * (أجاب) نعم للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة
التي لا توطأ وان زوجت يوم ولدت ويجبر الزوج على دفع المهر اليه لانه يجب بنفس العقد اذ هو
بدل البضع وقد ملكه فيطالب به وإذا كان كذلك فيحبس فيه حتى يوفيه أو يظهر اعساره
لقاضيه هذا أصح ما قيل فيه والله أعلم * (سئل) فيما تعرف في تزويج الابكار من ارساله مبلغا
معلوم ما يسمى بالشرط يصرفه أهل الزوجة في سجاها وأجرة المشقة وعن حنا وغير ذلك ومبلغا
آخر لتجديد لحفها وفرشها وتبييض أو انيها الخماس وارساله طعاما مهيأ إلى بيت العروس ليلة
البناء بما اذا استقر ذلك بين أهل بلده قديما وحديثا بحيث اذا أراد الزوج ان لا يرسل شيئا من
ذلك يشترط نفي ذلك وقت العقد فهل يكون هذا اذا خلا تحت قولهم المعروف عرفا كالمشروط
شرطا فيكون لازما شرعا أم لا * (أجاب) المقرر في الكتب من قولهم المعروف كالمشروط
يوجب الحاق ما ذكر بالمشروط فيقول الامر الى أن ما ذكر يؤول مقتضاه الى انه كانه تزوجها
على المبلغ الذي سماه من النقد وعلى المبلغ المسمى بالمشروط التي تصرف في الحمام وأجرة
المشقة وعن الحناء وغير ذلك والمبلغ الذي يجذب به فرشها وتبييض به أو انيها وارسال الطعام المهيأ
فان كان ذلك المبلغ الذي يرسل الى بيت العروس ليلة البناء معلوم القدر من الدراهم كان لازما
لزوج المهر للعلم به وعدم جهالاته وان كان مجهولا لا ارادة ما يصرف أجره الحمام والمشقة وعن
الحناء وغير ذلك في وقته أو يجب فساد التسمية اذا لا يعلم كم أجره الحمام وكذا في ذلك الوقت
واذا فسدت وجب مهر المثل كما هو مقرر مشهور هذا اذا ذكر على سبيل انه من المهر وان ذكر على
سبيل العدة فهو غير لازم بالكلمة الا ان يتبرع الزوج والذي يظهر انه يذ كر على سبيل العدة
لانهم مسمى المهر لانه يوجب فساد التسمية ووجوب مهر المثل وفي الثانية ما هو كالتصريح في
ذلك قال فيها رجل تزوج امرأته على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم
ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا أن تكون مستعما أكثر فيكون لها ذلك
وقد جعل في البحر تسمية الثوب لغوا وقد زاغ فهم صاحب البحر وأخيه صاحب النهر فيه ولا
حول ولا قوة الا بالله وحله على العدة بوضع الكلام وينفي الملام والله أعلم * (سئل) في
صغيرة سنها نحو تسع سنين زفها والدعا على زوجها قبل قبض جميع مهج صدقها والا أن يريد
استردادها اليه والمطالبة بالمجمل وهي تدعى البلوغ وتنه عن قبضه هل يقبل قولها في البلوغ
حيث احققت ويمنع الاب من المطالبة أم لا * (أجاب) نعم يقبل قولها في دعوى البلوغ فيمنع الاب
من مطالبة الزوج لانقطاع ولايته بالبلوغ والنهي والحال هذه والله أعلم * (سئل) عن والد بكر
صغيرة تزوجها الصغير وقبل له عقد النكاح عليها أبوها بمهر معلوم وأقر أبوها بقبضه من أبيه المتوفى
هل يصح اقراره بقبضه أم لا يصح وإذا قلتم يصح اقراره بذلك هل اذا ادعى الاب أن اقراره كان

مطلب للاب مطالبة الزوج
بمهر ابنته الصغيرة

مطلب تعارفوا ارسال
مبلغ قبل الدخول لمصلحتها
ليس للزوج منه لکن ان
كان مجهولا وجب مهر الخ

مطلب سلم ابنته الصغيرة
الى زوجها قبل قبض المجمل
والا أن يريد ان يستردّها الخ

مطلب زوج ابنته الصغيرة
وأقر بقبض مهرها صح
اقراره ولا يقبل منه قوله
كنت كاذبا

كاذبا تصح دعواه بذلك أم لا تصح كيف الحكم في ذلك (أجاب) نعم يصح اقرار الاب بقبض المهر والحال هذه ولا يعتبر قوله ان الاقرار كان كاذبا ولا تصح دعواه به عند الامام الاعظم ومحمد لتناقضه واستحسان أبو يوسف تخليف المقر له فيخلف الزوج على قوله انه ما يعلم ان اقراره كان كاذبا وعلى قوله الفتوى كما هو مصرح به في غالب كتب المذهب والله أعلم (سئل) في اقرار الاب بقبض مهر ابنته من الزوج ما حكمه (أجاب) قال في الجرواقرار الاب بقبض الصداق عند انكارها وعدم البينة غير مقبول ان كانت وقته بالغة والافقبول وفي البرازية اقرار الاب بقبض الصداق ان بكر اصدق وان ثيبا لا و قد صرحوا قاطبة بان الاب يملك قبض صداق البكر البالغة ومن ملك الانشاء ملك الاقرار والذي يتحرر في هذه المسئلة ان الاب اذا أقر بقبض مهر الصغيرة يصح اجماعا وبصداق الثيب البالغة لا يصح اجماعا وبصداق البكر البالغة فيه خلاف والاكثر على صحته ما لم يتقدم منها نهي فاعتنم هذا التحرير والله أعلم (سئل) في صغيرة تزوجها أبوها و قبض مهرها وأخبر أنه أنفق عليها منه وصرف على باب القاضى فهل يقبل قوله في ذلك ولا ضمان عليه أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله فيما لم يكذب الظاهر وقد صرحوا بأنه يصرف على باب القاضى ما هو أجرة لا ما هو رشوة وهذا اذا أعطى بنفسه للقاضى اما اذا أخذ بيده ولم يمكنه منعه لا ضمان عليه مطلة ساوآ أخذ أجرة مثله أو أزيد وكل ذلك مصرح به في الكتب والله أعلم (سئل) في رجل عقد نكاحه على صغيرة بمهر قدره مائة غرس وأمره أبوها بدفع المائتين لغريم له عليه دين فأوفاهاله وماتت قبل الدخول هل للزوج الرجوع بنصف المهر الذي استحقه ارثا عنها على الاب ان كان حيا وعلى تركته ان كان ميتا أم لا (أجاب) للزوج ذلك في تركه الاب ان كان ميتا وان كان حيا يطالب به لانه ضمن المهر لها فصار دينها عليه فيورث ويقسم على فرائض الله تعالى والزواج له مما تركت النصف فيطالب به والله أعلم (سئل) في بكر غاب عنها زوجها قبل الدخول بم اغيبة منة قطعة ففسخ القاضى الشافعى نكاحها على مذهب القائل بموت الزوج بعده هل لورثته الرجوع بما قبضت أم لا (أجاب) نعم لورثته الرجوع به اذ ورثته تقوم مقامه في طلب ما هو واجب له و قد ما قبضت واجب له شرعا لو كان حيا فتقوم ورثته مقامه فيما هو له قطعاً والحال هذه والله أعلم

(سئل)

ياسيدى افنى سائلا وفاكا * يرجو جوايا شافيا قنيا كا
هل يلزم الزوج بما لم يجز * بذكره تسمية في المهر
من أبيض أو أزرق وغيره * تفضلوا دمت بحض خيره

(أجاب)

الحمد لله الحميد الصمد * الواحد الفرد الذي لم يلد
لا يلزم الزوج بما لم يذكر * من أبيض أو أزرق أو أسمر
والفرض ما سمي وقت العقد * أو زيد من عرض لها أو نقد
هذا جواب الحق بالتمكين * قد قاله الفقير خير الدين
وصلما وطابدا مسلما * محلا معظم ما تكرما

(سئل) في امرأه أدعت على زوجها مهرها المشروط تنجيله بعد الدخول بم صغيرة والآن بلغت وتطلبه من الزوج وهو يدعى ايصاله للاب فما الحكم في ذلك شرعا أفيدونا الجواب بالنقل

مطلب اقرار الاب بمهر
الصغيرة مقبول ومهر الثيب
البالغة غير مقبول ومهر
البكر البالغة مقبول على
الاصح

مطلب قبض مهر ابنته
الصغيرة وأنفق عليها وصرف
على باب القاضى لا يضمن

مطلب أمر الاب زوج
الصغيرة أن يدفع المهر لغريمه
فماتت قبل الدخول للزوج
أن يرجع بنصفه على الاب
بجهة كونه ارثا

مطلب غاب عن زوجته قبل
الدخول ففسخ القاضى
الشافعى ثم مات الزوج
لورثته الرجوع بما قبضت

مطلب لا يلزم الامامى
وقت العقد أو زيد عليه

مطلب طلبت مهرها المشروط
تنجيله وأدعى الزوج ايصاله
الى الاب الخ

الصريح والقول الصحيح (أجاب) هذه المسئلة كثر النقل فيها والكلام عليها وحاصل ما هو
 المرضي فيها العلماء أن ما صاحب المذهب وهو الامام الاوجب وصاحبه فسد تفقوا على انه
 لا يقبل قول الزوج الا بينة شرعية لانه دين بدينه يدعى انه وفاه والبينه على المدعى والقول قول
 الزوجة لانها منكورة والقول قول المنكر يمينه وقال الفقيه أبو الليث ان كان الزوج يخفى بها أي
 دخل فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة بتجمله ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المعجل فاذا
 اطردت العادة بذلك لم يمت بها العمل ولا يكون ذلك مدافعا للمذاهب الاثمة الثلاثة بالبرهان بل
 اختلاف باختلاف عادة الزمان فهو اختلاف عصر وأوان لا اختلاف حجة وبرهان والله
 أعلم (سئل) في رجلين زوج كل واحد مولى له للاخر واستوفى المهران واحداهما لا تطبق
 الجماع هل للاخر حبس مولى له حتى يسلمه الى الصغيرة الصغيرة أم لا (أجاب) يجبرولى التي تطبق
 الجماع على تسليمها ولا يجبر الاخر بل يحرم عليه تسليمها وان سلمها يستردّها حتى تطيقه والله أعلم
 (سئل) فيما اذا أراد الزوج الدخول بزوجه الصغيرة قائلا انها تطبق الوطء والاب يقول
 لا تطيقه ما الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) ان كانت خفمة سميته تطبق الرجال وسلم المهر
 المشروط تجب عليه جبر الاب على تسليمها للزوج على الاصح من الاقوال فينظر القاضي ان كانت
 ممن تخرج آخرجهما ونظر اليها ان صلت للرجال أمر أباهما بدفعها للزوج والاوان كانت ممن
 لا تخرج أمر بمن يشق بهن من النساء فان قلن انها تطبق الرجال وتحمل الجماع أمر الاب بدفعها
 الى الزوج وان قلن لا تحمل لا يامر بذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة تتحمل الوطء عافت من
 زوجها فهربت من بيته الى بيت أبيها فآوئها أمها هل يلزم أمها التعزير بذلك أم لا (أجاب)
 لا يلزم أمها التعزير بذلك بل حيث كانت لا تطبق الوطء لا يصح تسليمها للزوج وترد الى أبيها حتى
 تطبق فيسلمها وليها الا حتى يامسها كماله بعده والله أعلم (سئل) في رجل قال لاخته زوج ابنتي
 الصغيرة وتزوج بمهرها فزوجهها باذنه لرجل وسمى لها مهر او تزوج أختها وسمى لها مهر او دخل
 كل بزوجه قبل قبض المهر وبلغت الصغيرة ومات أبوها هل اذا وكت أخاها أو غيره في طلب
 مهرها من زوجها يجبر الزوج على الدفع وكذلك في جانب أخت الزوج اذا وكت له في خلاص
 مهرها من زوجها يجبر على دفعه أم لا (أجاب) لكل واحدة منهما أن توكل في خلاص مهرها
 ولا يصح أن يهب أبو الصغيرة مهر العمها أو غيره اذا لملك له فيه بل هو خالص ملكها لا يملك أبوها
 هبتها ولا الابرا منهن وأجمعوا على ان هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح فلو قدرنا ان له دينا
 على زوج ابنته فوهبه لاخته لا تصح الهبة فيه والحاصل ان المهر الثابت بذمة الزوج لا يبرأ عنه
 الابرا وزوجه البالغة العاقلة أو هبتها أو دفعه لها أو لما أدونها والله أعلم (سئل) في بكر بالغة
 زوجها أبوها بمثل مهر عمتها هل يجوز النكاح بمقدار مهرها نقودا أو أمتعة معلومة المثل أو القيمة
 وهل اذا تعوض لها كرماعن المهر يلزمها أم لا حيث لم تأذن صريحا ولا دلالة (أجاب) نعم يجوز
 النكاح ولها مثل مهر عمتها من كل شئ علم انها أمهرت به علم الزوج بمقداره أو لم يعلم لكن اذا لم
 يكن علمه فله الخيار عند علمه به ان شاء قبل النكاح به وان شاء رده ولا خيار للزوجة كما صرح به
 في الذخيرة وجمع الفتاوى وكثير من الكتب ولا يلزمها أخذ الكرم حيث لم يوجد منها اذن به
 صريحا ولا دلالة والله أعلم * (سئل) في المبانة اذا أجلت ما كان من المهر مؤجلا الى أقرب
 الاجلين الى مدة معلومة هل يتأجل ولا تملك الرجوع عن التأجيل بعده أم لا * (أجاب) نعم
 يتأجل ولا تملك الرجوع فيه اذ كل دين أجله صاحبه يلزم تأجيله الا في مسائل ذكرها صاحب

مطلب زوج كل منهما
 مولى له للاخر واحداهما
 لا تطبق الوطء له حبسها حتى
 تطيقه

مطلب اختلاف الاب مع
 الزوج في كونها تطبق
 الوطء فان صحت ودفع المعجل
 أمر الاب بدفعها

مطلب هربت من زوجها
 لكونها لا تطبق الوطء
 فآوئها أمها لا شئ عليها

مطلب أذن لاخته أن تزوج
 ابنته الصغيرة ويتزوج
 بمهرها ففعل فاذا بلغت ترجع
 به على الزوج

مطلب زوجها أبوها بمهر
 مثل عمتها جاز ولها مثل
 ما جعل مهر العمة

مطلب المبانة اذا أجلت
 المهر المؤجل الى البينونة
 يلزم التأجيل

مطلب زوجه من غير
تسمية وجب لها مهر المثل
ولها المطالبة به قبل الدخول
كالسمي في العقد

الاشباه في كتاب المداينات والله أعلم (سئل) من غزوة من مولانا الشيخ صالح ابن العلامة صاحب
التنوير عاصورته يقول الفقير اذا تزوج رجل بنت زيد ولم يسم لها مهر اهل لها مطالبة به بمهر
مثلها أو يقال لها اصبري حتى يطأها أو يموت فالمرجو تحريم هذه المسئلة والاطناب في الجواب
في هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام (أجاب) هذه المسئلة تصرح بها الزيلعي والكمال وابن
ملك وابن الساعاتي وصاحب كمال الرواية وغيرهم قال الزيلعي في شرح قوله وان لم يسمه أو نفاه
فلها مهر مثلها أي وان لم يسم لها المهر في العقد أو نفاه فلها مهر مثلها ان وطئ أو مات عنها وكذا
اذا ماتت هي عنه لان الواجب بالعقد في مثل مهر المثل ولهذا كان لها أن تطالب به قبل الدخول
فيتأكد ويتقرر بموت أحدهما أو بالدخول على ما مر في المهر المسمى في العقد وقال الشافعي
لا يجب بنفس العقد شيء وكذا بالدخول والموت عند بعضهم اه وفي فتح القدير في شرح قوله
ولنا ان المتعة خلف عن مهر المثل قال ولا نسلم ان ما سلم للمدخل بها في مقابلة البضع بل بقبولها
العقد على نفسها الملقق به المال في قوله تعالى أن يتبعوا بأموالكم محصنين ولهذا كان لها
المطالبة به قبل الدخول غير أن بالدخول بتقرر ما كان على شرف السقوط وفي شرح الجمع لابن
ملك وان لم يسم في العقد مهر أو شرط ان لا مهر وجب مهر المثل بالعقد ان دخل بها أو مات
لا بالدخول وقال الشافعي ان دخل بها يجب مهر المثل وان مات لا يجب شيء اه فقد جعل
العقد سبب الوجوب والدخول والموت انما هما مؤكدا له كافي صورة التسمية والعقد موجب
وأحدهما مؤكده اذ هو قبل غير متأكد ولذلك بالطلاق يسقط نصف المسمى في صورة التسمية
ومهر المثل في عدمها ولا شئ ان لها في صورة التسمية المطالبة قبل وجود أحدهما كما هو مصرح
به في كلامهم قاطبة وفي فتح القدير أيضا وبصح الرهن بمهر المثل لانه كالسمي في كونه ديناً اه
وقد استعمل أصحاب المتون مثل هذه العبارة في صورة التسمية في الهداية فلها المسمى ان دخل
بها أو مات وفي ملتيق الاجموز لم يسم المسمى بالدخول أو موت أحدهما ونصفه بالطلاق قبل الدخول
وفي متن الكنز وان سماها أو دونها فلها عشرة بالوطء أو الموت وهكذا في بقية المتون والحاصل
ان أصحاب المتون ساووا في التعبير في لزوم المسمى وفي لزوم مهر المثل بأحدهما وذلك أن
بأحدهما يتأكد لزوم البذل وكان قبل لازم السكن على شرف السقوط بالطلاق لان الطلاق قبل
الدخول أو وجب فساد سبب الملك اما في الكل في صورة عدم التسمية أو في النصف في وجودها كما
أشار اليه في فتح القدير فاذا لم يوجد طلاق فالسبب صحيح موجب لا شغل الذمة فلها المطالبة
وذلك لان المهر واجب شرعاً حكاه فلا يحتاج الى ذكره ان لم يسم ابانة لشرف المحل لاظهار خطره
فلا يستهان به واذا فقدت كما شرعاً باظهار شرفه مزية باظهار الشهادة ومرة بالزام المال كما أشار
اليه في الفتح فالولزمها تسليم نفسها قبل قبض مهر المثل لزمت الاستماتة به وجريان البذل فيه وهو
مما لا يجوز فالدخول أو الموت شرط في تقررهما كده لا في أصل وجوبه ولا يحق ان قولهم يجب ان
وطئ أو مات لا يفيد نفى الوجوب بعدمهما انما هو مسكوت عنه فقد تقرر في الاصول ان
التعليق لا يوجب العدم وهي مسئلة مفهومة الشرط المقررة المحررة عندهم والحامل اهم على
استعمال هذه العبارة ان الشافعي رحمه الله تعالى لا يقول بوجوب شيء المفوضة بالموت على ما نقله
علماؤنا عنه والافق المنهاج للنووي وان مات أحدهما قبلها يعني قبل الفرض والوطء لم يجب
مهر المثل في الاظهر كالاتفاق قلت الاظهر وجوبه والله أعلم قال المحلى في شرحه لان الموت
كالوطء في تقرر المسمى فكذا في ايجاب مهر المثل في التقويض اه وكذا مالك رحمه الله تعالى

مطلب يصح الرهن بمهر
المثل

مطلب التعليق لا يوجب
العدم

مطلب في الحبس في المهر
المجمل وفيه خلاف

مطلب لانفقة لمن لا تطيق
الوطء وأما المهر فيطالب به
الزوج ان موسرا

مطلب زوج ابنته بدون
مهر المثل شارطا على الزوج
أن يزوج ابنته من أخيها الخ

مطلب زوج أخاه اليتيم ثم
بعد بلوغه تزوج خالته
مريد بذلك فسخ نكاح
الاولى الخ

مطلب لم يجب على نينا
عليه الصلاة والسلام
المساواة بين نسائه في
البيتوته وأما المأكل الخ

في صورة نفي المهر فارادوا بذلك تحقيق المخالفة كما هو دأبهم فيما يخالفون فيه فقد ظهر أمر هذا
الفرع نقلا وتفقهوا والله أعلم (سئل) في الرجل يدعى عليه بمهر زوجته المجمل ويثبت بإقراره
أو بالبينه هل للقاضي أن يحبس معه دعواه الاعسار أم لا (أجاب) هذه المسئلة أكثرت علماؤنا
الكلام عليها وفيها اختلاف الفتوى اما المتون وهي غالباً لا تعشى الاعلى ظاهر الرواية فهي
قاطبة على ان القاضي يحبس في المهر المجمل بطلب المدعي قالوا لان الاقدام على الالتزام دليل
اليسار والخصاف ذكر في أدب القاضي ان القول قول المطلوب لان العسرة أصل في بني آدم
فالمدينون متمسك بالاصل والطالب يدعي أمر اعارض فيكون القول قول المطلوب وذكر في المبسوط
فيما اذا وجب الدين بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل الخلع فالقول قول المطلوب في ظاهر الرواية
اه فقد نسب كل من القولين الى ظاهر الرواية وفي البحر لابن نجيم بعد كلام كثير في المسئلة
وسوق ثلاثة أقوال وبه علم ان ما في المختصر يعني الكفر خلاف ظاهر الرواية والمتى به ونقل
الطر سوسي في المسئلة خمسة أقوال هذا ونحن ننتي بحبس في المهر المجمل بطلب المدعي منذ زيادة
على ستين سنة أخذنا في المتون وما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون والله أعلم (سئل) في صغيرة
لا تحتمل الوطء هل لها نفقة على زوجها أم لا وهل يحبس في مهرها أم لا (أجاب) ليس لها نفقة
على زوجها اذ هي جزاء الاحتباس وليس له عليها احتباس والحال هذه وأما المهر فان كان
موسرا طوب به وحبس فيه عندنا في ظاهر الرواية وفي البقال قبل ليس للاب أن يطالب الزوج
بمهر ابنته الصغيرة الى أن تصير بحال ينتفع بها وهو مذهب الشافعي الجديد الاصح هذا اذا كان
موسرا فان كان معسرا يجب انظاره الى الميسرة باجماع المسلمين قال الله تعالى وان كان ذو عسرة
فانظرة الى ميسرة والله أعلم (سئل) في رجل زوج آخر ابنته بخمسة وعشرين غر شامتها
عن مهر مثلها شارطا على الآخر أن يزوج ابنته من ابنه البالغ بعشرين وعقد لابنته في غيبته
بذلك فرد الابن النكاح فما الحكم (أجاب) نكاح الابن قد ارتد بده وشرط الاب أن يزوج
أختها الذي هو ابنه بمنزلة شرط ما لها فيه نفع وعند قوائمه يعدم الرضا بالمسمى فيكمل مهر مثلها
لها والله أعلم (سئل) عن رجل زوج أخاه اليتيم زوجة ودفع مهرها ومات وانقضت عدة
زوجته وبلغ اليتيم فتزوجها ودخل بها وهي خالة الاولى تحتار فسخ نكاحها قبل الدخول ولم
يقض القاضي بالفسخ بعد فسخ نكاحها (أجاب) أما الاولى فنكاحها صحيح وله خيار
الفسخ بالبلوغ بشرط القضاء وما لم يقض به فهو باق حتى يتوارثان بالموت قبله ونكاح الثانية
غير صحيح لما فيه من الجمع بين الخالة و بنت أختها و اذا قضى بفسخ نكاح الاولى يسترد المهر الذي
دفعه الميت اذا الفسخ بخيار البلوغ ليس بطلاق ويجب التفريق بينهما وبين الثانية لئلا يلزم
ارتكاب المحذور واعتارا بصورة العقد ويجب لها بالوطء وان تكررا الاكثر من المسمى ومن مهر
المثل وان أراد أن يجدد عليه عقد نكاح بعد ان فسخ القاضي نكاح الاولى جازل والعدة
وهي الجمع بين من يحرم الجمع بينهما ويثبت النسب والعدة بعد الوطء من وقت التفريق ولا نفقة
لها عليه فيها لانه نكاح فاسد ولا نفقة في عدة النكاح الفاسد والله أعلم

(باب القسم)

(سئل) في النبي صلى الله عليه وسلم هل كان عليه أن يساوي بين زوجاته في المأكل والمشرب
والنوم كما هو علينا (أجاب) المنصوص عليه في كتب الفقه وكتب التفسير أن القسم هو

المساواة

المساواة في البيوت عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن واجبا على الصحيح وقد ذكر الرازي ان القول
بوجوبه عليه صلى الله عليه وسلم ضعيف بالنسبة الى المفهوم من الآية الشريفة وأما المأكل
والمشرب والملبس المعبر عنها بالنفقة عندهم فلا تجب فيها التسوية على أحد عندنا على المنقضى به
من اعتبار حال الزوجين كما حرره شراح الهداية والكنز في محله والله أعلم (سئل) في الرجل
إذا سافر من بلدة لبلدة زوجة الى بلدة أخرى بينهما وبين الأخرى زيادة عن مسافة القصر لهما
زوجات أخرى هل يجب عليه أن يقضى لهما قسما بمقتدار ما أقام عند الأخرى أم لا (أجاب)
لا يجب عليه ذلك وما مضى فهو هدر قال في المبسوط وان سافر الرجل مع إحدى امرأتيه للحج
أو غيره فلما قدم طالبتة الثانية أن يقيم عندها مثل المدة التي كان فيها مع الأخرى في السفر
لم يكن لها ذلك ولم يحتسب عليه بأيام سفره مع التي كانت معه ولكن يستقبل العدل بينهما
ثم قال بعده ولو أقام عند أحدهما شهرا ثم خاضته الأخرى في ذلك قضى عليه أن يستقبل
العدل بينهما وما مضى فهو هدر غير أنه هو فيه آثم لان القسمة تكون بعد الطلب من كل
واحدة منهما فما مضى قبل الطلب ليس من القسمة في شيء والواجب عليه العدل في القسمة
ألا ترى أن ما مضى قبل نكاح أحدهما لا يعتبر في حق التي جددت نكاحها فكذلك ما مضى قبل
طلبها اه والله أعلم

(كتاب الرضاع)

(سئل) فيما إذا أرضعت الصغير الرضيع أم أمه أو أم أبيه هل تحرم أمه على أبيه أم لا
(أجاب) لا تحرم أمه على أبيه لانها أخت ابنه من الرضاع وقد صرح كثير من أصحاب المتن
بذلك كالكنز والهداية والقدروري وتنوير الابصار وصدر الشريعة وأكثر كتب المذهب
شروحا ومتونا وفتاوى كالخزانة والدرر والغرر وقاضيان والولولجية وعبارة قاضيان لا بأس
للرجل أن يتزوج بمرضعة ولده وأخت ولده من الرضاع لأن نكاح أخت ولده من النسب جائز
إذا لم تكن ولده موطوءة فان الجارية إذا كانت بين رجلين فباعته بولد وادعياه ولكل واحد من
الشريكين ابنة من امرأة أخرى كان لكل واحد من المولين أن يتزوج ابنة شريكه وان كانت
أخت ولده من النسب ونظائرها كثير اه وفي الحاوي الزاهد ي إذا أرضعته أم أمه لا تحرم
أمه على أبيه لانها أخت ابنه من الرضاع اه (أقول) وبذلك تبين عدم اعتبار ما نسب الى
الواقعات الصبي إذا أرضعته أم أمه حرمت أمه على أبيه إذا صارت أخت ابنه من الرضاع اه
وكيف تحرم وليست بنته ولا ربيته وقد استتموا قاطبة أم الاخ وأخت الابن من قولهم يحرم
من الرضاع ما يحرم من النسب فقالوا الأم أخيه وأخت ابنه فالقائل بحرمة أم الرضيع على
أبيه غير مصيب بل هو عارق في الوهم العجيب (سئل) في امرأة أرضعت صغيرة واحدة
وللمرضعة أخ شقيق تزوجها هل إذا رفع أمره الى قاض شافعي بعد أن تزوجها وحكم له بصحة
التزويج حكم مستوفى بشرائطه ينفذ حكمه ويضيه القاضي الحنفي أم لا (أجاب) نعم ينفذ
حكمه وإذا رفع الى قاض حنفي يرضيه قال في التاترخانية وما اختلف فيه الفقهاء وقضى فيه
قاض بقضية ثم رفع الى قاض آخر يرى بخلاف ذلك في القضية أمضى قضاء الاول ولا ينقضه
ولو نقضه كان باطلا اه والله أعلم (سئل) في بكر بالغة توارد على خطبتها ابنا عمها فاعتد عليها
أخذهم فأشاعوا انهم ما أرضعوا من ندى واحد هل يعمل بها أو لا (أجاب) لا يعمل

مطلب لو سافر الرجل
وأقام في بلدة له فيها زوجة
لا يجب عليه أن يقسم لها
بقدر ما أقام عند الأخرى

مطلب لا تحرم أم الصغير
على الأب لو أرضعته أمها
وأم الأب

مطلب لو أرضعت صغيرة
فتزوجها أخو المرضعة وقضى
الشافعي بقضته ليس للحنفي
نقضه

مطلب إذا عقد عليها ابن
عمها فأشيع انهما ارتضاها
من ندى لا يعمل بالأشاعة

بأشاعتهم ولا يؤخذ بقولهم الذي قالوه حسداً من عند أنفسهم والله أعلم (سئل) في رجل أقر بعد النكاح والدخول بزوجه أنه رضع من أمها وأمتها أيضاً أخبرت بارضاعهما ثم أكلت من أنفسهما وقالاً أوهمنافهل يصح رجوعهما أم لا (أجاب) حيث لم يثبت الزوج على الإقرار لا يفرق بينهما ويصح الرجوع قال في التارخانية ناقلاً عن المحيط لوترجج امرأة ثم قال بعد النكاح هي أختي من الرضاع أو ما أشبهه ثم قال أو همت ليس الأمر كما قلت لا يفرق بينهما استحساناً ولو ثبت على هذا المنطق وقال هو حق كما قلت فرق بينهما ولو جحد بعد ذلك لا ينفعه جحوده والحاصل أن مثل هذا الإقرار لا يوجب الفرقة بشرط الثبات عليه اهـ والله أعلم (سئل) في يقيم رضيع له أم وجد أبواب وليس لليتيم ولا لجدته مال هل تجبر أتمه على أرضاعه وهل تفرض على جدته أجرة أرضاعه أم لا (أجاب) نعم تجبر الأم على أرضاعه ولا يفرض على جدته جميع أجرة أرضاعها له في ظاهر الرواية ولو كان له أب معسر ولا مال للصغير تجبر الأم على أرضاعه عند الكل كما سرح به في البحر نقلاً عن الخانية فبالك بالجد المعسر والوجه في ذلك أن أتمه ذات يسار بالبن والمعسر حكمه حكم الميت فتجبر وقد صرح الزيلعي بما في الخانية نقلاً عن الخصاص وزاد عليه قوله وتجعل الأجرة ديناً على الأب والله أعلم

مطلب لو أقر بعد الدخول أنه رضع من أمها ولم يقل هو حق ثم رجع لا يفرق بينهما

مطلب له أم وجد واليتيم وجدته معسران تجبر الأم على أرضاعه الخ

(كتاب الطلاق)

(سئل) في رجل قال لزوجته أنت طالق لا يردك قاض ولا وال ولا عالم هل يكون باناً أم رجعي (أجاب) هو رجعي ولا يعلك أخرجه عن موضوعه الشرعي بذلك والله أعلم (سئل) في رجل قبل له أن يطلق زوجته الغير المدخولة واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فقال الكل فقبل له مرة أخرى تلوها هل تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً فقال ثلاثين غيرنا والحال هل يقع الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع حيث نوى الاستبعاد وقد صرحوا بأن السؤال معاد في الجواب فكانه قال أطلقها الكل أطلقها ثلاثين وصيغة المضارع حقيقة في الاستقبال كما صرح به صاحب المحيط فإذا نواه فقد نوى حقيقة كلامه ومع القول بأنه حقيقة في الحال هو مجاز في الاستقبال فهو محقق فمصدق على قصد الاستبعاد كما هو ظاهر ومما في البحر والكوكب الدرر أخذت هذه المسئلة فراجعها ان شئت (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة ثلاثاً بكلمة واحدة فإذا عليه شرعاً (أجاب) أما الذي عليه في دينه فقد عصى ربه كما رواه الزيلعي عن مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة والدارقطني في حديث ابن عمر قال قلت يا رسول الله أرأيت لو طلقها ثلاثاً قال إذا قد عصيت ربك وبانت منك امرأتك وقال ابن عباس لرجل طلق امرأته ثلاثاً ينطلق أحدهم ثم يركب الخوقة ثم يقول يا ابن عباس قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجاً وإن لم يتق الله فلم أجعل مخرجاً عصيت ربك وبانت منك امرأتك رواه أبو داود والدارقطني عن مجاهد اهـ وقد ورد في حق المطلق ثلاثاً بكلمة واحدة أحاديث كثيرة غير ذلك وقد جزم المتون بأن الطلاق ثلاثاً في طهر أو بكلمة بدعي وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار ما لم يعرف المهيمن الغفار وأما الذي عليه في دينه فقد عصى ربه وأهله وحل ما كان بذمته من المهر المؤجل إلى حين الفراق ووجب عليه لها ما دامت في العدة الانفاق والكسوة إن طالت واليهما احتسخت وحرم عليه التزوج باختها وأربع سواها ما دامت في العدة وإذا اختلفت معهما في أمتعة البيت فجميع ما يخصها بالصلاحيات القول فيه قولها بينهما إلى غير ذلك مما نصت عليه علماءنا وغيرهم رجحهم

مطلب إذا قال لزوجته أنت طالق لا يردك قاض ولا وال يكون رجعي
مطلب قبل له أن يطلق زوجته واحدة الخ فقال أطلقها ثلاثين لا يقع حيث الخ

مطلب إذا طلق المدخول بها ثلاثاً بكلمة عصى ربه وبانت

مطلب سئل عن حنطة
خلف بالطلاق انها مائة
وعشرة أمداد لأزید ولا
أنقص أو وعشرون لا يقع
عليه

مطلب قال لها ان أبرأني
من مهرک فأنت طالق
فأبرأته فقال لها روي
طالق الخ

مطلب قال لزوجته أنت
على ما نويت لا يقع عليه
الطلاق

مطلب فسح قاض شافعي
بينهما بسبب جذام به
لا يسقط المهر ولو طابت
الفرقة

مطلب فرق قاض شافعي
بينهما بطلبها قبل الدخول
لعسر زوجها لا تستحق
نصف المهر

مطلب في طلاق من يفعل
أفعال المجانين

مطلب لا يقع طلاق المجنون
والمعتوه والمبرسم الخ

الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سئل عن حنطة كم مقدار أمدادها خلف بالطلاق الثلاث
انها مائة وعشرة أمداد لا يزيد ولا أنقص على طريق الظن فخطره في أثناء كلامه على سبيل
التيقن انها مائة وعشرون فقال متصل من غير فصل أو وعشرون وفي نفس الامر هي كما ردد
وأضرب ثانيا فهل يكون قوله أو وعشرون مبطالا لكلامه الاول ومغيبا له فلا يقع عليه الطلاق
(أجاب) لا يقع عليه الطلاق والحال هذه ولا يكون لا يزيد ولا أنقص مانعا من اتصال قوله
أو وعشرون بقوله انها مائة وعشرة أمداد لانه للتأكيد وقد صرحوا بان التأكيد لا يمنع
الاتصال فكأنه خلف انها مائة وعشرون مقتصر عليه وبمثلها لا يقع الطلاق اذا بلغت مائة
وعشرين ومن أراد ان يظهر له الوجه في ذلك فليستظر في البحر في شرح قوله أنت طالق واحدة
أولا وفي شرح قوله أنت طالق ان شاء الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان
أبرأني من مهرک فأنت طالق فأبرأته فقال روي طالق روي طالق قاصدا بكل
طلقة هل طلقت ثلاثا أم واحدة وهل اذا قصد التأكيد وأراد واحدة وصدق ديانة له
عرجا جعته اجبراعا عليها أم لا (أجاب) حيث نوى التأسيس كما ذكره في الثلاث وكذا لو لم ينو
تأسيسا ولا تأكيدا ونوى التأكيد يقع طلقتين واحدة بوجود الشرط وهو البراءة وأخرى
بالتخير بعده فتأمل وعلى الوجه الثاني ان وجد لا تجبر المرأة على نكاحه والحال هذه والله أعلم
(سئل) في رجل قال لزوجته أنت على ما نويت هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه
الطلاق اذ هذا اللفظ ليس من الصريح ولا من الكناية والله أعلم (سئل) في امرأة فرق بينها
وبين زوجها قاض شافعي المذهب بعد الدخول بسبب جذام حدث به وتزوجت بعد انقضاء
عدها ثم مات زوجها الاول الذي فسح نكاحه منها ولها بدمته مهر هل يسقط عنه بسبب الفسخ
المذكور أم لا يسقط ولها أخذه من ميراثه (أجاب) لا يسقط ولها أخذه من ميراثه وان كانت
الفرقة بطلبها التأكده بالدخول والله أعلم (سئل) في امرأة طلقت الفرقة من قاض شافعي
المذهب بسبب عسر زوجها الغائب عن النفقة والمهر ففسخ القاضى النكاح بذلك السبب قبل
الدخول على قاعدة مذهبه هل لها مع ذلك نصف مهرها أم ليس لها شيء (أجاب) لا مهر لها والله
أعلم (سئل) فيما اذا كان يفعل أفعال المجانين في الاحايين حتى صار الى حالة حكم الحاكم الشرعي
بحبسه بالبيمارستان ولم يثبت به جنون فهل يكون بذلك معتوها فاذا طلق ثلاثا في خلال ذلك يقع
طلاقه أم لا يقع (أجاب) ان كان حين يلزمه لا يستقيم كلامه وأفعاله الا نادرا ويضرب ويشتم
فالذي به جنون وان كان قليل الفهم مختلطا فاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يشتم فهو المعتوه
وعلى كل فلا يقع طلاقه حالئذ اذ المصريح به عدم وقوع طلاق المجنون والمعتوه والمبرسم
والمدهوش والمغمى عليه والمصروع به في حالة نزول ذلك ولو عرف به الجنون مرة فقال عاودني
الجنون فتكلمت بذلك وأنا مجنون فالقول قوله مع عيینه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله
الأبينة والله أعلم (سئل) في رجل عرف بالجنون مرة طلق زوجته ثلاثا واعترف لى قاض
وكتب عليه ثم قال انما اعترفت لاني توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في الجنون هل
يصدق أم لا (أجاب) اعلم ان المجنون والمبرسم في عدم وقوع الطلاق سواء فاذا علمت ذلك فقد
قال في الخاتمة لو طلق المبرسم امرأته فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ان رده الى حالة البرسام وقال
قد طلقت امرأتى في حالة البرسام فالطلاق غير واقع وان لم يرده الى حالة البرسام يقع قضاء قال
أبو الليث هذا اذا لم يكن اقراره بذلك في حالة مذكرة الطلاق اهـ هكذا نقله في البحر ومثله

في جامع الفصولين وفي البرازية طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتى ثم قال انما قلت لاني
 توهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكايته صدق والا لا ثم ذكر
 فروعا تعلق بالصبي ثم قال بعده وأفتى الامام ظهير الدين فيه وغيره في مسئلة البرسام انه لا يقع لانه
 بناء على غير الواقع اه فقد علم به هذه النقول انه لا يصدق قضاء في واقعة الحال لانه لم يرتد الى
 تلك الحالة ولم يكن في ذكره وحكايته ولم يعلم انه بناء على غير الواقع وتقدمه الى القاضي واعترافه
 به لديه يؤكده ذلك هذا في القضاء وأما في الديانة فان كان في الواقع انه بناء على ما صدر منه في حال
 الجنون فلا يؤاخذ به والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان لم تلبى بنتك
 وتحفظها عن وجوه الناس تكوني طالق فقلت لها وحفظتها اجهدا وصارت البنت تخرج الى الحلة
 أحيانا هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه الطلاق والحال هذه والله أعلم (سئل)
 في رجل حلف بالطلاق ان عند صهره سمنا عتيقا وصهره ينكر ذلك هل يقبل قوله في حقه ويقع
 الطلاق أم القول قول الزوج ولا يصدق صهره عليه (أجاب) لا يصدق صهره في حقه كما يعلم من
 صريح كلام صاحب البحر فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته الغير
 المدخول بها هي طالق هي طالق أو أنت طالق أنت طالق هل يقع واحدة أو اثنتان (أجاب)
 تقع واحدة والله أعلم (سئل) في رجل قال لغلام عنده خذ ثلاث حصيات من الارض وارمها
 لزوجتي عني ولم يذكر الا امر والمأمور لفظ الطلاق هل يقع على زوجته به طلاق أم لا (أجاب)
 لا يقع به الطلاق اذا العددا انما يفيد العلم عرفا وشرعا اذا اقترن بالاسم المبهم ولا طلاق هنا ملفوظ
 فكان لغوا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى لصغيرته نعلان فباع فرأى نعلين لرجل صغير
 فقال هو نعل بنى فأنكر أبوه فخلف كل منهما بالطلاق ان النعل نعل ولده وتفرقا من غير تحقيق
 فهل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق على واحد منهما والحال
 هذه كما أفصح عنه علماء ونافى كثير من الفروع المشابهة لهذا والله أعلم (سئل) في رجل
 علق طلاق زوجته الغير المدخولة على غيبته عن مدة ثلاثة أشهر بلا نفقة ولا منفق وغاب
 المدة المذكورة بلا نفقة ولا منفق فهل يقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) ذكر البرازي
 والعمادى وصاحب الفيض وغيرهم انه لا يقع عليها الطلاق علما وبانه قبل الدخول غائب عنها
 قال في جامع الفصولين والحق في مثله أن يعتبر العرف فلو كان عرفهم أن راديه الغيبة المستدأة
 لا يحث قبل البناء ولو راديه الغيبة المطلقة ينبغي أن يحث ولو قبل البناء اه ولا شك فيما قاله
 وعرف بلادنا ارادة الغيبة المطلقة فيحث والله أعلم (سئل) في رجل قال ان تزوج فلان فلانة
 فزوجتي طالق ثلاثا فهل اذا تزوجه فضولي يحث أم لا (أجاب) لا يحث وهي مسئلة ما لو حلف
 لا يتزوج فزوجته فضولي والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة واحدة رجعية
 فسئل كيف طلقت زوجته فقال ثلاثا كاذبا فهل لا يقع عليه الا ما كان أو وقع من الواحدة
 الرجعية ديانة فيملك مراجعتها في العدة (أجاب) نعم لا يقع في الديانة الا ما كان أو وقع من
 الواحدة الرجعية فيملك مراجعتها في العدة والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلف
 بالطلاق على ابنه البالغ العاقل انه ما يخل به ان راح لمكان كذا في داره فعجز عن اخراجه بالقول
 والفعل هل يحث أم لا (أجاب) لا يحث كما يستفاد من كلام الخلاصة والبرازية وغيرهما والله
 أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يشق عند زوجته في البلدي يعني بلده فهل اذا
 شق في جامعها ولم يشق عند زوجته يقع عليها الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليها الطلاق والحال

مطلب قال لامرأته ان
 لم تلبى بنتك تكوني طالق
 مطلب حلف بالطلاق ان
 عند صهره سمنا عتيقا وصهره
 ينكر

مطلب قال لغير المدخول
 بها هي طالق هي طالق أو
 أنت طالق أنت طالق
 مطلب قال لغلام خذ ثلاث
 حصيات وارم بها زوجتي
 ولم يذكر الطلاق

مطلب ضاع نعل صغيرته
 فرأى نعل لرجل غلام فخلف
 بالطلاق انه نعل ابنته
 وحلف أبوه انه نعل ابنه
 مطلب علق طلاق زوجته
 على غيبته ثلاثة أشهر بلا
 نفقة ولا منفق

مطلب علق طلاق زوجته
 بتزوج فلان بغلانه فزوجته
 اياها فضولي

مطلب طلق زوجته
 واحدة رجعية فسئل عن
 ذلك فقال ثلاثا كاذبا

مطلب اذا عجز عن المنع
 بالفعل يبر بالقول ولو على
 ولده الكبير

مطلب حلف بالثلاث
 لا يشق عند زوجته في
 البلدة فشق في جامعها

هذه لأن الشرط كون التثنية في البلد عندها ولم يوجد وعند الحضرة إلا أن ينوي ذلك والله أعلم
 (سئل) في رجل له امرأتان زينب وعمرة قالت له عمرة طلق زينب فقال طلاقها معلق على
 طلاقك ثم خالع عمرة فهل تطلق زينب أم لا (أجاب) إن قصد الأخبار كإنيادين وإن كان الواقع
 كما أخبر تطلق زينب طلقة رجعية فقد صرح في البحر في شرح قوله إن لم أطلقك الخ بأن الخ لا يقع
 يحث في صورة التعليق بالتطبيق ولأنه طلاق كما هو في السنة الشريفة كذلك فإذا وجد الشرط
 فيقع الجزاء والجزاء هنا هو الطلاق المعلق وهو رجعي فافهم والله أعلم (سئل) في رجل علق
 طلاق زوجته على عدم إيفائه لها قرضها في يوم معين ومضى قاضي إيفائه فيه وأنكرت فهل
 القول قولها فتطلق أم قوله فلا تطلق (أجاب) هذه المسئلة ذكرها في الفصول العمادية وجامع
 الفصولين والخلاصة والبرازية والفيض الكركي والبحر ومنح الغفار وكثير من الكتب وفيها
 أقوال صحيحة في الخلاصة والبرازية أن القول قولها وفي الفيض والفصول وجامعه وهو الأسح
 وقد رجح الاستاذ عن قوله أو لا يقبل قوله لأنه ينكر الحكم إلى قبول قولها ويقع الطلاق وأنت
 على علم بأنه بعد التنصيص على صحته لا يعدل عنه إلى غيره خصوصاً في هذا الزمان الفاسد كما
 صرحوا به في الاستثناء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته تروحي ثمانين طالق ولائته هل
 تطلق حالا أو مالا أو لا تطلق حالا ولا مالا (أجاب) صيغة المضارع لا يقع بها الطلاق كما
 صرح به الكمال بن الهمام إلا إذا غلب في الحال وصرح بعضهم بأنها لا تطلق بتكوني طالق
 حيث لائته لا في الحال ولا في المال وأنت على علم بأنه يدين على كل حال أي ولو غلب في الحال
 فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة وكلت أباها في طلاقها فقال للزوج خذ ذلك كذا وكذا وطلقها
 فطلقها منجزاً هل يقع الطلاق ويلزم المال أم لا (أجاب) نعم يقع الطلاق ولا يلزم المال عند أبي
 حنيفة كما يعلم من كلام المحيط وغيره وعبارته لو قالت طلقني ولك ألف أو أخلفني ولك ألف ففعل
 فعنده وقع ولم يجب المال والوكيل في ذلك كالأصيل والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بآنا
 وحل عليه مهرها المؤجل فألزمه القاضي به فادعى أنه فقير هل يحبس أم لا يحبس إلا أن ثبت
 الزوجة يسارها بالبينة وهل إذا كان ذا حرفة لا يقدر على الوفاء إلا منها يقسط عليه بقدر ما يكتسب
 مما يفضل عما لا بد له منه (أجاب) لا يحبس إذا ادعى الفقر إلا إذا قامت بينة على يساره فإذا لم
 تقم بينة على ذلك وكان محتقراً يقسط عليه بقدر ما يحصل من حرفته بعد أن تترك له كفايته
 من النفقة وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة والله أعلم (سئل) في رجل حلقه قاض من قضاة
 هذا الزمان بالطلاق من زوجته أنه يأتيه غداً بكذا مال يسمونه محصولاً بأخذونه ظمناً وكان
 مدعى عليه فحبسه الشرطة ومنعوه حتى مضى الغد هل يحبس أم لا (أجاب) لا يحبس ففي
 الخائسة والتأخر خائسة والقبضة وغيرها قال لأصحابه إن لم أذهب بكم الليلة إلى منزلي فأمرأتها طالق
 فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم العسس فحبسهم لا يحبس وفي القينة إن لم أعمل هذه السنة في
 المزارعة بتمامها فرض ولم يتم حنث ولو حبسه السلطان لا يحبس فهذاان الفرعان صريحان في
 واقعة الحال والله أعلم (سئل) في طلاق المدهوش هل هو واقع أم لا وما تفسير المدهوش وهل
 القول قوله في الدهش أم لا (أجاب) صرح في التأخر خائفة نقلاً عن شرح الطحاوي بعدم وقوع
 طلاق المدهوش وكذا المحقق ابن الهمام في فتحه وكذلك المرحوم العلامة الغزالي في مسنده تنوير
 الأبصار وأعلم أنهم أجمعوا على أن غير العاقل لا يقع طلاقه إلا إذا كان زوال عقله بسبب السكر كما
 هو معصية فإنه يقع طلاقه زجره عندنا فدخل في غير العاقل كل من زال عقله بجنون أو عته أو

مطلب له امرأتان زينب
 وعمرة قالت عمرة طلق زينب
 فقال لها الخ

مطلب علق طلاقها على
 عدم إيفائها قرضها في يوم
 معين

مطلب في الطلاق بتروحي
 أو تكوني بصيغة المضارع

مطلب في امرأة وكلت أباها
 في طلاقها من زوجها

مطلب لا يحبس في مهر
 امرأته إن ادعى الفقر إلا
 أن أثبت يساره وإن كان
 محتقراً يقسط عليه

مطلب حلقه القاضي أنه
 ليائته بالمحصول في غدا
 محبس

مطلب في طلاق المدهوش

برسام أو انحاء أو دهش والجنون داء معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام وفساد التدبير
وذلك بسبب اختلال العقل فيشبهه مرة كلامه كلام العقلاء ومرة كلام المجانين والبرسام
علة تهندي فيها العليل والدهش ذهاب العقل من ذهل أو وله وغلط من فسر في هذا المحل
بالتحير اذ لا يلزم من التحير وهو التردد في الأمر أو الغشي ذهاب العقل قال في القاموس دهش
كفرح فهو دهش تحير أو ذهب عقله من ذهل أو وله اه فالمدحوش هنا الذاهب العقل بسبب
أحدهما فاذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طلاق المجنون وبين طلاق من ذكر
والحكم في المجنون اذا عرف أنه جن مرة فطلق وقال عاودني الجنون فتكلمت بذلك وأنا مجنون
ان القول قوله بيمينه وان لم يعرف بالجنون مرة لم يقبل قوله كما في الخائنة والتاخر خائنة وغيرهما
فظهر لك من هذا ان المدحوش ان عرف منه الدهش مرة فالحق قوله بيمينه وان لم يعرف لم
يقبل قوله قضاء اليمينته اذ الثابت باليمينه كالناب عياناً مادياً فيقبل لانه أخبر بنفسه فاعتنم
هذا التحير فانه مفرد والله أعلم (سئل) في غير مدخولة علق زوجها تو كبل شخص بطلاقها
اذا غاب مدة كذا وغاب المدة المعينة هل يصير وكيلاً فيقع طلاقها عليها ولها التزوج من غير
تربص (أجاب) نعم يصير وكيلاً عنه بالطلاق لصحة تعلق الوكالة بالشرط فيقع طلاقه ولها
التزوج متى شاء والله أعلم (سئل) في رجلين حلف أحدهما بالطلاق الثلاث على غلام
انه ابن ابراهيم وحلف آخر بالطلاق الثلاث عليه انه ابن محمود فتبين انه ابن محمود ومحمود ابن
ابراهيم المذكور فهل يقع الطلاق على الخالف انه ابن ابراهيم حيث أراد بالابن ابن الابن أم لا
(أجاب) لا يقع عليه الطلاق ويصدق ديانة كمال وحلف انه سولي فلان وهو سولي مولاه وقد
نواه وكما اذا حلف ان هذه أخته ونوى الاختية في الاسلام كما نص على هذين الفرعين صاحب
التاخر خائنة وغيره من أئمتنا الاعلام وقد تقرر ان ابن الابن يسمى ابناً وهذا لا شك فيه ولا إيهام
عند ذوى الافهام وحيث نوى ما احتمله الكلام صدق على ارادته ذلك المرام وانظر الى قول
القائل بنونا بنوا بننا الخ وواقعة الحال أولى بالحكم من الفرعين المذكورين والله أعلم
(سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنه ما يحترق في مزرعة كذا فهل اذا حترق
ابنه على بقره فيها وهو يبذر له ويعشب ويعينه الا في نفس الحرث يقع عليه الطلاق أم لا حيث
نواه وكان حلفه على فعل نفسه اذ هو ممن يباشر بنفسه (أجاب) حيث لم يباشر فعل الحرث
الذي هو شق الارض بالحراث المعهود لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لانه المعروف في زماننا
بحيث لا يطلق عرفاً الا عليه فلا يسمى البذر ارباً بقراده حراثاً ويقال ابذر لي وأنا أحرث فهو في
عرف اقليمنا خاص بما فسرناه وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه
ما يسكن في البيت الفلاني عقب النزول من الكروم الا كنتي فلانة فنزل من الكروم وسكنت
كنته المذكورة فيه عقبه ثم خرجت منه في ثانی ليله وسكنت كنهه الاخرى فيه فهل يحنث
أم لا (أجاب) لا حنث لان حال اليمين بسكنى الاولى فيه عقب النزول وذلك لان المحلوف
عليه عدم سكنى غيرها عقب النزول فاذا وجد سكناء عقبه لم يصدق على الشائنة أنها سكنت
عقب النزول بل سكنت عقب سكنى الاولى فانتفى شرط الحنث كما هو ظاهر والله أعلم (سئل)
في رجل عازب في ابواء زوج أخته وعياله له أصهار حلف زوج أخته المذكور بالطلاق
الثلاث أنه لا ينزله مادام صهر الهم ناوياً بالمنازلة الا بواء المعهود له فهل يحنث بدخوله بغير اذنه
اذا رآه وسكت أم لا يحنث واذا لم تكن له نية أو نوى حقيقة المنازلة هل لا يحنث بدخوله عليه كما

مطلب علق زوجها وكالة
شخص بطلاقها على غيبته
مدة كذا

مطلب اذا حلف بالثلاث
انه ابن ابراهيم ينوي ابن
ابنه يصدق ديانة كما اذا نوى
الخ

مطلب لو حلف بالطلاق
الثلاث انه ما يحترق في
مزرعة كذا حترق ابنه الخ

مطلب حلف بالطلاق انه
لا يسكن في البيت عقب
النزول من الكروم الا كنهه
فلانة الخ

مطلب حلف بالثلاث انه
لا ينزل أخا زوجته ناوياً
بالمنازلة الا بواء

شرح كونه لا يعد منازلة للاحقية ولا عرفاً (أجاب) لا يحنث على كل حال بدخول
المخوف عليه لأن من تعهد أخيه بالزيارة والاكل والشرب عند دخاله يقال انه نازل صهره
لاحقية ولا عرفاً اذا المنازلة مفاعلة فيشترط للحنث وجود فعل النزول من كل واحد منهما وذلك
معدوم وأما الوجه الاول فعلى تقدير صحة استعارة المنازلة للإيواء لا حنث أيضاً فقد قال في
التأخرانية نقلاً عن المحطروى عن أبي يوسف اذا حلف لا يؤوى فلاناً فان كان المخوف عليه
في عيال الخائف لم يحنث لأن يعسده الى مثل ما كان عليه وان لم يكن في عياله فهو على ما عني
ولو دخل المخوف عليه بغير اذنه فراه فسكت لم يحنث اه وهو ظاهر لان لم يؤوه وانما أوى اليه
بنفسه والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته في مقابلة الابرء الصحيح طلاقاً بئناً ثم طلقها
الزوج في عدة مخبراً ثلاثاً فحكم حاكم شافعي يرى عدم لحوق الطلاق المذكور بالمبانة في عدة
البائن بوجهه الشرعي وهو الدعوى الصحيحة هل ينفذ ويرتفع الخلاف به ولا يجوز تنقضه أم لا
(أجاب) نعم ينفذ حكم الحاكم الشافعي بذلك ولا يجوز تنقضه بعد وقوعه من خصم على خصم
وذلك لدخوله تحت قولهم اذا رفع اليه حكم قاض أمضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة المشهورة
والاجماع وما روى المختلعة يلحقها الطلاق مادامت في العدة قال ابن الجوزي هو حديث
موضوع فلم يكن مما استثنى كما هو ظاهر بل نسب عدم وقوع الثلاث في صورة ما اذا طلق رجل
امرأته بئناً ثم قال لها في العدة أنت طالق ثلاثاً لبعض علماءنا وان لم يعتبر والحاصل أنه حكم في
محل الاختلاف وهو رفع الخلاف والله أعلم (سئل) في شافعي طلق زوجته التي عقد
نكاحها خالها بوكالة عن ثلاثاً مع وجود ولي عصبة فرفع الأمر الى قاض شافعي فحكم بطلان
النكاح والطلاق الثلاث بوجهه هل ينفذ أم لا (أجاب) ينفذ ولا ينقض بل يعصيه الحنفية
صرح به غالب أئمتنا والله أعلم (سئل) في شيرير يؤذى زوجته ويضرها بغير حق ويعزرها
بغير وجه ويكثر الخلف منها بالطلاق حتى تحققت أنه وقع عليها الطلاق ثلاثاً فاذا ايلزمه
(أجاب) يحرم عليه ذلك ويعزر روين جر عنها واذا تحققت وقوع الطلاق الثلاث جاز لها قتله
على قول كثير من علماءنا اذا لم تقدر على منعه الا بالقتل وقال كثير من علماءنا اذا رفعت الى
القاضي وحائضه خلف كان الاثم عليه لاعلمها ولا يجوز لها قتله وعليه الفتوى كما نص عليه في
شرح الوهبانية نقلاً عن التأخرانية عن الملقط والله أعلم (سئل من بعض الفضلاء)

يا خير دين الله أفنى سائلاً * بجميل فضلك دمت بالاحسان
يا عالم بالعلم يا من قد حوى * كل العساووم من العظيم الشأن
يا عالماً يا فاضلاً شهدته * كل الخصال التي انساها الخان
يا أفضل العلماء يا من فضله * خرقت به العادات في الاكوان
أصل السؤال أنني اشتكتني زوجتي * بالظلم والشيطان للانسان
لم يجرمني في الحقيقة موجب * لخصاصها بالنال القـــــرآن
لما سمعت القول منها والامني * ازدادني غيظي وزاد هواني
فضيت والغظ الشديد عوج بي * والنفس غالب يستمع الشيطان
وأنت للتأذي بغيط مغرط * مع دهشة وسعي به برهاني
طلقت امرأتى ثلاثاً حيث لا * أدري بسدالك ولا أعني بعيان
فطلقتها والحال ما قد قلته * مسني عليها واقع مع شان

مطلب اذا حكم الحاكم
الشافعي بأن الطلاق
الثلاث لا يلحق البائن ينفذ
حكمه

مطلب عقد وكيلها مع
وجود العصبة ثم طلقها
زوجها ثلاثاً فحكم الشافعي
مطلب الشرير الذي يؤذى
زوجته ويكثر من الخلف
بطلاقها يعزر واذا تحققت
منه وقوع الطلاق الخ

مطلب في طلاق المدعوش

فأفسدوا وضع لي جوابا شافيا * لازلت في مدد من الرحمن
وصلاة رب العرش ثم سلامه * دو ماعلى المبعوث من عدنان
والآل والاصحاب أرباب الولا * والجود والاحسان والايان
* (فاجاب) *

حمد الذي الافضال والاحسان * وصلاته دو ماعلى العدنانى
والآل والاصحاب كلهم كذا * له التسابعون وجهه الاعيان
وأقول ممتدابعون الله جل جلاله فى عصمى وأمانى
هكذا سؤال واضح وجوابه * سلا الدفاتر من ذرى العرفان
ولقد توافق صحننا مع جمعهم * لم يختلف فى أمره اثنان
ان الطلاق مع الجنون وجوده * عدم وفقدان بلا وجدان
أنواعه جسم ويدخل كلها * فقد الحياء كدهشة الانسان
فأذا بها ما العقل زال فانه * فى عصمة من فرقة وأمان
واذا ادعاه يقيم بنسبه * ان لم يكن معتاده بعيان
واذا اتى كونه بذلك عادة * فصديق فيه بلا برهان
فأذا فهمت مقالتي وبيانها * بجواب ما استفتيت فى تبيان
هكذا المحرر من كلام أئمة * هم عالمون بذهب النعمان
وبذلك خير الدين أفتى فاعتنم * بحريه المستطور بالاتقان

(سئل) فى رجل طلق زوجته ومات قبل انقضاء عدتها وهى تدعى أن الطلاق رجعى فترث
والورثة تدعى أنه بائن فلا ترث (اجاب) القول قولها فترث لانهم يدعون الحرمان وهى تنكر
فيكون القول قولها بمنها وعلى الورثة البينة والله أعلم (سئل) فى جماعة يطبخون الصابون وضع
عندهم رجل زيتا وأمرهم أن يطبخوه له فتعللوا عليه ببعض علل خالف بالطلاق أنهم ان لم
يطبخوا له بعد هذه الطبخة التى على النار لينقلن زيته من عندهم ويشكوهن الى الباشا فهل اذا
طبخوا له بعد الطبخة التى على النار ولو جرة زيت يقع عليه الطلاق أم لا لاطلاقه فى عينه
(أجاب) لا يقع عليه الطلاق لدخول القليل تحت الاطلاق والله أعلم (سئل) فى رجل
قال لزوجته روجى طالق وكررها ثلاثا ناويا بذلك جميعه واحدة هل يقع عليه واحدة تلك الرجعة
عليها معها ويدين أم يقع ثلاثا (أجاب) نعم يقع عليه واحدة ديانة حيث نواها فقط كما ذكره
الزيلعى فى الكليات وغيره والله أعلم (سئل) فى رجل تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق
فقال لها البرئى فقالت أبرأك الله فقال لها روجى الى خمسين سوادا يريد دفعها عن وجهه
لا طلاقها هل يقع الطلاق عليه بذلك أم لا يقع (أجاب) لا يقع الطلاق عليه بذلك لان روجى
كاذبه وهى من قسم ما يصلح جوابا وردا ولا بد فيه من النية مطلقا سواء كان فى حالة مذكرة
الطلاق أولا وسواء كان فى حالة الغضب أو الرضا هو محتاج الى النية والقول قوله فى ذلك والله
أعلم (سئل) فى رجل قال لزوجته المدخولة هى على من الثلاث المحرمة يعنى الميتة أو الدم
أو لحم الخنزير ناويا الطلاق هل اذا قلتم بوقوع الطلاق يكون طلاقا ناويا ثلاثا حيث لم ينوها
وله التزوج بها ولا تحرم المحرمة المغلظة أم لا (أجاب) نعم له التزوج بها وان قلنا بوقوع الطلاق
البائن ولا تحرم المحرمة المغلظة المغلظة بنسكاح زوج آخر والله أعلم (سئل) فى رجل أساءت

مطلب طلق زوجته ومات
قبل انقضاء عدتها وأدعت
أنه رجعى الخ

مطلب حلف بالطلاق أنه
إن لم يطبخ زيته صابونا بعد
هذه الطبخة التى على النار
مطلب قال لزوجته
روجى طالق ثلاث مرات
ناويا بذلك واحدة

مطلب طلبت من زوجها
الطلاق فقال لها روجى الى
خمسين سوادا

مطلب قال للمدخول بها
هى على من الثلاث يعنى
الميتة الخ

مطلب قال لها ثلاث أو
أنت الثلاث أو أنت فقط أو
أنت مني ثلاث
مطلب قال لها أنت محرمة
على الخ

مطلب قال لامرأته على
الطلاق ما تعبري على روعي
لا هلاك ولم ينوالخ

مطلب اذا طلبت منه
الطلاق فقال لها روعي
لا يقع الا اذا نوى
مطلب طلقها ثلاثا بحضرة
شهود ثم ادعى الاستثناء الخ

مطلب اذا حكم حاكم
بعدم وقوع الثلاث مجتمعاً
لا ينفذ حكمه ولو نفذ حاكم
آخر

زوجته خلقها عليه فقال ثلاث ولم يزد على ذلك هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق كما لو قال
لها أنت الثلاث أو أنت فقط أو أنت مني ثلاث ولم يكن في هذا الاخير نياو ياله ولم يكن في
مذاكرته والله أعلم (سئل) في رجل طلبت منه زوجته أن ينفق عليها فقال لها أنت محرمة على
ما أنت زوجتي ولا أنا زوجك شعث الله عرضك اخرجي من بيتي الى بيت أبيك فهل تطلق بذلك
أم لا (أجاب) نعم تطلق فقد صرحوا انه لو قال لها أنت على حرام والحرام عنده طلاق يقع
الطلاق وان لم ينو وصرحوا بأن قوله أنت حرام مثل قوله أنت على حرام وكذا أنت محرمة وأنا
عليك حرام أو محرمة أو حرمت نفسي عليك ويشترط قوله عليك في تحریم نفسه لانفسها والله
أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة لكونها دقعت بارودة له لاخيه فقال لها على
الطلاق ما تعبري على روعي لا هلاك ولم ينو بقوله روعي لا هلاك طلاقاً وذهبت لاهلها هل اذا
دعاه الطاعة يجب عليها اجابته واذا عبرت عليه يقع عليه الطلاق وله سر اجعتها في عدتها أم لا
(أجاب) يجب عليها الطاعة وكذا على أوليائها أن يسألوا حال زوجها ويحرم منعها عنه لانهم
يحرم عليه بهذا القول واذا عبرت وقلنا بأن على الطلاق يقع به الطلاق كما اختاره ابن الهمام
وكثير من المتأخرين فله سر اجعتها في عدتها من غير حاجة الى عقد جديد والله أعلم (سئل) في
رجل تشاجر مع زوجته فقالت له طلقني فقال لها روعي على ما نويت هل يقع بذلك عليها طلاق
أم لا (أجاب) لا يقع عليها الطلاق الا اذا نواه بقوله روعي الخ لان روعي مثل اذهي كما صرح به
صاحب البحر والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا بحضرة شهود ثم ادعى أنه قال
الا أن يشاء الله تعالى والجماعة تقول طلقها ثلاثا ولم يستثن هل يقبل قوله أم لا (أجاب)
لا يقبل قوله على ما عليه الاعتماد والفتوى احتياطاً في أمر الفروج في زمان غلب فيه على
الناس الفساد والله أعلم (سئل) في شخص طلق زوجته ثلاثا بجماعة في كلمة واحدة فهل يقع
أم لا وهل اذا رفع الى حاكم حنفي المذهب يجوز له تنفيذ الحكم بعدم الوقوع أصلاً أو بوقوع
واحدة أو يجب عايشه أن يبطله وهل اذا نفذ ينفذ أم لا (أجاب) نعم يقع اعني الثلاث في
قول عامة العلماء المشهورين من فقهاء الامصار ولا عبرة بمن خالفهم في ذلك أو حكم بقول
مخالفيهم والرد على المخالف القائل بعدم وقوع شيء أو وقوع واحدة فقط مشهور وواضح
حاكم بعدم وقوع الطلاق المذكورة لا ينفذ حكمه كما هو مقرر مسطور في الخلاصة وكثير من
كتب علماءنا التي لا تعدلوقضى القاضي فيمن طلق امرأته ثلاثا بجماعة أو واحدة أو بأن لا يقع
شيء لا ينفذ وفي التبيين وغيره في كتاب القضاء ان القضاء بمثل ذلك لا ينفذ بغير قاض آخر ولو
رفع الى ألف حاكم ونفذ لان القضاء وقع باطلا لمخالفة الكتاب أو السنة أو الاجماع فلا يعود
صحياً بالانفيذ اه قال الكمال بن الهمام وقول بعض الحنابلة القائلين بهذا المذهب توفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين رآته فهل صح لكم عن هؤلاء أو عن عشرة عشر
عشرهم القول بلزوم الثلاث بهم واحداً بل لوجه قد تم لم تطيعوا نقله عن عشرين نفساً باطل أما
أولاً فاجماعهم ظاهر فانه لم ينقل عن واحد منهم أنه خالف عمر حين أمضى الثلاث وليس يلزم في
نقل الحكم الاجماعي عن مائة ألف أن يسمى كل فيلزم في مجمل كبير حكم واحد على أنه اجماع
سكوتي وأما ثانياً فان العبرة في نقل الاجماع بنقل ما عن المجتهدين لا العوام والمائة ألف الذين توفي
عنهم صلى الله عليه وسلم لا تبلغ عدة المجتهدين والفتهاء منهم أكثر من عشرين كان خلفاء والعبادة
وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأنس وأبي هريرة وقليل والباقيون يرجعون اليهم ويستفتون

منهم وقد أثبتنا النقل عن أكثرهم صريحاً بإيقاع الثلاث ولم يظهر لهم مخالف فإذا بعد الحق
 الاضلال وعن هذا قلنا لو حكمنا حكمنا بأن الثلاث بينهم واحد ملحق واحد لم ينفذ حكمه لانه
 لا يسوغ فيه الاجتهاد فهو خلاف لا اختلاف اهـ فقد ظهر لك بذلك انه لا يجوز لاجل تنفيذه
 ولا العمل به وأنه لا ينفذ بالتفصيل بل يجب على كل من رفع اليه من الأحكام الحنفية وغيرهم ممن
 يعتقد عدم جوازها أن يطله كافي المجتبى وغيره وفيه ان أصحابنا لم يجعلوا قول من نفي الوقوع
 خلافاً لانهم أوجبوا الحد على من وطئها في العسدة وقال الشريفي وحكي عن الجراح بن اربعة
 وطائفة من الشيعة والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعاين
 فأفتى به واقتدى به من أضله الله تعالى اهـ وقول المحقق الكمال وقول بعض الحنابلة القائلين
 بهذا المذهب صريح في انهم لم يجمعوا عليه وانما هو قول البعض منهم وهو كذلك فقد أفتى من
 طهر الله فؤاده منهم وفتح عن بصيرته بما وافق الاجماع من هذا الله فهو المهتدى ومن يضل فلن
 تجده وليا مرشدا والله أعلم (وسئل مرة أخرى) في رجل طلق زوجته ثلاثاً مجتمعا في كلمة
 واحدة فأفتاه حنبلي المذهب بعدم الوقوع فاستقر معاشر الزوجة بسبب الفتوى المذكورة
 مدة سنين فهل يعمل باقتناء الحنبلي المذكور أم لا ولو اتصل به حكم منه كيف الحال (أجاب)
 لا عبرة بالفتوى المذكورة ولا ينفذ قضاء القاضي بذلك ولو نفذ ألف قاض ويتعرض على حكم
 المسلمين أن يفرقوا بينهم ما قال بعض العلماء وحكي عن الجراح بن اربعة وطائفة من الشيعة
 والظاهرية انه لا يقع منها الا واحدة واختاره من المتأخرين من لا يعاين فأفتى به واقتدى به من
 أضله الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل هو وزوجته المدخولة في عائلته أبيه تشاجر معها
 خلف بالطلاق انهما اتا كل في عائلته هل اذا استمرت هي تا كل في عائلته أبيه يقع عليها الطلاق
 أم لا لكونها ليست في عائلته له وهل اذا نوى بذلك عائلته أبيه أو أضافها الى نفسه تجوز ايحنت
 بطلقة واحدة وله مراجعتها أم لا (أجاب) حيث لم تكن في عائلته بل هي وهو عائلته
 على أبيه ونوى حقيقة كلامه أو لم يكن له نية أصلاً لا يقع عليه الطلاق فلا ينقص العدد وان نوى
 بيمينه ما هو عليه تجوز اتقع واحدة رجعية لانه شدد على نفسه بالنية والله أعلم (سئل) في رجل
 قال لزوجته لا حاجة لي فيك هل يكون ذلك طلاقاً لها أم لا (أجاب) لا يكون طلاقاً وان نواه
 فقد صرح في البحر والخانية والبرازية وكثير من الكتب انه لو قال لها لا حاجة لي فيك ونوى
 الطلاق لا يقع فهذا نص صريح بأن هذا اللفظ ليس بصريح ولا كناية والله أعلم (سئل) في رجل
 تشاجر زوجته مع والدته فقال على الطلاق لولا الخوف من كلام الناس أن يقولوا ما هرب
 الا من الخصومة ما قعدت عندك والآن تكن زوجته طالقاً بالثلاث ان قعدت مع عدم الخوف
 المقرر عنده عدمه هل تكون طالقاً (أجاب) لا تطلق والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا
 ادعت المرأة على زوجها بعد حضوره من غيبة غابها ولم يكن دخل بها انه علق على نفسه انه متي
 غاب عنها مدة كذا وتركها بلا نفقة ولا منفق فهي طالق وان الغيبة مع عدم النفقة والمنفق
 قد وجدت فأقر بالغيبة وأنكر التعليق وعدم النفقة والمنفق فأظهرت حجة مكتوبة بمشقة
 مكتوب فيها ذلك فهل يجرد اظهارها الحجة يثبت الطلاق عليه أم لا وهل اذا أقامت بينة على
 التعليق المذكور ادعى اتصال النفقة وتعيين المنفق يكون القول قوله أم قولها وهل تصور
 غيبته عنها قبل الدخول بها فيصح التعليق المذكور أم لا تصور فلا يصح من أصله (أجاب)
 اما الثبوت بمجرد اظهار الحجة بلا بينة شرعية فلا قائل به من أئمة الحنفية المعتمد على قولهم لان

مطلب لا عبرة بفتوى
 الحنبلي ولا بقضائه بعدم
 وقوع الثلاث مجتمعا

مطلب اذا كان الزوج مع
 زوجته في عائلته أبيه خلف
 بالطلاق انهما اتا كل في
 عائلته الخ

مطلب لا يقع الطلاق
 بقوله لا حاجة لي فيك وان
 نواه

مطلب قال على الطلاق
 لولا الخوف من كلام الناس
 ان يقولوا الخ

مطلب ادعت انه علق
 طلاقها على غيبته مدة كذا
 بلا نفقة وفي هذا المطلب
 فوائد

الخط رسم مجرد خارج عن حجج الشرع الثلاث التي هي البيعة والاقرار والنكول وهذا لا توقف فيه لاحد وأما اذا ثبت التعليق بواحد من الحجج الشرعية المذكورة ولا يثبت له بإيصال النفقة ولم تكن مدخولة فقد صرح في العمادية والبرازية وكثير من الفتاوى ان الغيبة عنها لا تنفق قبيل بناءه بهم واحضوره عندها فلا يصح التعليق من أصله حدث كانت بصيغته ان غبت عنها وفي جامع الفصولين جعل أمرها يسدها ان غاب عنها فغاب قبل أن يبنى بها قبل لا يصير الا امر يسدها لانه لم يغيب من مكان يسكن فيه لانه راد به مكان الازدواج وذلك بعد أن يبنى بها وعلى في الذخيرة بأنه قبل البناء غاب عنها ثم بحث أي في جامع الفصولين بحثا يخالف كلام الفتاوى قاطبة وأما مسئلة قبول قول أحدهما الوصح التعليق بأن لم يقل عنها فقد اختلف علماءنا فيها على ثلاثة أقوال قيل ان القول قوله أي يمينه وقيل قولها يمينها وقال في الذخيرة القول قوله في حق عدم وقوع الطلاق وقوله في حق عدم الوصول اليها وهو تفصيل حسن لأن كلامهما مدع ومنكر فالزوج يدعي دفع النفقة وينكر وقوع الطلاق والزوجة تدعي الطلاق وتنكر وصول المال والقول قول المنكر فيما أنكر يمينه وفيما يدعيه البيعة لازمة عليه وقد جزم صاحب القنية بما اقتضاه اطلاق المتن وهو قبول قوله فقال قال ان لم تصل نفقتي اليك عشرة أيام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول وأنكرت هي فالقول له انه وبه أفق الشيخ زين بن نجيم وهي في فتاواه وفي هذا القدر كفاية والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته المدخول بها على غيبته عنها مدة معينة مع تركها بالنفقة ولا تنفق شرعي فوجدت الغيبة والتزلز المعلق عليهم ما الطلاق هل تطلق أم لا وهل اذا كان القاضي فرض لها في المدة نفقة وأذن لها بالاستدانة ترتفع عينته فلا يقع عليها الطلاق أم لا يقع (أجاب) لا شك اذا وجدت الغيبة والتزلز المعلق عليهم ما الطلاق انه يقع لوجود الشرط الموجب للجزاء وفرض القاضي لا يوجب ارتفاع اليمين لبقاء تصور البرمعة من الخالف وقد ذكر علماءنا في الامر باليدفر وعائشه بذلك والقضاء من القاضي مؤكدا للوجوب عليه لا رافع ليمينه وقد وجد الشرط فكيف يتخلف الجزاء وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته على صفة وهي انه متى تزوج عليها زوجة غيرها بطريق ما بوجه متأ أو أجاز قول فضولي أو دخل في عصمته زوجة غيرها أو تسرى عليها تبك اذا ذلك طالق طارئة واحدة بانه تلك بها نفسها هل اذا نوى بالاجازة الاجازة القولية دون الفعلية يصدق فلا يقع الطلاق به وهل له حيلة في ذلك أم لا (أجاب) لا شك انه اذا نوى بالاجازة أحذقها فهي نية تخصيص العام ونية تخصيص العام صحيحة بالاجماع مذكور ذلك في الكتب من مواضع منها الباب الخامس في اعيان الجامع الكبير كما صرح به في البحر وغيره في مسئلة ان لبست أو أكات أو شربت ونوى معين الخ وصرحوا بأنه اذا قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق ثلاثا أنه لا يحنث بالاجازة الفعلية لان دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزوج فيكون ذكر الحكم ذكر سببه المختص به فكأنه قال ان تزوجتها وتزوج الفضولي لا يصير متزوجا بل متزوجا وقوله هنا بطريق تمامه معلق بتزوج ومثله بوجه متأ فلا بد من مراعاته وبه يخرج بالاجازة الفعلية عن أن يكون متزوجا بل هو متزوج فاذا علمت ذلك علمت انه اذا تزوجه فضولي وأجاز فعلا لا قول لا يحنث حيث نوى الاجازة القولية في عينته دون الفعلية والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال لها ان أبرأني أطلقك فقالت أبرأني فقال أنت طالق هل له أن يراجعها في عدتها أم لا (أجاب) نعم له المراجعة لانه ليس بطلاق معلق على البراء بل البراء مستقلة بنفسه

مطلب اذا علق طلاقها
على غيبته بالنفقة ثم غاب
يقع ولو فرضها القاضي
في غيبته

مطلب فيما اذا نوى بالاجازة
الاجازة القولية وفي نية
تخصيص العام

مطلب قال لها ان أبرأني
أطلقك ففعل فطلق له
الرجعة

والطلاق مستعمل بنفسه فيقتصر كل على حكمه ولا فرق بين قوله أن أبرأيتني أطلاقك وإن أبرأيتني لطلاقك لأن معنى كل منهما الاستقبال فافهم والله أعلم (سئل) في امرأة قال لها زوجها ارجعي طالق يحل للخنازير وتحريمي على شتر راجعها بمحضرة ثم هو قد تزوجت بعد انتضاء عدتها بغيره ودخل بها منكرة المراجعة أو كون الطلاق رجعي اهل اذا ثبت انه راجعها بالينة الشرعية يتحكم بجمعة من اجتمعاو بالتفريق بينها وبين العاقد عليها أم لا (أجاب) نعم اذا ثبت ذلك وجب جميع ذلك اذ عقد الثاني عليها وقع باطلا لكونه مانكوحا الغير ويلزمه العقر بالوطء اذ الطلاق رجعي والحال هذه لان قوله يحل للخنازير وهو قوله تحريمي على أن أراد به الحال فكذلك لانه خلاف الشرع اذ لا تحرم به الا بعد انتضاء عدتها عندنا وان اراد به الاستقبال فهو صحيح ولا ينافي المراجعة كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل طرده مخدوم من بابه قائلا له ان زوجتك فعلت كذا فاقبال ان صح عنك ذلك فهي طالق ثلاثا هل تطلق أولا تطلق حتى يصح عنك ذلك (أجاب) لا تطلق حتى يصح وليس هذا من مسائل المجازاة لان المتكلم غيرهما فافهم والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت طلقني فقال ان كان من ادك الطلاق تسكوني طائفا هل يقع طلاقه أم لا حتى تسئل فتجيب بأنمأ ارادته وهل اذا أقرب بأنه طلقها تبتين وهذه ثالثة بناء على ظنه الوقوع بها تطلق ثلاثا وتضم الحرمة الغليظة فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره أم لا (أجاب) لا يقع الطلاق حتى تقول أردته بعد تعليقه بأردتها واذا أقرب بما ذكر بناء على ظنه الوقوع له أن يعود اليها في الديانة كما صرح به البرزاري وعبارته ظن وقوع الثلاث عليها باقتناع من ليس باهل فأمر السكاتب بكتبه صكبا لالطلاق فكتب ثم أفتاه عالم بعدم وقوع الطلاق له أن يعود اليها في الديانة لكن القاضي لا يصدق له قيام الصك اهـ ومثل ما في البرزاري في الحاوي والقنية للزاهدي ونقل في البحر عن القنية وصرح به كثير من المشايخ أصحاب الفتاوى والله أعلم (سئل) ولله المرحوم شيخ الاسلام الشيخ شمس الدين عماصوريته في رجل تشاجر مع زوجته المدخولة فقال لها أنت طالق على الثلاثة مذهب هل يقع عليها بذلك طلاقه واحدة رجعية يملك معها المراجعة في العدة أم لا (أجاب) نعم يقع عليها طلاقه واحدة رجعية اذ المذهب الثلاثة والاربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الرجعي في أنت طالق فلهذا راجعها في العدة كما أفتى به شيخ الاسلام والدمت مع الله المسلمين بطول حياتهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته المدخولة أنت طالق على الثلاثة مذهب فهل تطلق طلاقه واحدة رجعية يملك من اجتمعتا في عدتها أم لا الجواب منقول معلال (أجاب) نعم تطلق طلاقه واحدة رجعية اذ المذهب الثلاثة والاربعة بل وسائر المذاهب اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي في أنت طالق والوجه في ذلك واضح قال في منع الغفار أقول وقد كثر في زماننا قول الرجل أنت طالق على الاربعة مذهب يريد بذلك أن الطلاق يقع عليها باتفاقهم وينبغي الحزم بوقوعه قضاء وديانة كما لا يخفى اهـ (أقول) ولا شبهة في كونه رجعي لا بائنا لما قدمنا من أن المذهب كلها قد اتفقت على وقوع الطلاق الواحد الرجعي بقوله أنت طالق ولا فارق بين قوله على الاربعة مذهب وبين قوله على الثلاثة مذهب اذ الوجه المذكور يشملهما وكذا يشمل المذهبين والخمسة وما زاد عليها ولا خفاء في ذلك على ذي فهم ضعيف خلفه عن ذي فهم قوى في الفقه وقد ذكر في فتاوى الرمل الكبير الشافعي في مسئلة أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ما يستخرج منه الحكم المذكور ونسئل عن القاضي أي الطيب عدم الوقوع في مسئلة سائر المذاهب معلال بقوله لانه لا يكون

مطاب قال لهاروسى طالق
تجلى للخنازير وتحرى على
شمر اجمعها الخ

مطاب قيل له ان زوجتك
فعلت كذا فقال ان صح
عن اذلك فهو طالق ثلاثا

مطاب لو قال لها ان كان
مرادك الطلاق تكوني
طالقاً توقف على ارادتها

• طلب لوقال لهما أنت طابق
على المذاهب الثلاثة يقع
طائفة رجعة

مطلب قال لها أنت طالق
على مذهب اليهود والنصارى
أو على سائر الخ
مطلب شعبت الله عرضك
ليس بصريح ولا كناية
مطلب الحيلة فيما إذا علق
طلاق كل من زوجتيه
بتطليق الأخرى أن يطلق الخ

مطلب حلف بالطلاق
الثلاث واستثنى وشك في
الاستثناء وفيه فوائد

مطلب أسند ما أقرب به من
الطلاق الثلاث إلى حالة
البرسام في شهر صفر ثم الخ

مطلب أقرب بالطلاق بناء
على افتناء منف ثم تبين عدمه
لا يقع

وقوع على المذاهب كلها ورده والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجه أنت طالق على
مذهب اليهود والنصارى وعن رجل قال لزوجه أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين
(أجاب) فيهما بأنه طلاق رجعي والله أعلم (سئل) في رجل قال لوالد زوجته شعبت الله عرضك
في ابتك هل يقع عليها طلاق أم لا (أجاب) لا يقع لأنه ليس بصريح ولا كناية والله أعلم (سئل)
فيما إذا علق رجل طلاق كل من زوجتيه بتطليق الأخرى فما الحيلة الشرعية في إيقاع الطلاق
على واحدة منهما دون الأخرى (أجاب) الحيلة في ذلك أن يطلق التي يريد بقاها على مال
فيقول طلقك على ألف مثلاً فيقول لا أقبل فإذا قالت لا أقبل لا تطلق وتطلق الأخرى لوجود
الشرط وهو التطليق قال في الخاتمة في باب التعليق إن لم أطلقك اليوم ثلاثاً فأنت طالق ثم أراد
أن لا يطلق امرأته ولا يصير حاشاً قالوا الحيلة في هذا ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعنه
الفتوى أن يقول لامرأته في اليوم أنت طالق ثلاثاً على ألف درهم فإذا قال لها ذلك تقول المرأة
لا أقبل فإذا قالت ذلك ومضى اليوم كان الزوج باراً في عيونه ولا يقع الطلاق لأنه طلقها في اليوم
ثلاثاً وانما لم يقع عليها الطلاق لردّها وهذا لا يخرج كلام الزوج من أن يكون تطليقاً ألا ترى
أن محمد رحمه الله قال في الكتاب رجل قال لامرأته طلقك ثلاثاً على ألف درهم فلم تقبل
فقال المرأة قبلت كان القول قول الزوج ولا يقع الطلاق سمي كلام الزوج تطليقاً من غير
وقوع الطلاق وهذا لأن التطليق نوعان تطليق بمال وتطليق بغير مال وقد تم ما كان من جهة
الزوج وهو إيجاب الطلاق بخلاف التعليق لأن المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط فكان
الإيجاب عدم ما قبل وجود الشرط ونقل في الخلاصة والبرازية والذخائر الشريفة قالوا وعليه
الفتوى وللشيخ علي المقدسي رسالة في هذه المسئلة وفيها فتوى من أفتى بخلاف ذلك وأقام
النكير عليه وحاصله أن الشرط المعلق عليه طلاق الأخرى وجد وهو التطليق فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث لا يشرب كذا واستثنى وشك في الاستثناء ما هو هل هو
بلفظ الآن يأمرني حاكم بشربه أو هو الآن يحكم علي حاكم به هل إذا أمر حاكم بشربه فشرب
بعد أمره يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث للشك لما صرح به صاحب المحيط في مسئلة إن كان
لا عذاب لأن في التفسير فانت طالق لا يحنث لأنه محتمل فلا يقع بالشك كما لو حلفنا بسبب طير فحلف
أحدهما أنه غراب والآخر أنه حمام ولم يعمل ذلك لا يحنث أحدهما وفي الجامع الأصغر لمحمد بن
وليد السمرقندي قال لها إن كان رأسي أثقل من رأسيك فانت طالق ثلاثاً لا يقع لأنه لا يعلم ولا
شبهة أنه بالشرب بعد وجود أحد المشكوكين وقع الشك فلا يقع الطلاق لوجود الشك لاحتمال
أن التعليق على أنه الآخر منهما لما طردت كلمة علماءنا عليه بأن الطلاق لا يقع بالشك وهذا
ظاهر لا غبار عليه يشهد بهجته من شرائد الفقهاء تسكن لديه والله أعلم (سئل) في رجل ردلى
القاضي ما أقرب به حالة حجته من طلاق زوجته ثلاثاً إلى حالة البرسام ودهشسته خامس عشر صفر
سنة كذا فلم يصدق في ذلك وطلب منه البينة وغاب ثم عاد وقال نسيت بل كان حالة البرسام ثاني
عشر محرم السنة المذكورة وأقام بينة شرعية تشهد له بذلك هل تقبل هذه البينة ولا يقع عليه
شيء والقول قوله في الغلط تبين الوقت المذكور ولا يكون إقراراً بطلاق آخر أم لا (أجاب) نعم
تقبل البينة ولا يقع طلاقه إذا البينة مبينة والقول قوله في الغلط قال في الأشباه والنظائر إذا
أقر بشيء ثم ادعى الغلط لم يقبل كما في الخاتمة إذا أقر بالطلاق بناء على ما أفتى به المفتي ثم تبين عدم
الوقوع فإنه لا يقع كما في جامع الفصولين والقنية اهـ فهذا في نفس الطلاق فكيف في التاريج

مطلب زوجها زوج خالتها
فوكالتها مع وجود العصبية
فطلقها ثلاثا لحكم الشافعي
بعدم الخ

مطلب قال لخادمه الحر
على الطلاق الثلاث
ما تقعد يعني ما تستخدم

مطلب على الطلاق الثلاث
لا أفعل كذا

مطلب في اخوين تنازعا في
يقيم فقال أحدهما على
الطلاق ما أخليه بروح
عندك

قطعا لا يكون اقرارا بطلاق آخر باجماع أئمتنا رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل
تزوج صغيرة بعقد زوج خالتها بالوكالة عنهما فطلقها ثلاثا بامضاء الدخول بها هل اذا رفعت أمرها
الى مالكي أو شافعي فحكمهم بطلاق النكاح والطلاق لمصادفته أجنبية عنه عنده يصح ويعقده
عليها ثانيا عقد صحيحا لديه وينفذ أم لا (أجاب) نعم يصح لانه فصل مجتهد فيه فينفذ الحكم فيه
وهو قول أبي يوسف ومحمد ومالك والشافعي وكثير من أهل الاجتهاد ورواية عن أبي حنيفة
ونقل في البحر عن تهمذيب القلانسي رواية ابن زياد عن أبي حنيفة انه لا يليه أي النكاح الا
العصبات وعليه الفتوى قال وهو غريب لمخالفة المتون الموضوععة لبيان الفتوى ومع غرابته
هو محل الاجتهاد فينفذ قضاء القاضي الذي يراه وإذا أبطله بطل ما وقع الزوج فيزوجها ثانيا
بعقد صحيح والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل قال لخادمه الحر على الطلاق ما تقعد يريد
ما تستخدم في هذه الدار هل يلزم عليه الطلاق اذا خدم أم لا (أجاب) قد أفتى شيخ الاسلام
أبو السعود العمادى مفتي الديار الرومية بأنه يعني قول الشخص الطلاق يلزمه لا أفعل كذا
وعلى الطلاق لا أفعل ليس بصريح ولا كناية قال شيخ الاسلام محمد بن عبد الله في منح الغنار
شرح تنوير الابصار وقد قرأه بخطه المعهود منه في حال حياته قال وهو مبني على عدم استعماله
في ديارهم في الطلاق أصلا كما لا يخفى اه (أقول) ولا يخفى فساد قوله وهو مبني على بقوله ليس
بصريح ولا كناية لان ما ليس بصريح ولا كناية لا يقع به طلاق اجماعا فاذا أخذ الرجل بما أفتى به
شيخ الاسلام أبو السعود لا بأس به ولا يؤاخذ به والله أعلم (وسئل أيضا مرة أخرى) عن رجل قال
على الطلاق ثلاثا لا أفعل كذا هل اذا فعل يقع الطلاق على زوجته أم لا (أجاب) هذه المسئلة لم
ينقل عن المتقدمين فيها نقل صريح والمتأخرون اختلفوا فيه وقد أفتى شيخ الاسلام أبو السعود
العمادى مفتي الروم بعدم وقوع الطلاق بقوله على الطلاق ما أفعل كذا وأنه ليس بصريح
ولا كناية وصرح صاحب البرازية فيها بعدم وقوع الطلاق بقوله طلاقك على واجب أو لازم أو
فرض أو ثابت قيل يقع واحد ترجع فتوى أو لا والخيار عدم الوقوع ولو قال طلاقك على لا
اه ورايت بعض المتأخرين أفتى بعدم الوقوع بقوله على الطلاق عازيا للبرازية معتمدا بأن ما في
الدسة لا يلزم وجوده في الخارج وقال السكال بن الهمام رحمه الله وقد تعور في عرفنا في الحلف
الطلاق يلزمه لا أفعل كذا يريد ان فعلته لزم الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لانه صار بمنزلة
قوله ان فعلت فانت طالق وكذا تعارف أهل الارياق الحلف بقوله على الطلاق لا أفعل اه
قال العلامة الغزي رحمه الله تعالى قلت وفي ديارنا صار العرف فاشيا في استعماله في الطلاق
لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره فيجب الافتاء بوقوع الطلاق به من غيرنية كما هو الحكم في
الحرام يلزمه وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به للتعارف في ديارهم الشيخ قاسم في
تصحيحه المختصر القدوري اه (وأقول) الحق الوقوع به في هذا الزمان لا شتاره في معنى التطبيق
ولما في القول بعدم الوقوع به من مجرى غالب العوام بل وكثير من نصب نفسه للافتاء من
الجهلة الطغام الذين لا يخافون المهين السلام فنسأل الله الحماية بحوله وقوته مما في يديه الملام
هذا وقد صرح الشافعية في كتبهم بأن على الطلاق كناية وقال الصمري انه صريح وهو الواجب
وقال الزركشي وغيره انه الحق في هذا الزمان لا شتاره في معنى التطبيق وهو موافق لما قاله الغزي
ونقله عن العلامة قاسم فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملا بالاحتياط في أمر النكاح
والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أخيه في ضم يتيمة الى نفسه وتربيته فقال على الطلاق

مطلب فحين طلق زوجته
التي زوجها له غير الابل مع
وجوده ثم نكحها بعد
الطلاق الثلاث بغير محلل
وقد حكم الشافعي بحكمته

مطلب قال فسخت النكاح
ناويا الطلاق ثم قال لها
تكوني طالق ثلاثا وذلك
قبل الدخول

مطلب قال على الطلاق
بالثلاث ان صار هذا
لاسا كنك ولا أقعد معك
في المدينة هذه السنة
وخرج ولم يتيسر له نقل
الامتعة

مطلب هجم على أخته
ليأخذها من زوجها فقال
الزوج ان أخذتها فهي
طالق بالثلاث ناويا بذلك
عدم التمكن

مطلب قال لها ان أبرأتني
طلقتك بالثلاث فقالت
أبرأك الله لا يقع الطلاق
بذلك

ما أخليه روح عندك فجاء الاخ الثاني في غيبة الخالف وأخذ اليتيم هل يحث الخالف في عينه
أم لا (أجاب) لا يحث والحال هذه لعدم وجود الخلعة بعينه والله أعلم (سئل) فيما إذا طلق
الرجل زوجته التي زوجها له غير أبيها مع وجوده ثلاثا ثم تزوجها قبل المحلل فحكم الشافعي بحكمته
وأن لا يقع طلاقه السابق هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في جامع الفصولين راضا للعدة
وللاوزجندى للقاضي أن يبعث للشافعي أن يبطل نكاحا عقد بشهادة الفسقة وللحنفي أن يفعل
ذلك وهي مسئلة الحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح بلا ولي لوطلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل
المحلل اذا حكم بحكمته وأن لا يقع الطلاق أخذ بقول محمد وقيل لم يجوز ولكن لو بعث الى شافعي
ليعقد بينهما ويحكم بالصحة جاز ولو لم يأخذ الا مهر والمأثور شيئا وبه هذا الحكم لا يظهر أن
النكاح الاول حرام أو فيه شبهة كذا في فتاوى النسفي ومن صرح بالمسئلة صاحب الذخيرة
وكثير من علماءنا وهي مسئلة الحكم اذا وقع بشر وطه يرضيه المخالف فيه ولا يجوز له نقضه والله
أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها بعد ما قبل له طلق زوجها فسخت
النكاح ناويا به الطلاق ثم قيل له طلقها ثلاثا فقال تكوني طالق ثلاثا ناهل محل له أن يتزوجها قبل
أن تنكح زوجها غيره أم لا (أجاب) نعم محل له ذلك قبل أن تنكح زوجها غيره لانها بائنة بقوله
فسخت النكاح ناويا به الطلاق لا الى عدة فلم يعمل قوله تكوني طالق ثلاثا ناشيا فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل ساكن بزوجه في دار أبيه عزم أبوه على تزويج أخته بربل في أثناء سنة ١٠٦٩
فقال على الطلاق بالثلاث ان صار هذا الأسا كنك ولا أقعد معك في المدينة هذه السنة فصار
خروج لوقتته وخرجت زوجته حين تمها إليها الخروج ولم يتيسر له نقل امتعته لعدم تمكنه منه وخرج
من المدينة ولم يكثبها ومضت السنة المشار إليها فهل حث بذلك أم لا وهل اذا رجع الى المدينة
بعد انقضاءها وقعد بها يحث أم لا (أجاب) لا حث بذلك والحال هذه لعدم المساكنة
والقعود معه ان قلنا بانعقاد اليمين بقوله على الطلاق وهو مذهب البعض وأما اذا قلنا بعدم
انعقاده به من الاصل فالامر واضح اذا عين فلا حث وهو معتمد كثير من علماءنا فافهم ومن
المقرر المعلوم أن المعروف بالاشارة تنهى اليمين بمضيه فلا حث عليه بعد انتهاء مدة اليمين اذا رجع
الى المدينة وقعد معه وسأكنه والله أعلم (سئل) في رجل هجم على أخته وهي في بيت زوجها
شاهرا سكينه عليه طالبا أخذها قهرا ورغما فحسب عليه فقال ان أخذتها فهي طالق بالثلاث
فغلب عليه وأخذها قهرا ولم يمكنه خلاصها من يده فهل اذا نوى عدم تمكنه منها ولم يمكنه تطلق
ثلاثا ثم لاحث نوى ذلك (أجاب) حيث نوى ذلك وقامت قرينة دالة على نيته لا تطلق سواء
كانت القرينة قولية أو فعلية كما في الحاشية وفي فتاوى صاحب التنوير مستدلا بما في فتاوى
قارئ الهداية ما هو صريح فيما أفتينا والله أعلم (سئل) في رجل وقع بينه وبين زوجته تشاجر
فقال لها ان أبرأتني طلقك بالثلاث فقالت له أبرأك الله هل يقع بذلك عليها الطلاق الثلاث أم لا
يقع عليها طلاق أصلا (أجاب) لا يقع عليها طلاق أصلا بل صرح بعض العلماء بأنه لو علق
الطلاق على ابرائها فقالت له أبرأك الله لا يقع عليها الطلاق المعلق على ابرائها لعدم وجود
الصفة لان التعليق على اللفظ خاصة ولم يوجب جسد ولا يقوم مقامه ما يؤدى معناه وقد تقرر أن
ما ثبت للضرورة يتقدر بقدرها وقد ثبت براءة الزوج تصحها القول لها فيقتصر على موضوعه
وهو براءة الزوج ولا يعمد الى الطلاق المعلق على ابرائها لانه لم يوجب منها حقيقة ولا عموم
للمقتضى عندنا ومن يقول بعمومه لا يقع عليها الطلاق بهذا التعليق كما صرح به الولي العراقي

مطلب أقر بطلاق امرأته
منذ ثلاث سنين الخ

مطلب حلف بالطلاق
من زوجته أنه لا يؤويها
فأوت بنفسها

مطلب طلقها ثلاثا بعد
أن أقر بطلاقها وانقضاء
عدها الخ

مطلب قالت له أبرأك الله
فقال لها روي طالق على
الخ

مطلب قال لها أنت مطلقة
من شهرين بعد طليها بالطلاق
منه ويقول الخ

مطلب قال لجماعة تكون
بنت فلان يعني زوجته
طالقا لا بد الخ

مطلب قال في حال الغضب
وسؤال الطلاق نزلت عنها
نزولا شرعيا الخ

مطلب حلف بالطلاق من
زوجته على عريف أنه
تبرط الخ

مطلب قال لزوجه روي
طالق تحلى لليهود الخ

الشافعي فكيف عندهم لا يقول بعمومه وإن كان صح إبراء في العرف للضرورة ولا عليه يتخصص
بها الشافعي حتى يختلف المذهبان بسببها فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجه
المدخول بها أنت مطلقة منذ ثلاث سنين وهما مجتمعان هل تطلق إلا أن أم من وقت أسنده اليه
والحال أن المرأة تقول لا أدري فما الحكم في ذلك (أجاب) تطلق من وقت الإقرار وتتفرع
الأحكام على ذلك والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنه لا يؤويها هذه السنة
فهل إذا أوت المكان بنفسها من غير أن يؤويها هو بنفسه يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب)
لا يقع عليه الطلاق حيث لم يكن قصده أن يكتمها من المأوى والله أعلم (سئل) في رجل طلق
زوجته واحدة وانقضت عدتها وسافر فسئل عن زوجته هذه فقال طلقها وانقضت عدتها فقال
له أنك لم تطلق بل قصدت مضارستها وتركها معلقة فقال هي طالق ثلاثا فهل له التزوج بها والحال
هذه أم لا وهل إذا ادعى ذلك وصدقه يصدق أن وله التزوج بها أم لا (أجاب) حيث طلقها واحدة
وانقضت عدتها صارت أجنبية لا يقع عليها شيء وإذا كان انقضاء العدة معلوما عند الناس
يصدق أن وله التزوج بها وإذا لم يكن معلوما وشهد به عدلان فيكذلك كما نقله في القسمة والله أعلم
(سئل) في رجل قال لزوجه في مشاجرة أبرأني حتى أطلقك فقالت له الله يبرئك من الحق
والمستحق فقال لها روي طالق على مذاهب المسلمين فهل تطلق واحدة رجعية أو أكثر من ذلك
(أجاب) يقع واحدة رجعية ولا تقع البراءة من شيء من حقوقها والله أعلم (سئل) في رجل
تشاجر مع زوجته فطلبت منه الطلاق فقال لها أنت مطلقة من شهرين ويقول نويت الأخبار في
الماضي كذا هل يقع عليه الطلاق أم لا وإذا قلتم يقع هل له أن يردّها أم لا (أجاب) يقع قضاء
لاديانة وعلى حكم القضاء له ما أجمعته في العدة بغير عقد وبعدها بعقد جديد حيث لم يصد منه
سوى ما ذكره والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع جماعة فقال تكون بنت فلان يعني زوجته
طالقا لا بد ما أطلبكم من قدام الحاكم يريد أن لم أطلبكم فهي طالق هل يتعلق الطلاق بطلبهم
حتى إذا طلبهم لا يقع الطلاق أم لا يتجزأ أم لا يقع مطلقا فلا يكون تنجزا ولا تعليقا (أجاب) قياس
ما قاله الحكماء في فتح القدير وقد تعرف في الحلف الطلاق يلزمي لا أفعل كذا يريد أن فعلته لم
الطلاق ووقع فيجب أن يجري عليهم لأنه صار بمنزلة قوله إن فعلت كذا فأنت طالق وكذا تعارف
أهل الأرياف الحلف بقوله على الطلاق لا أفعل أنه يكون تعليقا لاتحاد الجامع وهو جريان
العرف باستعمال مثله ومسوغ عمل النية فيه ومساعدة شاهد الحال عليه فقامل والله أعلم
(سئل) في رجل قال في حال الغضب وسؤال الطلاق لزوجه نزلت عنها نزولا شرعيا هل تبين
بذلك أم لا (أجاب) لم أر من تعرض لهذا في كلامهم لكن رأيت فروعا متعددة في الكليات
تقتضي أنه يقع بمثل الطلاق البائن إذا وجدت النية أو دلالة الحال فيتعين الافتاء بالوقوع في
الحادثة وإذا علمت أن هذا يصلح جوابا لاردا وشتمية وتاملت في فروع ذكرها صاحب البحر
والتا تاريخية وغيرهما قطعت بما ذكرنا والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته
على عريف أنه تبرط من فلان بكذا حتى ترك تسميته والعريف منكر هل يقع على الحالف
الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع لأنه محتمل ولا يسرى انكاره عليه والله أعلم (سئل) في رجل قال
لزوجه روي طالق تحلى لليهود وتحرمي على وعن قال روي طالق تحلى للخنازير وتحرمي على
(أجاب) بأنه رجعي لأن قوله روي طالق صريح فيه وقوله تحلى لليهود أو للخنازير لغولانه
خلاف المشروع وهو لا يملكه وقوله وتحرمي أي حرمة تحصل بانقضاء العدة أذهو ثابت شرعا

مطلب في الشرح بين روجي
طالق وروجي فقط

مطلب أمر الاب ابنه فتمنع
فقال له أبوه طلق فقال طالق
طالق ولم يذكر الخ

مطلب قال وكيل الزوجة
لو كمل الزوج انه متى تزوج
عليها الخ
مطلب امتنع الاب من
ادخال بنته على زوجها
وقال زوجتي الخ
مطلب ضرب زوجته فلامه
أهلها فقال أنت مجارة اني
الخ

مطلب قال ان رحلت من
القرية الخ
مطلب قال لها أنت طالق
الى سنتين يقع بعد السنتين

مطلب قال لها أنت على
حرام ثم قال لها أنت طالق
ثلاثا تطلق ثلاثا

بصرى الطلاق بعد الدخول والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته روجي طالق هل تطلق
طلاقا رجعيًا أم بائنًا وإذا قلتم تطلق رجعيًا فالفرق بينهما وبين ما إذا اقتصر على قوله روجي ناويا
به طلاقا حيث أفقيتم بأنه بائن (أجاب) بأنه في قوله روجي طالق ما معناه روجي بصفة الطلاق
فوقع بالصرى بخلاف روجي فان وقوعه بلفظ الكناية والله أعلم (سئل) في رجل أمر ابنه البالغ
بأتان طعام الضيوف فتمنع فقال له أبوه زوجتك بتين بدلا وتحالف أمرى طلق فقال طالق طالق
ولم يذكر الزوجتين بل قصد الاستخفاف به هل يقع عليه طلاقهما أو طلاق واحدة منهما بقوله هذا
أم لا (أجاب) لا يقع قال في الجرد كراسفها أو اضافتها اليه كخطابها فلو قال طالق فقبل له من
عنيت فقال أمرى أتى طلق أمر أنه ومقتضاه انه لو قال ما عنيت أمرى أتى لا يقع والقول قوله في
ذلك اذ هو أعلم بقصد الله أعلم (سئل) فيما إذا شرط وكيل الزوجة على وكيل الزوج انه متى
تروجح عليها أو تسرى عليها تكن طالقاهل اذا فعل ذلك بغير إذن الزوج يصح الشرط (أجاب)
لا يصح الشرط اذ لم يذكر من أحد الزوجين والله أعلم (سئل) في رجل اخضع مع آخر في ادخال
بنته على زوجها فقال أبو البنت تكون زوجتي بجارة مثل ابنتي ما يصير لها دخول الى شهر عاشورا
ولانية له في ذلك فهل اذا دخل عليها أو ادخلها عليه قبل عاشورا ثبت عليه شيء أم لا (أجاب)
لا ثبت عليه شيء والجار المعاد المستقذ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ضرب زوجته فلامه
أهلها فقال أنت مجارة اني ما أقر بك غير ناوطلا قاهل تطلق بهذا القول أم لا (أجاب) لا تطلق ففي
الخاصة في قوله لا ملك لي عليك لا سئل لي عليك خلت سبيلك الحق بأهلك لو قال ذلك في حال
مداكرة الطلاق أو في الغضب وقال لم أتوبه الطلاق يصدق قضاء في قول أبي حنيفة وقال أبو
يوسف لا يصدق ومعنى أنت مجارة أنت مستقذة معاذة بما تكرر هيمنه وهو قريب من معنى هذه
الالفاظ والله أعلم (سئل) في رجل قال ان رحلت من هذه القرية فامرأتى طالق متى بعدد ارحلا
(أجاب) اذا نقل عاتمة متاعه بحيث يقول الناس فلان قد ارتحل والله أعلم (سئل) في رجل
تساجر مع زوجته فقال لها أنت طالق الى سنتين ولاينة له فالحكم (أجاب) يقع عليها بعد
السنتين طلاقا واحدة رجعية صرح بالحكم المذكور صاحب الجرو والبرازية والولوالجدة وغيرهم
من كتب الحنفية قال في الولوالجدة لان الطلاق لا يحتمل التأقيت فتكون هذه اضافة الايقاع
الى ما بعد السنة وفي البرازية تكون الى معنى بعد لان تأجيل الوقوع غير ممكن فأجل الايقاع فله
والحال هذه أن يراجعها بعد ما في عدتها جبراعليها وعلى أوليائها والله أعلم (سئل) في رجل
قال لزوجته أنت على حرام ونوي بذلك الطلاق ثم قال عقب ذلك في العدة أنت طالق ثلاثا فهل
يلحق الثاني الاول أو لا يلحقه لكون الثاني بائنًا والاول بائنًا والبائن لا يلحق البائن (أجاب)
تطلق ثلاثا كما صرح به غير واحد من علماءنا قال في فتح القدير الطلاق الثلاث من قبيل
الصرى لا الحق بصرى وبائن ومثله في الجبر والنهر ومنع الغفار وغيرهما من الكتب وفي
مستقل الاحكام والبائن لا يلحق البائن يعني البائن اللفظي لا يلحق البائن اللفظي أما البائن
المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاثة من المبسوط انتهى قالوا وهي حادثة وقعت في حلب رجل أبان
زوجته ثم طلقها ثلاثا وقد أفقي بعضهم بعدم وقوع الثلاث لانه بائن في المعنى والبائن لا يلحق
البائن فاعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ كما ذكر في السؤال وأفقي بعضهم بوقوع الثلاث قال
في الفتح الحق أنه يلحقها قال ابن الشحنة في شرح الوهبانية بعد كلام كثير ولا يخفى عليك بعد هذا
الوجه في قول شيخنا يعني الكمال بن الهمام في فتحه الحق في واقعة حلب وهي ان رجلا أبان

زوجته ثم طلقها ثلاثا في العدة وقوع الثلاث اهـ وقد نسب بعض الناس كون عدم الوقوع هو
 الاصح الذي عليه الفتوى الى قاضيخان وحزر عليه في فتاواه المشهورة فلم يوجد كذلك حرر
 عليه في الكتب الكثيرة المعتمدة فلم يوجد فاندفع ذلك كيف لا وهو مخالف لما نقله في مشتمل
 الاحكام عن المبسوط من قوله أما البائن المعنوي يلحق اللفظي مثل الثلاث والله أعلم (سئل)
 في رجل وكل آخر في طلاق زوجته فطلقها ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث هل يقع أم لا (أجاب)
 لا يقع شيء في كافي الحاكم من كتاب الوكالة ولو كاه أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا ان نوى
 الزوج الثلاث وقع الثلاث وان لم ينو الثلاث لم يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال لا يقع واحدة
 رجعية ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على زوج أخته بالوكالة عنها انه
 طلقها بعد الدخول بها وطالبه بوجوه صدقها وسأل سؤاله فأجاب بأنه استثنى فطلب منه اثبات
 الاستثناء فذكر أن لا يثبت له هل يلزم بالطلاق الثلاث أم لا حيث لم تشهد عليه شهود بانه أوقع
 الثلاث ويكفي القول قوله لاسيما وهو رجل صالح (أجاب) ظاهر الرواية ان القول
 قوله وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله الا بينة وبعضهم فصل بين كونه معروفا بالصالح
 فيقبل قوله والا لا يقبل الا بينة وحيث علل المتأخرون بغلبة فساد أهل الزمان ينبغي أن
 لا يعدل عن ظاهر الرواية لما صرحوا به ان ما خرج عن ظاهر الرواية ليس مذهبا لابي حنيفة
 ولا قولاه في البحر الرائق في كتاب القضاء ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه لما
 قرره في الاصول من عدم امكان صدور قولين مختلفين متساويين من مجتهد والمرجع
 عنه لم يبق قولاه اهـ (وأقول) كما غلب الفساد في الرجال غلب الفساد في النساء بل فيهن
 أبلغ فلربما تكره الزوج فيصدر عنه الاستثناء وتكره التخصيص منه فالتقييد بظاهر الرواية
 أحق وأولى ويفوض باطن الامر الى الله العلي العظيم والله أعلم (سئل) عن حادثة
 حدثت بدمشق الشام فعرضت على علمائها فامتنعوا عن الجواب عنها الا رجل شافعي المذهب
 من علمائها أفتى بوقوع الطلاق فيمأ على الخالف وهي رجل صالح من العوام تشاجر مع
 عريف على محلة يجبي منها أموالا للظلمة الشام بعد طلبه منه قد رافق طاقته وضايقه في أدائه
 فقال له على الطلاق بالثلاث انك من أهل النار فلما حضروا على هذا الحلف فقال سمعت
 من العلماء الكرام نقلا عنه عليه الصلاة والسلام ان العرفاء في النار هل وقع الطلاق على
 زوجته بذلك أم لا (أجاب) بعد الجدلة وسؤال التوفيق لتمام التحرير والتدقيق بقوله ما وقع
 بذلك عليها طلاق باجماع من أئمتنا واتفاق وجهه الشك والاحتمال اذ لا يعلم ذلك الا المهين
 المتعال كما صرحوا به في علته أنت طالق ان شاء الله تعالى بأنه لا يطلع على ذلك بحال ولو أراد ما
 أجرى على لسانه الاستثناء فحق بسبب ذلك الحال قال ابن فرشته في شرح المجمع بعد أن ذكر
 مذهب مالك في ان شاء الله وعلى له بأنه لو لم يشأ الله ما أجرى على لسانه التطلق ولنا ان مشيئة الله
 وقوعه غير معلومة فلا يقع كالمعلق بمشيئة انسان غائب لا يوقف عليه اهـ ولا شك أن كونه
 من أهل النار ولا لا يعلم بل العلم بواحد بعينه منهم والله الولي المتعال فجاز كونه من أهل النار
 عند العزيز الجبار بوجوب عدم الخنث في واقعة الحال اذ الخنث يكون بتحقيق شرطه وهو عدم
 كونه من أهل النار وهو خاف عما وعن سائر الابرار والاشرار ولا يعلمه الا المؤمن المهين
 العزيز الجبار هذا وفي الحساوي الزاهدي ما هو صريح برمز (بم) لبرهان صاحب المحيط ان
 كان لا عذاب لابي في القبر فانت طالق لا يحنث لانه محتمل فلا يقع بالشك كالمؤلف بسبب طير
 خلف أحدهما أنه غراب والاخر أنه حمام ولم يعلم ذلك لا يحنث أحدهما ورمز تلوه للجماع

مطلب وكاه في طلاقها
 فطلقها ثلاثا

مطلب ادعى الاستثناء ولم
 يكن معه بينة في قبول قوله
 خلاف

مطلب قال لا خير على
 الطلاق الثلاث انك من
 أهل النار لا يقع ومثله ان
 كان لا عذاب الخ وان كان
 رأس الخ

الاصغر لمحمد بن وليد السمرقندي قال لها ان كان رأسي أثقل من رأسك فأنت طالق ثلاثا لا يقع
 لانه لا يعلم اه وهذه صرائح في واقعة الحال اذ لا يعلم كون العون الذي هو العريف المذكور
 من أهل الجنة دار القرار أو من أهل جهنم التي هي دار الفجاءة والفساق والكفار والله أعلم
 (سئل) في رجل وكل آخر في طلاق زوجته ناويا واحدة فطلقها ثلاثا متفرقة ما الحكم (أجاب)
 يقع طلقة واحدة وهي الاولى وتكون رجعية ويلغو الزائد وله مراجعتها في عدتها والحال
 هذه والله أعلم (سئل) في امرأة فقيرة غاب عنها زوجها غيبة منقطعة وتركها بلا نفقة
 ولا منفق شرعي وتضررت بذلك ضررا ينفاق دعته عليه بذلك وأنه غاب فقيرا معسر الاقدرة له
 على نفقتها تاركا لها في منزله ومحل طاعته ولا قدرة لها على أن تصبر على ذلك لفقرها وطلبت من
 الحاكم الشافعي فسخ النكاح فأمرها باحضار بيعة تشهد بها تدعى فأحضرت رجلين عدلين شهدا
 على طبق ما دعت فحكمت بفسخ النكاح عليه مستوفيا شرائطه الشرعية لديه ثم تزوجت بعد
 انقضاء عدتها منه بزواج آخر يسترها وحضر الزوج الاول ويريد ابطال الحكم هل له ذلك أم
 ليس له ذلك حيث كان عن ضرورة كلية مسوعة (أجاب) حيث ثبتت الضرورة واشتدت
 الحاجة الى ذلك صح الفسخ على الغائب كما أفتى به قارئ الهداية وغيره وليس للحنفى ولا غيره
 ابطاله هذا هو المفتى به عند المحققين من علماءنا والله أعلم (سئل) عن حيلة اثبات الطلاق على
 الغائب ما هي وهل صرح أحد بحيلة في ذلك نافعة مع ان المحل جدير به لما يلحق النساء من
 الاضرار والمشقة والعذاب (أجاب) نقل في جامع الفصولين عن الذخيرة حيلة من احدهما
 بدعوى كفالة المهر على حاضر وأخرى أن تدعى على آخر ضمان نفقة العسدة معلقا بوقوع الفارقة
 وتطالبه بالاداء وتبرهن على ما ذكر ويحكم بالفارقة والضمان قال هذان الوجهان قلما يوجدان
 في تصانيف المتقدمين ولكن ينبغي للقاضي أن يحتاط في سماع مثل هذه الدعوى نظرا للغائب ثم
 قال أقول يرد في هذه الحيلة يعني الثانية ما يرد في الحيلة الاولى من النظر ورهن (صه) للخلاصة
 قائلا وأورد ذلك النظر فيه أيضا ثم قال ولكن مع هذا لو حكم بالفارقة على الغائب نفذ حكمه
 لاختلاف المشايخ فيه وفي البحر حيل اثبات طلاق الغائب كلها على الضعيف من أن الشرط
 كالسبب اه وقدم في جامع الفصولين قبل هذا انه قد اضطرب في مسائل الحكم للغائب وعليه
 ولم يصح عنهم أصل قوى ظاهر تبني عليه القروع بلا اضطراب ولا اشكال فالظاهر أن يتأمل في
 الوقائع ويلاحظ الحرج والضرورات فيفتي بحسبها جواز أو فسادا ثم قال مثلا لو طلق امرأته
 عند العدول ثم غاب أو غاب المديون عن البلد وله نقد وبرهن على الغائب واطمأن قلب القاضي
 وغلب على ظنه أنه حق لا تزوير ولا حيلة فيه ينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا ينبغي للمفتي
 الفتوى بجوازه دفعا للحرج وتمامه فيه والله أعلم (سئل) فيما ذكره شيخ الاسلام المرحوم
 الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي التمر تثنى في منته تنوير الابصار في باب الطلاق الصريح بقوله
 بخلاف أكثره بالتاء المثناة من فوق فانه يقع به الثلاث ولا يدين في الواحدة بعد تصريحه بوقوع
 الواحدة البائنة ان لم ينو ثلاثا في قوله أكبره بالباء هل قوله فيه بالتاء المثناة من فوق ضبط صحيح
 أو غلط صريح أو سهو وجرى به القلم وسبق اليه كتابه القضاء والقدر حكيم وعلى تقدير الثالث
 لو قدر وقوعه بمن يقع طلاقه غير فارق بين المثناة والمثناة أو فارقا بينهما بما علمه الله هل يكون
 ثلاثا أم واحدة بآنية أم رجعية أم يفترق الحال بين النية فيه وعدم النية وهل للاصحاب في هذه
 المسئلة بخصوصها أي مسئلة التاء المثناة من فوق نص ضعيف أو صحيح أو دلالة تقوم مقام

مطلب وكله في طلاق
 زوجته فطلقها ثلاثا
 مطلب حكم الحاكم الشافعي
 بفسخ نكاح الزوج الغائب
 ليس لغيره ابطاله

مطلب في حيلة اثبات
 الطلاق على الغائب

مطلب فيما ذكره صاحب
 التنوير بقوله الخ

الصريح الجواب مفصلاً على الوجه الابن والطريق الاحسن بما لا مزيد عليه (أجاب) قوله في المتن المذكور بالتاء المثناة من فوق ذهول والمذكور في كلامهم بالتاء المثناة ففي البحر الذي هو مغترف منه قال وأشار يعني صاحب الكذب بأفحش الطلاق الى كل وصف كان على أفعل لانه للتفاوت وهو يحصل بالبينونة وهو أفحش من الطلاق الرجعي قد دخل أخبث الطلاق وأسوأه وأشره وأخسه وأكبره وأغلظه وأطولوه وأعرضه وأعظمه الا قوله أكثره بالتاء المثناة فإنه يقع به الثلاث ولا يدين اذا قال نويت واحدة اه ولم نر أحدا ضبطه بالتاء المثناة من فوق وانما السكل ضبطه بالمثناة وجعله في مقابلة أكبر بالموحدة فكان عن سهو قطعنا ثم الواقع بالتاء كما سبق اليه قلم هذا الفاضل فالذي يقتضيه نظراً لنفسه انه يقع به الثلاث ولا يدين ويدل على ذلك ما صرح به قاضيان في زلة القاري في فروع كثيرة قائلاً ما مر جمعه الى أنه لو ذكر حرفاً مكان حرف وان غير المعنى لا تفسد صلته حيث كان الفصل بين الحرفين لا يأتي الابعثقة كالتاء مع الصاد والصاد مع السين والطاء مع التاء عند أكثر المشايخ وذكر أيضاً مع الخطا في الاعراب اذا كان يفهم منه ما يفهم من انصواب لا تفسد أيضاً مستدلاً بأنه لو قال لرجل زيت بالخفض أو قال لامرأة زيت بنصب التاء لكان الخطأ في الاعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فاذا كان هذا في مثل الصلاة ومثل الحد لا يؤثر فكيف به في الطلاق وقد غلب على السنة الناس ذكر أكثر وكثير ولا يفهم منهما الا ما يفهم من أكثر وكثير فيجب أن يقع به ما يقع بالآخرى وصرحوا قاطبة بوقوع الطلاق بالانفاط المحضة وهي تلاق وتلاخ وتلاغ وتلاو وتلاك ولم يعتبر وفيه ابدال الحروف ولولا عدم الفراغ للاطالة لكتبنا في ذلك رسالة وفي هذا القدر كفاية والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان فأدخل محمولا هل يحنث أم لا واذا قلتم لا يحنث هل تحل الميّن به حتى اذا دخل بعده بنفسه لا يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث ولا تحل الميّن به على الصحيح وقال السيد بن شجاع تحل وهو أرفق بالناس ذكره في فتح القدير والبحر وغيرهما فعليه لا يحنث بالدخول بنفسه بعده وقد أفتى به بعض الناس مبطلا الى ما هو الأرفق بالناس مع كونه خلاف الصحيح والله أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنة الصغير وشروط أنه متى تزوج ابنة المذكور أو تسرى عليها فهي طالق منه فبلغ الصغير وتزوج عليها امرأته هل تطلق أم لا تطلق لفساد الشرط (أجاب) لا تطلق لفساد الشرط المذكور وقد تقرر أن النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد وان طلاق الصغير لا يقع سواء كان معلقاً أو منجزاً والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته الحرة المدخولة فقال لها أبرئني وأنا أطلقك فقالت له أبرأ الله فقال روجي طالق هل يمتنع عليه من اجعتها في عدها أم لا وله من اجعتها ولو قال لها ذلك مرتين نوى التأكيد أو التأسيس أو لا (أجاب) لا يمتنع عليه من اجعتها في عدها بذلك اذا أبرأ المذكور ومستقل بنفسه لم يعلق الطلاق عليه لان قوله وأنا أطلقك وعده وقوله روجي طالق انشاء طلاق وسواء قال ذلك مرة أو مرتين لعدم استكمال العدد الموجب في البينونة في الحرة مع نية التأسيس حيث لم يقع قبله شيء فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حصل له غضب من إحدى زوجتيه المدخولة فقال لها روجي طالق مثل أختي فماذا يلزمه (أجاب) هو طلاق بائن حيث نواه فله المراجعة بعقد جديد والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته في حال الغضب روجي طالق بالسكون هل يقع عليها طلاق واحدة بانه بدون النية نحو اذهبي طالقاً أم رجعية (أجاب) يقع واحدة رجعية وان نوى الاكثر أو الابانة أو لم ينو شيئاً لانه صريح اذا الكفاية ما تحتمل الطلاق ولا يكون

مطلب حلف بالطلاق لا يدخل دار فلان الخ

مطلب زوج ابنة الصغير وشروط أنه متى تزوج عليها الخ

مطلب اذا قالت له أبرأ الله فقال لها روجي طالق لا يمتنع عليه من اجعتها

مطلب اذا قال روجي طالق مثل أختي كان بائناً
مطلب اذا قال روجي طالق بالسكون كان رجعياً

الطلاق مذكوراً أيضاً كما صرح به قاضيان في الكليات وهذا الصريح مذكور ولو اقتصر على
لفظ روي بمعنى اذ هي لكان من الكليات فتعمل فيه النية كما هو مصرح به في كلام أئمتنا
والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً وتزوجت بعد انقضاء عدتها منه بصغير لا يعلق
بقبول أبيه له بمهر معلوم لدى شهود ودخل بها وطلقها أبو الصغير بعوض للصغير وتزوجها المطلق
لها ثلاثاً فورا ودخل بها ووطئها فقبل له انهم لم تحل فطلقها وتزوجها أخوه البالغ فورا وخالها
ولم يطأها وطلقها في الحكم في ذلك كله الجواب مع بيان الوجه في ذلك (أجاب) نكاح الصبي
صح بعقد أبيه له بحضرة من ينقد النكاح بحضرة من وطئها أو بطلاق أبيه لا يقع سواء كان بمال أو
غيره قال في جامع الفتاوى وفي شرح النافع للمصنف اذا جامعها المراهق قبل البلوغ فلا بد أن
يطلقها بعد البلوغ لأن الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وقد صرحوا بأن المراد المراهق الذي
يجامع مثله وتحتل آله ويستهي الجماع وقدره خمس الأئمة بعشر سنين وحيث تقر بذلك
فالمرأة زوجة للصبي باقية على عصمته وعقد الحلال له غير صحيح ووطؤه لها ووطئ شبهة لوجود العقد
وان كان فاسدا فيجب مهر المثل والعدة ويثبت النسب عند أبي خنيقة ان ولدت للمدة المنصوص
عليها في الكتب ولدا وهي ستة أشهر وانما لم نقل يثبت نسبته من الزوج لانه صبي والصبي الذي
لا يعلق لا يثبت نسبته لعدم تصور الولد منه وقد أجمعت علماءنا على انه لو جاءت امرأة الصبي بولد
لا يثبت نسبته منه واذا علمت ان عقد الحلال له غير صحيح علمت ان طلاقه وعدم طلاقه سواء اذ هي
أجنبية عنه وليست بزوجة له والحال ههنا وكذلك عقد أخيه وقع باطلا وخلوته بها بائنا
لا توجب مهر او عدة لأن الخلوة انما توجبها في النكاح الصحيح وقد علمت انه باطل وطلاقه لغو
اذ لا طلاق من أجنبية هذا بناء على انه لم يجز قضاء قاض يرى وقوع طلاق الاب على ولده بعوض
ولا قضاء قاض بعد وقوع طلاق الاب بعدم لزوم عدة من الصغير فان جرى فالعلماء مجال في
الحكم المركب من مذهبين الصادر من حاكم أو حاكمين فلا نشير اليه حتى نطلع عليه والله أعلم
(سئل) في رجل طلق زوجته طليقة واحدة رجعية فادعت عليه لدى الحاكم الشرعي بمؤخر
صداقها فقيل له طلقها واحدة فقال بالجسدين هل يصدق أنه قالها كاذبا ويدين أم لا (أجاب) نعم
يدين وقد صرحوا بأنه لو أقر كاذبا لا يقع ديانة الا ما كان أو وقع في البحر وغيره والله أعلم
(سئل) في عاى تشاجر مع زوجته فقال له ابنه منها طلقها فقال ان كان لك فيها صالح تكون
طليقة ناويا تعلقها هل تطلق أم لا (أجاب) لا تطلق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع
أبى زوجته فطلقها ثلاثاً وانشأ متصلا بحيث انه سمع وأسمع الحاضرين فهل اذا قالوا لم نسمع
وأسمع هو نفسه يصح انشاؤه والقول قوله في ذلك أم لا (أجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف
وكلام واسع لهم والذي ترجح عندي أن القول قوله لانه ظاهر الرواية وعلاو المقابلة بفساد الزمان
وفيه نظر اذا الفساد كما يكون من جانب الزوج يكون من جانبها أيضا فبطل الاستدلال به ووجب
اتباع ظاهر الرواية الذي هو قبول قول الزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت
طالق الا ان شاء الله تعالى بوصل الهمزة هل يقع عليه الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه
الطلاق اذ لو اقتصر على الا وان لا يقع لان هذا استثناء ولا يقع اذا الحق الاستثناء لا يبقى ايقاعا
وكذا لو قال ثلاثاً او قال ثلاثاً ان لم يكن لان هذا كله شرط والا يقع اذا الحقه شرط لم يبق
ايقاعا كذا صرح به علماءنا ومنهم صاحب التاترخانية فيها نقل عن الحاوى والواقعات للناطقي
ونص في البحر انه قول أبي يوسف قال وعليه الفتوى اهـ (سئل) في رجل ولاه حاكم قسم

مطلب طلق زوجته ثلاثاً
وتزوجت بصغير بعد أبيه
وطلقها أبو الصغير بعوض
الخ

مطلب طلق زوجته رجعية
فقيل له طلقها فقال بالجسدين
يصدق الخ
مطلب قال له ابنه طلقها
فقال ان كان لك الخ

مطلب طلقها ثلاثاً وادعى
الانشاء متصلا

مطلب قال لزوجته أنت
طالق الا ان شاء الله بوصل
الهمزة أو الا وان لا يقع

مطلب ولاء الحاكم قسم
قرية فالتخذ كالا حلف
بالطلاق أنه لا يتخذ كالا
ثم نصبه الحاكم كالا الخ

مطلب قبل له ان نسأله
ذهبن الى القرية الفلانية
فقال ان كان قد ذهبت
واحدة منهن الخ

مطلب يتعلق بالنكرة في
سياق النفي وفي مسائل
نحوية

قرية فالتخذ كالا ثم غضب منه لامر فقال على الطلاق ثلاثا ما تطلع تحت يدي كالا ثم عزل الحاكم
المولى على القسم ثم ولاء بعد مدة قسم القرية ثانيا ونصب الحاكم الكيال بنفسه على الكيلة من
جانبه فهل يحث الخالف المذكور بالكيل معه أم لا (اجاب) لا يحث الخالف ان نوى بكونه
تحت يده تحت قدرته أو سيطرته أو ملكه أو حجره أو حاله هذه ليس تحت يده بل هو تحت يد
الحاكم الذي نصبه فلا يحث لا تنفاه شرط الحث وان نوى بكونه تحت يدي كونه كالا فيما له عليه
تكلم يحث كما هو ظاهر وان لم يكن له نية يحث لانصراف الكلام الى المتعارف عند الاطلاق
والله أعلم (سئل) وهو بيت المقدس عن رجل قيل له ان نسأله ذهبن الى القرية الفلانية
يخرجن بها فقال ان كان قد راحت واحدة منهن لها فهي طالق فتبين ان اثنتين منهن ذهبتا الى
القرية معا هل يقع الطلاق عليهما أم يقع على واحدة منهما أم لا يقع على واحدة منهما (اجاب)
بأنه يقع عليهما لارادته منعهن عن التخریب الا اذا نوى واحدة معينة أو مهمة فيقع على
المعينة في صورتها وعليه التعمين في المهمة مستدلا بأن واحدة نكرة في سياق الشرط فتعم
وطواب بالنقل فلم يكن عنده من كتبه ما فيه صريح النقل فلما رجع الى منزله بالرملة راجع كتبه
فكتب ما صورته في الولوجية من باب الالباء وحلف لا يقرب واحدة منهن فهو مول منهن ان
مضت الاربعة الاشهر من حلقه بن جميعا لان واحدة نكرة في محل النفي فتعم اه وفي المنهاج لابي
حفص عمر من الحنفية ولو قال والله لا أقرب واحدة منكم فهو مول منهم ما فان مضت المدة من
غير جماع باتا اه وفي منح الغفار شرح تنوير الابصار للشيخ محمد بن عبد الله الغزالي القزويني
ناقلا عن فتح القدير في باب الالباء ولو قال لهن والله لا أقرب احدا كن جعلناه مولى من واحدة
وقال زفر مول من الاربعة حتى لو مضت اربعة أشهر ولم يقرب احدا هن بآنت واحدة وعلى الزوج
أن يعينها وعنده من كلهن لان قوله احدا كن وواحدة منكن سواء ولو قال لا أقرب واحدة
منكن يصير مولى منهن جميعا فكذا هذا قلنا احدا كن لا يعم لانه معرفة وكذا لا يصح أن يقال
لكل احدا هن على درهم وأما واحدة منكن فنكرة منفية فتعم ولذا صح لكل واحدة على
درهم ومثله في شرح المجمع للمصنف ولابن مالك وفي الكوكب الدرري للأستاذ مسأله النكرة
في سياق النفي تعم سواء باشرها الناس في نحو ما احدا قائما أو باشرها عاملا لها نحو ما قام أحد وسواء
كان الثاني ما ولا اولم اولن اوليس أو ان ثم ان كانت النكرة صادقة على القليل والكثير كشيء
أو ملازمة للنفي نحو أحد أو داخله عليهما من نحو ما جاء من رجل أو واقعة بعدل العامة عمل ان
وهي لا التي لنفي الجنس فواضح كونها للعموم وما عدا ذلك نحو لا رجل قائما بنصب الخبر وما في
الدار رجل فالصحيح انها للعموم أيضا ونقله شيخنا أبو حيان في الارتشاف والكلام على حروف
الجر عن سيبويه لكنها ظاهرة في العموم لانص فيه ولهذا نص سيبويه على جواز مخالفته فتقول
ما فيها رجل بل رجلان ولا رجل فيها بل رجلان أي برفع رجل كما تقرر عن الظاهر فتقول جاء
الرجال الا زيدا وذهب المبرد الى أنها ليست للعموم وتبعه عليه الجرجاني في أول الايضاح
والزحشري في تفسير قوله تعالى ما لكم من الله غيره وقوله تعالى ما يأتيهم من آية كذا أطلق
الحجة المسأله ولا بد من استثناء شيء قد ذكرته في كتاب التمهيد وهو سلب الحكم عن العموم
كقولنا ليس كل عدد زوج فان ذلك ليس من باب عموم السلب أي ليس حكما للسلب على كل فرد
والا لم يكن في العدد زوج وذلك باطل بل المقصود بهذا الكلام ابطال قول من قال ان كل عدد
زوج اذا علمت ذلك فيتنفرع عليه مسائل وذكر ثلاثا ثم قال الرابعة اذا كان له زوجات فقال والله

لا أطأ واحدة منكن فله ثلاثة أحوال أحدها أن يريد الامتناع عن كل واحدة فيكون موليا
منهن كلهن ثم قال الحال الثاني أن يقول أردت الامتناع عن واحدة منهن لا غير فيقبل قوله
لاحتمال اللفظ وقال الشيخ أبو حامد لا يقبل للتسمة والصحيح الأول ثم قد يريد معينة وقد يريد
مبهمة فإن أراد معينة فهو مول منها ويؤمر بالبيان كافي الطلاق ثم قال وإن أراد واحدة منهما
مبهمة أمر بالتعيين قال السرخسي ويكون موليا من احدها على التعميم أم على التخصيص
الثالث أن يطلق اللفظ فلا ينوي تعميما ولا تخصيصا فهل يحمل على التعميم أم على التخصيص
بواحدة وجهان أحدهما الأول وبه قطع بغوى وغيره اه كذا وفي الجامع الصغير في مسألة
ان لبست ثوبا أو أكلت طعاما أو شربت شرابا وقال عنت ثوبا دون ثوب أو طعاما دون طعام
دين فيما ينسب وبين الله تعالى قال لانه نكر الطعام والثوب وانه نكرة في موضع الشرط وموضع
الشرط نقي والنكرة في موضع النفي نعم فتصح نية التخصيص فيه ولا يصدق قضاء لأن التخصيص
خلاف الظاهر وفيه تخفيف على نفسه فلا يصدق اه وفي تخيص الجامع الكبير لمحمد بن عباد بن
ملك داد الشهير بالخشلاطي من باب الايلاء ولو قال ان قربت واحدة منكن فواحدة منكن طالق
كان موليا منهن ما تطلق بالبركتاهما وبالحنث احدهما لان النكرة في الشرط تعم وفي الجزاء تخص
كهي في النفي والاثبات ولو قال فهي طالق طلقا بقربانها لانها كناية عن الدخلة تحت الشرط
فعمت بعمومه اه وفي مسئلتنا اللفظ فهي طالق لا لفظ فواحدة منكن طالق فهي كناية عن
الدخلة تحت الشرط الذي هو رواح واحدة فعمت بعمومه بخلاف قوله فواحدة منكن
طالق فان واحدة فيه نكرة وقعت في الجزاء فتخص ولا يستفاد من لفظ واحدة وصف التوحيد
فقد نصوا على أنه لو كان تحتها أربع نسوة وله عبيد فقال ان طلق واحدة منهن فعبد من عبيدي
حر أو طلق اثنتين فعبدان حران أو طلق ثلاثة فثلاثة أعبد أحرار أو طلق أربع فاربعة
أعبد أحرار فطلقهن معا أو فزق أي من باقي الكل أو البعض عتق عشرة من عبيده واحد
بطلاق الأولى واثنان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربع بطلاق الرابعة ومجموع ذلك
عشرة فلا شرط وصف التوحيد في لفظ الواحدة لما وقع العتق على الواحد في صورة طلاقهن
معا لانه حينئذ لم يطلق واحدة حال كونهن منفردة بل طلقها في جملة نساءه الأربع فذهاب
الزوجتين معا لا يمنع وقوع الطلاق على كل واحدة كذلك وكلام تخيص الجامع صريح في ذلك
هذا ما ظهر لي والله أعلم

(باب الايلاء)

مطلب أنت محرمة على
خمس سنين ايلاء
مطلب اذا وطئها في مدة
الايلاء يلزمه كفارة عين
مطلب قال لزوجتيه كونا
محرمتين على من هذا الخ

(سئل) في رجل قال لزوجته أنت محرمة على خمس سنين وقدمت من غير جماع فما الحكم
(أجاب) هذا ايلاء بقريضة ضرب المدة وقد بان بعض أربعة أشهر من وقت المين وبان قضاء
عدها منه تحلل للزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته أنت محرمة على أربعة أشهر
ثم وطئها في الاربعة أشهر فماذا يلزمه (أجاب) يلزمه كفارة عين والله أعلم (سئل) عن رجل
قال لزوجتيه كونا محرمتين على من هذا الوقت الى عويشرة السنة الاتية بعد هذه الاتية وكان
في شهر ذي القعدة فماذا يلزمه بوطئهما (أجاب) هذا ايلاء منهن ما يلزمه بوطئ كل واحدة منهما
قبل مضي أربعة أشهر كفارة مستقلة لتعدد الايلاء كذا ذكره في البحر واذا مضت أربعة أشهر من
وقت الخلف بلا جماع وقعت طلاقا بانه على كل واحدة وبعض أربعة أشهر تقع أخرى ان كانت

في العدة كفي الظهيرة أو بعد التزويج كما نص عليه في الكنز وهكذا إلى أن تقع الثلاث على كل واحدة منهن ما فليست دارك أمره بالوطء قبل وقوع ذلك والله أعلم (سئل) في رجل علق طلاق زوجته الحرة المدخول بها على صفة هي أنه إذا وطئها قبل عشرة أشهر تضي فهي طالق فما الحكم (أجاب) هذا الإيلاء فان وطئها قبل أربعة أشهر طلقت طلاق رجعية ذلك مما اجتمعنا في عدتها الحنثه قبل مضي مدة الإيلاء وان لم يطأ حتى مضت أربعة أشهر بانت منه لبقاء الإيلاء لعدم الحنث بالوطء قبلها وبالحنث بالوطء قبل مضي الأربعة أشهر انتهت عيسته بالطلاق الرجعي وبطل الإيلاء فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دعا امرأته إلى الخروج من القرية معه فأبت فقال لها إن لم تخبري معي فأنت حرام من الحول إلى مثله ناويا مجرد الحرمة لا الطلاق فلم تخبر معه (أجاب) هو عين أن حنث فيها بالوطء قبل أربعة أشهر كفر كفارة اليمين ومضى حكمها وان لم يحنث بيلزمه ما يلزم المولى من الطلاق البائن وبقيت أحكام المولى لازمة عليه حيث يحنث بالوطء عندنا والله أعلم (سئل) في رجل غضب من زوجته فقال لها أنت محرمة على من الجمعة إلى الجمعة ناويا الحرمة المطلقة (أجاب) لا يلزمه طلاق ولا كفارة يمين لعدم وطئها في المدة المحلوف عليها وهي من الجمعة إلى الجمعة والله أعلم (سئل) في رجل قال لامرأته تكوني على مثل أخواتي من اليوم إلى مثل اليوم ناويا عدم قربانها أسبوعا وتكوني على السبع المحرمات ويريد الحرمة المجردة فماذا يلزمه (أجاب) أما قوله تكوني على مثل أخواتي فقد ارتفع بمضي الأسبوع حكمه وبقي الحكم في قوله وتكوني على السبع المحرمات ناويا الحرمة فهو يمين يلزمه بقربانها كفارة اليمين وهي أما طعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة هو مخير في واحدة من هذه الثلاثة وان لم يقدر على واحدة منها صام ثلاثة أيام متوالية والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال حرمتها الله على مدة أربع سنين مثل أمي وأختي وبني قاصدا لليجاب تحريمها لهذه المدة فقط فماذا يلزمه بهذا القول (أجاب) إذا وطئها قبل مضي أربعة أشهر من وقت القول يكفر بكفارة يمين فيحرر رقبة أو يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم وان عجز عن التحرير والاطعام والكسوة صام ثلاثة أيام متتابعة وان مضت أربعة أشهر قبل الوطء وقعت عليه طلاق بانه فيجدد عقده عليها ويطؤها ويكفر لأن هذا الإيلاء وحكمه ما ذكرنا والله أعلم

* (باب الخلع) *

(سئل) في صغيرة خالعهما على ثور غير معين التزمه فقيل زوجها ذلك هل يلزم عهها ثور وسط ولا يسقط شيء من مهرها أم لا (أجاب) لا يسقط شيء من مهرها ويلزم العتور وسط بالتزامه لبدل الخلع المذكور والله أعلم (سئل) في رجل سأل زوج بنته الكبيرة المدخول بها أن يخالعهما على كذا دراهم عليه هو محتلعهما على البدل المضاف إلى الأب هل يصح الخلع ويطالب الأب بالبدل الذي التزمه وجعله عليه والمرأة تطالب الزوج بما لها عليه حيث كان بغير إذنها ولا يرجع الزوج بما أخذته منه على الأب وكيف الحكم (أجاب) حيث أضاف الأب البدل إلى نفسه صح ولزمه ولا يسقط من مهرها شيء تطالب الزوج بما لها عليه ولا يرجع به على الأب إذا لم يضمن له ذلك وانما يلزمه البدل الذي التزمه في عقد الخلع والله أعلم (سئل) في امرأة استأنت من أخيها نفقتها التي فرضها القاضي بأمر القاضي ثم خالعهما الزوج ووقعت البراءة العامة بينهما بعد الخلع هل

مطلب علق طلاق زوجته على وطئها قبل عشرة أشهر

مطلب دعا امرأته إلى الخروج معه فأبت فقال ان لم تخبري معي فأنت حرام الخ

مطلب غضب من امرأته فقال لها أنت محرمة من الخ مطلب قال لامرأته تكوني على مثل أخواتي الخ

مطلب قال حرمتها الله على مدة أربع سنين مثل أمي الخ

مطلب في صغيرة خالعهما عهها على ثور الخ مطلب خالعهما أبوها على بدل التزمه لزمه ولا يسقط من مهرها شيء

مطلب استأنت من أخيها بأمر القاضي نفقتها المفروضة ثم الخ

هل يسقط دين الاخ واذا قلتم لا يسقط فهل بطالب الزوج أم الزوجة (أجاب) لا يسقط دين
 الاخ وله مطالبة أيهما شاء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوج بنته البالغة المدخول بها طلقها
 ولستون غر شافوكل من طلقها ثلاثا هل يستحق الستين على الاب أم لا ولها مطالبة الزوج بما
 عليه من مهرها (أجاب) لا يستحق ذلك ولها مطالبة بمهرها وقد وقع عليها الطلاق الثلاث مجانا
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما صرح به في الكافي وغيره فراجع ان شئت والله أعلم (سئل)
 في رجل خالع زوجته بعد الدخول بها وقبض مجمل صداقها على مال معلوم ولم يذكر المهر هل له
 أن يرجع بالمقبوض أم لا (أجاب) لا يرجع به على الصحيح كما نقله صاحب البحر عن المحيط وصرح
 به في جامع الفصولين عن فتاوى قاضي ظهير وغيرهما والله أعلم (سئل) في تيممة تزوجها جدها
 أبو أيها الرجل بمهر معلوم ثم دعت المصلحة الى الخلع وأراد الحد والاب صحة الخلع على وجه يسقط
 المهر عن الزوج فما الحيلة في ذلك (أجاب) ذكر البرازي في ذلك ثلاث حيل * احدها أن
 يخالع أجنبي مع زوجها على مال قدر المهر فيجب البذل على الأجنبي للزوج ثم يحيل الزوج بما
 عليه من الصداق لمن له ولاية قبض صداقها على ذلك الأجنبي فيبرأ الزوج عن المهر ويكون
 في ذمة ذلك الرجل * والثانية أن يحيل بالصداق على الاب يعني ان كان وان لم يكن فعلى الحد
 كما في مسئلتنا فيبرأ الزوج منه وينتقل الى ذمته اذا كان املا من الزوج أو مثله * قال وذكر
 الحاكم حيلة أخرى أن يقر الاب يعني أو الحد بتبضه ثم يطلقها ويبرأ الزوج في الظاهر وتغيب
 هذا وقد صرحوا بان الزوج اذا خالعها على صداقها على أنه ضامن له صح الخلع ويضمن الحد
 للزوج نصف الصداق الواجب بالطلاق قبل الدخول والله أعلم (سئل) في رجل سالت زوجته
 أن يطلقها على ارضاع ولدها الذي هي حامل به وعلى امساك مدة سنين معلومة فطلقها على ذلك
 هل يلزمها ذلك ويكون حكمه حكم الخلع (أجاب) نعم يلزمها شرعا فقد صرحوا بصحة الخلع
 على امساك الولد مدة معلومة وعلى ارضاعه اذا كان رضيعا وان لم يبين المدة وترضعه حولين
 والطلاق الكائن على عوض بمنزلة الخلع ومن صرح بذلك صاحب الوجيز وغيره بل هو في هذه
 المسئلة من جملة ما ينطلق عليه اسم الخلع فقد نص في الجوهر انه عبارة عن عقد بين الزوجين
 المأل فيه من المرأة تبذله فيخلعها أو يطلقها وفيها أيضا ألفاظ الخلع خمسة ذكر من جملتها طلق
 نفسك على ألف ولان امساك الولد وارضاعه مدة معينة منسقة معلومة وهي تقوم بالعقد فصح
 جعلها بدلا عن خروج البضع عن ملكه بلفظ يقع به ذلك والله أعلم (سئل) في رجل قال لا خير
 طلق امرأتك على هذه البقرات الاربع وعلى عشرين قرشا على قفعل هل يصح ذلك ويلزمه
 دفع البقرات الاربع والعشرين من القروش أم لا يصح (أجاب) نعم يصح ذلك ويلزمه دفع
 ما التزمه كما صرح به صاحب النهاية في باب العتق على جعل وغيره والله أعلم

(باب الظهار)

(سئل) في رجل غضب من زوجته فقال أنت على محرمة مثل أختي سنتين فما الحكم (أجاب)
 هو ايلاء على قول أبي يوسف وعلى قول محمد ظهار وصحح أنه قول الكل فاذا عرفت أنه ظهار
 فاللزام به عليه ان كان غنيا عتق رقبة فان لم يجد أي بقدر فصيام شهرين متتابعين ليس فيهما
 رمضان ولا الايام المنهية الخمسة المعروفة فان لم يقدر أطعم ستين فقيرا غدا وعشاء مشبعا ولا يحل
 لها الخروج ولا ابويها الخراجها من بيت زوجها البتة على عصمة فان جامعها في أثناء الصوم

مطلب لو قال لامرأته أنت
 على محرمة فهو ظهار

مطلب طلقها على ارضاع
 ولدها الذي هي حامل به
 وعلى امساك الخ

مطلب قال لا خير طلق
 امرأتك على هذه البقرات
 الاربع وعلى الخ

استأنفه واستغفر ربه فقط وهي زوجته من كل وجه وان ترتبت الاحكام المذكورة عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته أنت مثل أختي في هذه الليلة ناويا الحرمة المجردة فما الحكم (أجاب) موجب هذا على ما صحح أنه قول الكل أنه ظهار مؤقت فيرتفع بمضي الليلة ولا يلزمه شيء بالعود بعدها كما نص عليه في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها اروحي طالق محرمة مثل أختي ناويا مجرد الحرمة المطلقة هل له أن ينكحها أم لا (أجاب) بقوله طالق وقع الطلاق الرجعي لأنه صريح وبقوله محرمة الخ ناويا الحرمة المجردة يكون ظهارا فتلزمه كفارة الظهار لقوله مثل أختي الذي هو تشبيه منكوحته بمجردة عليه على التأنييد وهي أخته والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وقد خرجت من بيته ان لم تعودي وتيتي فيه تكوني مثل أختي فلم تعد ما الحكم (أجاب) ان نوى برأ وظهارا أو طلاقا فكأن نوى وان لم تكن له نية لغا كلامه ولا شيء عليه وذلك مأخوذ مما ذكرنا في الظهار في مسألة أنت على مثل أمي ولا فرق بين التعليق والتخيير فان الظهار مما يجوز تعليقه والله أعلم (سئل) في رجل غضب من أبي زوجته فقال هي مثل أختي فماذا يلزمه (أجاب) ان لم تكن له نية فيه فهو باطل لا يلزمه به شيء والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته وهي بحضرة أمه تكوني مثل هذه ما تحشي لي وهذا هذه السنة هل يقع عليه بذلك طلاق أم لا (أجاب) لا يقع عليه طلاق ويصير به مظاهرا ان دخلت في السنة وهذه الذي نواه ويلزمه كفارة الظهار وهي عتق رقبة ان قدر عليها وان لم يقدر فعليه صوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فعليه أن يطعم ستين فقيرا والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع زوجته وقال أنت مثل أمي أنت مثل أختي ناويا الحرمة ماذا يلزمه (أجاب) في المسئلة خلاف وصحيح كونه ظهارا فليزيم فيه تحرير رقبة ان قدر وان لم يقدر صام شهرين متتابعين ليس فيه ما رمضان ولا أيام منية فان لم يقدر أطعم ستين فقيرا والله أعلم

* (باب العنين) *

(سئل) في بكر ادعت على زوجها بعد الدخول بها انه عنين لم يصل اليها فطلقةا على مال فزوجها أبوها بعد عشرة أيام لغيره هل يصح تزويجه لها قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) لا يصح قبل انقضاء عدتها لوجود الخلوة الصحيحة كما صرح به علماءنا فاطبة والله أعلم (سئل) في بكر صغيرة دخل بها زوجها ثم ان أبوها أخذها الى قريتهم وامسها ما عان زوجها وبلغت فادعت أن بزوجها عنة هل يفرق بينهما بمجرد دعواها أم لا (أجاب) لا يفرق بينهما وبين زوجته بمجرد دعواها انه عنين وعلى تقدير ثبوت عنته باقراره أو بقول النساء انهما بكر يؤجل من وقت المرافعة سنة كاملة ولا تحسب منها أيام مرضه ولا مرضها ولا أيام غيبته عنه ولو لم يجعها وهو زوجها منه فان وطئ والابانت منه بالفرق ان طلبت والله أعلم (سئل) في عنين أجل سنة وادعت زوجته البكر البالغة انه أزال بكارها في اثناء السنة باصبعه لا بالآلة وهو يدعي انه أزالها بالآلة فعرضت عليه اليمين بانه ما أزالها باصبعه وانما أزالها بالآلة فشكل عن اليمين هل يفرق بينهما وبينه بنكوله عن اليمين بعد انتهاء السنة أم لا (أجاب) نعم يفرق بينهما بنكوله عن اليمين والحال هذه اذ هو مما يحلف عليه ويقضى فيه بالنكول لأنه اذا أقر يلزم به فيحلف فان هو حلف والا قضى عليه كما هو أظهر من أن يذكر والله أعلم (سئل) في رجل أسلم ونحته نصرانية

مطلب لو قال لها أنت مثل أختي هذه الليلة فهو ظهار
مطلب قال لها اروحي طالق
محرمة مثل أختي

مطلب خرجت من بيته
فقال لها ان لم تعودي الخ

مطلب اذا قال هي مثل أختي لا يلزمه شيء
مطلب قال لزوجته بحضرة أمه
تكوني مثل هذه الخ

مطلب قال لزوجته أنت مثل أمي أنت الخ

مطلب اختلى بها ثم طلقها
لا يصح العقد عليها قبل
انقضاء عدتها
مطلب لا يفرق بينهما بمجرد
دعواها انه عنين

مطلب أجل العنين سنة
قادت انه أزال بكارها الخ
مطلب لو أسلم الزوج
لا يفرق بينهما ولا يصح
التأجيل الا من الحاكم

بالغة أبوها يريد أن يفرق بينها وبين زوجها المسلم كراهة في الإسلام هل له ذلك أم لا وإذا ادعت أنه لم يصل إليها وأجله استأذنته إلى دخول الجرن يصح تأجيله أم لا (أجاب) بقاء السكينة في نكاح السكينة إذا أسلم مقرر في الكتب متونا وشروحا وفتاوى ولا يصح التأجيل إلا من الحاكم الشرعي ولا عبرة بتأجيل غيره قال في الخالية وتأجيل العنين لا يكون إلا عند قاضي مصر أو مدينة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها والمصرح به في زوجة العنين إذا أجله الحاكم سنة وطلبت التفريق بآت ما بآبانه الزوج وأما تفريق القاضي إذا أبى الزوج ولا ثبت الفرقة بمجرد اختيارها كما هو مصرح به في كتب الحنفية فاطبة والله أعلم (سئل) في زوجة العنين المؤجل لها سنة إذا هربت أو أخذها والدها وجب معها هل تحسب تلك الأيام أم لا (أجاب) لا تحسب والله أعلم

(باب العدة)

(سئل) في امرأة شابة امتد طهرها هل تعتد بالشهور أم لا بد من الحيض وليس قول ابن الشحنة في شرح الوهبانية يتسع شهور تنقضي عدة التي * غدا طهرها تعتد فيما تحرر بحرر (أجاب) هو مخالف لجميع الروايات فلا يفتى به نعم لو قضى مالكي به نفذ ولا داعي إلى الافتاء بقول نعتقد أنه خطأ يحتمل الصواب مع إمكان الترافع إلى مالكي يحكم به ونصت علماءنا بذلك قال في نكاح الخلاصة قيل لحنفي ما مذهب الشافعي في كذا وجب عليه أن يقول قال أبو حنيفة كذا ذكره في النهر فمع مخالفتهم الروايات وغرابته يؤهم نظمه أنه المذهب الذي عنه لا يذهب والواجب طرد الغرائب وحفظ المذهب عنها وإذا الرمد كذا على سبيل الارشاد ودفع الضرر عنها يقال لو قضى بذلك مالكي نفذ وقد نظمت نظاما سالما من النقد فقلت

لمدة ستة أشهر راتب سبعة أشهر * وقاعدة ان مالكي يقرر

ومن بعده لا وجه للنقض هكذا * يقال بلا نقض عليه ينظر والله أعلم

(سئل) فيما إذا قضى مالكي المذهب في ممتدة الطهر بانقضاء العدة بتسعة أشهر ينفذ أم لا (أجاب) لا شك أنه إذا قضى مالكي المذهب في ممتدة الطهر بانقضاء العدة بتسعة أشهر ينفذ ولا يجوز نقضه لأنه لم يخالف الكتاب ولا السنة المشهورة ولا الإجماع والله أعلم (سئل) في امرأة توفي عنها زوجها بالمد أو بالرملة هل لها أن تخرج من بيتها وتنقل إلى القدس قبل انقضاء عدتها أم لا (أجاب) ليس لها ذلك والله أعلم (سئل) في الحرة المطلقة هل تخرج من بيت طلقته وهي به أم لا وتجبر على العود إليه إذا هي خرجت قبل انقضاء عدتها وتجب نفقة ما عليه وكذا كسوتها (أجاب) لا تخرج منه ويحرم عليه ما ذلك لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الآية قال ابن عباس الساحسة الزنا فخرج لا إقامة الحد عليها وبه قال الأكثرون وقال ابن عمر هي خروجها قبل انقضاء عدتها وتجبر على العود إليه إذا خرجت قبل انقضائها ولو باذن الزوج لأن الحرمة لا تسقط بانه حق الله تعالى فلا تخرج لئلا ولا نها راحتى إلى صحن دار فيهم منازل لغيره بخلاف ما إذا كانت له وصرحوا بأنه إذا كان المنزل مستأجرا وكان الزوج غائبا وهي قادرة على دفع الأجرة ليس لها أن تخرج منه بل تمكث وتدفع الأجرة وترجع به عليه إذا كان باذن الحاكم ولا يحل لأهلها غيرها ولو أمرها أبوها بذلك عليها أن تعصيه ما وقد حثوا على ملازمة النساء لبيوتهن مطلقات أكثر منه ٣ غير مطلقات فانه يحل لهن الخروج باذن الأزواج بخلاف المطلقات إذا أذن فيها فيه معصية الله تعالى ويجب عليه نفقة المعتدة ويدخل في مسماها الكسوة إذا

مطلب إذا هربت زوجة
العنين المؤجل سنة لا تحسب
تلك الأيام

مطلب في عدة ممتدة الطهر

مطلب لو قضى المالكي
بانقضاء عدة مدة الطهر
تسعة أشهر نفذ

مطلب ليس لمعتدة الوفاة
أن تنقل إلى بلد أخرى

مطلب ليس للمطلقة ان
تخرج من بيت طلقته فيه

(٣) قوله وأكثر منه غير
مطلقات كذا بالاصل الذي
في يدنا وتأمل اه معصية

مطلب مات عن زوجته
وهما يسكنان في بيت يستحق
الخط
مطلب أسند طلاقها الى
مدة ماضية ان صدقته فلا
نفقة لها والعدة من وقت
الاقرار على كل حال

مطلب صالحها على نفقة
عدها على دراهم مسمومة

مطلب هل يثبت الشرف
لابن الهاشمية

مطلب في علي بن عبد الله
الخط هل له ولأولاده شرف
وجعل العمامة الخضراء

طالت بأن كانت حاملاً أو عتدة الطاهر والله أعلم (سئل) في المتوفى عنها زوجها اذا كانت تسكن
معه في بيت يستحق الميث فيه السكنى بسبب شرط الواقف فأخرجها المستحقون هل لها السكنى
فيه رغم ما عليهم أم لا ولهم اخراجها (أجاب) نعم لهم اخراجها والله أعلم (سئل) في رجل غائب
أكثر بأنه طلق زوجته من مدة تزيد على سبعة أشهر فلا تأوأسل بذلك كذا باليه اهل يصدق في اسقاط
نفقتها أم لا ولها النفقة حتى تنقضي عدتها من تاريخ علمها وعليه وفاء مهرها المشروط لحلوله
بطلاقها أم لا (أجاب) ان كذبه عليها النفقة والكسوة قال في البحر بعد كلام قدمه ان العدة
تعتبر من وقت الطلاق في اقراره يعني الزوج بالطلاق من زمان مضى الا أن المتأخرين اختاروا
وجوب العدة من وقت الاقرار حتى لا يحل له التزوج بأختها وأربع سواها زجره حيث كتم
طلاقها لكن لا نفقة لها ولا كسوة ان صدقته في الاسناد لان قولها مقبول على نفسها ثم قال
بعد كلام كثير والحاصل انها ان كذبه في الاسناد أو قالت لا أدري فن وقت الاقرار وان
صدقته ففي حقها من وقت الطلاق وفي حق الله تعالى من وقت الاقرار اهـ والحاصل انه
لا يقبل مجرد قوله في ابطال حقها اجماعاً في النفقة والكسوة منها وعليه وفاء مهرها المشروط
لحلوله بطلاقها اجماعاً والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها بنت رضية تمت عدة أمها
صالحها على دراهم مسمومة هل يصح الصلح أم لا (أجاب) لا يصح الصلح قال في البحر واذا صالح
الرجل امرأته على نفقتها مادامت في العدة على دراهم مسمومة لا ينهيهما حتى تنقضي العدة
ينظر ان كانت عدتها بالخوض فلا يجوز الصلح للجهالة وهذه عدتها بالخوض فلا يصح الصلح للجهالة
بالمدة ويجب عليه النفقة مادامت تخيض والله أعلم

* (باب ثبوت النسب) *

(سئل) في ابن الهاشمية هل هو هاشمي أم لا واذا قلتم لا هل يثبت له شرف ما أم لا واذا قلتم نعم هل
يتسلسل في أولاده أم لا (أجاب) لا شبهة في أن له شرفاً ما وكذا الأولاد أما اصل النسب فمخصوص
بالآباء والأقارب بهذا قد خرج المنهج الواضح واتبع الوجه اللائح اذ بدأ في نسبة اليه صلى الله
عليه وسلم ثبت الشرف والسيادة فاذا ثبت هذا القدر لابن الهاشمية ثبت لأولاده وأولاد أولاده
الى آخر الدهر لوجود نسبة ما من النسب ولنا في ذلك رسالة مسمومة بالقوز والغنم في مسألة
الشرف من الامم فمن أراد زيادة في ذلك فليرجع اليه والله أعلم (سئل) في علي بن عبد الله
الجواد ابن الامام الشهيد جعفر الطيار وابن سيدتنا زينب بنت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى
عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له ولأولاده وذريته وعترته شرف مثل شرف الحسينية
والحسينية وجعل العمامة الخضراء على رؤسهم أم لا (أجاب) يطلق عليهم انهم أشرف بلا
شبهة اذا سم الشريفة يطلق على كل من كان من أهل البيت سواء كان حسنياً أو حسيقياً أو علويًا
أو جعفرياً أو عقيدياً أو عباسياً كما كان كذلك في الصدر الاول وان قصر الخلفاء الفاطميون اسم
الشريفة على ذرية الحسن والحسين فقط لكن لهم شرف الال الذين تحرم عليهم الصدقة
لا شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فان العلماء رجعهم الله تعالى ذكره وان من خصائصه صلى
الله عليه وسلم أن ينسب اليه أولاد بناته ولم يذكر وامثل ذلك في أولاد بنات بناته فاختصاصية
للطبقة العليا فقط فأولاد فاطمة الاربعة الحسن والحسين وأثم كثرهم وزينب ينسبون اليه
صلى الله عليه وسلم وأولاد الحسن والحسين ينسبون اليه ما ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم

وأولاد زينب وأُم كاثوم إلى أبيهم عرو عبد الله لا إلى الأم ولا إلى أبيهم أصلي الله عليه وسلم لأنهم
 أولاد بنت بنته لا أولاد بنته يجري الأمر فيهم على قاعدة الشرع الشريف في أن الولد يتبع أباه في
 النسب لأن أمه وانما خرج أولاد فاطمة وحدها للخصوصية التي ورد الحديث بها وهي مقتضوية
 على ذرية الحسن والحسين لكن مطلق الشرف الذي لا دل يشملهم وأما الشرف الاخص وهو
 شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم فلا فافهم والله أعلم وأما العمامة الخضراء أو العلامة
 الخضراء فليس لهم أصل في الشرع الشريف ولا في السنة ولا كاتل في الزمن القديم ولكن
 ليسها بدعة مباحة لا يمنع منها ولا يؤمر بها أقصى ما في الباب أنه إذا حدث التميز في الجائز أن
 يختص بها المنتسبون اليه صلى الله عليه وسلم وهم ذرية الحسن والحسين وأن نعم في كل أهل
 البيت كل جائز شرعا والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أخت لأم معروفه عند الناس طلبت
 الاختصاص بالارث فزاور ذافادعي جماعة انهم أبناء عم عصبية له وليس لها سوى السدس
 هل يعطون بمجرد دعواهم أم لا وهل إذا شهد جماعة بأنهم أبناء عم يكفي ذلك في شهادتهم أم لا بد
 من ذكر الجدة (أجاب) لا يعطون بدعواهم وإذا شهد الشهود ولم يذكروا الجدة الذي يجتمعون
 فيه مع الميت لا تصح شهادتهم لأنه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكره صرح به في جامع الفصولين
 والله أعلم (سئل) في رجل زوج أم ولد من زيد بعد أن استبرأها فدخل بها الزوج ثم بعد مضي
 أشهر من وطئها ظهر بها حمل وكل من السيد والزوج ينفي كونه منه فما الحكم الشرعي فيما إذا
 وضعته لاقل من ستة أشهر من وطئ الزوج أولا أكثر منها منه وعلى تقدير أنها كانت حاملا عند
 التزويج وكان السيد لم يعلم به حين ذاك أعليه جناح في ذلك أم لا (أجاب) أما نفي المولى فصح
 مطلقا إذا المصريح به في كتب علمائنا فاطبة صحة نفي ولد أم الولد من المولى وسواء ولدت لستة
 أشهر أو أقل أو أكثر من وقت النكاح وأما نفي الزوج فلا يصح إذا أتت به لستة أشهر أو أكثر
 وإذا كان لاقل يصح نفيه ومع صحته نفيه لا يثبت نسب من المولى مع نفيه ولا جناح على السيد
 في ذلك والله أعلم * (سئل من ولده المرحوم الشيخ محي الدين نظاما)

يا من سماه بلوم * اضحى بها كالهلال

ما اثنان كل ينادي * أنا ابن عم ابن خالي

(أجاب)

هذا أخو ابوي * مزوج بالحلال

اختال هذا وهذا * كذلك فافهم مقال

فابن كل ينادي * أنا ابن عم ابن خالي

(سئل منه نظاما أيضا)

يا أيها الخبر الذي * تتر الجواهر أودعا

أديا وفقها والحديث مؤصلا ومفرا

من ذابن زوج أمه * رجلا واخوته معا

من نسب قد أثبتنا * بالحق شرعا وأشرعا

(أجاب)

أمة أثبت يا بن ودي * لاثنين فادعيامعا

وهما الكل منهما * بنت من الغير اسمعا

مطلب لا بد في الشهادة
 لمعنى الارث من ذكر الجدة

مطلب زوج أم ولده نجاست
 بولد فسني المولى له صحيح
 مطلقا ونفي الزوج فيه
 تفصيل

مطلب في اثنين كل منهما
 ينادي الآخر أنا ابن عم ابن
 خالي

مطلب فيمن يزوج أمه
 وأخته

* (باب الحضانة) *

(سئل) في صغير يتيم له أم متزوجة باجنبي وأخت لاب كذلك فهل تحضنه أمه أم أخته (أجاب) حيث لم يكن للصغير عصبة شحرم ولا ذر رحم من غير العصبات كالأخ من أم وعم من أم وخال ولم يكن له غير الأم المذكورة والأخت المذكورة وقد قام بكل منهما مانع من استحقاق الحضانة فابتأوه عند أمه أولى من إبقائه عند أخته لكل شفقة الأم كما أفتى به شيخ الإسلام شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى والله أعلم (سئل) في امرأة اختلعت من زوجها بارضاع ولده الذي هي حامل به وحضاته إذا ولدته سنة هل يجوز أم لا وهل إذا طلبت على ذلك أجرة بعد السنة والاب معسر وله أخت لا يسه ترضعه وتربيه مجانا وأبت أمه ذلك الاب بالاجرة ينزع منها ويدفع للأخت أم لا (أجاب) يجوز الخلع على ذلك ويلزمها الوفاء به وإذا أبت أمه أمساكه وارضاعه الاب بالاجرة وأخته تقبل له مجانا يدفع اليها صرح به في الخائصة والبرازية والخالصة والظهيرية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في الأم تحضن الصغيرة الحرة متى وهل يلزمها كفيل يكفلها خشية أن تغيبها أو تسافر أم لا (أجاب) الأم أولى بها حتى تحيض كما هو ظاهر الرواية وعليه المتون وفي رواية محمد حتى تستحي وعليه الفتوى لفساد الزمان ولا يلزمها كفيل يكفلها فيما ذكر والله أعلم (سئل) في الأم الحاضنة المبتوتة المنقضية عدتها إذا طلبت أجرة لحضانتها أم لا ولدها الصغار هل تحب إلى ذلك وأيضا إذا احتاجوا إلى خادم يلزمه ويلزم بسكنها أيضا أم لا (أجاب) نعم تحب إلى ذلك كله أذهو واجب على الأب ككسوتهم ونفقة طعامهم كما صرح به سراج الدين في فتاواه ولزوم سكن الحضانة على الظاهر صرح به غير واحد والله أعلم (سئل) في بكر بالغت عاقلة لها رأي يريد عهها أن يضمها وهي تأبى ولا تريد إلا الانضمام إلى أمها الصالحة العازبة هل يقدر على أن يضمها إليه جبر أم لا (أجاب) لا يقدر عهها على ذلك ولا يضمها عن المكث عند أمها والله أعلم (سئل) في امرأة نصرانية تنازع في ضمها أخوتها المسلمون وأخوتها النصرانيون كل يريد ضمها لنفسه فعند من تكون (أجاب) تكون عند من اختارت تكون عنده إذا المراهقة حكمها حكم البالغة في ذلك والله أعلم (سئل) في صغيرة لها أم وجمدة أم أم وأخت شقيقة ساقطات الحق من الحضانة لكونهن متزوجات بأجانب ولها أخ لاب هل له أن يحضنها أم لا (أجاب) نعم ساقطات الحضانة بالتزوج بالأجانب كالميتات كما في البحر وغيره فحق الحضانة للأخ والحالة هذه وفي التاترخانية بعد أن رمز المحيط وإذا اجتمعت النساء ولهن أزواج أجانب يضعه القاضي حيث يشاء والله أعلم (سئل) في صغيرة لها عم عصبة وأم تزوجت بالأجنبي وخال فن يلى انكاحها وحضانتها (أجاب) العم هو الذي يلى الانكاح وأما الحضانة فحيث لم يوجد من يتقدم على العم مثل الجدّة والأخت والحالة والعمّة ونحوها فلم أخذها والله أعلم (سئل) في أب معسر له من مبانة صغيرة سنها أربع من سنتين أبت أمها أن تربها وتحضنها الاب بالاجرة وقالت جدتها أم أبيها أنا أرى ولدها الفقير بلا أجر هل تسقط حضانة الأم وتكون الجدّة أولى بها أم لا (أجاب) نعم تكون أولى بها في الصحيح كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في غلام صبيغ بالغ هل لا يسه ضمه إليه ومنعه من السفر وإذا وقع منه شيء له أن يؤذيه (أجاب) نعم له ضمه ومنعه من السفر وتأذيده إذا وقع منه شيء قال في البحر نقلا عن الظهيرية والغلام إذا عقل واجتمع رأي واستغنى عن الأب ليس للأب

مطلب في يتيم ليس له سوى أمه وأخته وكل منهما متزوجة باجنبي

مطلب خالعت على ارضاع ولدها الحامل به وحضاته سنة

مطلب لا تلزم الأم بالكفيل في مدة الحضانة خشية أن تغيب مطلب في الأم المنقضية العدة إذا طلبت أجرة الحضانة

مطلب في بكر بالغت لها رأي يريد عهها ضمها إليه مطلب ساقطة الحضانة بالتزوج بالأجنبي كالميتة

مطلب في صغيرة لها أم متزوجة باجنبي وعم وخال

مطلب في أب معسر له ابنة صغيرة تبرعت أم أبيها الخ

مطلب للأب ضم الغلام الصبيغ إليه إذا كان غير مأمون على نفسه

أن يضمه الى نفسه الا اذا كان غير مأمون على نفسه فلا يه أن يضمه الى نفسه وليس عليه نفقته
 الا أن يتبرع وفيه نقلا عن الولوالجية اذا كان يخشى عليه شيء فالأب أولى من الأم وفيه نقلا
 عن الاستيعابي أن للاب أن يؤدب ولده البالغ اذا وقع منه شيء وفي التاترخانية والاخر اذا
 كان صبيحاً أن أراد أن يخرج الى طلب العلم فلا يه أن يمنع وفي كراهية الخانية وكان محمد بن
 الحسن صبيحاً فكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يجلسه في درسه خلف ظهره أو خلف سارية مخافة
 خيانة العين مع كل تقواه اه وفيها قبله نقلا عن العناية الصبي اذا بلغ مبلغ الرجال اذا لم يكن
 صبيحاً حكمه حكم الرجال فان كان صبيحاً فهو في حكم النساء وهو عورة الى قدمه وفي الملتقط
 يعني لا يحل للرجال النظر اليه يعني عن شهوة فاما النظر لاعتن شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر
 بالنقاب وفي حكم الصلاة كالرجال وفي الملتقط الناصري فاما السلام والنظر لاعتن شهوة فلا
 بأس به وفي استحسان كفاية الشعبي حكى ان واحداً من العباد رأى في المنام فقيل له ما فعل الله
 بك قال كل ذنب استغفرت منه غفر لي الا ذنباً استحييت أن أستغفر الله تعالى فعذبت بذلك
 الذنب فقيل له ما هو قال نظرت الى غلام بشهوة قال القاضي سمعت الامام يقول ان مع كل
 امرأ شيطانين ومع الغلام غيابة عشر شيطانا اه وفي البحر في كتاب الحج نقلا عن النوازل ان
 كان الابن امرأ صبيح الوجه للاب أن يمنع عن الخروج حتى يلتقي اه والحاصل أن طاعة
 الوالدين واجبة بالنص وهو حكم ظاهر في الشرع الشريف والآيات والاحاديث في ذلك أكثر
 من أن تحصر والله أعلم (سئل) في غلام عاقل الا أنه غير مأمون على نفسه فن يضمه اليه (أجاب)
 قال في الظهيرية الغلام اذا عقل واجتمع رأي به واستغنى عن الاب ليس للاب أن يضمه الى نفسه
 الا اذا لم يكن مأموناً على نفسه فكان له أن يضمه الى نفسه اه وقال في منهاج الحنفية للعقيلي
 وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فن سواه من العصبية أولى الاقرب فالأقرب اه فهذا
 مفيد لكونه لا يستقل بنفسه الا اذا كان مأموناً عليه ولتقديم الاقرب فالأقرب من العصبية ولا
 شك في اشتراط كون العصبية غير فاسق يخشى عليه المعصية لديه والضياع عنده والله أعلم (سئل)
 في الصبي اذا انقضت مدة حضائمه هل لعمه عصبته أن يأخذ من أمه أم لا (أجاب) نعم يضمه
 العم قال في المنهاج لجلال الدين أبي حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاري العقيلي من الحنفية ان لم
 يكن للصبي أب وانقضت الحضانة فن سواه من العصبية أولى الاقرب فالأقرب والله أعلم (سئل)
 في المبانة المنقضية عدتها اذا طلبت أجرة الحضانة لابنها الصغير من الاب هل تجاب الى ذلك واذا
 وجد الاب من غير محارمه من يحضنه مجاباً يكون أولى من الأم أم لا (أجاب) نعم تجاب الى
 ذلك ويفرض لها أجرة المثل ولا يدفع لمن لاحق لها في الحضانة ولو تبرعت في حالة تمام الحالات
 كالاجنبية كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في بكر بالغت عاقله مستقلة برأيها
 لها أم وأب يريد أن يسكنها مع ضرة أمها ويفرق بينها وبين أمها هل ذلك أم لا (أجاب) حيث
 كان لها رأي وعقل ودخلت في السن ليس لأبيها أن يكرهها على أن تسكن معه لاسيما مع ضرة
 أمها ولها أن تنزل حيث أحببت حيث لا يخوف عليها صرح بذلك في الظهيرية والله أعلم (سئل)
 في بنية ادعى زوج عمتها أن أباهما قبل موته زوجها بالابنة الصغيرة وقبل النكاح له لتزعمها العمة
 من أمها هل على تقدير ثبوت ذلك بالبينة العادلة تسقط حضانة الأم أم لا (أجاب) لا تسقط
 حضانة الأم مادامت الصغيرة لا تصلح للرجال صرح به في البحر والمنع نقلا عن القنية والله أعلم
 (سئل) في الغلام اذا استغنى عن أمه فصار يأكل ويشرب ويلبس ويستحي وحده هل لآله

مطلب الصبي اذا كان
 غير مأمون عليه للاب أن
 يضمه اليه وان لم الخ

مطلب اذا لم يكن للصبي أب
 فلن سواه من العصبية أن
 يضمه اليه

مطلب اذا انقضت عدتها
 وطلبت أجرة الحضانة تجاب
 لذلك

مطلب اذا بلغت ابنته ليس
 له ان يجبرها على السكنى
 معه

مطلب لا تسقط حضانة
 الام مادامت الصغيرة لا تصلح
 للرجال

مطلب اذا صار الغلام
 يأكل ويلبس وحده فالأب
 أحق به من الام

عليه حضانة أم لا ويصير أبوه أحق بضمه إليه لتأديبه ليتخلق بأدب الرجال واخلاقهم (أجاب)
نعم إذا كان بهذه الصفة انتهت عنه حضانة أمه وصار أبوه أحق بضمه وقد أطلعت على هذا المتن
والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في صغيرة سنين يد على ثلاث سنين ولها زوج
وأم متزوجة بأجنبي لا غير ذلك من العصباء وغيرها وزوجها يخشى عليها من الأم وزوجها أن
يتغيبها فيضيع حقه لكونها مغريرين ويخشى أيضا من أن يأكل مهرها بالباطل هل
للقاضي أن يضعها حيث شاء ليؤمن على نفسها ومالها ويأمر الزوج بالنفاق عليها من مهرها
حتى تطيق الرجال فيما مر عدلا بقبض بقية مهرها من الزوج ودفعه لها إذا بلغت وآنس رشد
أم لا (أجاب) نعم للقاضي ذلك فقد صرحوا في باب الحضانة بأنه حيث لم يكن للصغيرة عصبية
ولا من له حق حضانة يضعها القاضي حيث شاء وساقطات الحضانة كالأجنبيات وقد نقل ذلك
في مجمع الفتاوى عن المحيط فكيف لا يكون له ذلك مع الخشية المذكورة هذا لا يخالف فيه أحد
والله أعلم (سئل) في يتيمة لا مال لها تريد عمتها حضانتها بما جازا وأمتها تريد أن تفرض اجرة
لحضانتها هل لها ذلك أم لا (أجاب) حيث أبت الأم أن تحضنها إلا بالاجرة تدفع إلى العمة ولا
يصح للأم أن تفرض لها عليها شيئا لترجع به عليها بعد بلوغها بإجماع العلماء والله أعلم (سئل)
في صغيرة لها أم متزوجة بأجنبي ولها خالة أم وأب هل تدفع للأب أم لخالة الأم (أجاب) تدفع
لخالة الأم لأن النساء أقدر على الحضانة من الرجال فتدفع لخالة الأم إلى انقضاء مسدة الحضانة
والله أعلم (سئل) في رجل معسر له ابن رضيع من مباتته و بنت سنين وأمه تريد
حضانتها ما يجازا وأمتها تأبى ذلك إلا بأجر هل يدفعان للجدّة أم لا (أجاب) المصريح به في الزيلعي
وغيره أن الأجنبية إذا تبرعت بارضاعه والأم تطالب الاجرة ولا ترضعه إلا بهما فالاجنبية أولى وأما
الحضانة فالصحيح أن يقال للام ما أن تسكن الولد بغير أجر وأما أن تدفعه للجدّة أولن لها حق ما
في الحضانة كافي الخيانة والبرازية والخلاصة والظهيرية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل)
في رجل له أخ قاصر يريد أن يضمه إليه اتقاء لعرضه وجدة تريد أن تضمه إليها وسنه مناهز البلوغ
ويخشى عليه عند هاقن الأولى منهما بضمه إليه (أجاب) حيث عقل واستغنى برأيه انتهت
حضانة جدته ولم يبق لها عليه حضانة وإن خشي عليه لاخيه ضمه إلى نفسه كما يستفاد من كلامهم
والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة و بنت منها وعن اخوة يريدون انتزاعها من أمها
هل لهم ذلك أم الأم أحق بحضانتها مادامت عازبة وإذا طلبت حضانتها أجزأها هل تجاب إلى ذلك
أم لا (أجاب) ليس لاحد انتزاعها من أمها وابطال حضانتها والأم أحق بهما من كل أحد
مادامت عازبة وفي السراجية أن الأم تستحق أجرة على الحضانة إذا لم تكن منكوبة ولا معتدة
لا ييه وهو باطلا فله أي في مال المحضون أو مال الأب إن كان لا مال له وإن لم يكن له مال ولا أب
وجب عليها حضانتها ديانة والله أعلم (سئل) في يتيمة رضيع سنه دون سنه وآخر سنه دون
خمس سنين وآخر سنه دون سبع سنين فرض القاضي حضانتهم أمهم لهم سبع قطع مصرية كل
يوم وهو غن فاحش هل يصح ذلك أم لا (أجاب) أما الغن الفاحش في مال اليتام فلا قائل به
أصلا من العلماء الكرام ويسترد منها الزائد بلا كلام وأما استحقاقها الاجرة ففيه خلاف قيل
لا تستحق فقد سئل قاضي القضاة فخر الدين خان عن المبتوتة هل لها أجرة الحضانة بعد فطام الولد
قال لا وموضوعه إذا كان هناك أب والوجه فيه أنها حق لها والشخص لا يستحق أجرة على
استيفاء حقه فكيف تستحق مع عدم الأب نعم لها إذا كانت محتاجة أن تأكل من مال أولادها

مطلب الصغيرة إذا كان لها
زوج وأم متزوجة بأجنبي
للقاضي أن يضعها حيث
شاء حتى تطيق الوطاء

مطلب يتيمة لا مال لها تبرعت
عمتها بحضانتها فهي أولى
من أمها بأجر
مطلب تزوجت أم الصغيرة
بأجنبي فخالتا أولى بهما من
أبيها

مطلب له ابن و بنت من مباتته
وتبرعت الجدّة الخ

مطلب إذا استغنى القاصر
برأيه فأخوه أولى به من جدته

مطلب لا تزوج البنت من
أمها مادامت عازبة

مطلب حاصله أن القاضي لو
فرض أجرة الحضانة في مال
اليتام لا تمهم وكانت زائدة
تسترد الزيادة منها وأن المبتوتة
أو المتوفى عنها زوجها
لا تستحق أجرة الحضانة

بالمعروف لأعلى وجه أنه أجرة حضانتها وقيل تستحق على الأب ولأب هنا والحضانة واجبة عليها
 لقد رتبها عليها ولا تستحق الأجرة على أداء الواجب عليها وهذا تقرير بهذه المسئلة والناس عنه
 غافلون وقد كتبت على طاشية نسختي جواهر الفتاوى على قوله فيما سئل قاضي القضاة الخ
 ما يعلم منه أن المتوفى عنها زوجها لا أجرة لحضانتها من باب أولى لكن إذا كانت محتاجة وللولد
 مال لها أن تاكل منه بالمعروف وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ والله أعلم (سئل) في رضيع يتيم
 لا مال له وله أخ لأب معسر وأمه ذات لبن هل إذا طلبت من القاضي أن يفرض لها أجرة لارضاعه
 وحضاته عليه يجيبها أم لا وتجبر على ارضاعه وحضاته مجانا (أجاب) لا يجيبها القاضي إلى ذلك
 بل لو كان للرضيع أب معسر تجبر أمه على ارضاعه كما صرح به في البحر نقلا عن الخانية فكيف
 الأخ والحضانة بهذا الحكم أولوية والله أعلم (سئل) عن الجدة أم الأم إذا كان لها حق
 الحضانة وطلبت من الأب أجرة هل لها ذلك أم لا (أجاب) نعم لها ذلك والله أعلم (سئل)
 في صغير يتيم بلغ من السن سبع سنوات وأمه متزوجة باجنبي طلب ابن عمه المراهق ضمه إليه
 هل يجاب إلى ذلك أم لا (أجاب) إن ادعى المراهق المذموم والبلوغ دفع إليه قال في المنهاج
 للعقيلي وإن لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة في سواه من العصبة أو لأقرب فالأقرب غير
 أن الأخت لا تدفع إلا إلى محرم ومثله في الخلاصة والتأخر خاتمة وغيرهما وانما قد نأبد عوى
 البلوغ لأن الصغير لا حق له في الحضانة لأنها من باب الولاية كما في شرح المنجم لابن ملك وليس هو
 من أهل الولايات كما صرح به في الأشباه والنظائر والله أعلم (سئل) في محضونة لها أم وأم أب
 وأب موسر هل يفرض لأم الأم أجرة الحضانة ولو طلبت أم الأب مجانا أم لا (أجاب) أم الأم أحق
 في باب الحضانة من أم الأب كما صرحوا به قاطبة وأما أولوية أبيه وإن طلبتها أم الأب مجانا
 فالمفهوم من كلام الخانية والخلاصة والظهيرية والبرازية وكثير من كتب المذهب المعتمدة أنه
 مع يسار الأب أم الأم أولى منها بما التقيدهم الدفع إلى العمة مجانا بكون الأب معسرا ففهم منه
 عدم الدفع إليها إذا كان موسرا وقد ذكر في البحر العمة ليست بقيد بل المراد بها كل من كان له
 حق الحضانة في الجملة وقد تقرر أن مفهوم التصانيف حجة يعمل به فعلم بما نقلناه أولوية أم الأم
 على أم الأب حيث لم تطلب زيادة على أجرة المثل والله أعلم (سئل) في مبتونة طلبت أجرة
 لحضانة ولدها مع بقاء عذتها هل تستحق أجرة للحضانة مادامت في عدة الأب أم لا (أجاب)
 لا تستحق أجرة بسبب حضانة ولدها مادامت في العدة والله أعلم (سئل) في بكر بلغت مبلغ
 النساء واختارت أن تكون عند أخيها لامتدادون عمتها هل لها ذلك وإن أبت العمدات حيث
 لم يكن فاسقيا يخشى عليها عنده (أجاب) لها ذلك في التأخر خاتمة عن الذخيرة في البكر إذا بلغت
 للاولياء عنهما وإن لم يخف عليها الفساد إذا كانت حديثة السن فكيف وقد انضم إلى ذلك
 اختيارها والله أعلم (سئل) في صغيرين لهما جدة أم أم عاجزة عن حضانتهم ما أم أب قادرة
 عليها هل يدفعان لأم الأب القدرة لأم الأم العاجزة ولا لخالتهما أو أن كُن قادرات (أجاب)
 من شروط الحضانة القدرة على الحضانة فإن شرطها أن تكون حرة بالغة عاقله أمينة قادرة
 وأم الأب مقدمة على الخالات والله أعلم

(باب النفقة)

(سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بالنفقة ولا منفق شرعي ففرض لها القاضي على

مطلب إذا كان لليتيم أخ
 معسر تجبر الأم على ارضاعه
 وحضاته مجانا

مطلب إذا طلبت أم الأم
 أجرة الحضانة تجاب لذلك
 مطلب للأخ المراهق أن
 ادعى البلوغ أن يضم الصغير
 عند انقضاء مدة الحضانة أو
 سقوطها

مطلب أم الأم باجرة أولى في
 الحضانة من أم الأب المتبرعة
 عند يسار الأب

مطلب المبتونة لا تستحق
 أجرة الحضانة مادامت في
 العدة

مطلب البكر البالغة إذا
 اختارت أخاها دون عمتها
 لها ذلك

مطلب أم الأب القادرة على
 الحضانة أولى من أم الأم
 العاجزة عنها

الغائب برسم نفقتها وكسوتها عن كل يوم قدر اسمى وأذن لها القاضي في الاستدانة لذلك
لترجع بسدله على الزوج وقد استندت ذلك وأنفقته بنيسة الرجوع المذكور على الزوج
المزبور فهل ان قال الزوج أو وكيله انهم لم تستدن وقالت هي استندت يكون القول قولها
في الاستدانة والاتفاق (أجاب) حيث فرض القاضي لها النفقة فلها الرجوع بها عليه لما مضى
من المدة المذكورة سواء استندت أو لم تستدن لأنها واجبة لها عليه مع قدرتها بخلاف نفقة
القارب لكن اذا قدر سقوطها مثلاً بالموت وادعت الاستدانة والمطالبة بعد الموت لا يقبل مجزئ
قولها ويحتاج الى بينة فان مجزئ الامر بالاستدانة لا يكفي لعدم السقوط بل لابد من الاستدانة
حقيقة وقد غلط بعضهم في هذه المسئلة وزعم ان مجزئ الامر يكفي لعدم السقوط وانما قلت
بالموت لان الطلاق باقسامه فيه خلاف قال في البحر والذي يعين المصير اليه على كل منف
وقاض لعدم السقوط لما في ضده من الاضرار بالنساء ووجه تكليفها اليه فيما
قدرناه انها تدعى امر اعارض وهو الاستدانة والزوج ينكره وهذا ظاهر ومصرح به والله أعلم
(سئل) في مبسوطة خرجت من البيت الذي وجب عليه الاعتداد فيه وعصت في ذلك أمر زوجها
حتى صارت ناشزة هل تجب لها نفقة أم لا (أجاب) نفقة العدة كنفقة النكاح تسقط بالنشوز
وهو الخروج من بيت الزوج بغير حق والله أعلم (سئل) في الزوج هل عليه أن يسكنها داراً
مفردة ليس فيها أحد من أهله وتكون بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها
ويعنعون الزوج عن ظلمها ان أرادها وليس له أن يشرك معها غيرها أم لا وهل يكفيها بيت واحد
من دار ذات بيوت من غير مرافق (أجاب) نعم على الزوج اسكانها في دار مفردة ليس فيها أحد
من أهلها وعليه أيضاً أن يسكنها بين قوم صالحين يعينونها على مصالح دينها ودنياها ويعنعون
الزوج عن ظلمها اذا أراد ظلمها واوليس له أن يشرك معها غيرها ولا يكفي بيت واحد من دار ذات
بيوت الا أن يكون بجميع مرافقه من مطبخ وبيت خلاء وما لا بد لها منه في السكن كما صرح به
كله علماءنا والله أعلم (سئل) فيما لو فرض القاضي على الزوج الحاضر ببلدته الغائب عن
مجلس الحكم لزوجه وأولاده الصغار نفقة بغير حضرة الزوج مع تيسرها بلا مشقة هل يجوز
أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك والحال هذه فقد صرح في البحر في أول باب النفقة انه يشترط لوجوب
الفرض على القاضي وجوازه منه شرطان أحدهما طلب المرأة والثاني حضرة الزوج وانما
عمل بقول زفر في الغائب لاحتياج الناس اليه وذلك في الغيبة مدة السفر وحيث كان حاضر في
البلد متيسر الحضار للقاضي لا يجوز الفرض في غيبته ولا يلزم كما هو صريح كلامهم والله أعلم
(سئل) في رجل رمى تزوج غزيرة ولم توجد النقلة بعد وهو يتعهدا بارسال النفقة من الرملة
الى غزة فرضت عليه دراهم لى قاضى غزة وهو في الرملة من غير مرافقه واحضاره مع امكان
ذلك لكون المسافة بينهما دون مدة السفر هل يصح هذا الفرض أم لا يصح (أجاب) فرض
النفقة من القاضي قضاء كما صرحوا به وقد جوزوه لوجه الغائب على قول زفر لحاجة الناس
رفقاهم وقد صرح في البحر ناقلاً عن الصيرفية ان شرط صحة إيجاب النفقة في غيبة الزوج ان
تكون المسافة مدة السفر قال وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونها يسهل احضاره
ومرافقته اهـ فقد اتقت العلة التي لاجلها خالفنا ظاهر الرواية وعلمنا بقول زفر وهي
الحاجة والاضطرار الى القضاء على الغائب فلا يصح القضاء في غيبة الزوج مع سهولة احضاره

مطلب اذا فرض القاضي
النفقة على الغائب وأمرها
بالاستدانة فالقول لها في
الاستدانة ما لم يتزوج

مطلب لا تستط النفقة
المفروضة بالطلاق

مطلب المبسوطة اذا خرجت
من الاعتداد تسقط نفقتها
مطلب على الزوج أن يسكن
امرأته في دار ليس فيها أحد
من أهله

مطلب لو فرض القاضي
النفقة على الزوج لامرأته
مع غيبته لا ينفذ حيث
تيسر احضاره

مطلب شرط صحة فرض
القاضي النفقة على الغائب
أن تكون غيبته مدة السفر

مطلب على الزوج السكنى
والنفقة وإيفاء المهر للمحل حيث
كانت الزوجة مشتهرة

مطلب رفعت أمرها إلى
القاضي ليفرض النفقة
لها على زوجها الغائب

مطلب لها منع نفسها ولو
سكنت نفسها قبل استكمال
مهرها

مطلب النفقة المتراضي
عليها لا تسقط بعض الزمان
كالمقضى بها

مطلب إذا طلبت كفيلا
عند غيبة زوجها يجيبها
القاضي لذلك

مطلب إذا طلبت من الزوج
كفيلا بالنفقة عند إرادته
السفر فكفل والده صحت

مطلب إذا استدانت بأمر
القاضي ثم ماتت لصاحب
الدين أن يطالب ورثتها أو
الزوج

مطلب زوجها أبوها من
رجل وأمر الأب آخر أن
ينفق عليها أن الخ
مطلب نفقة البتة على
أمتها دون خالها الخ

وهو اجمعه والله أعلم (سئل) في رجل تزوج صغيرة يتيم مشتهرة من أمتها ودخل بها قبل أن
يوفيها المهر والمحل والآن تركها عند أمتها وامتنع من الانفاق عليها هل لها مطالبة بالنفقة
والكسوة والسكنى والمهر للمحل حيث كان معترفه أم لا (أجاب) على الزوج رزقها وكسوتها
واسكانها حيث سكن وإيفاء ما بذمته من مهر للمحل إذا امتنع من ذلك يحبس لينفق عليها
ويحبس ليوفيها ما اعترف به من مهر للمحل إذا امتنع من ذلك (سئل) في رجل غاب وترك زوجته
بلا نفقة هل إذا رفعت أمرها إلى القاضي يفرض لها النفقة الواجبة عليه شرعا وبأمرها
بالاستدانة لترجع عليه أم لا (أجاب) نعم يفرض لها النفقة رفعت أمرها حيث كان عالما
بالسكاح أو برهنه عليه أن لم يكن عالما به قال في ملتقى البحار وعوار الختار وفي كثير من الكتب وبه
يفي صرح به في النهروان والقضاة عليه اليوم للعاجزة قضى به واستحسنه أكثر المشايخ حيث
لم يكن حضوره متيسرا والله أعلم (سئل) في المرأة إذا سلمت نفسها قبل استكمال ما شرط تحمله
لها من المهر هل لها بعد ذلك منع نفسها عنه وهل تجبر على أن تسكن مع زوجها في محل واحد أم لا
(أجاب) لها منع نفسها حتى تستكمل ذلك عند الامام وإن كانت سلمت نفسها وبه صرح
المتون قاطبة ولا تجبر على السكنى مع زوجها في بيت بل ولا في دار حيث لم يتوفر حقها لما فيه من
الاضرار والله أعلم (سئل) في رجل فرض على نفسه لزوجه نفقة ومضى زمان هل تلزمه
النفقة التي وقع عليها الرضا كما تلزمه بالقضاء ولا تسقط بعض الزمان ولا بغيبة الزوج
(أجاب) نعم النفقة تصير دينا على الزوج بالرضا كما تصير دينا عليه بالقضاء ولا تسقط بعض الزمان
والغيبة والله أعلم (سئل) في امرأة يريد زوجها أن يغيب عنها وتخشى من عدم النفقة وتريد
أن تأخذ منه كفيلا بالنفقة هل يجيبها القاضي إلى ذلك أم لا (أجاب) نعم يجيبها القاضي في أخذ
الكفيل إلى شهر وهو قول أبي يوسف استحسانا منه وعليه الفتوى كما في اللؤلؤ الحية والظهرية
وغيرهما والله أعلم (سئل) في امرأة تحققت السفر من زوجها فطلبت منه كفيلا بالنفقة فكفله
والدهم أو فميا يترتب لها عليه شرعا فساقر الزوج فرفعت أمرها إلى القاضي ففرض لها
ما يكفيها وابتها مقدارا معلوما لكل يوم وأذن لها في الاستدانة والرجوع على زوجها أو على
والده الكفيل فهل هذه الكفالة صحيحة فلها أن تطالب أيها ما شاءت بنفقة ما أم لا فلا تطالب
بها إلا زوجها (أجاب) نقل في البحر عن الذخيرة جواز أخذ الكفيل في مسئلة مريد السفر
سواء كانت النفقة مفروضة أو لا فراجع إن شئت ولا شك أنه مبني على قول أبي يوسف وعليه
الفتوى كما صرح به في اللؤلؤ الحية فعليه لها مطالبة أيها ما شاءت بنفقة ما هي كما هو ظاهر والله أعلم
(سئل) في النفقة المستدانة بأمر القاضي بعد موت الزوجة هل للدائن مطالبة الزوج أو مطالبة
ورثتها المؤدوا من تركتها أو هو خير (أجاب) هو خير لما صرح به صاحب الحيران فائدة أمرها
بالاستدانة دون أمر الزوج بما أن يصير له المطالبة على شخصين الزوج والمرأة فإن طالب الزوج
فلا كلام أنه وفيه الزمة في ماله وإن اتبع التركة فاخذ منها ترجع الورثة على الزوج بحصصهم
منها والله أعلم (سئل) في صغيرة من زوجة رجل دفعها أبوها لرجل وأمره أن ينفق عليها
ويربها إلى أن تدخل بزوجها وله ثلاثون قرشا من مهرها وكفل الزوج ذلك فدفعت منها عشرين
ثم ماتت بعد ثلاث سنين ويطلب العشرة الباقية هل له ذلك حيث كانت قيمة النفقة التي أنفقها
في هذه المدة تبلغ الثلاثين وربما تزيد أم لا (أجاب) نعم له ذلك فيطالب أيها ما شاء ويحسب من
المهر والله أعلم (سئل) في تيمم مال لها أم وخال وأبناء عم ومسرون فعلى من تجب نفقتها

(أجاب) يجب على أمها الأعلى خالها ولا على أبنائها أمها أما الخال فلما صار حوايه من تأخير أبي
الأم عن الأم فكيف بابنه الذي يدل به وقد خص في المنهاج الحنفى مشاركة الأم بالعصبة المحرم
نخرج غير العصبة كالخال وتوهم مشاركته للأم في غاية البعد والله أعلم (سئل) فيما لو أمر
أبو الصغيرة أمها التي هي منكوبة الغيبة لا اتفاق على الصغيرة من مالها وترجع عليه ففعلت
ثم مات هل ترجع في تركته أم لا (أجاب) نعم ترجع في تركته كما أوضحت ذلك في حاشيتي على البحر
الرائق والله أعلم (سئل) في رجل صالح مطاقتة عن نفقة عدها بالحيض بسبعة قروش فهل
يصح ذلك أم لا وإذا قلتم بعدم الصحة هل يلزمها رد الزائد على نفقة مثلهما التلك المدة أم لا (أجاب)
لا يصح هذا الصلح كما حرم به في البحر نقلًا عن الذخيرة وجزم به في التاترخانية نقلًا عن الفتاوى
الكبرى وجزم به في الولوالجية وكثير من الكتب وعن بعض مشايخ بلخ جوازه كما نص عليه
في الخلاصة وعلى ما هو الراجح إذا دفع بناء على أنه لازم له يرجع فيما زاد على نفقة مثلهما كما أنها
لو طالت عدتها ولم يكن فيها المصالح عليه قطال بكفايتها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
قبض بعض مهر بنته الصغيرة وانفق عليها وعلى نفسه معسرا وماتت هل ما بقي موروث على
فرائض الله تعالى ولا يرجع عليه بشئ مما أنفق أم لا (أجاب) نعم ما بقي بنسبته موروث على
فرائض الله تعالى ولا شئ على الأب مما قبضه وأنفق حال كونه معسرا إذ ذلك حال عساره
نص عليه كثير من علماءنا والله أعلم (سئل) في كبيرة فقيرة لها أب وأم هل يجب لها النفقة
عليهما أم لا أم لا أم يجب على الأب (أجاب) يجب على الأب وحده على الظاهر والله أعلم
(سئل) في يتييم لا مال له وله ابن عم فقير وأم هل يجب نفقته على ابن العم وحده أم على الأم
وحدها أم عليهما أم لا ولا (أجاب) يجب نفقته على أمه لا على ابن عمه لأنه ليس بحرم وان كان
وارثا وشرط النفقة على القريب أن يكون محروما والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
فخرجت بلا مسوق شرعي من البيت الذي كان أعده لسكناها حال بقاء النكاح فسكنت في دار
أخرى تغشها منها هل تكون ناشرة بذلك فتسقط نفقة عدتها أم لا (أجاب) نعم تكون ناشرة
فتسقط نفقتها ولو لم يقضها بالعدم موجبها وهو الاحتباس في البحر نقلًا عن الذخيرة المعتمدة إذا
خرجت من بيت العدة تسقط نفقتها مادامت على النشور وفي الزيلعي شرط وجوب النفقة
أن تكون محبوسة في بيته قاله جوابا عن حديث فاطمة بنت قيس المبانة ولم يختلف أحد من
أئمتنا في سقوط نفقة المعتمدة بالخروج من بيت وجب عليها أن تعتد فيه بغيب وجه شرعي والله
أعلم (سئل) في امرأة أسلمت ولها زوج نصراني أي أن يسلم فطلقها ولها منه فطيم هل يلزم
الزوج مؤخر صداقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهل لها حضانتها (أجاب) نعم يلزم الزوج
مؤخر صداقها ونفقة عدتها ونفقة الطفل وهي الطعام والشراب وكسوة الثياب وهي أحق
بحضانتها مادامت أمة والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة أولاد ذكور وأتى كلهم
قاصرون وعن ثلاث بنات بالغات وليس للقاصرين مال ينفق عليهم والاخوات الثلاث
البالغات يدعين الفقر ولهم عمة شقيقة موسرة هل يجب نفقة الأيتام القاصرين على العمة
الموسرة أم لا (أجاب) نعم يجب نفقتهم على عمتهم الموسرة والقول قول الاخوات انهن
معسرات بإيمانهن وعلى مدعى اليسار عليهن البينة وقد صرح علماؤنا بأن المعسر كالميت
والمسئلة صرح بهما في البحر والذخيرة والولوالجية وكثير من الكتب قال في الذخيرة وهذه النفقة
لا تجب الأعلى الموسرين فلا تجب على الفقراء لا قليل ولا كثير لأن هذه النفقة تجب بطريق

مطلب إذا أنفقت أم الصغيرة
عليها بأمر أبيها لها الرجوع
عليه
مطلب الصلح على نفقة
العدة غير جائز

مطلب إذا اتفق الأب من
مهر صغيرته حال كونه
معسرا ألا يرجع عليه

مطلب نفقة الكبيرة على
أبيها دون أمها
مطلب نفقة اليتيم على أمه
دون ابن عمه

مطلب المطلقة إذا خرجت
من البيت المعد لسكاتها
حال النكاح تسقط نفقتها

مطلب أسلمت زوجة النصراني
فطلقها يلزمه مؤخر صداقها
ونفقة الصغير وهي أحق
بحضانتها

مطلب مات عن أولاد صغار
لا مال لهم وعن بنات بالغات
يدعين الفقر فنفقة الصغار
على عمتهم

مطلب حلف عليها ان
ذهبت الى دار والدها
لا تعود الا بعد سنة لها النفقة
ان رضى باقامتها في دار والدها

مطلب لا تجب النفقة على
الاب اذا غاب الزوج
مطلب اذا غاب الزوج
والام فقيرة فالنفقة على العم
مطلب اذا كان كل من
الام والعم معسرا فالنفقة
على الام

مطلب اذا أمر القاضي
الام المعسرة بالاستدانة
لتنفق على اليتيم وله عم ملي
ترجع بما استدانته على العم
مطلب غاب عن زوجة
وأولاد قصر وعليه ديون
وله أملاك فما يتحصل من
أملاكه الخ

مطلب فرض القاضي النفقة
لليتيم وأمر رجلا أن يتفق
عليه من ماله ان لم يكن له
مال ففعل له الرجوع

مطلب للمرأة أن تطالب
زوجها بسكنها في دار غير
الدار التي تسكنها ضرتها

مطلب لها أن تطالب
بكنيف ومطبخ خاصين

الصلة والصلات تجب على الأغنياء دون الفقراء والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته
فأرادت الذهاب الى دار والدها فحلف بالطلاق ان ذهبت الى دار والدها لا تعود الى داره الا بعد
ختم السنة وذهبت الى دار والدها بغير إذن زوجها ثم ان زوجها أذن لوالدها أن تبقى عنده الى
ختم السنة المحلوف عليها هل يلزم زوجها نفقة ما مدة اقامتها عنده والدها أم لا (أجاب) نعم
يلزم زوجها نفقة ما اقامتها عنده والدها فقد صرح في فتح القدير أن النشوز المسقط للنفقة
عدم موافقة الزوج سواء كان بعد خروجهما أو امتناعها عن أن تأتي الى منزله وهما موافقة الزوج
على اقامتها عندها خشية الخنث موجودة فلا وجه لسقوط نفقتها والله أعلم (سئل)
في رجل غاب عن زوجته هل يجب على ابيه نفقة أم لا (أجاب) لا تجب كما صرح به في الخلاصة
وتوهم بالاستدانة والرجوع عليه اذا حضر والله أعلم (سئل) في صغيرين لهما أم فقيرة عاجزة
وعم ملي وأب غائب غيبة منقطعة هل يلزم عمهما نفقة أم لا (أجاب) نعم يلزم عمهما
نفقة ما اذ يجبر الا بعد اذا غاب الاقرب وباثوته الام وفقرها وغنى العم وجبت عليه نفقة ما احياها
لمسجتم ما والله أعلم (سئل) في صغيرة أم وعم معسران فعلى من تجب نفقة منهما (أجاب)
تجب على الام لا على العم لانها أصل والنفقة على الاصل ولو كان معسرا وغير الاصل اذا كان
معسرا حكمه حكم الميت والله أعلم (سئل) في المرأة اذا كانت فقيرة ولها يتيمن لهما عم
غنى أمرها القاضي بالاستدانة والنفقة عليهما فاستدانته هل الاستدانة تكون على من تجب
عليه النفقة فتكون على العم حيث كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانته عليه أم لا
(أجاب) نعم تكون على العم ان كان غنيا وكانت فقيرة وترجع بما استدانته عليه والله أعلم
(سئل) في رجل غاب وله زوجة وبنات قصر وابن أخ يقيم قاصروا وجهه ما يتحصل من أملاكه
لنفقة زوجته وبناته القصر وابن أخيه اليتيم القاصروا الغائب عليه دين وبعد مدة وجهه ما يتحصل
من الاملاك لبعض أصحاب الديون فهل يدفع ما يتحصل من الاملاك المذكورة لعياله لنفقة
وجهه معيشتهم أم لا أصحاب الديون وابن الاخ المذكور له نصف الاملاك فما الحكم (أجاب)
المقرر عندنا والمسطر في كتب علماءنا ان الغائب اذا كان له عقار له غلة للقاضي أن يتفق على
زوجته وأطفاله من غلته وليس له أن يقضي دينه وان كان الذي بيده مقرابه لانه انما يأمر
في حق الغائب بما يكون نظره وحفظا لماله وفي الاتفاق على زوجه وأطفاله من ماله حفظ
ملكه وفي وفاء دينه قضاء عليه بقول الغير وهو لا يجوز ما ابن أخيه اليتيم فنفقة في ماله فينفق
عليه من غلة نصف أملاكه كذا في البحر وغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا فرض القاضي لليتيم
قدرا من النفقة وأمر رجلا أن يتفق ذلك عليه من ماله وان احتاج اليتيم الى نفقة ولم يكن له مال
حاضر ينفق من ماله ويرجع في مال اليتيم به ففعل هل يرجع به في ماله أم لا (أجاب) نعم يرجع
في ماله اذا ثبت ذلك وانما احتجج الى الاثبات لانه يدعى ديناً ومدعى الدين يفتقر الى البيينة والله
أعلم (سئل) في رجل جمع بين امرأته في دار واحدة وأسكن كلا في بيت له غلق على حدة هل
لو احدى أن تطالب الزوج ببيت في دار على حدة أم ليس لها ذلك (أجاب) نعم لها أن تطالب بذلك
كما صرح به صدر الاسلام في ملته مغللا بأن المناقرة في الضرائر وأفر وهو مشاهد وفي منعه
أعني طلب ذلك مضارة بالنساء ولا شيء في قواعدنا يأباه والله أعلم (سئل) في امرأة أسكنها الزوج
في بيت له غلق على حدة لكن الكنيف والمطبخ مشترك بينهما وبين ضرتها هل لها أن تطالبه ببيت
له كنيف ومطبخ خاص أم لا (أجاب) نعم لها ذلك كما حرره في البحر أخذنا من شرح المختار والله

أعلم (وسئل أيضا) في رجل ساكن بزوجه في بيت وقف يخصه له غلق على حدة ومطبخ وصرف تفق مشترك هل لزوجه طلب مسكن غيره أم لا (أجاب) ليس لها طلب غيره ولا ينسب في ذلك كون المرتفق مشتركا بين غير الجانب كما صرح به في الجبر أخذ من كلام الهداية والله أعلم (سئل) في المسكن الواجب على الزوج شرعا ما هو أو نحو الناحية (أجاب) المسكن الواجب عليه شرعا على الصحيح بيت له مرافق وغلق على حدة فلا بد له من بيت خلاء ومطبخ ويشترط أن لا يكون في الدار أحد من اجاءم يؤذيها كما صرح به في الخاتمة وتكون بين جيران صالحين ويشترط أن يكون مأمونا عليهم فيه ويتمكن فيه من الاستمتاع بها كما صرح جوابه قاطبة والله أعلم (سئل) في رجل فقير وله زوجة فقيرة تطلب منه النفقة فهل يلزمه توفيرها أم يقرر القاضي لها شيئا من الدراهم وإذا قلتم بتوفيرها ما التامين وما صفتته (أجاب) النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى قال في الخلاصة قال هشام سالت محمد بن سعد عن النفقة قال هي الطعام والكسوة والسكنى اه فان رضيت أن تأكل معه فيها ونعمت وان خاصمتها في فرض النفقة يفرض لها بالمعروف مما ياتدمون به في عاداتهم وليس في ذلك تقدير لازم لانه مما يختلف فيه طباع الناس وأحوالهم ويختلف باختلاف الاوقات وإذا فرض فرض من جنس الطعام والكسوة فان طلبت أن يقدّر ذلك بالدراهم ولم يكن الزوج صاحب مائة جاز للقاضي أن يقدّر بها ويفرض عليه ذلك وينبغي للقاضي أن يأمرها أولا بحسن العشرة معه ويأمره أيضا بحسن العشرة معها وذلك بأن تأكل معه ويأكل معها لتكون نفقته ونفقتهما سواء فان اتفرقا أو افرض عليه فإذا كانا معسرين فرض ما هو اللائق بالمعسرين والمفروض على القاضي أن ينظر بتقوى الله تعالى في ذلك والله بما تعملون بصير فله في عبادة الحكم والتدبير وهو على كل شيء قدير والله أعلم (سئل) في رجل خطب امرأة وصار يتفق عليها ثم امتنعت عن التزوج بها ثم امتنعت عن التزوج به لانه بعد أن ذكر القولين في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه إذا علم انه لم يتزوجها لا يتفق عليها كان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا وفي التهمة سئل والدي عن بعث الى أبي الخطيبة سكران ولوزا وجوزا وعرا ثم ترك الاب المعاقدة هل لهذا الخطيب أن يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم يأن له في ذلك فله ذلك اه وهو مرجح لما علله في الخاتمة وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه والله أعلم (سئل) في رجل معسر تزوج بكرا بالغته ولم يدفع لها مهرها المشروط فجعله ولم يتفق عليها ولم يكسها وقد أضر ذلك بها هل يجب عليه أحد الامرين اللذين أمر الله تعالى بهما قوله تعالى فامسالك بمعروف أو تسريح باحسان وهل اذا فسخ الشكاح حاكم يرى الفسخ بذلك يفسخ لشدة الضرورة اللائقة بها واضطرارها اليه أم لا (أجاب) نعم يجب على الزوج أحد الامرين اللذين أمر الله تعالى بهما الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم بقوله عز وجل فامسالك بمعروف أو تسريح باحسان وفي صدر الشريعة وأصحابنا ما شاهدوا الضرورة في التفريق لان دفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة والظاهر أنها لا تجتمع من يقرضها وغنى الزوج في المال أمر متوهم استحسنوا أن ينصب القاضي نائبا شافعي المذهب يفرق بينهما وقد اختار كثير من علماءنا ذلك عند شدة الضرورة وهو مما ينشرح صدر الفقيه له لما فيه من دفع الحرج والاضرار بالنساء والله أعلم (سئل) ما نفقة الزوجة الفقيرة على زوجها الفقير

مطلب اذا أسكنها في بيت وقف يخصه ليس لها طلب غيره
مطلب المسكن الواجب على الزوج ما كان له مرافق وغلق على حدة

مطلب ان لم ترض الزوجة بأن تأكل مع زوجها تفرض لها النفقة وهي الطعام الخ

مطلب خطب امرأة وصار يتفق عليها ثم امتنعت عن التزوج به لانه الرجوع عليها

مطلب اذا كان الزوج معسرا وحكم حاكم يفسخ الشكاح يفسخ

مطلب نفقة الفقيرة على زوجها الفقير ما تأتدم به الفقراء

مطلب نفقة الفقيرة على
زوجها الفقير ما تأتد به
الفقراء

مطلب اذا طلق امرأته
طلاقا رجعيا تسقط النفقة
المقررة بمضي شهر
مطلب النفقة المفروضة
مسقط بالطلاق البائن

مطلب الطلاق ولو رجعيا
مسقط للنفقة المفروضة

مطلب نفقة المجدوب الذي
لا يعقل وكذلك نفقة
زوجته على أبيه الموسر

(أجاب) نفقتا ما تأتد به الفقراء من الطعام فان أكلت معه مما يأكل فيها ولا يدفع لها طعاما من جنس طعام الفقراء فان لم ترض وطلبت فرض الدراهم يقوم ذلك ويفرضه دراهم مادام على حاله وان اختلف بغلاء سعرها أو رخصه يقوم بحسبه كما هو المقتضى به والله أعلم (سئل) في رجل قررت عليه زوجته نفقة وكسوة فطلقها طلاقا رجعيا فهل بهذه الطلقة تسقط نفقتها وكسوتها التي مضى عليها شهر فإزيد أم لا (أجاب) نعم تسقطان وان كانتا مقررتين كما في البرازية والذخيرة ومذكور في قاضى بخان ومقتضى كلام الخصاص وأفتى به صاحب البحر والفتوى بخلافه بخلاف المشهور والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته بائنًا وكان القاضى فرض لها عليه نفقة في غيبته هل يسقط عنه المفروض بالطلاق المذكور أم لا (أجاب) نعم يسقط وقد سئل صاحب البحر عن شخص عليه نفقة مقبلة تزوجته وكذا كسوة ومضت المدة ولم يدفع لها ذلك ثم أنه طلقها طلاقا رجعيا هل يسقطان به أم لا (أجاب) نعم تسقط النفقة المذكورة وكذا الكسوة بالطلاق الرجعى اهـ وذكر في بحره نقلا عن المجتبى لو طلقها الزوج في هذه الوجوه فإنه يسقط ما اجمع عليه من النفقات بعد فرض القاضى قال فقد ظهر من هذا ان الرأى عندهم سقوطها بالطلاق كالموت خصوصا وقد أفتى به الشيخان كما في الذخيرة ويعنى بالشيخين الصدر الشهيد والشيخ الامام ظهير الدين المرغينانى ثم قال فظاهر كلامهم أنه لا فرق فيه بين الطلاق الرجعى والباين لان في عبارة الحاشية والظهيرية قد عطف البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعى وقدم قبله عن الذخيرة ما صورته ولو طلقها الزوج في هذا الوجه يسقط ما اجمع عليه من النفقات بعد فرض القاضى كذا حكى عن القاضى الامام أبى على النسقى وكان يقول وجدنا رواية هذه المسئلة في كتاب الطلاق وبه كان يفتى الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرغينانى اهـ وقدم قبله عن النقاية أنه جزم بسقوطها بالطلاق كالموت مسويا بينهما وكذا في الجوهرية وكثير من الكتب وهذا اذا لم تكن مستدانة باذن القاضى كما هو الصحيح والله أعلم (سئل) في الطلاق هل هو مسقط لفرض النفقة التي قررها القاضى للزوجة أم لا (أجاب) نعم هو مسقط للنفقة المقضى بها مطلقا ولو كان الطلاق رجعيا كما صرح به في الخلاصة والبرازية وغيرهما من الكتب وأفتى به الشيخ زين بن نجيم وولد شيخنا أمين الدين وهى في قضاويهما وصرح به في الحاشية والظهيرية وقد عطف البائن على الطلاق فعلم ان الطلاق رجعى والمسئلة شهيرة وقد بحث فيها بعض المتأخرين بحثا لا ينهض مع صريح النقل بالسقوط وقد أفتينا فيها مرارا كما أفتى الصدر الشهيد والامام ظهير الدين وتوارد النقل به واستفاض والله أعلم (سئل) في رجل مجذوب مستغرق غائب عن وجوده بحيث انه بطرح نفسه في الاحوال ولا يعقل أصلا ما يقال ولا يرد على سائل جوابا واذا اشتد به الجوع أكل ميتة أو ترابا ولا يعلم الذى به ما يكون غير أنه أشد حالًا ممن هو محقق الجنون لا مال له ولا نوال وله زوجة أضربها هذا الحال لانها بسببه عادمة المعاش وفاقة الفراش وله أب موسر هل تفرض نفقته ونفقة زوجته عليه أم لا (أجاب) حاصل القول فيه باختصار أنه حيث ثبت العجز فيه والاعسار بسبب ما شرح في السؤال من سوء المزاج وعدم الاعتدال وجبت نفقته على أبيه الموسر وكذلك نفقة زوجته اذا احتاج الى خادم يقوم بأمره ويدير كماله هو المحرر في المذهب واليه الفقيه النبويه يذهب ففي البحر نقلا عن الخلاصة يجبر الابن على نفقة زوجته أبيه ولا يجبر الاب على نفقة زوجته ابنته وفي نفقات الحلواني قال فيهم روايتان في رواية كما قلنا وفي رواية انما تجب

نفقة زوجة الأب إذا كان الأب مريضاً أو به زمانة يحتاج إلى الخدمة أما إذا كان صحيحاً فلا قال في المحيط فعلى هذا الفرق بين الأب والابن فإن الابن إذا كان به من الممانعة يجبر الأب على نفقة خادمه اه وظاهر ما في الذخيرة أن المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الأب أو جارية أم ولده حيث لم يكن بالأب علة وإن القول بالوجوب مطلقاً إنما هو رواية عن أبي يوسف اه ما في البحر وقد علمت به أن المذهب عند الحاجة إلى الخادم يجب نفقة الزوجة أيضاً لأنه لا احتياجه إلى الخادم صارت من جملة نفقته فتجب عليه فحصر رأيه إذا ثبت ما شرح فيه نفقته ونفقة زوجته عليه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل يتهمل بمولاه بالطعام الكثير ويمكن زوجته تناوله ولا يجبر عليها في تناول ما يكفيها منه هل إذا ثبت ذلك يفرض القاضي عليه لها نفقة من الدراهم أم لا وفي الكسوة ما هي وما قدرها وما اعتبارها هل هو بحاله أم بما جالها أم باعتبار حالهما معاً (أجاب) النفقة نوعان تمكين وتلبس فالتمكين متعين في صاحب الطعام الكثير أو الذي له مائدة فتمكن المرأة من تناول مقدار كفايتها وليس لها أن تطالبه بفرض النفقة كذا صرحوا فإذا ثبت أن الزوج بهذا الوصف لا يجوز فرض نفقة عليه لأنها والحال هذه مستغنية في طلب الفرض وإن لم يكن بهذا الوصف فإن رضيت أن تأكل معه فيها ونعمت وإن خاضعت يفرض لها بالمعروف على قدر حالهما أسوة أمثالهما ما حيث ظهر للقاضي أن يضربها ولا ينفي عليها وأما الكسوة فذكر في الظهيرية أن محمد إذا كرر عرين وخمارين ولمخففة في كل سنة أراد بهما صفياء وشويا اه والدرع والقميص يعني قميصاً وخماراً للصيف وقمصاً وخماراً للشتاء وفي المجتبى أن ذلك يختلف باختلاف الأماكن والعادات فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت ومكان اه ولا شك أنها باعتبار حالهما كالنفقة والله أعلم (سئل) في رجل عقد لابنه الصغيرة عقد نكاح على صغيرة سنه است سنوات فقضى القاضي على الصغير في غيبته لهذه الصغيرة نفقة قبل الدخول بها بطلب والداه هل يصح الفرض المذكور أم لا ولا يلزم الوالد ولا الولد (أجاب) لا يصح الفرض من وجوه منها أنه لا نفقة للصغيرة لا تطبق الجاع ومنها أنه لا يجب على الأب نفقة زوجة ابنه خصوصاً غير المحتاج إلى خادم يخدمه ومنها أنه غائب وهو حكيم والحكم لا يصح عليه فلا يلزم الوالد ولا الولد والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة أرسلت إلى زوجها وهو في موضع تبيشه أن يرسل لها النفقة المقررة لها عليه والحال أنه كان دعاها للنقل إلى موضعه الذي بينه وبين موضعها دون مسافة التصرف فأتى هل لها ذلك أم لا لسقوطها بالامتناع من أن تسكن من حيث سكن (أجاب) ليس لها ذلك حيث وقفاها المجهل على ما هو المذهب خصوصاً فيمدون مدة السفر لأنها مبطلة في ذلك ففشرت ولا نفقة للناشرة ولو كانت محكوماً بها إذا حكم بها بالنفقة للناشرة باطل والله أعلم (سئل) عن نفقة المعسر (أجاب) ظاهر الرواية اعتبار حاله فقط وهو قول الكرخي رحمه الله تعالى وقال به جمع كثير من المشايخ ونص عليه محمد وقال في التحفة والبدائع أنه الصحيح نظر إلى قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاه وفي غاية البيان أنه إذا كان معسراً وهي موسرة وأوجبنا الوسط فقد كاننا بما ليس في وسعه فلا يجوز ذلك قال بعضهم هو مخاطب بما في وسعه فينفقه والباقى دين إلى الميسرة فليس تكليفاً بما ليس في وسعه نص عليه في البحر وفيه يعتبر في الفرض الأصل واليسر الحاصل أنه لا يكلف فوق طاقته ولا يجبس في شيء لا يقدر عليه معسره والله أعلم (سئل) في زوجين معسرين تطلب الزوجة من زوجها ما فوق نفقة

مطلب لا يصح فرض القاضي
النفقة على الزوج حيث
كان غنياً ولا يمنعها من تناول
ما يكفيها

مطلب عقد لابنه على صغيرة
سنوات لا يصح
فرض نفقة على واحد
منهما

مطلب إذا أراد الزوج أن
ينقلها إلى مادون مسافة
القصر وامتنعت تسقط
نفقتها

مطلب في النفقة الواجبة
على المعسر

مطلب ليس لزوجة المعسر
ما فوق نفقة المعسر من حيث
كانت معسرة

المعسرين بما لا قدرة له عليه فأنفقة المعسر من المفروضه عليه (أجاب) ليس لها ما فوق نفقة المعسر وكسوتهم وقد صرحوا بأن نفقة المعسر من ما اعتاده المعسر وقد اعترفوا بالاداء لكل خبز الشعير والذرة والزيت ولبس الدراريع التي من القطن ونحو ذلك فإذا طلبت فوق ذلك لا تجاب اليه ولا يجوز للقاضي فرضه والله أعلم (سئل) في الزوجين إذا كانا غنيين هل تجب عليه نفقة الاغنياء وما حد الغنى في باب النفقة (أجاب) نعم تجب نفقة الاغنياء قال في البحر اختلافوا في حد اليسار على أربعة أقوال أحكمها قولان أحدهما أنه مقدّر بنصاب الزكاة قال في الخلاصة وبه يفتى واختاره الولوالجي معلا بأن النفقة تجب على الموسر ونهاية اليسار لا حد لها وبداية النصاب في قدره والثاني أنه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة اهـ والذي يظهر للفتية البارع في الفقه ان الاول أولى بالقبول لأن ما ليس بنام سر ريع النفاذ اذا تواردت عليه النفقات كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل فقير له زوجة فقيرة فماتت كسوتها (أجاب) لها من جنس كسوة المعسر في كل سنة درعان أي قيصان واحد للشتاء واحد للصيف ونحو ان كذلك وملففة مما يكون مثله للفقراء أهل الاعسار لا المتوسطين ولا ذوى اليسار والمرجع في ذلك للعرف ويختلف باختلاف الناس والاوقات هذا خلاصة ما قاله علماءنا في ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا غاب عن زوجته من بلدهما الى مصر من الامصار وتركتها بالنفقة ولا منفق ففرض القاضي لها بطلمها مبلغا برسم نفقتها وكسوتها فرضا صحيحا شرعا وأذن لها بالاستدانة للفرص المذكور فاستدانت لذلك وأنفقت مدة غيابه غيبة طويلة وقد طلقها الزوج في أثناء غيبته في ذلك المصرومضى على طلاقه مدة ولم تعلم به ثم بلغها انه طلق فلم تصدق والى الآن لم يثبت الطلاق فهل لها الرجوع بنظر ما استدانته وأنفقت الى ثبوت الطلاق أم ليس لها ذلك (أجاب) نعم لها الرجوع بذلك ولا تسقط النفقة المستدانة بالطلاق مطلقا بناء أو رجعا وإذا كذبت في اسناد الطلاق ولم يثبت بينة يجعل في حقها كأنه طلقها في الحال وكانت العدة باقية في حق النفقة والسكنى والله أعلم (سئل) في رجل فرض عليه القاضي نفقة وكسوة زوجته ومضت مدة فادعى طلاقها وانقضت عدها منذ زمان هل يصدق وتسقط النفقة والكسوة المقررتان والعدة ونفقة العدة أم لا (أجاب) ان كذبت في الاسناد ولم يقيم بينة كان عليها العدة من وقت الدعوى ولها فيها النفقة والسكنى وان صدقته فلا نفقة لها ولا سكنى وأما النفقة والكسوة المقررتان فيسقطان على كل حال بالطلاق ولو رجعا على الصحيح والله أعلم (سئل) فيما اذا فرض القاضي لمحضونة الام اليتيمة قدر النفقة وأذن لها في انفاقه والاستدانة كذلك لترجع بما أنفقته في مال اليتيمة فانفقت الام مدة والحال ان ليس لليتيمة مال ظاهر ولها عم لاوين غنى وتريد الام ان ترجع بيدل ما أنفقته في المدة على العم من غير ان يفرض القاضي عليه نفقة اليتيمة فهل لها ذلك أم لا (أجاب) نفقة ذى الرحم المحرم لا تجب بدون القضاء والقضاء لا بد له من الطاب والخصومة كما صرح به في البحر نقلا عن البدائع فاذا علمت ذلك علمت ان الام لا ترجع بما أنفقته في المدة المذكورة على العم أولا لكونه غير مقتضى عليه وثانيا على تقدير أنه مقتضى عليه باجتماع شرائط القضاء من الخصومة وحضرة المقتضى عليه وغيرها وأمرت بالاستدانة ليس لها الرجوع أيضا اذا شرط الانفاق عما استدانت لامن مالها ففي البحر لا بد في الرجوع من الاستدانة والانفاق مما استدانت كما قيده في المبسوط والنهاية وغيرهما حتى قال الطرسوسى ولقد غلط بعض الفقهاء

مطلب في نفقة الزوجين
إذا كانا غنيين وفي حد الغنى

مطلب في كسوة الفقيرة
إذا كان زوجها فقيرا

مطلب غاب عن زوجته
وتركتها بالنفقة ففرض
القاضي لها مبلغا وأمرها
بالاستدانة وطلقها الزوج
في أثناء غيبته الخ

مطلب فرض القاضي عليه
النفقة فادعى طلاقها منذ
زمان

مطلب اذا فرض النفقة
لمحضونة الام اليتيمة قدرا
لنفقتها وأمرها بالاستدانة
لترجع في مال اليتيمة ولم يكن
لليتيمة مال فظهر لها عم الخ

هنا في مفهوم كلام صاحب الهداية وقال اذا اذن القاضي في الاستدانة ولم يستدق فانها لا تسقط
وهذا غلط بل معنى الكلام اذن القاضي في الاستدانة واستدان انتهى وايضا المذكور الرجوع
بما أنفق على مال اليتيم لا على المم والم اذا لم يكن لليتيم مال لا يصح أصل الفرض المذكور
لتمقيده بالرجوع في مالها والحالة انه لا مال لها كما مر في البرازية وغيرها وبه علمت أيضا ان
ما يكتب في الوثائق أمر أن يستدين ويرجع على من تجب نفقته عليه شرعا غير صحيح لعدم حضور
المقضى عليه وعدم تعيينه وغير ذلك من شرائط القضاء وكثيرا ما يقع الغلط في هذه المسئلة لعدم
التأمل في كلام الفقهاء وقوله التمييز بين الفروع مع كثرة الالات بكثرة وقوع مثل هذه الحادثة
والله أعلم (سئل) في امرأة تسكن مع زوجها بقرية وللطلمها أخوها المتحضر عرس أختها بنبلس
فأرسلها معه بشرط أن تعود في شهرها وان مضى الشهر ولم تحضر فهي طالق فكشفت سنة بنبلس
واسمعت بهما وكان قد قرر لها نائب الحكم بنبلس نفقة على زوجها المذكور وحضر أخوها لطلمها
وهي مقيمة بنبلس هل لها النفقة فيما عدا الشهر المضروب لها اجلا في الغيبة أم لا (أجاب)
حيث عصت أمره صارت ناشئة فلا تستحق نفقة واذا ادعت أنه أطلق لها الإقامة بنبلس
وأنكر فالقول قوله لان الاذن يستفاد منه والله أعلم (سئل) في شخص ضمن ما يترتب بذمة بكر
من كسوة امرأته المقررة عليه أبدا هل يصح هذا الضمان ويطالب الضامن بما يترتب على الزوج
بعد الضمان أم لا (أجاب) يصح هذا الضمان كما صرح به في نفقات البحر والتارخانية وغيرها
والله أعلم (سئل) في أب كسوب هل تجب نفقته على ابنه المعسر (أجاب) اذا كان الابن معسرا
لا كسبه له أو له كسب لا يفضل عن قوته شيء لا تجب نفقته عليه كما أفهمه كلام البرازية وغيرها
والله أعلم (سئل) في كسوب لا يفضل من كسبه شيء عن نفقته هل يفرض عليه القاضي نفقة
لامه الفقيرة أم لا (أجاب) لا يفرض لها نفقة على حدة بلا شبهة وأما اذا كان كسوبا وله عيال
يضمها الى عياله وينفق على الكل حيث قدر على ذلك قال في البحر ناقلا عن شرح الطحاوي
ولا يجبر الابن على نفقة أو به المعسرين اذا كان معسرا الا اذا كان بهما زمانة أو فقرا فقط فانهما
يدخلان مع الابن ويأكلان معه ولا يفرض لهما نفقة على حدة ونقل عن الخانية ما هو قريب
منه فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها وتركها بلا نفقة فحكم بفسخ
نكاحها القاضي الشافعي ونفذ القاضي الحنفى وانقضت العدة هل لها تزويج نفسها الذي
القاضي الحنفى أو يشترط أن يقع نكاحها على مذهب الشافعي بولي وما يشترطه ليكون خلية
عنده غير خلية عند الحنفى (أجاب) لكل أن يزوجهما اذ هي حيث قلنا بنفاذ الفسخ خلية عند
الحنفى أيضا وقد سئل قارئ الهداية عن امرأة ادعت عند قاض ان زوجها سافر عنها ولم يترك
لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها بذلك وأقامت بينة على ذلك وحكم به كما يرى ذلك وفسخ عنها
فهـل يجوز للحنفى أن يزوجهما واذا حضر الأول ما حكمه فأجاب بقوله اذا قامت بينة عند
القاضي أن الزوج غاب عنها ولم يترك لها نفقة وطلبت من القاضي فسخ النكاح وهو يرى ذلك
ففسخ نفذ الفسخ وهو قضاء على الغائب وفي القضاء على الغائب عندنا روايتان منهم من
رأه نافذا ومنهم من لم يره نافذا فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفى أن يزوجهما من الغير بعد
انقضاء عدتها واذا حضر الزوج وأقام بينة على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بينته
والبينة الاولى ترجح بالقضاء فلا تبطل بالبينة انتهى والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
طلقا بائنا وجبت العدة هل اذا طلقت أجرة لحضنة ولدها منه أو لارضاعه تجاب أم لا ولا

مطلب قال ان مضى الشهر
ولم تحضر فهي طالق فضى
لا تستحق عليه سوى نفقة
الشهر

مطلب ضمن شخص ما يترتب
بذمة بكر من كسوة امرأته
الح
مطلب هل تجب نفقة الاب
الكسوب على ابنه المعسر
مطلب في ابن كسوب
يكتسب بقصد نفقته هل
يفرض القاضي عليه نفقة
لامه الفقيرة

مطلب اذا غاب وترك امرأته
بلا نفقة فحكم الشافعي
يفسخ النكاح هل للحنفى
تزويجها

مطلب اختلف فيما لو طلقت
المعتدة أجرة الحضنة أو
الارضاع

يفرض لها عليه مادامت في العدة النفقة العدة (أجاب) أما نفقة المباشرة في العدة فواجبة لها عندنا وأما نفقة الارضاع والحضانة ففي الكثرة لا أمه لو منكوحة أو معتدة أطلقه فشمع وصنيع صاحب الهداية يدل على اختياره وفي النهر وهو الاولي الحاصل ان لها طلب نفقة عدها عندنا حتى تنقضي وليس لها طلب أجرة الارضاع والحضانة مادامت في العدة حتى تنقضي في الرواية التي أطلق المتون فيها عدم الجواز لها والله أعلم (سئل) في امرأة أبت أن تتحول مع زوجها من نابلس الى لدة هل تكون ناشرة فتسقط نفقتها لاسيما وقد دخل بها بلد وما يلزمها اذا فعلت ذلك (أجاب) نعم تكون ناشرة باستناعتها عن التحول معه وتسقط نفقتها به ويلزمها التعزير لارتكابها المعصية ولو قضى القاضي به لا يجوز فقد نصوا جميعاً بأن من القضاء الباطل القضاء بنفقة الناشرة والله أعلم (سئل) في رجل بعصر له زوجة بالرمله لها أخ بالقدس حضر لدى قاضيهما وطلب أن يفرض لاخته التي في الرملة نفقة على زوجها الذي بعصر فأجابته ولم يطلب بينة على النكاح ولا على الوكالة ولا أخذ منها كفيها ولا حضرت بنفسها ولا حلفت أنه ما ترك عندها نفقة ولا سأل على حالهما أفقران هما أم غنيان أم أحدهما غني والآخر فقير ليراعى الفرض بحسبه بل فرض على الغائب للغائبة دراهم غير منكشف عن حاله وكتب صكاً ضمنونه فرض برسم نفقة فلانة ولديها ولما احتاجون اليه من ثمن اللحم وخبز وزيت ودخول حمام وصابون وغسيل أثواب وما لا بد لهم منه وقدره كل يوم ثمانية قطع مصرية ما هو برسم الزوجة أربع قطع وما هو نفقة ولديها أربع قطع على زوجها الغائب وأذن لها الحاكم بانفاق ذلك عليها وعلى ولديها سوية بينهما والاستدانة عند الحاجة والرجوع بذلك على زوجها الغائب فرضا واذنا مقبولين لهما من وكيلها شقيقتها فلان والحال ان ولديها غلام استغنى عن أمه و بنت فطيمة فهل يصح هذا الفرض أم لا (أجاب) لا يصح لترك ما هو شرط لصحته وهو طلبها الذي لا بد منه عند أئمتنا بأسرهم ومنهم زفر رجه الله تعالى ولا يتوب طلب أخيها عن طلبها وطلب البينة على النكاح لازم على القاضي لاسيما الذي لا يعلم به وكذلك أخذ الكفيل كانص عليه شمس الأئمة السرخسي وكذلك تحليفها أنه لم يترك عندها شيئاً وعلى القاضي أيضاً أن يحلفها أنها ليست ناشرة قال في الخاتمة يحلفها القاضي بالله تعالى ما استوفيت النفقة ولم يكن بينه كما سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره ويأخذ منها كفيلاً ويحلفها انظر الغائب ومن اللازم أيضاً قبل أن يفرض النفقة السؤال عن حال الزوجين فقرا وغنى ليمتد إلى طريق العلم بالحال في فرض بحسبه فانه اذا فرض أكثر من حاله الامتناع عن الزيادة ولا ينفذ قضاءؤها كما هو في البحر وغيره والحاصل أن موانع صحة الفرض المذكورة متعددة ولو لم يكن منها الا عدم ثبوت التوكيل لكفى وليت شعري متى ساغ الحكم للمحكوم له على المحكوم عليه بدعوى الغير على الغير بغيبة كل منهما مجرد دعواه الوكالة هذا لا قائل به حكيمه كالعدم باجماع كل من للقضاء والفتوى مسلك بيده القلم والله أعلم (سئل) في يتيمة لا مال لها ولها أم وعم طبلت الأم أن يفرض القاضي لها النفقة ففعل بغيبة العم ولم يعين المفروض عليه هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح اذ شرط وجوب نفقة القريب غير ذي الولاء الطلب والخصومة بين يدي القاضي فلا يصح على غائب ولو معينا فكيف مع عدم تعينه وبه يعلم عدم صحة ما يفعله كثير من النواب في فرض النفقة لمثل هؤلاء والله أعلم (سئل) في امرأة ادعت على زوجها أنها تستحق بدنته كسوة ست سنين اثنين وأربعين غر شاة دراعتين وقيصين وصمادتين وزنار وشنبر ولباس وبابو حن هل تصح

مطلب اذا امتنعت من
التحول مع زوجها من نابلس
الى لدة لا يجب لها نفقة ولو
قضى بها
مطلب طلب أخ الزوجة
من القاضي أن يفرض لها
النفقة على زوجها الغائب
ففعّل من غير طلبها الخ

مطلب في يتيمة لها أم وعم
ففرض القاضي لها النفقة
بطلب الام الخ
مطلب ادعت على زوجها
بثمن كسوة لمدة ماضية من
غير تراض ولا قضاء

دعواهم من أصلها أم لا (أجاب) لا تصح دعواها والحال هذه باجتماع علماءنا على سقوط النفقة
 الماضية الخالية عن القضاء والرضا في الزمان الذي قدمضي وانقضى وأيضا هذا القدر المدعى
 به وهو الدراعتان والقميصان والصمادتان والزنار والشنبر واللباس والبابو جان زائدان عن
 الواجب لها شرعا فانها أعني الكسوة الواجبة درعان وخماران وملحفة كما صرح به في الجوهرة
 وغيرها فكيف تصح دعواها بذلك هذه المنة هذا القائل به والله أعلم (سئل) في صغير سنه ثلاث
 سنوات هل لأمه المباشرة أن تمنع أباهما عنه أحيانا أم لا وهل إذا أتى له بطعام وكسوة يليقان بحاله
 يتعين فرض الدراهم عليه أم لا (أجاب) ليس للأم منعه عن أبيه أحيانا ولا تتعين الدراهم
 للنفقة فقد صرح علماءنا قاطبة بأن النفقة هي الطعام والشراب والكسوة فإذا أتى لولده بذلك
 لا يجبر على دفع الدراهم وإنما المتعين كفايته لا دفع الدراهم لأمه حتى تشتري به نفقته وفي
 الذخيرة والتاتر خاتمة والبحر وغيرهما من الكتب ومن مشايخنا من قال إذا وقعت المنازعة بين
 الزوجين في هذا الباب فالقاضي بالخيار أن شاء دفعها إلى ثقة يدفعها أصبا حوا وساء لا يدفع اليها
 بجله وإن شاء أمر غيرها أن يتفق على ولده يعني الطعام والشراب والكسوة والله أعلم (سئل)
 في رجل أصابه مرض حار فزعر ما عليه من الثياب وخرج من بيته شاعرا لا يدري مكانه ولده والدة
 ضريرة فقيرة وأخت شقيقة وأخت لأم وأخ لأب وابن أخ شقيق صغير وله مال من جنس النفقة
 كالخطة والدراهم عنده من يقربه هل يفرض لوالدته فيها نفقة دون من ذكر أم لا (أجاب)
 يفرض لوالدته لا غيرها ممن ذكر في الكنز وغيره وفرض للزوجة الغائب وطفله وأبويه في ماله يعني
 الذي من جنس النفقة عنده من يقربه فالتقسيم بالزوجة والطفل والأبوين احتراز عن غيرهم
 والله أعلم (سئل) عن امرأة لها بنة أحدا بنهما ستة عشر غرسا وتطلب فرض النفقة
 عليه وعلى أخيه هل لها ذلك أم لا وهل إذا وجبت نفقة ما عليها وهما يطلبان ضمها إلى عيالهما
 لتأكل مما يأكلون وتشرب مما يشربون وتكنسى مما يكتسون وهي تريد فرض النفقة دراهايم
 يجبرهما القاضي على ذلك أم لا (أجاب) لا يفرض القاضي عليهما نفقة ولهما مال تنفق منه
 دراهايم أو دنائرا أو عقارا أو مواش أو غير ذلك مما يمكن بيعه والافتاق منه وإن لم يكن لها ذلك
 فعليهما ضمها إلى عيالهما وتأكل مما يأكلون وتشرب مما يشربون أدعياهما دفع حاجتها وهو
 حاصل بما ذكرنا وأما فرض الدراهم فلا قائل بتعيينه لها وإن كانت ذات كسب لا يجوز أن
 يفرض لها عليها نفقة إلا أن الواجب ديانة عليها ما أن لا يجوز جأها إلى مشقة الكسب والله أعلم
 (سئل) في زعيم أرسل غلاما له بجده ورجله ليجمع له غلات زعامته ويحفظها له لبعده عن مكان
 الزعامه فقتل الغلام واضطر الأمر إلى من يجمعها ويحفظها له خشية ضياعها إن انتظرت
 من اجعته فنصب الحاكم من يجمعها ويحفظها ويتفق عليها وعلى خيله ومن يحتاج إليه في
 جمعها وحفظها من ماله ويرجع عليه ففعل ذلك مصلحة للغائب وحفظا لماله عن الضياع هل له
 الرجوع عليه بذلك أم لا (أجاب) حيث تعينت المصلحة في ذلك وأذن الحاكم بالافتاق رجع
 المأجور عما تنفق في ذلك بالافتاق لأنه نصب لمصالح من عجز عن النظر في مصالحه وهذا كذلك
 والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وتركها وسافر إلى الشام بلا نفقة من دراهايم أو طعام
 وأضر بها أو ألها غاية الأيلام هل يكون من تكا معصية توجب الإثم فيعاقب على هذه
 المعصية بشديد الانتقام لما ورد عن المصطفى الرسول صلى الله عليه وسلم كني بالمرء أن
 يضع من يعول (أجاب) لا ريب في ارتكابه الحرام باجتماع علماء الاسلام فيعاقب في الدنيا

مطلب ليس للام منع الصغير
 عن أبيه ولا يتعين على
 الأب للصغير الا الطعام
 والكسوة دون الدراهم

مطلب اذا غاب الرجل وله
 مال من جنس النفقة تفرض
 في مال الزوجة وطفله
 وأبويه

مطلب اذا طلبت فرض
 النفقة على ولدها دراهايم
 وطلبها ضمها إلى عيالهما
 لا تجاب لذلك

مطلب في زعيم أرسل
 غلاما له ليجمع غلات زعامته
 فقتل الغلام فنصب الحاكم
 من يجمعها ويتفق الخ

مطلب لا ريب في الحرمة
 على من ترك زوجته بلا نفقة

بالاهانة والاذلال وفي الاخرى بالخزي والنكال للحديث المذكور في السؤال وغيره من
 الاحاديث الواردة عن رسول الملك المتعال منها ان الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع
 حتى يسئل الرجل عن أهل بيته فليت شعري ما جوابه عن مثل هذا عند السؤال وقد أمر
 بالمعاشرة بالمعروف فبذلك بالاضد فيلزمه التعزير والاهانة والتحقير لخالفته لما أمر به الشارع
 والله ولي التوفيق فنسأله الهداية الى سواء الطريق والله أعلم (سئل) في الرجل هل يجب
 عليه سكنى زوجته في بيت له غلق على حدة وإذا امتنع يجبس حتى يسكنها اذ هو من جلة تسمى
 النفقة (أجاب) نعم يجب عليه اسكانها في بيت له غلق على حدة يكون له جلة أو جارة أو عارية
 اجماعا ويجبس اذا امتنع عنه لانه من جلة النفقة فقد ذكر في الخلاصة وكثير من الكتب قال
 هشام سألت محمدا عن النفقة فقال النفقة هي الطعام والكسوة والسكنى فإذا امتنع عنها أو عن
 أحد أنواعها يجبس في ذلك والله أعلم (سئل) في امرأة لها زوج حاضر وبنان من غيره هل
 للقاضي أن يفرض نفقة على أحد ابنيها أم لا وإذا فرض هل يصح فرضه أم لا (أجاب) ليس
 للقاضي أن يفرض نفقة على ابنها مع وجود زوجها اذ نفقة عليه مطلقا غنيا كان أو فقيرا
 حاضرا كان أو غائبا حتى لو تعدت النفقة عليه بالعجز أو غيبته فنفقة مع ذلك على زوجها وان
 جاز أن يؤمر الابن بالاتفاق عليها يرجع عليه بما أنفق اذ لا يشارك الزوج في نفقته على زوجته
 أحد قال جل من قائل وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف والله أعلم (سئل) في رجل
 طلق امرأته وبنهما صغير وصغيرة وللصغيرين عمة تريد أن تربيهما بغير شيء والام تأنى ذلك
 وتطالب الاب بالابن ونفقة الصغيرين والاب معسر هل تجب الام الى ذلك أم يدفعان للعممة
 (أجاب) الصحيح في المسئلة أن يقال للام اما ان تسكني الولد بغير أجر واما أن تدفعيه للعممة صرح
 بذلك في البحر نقلا عن الولوالجية والمسئلة مصرح بها في الخانية والبرازية والخلاصة والظهيرية
 والله أعلم (سئل) في صغيرتين محضوتين الجدة أم الام بأجرة قدرها قطعة مصرية في كل يوم
 وأبوهما معسر وتريد أن تتحكم في أجر الحضانه باكثر منها ولهما جدة أم أب تريد أن تحضنهما
 بجائنا هل يدفعان لها أم لا (أجاب) الصحيح أن يقال للام اما ان تسكنيهما بجائنا واما أن
 تدفعيهما للام الاب كما في الخلاصة والولوالجية وغيرهما من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في
 صغيرة فقيرة لها أخ لاب فقير هل يجب نفقة عليه أم لا (أجاب) لا يجب اذ شرطها اليسار وهو
 يسار الفطرة على أصح الاقوال وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) في القريب المحرم كابن الاخ
 اذا كان قادرا على الكسب هل يجب نفقته على عمه أم لا (أجاب) لا يجب فانها لا يجب على أبيه
 اذا كان قادرا على الكسب فكيف يجب على عمه مع قدرته على الكسب صرح بذلك في الاب
 صاحب البحر والنهر والتاترخانية نقلا عن الحاوي والامرفيه ظاهر والله أعلم (سئل) في
 يتيم له مال وأم وابن عم لاب التزمت أمه الاتفاق عليه خمس عشرة سنة متبرعة والتزم ابن العم أنه
 لا يأخذ منها وان هي تزوجت هل يلزمها ما التزمت أم لا ولا لأم أن تمتنع عن الاتفاق عليه متبرعة
 خصوصا مع عجزها عنه وتنفق عليه من ماله (أجاب) لا يلزمها ما التزمت اذ هو التزام ما لا يلزم
 ونفقته واجبة في ماله والله أعلم (سئل) في رجل من طلبه العلم الشريف له اخوة من أبيه تطالبه
 أمهم بنفقته وهو معسر فهل تلزمه نفقة اخوته مع اعساره أم لا (أجاب) لا تلزمه نفقتهم اذ نفقة
 القريب العاجز عن الكسب لا يجب على قريبه الا اذا كان موسرا واختلنوا في هذا اليسار على
 أربعة أقوال الاصح منها قولان أحدهما انه مقدر بنصاب الزكاة فلا يتقص درهمه لا يجب

مطلب يجب عليه اسكان
 زوجته في بيت له غلق على
 حدة وإذا امتنع يجبس

مطلب لا تفرض النفقة
 على غير الزوج مع وجوده

مطلب طلق امرأته وبنهما
 صغير وصغيرة وهو معسر
 ولهما عمة تطالب الام الخ

مطلب اذا كان للصغير أم أم
 وأم أب والاب معسر

مطلب لا يجب نفقة الصغيرة
 على أخيها الفقير

مطلب لا يجب نفقة ابن
 الاخ على عمه اذا كان
 قادرا على الكسب

مطلب في يتيم له مال وابن عم
 وأم التزمت أمه الاتفاق
 تبرعا والتزم ابن عمه أنه
 لا يأخذ منها

مطلب لا يجب نفقة الاخوة
 من الاب على أخيه المعسر
 مطلب اختلف في اليسار
 الذي يجب معه النفقة

قال في الخلاصة وبه يفتى واختاره الولوالجي وثانيهما انه نصاب حرمان الصدقة وهو النصاب الذي ليس بنام قال في الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة والقولان الاخران تركنا ذكرهما المرجوحينهما والله أعلم (سئل) في آياتهم شقيق معسر وشقيقة كذلك وعم أب لا تم يدعي الاعسار أيضا هل تجب نفقتهم على أحد من ذكركم أم لا والقول قول مدعي الاعسار (أجاب) لا تجب نفقتهم على أحد من ذكره صريح علماء نوابان المعسر ينزل منزلة الميت والقول قول مدعي الاعسار الا اذا قامت لمدعي اليسار بينة عادلة فيحكم الحاکم بها على من قامت عليه به واذا لم تقم بينة وطلب من القاضي أن يسأل عن حاله لا يجب على القاضي السؤال وان سأل كان حسنا وان أخبره عدل أنه موسر لا يقبل القاضي ذلك حتى يخبره عدلان أنه موسر فيقتضي القاضي بالنفقة عليه والحاصل أنه ادعوى كبقية الدعاوى فيجب الاحتياط والله أعلم

(كتاب العتاق)

(سئل) في مريض ملك أخاه شقيقه جميع ما يملكه في مرضه الذي قدم مات فيه عنه وعن بنت فاقرا الاخ بأن أخاه أعتق جاريته الموجودة وتدعيه وصدقها الاخ وأجازها وكذبها البنت فما الحكم (أجاب) لا يصح تملكه في مرضه الذي قدم مات فيه وأما عتق الجارية الذي أقر به الاخ وأجازها فهو نافذ في نصيبه الموروث له عن أخيه وأما نصيب البنت وهو النصف في الجارية فهي مخيرة فيه ان شاءت حررت أو استسعت والولاء لهما وان شاءت ضمنت المقر لو كان موسرا ويرجع به على الجارية والولاء له وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما ليس للبنت الا الضمان مع اليسار أو السعاية مع الاعسار والله أعلم (سئل) في رقيق غنمه لامرأة وبقيته لابنها أعتقته المرأة وماتت عن الابن فقط فما الحكم (أجاب) الابن مخير ان شاء أعتق بقيته وان شاء استسعاها في قيمة ذلك هذا اذا لم يجز عتقها الكله أما اذا أجازها فيه جاز وعتق جميعه مجانا لان العتق مما يتوقف على الاجازة اذا صدر من الفضولي وهي فضولية في حصصة الابن فيتوقف فيها على الاجازة فاذا أجازها جاز ومن صرح بتوقف العتق على الاجازة السكال بن الهمام في شرح الهداية في الكلام على بيع الفضولي فراجع ان شئت والله أعلم

(باب الاستيلاء)

(سئل) في أم ولدا استعارت من حرة حليما طلب منها فأنكرته فأقيم عليها بينة فادعت أنه سرق منها هل تصدق في دعواها أم لا وهل للقاضي حبسها مدة يظهر له فيها أنها لو كانت العين المستعارة باقية لا تظهرتها وهل قالت أئمة الحنفية ان الرق من موانع لزوم الحبس بحق الغير أم لا (أجاب) المقرر أن اقرار أم الولد لا يجوز في حق المولى لانه المالك لها والمالك في يدها ملكا كاملا فيرجع الاقرار على سيدها فلا ينفذ عليه والدعوى عليها بغير حضرته لا تصح لانها وما في يدها ملك طلق اسيدها فترجع الدعوى عليه فلا تسمع بغيبته وان سمعت بحضرته وثبت عليها الاقرار بعد الانكار طولت بعد الجزية ولا يطالب السيد وليس للقاضي حبسها لمنافيته من ضياع حق السيد ولا يضح الاطلاق بأن الرق يمنع لزوم الحبس بحق الغير مطلقا بل يفرق بين القول والفعل بسبب أن الحجر يقع في القول لافي الفعل فاختلفا فافهم والله تعالى أعلم

(كتاب الايمان)

(سئل)

مطلب اذا كان لا يتام
شقيق وشقيقة وعم أب
معسرون لا تجب نفقتهم
على أحد

مطلب اذا ملك أخاه شقيقه
ما يملك في مرضه الذي مات
فيه عنه وعن بنت لا ينفذ
واذا أقر الاخ الخ

مطلب في رقيق بين امرأة
وابنها أعتقته الام وماتت
عن الابن فقط

مطلب استعارت أم الولد
حليما فطلب منها فأنكرته
فأقيم عليها بينة فادعت أنه
سرق منها

مطلب اذا فعل المحلوف
عليه بعد أن ابانها لا يحنث
مطلب حلف لا يدخل الرملة
وله فيها نساء وليس له الخ
مطلب حلف انه لا يزرع
خرف وبذر غيره
مطلب حلف انه لا يدخل
هذه الدار الا أن يحكم عليه
الدهر فرض أبوه الخ
مطلب حلف لا يدخل على
فلان مادام فلان يتردد
عليه فاذا انقطع تردد فلان
انتهت اليمين
مطلب اذا حلف لا يشرب
الخرف أو جر في حلقه لا يحنث

مطلب حلف بالطلاق انه
يحضر في غد مجلس الشرع
مطلب حلف لا يشارك
أباه في الفلاحة فباع الاب
الخ
مطلب حلف بالطلاق
الثلاث من زوجته لا تلهي
بكرة ولم تفعل

(سئل) في رجل غضب من زوجته حلف بالطلاق ثلاثاً ثم ابانها أنه لا يشتغل في حرفته الفلاحة
مادامت معه ومقصوده بالزوجة فهل اذا ابانها ثم اشتغل في الحرفة بعد التزوج أو قبله يحنث
بالطلاق الثلاث أم لا (أجاب) لا يحنث لما تقر بأن كلمة مادام غاية تنتهي اليمين بها وبالطلاق
البائن زالت الزوجة كما علم من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف لا يدخل الرملة وله فيها
نساء وليس له فيها الأزوجة واحدة فدخلها هل يحنث أم لا (أجاب) يحنث لارادته الواحدة
بهمذا الجمع وهي صحيحة كما صرحوا به في الايمان وغيرها ولو نوى الجمع لا يحنث لانه نوى حقيقة
كلامه فافهم والله أعلم (سئل) في رجل حلف أنه لم يزرع في هذه السنة في هذه القرية هل
اذا بذر رجل وحرق الحالف فقط يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث ما لم يتوبه الحرث اذ حقيقة
الزرع طرح البذر قال في القاموس الزرع طرح البذر والله أعلم (سئل) في رجل حلف
أنه لا يدخل هذه الدار الا أن يحكم عليه الدهر فرض أبوه فيها واحتاج لبره فدخلها هل يحنث أم لا
(أجاب) لا يحنث وهذا محراز لصدوره من الموحدين والحكم القضاء واذا دخلها فقد حكم أي
قضى عليه رب الدهر بدخولها وهو مستثنى من يمينه فلا حنث عليه بذلك والله أعلم (سئل)
في رجل حلف لا يدخل على فلان مادام فلان يتردد عليه فما الحيلة في أن يتردد عليه ولا يحنث
(أجاب) اذا انقطع فلان الذي جعل الحالف دوام تردده شرط البقاء اليمين عن التردد انتهت
اليمين فلا يحنث الحالف بالدخول على المحلوف عليه بعده وان عاد فلان الى التردد بعد ذلك اذ كلمة
مادام غاية تنتهي اليمين بها كما صرحوا به فاطبة وآلانقطاع عن التردد يحصل بالترك مدة يثبت بها
عند الناس أنه انقطع عن التردد فاذا كان له عادة في التردد معلومة وانقطع عن عادته فقد انتهت
اليمين والوجه في ذلك أن الحالف قد دعيه بدوام التردد لا بنفس التردد والتردد شيء ودوامه شيء
آخر قال في العمادة والفاظ التأقيت مادام وما لم وحتى والى فلو قال ان فعلت كذا مادامت
بخاري فامر أنه كذا أخرج من بخاري ثم عاد وفعل لا يحنث وفي فتاوى الفضلي وعلى هذا اذا
حلف لا يصطاد مادام فلان في هذه البلدة وفلان أمير هذه البلدة فخرج الامير الى بلدة أخرى لاسر
فاصطاد الحالف قبل رجوعه وبعد رجوعه لا يحنث في يمينه لان اليمين تنتهي بخروج الامير اه
والقروع في مثل هذه كثيرة هذا ومن عادة الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما لم يرد فيه تقدير أن
يحملة الى العادة ويفوضه الى رأى المبطل والتردد الاختلاف وفيهم من زيادة المبالغة وحصول
أصل الفعل مرة بعد مرة كما نص عليه أهل الصنف ما لا يخفى فاذا ترك ذلك حكم بانقطاع دوام
التردد فانهت اليمين ولا تعود بعوده له لعدم تصوره عود الديومة بعد انقطاعها فافهم والله أعلم
(سئل) في رجل حلف لا يشرب الخرف أو جر في حلقه هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث كما في البحر
نقلنا عن فتح القدير في الكلام على قوله في الكنز لا يخرج فأخرج والله أعلم (سئل) في رجل حلف
بالطلاق ثلاثاً ثم ابان زوجته فلانة انه يحضر في غد مجلس الشرع بعد ان أمره الحاكم الشرعي
بالحضور لمجلسه فلم يحضر هل يحنث بالثلاث أم لا (أجاب) نعم يحنث بالثلاث ما لم يتوب يجلس
الشرع مجلساً تصح اضافة الشرع اليه وحضره فيصدق ديانة ولا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل
حلف لا يشارك أباه في الفلاحة فهل اذا باع الاب ما يتعلق بالفلاحة من بقر وبذر وغير ذلك لابنه
الصغير وشارك الحالف أخاه يحنث أم لا يحنث (أجاب) نعم لا يحنث كما صرح به في البحر ونقلنا عن
الذهيرية حيث قال ولو حلف لا يشارك فلان فشاركه بمال ابنه الصغير لا يحنث والله أعلم (سئل)
في رجل قال لزوجته على الطلاق بالثلاث لا تطحن بكرة دمغل وتجنبيه وتجنيزه ومضى بكرة

ولم تفعل هل تطلق ثلاثاً أم لا (أجاب) لا تطلق إذا لم يمين المذكو وللثاني لا للآثبات كما صرح
 به العلماء اذ هو في الآثبات لتفعلين باللام والنون عند البصريين وقال الكوفيون والغارسي
 يجوز الاقتصار على أحدهما ولم يأتوا أحدهما فكان نفيًا وقد وجد النفي وذكر أغلب علماءنا
 المسئلة وهي في البحر في موضعين الأول في شرح قوله وقد تضرر والثاني في شرح قوله لا يفعل
 كذا ذكر كذا وأبو وكيف يحتمل وقد أتى بلا النافية بالاجماع ولا يختلف الحال بين كونه جاهلاً أو
 عالماً لعدم صلاحية لفظة لا للآثبات بطريق من الطرق فافهم والله أعلم (سئل) في شاب طلب
 منه شبان أن يتخذ لهم مائدة فأجابهم إلى ذلك فقالوا الا تصدقك الآن تخلف لنا بالطلاق الثلاث
 فقال على الطلاق الثلاث تكونوا الليلة عندي فلم يأتوا اليه هل يحتمل أم لا (أجاب) صرح
 علماءنا بأن الحلف بالآثبات لا بد وأن يقرن بالتأكييد وعو اللام والنون قال في البحر لا بد من
 ذكرهما كما في المحيط والحلف بالعربية أن يقول في الآثبات والله لا فعل كذا والله لقد فعلت
 كذا مقررنا بالتأكييد ثم قال في آخر كتاب الايمان قدمنا انه لو قال والله أفعل كذا انهم يمين النفي
 وتكون لا مقدرة وليست للآثبات اذ لا يجوز حذف نون التأكييد ولا منه في الآثبات فليحفظ هذا
 اهـ وقال الشيخ على المقدسي في شرح الكنز المنظوم (أقول) على هذا أكثر ما يقع من العوام
 لا يكون يميناً لعدم اللام والنون فلا كذارة عليهم فيها ثم بحث بحارده بعض الناس بأنه بحث
 بصاً ادم المنقول فلا يعتبر فاذا علمت ذلك علمت عدم حنث الشاب المذكو رادعيه للنفي للآثبات
 وقد أكثر علماءنا من ذكر هذه المسئلة وذكرها الاسناني من الشافعية في الكوكب قال وان كان
 يعني جواب القسم مضار عامين أو جبت اللام والنون ثم قال فيستفرع عليه إذا قال والله أقوم
 فقياسه أنه ان قام حنث وان ترك القسم فلا لان المحلوف عليه هو نفي القيام اذ لو حلف على اثباته
 لا قترن باللام والنون على ما سبق والله أعلم (سئل) عن رجل حلف أنه لا بد أن يروح بكرة
 النهار إلى فلان فذهب اليه في مكانه المعهود فوجدته غائباً عن المدينة التي هم امسكنه هل يحتمل
 أم لا (أجاب) لا يحتمل والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه طول ما هو في الشام
 يعني مادام لا يسكن هذا البيت مشيراً إلى بيت معين هل له سبيل إلى سكناه ولا يحتمل أم لا
 (أجاب) سبيله أن يخرج من الشام إلى غيرها ولو إلى قرية قريبة منها ثم يعود فيسكنه ولا يحتمل
 اذا الاصل ان الحلف اذا جعل له غاية وفاتت تطل اليمين عنده أي حنيفة ومحمد وخرجوا على ذلك
 فروعاً منها ان فعلت كذا مادمت بخاري فكذا انخرج منها ثم رجع وفعل ذلك لا يحتمل لانه جعل
 اليمين موقوفة بوقت فتنتهي بانتهائه مادام أو كان أو استقر أو استقر أو طول ما الامر كذا أو مازال
 ونحو ذلك من كل ما يوجب التوقيت يقتضي الدوام وعدم الانقطاع لبقاء اليمين فاذا زالت
 الدعومة وفعل ذلك الفعل فعلة واليمين منتهية فلا يحتمل صرح بذلك في فتاوى القاضي ظهير
 الدين وجامع الفتاوى وفتاوى الفضلي وفتاوى أبي الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب
 وعبارة البحر لا يفعل كذا مادام بخاري فخرج تنتهي عنه بالخروج فاذا عاد عاد واليمين منتهية
 فاذا فعل ذلك الفعل لا يحتمل في عينه اهـ والحاصل أن النقل مستفيض في المسئلة والله أعلم
 (سئل) في رجل تشاجر مع ابن خاله فحلف بالطلاق الثلاث لا آكل من الطيب الذي يجيبه
 أبوك ناو يا اللحم فقط هل يحتمل بغيره أم لا وهل نفس اللحم اذا أتى به غيره وطبخه غيره يحتمل
 يأكاه أم لا (أجاب) هذا تخصيص للعام ونية تخصيص العام صحيحة بالاجماع كما صرح به في
 البحر وغيره فصح لاسيما فيما بينه وبين الله تعالى فلا يحتمل بغيره واذا أتى به غيره وطبخه غيره

مطلب حلف بالطلاق
 الثلاث تكونوا عندي
 الليلة بغير تأكييد

مطلب حلف لا بد أن يروح
 إلى فلان بكرة النهار فذهب
 اليه فوجدته الخ
 مطلب حلف لا يسكن هذا
 البيت مادام في الشام فالخليفة
 أن يخرج منها الخ

مطلب تشاجر مع ابن خاله
 حلف لا آكل من الطيب
 الذي يجيبه أبوك ناو يا اللحم
 الخ

لا يحسن لعدم وجود شرط الحنف والله أعلم (سئل)

الحمد لله بحمل الصور * ومنبت الاشجار في الروض عبر
ثم الصلاة والسلام دائما * على الذي جرد حقا صارما
وآله وصحبه وجمعه * ثم الذين اتبعوا من بعده
وبعد فالمرجو من التحرير * وناظم النثر مع الثقة دبير
هو الذي قد فاق ابنه الزمن * في قوله الصحيح أيضا والحسن
ومن رقى أوجا عليا شامخا * بعلمه وقضيه وبأذنا
هو الخليل أعني خير الدين * وهو الجليل في الذككا واللين
ايضاح قولي عن سؤالي هذا * مينا طرقا غدت سدا
في مقسم على الذي يدعو * لا أجل فعسل أولما يتسلوه
بالنسبي أقسم عليك تفعل * وبفلان قل كذا لا تفعل
يلزمه شرعا له الاجابه * فأقينا بأوجبها الاصابه
وما الذي يلزمه ان لم يجب * وما عليه بخلافه قد يجب
أجب سريعا سائلا قد جا * يرجو جوابا شافيا قويا
لا زلت ترقى في سما المعالي * كهفا عليا عالي المثال
ودمت في عز هنا وسرور * ما هتزت الاعضان في شاطئ النهور
قد قاله الديري وهو الشمسي * ابن أبي البقاء أعني القدسي
محمد وهو الملقب بالكمال * الراعي عن جليل ذي الجلال

(أجاب)

حمد لمن ألهمنا الصوليا * علمنا السؤال والجوابا
وهو الذي بذاته قد أقسمنا * ومن لأرزاق الوري قد قسمنا
وأفضل التسليم والصلاة * على الذي قد خص بالصلوات
وآله وصحبه الكرام * وجمعه بالفضل والانعام
وبعد من يقدم بغير الصمد * فقبل مكروه لما في السند
وقبل لا وانه المعتمد * قالوه حتى فيه لا يشدد
واللهي محمول على من لم يكن * مقصوده التوفيق فافهم واستبين
اما اذا قال بحق طه * وسورة الليل وما طحاها
فهو كما نصوا عليه مكروه * بالاتفاق هكذا ذكره
وان يقبل يا صاح بالاله * أو بالنسبي أو بحق الله
لا يلزم الاتيان فيه شرعا * ولم يكن اتي بذلك بدعا
والاحسن الاولى اذا ما قيل له * بالله أو بحقه أن يفعله
قد قاله الرملي خير الدين * مرتجلا مبادرا في الحين
معترفا للخل ذي الكمال * محمد الديري بالافضل

والله ربي عالم الصواب * وهما الحسن القول من جوابي والله أعلم

مطلب قال لغیره بالنبي
أو بفلان تفعل أو لا تفعل

(سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنها لا تروح في هذه السنة لأهلها فذهب بقصد الحمام أو الجبانة أو بقصد ما غير الرواح إلى أهلها ثم أتت أهلها بعد خروجهما بقصد ما ذكره هل يقع عليه الطلاق بذلك حيث لا يسهله (أجاب) لا يقع الطلاق عليه بذلك والحالة هذه لان الرواح بمعنى الذهاب والخروج والاعتبار للقصد عند الخروج فإذا خرجت لغير أهلها ثم أتت أهلها لا يحنث والله أعلم (سئل) في جماعة يجتمعون أخبازهم وقت غدا ثم لا كل أحضر واحد منهم خبزاً رتباً جديداً يكاد أن لا يؤكل فامتنعوا عن أكاه مرة بعد مرة وصاحبه يدعوهم إلى أكاه فخاف واحد منهم بالطلاق أنه لا يؤكل ناوياً لا كل الكامل للامتنع من جهة المعتدلة هل يصدق ولا يقع عليه الطلاق (أجاب) نعم يصدق ولا يقع عليه الطلاق والحال هذه لان اللفظ المذكور كناية عن ردايته واحتقاره والعرف قاض بمثله فلا حنث بمثله وبهذا يعلم كثير مما يقع للناس مما يشبه هذا وقد رأينا من العلماء من أفتى فيمن حلف بالطلاق الثلاث قائلًا على الطلاق نفقتي بعد العشاء بقيمة هذا الثمناة طريق مشير إلى رجل أنه لا يقع عليه الطلاق مع الإبقاء بالطلاق المذكور كناية عن احتقار المشار إليه والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أخيه وحلف بالطلاق أنه ما يصالحه في الحيلة في إيقاع الصلح بينهما من غير حنث (أجاب) إذا حلف المدعى أن لا يصالح عن هذه الدعوى أو عن هذا المال فوكل فيه وكذا لا يحنث مطلقاً وإذا حلف المدعى عليه بذلك ثم وكل به فإن كان عن إقرار لا يحنث وإن كان عن أنكار أو سكوت يحنث والحيلة فيه أن يصالح فضولى وتقع الاجازة بالفعل وكذلك إذا كان الحلف في الصلح عن دم فالحيلة تصلح الفضولى وإن كان المراد الصلح اللغوي الدافع للعداوة والغيظ ترك التكلم بما يفيد الصلح المعروف ولا يضر التكلم معه بحديث غيره إذا الحديث بغير ألفاظ الصلح المعروف لا يلزم منه الصلح ولا حنث الإبهام وإيراجع البحر من باب التمين في البيع والشراء في شرح قوله ما يحنث بالمباشرة لا بالامر ليظهر لمن يطلب الوقوف على صحة أكثر ما أبدت والله أعلم (سئل) في أخوين أرادوا الخروج من دمشق إلى بيت المقدس خلف أحدهما أنه لا يرافقه من الشام إلى بيت المقدس ناوياً أنه لا يستغرق معه الطريق هل تصح نيته فلا يحنث حيث فارقته قبل الدخول إلى بيت المقدس أم لا (أجاب) نعم تصح نيته فلا يحنث لان ذلك مما يحمله اللفظ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل ضاق صدره من الإقامة في قرية فخلف أنه لا يرضى سكنها هل إذا سكنها غير راض بل لعناد في زوجته يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث لأن حلفه على الرضا ولم يوجد حيث سكنها غير راض بسكناها للعلل المذكورة والله أعلم (سئل) في أخوين بينهما قس ينسج منه الحصر حلف أحدهما بالطلاق من زوجته أنها ما تنسج من قس أخيه فاصدا من قس له فيه شركة هل إذا باع الأخ حصته وانقطعت منه نسبته لا يقع الطلاق أم يقع (أجاب) لا يقع الطلاق والله أعلم (سئل) في رجلين حلف أحدهما بالطلاق أنه أعار الآخر كذا وحلف الآخر بالطلاق أنه ما استعار منه ولا يعلم باطن الأمر ما هو هل يقع على واحد منهما الطلاق أم لا (أجاب) لا يقع على واحد منهما الطلاق لأنه لا يقع على واحد منهما الطلاق (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنها ما تنفصل هذا الظاهر لنفسها فدفعت له جاريتها وفصلته لها هل يقع الطلاق أم لا (أجاب) إن كان من عادة الزوجة أنها ما تنفصل بنفسها لا يقع طلاق وإن كان من عادتها أنها لا تنفصل وإنما يفصل لها غيرها وعلم الزوج ذلك يقع وإن كانت نارة تنفصل بنفسها وتارة يغيرها لا يقع إلا إذا عني الزوج الأمر بالتفصيل لا يقع وقد أخذت الحكم من مسألة ذكرها في البحر نقلًا عن النوازل في شرح قوله وما يحنث بهما فن وقع عنده شبهة

مطلب حلف بالطلاق من زوجته أنها لا تروح لأهلها فخرجت لغير أهلها ثم أتت أهلها
مطلب حلف بالطلاق أنه لا يؤكل ناوياً لا كل الكامل
مطلب في حيلة من حلف أنه لا يصالح أخاه

مطلب حلف أنه لا يرافقه أخاه من الشام إلى بيت المقدس ناوياً الخ

مطلب ضاق صدره من قرية فخلف لا يرضى أن يسكنها فسكنها غير راض بل الخ
مطلب حلف على أمر أنه بالطلاق أنه ما تنسج من قس أخيه فاصدا الخ

مطلب رجلين حلف أحدهما أنه أعار الآخر كذا وحلف الآخر كذا وعكس الآخر

مطلب حلف بالطلاق من زوجته أنها ما تنفصل هذا لنفسها فدفعت له جاريتها

مطلب حلف على زوجته
بالطلاق الثلاث انها
لا تفصل الظهر لنفسها
فدفعته لجارتها وفصلت
البدن والكم لا يقع عليه
شيء

مطلب لفظ غير العربية
اذا كان يحتمل الطلاق
وغيره يكون من الكليات
كلفظ العربية

مطلب لو قال لها أنت مني
ثلاث أو قال أنت ثلاث
بحذف مني الخ

مطلب فما اذا خطب رجل
من امرأة أخيه حلف
لا يأخذها غير أولاده ونوى
خصوص الخاطب

مطلب اذا حلف لا يشرب
الدخان فوضع غيره وشرب
لا يحنث

مطلب حلف بالطلاق
الثلاث أنه ما يأتي مثل هذا
اليوم من العام القابل وهو
في هذه البلاد

في ذلك فليراجع ويأمل والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته أنها
ما تفصل هذا الظهر لنفسها فدفعته لجارتها وفصلت كمي وبذنه لا غيرها هل يقع عليه الطلاق أم لا
(أجاب) لا يقع والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته بحضرة أمها فقال لها بالتركية
مامعناه اذهبي مع أمك فقالت أمها بالتركية مامعناه لا تتكلم بهذا الكلام فيمكن ضرر راعي
نكاحك فقال بالتركية مامعناه الذي تكلمتي به يكون ثلاثا فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أم
الواحد أم لا يقع الطلاق أصلا وهل يقتصر إلى النية حتى يقع أم لا (أجاب) اذا لم تكن الحال
حال مذاكرة الطلاق ولم ينو لا يقع شيء والا وقع الثلاث والذي يوقفك على الصواب في هذا
الجواب ما قاله الاصحاب من ان الاصل الذي عليه الفتوى في الطلاق بالفارسية انه ان كان فيه
لفظ لا يستعمل الا في الطلاق فهو صريح يقع بلا نية اذا أضيف إلى المرأة وما يستعمل استعمال
الطلاق وغيره فهو من كليات الفارسية حكمه حكم كليات العربية في جميع الاحكام والمراد
بالفارسية خلاف العربية كما صرحوا به في كتاب الصلاة فاذا علمت هذا فاعلم ان اصحاب الفتاوى
وبعض الشروح صرحوا بأربعة فروع في الاتباع بطريق الضمارة لو قال أنت الثلاث ونوى
لا يقع لانه جعل الثلاث صفة للمرأة لاصفة للطلاق المضمر فقد نوى ما لا يحتمل لفظه فلم يصح ولو
قال أنت مني ثلاث ونوى الطلاق طلقت لانه نوى ما يحتمل وان قال لم أنو الطلاق لم يصدق ان
كان في حال مذاكرة الطلاق انه لا يحتمل الرد ولو قال أنت ثلاث وضمير الطلاق يقع كأنه قال
أنت طالق ثلاث كما صرح في المحيط وظاهره ان أنت مني ثلاث وأنت ثلاث بحذف مني سواء
في كونه كناية وأما أنت الثلاث فليس بكناية وفي التاترخانية وفي فتاوى الفضلي اذا قال لها أنت
منى ثلاثا نوى الطلاق طلقت وان قال لم أنو الطلاق لا يصدق اذا كان في حال مذاكرة
الطلاق لكن في الثانية جعله صريحا لا يقتصر إلى النية ففيه اختلاف وجواب الفضلي أوفق
كما يشهد به نظر الفقيه وفي التاترخانية عن الحجة ترأسه المختار ان يقع الثلاث اذا نوى وفيها عن
الفضلي اذا قال لها اتوسه ونوى الطلاق يقع فقوله ترا بضم المثناة من فوق وبالراء المقصورة معناه
لئك وقوله تو بضم التاء وسكون الواو ومعناه أنت وسه معناه ثلاث فتحصل ان اللفظ اذا احتمل
الطلاق وغيره وخلا عن النية وعن مذاكرة عريا كان اللفظ أو غيره لا يقع واحتمال اللفظ
المسؤول عنه ظاهر اذ يحتمل اذهبي مع أمك فاني طلقك وقوله الذي تكلمتي به أي من الضرر
المعنى به الطلاق يكون ثلاثا فهو من اطلاق الكل وارادة البعض وهو سائغ ويحتمل اذهبي مع
أمك حتى يسكن غضبي وقوله الذي تكلمتي به الخ أي جملة المنهسى عنه لعله الضرر يكون ثلاثا
فهو أراد الحقيقة وبه لا يقع فتأمل والله أعلم (سئل) في رجل له بنت أخ خطبها منه ابن خالها
حلف بالطلاق ثلاثا أنه لا يأخذها رجل غير أولاده فهل اذا نوى به الخاطب بخصوصه وأن
لا يمكنه من التزوج فزوجت نفسها قهرا عليه من غير الخاطب الاول هل يقع عليه الطلاق أم لا
(أجاب) لا يقع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يشرب التتن فصار
يضع اليانسون في الدواة ويشرب من دخانه هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث للعرف كافي
لا يأكل لحم اذا أكل لحم السمك والله أعلم (سئل) في رجل من قرية من قري فلسطين تشاجر
مع زوجته حلف بالطلاق ثلاثا أنه ما يأتي مثل هذا اليوم من العام القابل وأنا في مثل هذه البلاد
فهل اذا سافر عن مسمى فلسطين كما اذا كان في عيون التجار وعكاسلاف ذلك اليوم ببر في عيونه
أم لا (أجاب) نعم يبره وبكل قرية أو بلدة عن بلدة بعيد بعد الاطلاق الاشارة معه فانت على علم

بأن هذا التقريب والله أعلم (سئل) في رجل حلف على صهره أنه لا يرسل من هذه القرية فغلب عليه وورحل قهر اهل يحنث أم لا (أجاب) مقتضى ما أفق شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي مستدلا بما في فتاوى قارئ الهداية أنه إذا نوى لا يمكنه فرحل قهر الا يحنث والله أعلم (سئل) في رجل حلف على زوجته أنه ما يخل بها تروح الى عرس أخيها هل إذا استغيبته وراحت له يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث لأنه ما خلاها وهو في معنى لا أدعها والمصرح به في مثله عدم الحنث بالذهاب في الغيبة بغير الاذن منه والله أعلم (سئل) في رجل عجز عن الفعل المخوف عليه وعينه موقنة صورته حلف لا يبيت هذه الليلة في هذه البلدة فغلبت عليه أبوها ولم يمكنه الخروج الا يتسور السور وفيه اهلاك النفس غالباً هل يحنث أم لا (أجاب) لا يحنث قال في المستفي حلف لا يسكن هذه الدار فأوثق فلم يقدر على الخروج الا بطرح نفسه من الخائط لا يحنث وفي المحيط حلف لا يسكنها فخرج فوجد بها مغلقة بحيث لم يمكنه فتحه فقبل يحنث وقيل لا يحنث وبه أفق أبو الليث والصدرا الشهيد والحاصل أن الخائف متى عجز عن الفعل المخوف عليه واليمين موقنة بطلت عند أبي حنيفة ومحمد قال بنجم الدين العلامة في الاسرار الفتوى على قولهما اه والدين يسر والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يركب هذه المهرقة وقد دعت الحاجة الى ركوبها فهل له حيلة في ركوبها مثل الألبس هذا القميص أم لا (أجاب) لا حيلة له في ركوبها الا أن ينوي بيمينه مادامت مهرقة ولا يقاس بلا ألبس هذا القميص لأنه عندنا يحنث بلبسه بعد نزعه شيئاً من خيطه لبقاء الاسم فيه والله أعلم

(كتاب الحدود)*

(سئل) في فلاح اختطف بنت ابن ابن عمه وهي نكاح الغير وازال بكارتها كرهاً فإذا يجب عليه (أجاب) ان لم يدع شبهة مسقطه لحد الزنا وثبت عليه بوجه الشرعي يقام عليه حد الزنا وان ادعى شبهة يندرى الحد عنه بها ويجب لها مهر المثل لأنه لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر أو عقر والله أعلم (سئل) فيما لو أقر بالسرقة ثم رجع أو أنكر الاقرار هل يقطع أم لا (أجاب) لا يقطع فقد صرح في البحر والنهر ومنع الغفران الرجوع عن الاقرار في الشرب والسرقة صحيح كالرجوع في الزنا وصرحوا أيضاً بان انكار الاقرار رجوع وان منكر الاقرار لا تقبل الشهادة عليه بالاقرار لكون انكاره رجوعاً عنه وعن صرح بان الشهادة لا تقبل على الاقرار الزيلعي وأكثر الشراح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شقي خطف بكرة صغيرة ووصل اليها وأدخلها عنده من هو أشقى منه فاحضر ابن عم لها مع وجود أبيها فعقد له عقدها ولم يلحقه من أبيها اجازة ولا منها بعد بلوغها ودخل بها بعده وبلغت فرجعت الى أبيها وأصاب الزوج جذام وهو يطلب من أبيها ان يسلمها له هل له ذلك أم هو حرام (أجاب) لا يجب عليه ذلك بل يحرم عليه حيث لا وكالة سابقة ولا اجازة لاحقة وعليه مهر المثل بوطئها بعد العقد المزبور لسقوط الحد بصورته فوجب العقر بالضم والله أعلم (سئل) في محسن شقي خطف بكرة وازال بكارتها وهربت منه الى أهلها فاقبضها يريد أن يعصمها في نفسها هل يجب منعها وماذا يلزمه (أجاب) نعم يجب منعها وإذا ادعى شبهة لاحد عليه ويلزمه مهر مثلها وان لم يدع شبهة وثبت عليه باحد وجهيه الاقرار والبيينة وجب الحد باحد نوعيه ان كان محصناً رجماً والايحد اذا كل موضع سقط فيه الحد يجب فيه المهر الا في مواضع ليس هذا منها والله أعلم (سئل) في رجل قذف محصناً بالزنا

مطلب حلف على صهره لا يرسل من هذه القرية فرحل قهر اعنه

مطلب حلف على زوجته أنه لا يخل بها تروح الى عرس أخيها فراحت في غيبته لا يحنث

مطلب حلف أنه لا يبيت هذه الليلة في هذه البلدة فغلبت أبوها عليه ولم يمكنه الخروج الا مع هلاك نفسه لا يحنث

مطلب فيما اذا عجز عن الفعل المخوف عليه واليمين موقنة مطلب حلف لا يركب هذه المهرقة ودعت الحاجة الى ركوبها يحنث بركوبها الا ان نوى مادامت مهرقة

مطلب لا يخلو وطء في دار الاسلام من مهر أو عقر مطلب اذا أقر بالسرقة ثم رجع أو أنكر الاقرار بها لا يقطع

مطلب خطف بكرة صغيرة ووصل اليها ثم عقد عليها من ابن عمها ودخل بها بعد البلوغ فهربت لا يملكها منه يحرم عليه أن يدفعها له وعليه مهر المثل لها

مطلب خطف بكرة وازال بكارتها وهربت منه ويريد اغصها يجب منعها وعليه مهر المثل ان ادعى شبهة والاحد

مطلب قذف شخصنا هذه
ليس له أن يحده ثاني هذا
القذف
مطلب لا تقبل شهادة المحدود
في قذف وإن تاب ولا يقبل
خبر الفاسق في الديانات
مطلب وطئ رمكة ملك
الغير يعزرو ويشهر ولصاحبها
دفعها اليه بالقيمة ثم تذبج

بحضور من له إقامة الحدود فحده بطلب المقدوف فهل إذا طالب من القاضي إقامة الحد عليه
ثانياً ليس له ذلك وما الحكم بشهادة هذا القاذف وأخبار الفاسق في الديانات (أجاب) ليس له
إقامة الحد على القاذف مرتين في قذف واحد بالاجماع والحكم في شهادته عدم القبول ولو
تاب عندنا لأنه من تمام الحد فلا تقبل له شهادة أبداً ولا يقبل قول الفاسق في الديانات صرح به
علمائنا في المتن والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في رجل وطئ رمكة كريمة في فرجها
وهي ملك الغير فما يلزمه شرعاً (أجاب) يعزرو ويشهر قال في الخانية لصاحبها أن يدفعها اليه
بقيمتها بالغة ما بلغت وفي التبيين يطالب صاحبها أن يدفعها اليه بالقيمة ثم تذبج هكذا ذكرنا أولاً
يعرف ذلك الاسماع فيحمل عليه اه قال في الجبر والنظر انه لا يجبر على دفعها اه يعني
إن شاء صاحبها دفعها بقيمتها ثم إذا دفعها له بقيمتها تذبج وأقول ذلك لقطع التحدث بذلك كلما
رأها شخص يتحدث بحكايتها والله أعلم

* (فصل في التعزير) *

مطلب تفرس بفراصة
إيمانية في بيان سرقة فاذاه
رجل بالفاظ موجبة للتعزير
يعزرو ولا اثم على المتفرس
بل له الثواب بذلك
مطلب إذا أضر الناس بيده
ولسانه وأخذ منهم مالا
لنفسه وجعله وظيفته له
استطال بها وأخبر بذلك
الحاكم العدل يسمع منهم
وإن لم يكن حاضراً ويعزروه
بما يراه ولو بالقتل والخبر
الثواب

(سئل) في مؤمن تفرس بفراصة الإيمانية في بيان سرقة فلامه رجل وأذاه وهده بالفاظ
فأحشة موجبة للتعزير فإذا يترتب عليه وهل يلزمه بالفراصة الإيمانية الصادقة اثم آخرى
أو حرم ديني أم لا (أجاب) يترتب على اللائم المذكور بإذائه وتهميده التعزير الشديد
لكراهيته الحق وبغضه الصدق إذا الفراسة الإيمانية والنظر بالانوار الربانية لاشين فيها ولا عار
ولا حرمة فيها توجب النار فكيف يلحقه بذلك اثم وعقاب وهي تجلب لربها الثواب فالمعترض
عليه غير مصيب والله أعلم (سئل) في شري يرضر الناس بيده ولسانه بسعته في الأرض المقدسة
وعوانة ويأخذ منهم لنفسه مالا ويجعل ذلك له وظيفته استطال بها وعليها اثم لا هل يسمع من
أهل المدينة الأخبار عنه بذلك لدى الحكام العادلين والأئمة المنصفين وإذا سمع قولهم فيه فاذاه
يجب عليه (أجاب) نعم يسمع الأخبار بكونه شريراً بيده ولسانه سواء كان حاضراً أو غائباً لأن
الأمور الموجبة للتعزير ولو بالقتل المتحصنة حقاً لله تعالى التي لم يقصد بها شخص معين لا تحتاج
إلى الدعوى المحتاجة إلى حضور المدعى عليه وليس هذا من قبيل الجرح المجرد الذي لا يقبل لأنه
لا يكون إلا فيما هو حق العبد خاصة وهذا من حق الله لقصد وجهه الكريم ولذا نص علماء أئمان
الخبرين بذلك لهم الأجر والثواب الجزيل حيث كانوا مخلصين لقصد هم دفع كلمة المعتدى لعامة
المسلمين وللحاكم طلبه وتعزيره ولو بالقتل حيث تفرس فيه بأنه لا يرجع إلا بالقتل وأما السعاية
والعوان فنص عبارة علماء مذهب أبي حنيفة النعمان أنه يثاب قاتله لما فيه من دفع شره عن
عباد الله تعالى وقد ذكر النزاع المسئلة في ثلاث مواضع من جامع المشهور واسمه بالبرازية
الأول في السير والثاني في الكراهة والثالث في آخر الجنائيات وقال في جواهر الفتاوى في الباب
السادس قال القاضي الإمام ملك الملوک أبو العلاء الناصحي لما سئل عن مفسد يسعى في الأرض
بالفساد ويوقع بين الناس الشر رافعا إلى السلطان ماذا يجب عليه

القتل مشروع عليه واجب * لنفسه والقتل في نفسه مقنع

شاهان شاه ملك الملوک أبو العلاء * نظم الجواب لكل من هو يبرع

اه وفي المجتبى رأى مسلماني في محل له قتله وعلى هذا القياس المكابرة بالظلم وقطاع الطريق
وصاحب المكس وجميع الظلمة يادنى شيء له قيمة وجميع السعاية فيباح قتل الكل ويثاب قاتلهم

مطلب إذا رأى مسلماني
يحمل له قتله وكذا المكابرة
بالظلم وقطاع الطريق
وصاحب المكس وجميع
الظلمة

والمقصود به هذا كله حسم مادة الظلم فانه يجب اعدامه فان الظلم ظلمات والله أعلم (سئل) في سماع في الارض بالفساد رجب عليه تعزير لا تقي بحاله رادع لادامته ارادولى الامر اقامة ذلك الواجب عليه دفعا لضرره عن الاسلام والمسلمين حسبما نصت عليه علماء الدين وافق به جل المفتين فتعرض له جماعة باستخلاصه من يده وترك اقامة الواجب عليه وتسليمه منه وتكفاره وأطلقوه من حبسه بشفاعتهم فالذى يستحقونه بذلك ويستوجبونه عند مالك الممالك (أجاب) اللهم توفيقا للصواب لاشك انهم يستوجبون بذلك ما يستوجبونه من يشفع شفاعته سيئة قال جل من قائل ومن يشفع شفاعته سيئة يكن له كفل منها قال أهل التفسير الكفل النصيب أى عليه من ورزها نصيب مساو لها في القدر قال القاضي أبو السعود والشفاعة السيئة التي لم يقصد بها امرعاة حق المسلم ولا دفع الشر عنه ولا جلب الخير اليه ولا ابتغاء وجه الله تعالى وكانت في أمر غير جائز أو كانت في دفع حد من حدود الله تعالى ودفع حق من الحقوق وقد ورد عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حالت شفاعته دون حد من حدود الله تعالى فقد ضاها الله عز وجل وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يعين قومه على غير الحق كمثل بعير تردى في بئر فهو ينزع منها بذنبه رواه أبو داود وابن حبان في صحيحه قال الحافظ معناه انه قد وقع في الاثم وهلك كالبعير اذا تردى في بئر فصار ينزع بذنبه ولا يقدر على الخلاص وعن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايا رجل حالت شفاعته دون حد من حدود الله تعالى لم يزل في غضب الله حتى ينزع وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاها الله في ملكه ومن أعان على خصومة لا يعلم أحق أم باطل فهو في سخط الله حتى ينزع وعن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعان ظالما لم يابل يدحض به حقا فقد برئ من ذمة الله وذمة رسوله رواه الطبراني والاصمهاني وعن أوس بن شرجيل انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مشى مع ظالم ليعينه وهو يعلم انه ظالم فقد خرج من الاسلام رواه الطبراني في الكبير وفي الترغيب والترهيب من جنس ذلك المحب المحب والحاصل ان سعي الجماعة المذكورين على خلاص الشقي المذكور سعي في سبيل الشيطان وكبيرة عند المهين الديان يستحقون بها في الدنيا الاهانة والتعزير وفي الآخرة عذاب الله ودخول جهنم وبئس المصير والله أعلم (سئل) في ذي صلاح وعلم ودين سرق كتبه من حجرته الكائنة بمسجد له جار من المتهمين فغلب على ظنه انه السارق لها فاخبر قاضي بلده بها ثم أخبر حاكم العرف الذي لم يعهد منه اخذ بعنف عساه أن يتبين له الحال بالفراسة الصادقة المطابقة للواقعة هل عليه بذلك جناح أو عتاب (أجاب) ليس عليه بذلك جناح ولا عتاب لاسيما اذا كان حاكم العرف ليس بذي عنف وكان من ذوى الالباب والسياسة نوعا ن سياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر فهي من الشريعة علمها من علمها وجهلها من جهلها وقد صنف الناس في السياسة الشرعية كتابات عديدة وقد مر في البحر نقلا عن التكنيس في المعروف بالسرقة اذا وجد رجل يذهب في حاجة غير مشغول بالسرقة ليس له أن يقتله وله أن يأخذ ذل ولا مام أن يحبسه حتى يتوب لأن الحبس للزجر لتوبته مشروع اه والله أعلم (سئل) فيما اذا ثبت على رجل انه اغرى ذاسية على قتل رجل ظلما بشهادة عدول فماذا يلزمه شرعا (أجاب) قد تقرر عند العلماء ان التعزير في كل معصية ليس فيها حد

مطلب اذا وجب على أحد تعزير أو أراد الامام اقامة ذلك عليه فتشفع به اناس وخلصوه من ذلك عليهم الاثم بقدر ما تشفعوا

مطلب في بيان الشفاعة السيئة

مطلب فيما أعدم من الوعيد لمن أعان قومه على غير الحق

مطلب في الوعيد الذي أعد لمن حالت شفاعته دون حد من حدود الله تعالى

مطلب اذا سرق من رجل صالح ذى دين وله جار متهم فغلب على ظنه انه هو السارق فاعلم حاكم العرف الذي لم يعرف بالاخذ عفا بذلك لاسرجه عليه

مطلب اذا وجد الرجل وجلا معروفا بالسرقة ذاهبا في حاجة غير مشغول بالسرقة ليس له أن يقتله

مطلب التعزير في كل معصية ليس فيها حد مقدر

مطلب اذا أغرى ذا سياسة على قتل معصوم ظلما يعزروا بالقتل لزجر غيره عن ارتكاب المعاصي

مقدروا الاغراء على قتل النفس المعصومة معصية من معاصي الله تعالى يجب فيها التعزير
فيجب على المغري المذكور ويجوز الترتي فيه الى القتل قال في البحر الرائق شرح كنز الدقائق
وقد ذكرنا معنى العلماء التعزير بالقتل في أشياء ذكر من جملتها جميع الكائنات والاعونة والسعاة
والظالمه بادنى شيء له قيمة فكيف الساعى على قتل نفس معصومة ظالمه فله يجوز قتله تعزيراً جزاء
لغيره عن ارتكاب المعاصي والسعي فيها والله أعلم (سئل) في شق سعي بائع الى حاكم السياسة
سعيه كاذبة فاصد تعزيره واذا ما يلزمه شرعا (أجاب) هذه المسئلة أكثر علماؤنا
ايرادها في كتبهم ومهمها مسئلة السعاة والاعونة واقفوا بوجوب قتل الساعى فيها وقال القاضى
الامام أبو العلاء الناصحى فيها انظما هو

مطلب فيمن سعى الى الحاكم
السياسى في تعزيم غيره
واذا أنه يجب قتله وعدم
قتله معصية

القتل مشروع عليه واجب * لفساده والقتل فيه مقنع

شاهان شاه ملك الملوك أبو العلاء * نظم الجواب لكل من هو بيرع

وقد ذكرنا البزاي المسئلة في قتلها وفي ثلاثة مواضع في السير وفي الكراهة وفي الجنائيات
وذكرها في منح الغفار شرح تنوير الابصار وغيره من مصنفات الحنفية رحمة الله تعالى عليهم
أجمعين وحشرنا في زميرهم آمين فقولهم القتل مشروع عليه واجب الخ يوجب على الحاكم
ايقاع القتل عليه وتركهم له معصية من معاصي الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل سعى
بنفسه الى أعراب البادية المارقين وجعل نفسه فلاحا لهم والفلاح يستعبده من استقلحه حتى
يبيع فيه ويشترى ويستهل أمواله بل ونفسه وعياله وما كفاه ذلك حتى سعى بامرئ عمة أيضا لهم
وقال لهم هذا أيضا فلاحكم وسلطهم عليه فاذا يلزمه شرعا (أجاب) اعلم ان هذا الشق البعيد
الطريق من رحمة الله تعالى الساعى في اضرار نفسه واضرار عباد الله مستحق لاشد التعزير
وأبلغ التحقير ولا شبهة في جواز الترتي في تعزيره الى القتل لان الساعى لهؤلاء الكفرة
والاشقياء القجرة يمثل ذلك ساع في الارض بالفساد فجزاؤه ما في الذكرا الحكيم من قوله عز من قائل
انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الاية ومن شاهد أفعال الاعراب المارقين قطع بكفرهم
يقين وبان السكوت عنهم مع القدرة عليهم من أكبر معاصي الله تعالى لاستحلالهم أموال
المسلمين ونفوس المعصومين بل ذنب من سكت عنهم مع القدرة عليهم أعظم منهم عند الله تعالى
رب العالمين ذنبا اذ هو اذن قادر على ازالة المنكر ولم يزل من بلاد الله فعليه من الوزر والخطيئة
ما وردت في الاحاديث التي لا تعد ولا تحصى ومن جملتها قوله صلى الله عليه وسلم ما من قوم يكون
بين أظهرهم رجل يعدل بالمعاصي هم أمنع منه وأعز لا يغيرون عليه الا أصابهم الله بعقاب فلا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم بالصواب (سئل) في رجل عقد على منكوبة الغير
ووطنها عالمها بكونها منكوبة الغير فاذا يلزمه (أجاب) يوجب بالضرب الشديد أشد ما يكون
من التعزير سياسة وعليه المهر لها وعليه اعدته وهي باقية على عصمة زوجها الاول اذ النكاح
الثاني باطل والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل عمد الى بكر بالغة في نكاح غيره فخطفها
في شهر رمضان وحملها الى قرية قرب قريتها وأدخلها على شيخ القرية فلقاه بالقبول وأكرمه
وآواه وأدخله عليها والحال ان خالته في نكاحه قائلين وبينها عصبية وهذه طريقة النلاحين
فاجراؤه هو والذي تلقاه وأكرمه وآواه وأدخله عليها وارتكب معصية الله تعالى وهل يجب
على حكام المسلمين زجر طائفة الفلاحين عن مثل ذلك ولو بالقتل والقتال (أجاب) جزاء
الخاطف ومن أكرمه وآواه وأعانه على هذه المعصية المعظمة بالضرب الشديد والحبس المديد

مطلب فيما اذا سعى رجل
بنفسه الى عرب البادية
وجعل نفسه فلاحا مسترقا
تستحل لهم أمواله وعياله
وسعى بذلك ايضا في ابن عمه
ماذا يلزمه

مطلب اذا عقد على
منكوبة الغير ووطنها
عالمها بكونها منكوبة الغير
سياسة ويلزمه مهر المثل
مطلب اذا خطف بكرا
في نكاح الغير وأدخلها على
شيخ قرية فأكرمه وأدخله
عليها وكان ذلك طريقة
النلاحين الخ

والمبالغة في العقوبة الى أن تظهر منهما التوبة ويجوز أن يترقى في عقوبتهما الى القتل لغلط ما ارتكبا من معصية الله وهذه طريقة يحسن على أهل الاقليم الذي تشيع بين أظهرهم فيه ولا يسكرونه ولا يتناهون عنه أن ينزل الله عليهم عذابا من عنده وخطا فان مرتكب ذلك والساكت عنه كمن ينقر السفينة ليغرق أهلها وهم عنه مضربون فالمفروض على حكام المسلمين التقيد في قطع هذه الطريقة القبيحة وخدم هذه الفعل النفيحة ولو بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فنسأله سبحانه اصلاح الاحوال والله أعلم (سئل) في رجل فارق صديقاه فقال لم فارقتهما فقال وجدتكم على غير الطريقة فاصدا نصحه هل يلزمه تعزير أم لا والقول قوله في قصده النصيحة (أجاب) لا يلزمه تعزير والقول قوله في قصده النصيحة لانه أعرف بفهمه كلامه المحتمل ولا شبهة ان ال في الطريقة بدل عن الاضافة والمضاف محتمل أي لغير طريقتي أو لغير طريقة القوم أو لغير طريقة الناس وغير ذلك كما هو أوضح من أن يشرح وأظهر من أن يذكر والله أعلم (سئل) في شقي يسعي دائما في عقوق أبيه ويأني له بكل ما يشوش عليه ويؤذيه ساكنا معه بدار مسيئا في حقه فأعما في اضراره بأمره اسوة عشرته بالخروج من ملكه فمدمه بالقتل ويوحى اليه بالضرب ويشرع في سبه وشتمه واتلاف عرضه وهتكه وقد كان زوجه امرأة فعلا له الدين بهذا السب وسأله الاعانة عليه فزاد في الشتم والسب وهو عفريت نفريت صفتت عفيت وقد كبر الا أن وضعف بمقاساة اخلاقه وعجز عن الاكتساب وابنه المذكور في عنقوان الشباب فهل يلزم بنفقة ونفقة والدته ويجب عليه أن يحسن عشرته معه ويضمه الى عائلته وما يلزمه بارتكاب هذه الاخلاق افتونا ولكم الثواب من المهين الخلاق (أجاب) يلزم هذا الشقي العاق بافعاله التعزير البليغ باجماع من الائمة واتفاق لارتكابه كبيرة لم يقع فيها خلافا بين اثنين وقد قال صلى الله عليه وسلم وبجل وعظم وكرم رغم انفه ثم رغم ثم رغم أنفه قيل من يارسول الله قال من أدرك والديه عند الكبر أحدهما أو كلاهما ثم لم يدخل الجنة وعن عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكبائر شتم الرجل والديه قالوا يارسول الله وهل يشتم الرجل والديه فقال نعم يسب أبا الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه ويلزمه بطلبه خروجه من داره وامتناعه من ذلك التعزير للاتفاق بحقه بحاله الزاجر لامثاله لانها معصية أخرى محرمة بالاتفاق وعجز الاب عن الكسب يوجب عليه بالاجماع له الانفاق بل صرح كثير بانه واجب عليه مع قدرته على الكفاية اذ لا يليق بالشباب الكسب أن يكلف أباه الى التعب والجهد وقد أورد العاق بعدذاب النار في أحاديث تخرج عن الحد بسبب الاكثار والحاصل ان ان استمر على ذلك كان من حرم الدنيا والاخرى ورجع بالحسرة والندامة والخيبة الكبرى فيما خسارته بارتكابه ذلك فقد وقع نفسه في أشد المهالك والله سبحانه وتعالى نسأله السلامة في العرض والدين وأن يختم لنا بالصالحات والمسلمين أجمعين والحمد لله رب العالمين (سئل) في رجل تعدى بدخوله دار زوج أخته بغيبته بغير اذنه وبها زوجة أخرى أجنبية عنه هجم عليه او نقل أخته مع جميع مالها من الاسباب الى داره غصبا هل يحرم عليه ذلك ويكون مرتكبا معصية من معاصي الله تعالى يلزمه بها التعزير للاتفاق به وهل اذا صدر صاحب الامتعة الدعوى عليه بها وهي موجودة عنده للحاكم الزامه باحضارها اليه بالدعوى والشهادة أم لا (أجاب) نعم يحرم عليه ذلك ويعزير لارتكابه المعصية التي قد نهى عنها شرعا وقد رفع شيخنا الشيخ محمد بن الحنفية في مثل هذا فتاواه يلزمه ردّها ورجوع جميع الامتعة الى

مطلب فيما اذا قال لصديقه
وجدتكم على غير الطريقة
فاصدا نصحه لا يعزرو ويصدق
في انه قد ماذكر
مطلب في عقوق الاب

مطلب اذا امتنع الابن من
الخروج من ملك الاب بعد
طلب ذلك منه يعزرو بما
يليق به

مطلب فيما اذا هجم دار
زوج أخته وبها زوجة
أخرى أجنبية منه وأخرج
أخته مع امتعتها

الى الزوج حيث أثبت ذلك ويجب على المتعدى بأخذ الزوجة والامتنعة ودخول دار الزوج
بغير اذنه التعزير وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن دخول بيوت لم يؤذن بدخولها وهذا الحكم
مجمع عليه لا خلاف لاحد فيه وأما احضار المدعى المنقول ليشار اليه فالممتون والشروح
والفتاوى طائفة به فيجوز المدعى عليه على احضار ما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل يؤذى
المسلمين بالتجريح على أخذوظاقتهم من غير جنحة ولا أهلية الاستحقاق فإذا يترتب عليه وهل
يجوز السعي به الى الحاكم بسبب ذلك لاجل منعه وهل اذا عزل القاضي صاحب وظيفة عن
وظيفة بغير جنحة ينزل ولا يبقى على ما كان عليه سابقا (أجاب) يترتب عليه التعزير كما سطر
في كتب علماءنا ان من يؤذى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين يعزر وفي البحر صرح بجرمة
أخذوظيفة الغير بغير جنحة وبعدم جواز اخراج الوظيفة عن صاحبها قائل لا يحل عزل القاضي
لصاحب وظيفة بغير جنحة وعدم أهلية ولو فعل لم يصح ويجوز أن يرفع أمره الى الحاكم ليمتنعه فقد
قال في الظهيرية رجل يصلي ويضر الناس بيده ولسانه فلا باس باعلام السلطان به والله أعلم
(سئل) في أمير أرسل رجلا بصاوبون له الى فرضة يافا ليدعيه جعرة أمينها فباع البعض وبقى
البعض وأخفى فردة ووضع مكانها فردة نصراني وانكشف أمره بالخيانة وكتب ذلك في حجة
بالرمة وأيدت بكاتبه قاضي نابلس عليه باعترافه يديه وسجل لي عرض على حضرة الأمير ليردعه
عن مثل ذلك هل للأمير ردعه وتحقيره وتعزيره أم لا (أجاب) نعم للأمير ردعه ومنعه وزجره
ونهره واقامة التعزير عليه وايصال التحقير اليه لارتكابه الخيانة وخونه الامانة ومن
ارتكب المعاصي فهو جدير بالاختبالنواصي فليس لمن يعصى المهين حرمة وما للذي يبغي
الفساد مقام والله أعلم (سئل) في رجل آذى آخر بقوله يا كافر يا جاحدا ما أنت مسلم ولا أبوك بل
كافر مشرئ بالله ماذا يترتب عليه (أجاب) يعزر القاتل فقد قال في النظم الوهابي
ولا كفر من يا كافر وهو مسلم * وباعها اثما وقالوا يعزر
وقد ذكر شيخ الاسلام ابن الشحنة في شرحه ان المختار النشوي في هذه المسئلة ان القاتل لمثل
هذه المقالات ان أراد الشتم ولا يعتقه كفرا لا يكفر وان كان يعتقه كفر انما يطالب به ذابنا على
اعتقاده انه كافر يكفر لانها اعتقد المسلم كافر فقد اعتقد دين الاسلام كفرا ومن اعتقد دين
الاسلام كفرا كفر اه وقد أجمعوا على انه يعزر والله أعلم

(كتاب السرقة)

(سئل) في رجل فقد بعض أمتعة زوجة ابنه من بيته فاتهم امرأة تدخل على زوجته أحبانا
هل اذا ادعى عليها بسرقة الامتعة يقبل مجرد قوله وتحبس وتمس بعذاب بمجرد دعواه أم لا
(أجاب) لا يقبل قوله المجرد عن البينة العادلة وهي رجلان عاقلان مسلمان عدلان عن مكان
لان السرقة من جملة موجبات الحدود التي يحتاط فيها غاية الاحتياط وتدرأ بأدنى شبهة وقد ورد
في الحديث الشريف ادرؤا الحدود بالشبهات ولا تحبس ولا تمس بعذاب قال في البحر في
التجنيس لا يفتى بعقوبة السارق لانه جور فلا يفتى به والله أعلم (سئل) في رجل يتم بسرقة
أو غيرها مما يجب فيه الحد والقصاص هل يحبس بمجرد الاتهام أم لابد من شاهد عدل أو اثنين
مستورين (أجاب) لا يحبس شرعا الا اذا شهد رجلان مستوران أو رجل عدل لان
التهمة لا تثبت الا بذلك وايسر للحاكم حبسه بغير ذلك صرح علماءنا به وعن صرح به صاحب

مطلب اذا كان يؤذى
الناس باخذوظاقتهم من
غير جنحة يعزر ويجوز
اعلام السلطان به ليمتنعه
عن ذلك

مطلب اذا خان في الامانة
يرجره الأمير ويقيم التعزير
عليه
مطلب اذا قال لا خريا كافر
يا جاحدا يعزر القاتل ولا يكفر
ان أراد الشتم الخ

مطلب فقد من بيته بعض
أمتعة زوجة ابنه فاتهم
امرأة تدخله لا يقبل قوله
المجرد عن البينة ولا تعذب

مطلب فيما اذا اتهم بسرقة
أو غيرها لا يحبس بمجرد
الاتهام بل لابد من شهادة
عدل أو مستورين

(كتاب السير)

(سئل) في كنيسة ببلدة غربيها مسجد للجماعة المسلمين وشرقيها مسجد للجماعة المسلمين أيضا
يقام بكل منهما شعائر الاسلام وبين الثاني وبينها بقعة يتنفع بها أهل المسجد في التوصل
ومباشرة الوضوء ومقدمات الصلوات وبها حجر يتنفع به عباد الله تعالى عند نصارى البلدة الى
الشجر الذي بها فقطعوه وأقاموا بها جدارا وأضافوها الى الكنيسة رافعين أصواتهم يادين
المسيح على وجه الانظار ناقلين أنواع أطعمة لعملتهم بالخبيث والتخاليط مظهرين أنواع الفرح
والسرور والاستبشار لاضافتها للكنيسة واتصارهم على أهل الاسلام بمنع المسجد عن
الانتفاع بها وقد حصل للمسلمين بذلك غاية الضرر والايالام فهل يمكنون من ذلك مع انه لم يعهد
لهم ذلك فيما سلف من الزمان وفيه كسر شوكة المسلمين والاسلام والاضرار بهم والارغام أم لا
لما فيه من المذلة والاهانة بأهل الايمان (أجاب) المصريح به في كتب الحنفية وغيرهم انه
لا يجوز الزيادة في الكنائس القديمة على القط الاول لافي البناء ولا في الارض وازافة البقعة الى
الكنيسة زيادة في الارض والجدار زيادة في البناء فلا يجوز واحد منهما بل يجب أن يمنع وإذا
وقع رفع وخصوصا في بقعة لم يثبت كونها فيما سلف منها ويتنفع المسلمون بها ملاصقة لمساجدهم
فلا يحل للحاكم الاذن لهم في ذلك ولا يجوز لمسلم اعانتهم عليه ولا يجاز نفسه للعمل فيه بل اختار
السبكي لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترميم واعادة مطلقة واتصر له ولده والجمهور وان قالوا
بترك التعرض لهم في اعادة المنهدم وترميمه كما كان من غير زيادة بنقش أو تزبين أو ارتفاع أو اتساع
انما سألنا ذلك لانه مجرد تأخير المعاقبة الى الدار الآخرة لانه مجرد معصية حتى في حقهم أيضا
على القول بأنهم مكلفون بالفروع وأما اعانتهم على ذلك بالقول أو الفعل فهو حرام بلا شبهة وقد
وقع ان بعضهم قام بجمعونتهم والتم بذلك في نصرتهم فرأى على رأسه في عالم الرؤية عمامة نصراني
أجازنا الله تعالى والمسلمين من أن نكون أعوانا في مثل ذلك وأنقذنا بجمعه وكرمه من هذه المهالوي
والمهالك والواجب على كل مسلم أن لا يعطى الدينية في دينه وأن لا يكسر شوكة الاسلام وقد ذكر
في الاشياء والنظائر في آخر الفن الثالث ان السبكي قتل الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت
ولو بغير وجه لا يجوز اعادةها ذكره السيوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة
عند ذكر الامراء قال قلت يستنبط من ذلك انها اذا قفلت لا تفتح ولو بغير اذن شرعي كما وقع
ذلك بعصر نابا بالقاهرة في كنيسة بجارية زويلة قفلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الى
الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يجاسر حاكم بفتحها الخ ووجهه ان في اعادة ما بعد
هدم المسلمين لها استخفافا بهم وبالاسلام واجادا لهم وكسرا لشوكتهم واتصارا للكفر وهو
لا يجوز والكلام في ذلك للعلماء رحمهم الله تعالى رحمة واسعة والله أعلم (سئل) هل يجوز
للذمي تعليية بنائه أم لا (أجاب) بما أجاب به قارئ الهداية بقوله ان أهل الذمة في المعاملات
كالمسلمين ما جاز للمسلم أن يفعل في ملكه جاز لهم وما لم يجوز للمسلم لم يجز لهم وانما يتنفع من تعليية
بنائه اذا حصل ضرر لجاره من منع ضوءه وهذا هو ظاهر المذهب وذكر القاضي أبو يوسف في
كتاب الخراج القاضي له أن يمنع أهل الذمة أن يسكنوا بين المسلمين بل يسكنوا منعزلين وهو الذي
أفتى به أنا انتهى وقوله وذكر القاضي أبو يوسف الخ يفهم منه انه يقتضي عدم تعليية بنائه وهو

مطلب ليس لأهل الذمة
الزيادة في الكنيسة
وبناء

مطلب يجوز عند الجمهور
اعادة المنهدم من الكنائس
من غير زيادة على ما كان
ولا يجوز اعانتهم

مطلب اذا هدمت الكنيسة
ولو بغير وجه لا يجوز
اعادتها بالاجماع واذا غلقت
لا تفتح

مطلب يمنع الذمي من تعليية
البناء اذا حصل منه ضرر
لجاره في ظاهر المذهب

قوله كان ذلك أولى كذا

بالاصل اه

مطلب لا يجوز لاهل الذمة

أن يعملوا بناءهم على بناء

المسلمين

مطلب لا يجوز لاهل الذمة

أن يسكنوا محلات المسلمين

ويؤمروا بالاعتزال عنهم

مطلب دير طائفة من

الرهبان تشتت غالب بناءه

مع الدور التي لهم بجواره

أرادوا رفع ذلك الخ

ظاهر لانه اذا منع عن السكنى بينهم فلا يمنع عن تعلية بناءه على بناءهم كان ذلك أولى وسئل قبله هل يجوز لاهل الذمة أن يعملوا بناءهم على بناء المسلمين ويسكنون دارا عالية البناء بين الجيران المسلمين فأجاب لا يجوز لاهل الذمة ذلك بل يمنعون أن يسكنوا محلات المسلمين ويؤمروا بالاعتزال في أماكن منفردة عن المسلمين اه (وأقول) قوله لا يجوز لاهل الذمة ذلك مخالف لقوله وانما يمنع من تعلية بناءه اذا حصل ضرر لجاره لكنه على ما ذكره القاضى أبو يوسف لقوله وهو الذى أفتى به أنا وفى النظم الوهبانى * وليس له رفع البناء ويقتصر * قال فى شرحه بعد كلام قلت وفى الكلام اشعار ظاهر بمنعه من انشاء البناء عاليا على بناء المسلمين اه وهذا وان أفتى به قارئ الهداية لكن الاول مع كونه ظاهر المذهب وأفتى به أيضا أقوى مدركا للحديث الشريف الموجب لسكونهم لهم بالنوازل عليهم ما علينا والله أعلم (سئل) فى دير معتدل سكن رهبان طائفة الافرنج القاطنين بالقدس الشريف ويدهم دور جارية فى ملكهم وتصر قفهم ملاصقة لحجر الدير وقد تشتت غالب بناءه والدور قد انهدم غالب بنائها وقد ورد الامر السلطان بتعمير الدير المعتدل سكنهم وملكهم فهل لهم تعمير ما تشتت من بناء الدير واعادة ما انهدم من الدور الجارية فى ملكهم وفتح أبواب الدور من داخل حجر دبرهم ليسكنوا بها ويتحفظوا برفع بنائها ليكون البناء مانعا من دخول المصوص اليهم لئلا يمتدوا بذلك على مالهم وأنفسهم أم لا (أجاب) نعم لهم اعادة ما انهدم كما تظاهرت عليه المتنون الموضوعة للصحيح من مذهب الامام الاعظم لافرق فى ذلك بين الدير والصومعة والكنيسة وبيت النار وتعمير ما تشتت منها واعادة ما انهدم من البيوت والدور الجارية فى ملكهم المعدة للسكن جائزة بلا خلاف لا تتخذ ذللا حتماع فيها للعبادة واطهار شعائرهم واذا أحكموا بناء بيوتهم ودورهم لتحفظ من المصوص لئلا يمتدوا على أموالهم وأنفسهم لا تعرض لهم فى ذلك وان كانوا قد نصوا على أنهم ليس لهم رفع بنائهم على المسلمين لان علة منعهم عنه مقيد بالتعلي على المسلمين فاذا لم يكن ذلك ولكن لتحفظ لئلا يمتدوا على أموالهم وأنفسهم كما شرح لا يمنعون كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فى يهودى يملك طبقة من جلة دار تلقاها ارباعا عن أبيه الى يهودى را كبة على بيت من جلة دار مسلم تلقاها أيضا ارباعا عن أبيه وكل منهما ساكن فى الدار التى له كما كان يسكن أبوه من قبله ويريد المسلم الآن أن يمنع اليهودى من سكنى طبقة والتعلي عليه قائلا الاسلام يعلم ولا يعلى عليه هل له ذلك أم ليس له ذلك لان الملك مطلق للتصرف (أجاب) ليس للمسلم ذلك فقد جوزوا ابقاء دار الذى العالية على دار المسلم وسكناها اذا ملكها ما لم تنهدم فانه لا يعيدها عالية كما كانت ومن صرح بذلك ابن الشحنة فى شرح النظم الوهبانى وكثير من علماءنا والله أعلم (سئل) فى أرض قراح مجاورة لتربة أهل الذمة تباعها مالسكها بثمان معلوم لشخص وسلمها له بالتخلى هل يجوز بيعها واشترىها أن يضيفها لتربة المذكورة لدفع أهوات النصارى أم لا (أجاب) صرح علماء الدين وفقهاء المسلمين ان الملك مطلق لتصرف المالكين فلهم بيعه لمن شاؤا وللمشتري التصرف فى ملكه باتخاذ مقبرة وقد صرح فى التاترخانية بذلك قال فيها وسئل شيخ الاسلام عن قوم من اليهود اشترى دارا أو بستانا من دور المسلمين فى مصر واتخذوها مقبرة لهم هل يمنعون عن ذلك فقال لا لانهم ملكوها ففعلوا بها ما شاؤا كالمسلمين اه والله أعلم (سئل) فى رجل يدعو الشوق الى زيارة المقامات وتخليل تقرى الى الله الملك الجليل فيخرج فى بعض السنين من بلده فيلحق به جماعة من المسلمين وطائفة من أهل الذمة فيعجبونه للآمن على أنفسهم وأموالهم ويلجئون اليه عند خوفهم من

مطلب طبقة لندى فوق

دار مسلم تلقاها بالارث

لا يجاب المسلم بمنعه من

السكنى لكن لو هدمت يمنع

من اعادتها

مطلب أرض قراح فى جوار

قرية أهل الذمة اشترىها

رجل من مالسكها واراد

المشتري جعلها الخ

مطلب رجل يخرج فى بعض

السنين لزيارة القدس فيلحقه

طائفة من المسلمين وطائفة

من أهل الذمة الخ

ظالم أو قاطع طريق ليدب عنهم هل يشكر عليه ذلك أم لا (أجاب) لا يشكر عليه ذلك إذا حكمهم
حكم المسلمين فيمنع عما يمنع عنه المسلم كالزنا والمزح واللعب بالحمام وغير ذلك مما يمنع عنه المسلم
كالملاهي والقواحش ولا يمنع من الخروج مع قافلة المسلمين الخارجة من ياردة القدس والحلب
وفي الأشباه والنظائر نقلا عن الملتقط كل شيء امتنع عنه المسلم امتنع منه الذي لا انجر والخزير
ولا يذكره عبادة جاره الذي ولا ضيافته اه ولم يزل أهل الذمة يخرجون مع قوافل المسلمين في
أسفارهم من غير تكبر على من يأويهم ويدهم على الطريق أو يطعمهم أو يسقيهم أو يستخدمهم
أو يحسن إليهم أو يمنع عنهم اليد العادية ويسلمهم من الظلمة والفئة الطاغية الباغية العاتية بل له
في ذلك الاجر العظيم والثواب الجسيم وقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات أصل أصيل
في الجواب عن مثل هذه القضايا والله أعلم (سئل) في ذي أظهر الاستعلاء على المسلمين واتخذ
لولد عرسا وضررت خلفه الطبول والزمر وطيف به في شوارع المدينة وأسواقها وبين يديه
الشموع الكثيرة ويقف به مشيعوه متحلقين به على وجه التعظيم فهل يمنع الذي من مثل
ذلك ويحرم على المسلمين تعظيمه ويعزرون على ذلك أم لا (أجاب) المصرح به في كتب علمائنا انه
يجب على أهل الذمة اظهار الذلة والصغار مع المسلمين ويحرم على المسلمين تعظيمهم واختار في فتح
القدر بجمنا انه اذا استعلى على المسلمين حل للامام قتله وصرح فيه بجمعهم من الثياب الفاخرة
حريرا وغيره كالصوف المربيع والجوخ الرفيع والابراد الرفيعة ولا شك ان هذه الاشياء
المنكورة أولى بالمنع مما صرحوا به ويعزرمعظمهم لارتكاب الحرمة وكذلك هم حيث
ارتكبوا الممنوع عليهم فعليه بالارباب وفي الاشباه والنظائر تجبيل الكافر ظلم كقوله وسلم على
الذي يجيلا كفراه والله أعلم

مطلب أظهر الذي الاستعلاء
على المسلمين واتخذ لابنه
عرسا بالطبول وغيرها يمنع
منه ويوجب على أهل الذمة
اظهار الخ

مطلب تجبيل الكافر كفر

* (باب العشر والخراج) *

(سئل) في العطاء الديواني المعبر عنه لدى أهل التيمار اذا عزل السلطان نصره الله تعالى التيماري
المقاطع عليه بخراج المقامة من قري بيت المال وقر رفيه غيره ولم تكن الغلة حينئذ أدركت
فهل تكون لمن عزله السلطان أو لمن ولادته تكون بينهما أم توضع في بيت المال حتى يتصرف
فيها السلطان برأيه أو نأبه المفوض اليه ذلك من قبله (أجاب) المصرح به في كتب علمائنا
ان من مات أو عزل من أهل العطاء في أثناء الحول حرم العطاء أي منسح العطاء فلا يعطى له شيء
لا وجوبا ولا استحبابا لانه نوع صلته وليس بدين ولهذا يسمى عطاء فلا يملك الا بالقبض ويسقط
بالموت ومن صرح بأنه صلته لا يملك قبل القبض صاحب الدرر والغرر في كتابه المذکور فاذا انقررت
ذلك علم ان الغلة المقاطع عليه توضع في بيت المال ولا يستحقها واحد منهم ما حتى يرى من له أمر
بيت المال وهو السلطان أو من نأبه منابه في ذلك رأيه فيه فيصرفه في مصارفه بما يقتضيه
ويرتضيه والمسئلة في غالب كتب المذهب ذكرت في السير في باب الوظائف والخزينة والله أعلم
(سئل) في ذي عطاء خاص بارض معلومة من السلطان تناول مأذونه بعض الخراج منها فباعه
له باذنه بعد قبضه له بثمن معلوم ثم عزل عن العطاء وولى آخر هل يصح بيعه له لكونه ملكه بالقبض
أم لا (أجاب) صرح علمائنا راجعهم الله تعالى ان صاحب العطاء يملك المقبوض فله بيعه لاسيما
بعد قبضه وايفاء شقته ومن ملك شيئا ملك التصرف فيه بالبيع والهبة وسائر التصرفات
السائغة له لا لغيره عا وليس للذي ولى بعده أن يطله والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية بيد

مطلب عزل السلطان بعض
التيمارين قبل ادراك الغلة
وولى غيره توضع الغلة اذا
أدركت في بيت المال ومن
مات أو عزل من أهل العطاء
منه

مطلب باع مأذون صاحب
العطاء باذنه بعض الخراج
بعد قبضه له ثم عزل صح
البيع وليس لمن ولى بعده
أن يطله

مطلب اذا رهن المزارعون
الارض السلطانية سنين
لا تبطل قدميتهم

من ارعين يتعاقبون عليها بالزرع جنيلا بعد جيل ضاق بهم الحال فزعموا لاهل القرية على مبلغ
معلوم قبضوه منهم شارطين عليهم ردوها اليدهم عند رد المبلغ فردوا المبلغ بعد سنين وردوا الارض
عليهم وصارت في أيديهم كما كانت ومضى على ذلك مدة ثلاث سنين والآن يدعون انها لهم
وأفكروا الارتهان هل اذا ثبت عليهم ما شرح أعلاه يندفعون عنها أم لا (أجاب) نعم يندفعون
عنها لعدم بطلان قدميتهم عما ذكر اذا ترك لهم به أعني بالرهن وان لم يصح وانما يبطل قدميتهم
بالترك اختيارا ولم يوجد فادانيت عليهم ما شرح أعلاه يندفعون عنها والله أعلم (سئل) في أرض
سلطانية يتواردها عليها الزارع أباعن جدا اختلوا فبعضهم يريد أن يقسمها وبعضهم يريد بقاءها
على ما كانت قديمها هل يبقى القديم على قدمه أم لا (أجاب) بترك القديم على قدمه نص على ذلك
علمنا والله أعلم (سئل) في أرض سلطانية لبيت المال جارية في تيمار شخص أجرها سزارعها
بدرهم لرجل فزرعها المستأجر وكل زرعها الجراد هل يملك المزارع الاجارة المذكورة
أم لا يملك الاجارة لكونه لا ملك له فيها (أجاب) قد تقرر ان أراضي بيت المال يملكها مسلم
أرض الوقف وان اجارة غير ناظرة لا تنفذ والاراضي الآن التي في أيدي المزارعين ليست ملكا
لهم وانما هم من ارعون فيها لا تقطاع مالكم كما حرره السكال بن الهمام وليس لهم فيها حق
اللاحق المزارعة التي هي محجور من منفعة بمنزلة السكنى في دار الوقف لها وفي فتاوى شيخنا الحانوتي من
له من أهل الوقف حق السكنى ليس له أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لان
العارية لا توجب حقا للمستعير لانه بمنزلة ضيف اضافته بخلاف الاجارة فانها توجب حقا
للمستأجر وهو لم يشترط له فلا يصح هذا وفي الأسباب والنظائر الاجرة للأرض كالخراج على
المعقد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام وسقط ما بعده
هذا من يملك الاجارة فكيف من لا يملكها البتة والله أعلم (سئل) في رجل كان بيده أرض
سلطانية بيد سباهي جعل له السلطان قسمها نظير عطائه فجز من كانت بيده عن عمارتها لعدم
الآلة فدفعها الشخص واستقرت بيده عشرين سنة ودفعها الثاني ثلثا واستقرت بيده سنة ويريد
من كانت بيده أولا أن يرجع في أخذها والحال انه لا بناء ولا غرس والثالث قد ذكر بها وهما
للزرع فهل له ذلك مع ما أنفق على عمارتها أم لا (أجاب) الاراضي التي لبيت المال والناس
تزرعها على الثلث أو الربع أو النخس ونحو ذلك لا يملك للناس فيها فلا يجوز بيعها ولا رهنها ولا
هبته الى غير ذلك من الاحكام التي تجري في الملك فلا رجوع للأول فيها وانما حق الاعطاء والمنع
للسلطان أو نائبه والله أعلم (سئل) في أرض لبيت المال بها بئر من عدم اذا رغب في شرائها
انسان بضعف قيمتها هل يجوز شراؤه لها من ولاد السلطان نظر بيت المال أم لا (أجاب) نعم
يجوز بهذا الشرط كما ذكره في البحر في شرح قوله والسواد وما فتح عنوة الخ قال فيه حاكيا عن
الفتح كذب في فتوى رفعت الى في شراء السلطان الاشراف برسبهاى الارض عن ولاد نظر بيت
المال هل يجوز شراؤه منه وهو الذي ولاد فكتب اذا كان بالمسلمين حاجة والعياد بالله تعالى
جاز ذلك انتهى قال ابن نجيم كأنه أجاب لا يجوز كما لا يخفى وهو مبني على قول المتقدمين أما على
قول المتأخرين المنتقى به لا ينحصر جواز بيع عقار اليتيم فيما ذكر بل فيه وفيما اذا كان على الميت
دين لا وفاء له الا منه أو رغب فيه بضعف قيمته فكذلك نقول للإمام بيع العقار لغير حاجة اذا
رغب فيه بضعف قيمته على المفتى به وهذه مسئلة مهمة وقع النزاع فيها في زماننا في تنقيش وقع من
نائب مصر على الرزق في سنة ثمان وخمسين وسبع مائة حتى ادعى بعضهم بأن المبيعات من بيت

مطلب أرض سلطانية في
أيدي الزارع عن إياهم أراد
بعضهم قسمتها الخ
مطلب أجر أرض بيت المال
المزارع فزرع المستأجر
وأكل الزرع الجراد لا يملك
المزارع الاجرة

مطلب أرض سلطانية يحجز
من هي في يده عن عمارتها
فدفعها لا تخليس له الرجوع

مطلب أرض بيت المال
لا يملك للناس فيها فلا يجوز
بيعها الخ
مطلب أرض لبيت المال
فيها بئر من عدم رغب انسان
في شرائها بضعف قيمتها يصح
وان لم يكن للمسلمين حاجة

المال غير صحيحة ليتوصل بذلك الى ابطال الاوقاف والخيرات وهو مردود بما ذكرناه اهـ ومثله في
النهر (وأقول) حيث نزل الامام الاعظم نصره الله في مال بيت المال منزلة ولي اليتيم وجاز لولي
اليتيم بيع عقاره بضعف قيمته جازله ولو كبد فيه ذلك هذا ما انظر اليه صاحب البحر والحاصل انه
يجب مراعاة مصلحة بيت المال كما يجب مراعاة مال اليتيم وما ورد فيه غير خاف على فقيهه والله
أعلم (سئل) في ارض خراج المقاسمة كأراضي بلادنا لو جعل والى الخراج على صاحب الارض في
كل سنة مبلغا معلوما يغرس فيه اقل من تسير له الغرس ومضت مدة سنين ولم يغرس بها فزرعه بالخو
الخطئة والشعير هل يلزمه المبلغ الذي جعل عليه أم لا يلزمه الاخراج المقاسمة (أجاب) لا يلزمه
الاخراج المقاسمة لفساد الجعل المذكور ولو التزم به صاحب الارض اذ هو التزام ما لا يلزم وفي
الحكايا لا يجوز للامام أن يحول الخراج الموظف الى خراج المقاسمة لان فيه نقض العهد وهو
حرام ومقتضاه انه لا يحول خراج المقاسمة الى الخراج الموظف كما هو ظاهر لا يمكن اذا ثبت في
أراضي الشام ما ثبت في أراضي مصر بأنهم امانات أصحابها وصارت لبيت المال كان دفعها بالخصصة
من اربعة وبالدراهم أو غيرها من الدنانير والعروض وما يصلح أجرة اجارة فتلزم فيه أحكام الاجارة
فيلزم في واقعة الحال المبلغ المعين لها أجرة حيث وجدت التخلية وشرائط لزوم الاجرة من
التمكن من الغرس وغيره وترجع الى الاجارة في كل حكم والله أعلم (سئل) فيما اذا ترك
المزارع زرع الارض الخراجية الموظفة الصالحة للزرع يلزمه الخراج أم لا (أجاب) يلزمه
الخراج زرع أم لا والله أعلم (سئل) في غراس بيد رجل ملكه وأرض الغراس جارية في تيمار
الاسباهي وعلى الاشجار المذكورة لصاحب التيمار قدر معين ثم ان غالب الاشجار فنت وبقى
بعضها ويريد صاحب التيمار أن يأخذ عشر الاشجار القانية والباقية بالقام كما كان يأخذها سابقا
فهل له أخذ جميع المبلغ الذي كان يأخذ من الاشجار كلها الباقية والقانية أم على ما بقي من
الاشجار بقدرها أم كيف الحال وهل اذا طلب صاحب التيمار أن يتسلم الارض المذكورة له
ذلك وهل هي مملوكة بما بقي من الاشجار أم لا (أجاب) الواجب اجرة المثل في الارض المذكورة
ولا اعتبار بعدد الاشجار شرعا اذ رغبة الارض لبيت المال وللتيماري اجارتها بأجرة المثل كما صرح
به العلامة الشيخ فاسم في فتاواه كارض الوقف وليس للتيماري رفع يدي الغراس عن ذلك لانه
داره القائم اذ هو احق بها بأجرة المثل ولو أبقى التيماري ذلك اذ رغبة الارض لبيت المال والخراج
لمن أقطع له فلا ملك للمقطع له فيها فلا يصح بيعه ولا وقفه ولا اخراج الزيتون عن ملك مالكه
والله أعلم (سئل) في أرض لبيت المال بيد جماعة يتواردون على الزرع به امد حيااتهم واباؤهم
من قبلهم كذلك من قديم الزمان والآن تيماري ذو عطاء يريد رفع أيديهم عنها ودفعها لغيرهم هل
له ذلك شرعا أم لا (أجاب) ليس له ذلك شرعا بل بقي في يد زراعها المتقدمين اذ لا ملك له فيها
باجتماع العلماء وانما حقه فيما عليها من الخراج وليس له فيها ملك يوجب جواز اعطائها لمن
اشتمته نفسه وعملا بالقاعدة المشهورة الاصل ابقاء ما كان على ما كان والله أعلم
(سئل) في رجل تدعوه الناس محمد بن واسمه الحقيقي محمد وعليه تيمار براءة سلطانية والمكتوب
فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك خلافا في براءة أم لا (أجاب) لا يوجب خلافا
فتعدد الاسماء أمر جائز شرعا وعرفا والمسمى واحد فاذا أتى متعنت مستدر كافيها بهذا الامر
ما هو نافذ هذا ولا يستدرك بمثل ذلك في التعريف لان الغرض هو العلم وهو حاصل بأحد
الاسمين كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) فيما اذا مات أحد الخند بعد ان أدركت الغلة والزيت

مطلب أرض خراج المقاسمة
اذا جعل على صاحبها في كل
سنة مبلغا معلوما لا يغرس
الغرس ومضت مدة ولم يغرس
لا يلزمه ما التزمه
مطلب أرض الشام اذا
ثبت فيها ما ثبت في أرض مصر
كان المأخوذ منها أجرة

مطلب اذا ترك المزارع
زرع الارض الصالحة للزرع
يلزمه الخراج الموظف
مطلب أرض لبيت المال
فيها غراس لرجل فبقي
بعضها وأراد التيماري أخذ
عشر الجميع ليس له ذلك

مطلب أرض لبيت المال
في أيدي المزارعين من قديم
الزمان أراد التيماري نزاعها
منهم ليس له ذلك

مطلب اسمه في البراءة محمد
ويدعوه الناس محمد بن واسمه
الحقيقي محمد لا يوجب ذلك
خلافا

مطلب مات أحد الجندين بعد
ادراك الغلة يستحب
الصرف الى قريته

مطلب أرض عشرية
موقوفة أمر السلطان
بصرف العشر الى جهة ليس
للمتكم عليها أن يتنعم
مطلب أرض لمسجد قرية
لم يعلم عليها خراج أراد
المتكلم على القرية أخذ
الخارج منها ليس له ذلك

مطلب فرض ناظر الوقت
على المزارعين اكدا
الحنطة والشعير امداد
معلومة وهو باطل لا يثبت
في ذمتهم

مطلب ليس لقسام أرض
القسم وضع شيء عليها

مطلب لو ظلم قسام أرض
القسم بوضع شيء عليها يوزع
على الخارج

من القرى التي في تيماره فهل ذلك حقه ولورثته المطالبة به أم لا؟ من بيت المال أم لمن وجه
السلطان نصره الله تعالى التيماره (أجاب) صرح علماءنا في كتاب السير بأن من مات من أهل
العطاء في آخر السنة يستحب الصرف الى قريته لانه قد أوفى تعبته فيستحب العطاء له كذا في البحر
وشرح تنوير الابصار وفيه نقلا عن حاشية أخى زاده لو مات في آخر السنة صرف الى قريته لانه
قد أوفى مشقة فمصرف اليه ليكون أقرب الى الوفاء أما اذا مات بعد تمام السنة قبل أن يخرج
عطاؤه فالصحيح من الجواب أنه لا يصير ميراثا لأن استحقاق العطاء بطريق الصلة والصلوات لا تتم
الا بالقبض وأن ثبت الاستحقاق قبل القبض فاذ مات لم يخلفه وارثه كذا في البناية والله أعلم
(سئل) في أرض وقف عليها عشر في غلالها من صيفي وشتوي وشجر زيتون وغيره أمر
السلطان نصره الله تعالى بصرفه الى جهة صدقة معلومة هل للمتكم عليها أن يتنعم من دفعه
محتج بانهم اوقفوا لشيء عليه أم لا (أجاب) ليس له أن يتنعم من دفع العشر فان علماءنا قاطبة
صرحوا في بابها أنه يجب في الاراضى الموقوفة والله أعلم (سئل) في مسجد بقرية له أرض
لم يعرف عليها خراج قط من قديم الزمان الى الآن ويريد المتكلم على القرية وهو السباهي الا
أن يأخذ عليها خراجا هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والقديم يبقى على قدمه وحمل
أحوال المسلمين على الصلاح واجب ما أمكن لاسيما في مساجد المسلمين المعتد للركوع والسجود
فيسبق ما كان على ما كان ومن أحدث على بيوت الله حادفا فقد حارب الله ورسوله ورجع بالذل
والهوان والله أعلم (سئل) في ناظر متكم على وقف يفصل على من ارضه اكدا الحنطة
والشعير والقطن وغيرها بامداد معلومة عليهم وقناطير مجرد الخدس والتخمين رضوا أو
غضبوا هل هذا جائز له شرعا أم غير جائز وهل اذا ادعى المزارع ان حصه الوقت تقصت على
الفصل يكون القول قوله بيمينه لا قول الناظر أم لا (أجاب) هذا غير جائز شرعا بل هو باطل قطعاً
ولا يثبت في ذمة المزارع لانه ربما محض اذ هو بيع مجهول بعموم في ذمة المزارع اذ ما في الكدس
مجهول المقدار والجنس بالجنس لا يجوز تجاوزاً لآي الى ما يروى عن جابر انه عليه الصلاة
والسلام نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم كيلا بالكيل المسمى من التمر رواه مسلم والنسائي
وانما الشرع في مثله التميز والقسم بالكيل والجوازفة في ذلك مجازفة في الدين على الخصوص
في الوقف الذي يقصده التقرب الى الله وبمثل هذه الاوضاع يكون تقربا الى النار وقد نص سائر
علمائنا ان القول قول المزارع بيمينه وقد شكك ابن اربعة خيانة المزارعين فارسى اليه عمر رضي
الله عنه دع امرهم الى الله تعالى ومن قوى ظنك فيمنه بالخيانة خلفه وكل امره الى الله وهذا
الشرع الشريف نزل حاد عنه فالتقوى متين وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام أهون الربا
كالذي ينسكح أمته والله أعلم (سئل) في أراضى القسم التي يزرعها الناس بالحصه هل لقسامها
أن يضربوا عليها أشياء معلومة في مقابلة حصتهم بسنونه فصلا وذلك على وجه الحزرو والتخمين
ولا يطابق ما يخص حصتهم بل يزيد تارة وينقص أخرى أم ليس لهم ذلك خصوصاً على وجه الخبر
(أجاب) ما يفعله بعض القسام مع المزارعين ويسمونهم فصلاً أمر خارج عن الشرع الشريف
بعيد عن الدين المنيف ويزداد بعدا بفعله جبراً وقهراً ليتوصل فاعلوه به الى الجور والظلم بأخذ
الزائد عن حقهم من المزارعين كما هو مشاهد فالواجب منعهم عن ذلك لما فيه من الاضرار
بالمسلمين ومجاوزة الحق المبين والامر لله رب العالمين (سئل) في قرية فصل على أهلها قسامها
زرعها بامداد معلومة مخالفاً لما هو الشرع والحق وهو قسم غلته بالربع حسب عادتها فيما يحصل

واتفق أهل القرية على توزيع ما فصله على قراريط أهل القرية وفيهم من لو اعتبرت القراريط واعتبرت نفس الزرع والغلة التي تقسم لها خصه ما جعله عليه منها هل يلزم بذلك أم لا يلزم وتكون الغرامة والتوزيع لهذه المظلمة حيث لم يمكن رفعها بحسب المتحصل من الغلة لأعلى وجه الجور والتعدي بحيث أن يجعل على ذى الزرع القليل كثيرا وعكسه (أجاب) لا يجوز توزيعها على القراريط لأن الفصل جعل على الزرع الخارج اذ هو الذي يقسمه التسام ويأخذ الحصة منه لا القراريط والغرامات إذا كانت على الاملاك فهي بحسبها وإذا كان على الانفس فهي بحسبها كما نصوا عليه والله أعلم (سئل) في رجل له غراس زيتون في قرية ملك وبها شجر زيتون روماني لبيت المال وقدمت سنون وهو يعطي ما عين عليه من الخراج وأهل القرية ممن في أيديهم الروماني يريدون أن يأخذوا منه مثل ما يؤخذ من الروماني هل لهم ذلك أم لا (أجاب) لا يسلك بالغراس الملك مسلك الروماني الذي لبيت المال اذ الواجب في هذا غير الواجب في ذلك لأن ما هو لبيت المال مفوض للإمام أو نائبه ان شاء عمره لبيت المال من مال بيت المال ورتب جميع الخارج في بيت المال وان شاء عامل عليه بحصة من الخارج وأما ما هو ملك في أرض الخارج الموظف فلا يتجاوز فيه ما وظفه عمر رضى الله تعالى عنه وأما ما هو في أرض خراج المقاسمة كما في بلادنا فهو متعلق بالخارج كالعشر لتعلقه به وان كان مصرفه مصرف الموظف فهو كالموظف مصرفا وكالعشر مأخذا فافتقر فكيف يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الروماني الذي لبيت المال فافهم والله أعلم (سئل) في فلاح رحل من قريته الى أخرى جارية في تيمار جندي فكث مدة سنين يزرع ولا يعطي خراج المقاسمة في أرض خراج المقاسمة بنا بلس وقد فتن بها وأضر أهلها هل يؤخذ منه خراج المقاسمة وللتيماري اخراجه منها أم لا (أجاب) نعم يؤخذ منه خراج المقاسمة لأن خراج المقاسمة متعلق بالخارج وقد حبسه أو استهلكه فيضمن قطعاً وفي خراج الوظيفة كذلك على الصحيح كما صرح به في التاترخانية عن الذخيرة وأما اخراجه من القرية لسكونه مضرًا فجمع عليه لاسيما مع كونه آفيا نزيلا لملك له فيها وقد نقي عمر رضى الله عنه رجلا كانت تفتقن به الرجال والنساء مع ما كان له من الملك والاصالة في المدينة فكيف بهذا النزول الا فاقى الذي لا ملك له بالقرية مع اضرامه والله أعلم (سئل) في قرية لبيت المال يتصرف فيها السباهي نظير عطائه فيه هل له أن يقلع غرس زيتون بها مباح لأهل القرية سابقا ولا حقا أم لا (أجاب) ليس له ذلك اذ هو ليس بملك انما له تناول الخزاء المعين له من جانب السلطان لا اتلاف ما فيه ضرر على بيت المال والله أعلم (سئل) في ضيعة موقوفة على جهات متعددة غرس زراعتها غرس شجر زيتون في أرضها فهل لأحد المتكلمين على إحدى الجهات الموقوفة الضيعة عليها ان يختص بما على شجر الزيتون من عداوته المقرر في مصرفه المتكلم عليه بدون بقية الجهات الموقوفة عليها أم لا (أجاب) ليس له ذلك باجماع المسلمين اذ العداوة المعروفة بهذه البلاد في غراس الزيتون ونحوه انما يدفعه الغارسون في مقابلة الانتفاع بالأرض الموقوفة أو السلطانية أو المملوكة فيجوز على حسب ذلك ويدفع لكل جهة استحقاقها الذي يخصها كما يجزى في الزرع الشتوى والصيفي وجميع ما يزرع بها من المقات وسائر الخضراوات واختصاص جهة بذلك من هذه الجهات لا يقبله شرع ولا عقل ولم يأت به نص ولا نقل والله أعلم (سئل) في قريتين خربتا من الظلم وكثرة التكليف من باطنجية ومباشرة وكالة وقهوجية وقواسية وطباخة وسياسة وأنواع من الظلم بطول تعداده لا أصل لها

مطلب غرس زيتون مملوك في قرية وبها زيتون روماني لا يؤخذ منه مثل الروماني

مطلب رحل من قريته الى أخرى وصار يزرع في أرض الخارج ولم يعط الخراج مدة يؤخذ منه المدة الماضية

مطلب السباهي ليس له قلع غراس الزيتون المباح لأهل القرية

مطلب غرس أهل القرية الموقوفة على جهات شجر زيتون بها لا يختص به بعض الجهات دون بعض

مطلب في قريتين خربتا من كثرة انظام لتولى القسم نقل قسمهما من الربع الى الخمس

في الشرع ولا العرف القانوني ولا يمتثلان قسم الربع مع تقدير عدم هذه الظلمات فنقبل
متوليم ما قسمهما من الربع الى الخمس لما رأى من أن لاعارة لهم ما بدون ذلك فجعل قسمهما
الخمس ورفع تلك الوظائف البدعية بمعرفة حاكم الشرع الشريف وكاتب حجة بذلك لما رأى من
المنفعة العائدة على الوقف بذلك وأنه اذا ارام قسم الربع عليهم ما لا يعمران هل ما فعله المتولى وأقره
عليه قاضي الشرع الشريف موافق للشرع والصواب واجب تقريره لانه اذا أعيد الربع
امتنع الزراع عن زرع أراضيهم بالكلية أم لا (أجاب) قد تقر راي العلماء ان الظلم يجب
اعدامه ويحرم تقريره واذا حلت الارض ما لا تتحمل كان ظلماً يجب اعدامه ولا شبهة ان خراج
المقاسمة على حسب الطاقة فاذا لم تنطق الربع ينقل الى الخمس بل اذا لم تنطق الخمس بان كانت أرضاً
قليلة الربع كثيرة المؤن بحيث لو قرر عليهم الخمس تعطلت ولا يفضل له شيء بعد المؤن أو كان
يخسر من ماله يتقص عن الخمس وقد صرح عن عمر رضي الله عنه انه قال لعامله له لعلكم حلتها
الارض ما لا تنطق فقال لا بل حملناها ما تنطق ولو زدنا لطاق رقت نص السكت كما كي انه اذا جاز
النقصان عند قيام الطاقة فعند عدم الطاقة بالطريق الاولى ذكره في البحر فظهر ان ما فعله المتولى
وقرره حاكم الشرع موافق للشرع الشريف فوجب تقريره ويحرم نقضه لانه ظلم والحال هذه
والله أعلم (سئل) في أرض وقف يؤدي متوليتها كل سنة للعشار غرضين نظير ما عليها من العشر
هل للعشار أن يطلب العشر من زرع مستأجرهم أو مستحكرهم أم ليس له عليهم سبيل
(أجاب) صرح في البحر نقلاً عن البدائع وغيره ان العشر يجب على المؤجر عند أبي حنيفة
وعندهما على المستأجر والقول ما قال الامام فليس على المستأجرين ولا على المستحكرين سبيل
عنده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل يدهم أرضاً يرضي بعضها وقف وبعضها البيت المال
يزرعها بالخصه هل عليه كفاية ذلك فتجوز بعد موته على فرائض الله تعالى أم لا واذا قلتم لا هل اذا
وضع أحد بنى المزارع يده عليهم من اربعة وتصرف فيها مدة ثم مات هل لزوجه وسائر بناته أن
يخاضن بنيه فيها ويقاسمهم فيها كقصة أملا كههم وتجوز على الفرائض الشرعية أم لا حق
لهن فيها (أجاب) أراضي الوقف وأراضي بيت المال لا ملك لزارعينها فيها بالاجماع فلا تورث
عنهم كما صرح به في البرازية وغيره فليس لزوجة المزارع ولا لبناته فيها حق ومن تصرف فيها
بالمزارعة انما له حق الانتفاع بها وليس له في رقبته مالاً بالاجماع المسلمين والارث انما يكون فيما
تركه من المال وهذه الاراضي ليست مما ترك والله أعلم (سئل) في قرية نصف أرضها وقف
والنصف سلطاني جلا كثير من أهلها من المغارم وكثرة المظالم وطال عليهم الاسودهم فاطنون
ببلاد الاسلام وقد قودوا وتناسلوا وتركوا أوطانهم وأراضيهم المذكورة وبعد ما يزيد على
ثلاثين سنة جاءهم ناظر الوقف أو وكيله يريد جبرهم على العود أو غرامتهم على أراضيهم المذكورة
التي تركوها هل يلزمون بذلك شرعاً أم لا (أجاب) لا قائل من العلماء بالزامهم بواحدة منها
لا سيما الناظر أو وكيله فان الوقف حسب العين على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة وبالقضاء من زول
ملكه لا الى مالك فاذا علمت ذلك فالزراع والحال هذه في الارض بالنسبة الى أرض الوقف عامل
بالخصه وهو كالمتأجر وليس عليه خراج كما صرح به علماءنا قال في الاسعاف واذا دفعها يعني
دفع المتولى الارض من اربعة فالتخراج أو العشر من حصه أهل الوقف لانه اجارة بمعنى انتهى
وفي أوقاف هلال أرايت القسائم بأمر هذه الصدقة اذا دفع الارض من اربعة بالنصف ولم يشترط
العشر على من العشر قال العشر من النصف الذي لاهل الوقف فاذا كان المطلوب لا يلزم

مطلب عشر الارض
العشرية على المؤجر لا على
المستأجر

مطلب أرض بيت المال
لا تورث فليس للزوجة
والبنات فيها حق

مطلب قرية بعض أرضها
وقف والبعض سلطاني اذا
خرج أهلها منها لكثرة
المظالم لا يجبرون على العود

مطلب في حكم الماخوذ
من ذراع أرض الوقف
وأرض بيت المال

المزارعين بالحصة كيف يطلبون للعود إلى بلدتهم جبر الاجل ما هذا الاضلال بعيد وعمله تقول
إذا كانت الأرض لبيت المال وتدفع من أجرة المزارعين فالماخوذ منهم بدل أجارة لاخراج كما
صرح به السكك بن الهمام وغيره ومما هو مصرح به أن خراج المقاسمة لا يلزم بالتعطيل وإن
أرض بيت المال لاخراج فيها والماخوذ منها أجرة فلا شيء على الفلاح لو عطلها وهو غير مستأجر
لها ولا جبر عليه بسببها وبه علم أن بعض المزارعين إذا ترك الزراعة وسكن مصر فلا شيء عليه فما
تفعلها الظلمة من الأضرار به فخرام مصرح به في البحر الرائق وفي المنهر ما يفسد الآن من الأخذ
من الفلاح وإن لم يزرع ويسمى ذلك فلاحة واجبارهم على السكن في بلدة معينة لعدم داره ويزرع
الأرض حرام بلا شبهة وأجمعوا على الاقتصار عند العجز أو الغيبة أو التهرب عن الأرض
الخارجية على أنه إما أن يدفعها السلطان من أجرة لغيرهم وإن لم يجد من يأخذها من أجرة
يؤجرها وإن لم يجد من يستأجرها يبيعها فيكون الثمن لصاحب الأرض وإن لم يجد من يشتري
يدفع إلى المزارع مقدار ما ينفق في عمارة الأرض قرضاً قالوا وهذا قول صاحبين وأما قول
الامام لا يبيع ولا يؤجر لأنه لا يرى الحجر بمثل وقيل أنه قول الكل فاقصدهم على ذلك يمنع
تعرضهم لجبر المزارع والتعرض اليه بشيء مما ذكر في السؤال ويقضي بأنه ظلم وضلال لا يحل
بحال ولا حول ولا قوة الا بالله اليه المرجع والمآب (سئل) في أرض خارجة ألقى عليها
السييل حصبا وبعض أبحار فتركه أربابها وزرعها مع إمكان اصلاحهم أهمل يجب عليهم
خراجها الموظف عليها ولا يعذرون بترك الزرع بسبب ذلك أم لا (أجاب) نعم يجب عليهم
الخارج ولا يعذرون بالترك مع إمكان اصلاح قال في الحاشية وإن كان في أرضه قصب أو طرفاء
أو صنوبر أو خلاف أو شجر لا يثمر ينظر إن أمكنه أن يقلع ذلك ويجعلها من رعة فلم يفعل كان عليه
الخارج وفيها بعده بقليل وإن كان في أرض الخارج قطعة أرض سبعة لا تصلح للزراعة ولا يصل
الماء إليها إن أمكنه اصلاحها كان عليه خراجها وإن لم يمكن فلا خراج عليه ومثله في غيرها والله
أعلم (سئل) عن حاكم غرة إذا أخذ خراج المقاسمة من الزرع مدة سنين فاستحققت الأرض بان
ظهرت وقفا أو صاديا هل يؤخذ من الزرع ثانيا أم لا ويخرجون من العهدة (أجاب) قد خرجوا
من العهدة ولا يلزمهم دفعه ثانيا صرح به في التاترخانية والله أعلم (سئل) فيما إذا أصاب الزرع
آفة في أرض الخارج بنوعيه هل يسقط أم لا ومثل الزرع الكرم والرطبة ونحو ذلك وكذلك
في أرض العشر أم لا (أجاب) في المتون والشروح والفتاوى إذا أصاب الزرع آفة سماوية
لاخراج كالغرق والحرق وشدة البرد والحق البراذي الجراد بذلك حيث لم يمكن دفعه ولا شك أن
الدودة والفارعة والقردة والنمل كذلك وصرح كثير من علماءنا بعدم السقوط في القردة والسماع
والأفاعي ونحوها حيث أمكن المنع إذا العلة عدم القدرة على الدفع ولا فرق بين خراج الوظيفة
والمقاسمة والعشر بل بالأولى في الآخر لتعلق ذلك بعين الخارج فيها فكأنما هذا الحكم أولى
ومثل الزرع الكرم والرطبة ونحوها وهذا هو الصحيح والأقرب إلى العدل والابتعاد عن الظلم
وقد صرح علماءنا في هذا الباب أنه مما يحمد من سيرة الأكاسرة أنهم إذا أصاب الزرع آفة
غرموا له ما تنفق من بيت مالهم وقالوا المزارع شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فإذا
لم يعطه الامام شيئا فلا أقل من أن لا يغرمه الخراج والله أعلم (سئل) في أرض قرية قسمها الربع
وهي وقف ارصادي من حضرة السلطان غرس أهلها السابقون واللاحقون فيها زيتوناً باذن
المتولين قديما وحديثا غاب المتكلم عليهم أو أن جداد زيتونها وخافوا عليه الهلاك فخذوه لغيبته

مطلب لو عطل زراع أرض
الخارج أرضه لحصى القاه
السييل فيها يلزمهم الخراج

مطلب لو أخذ خراج المقاسمة
من الزرع ثم ظهر أن الأرض
وقف خرجوا من العهدة
مطلب لو أصاب الزرع
آفة سقط الخراج بنوعيه
ومثله العشر ومثل الزرع
الكرم والرطبة

مطلب في أرض قرية وقفها
السلطان وغرس أهلها فيها
شجر زيتون فجذوا الزيتون
بغية المتكلم عليها فالتقول
لهم في قدره

مطلب اذا عاهد أهل الذمة
وقالوا ان عادتنا ان لا نعطي
الجزية عن الاعزب الى غير
ذلك لا يلتفت الى قولهم

مطلب اذا مات الذي لا عن
تركة لا تطالب ورثته
بالجزية

بغير اذنه والا ان تشطط عليهم في حصة الوقف ولا يصدقهم في دقائهم فهل القول قولهم في ذلك
وهل عليهم عقوبة جلد في غيبته للضرورة أم لا (أجاب) القول قولهم في ذلك لان كل شخص
منهم أمين على ما في يده ولا يثبت ما يدعيه عليه بمجرد قوله فاذا ادعى الزيادة فعليه البيينة
الشرعية واذا عجز عنها وطلب منهم اليمين على ما ادعى به فله ذلك اذا البيينة على من ادعى واليمين
على من أنكر لو اعطى الناس بدعواهم لا دعى اناس دماء اناس وأموالهم ولا يلزمهم عقوبة
بجمع ما لهم وحفظه خشية الهلاك والله أعلم

(باب الجزية)

(سئل) في أهل الذمة اذا استنخوا من أداء الجزية وقت وجوبها وعادوا وقالوا ما لنا إعادة أن
نعطى عن الاعزب حتى يتزوج ولا نعطي عن المترج منها غير ربع غرس ومشايخنا ما عليهم شيء
هل يتبع قولهم شرعاً ولا يتبع ويأثم من يأخذ بقولهم وعلى حاكم الشرع والعرف أن يأمرهم
بدفع الواجب عليهم شرعاً ويرجهم عن الترفع عن دفعه ويلزمهم بما هو مقدر في الشرع عند
أهل العلم ومما مقدار ما يؤخذ منهم شرعاً وعلى من تجب الجزية (أجاب) لا يلتفت الى قولهم
ولا يتبع بل كل من امتنع عن أدائها ردع ويرجر ويصفع وتؤخذ قهر او قسر او جبر اذا الجزية
هي التي عصمت دماءهم عن سيوفنا ومنعت أيدينا عن قتالهم وقتلهم واسترقاقهم قال عز من
قائل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحترمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون
دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وقال صلى الله عليه وسلم
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هذا عصموا مني دماءهم وأموالهم الا
بجحها وحسابهم على الله تعالى كذا في الصحيح واذا ما قالوا هذا دعوهم الى الجزية لا امره صلى الله
عليه وسلم بذلك في حديث طويل رواه أحمد ومسلم والترمذي ولانه بقبول الجزية ينتهي القتال
كما ينتهي بالاسلام وفي الحسان عن عقبه بن عامر انه قال قلت يا رسول الله انما غرت بقوم فلاهم
يضفوننا ولا هم يؤدون ما لنا عليهم من الحق ولا نأخذ منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان أبوا الا أن تأخذوا كرها فخذوا كذا في المصايح وهي عند عدم وقوع الصلح حين الفتح على
شيء على الفقير في كل سنة اثنا عشر درهماً وعلى الوسط ضعفه وعلى المكثرت ضعفه بدرهم عمر رضى
الله تعالى عنه وهو ما كان كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والمنتقال معلوم لم يتغير جاهلية
ولا اسلام الى الآن وتوضع على اليهود والسامرة والنصارى والمجوس والوثني عندنا اذا كان
بجماً وتؤخذ من الصابئة عند أبي حنيفة رجة الله تعالى لا عندهما رجهما الله تعالى ومن كل
بالغ سواء كان متزوجاً أو غير متزوج ومشايخهم مثلهم تؤخذ الجزية منهم وبهذا الاسم لا تسقط
الجزية عنهم ولا تؤخذ من وثني عربي ومرد وصبي وامرأة وعبد ومكاتب وزمن وأعمى وفقير
غير معتقل وراهب لا يخاطب وشمل العبد المدبر وابن أم الولد ومثل الزمن والاعمى المتزوج
ومقطوع اليدين والرجلين والشيخ الكبير والعاجز وتسقط بالاسلام والموت والتكرار ولا تقبل
منه اذا ارسلها على يد نائبه في أصح الروايات بل يكلف أن يؤديه بنفسه قائماً والقابض قاعد وفي
رواية يأخذ بتليبيه ومهزوا يقول أعط الجزية يا ذمي كذا في الهداية لانهم مأمورون
بإعطائها حال كونهم صاغرين وبحث الجزية طويل فنقتصر على ما ذكرناه والله أعلم (سئل)
في ذمي مات لآعن تركة هل تطالب ورثته بجزية أم لا (أجاب) لا تطالب ورثته بجزية من ما لهم

بالاجماع اما عندنا فلسقوطها بالموت واما عند القائل بعدم سقوطها به يقول انها كدين
الا دعى ولا يلزم الوارث وفاءه من ماله والقول قول الوارث يمينه انه لم يترك مالا والله أعلم
(سئل) في نصراني غائب وعليه جالية هل تلزم زوجته أو اخاهام لا (أجاب) لا تلزم الجالية الا
من هي عليه فلا يطالب بها أب يا بنه ولا ابن يا بنه فيها كالذين الشرعي الثابت بنمة المديون
لا يطالب به أحد غيره والله أعلم

مطلب غاب نصراني وعليه
جالية لا يطالب بها أحد

(باب المرتدين)

(سئل) في شقي لعنني الله تعالى سيدنا ابراهيم الخليل الذي اخي عليه الملك الخليل في القرآن
الكريم بأنه اواه حلیم فماذا يترب عليه وهل اذا جاء تائباً من قبل نفسه راجعاً عما قال يدفع عنه
موجب الردة الذي هو القتل وما الحكم فيه (أجاب) يقتل حداً ولا قوبة له أصلاً في البرازية
وغيرها من كتب الفتاوى واللفظ لها الوارد والعياذ بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد
اسلامه ويعيد الحج وليس عليه إعادة الصلاة والصوم كالكافر الأصلي والمولود دينه ما قبل
تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولد زنا ثم ان أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجزئه
ما لم يرجع عما قاله لان باتياناً على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم
يجدد النكاح و زال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل الا اذا سب الرسول صلى الله عليه
وسلم أو واحداً من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فانه يقتل حداً ولا قوبة له أصلاً سواء كان بعد
القدرة عليه والشهادة أو جاء تائباً من قبل نفسه كالمترد فانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة
ولا يتصور فيه خلاف لا حد لانه حق تعاق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق
الادميين وكحد القذف لا يزول بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لانه حق الله تعالى
ولان النبي بشر والبشر جنس تلحقهم المعرة الامن أكرمه الله تعالى والبارئ منزه عن جميع
المعائب بخلاف الارتداد لانه معنى ينقربه المرتد لاحق فيه لغيره من الادميين ولكونه بشراً
قلنا اذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعق ويقتل حداً وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضي
الله تعالى عنه والامام الاعظم والبدري وأهل الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال
الخطابي لأعلم أحد من المسلمين اختلف في وجوب قتله اذا كان مسلماً وقال سحنون المالكي
اجمع العلماء على ان شتمه كافر وحكمه القتل ومن شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى
ملعونين أيما ثقفوا الخذوا وقتلوا نقتل الله السنة الآية وروى عبد الله بن موسى بن جعفر
عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه انه
صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فاقتلوه ومن سب أصحابي فاضربوه وأمر صلى الله عليه وسلم
بقتل كعب بن الاشرف بلا اندارو كان يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أبي رافع
اليهودي وكذا أمر بقتل ابن خطل بهذا وكان متعلقاً بأستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في
كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول انتهى وفي الاشباه كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا
والآخرة الاجاعة الكافر بسب تي وبسب الشيعين أو احدهما بالسحر والزندقة الى آخر
ما فيه والمسئلة مقررة مشهورة في الكتب غنية عن الاطباب والحاصل فيها وجوب قتل مثل
هذا الشقي المتهور في حق مثل هذا النبي الخليل وان كان قد تاب وجدد الاسلام والله أعلم
(سئل) في مسلم سب خير خلق الله تعالى أجمعين محمد رسول الله رب العالمين وشتمه في وسط

مطلب في حكم سب سيدنا
ابراهيم

مطلب في حكم سب سيدنا
محمد صلى الله عليه وسلم

السوق مرتكباً أعظم الفسوق فما حكم هذا الشقي اللعين أقتونا مأجورين (أجاب)
حكمه حكم المرتدين وبه صرح في التتف حيث قال من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه
مرتد وحكمه حكم المرتدين ويفعل به ما يفعل بالمرتدين ومن صرح بذلك ابن افلاطون في كتابه
المسمى بعين الحكم حيث قال ناقلاً عن شرح الطحاوي ما صورته ومن سب النبي أو أبغضه كان
ذلك منه ردة وحكمه حكم المرتدين وفي الأشباه والنظائر كل كافر تاب فتابته مقبولة في الدنيا
والآخرة إلا جماعة الكافر بسب نبي وبسب الشيخين أو أحدهما الخ وفي البرازية في المرتد
و يؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح و زال عنه موجب الكفر والارتداد وهو
القتل إلا إذا سب الرسول صلى الله عليه وسلم أو واحداً من الأنبياء عليهم السلام فإنه يقتل حداً
ولا توبة له أصلاً سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء تائباً من قبل نفسه كالمترد فإنه حد
وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف لأجل أنه حد لا يتعلق به حق العبد فلا يسقط
بالتوبة كسائر حقوق الأدميين وكحد القذف لايزول بالتوبة بخلاف ما إذا سب الله تعالى
ثم تاب لأنه حق الله تعالى ولأن النبي صلى الله عليه وسلم بشر والبشر جنس فحقهم المعرة الأمان
أكرمهم الله تعالى والبارئ منزوع عن جميع المعايير بخلاف الارتداد لأنه معنى ينفرده المرتد لا حق
فيه لغيره من الأدميين ولكونه بشراً قلنا إذا شتمه عليه الصلاة والسلام سكران لا يعفى ويقتل
أيضاً حداً وهذا مذهب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه والامام الأعظم والبدرى وأهل
الكوفة والمشهور من مذهب مالك وأصحابه قال الخطابي لا أعلم أحداً من المسلمين اختلف في
وجوب قتله إذا كان مسلماً وقال سحنون المالكي أجمع العلماء أن شتمه كافر وحكمه القتل ومن
شك في عذابه وكفره كفر قال الله تعالى ملعونين أيماً تقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلاً سنة الله الآية
وروى عبد الله بن موسى بن جعفر عن علي بن موسى عن أبيه عن جده عن محمد بن علي بن
الحسين وعن حسين بن علي عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم قال من سب نبياً فقتله ومن سب
أصحابي فاضربوه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل كعب بن الأشرف بلا إنذار وكان
يؤذيه صلى الله عليه وسلم وكذا أمر بقتل أبي رافع اليهودي وكذا أمر بقتل ابن خطل بهذا وكان
متعلقاً بأستار الكعبة ودلائل المسئلة تعرف في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول
وتما فيه وفي فتح القدير ما يقرب من هذا ونقله عنه صاحب البحر والله أعلم (سئل) في
نصراني ذمى تجراً على الجنب الرفيع المحمدي صلى الله عليه وسلم بالسب فإذا يأنزله شرعاً
خصوصاً إذا كان قصده غيظ المسلمين ومدح النصرانية ومدح الإسلام (أجاب) يبالغ في
عقوبته ولو بالقتل فقد صرح علماءنا بأنه يجوز الترقى في التعزير إلى القتل إذا عظم موجباً وأي
شيء من موجبات التعزير أعظم من سب الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الذي قيل إليه نفس
المؤمن فينبغي لحكام المسلمين قتله كي لا يتجرأ أعداء الدين إلى إحراق أفئدة المسلمين بسب نبيهم
من الكفرة المتمردين وعلى الله سبحانه وتعالى إصلاح الأحوال ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي
العظيم الكبير المتعال والله أعلم (سئل) عما نقله الزاهدي في حاويه بقوله نج قيل له في الخروج
إلى دار الحرب متجراً فقال الكافر وردا الحرب خير من دار الإسلام والمسلمين فإن أراد به أن يرجع
ثمة أكثر لا يضره وإن أراد به أن دينهم خير كثر قال ولعلنا هذا وجه أحسن منه أن الكفار
خير من المسلمين في المعاملات والتجارات لقله خيانتهم وغررهم وقلة الظلم على التجار وعدم أخذ
ولا تهم أموالهم بغير غن أو ثمن بخس وهو الظاهر لا يكفر اه لم كانوا خيراً من المسلمين في

مطلب في نصراني سب سيدنا
محمد عليه السلام

مطلب في قول الزاهدي
نج قيل له في الخروج إلى
دار الحرب الخ

المعاملات الخضع ان أساسهم على تقوى وأساس الكفار على غير ذلك هل له حكمة ظاهرة أو سبب جلي (أجاب) الظاهر ان السبب في ذلك كثرة تعرض الشيطان لهم خشية قواهم من يده فوجد أثره المقرون بالارادة الالهية بخلاف الكفار فانه آمن من قواهم واستراح منهم وترك تعرض لهم وليغتر بهم من أضل الله تعالى عن سواء الطريق والله أعلم (سئل) في رجل سئل شيئاً فقال لو جاءني النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلت أو نحو ذلك هل يكفر أم لا (أجاب) لا قال في جامع النصولين راجعاً حص وقع بينه وبين سهرم وخلاف فقال لو يشير رسول الله صلى الله عليه وسلم لم آثر بأمره لا يكفر وقد أفتى به من الشافعية السبكي والرملي معللاً بأنه يدل على التعظيم وبأنه مستقبلاً وبأنه لو قدر محييه وشفاعته وعدم قبولها لا يكفر فقد شفع في قضايا ولم تقبل كما في قضية بريرة لما اعتقت فقال زوجها وأبوه ولدك فقالت أنا مني قال لا ولكن أشفع قالت لا حاجة لي فيه فاجتمع المذهبان على عدم كثرة والذي يظهر انها الجاعية والله أعلم (سئل) في رجل يدعى العلم ويرى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا انظر الى امرأة وأعجبته حلت له بمجر دنظره سواء كان لها زوج أو لم يكن ويدخل بها هل اذا تسكلم بهذا الكلام بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام يترتب عليه بذلك حكم الردة في مقام عليه ما يقيم على المرتد وهل اذا تاب قبل توبته أم لا (أجاب) نعم يكون بذلك مرتداً فيترتب عليه احكام أهل الردة من وجوب قتله فقد صرح علماء ونا في غالب كتبهم بان من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحداً من الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو استخف بهم فانه يقتل حداً ولا توبة له أصلاً سواء كان بعد القدرة عليه والشهادة أو جاء تائباً من نفسه لانه حق تعلق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الا كمين ووقع في عبارة البزازية ولو لعاب نبيا كفر وقد ذكر المفسرون في قوله تعالى واذا تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك الآية ما يكذب الزاعم المذكور فن ذلك قول القرطبي بعد كلام طويل قدمه وروى عن علي بن الحسن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قد أوحى الله تعالى اليه ان زيدا يطلق زينب وأنت تنزوجهما بتزويج الله اياهما فلما تشكى زيد للنبي صلى الله عليه وسلم خلق زينب وانما لا تطيعه وأعلمه بأنه يريد طلاقها قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم على جهة الادب والوصية اتق الله في قولك وأمسك عليك زوجك وهو يعلم انه يفارقها وهذا الذي أخفى في نفسه ولم يرد أنه يأمر بالطلاق لما علم أنه سبى تزوجهما وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلحقه قول من الناس في أن يتزوج بزينب بعد زيد وهو مولاه وقد أمره بطلاقها فعاتبه الله تعالى على هذا العذر من انه خشي الناس في شيء قد أباحه الله تعالى له بان قال أمسك عليك زوجك مع علمه بأنه يطلق وأعلمه ان الله تعالى أحق بالخشية في كل حال ثم قال قال علماء ونا وهذا القول أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية وهو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين والعلماء الراغبين كالزهري والقاضي بكر بن العلاء القشيري والقاضي أبي بكر بن العربي وغيرهم ثم قال فأما ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم هو زينب امرأة زيد ورجعاً أطلق بعض الحنابلة يعني النسفة عشق وهذا انما يصدر عن جاهل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا أو مستخف بجرمته صلى الله عليه وسلم وفي الكشف ما يكشف النقاب عن وجه الخطأ والصواب في هذه المسئلة وفي اسباب النزول قوله تعالى ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له أي ما كان عليه من اثم فيما أباحه الله تعالى فلا اعتراض لاحد عليه فيه سنة الله في الذين خلو من قبل من الانبياء وابتلائه لهم عليهم السلام كداود وسليمان وهذا انما ليس

مطلب لو قال لو جاءني النبي ما فعلت لا يكفر وكذلك الأمر بأمره

مطلب من قال ان النبي كان اذا انظر الى امرأة وأعجبته حلت له تنقيصا بمقامه الشريف كفر

مطلب في تفسير قوله تعالى واذا تقول للذي أنعم الله عليه الآية

قوله وهذا انما الخ هكذا بالاصل الذي بايدينا ولعل الاحسن فهذا الخ ويكون جواباً أما أو غير ذلك تأمل وحرر اه معجمه

فيه نقص للميل الطبيعي الذي لا يكاد يسلم الا دعى منه معصوما كان أو غير معه وم فلما نظر النبي صلى الله عليه وسلم الى امرأة يزيدتها بقلبه ان طلقها زيدا تزوجها والمباح لا يستحياء منه والله تعالى أخبرانه ما كان عليه فيه من حرج ولا جناح لاسيما في الامور الجائرة الشرعية فكان جوابا للمناقضين وقد طمأنها زيدا وخطبها له النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ان الله تعالى أبدلك خيرا مني رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرحت وقالت الامر لله ولرسوله من حجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اه يا ختصار خطبته صلى الله عليه وسلم وتزوجه اياها بعد زيدا يكذب القائل كان اذا نظر الى امرأة وأعجبته حلت له بمجرد نظره ويدخل بها الخبزاء القائل يتكلمه بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام بهذا الكلام أن يقتل بعد أن يطابق به في الاسواق ولا تقبل له توبة عندنا كما نصت عليه علماءنا الاعلام والله أعلم (سئل) في رجل دفع لاخر فتوى شريفة من شيخ الاسلام فرماها الى الارض وخرقها واستترزأ بها فاذ يلزمه شرعا (أجاب) صرح كثير من علماءنا بكفره قال في البحر في تعداد المكفورات وبالقائه الفتوى على الارض حين ألقى بها خصمه أى يكفر بالقائه الفتوى الخ وقال أصحاب الفتاوى لو عرض عليه خصمه فتوى الأئمة فتردها قال وجهه بازنامه فتوى أو رده قيل كفر لردده حكم الشرع وعبارة البزازية يكفر بغير لفظ قيل ولو قال ليس كما أفق أو قال لا يعمل بهذا يعزراذا باشر المنكر وهذه عبارة جامع الفصولين والترداد انما هو عند عدم ارادة الاستئذان بالشرع وأما لو كان ذلك مع الاستئذان بالشرع والذين يكفر باجماع المسلمين والكلام في المسئلة طويل ولا شبهة أن الويل ثابت لمن استترزأ بالشرع الواحد الخليل الجليل أعادنا الله تعالى من الموبقات وختم لنا والدسلمين بالصالحات والله أعلم (سئل) في متول على أوداف سيدنا خليل الرحمن على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام مسك جماعة من الفلاحين وسجنهم ظلما بغير طريق شرعي فوكوا واجاعة من عشيهم ليأتوا الحاكم العرف المولى من قبل مولانا السلطان نصره الرحيم الرحمن ويستغيثوا به ليضرهم مع غريمهم مجلس الشرع الشريف فحضروا واستغاثوا فارسل الحاكم المذكور اليه فحضر وأحضر الجماعة فدعوه لمجلس الشرع الشريف فقال لا اذهب للشرع وعاند فقال له الحاكم المذكور ورفعه صوته مستخفا به فقال أنا لا أنظر هذه الدعوى بالشرع بغلظة وتعظيم مستخفا بالشرع الشريف وثبت استخفافه بالبنية المعدلة لدى الحاكم الشرعي وامتنع وتناول على الحاكم المذكور ورفعه صوته مستخفا به قائلا بالتركية يانه سويله فصل له بذلك ايذاء وهو في مجلسه وحل حكومته المولى فيها من قبل السلطان فاذا يترتب عليه حيث امتنع عن الذهاب للشرع الشريف مستخفا به وما يلزمه على ما صدر منه من سوء أقواله وشنيع افعاله (أجاب) قد تقرر عند علماء الاسلام وهذه الانام أن من استخف بشرع النبي عليه الصلاة والسلام فقد ارتد باجماع المسلمين ولزمته أحكام المرتدين المقررة المسببة في المتون والشروح والفتاوى المستغنية عن الشرح والتبيين من وجه الاهانة للجنس وكشف الشهية والقتل ان لم يجدد الاسلام وشي ذلك من الاحكام هذا مما يتعلق بالاستخفاف بالشرع والدين وأما ما يتعلق بايذاء المسلمين وعباد الله تعالى أجمعين فقد صرح الكثير من أئمتنا رحمهم الله تعالى آمين ان من آذى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين عزرق باب اولي ماوجب وحشية ويعقب اذية من الالفاظ الخسنة المستعملة للاستخفاف والاهانة المؤذنة بالاستغفار خصوصا بدوى المناصب المتلقاة من الحضرة الخافضة فان الله تعالى أوجب علينا طاعتهم وألزمنا اجابتهم وحرم علينا الافتيات عليهم والاستماتة بهم اذ

قوله وخطبها له النبي صلى الله عليه وسلم كذا بالاصل وهو تحريف ولعل صوابه وخطبها للنبي أو نحو ذلك تأمل اه معجزة

مطلب لورعى الفتوى على الارض وخرقها يكفر

مطلب لو قال المسد والى الشرع لا أنظر هذه الدعوى بغلظة وتعظيم مستخفا بكفر

مطلب من آذى غيره بقول أو فعل ولو بغمز العين عزز

هي مؤدية الى خلل الاحكام وفساد النظام فوضع الالهانة في موضع التكريم مضرب قبيح ذميم
والاحكام موضع الاكرام ومحل الاحتشام ومن لا أدب له مع الخلق لا أدب له مع الحق ومن
لا أدب له مع الحق فهو آثم مجرم ومن يهن الله فماله من مكرم والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق
والهادي الى سواء الطريق (سئل) في طائفة من الفلاحين دعوا الى الشرع الواضح المبين
في قضية تتعلق بالجنائيات من قتل وجراحات فأبوا قائلين لا نعمل بالشرع وانما نعمل بدعائم
العرب والفلاحين ماذا يترتب عليهم شرعا (أجاب) ان قالوا ذلك لا اعتقادهم عدم حقيقة
الشرع أو استخفافا فلا ريب في كفرهم باجماع المسلمين ويجب أن يجري عليهم أحكام المرتدين
وان لم يكن واحد منهم ما فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال لخصمه حكم
الشرع كذا فقال خصمه من يرسم كاري كنم بشرع في كفر وقيل لا ومعنى هذه اللفاظ أنا
اعمل بالعادة لا بالشرع وأيد القول الاول بفرع من عماد الدين ومثل ما في جامع الفصولين في كثير
من كتب المذهب وأما عقوبة المذكورين وتعزيرهم واهانتهم فواجب على حكام المسلمين لان
العرب والفلاحين غلب عليهم اهمال الشرع والرجوع الى الدعائم وربما تطرقوا الى هدم
الشريعة بالكلية ان تركوا أمرهم فلا يجوز ارضاء أعنتهم في الضلال واهمال أمرهم فيما
لا يجوز فيه الاهمال خصوصاً فيما يتعلق بهذا الشأن الذي طالما ضربت العجاجة دونه بسوقها
حتى استنقام وجدوا فيه النفوس حتى شتت صلبه وقام فالمتعين على حكام المسلمين
والاسلام وسائر ولاية الانام تدارك هذا الامر الخطر المشكل وتلافي هذا الشأن الصعب
المذهل والسيقظ له برء مثل هؤلاء الى الشرع المحمدي وترك ما عداه مما ينزل الله به من
سلطان ومن أجي وعنادي منهم في الضلال يجب أن يعامل بالقتل والقتال ولا حول ولا قوة الا
بالله المهين المتعال السه مر جعنا ومردنا وعليه اعتمادنا في سائر الاحوال اللهم قوم من
سما الشريعة وارفع عمدها وثبت قوائمها باسمك السماء أن تقع على الارض آمين اللهم امين
(سئل) في رجل سكن دار الله ثلثها والثلث الاخر لا خرقيل له ان شريكك يطلب قسمة الدار
اما أن تستأجر حصته منه أو تهائه فقال لا أقبل بذلك ولا أرضى به فقال له الحاكم ارض
بالشرع فقال لا أقبل بذلك وأجاب له مفت بأنه حيث خالف الشرع فقد كفر وبانت زوجته
منه ويلزمه تجديد ايمانه ومراجعة زوجته وكتب عليه بذلك سجل فهل ثبت بذلك كفر أم لا
(أجاب) اللهم اني أعوذ بك أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم واستغفرك مما لا أعلم انك أنت علام
الغيوب اعلم أن علماء ناصرحوا في كتبهم في هذا الباب بأنه لا ينبغي للعالم اذا رفع اليه مثل هذا أن
يبادر بتكفير أهل الاسلام مع القضاء بصحة اسلام المكروه والاسلام يعلموا والكفر شيء عظيم ولا
يخرج الرجل من الايمان الا بحد ما أدخله فيه قال في جامع الفصولين وكثير من الكتب كالبحر
للشيخ زين بن نجيم روى الطحاوي عن أصحابنا لا يخرج الرجل من الايمان الا بحد ما أدخله
فيه ثم ما تبين أنه ردة يحكم بها وما يشك أنه ردة لا يحكم بها اذا الاسلام الثابت لا يزول بشك مع ان
الاسلام يعلمون فينبغي للعالم اذا رفع اليه هذا لا يبادر بتكفير أهل الاسلام مع انه يقضي بصحة
اسلام المكروه (أقول) قدمت هذه لتصريحنا فيما نقلته في هذا الفصل من المسائل فانه قد كرفي
بعضها انه كفر مع ان لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليست أمه وفي الفتاوى الصغرى الكفر
شي عظيم فلا تجعل المؤمن كافرا متي وجدت رواية انه لا يكفر اه وفي الفتاوى اذا أطلق الرجل
كلمة الكفر عمدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضيم ولم

مطلب من قال لا أعمل
بالشرع بل أعمل بدعائم العرب

مطلب قيل له ارض بالشرع
فقال لا أقبل ذلك فأجاب
مفت بأنه كفر وبانت زوجته

يعقد الضمير على الكفر وقال بعضهم يكفروا وهو الصحيح عندي لانه استخف بذنبه اه وفي الخلاصة
اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المقس أن يعيل الى
الوجه الذي يمنع التكفير بحسبنا اللظن بالمسلم زاذ في البرازية الا اذا خرج بارادته موجب الكفر
فلا يتفعه التأويل حينئذ وفي التارخانية لا يكفر بالحق لان الكفر نهائية في العقوبة فيستدعي
نهائية في الجنائية ومع الاحتمال لانه اه قال في البحر والحاصل ان من تكلم بكلمة الكفر
هازلاً أو لا عباً ككفر عند الكل ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به قاضي خن في فتاواه ومن تكلم
بها خطأ أو مكرهاً لا يكفر عند الكل ومن تكلم بها عامداً عالماً ككفر بها عند الكل ومن تكلم بها
اختياراً جاهلاً بأنها كفرة فيه اختلاف والذي تجررانه لا يبقى بتكفير مسلم أمكن حمل كلامه
على تحمل حسن أو كان في كفرة اختلاف ولورواية ضعيفة فعلى هذا فأكثر ألفاظ التكفير
المذكورة لا يبقى بالتكفير بها ولقد الرمت نفسي أن لا أفتي بشيء منها اه والله أعلم (سئل)
في نحو عرب السعدنة وبني عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب
البوادي الذين يطلقون نساءهم فيتزوج الرجل منهم زوجة الآخر المدخولة بعد طلاقه بجمعة
أو أقل وكذلك بعد الموت لا يعتدون مطلقاً ويستحلون ذلك واذا توفي أحدهم عن عشرينات
مثلاً وله ابن عم ونحو ذلك من العصبية وان بعد لم يورثوا البنات مطلقاً معه بل يعتدون بهن بأنفسهن
ميراثاً ويورثون ذلك لعصبته فقط ويستحلون ذلك ويصدقون بعننته صلى الله عليه وسلم ولكنهم
يشكرون البعث والنشور اذا قيل لاحدهم ان ربنا سبحانه يحيي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على
أعمالهم فيقولون لا ندرى ذلك ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتون الزكاة وأبهم الفساد في الارض
وقطع الطريق وقتل النفس التي حرمها الله تعالى بغسرحق ويبيعون الحر ويقول بأنفسه هذا
فلا حى أبيعه لمن شئت كيف شئت وأنصرف فيه بالرهن كيف شئت مستحلين ذلك ومن قبائحهم
الواحدة منهم اذا جاءته زوجة الغير مغضبة من زوجها وكان بينه وبينها أدنى قرابة يذبح شاة
و يطعمها لاهل حبيسه ويدخل عليها في الحرام ويعتد هاز زوجة له معتقداً حل ذلك فاحكم الله
تعالى فيهم وما الذي يجب على الحكام في حقهم شرعاً مع نهيهم لهم عن ذلك مراراً وأمرهم لهم
بالاستسلام والانقياد لأحكام الله تعالى فلا يزدادون الا مخالفة وخروجاً عن أمرهم (أجاب) قد
سئل عن هذه المسئلة شيخ مشايخنا الزاهد الورع العالم الشيخ أمين الدين محمد بن عبد العال
الحنفي رحمه الله تعالى فأجاب بما حاصله المرقوم في فتاواه من استحل حكم علم أمره وحرمة في دين
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث نهوا وعظوا امراراً حل قتلهم وقتالهم وأخذ
أموالهم ثم ينظر في حال نساءهم ان كن مؤمنات مكرهات معهن لا ذنب لهن لا تعرض لهن
فيعلن الاحكام وان لم يكن كذلك حل سبيهن وبيعهن كالحربيات اه وحيث قطعوا الطريق
وقتلوا الانفس وأخذوا الاموال فجزأؤهم ما ذكر الله تعالى في كتابه العزيز قال عز من قائل انما
جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم
وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم
هذا حكمهم مع كونهم كفاراً وبه يعلم حل قتلهم مطلقاً والحال هذه ويثاب قاتلهم وأجر المقاتل
لهم كاجر المقاتل لاهل الحرب مع خلوص النية لانه مجاهد في سبيل الله تعالى والله أعلم (سئل)
في طائفة الدروز والقائلين بالوهمية الحاكماً بامر الله العبيدي وبالتناسخ وبعدم نبوة نبينا محمد صلى
الله عليه وسلم وغير ذلك وهم مع ذلك يستترون بين المسلمين بالصلاة والصوم وغير ذلك من شرائع

مطلب في حكم من تكلم
بكلمة الكفر تفصيل بين كونه
هازلاً أو لا عباً وغير ذلك

مطلب في نحو حكم عرب
السعدنة الذين يطلقون
نساءهم فيتزوجها الرجل
منهم بعد جمعة ولا يعتدون
بعد الموت أيضاً

مطلب في حكم الدروز
القائلين بالوهمية الحاكماً بامر
الله وبعدم نبوة نبينا وغير
ذلك

الدين هل يقبل اسلامهم و يترتب عليهم أحكام الاسلام أم لا لما اشترع عنهم من اخفاء الكفر
واظهار الاسلام واذا أغار المسلمون وسبوهم فاشترى مسلم من تلك السبايا فاحكمها (أجاب)
صرح العلامة الكمال بن الهمام في فتح القدير بأن من يبطن الكفر ويظهر الاسلام فهو المنافق
ويجب أن يكون حكمه في عدم قبولنا بوجه كازنديق لأن ذلك في الزنديق لعدم الاطمئنان الى
ما يظهر من التوبة اذا كان يخفي كفره الذي هو عدم اعتقاده ديننا والمنافق مثله في الاخفاء وعلى
هذا فطريق العلم بحاله اما بان يعتز بعض الناس عليه أو يسره الى من آمن اليه والحق ان الذي
يقتل ولا تقبل توبته هو المنافق والزنديق ان كان حكمه ذلك فيجب أن يكون مبطنًا كفره الذي
هو عدم التدين بدين ويظهر تدينه بالاسلام أو غيره الى ان ظفر نابه وهو عربي والافلو قرضاه
مظهر لذلك حتى تاب يجب أن لا يقتل وتقبل توبته كسائر الكفار المظهرين كفرهم اذا أظهروا
التوبة اه وفي الخانية قالوا ان جاء الزنديق فآقرانه زنديق فتأب عن ذلك تقبل توبته وان أخذ
ثم تاب لم تقبل توبته ويقتل اه وأما حكم السبايا فقد قال في الخانية بلدة يدعى أهلها الاسلام
يصومون ويصلون ويقرؤون القرآن ويعبدون الاوثان مع ذلك فأغار عليهم المسلمون وسبوهم
فاشترى منهم مسلم من تلك السبايا قالوا ان لم يكونوا مقرين بالعبودية والرق للمكهم يجوز شراء
النساء والصغار منهم ولا يجوز شراء الذكور لانهم ان أقر وأبالا سلام ثم عبدوا الاوثان
كانوا امرئتين فيجوز استرقاقهم نساء وصغارا ولا يجوز استرقاق الكبار لا يجوز من أهل الردة
وان كانوا مقرين بالرق والعبودية للمكهم فيجوز سبيهم واسترقاقهم فاذا ملكهم جاز بيعهم
اه والله أعلم

(كتاب اللقطة)

(سئل) في رجل التقط بهيمة فادعى المالك انه غاصب وادعى هو اللقطة ولا اشهداد ولا بينة
فالقول لمن منهما (أجاب) القول للمالك اجماعا حيث ادعى انه غاصب فلم يصدق في الالتقاط
وادعى انه لنفسه لانه اختلف أئمتنا فقال أبو حنيفة ومحمد القول قول المالك وقال أبو يوسف
القول قول الملتقط ارجع الى الجرح تجد المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل وضع يده على فرسين
بغير إذن مالكيها وخباهما في بيته ولم يشهد حين وضع يده عليهما انه أخذهما ليردهما الى
مالكيهما ولم يعرف عليهما مع تيسر التعريف بل حبسهما في بيته حتى غصهما متغلب لا قدرة
للمالكين على خلاصهما من يده هل يضمن قيمتهما لعدم اشهاد أم لا وهل يقبل قوله أشهدت بلا
بينه (أجاب) نعم يضمن قيمتهما حيث لم يشهد عند أخذهما انه أخذهما ليردهما على مالكيهما
فان ادعى ذلك ولم يقم على دعواه بينة لا يقبل قوله ويضمن عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف اذا
كذب المالك في ذلك وادعى تعديه عليهما وكذلك لو صدقه المالك انه التقطهما وكذبه في قوله
التقطت ما لاردهما وادعى انه التقطهما لنفسه يكون ضامنا عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
تعالى والله أعلم (سئل) في قرية سلطانية بها مغارة عادية لا يعرف لها مالك اتخذها من
مزارعي القرية بدابا لات من عندهم هل يملكها أم لا (أجاب) لا يملكها بذلك وانما يملكها بملك
السلطان له أو من فوض له السلطان ذلك واذا اتخذها المزارع بدابا لات من عنده لزمه أجرة
مثلها لبيت المال حال كونها خالية من الاالات التي له كمال اليتيم اذا استعمل بغير اجارة على المفتي
به والله أعلم

مطلب ادعى المالك الغصب
والملتقط اللقطة
مطلب اذا ادعى الملتقط
اللقطة وانه أشهد لا يقبل منه
الابينة

مطلب في قرية سلطانية
بها مغارة عادية اتخذها الخ
قوله بدابا بفتح الباء وتشديد
الدال منونا هو المكان الذي
يعصر فيه الزيت في عرف
الشام

* (كتاب المفقود) *

(سئل) في ناظر وقف قبض من متقبل أجرة مستغل ثم فقد الناظر ولم يكن المتقبل من الاستغلال فلزم أن يرجع على الناظر والناظر مفقود وله استحقاق في غلة الوقف وقد فقد كما شرح هل للمقبل أن يتناول استحقاقه في غلة الوقف أم لا (أجاب) ليس له ذلك وقد صرح علماؤنا بأنه ليس للقاضي أن يقضي في مال المفقود ولا عليه بشئ حتى قالوا لو غاب المقضي عليه بدين وله مال عند الناس لا يدفع إلى المقضي له حتى يحضر والقضاء على الغائب عندنا ممنوع وهي مسئلة شهيرة فلا تعرض غريمه لاستحقاقه بشئ ولا يجوز للقاضي أن يوفي به شيئا من دينه لأن بقاء حياته بالاستصحاب وهو لا يصلح للاستحقاق والله أعلم (سئل) في امرأته ماتت عن ابن مفقود فوضع أمين بيت المال يده على عقار من تركته وأباعه قبل القضاء بموته فحضر المفقود بعد موت البائع فما الحكم (أجاب) للمفقود رد البيع وأخذ العقار ويرجع المشتري على بائعه بالثمن وإن تعذر تأخرت مطالبته إلى يوم القيامة والله أعلم (سئل) في مفقود ثبت موته بموت أقرانه لدى حاكم شرعي ثبتوا شرعيا وله ولد غائب غيبة منقطعة نصب الحاكم الشرعي قِيامه لسماع الدعاوى الشرعية وأدعت عليه زوجة المتوفى المزبور برجر صداقها بذمته وأثبتته بوجه القيم المزبور والنسب الشرعي والحال أن المتوفى لم يترك سوى حصته في دار فهل للقيم بيع الحصة المزبورة فواء مؤخر صداق الزوجة أم لا (أجاب) نعم له بيع الحصة المذكورة لو فاء صداق الزوجة لأنه دين بذمة الميت في العمادية وكثير من الكتب والعبارة لها وإذا كان للميت تركه حين توفى وورثته في بلد آخر وادعى إنسان عليه مالا والوارث غائب غيبة منقطعة جعل له القاضي وصيالا بالغيبة المنقطعة عنزلة الموت وفي المشتق إذا كان على الميت دين فبيع العقار جائز كالمنقول عند أبي حنيفة والنقول في ذلك متواترة في الكتب المتسكاثرة والله أعلم

* (كتاب الشركة) *

(سئل) في دار مشتركة بالأرث بنى أحد الشركاء فيها بناء فحكمه شرعا (أجاب) صرح علماؤنا بأنه إذا بنى بغير إذن الشركاء وطلبت القسمة يقسم فإذا وقع بناؤه في نصيبه فبها والاهدم وهذا إذا بنى باجبار وأتت هي له وإن بنى بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العمل وإن بناه من النقص المشترك من ماله فماله ملك له ينقضه والمشارك على حكم الشركة كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الباني فيه بيمينه واليمين على بقية الشركاء المدعين ادهم خارجون عنه وهو ذو يد والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى في دار مشتركة بينه وبين أخيه بغير إذنه منفقاً على العمارة من ماله فما الحكم الشرعي (أجاب) إن بنى بأفاضها فالبناء مشترك ولا رجوع للباني بما لا قيمة له إذا هدم فيمتنع هدمه وإذا طلب القسمة كلاًهما أو أحدهما تقسم ولكل واحد ما وقع في نصيبه وإن بنى بغير أفاضها فماله قيمة وطلب القسمة أو أحدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فإن وقع في نصيب الباني فبها والاهدم بناؤه وأخذ أنقاضه التي بناها لأنها ملكه ولا تخرج عن ملكه من غير رضاه فتبقى على ملكه ويكون غاصبا حال البناء نصيب أخيه وشاغلا ملكه بملكه فيؤمر بالرفع أن طلب والله أعلم (سئل) في دار مشتركة يريد أحد الشركاء فيها الزام بقية شركائه بعمارتها أو إصلاح حيطانها أو مرمتها وهم متمنعون هل يجبرون على العمارة أم لا (أجاب)

مطلب قبض الناظر بأجرة
مستغل ثم فقد الناظر ولم
يمكن المستأجر الخ

مطلب ماتت عن ابن مفقود
فباع أمين بيت المال الخ

مطلب حكم بموت المفقود
وعليه ديون يباع عقاره
لأجلها

مطلب بنى أحد الشركاء
في المشتركة بغير إذن البقية

مطلب حكمه كالذي قبله

مطلب لا يجبر الشريك
على العمارة

مطلب دكان بعضها وقف
وبعضها ملك أبي الملاله عن
عمارها

مطلب تجوز الاستدانة
على الوقف لعمارة

لا يجبرون على ذلك كما صرح به غير واحد من علماءنا رحمهم الله تعالى والله أعلم (سئل) في
دكان مشتركة بين جماعة نصفها مشاع وقف على جهة بر والباقي ملك آخر من استمرت بل الت
الى السقوط وتأتي الملاله عمارتها والمتولى يريد هاو يطالبهم بماوااته في تعبيرها وليست قابلة
للقسمة ولا يتوصل المتولى الى تحصيل مقصود الواقف مادامت كذلك فهل تجبر الملاله على
مساواة المتولى في العمارة أو يعمر من ماله ويرجع على الملاله بما يخصهم (أجاب) صرح علماءنا
بان المشترك اذا انهدم فأبى أحد الشريكين أو أحد الشركاء العمارة ان أحتمل القسمة لاجبر
ويقسم والابن الشريك ثم يؤجره ليرجع قال في الاشباه والنظائر في كتاب القسمة المشترك اذا
انهدم فأبى أحدهما العمارة فان أحتمل القسمة لاجبر وقسم والابن ثم أجره ليرجع وصرح
علمائنا أيضا بان الوقف اذا احتجج الى تعميره جازت الاستدانة عليه باذن القاضي حيث لم يتيسر
اجارة عينه ولو بشراء متاع بأكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه على العمارة كما حرره ابن وهبان
وذلك كله للمبادرة الى منفعة الوقف والاهتمام به فانظر الى هذا الامر الذي أوجبت مراعاة
الوقف ارتكابه ولو أمره القاضي فامتنع يكلف المتولى عمارته ويرجع على الشريك بحصته وان
شاء أمره باجارته واستيفاء حصة الشريك ثم بعد الاستيفاء يرجع الى نصفه بالتصرف والحال
هذه ويبقى ويقضى بكل ما هو أنفع للوقف وفي الخلاصة في الفصل الثاني في الحائط وعمارته
لو كانت الدار بين صغيرين لكل واحد منهما وصى انهدمت وأبى أحدهما العمارة فالوصى يرفع
الامر الى القاضي حتى يجبر على العمارة طاحونة أو حمام مشترك انهدم وأبى الشريك العمارة
يجبر هذا اذا بقي شيء أما اذا انهدم الكل وصار صحرا فان كان الشريك معسرا يقال له أنفق حتى
يكون ديناً على الشريك انتهى وفي الخاتمة حمام بين رجلين عاب قدره أو حوضه أو شيء منه
واحتاج الى المرممة فأراد أحدهما المرممة وامتنع الآخر اختلفوا فيه قال بعضهم يؤجرها
القاضي ويرتدها بالاجرة أو يأذن لاحدهما في الاجارة والمرممة من الاجرة قيل هذا قول أبي يوسف
ومحمد لان عندهما يجوز الجرح على الحر والفتوى على قولهما في الجرح وقال بعضهم القاضي يأذن
لغيره أي الممتنع بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يؤدي حصته والفتوى على هذا
القول وما عليه الفتوى هو الذي صدرنا في الجواب وما ألحقنا هذا الا ليطهر أن الفتوى عليه
أيضا فيجوز الحكم به والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصة قرار يط معلومة في فرس بمن
معلوم ثم باع المشتري الحصة لثالث وسلمها له بغير اذن من الاول فهل يملك عند هل يضمن البائع
الثاني للاول قيمة نصيبه أم لا واذا قلتم بالضمن هل تؤخذ القيمة من تركته اذا مات أم لا
(أجاب) هو أعنى البائع الاول مخير ان شاء ضمن المشتري منه لتعديده بتسليمها للثالث بغير اذن
بأنه فاذا ضمن المشتري منه المذكو وليس له أن يضمن المشتري منه لانه ملكه بالضمن فكان
دفعه له دفع ملكه ولا ضمان عليه أي على المشتري الثاني لدفع المالك ملكه له وان ضمن البائع
الاول المشتري الثاني لا يرجع بما ضمن على بآئعه هو لانه عادل في القبض لنفسه ومن مات ممن
اختار تضمينه منها يؤخذ الضمان من تركته والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين
أحدهما له ربع فيها ولا آخر الباقي باع ذو الربع ربه فيهما الرجل وسلمها له بغير اذن الشريك هل
يضمن حصته ان هلك ويجب عليه ردّها للشريك ان كانت باقية أم لا (أجاب) نعم الشريك
بتسليمها للمشتري ضامن لحصة شريكه وان كانت قائمة يجب ردّها عليه وان شاء الشريك ضمن
المشتري في صورة الهلاك والله أعلم (سئل) في فرس في يده أحد الشريكين اتجبت تتاجا كليا

مطلب باع حصة معلومة
في فرس فباعها المشتري
لثالث وسلم فهل يملك
الاول بالخيار الخ

مطلب باع أحد الشريكين
نصيبه من فرس وسلمها
للمشتري فهل يملك

قوله بغير إذن شريكه فيضمن
فيضمن الخ كذا بالأصل
وفيه بحر ينفظا هـ راعله من
النساخ فتأمل وحرر اهـ

مصححه

مطلب يضمن أحد الشريكين
ماباعه أو وهبه من متاج
المشترك بغير إذن وكذا بالمنع
مطلب إذن أحد الشركاء
لشريكه في ركوب القرس
فهلكت فللثالث الخيار
مطلب فرس مشتركة بين
ثلاثة دفعها أحدهم لحاكم
بإذن أحدهم فهلكت
مطلب يضمن أحد الشركاء
باستعمال الدابة المشتركة
بغير إذن

مطلب في شريكين في فرس
لا أحدهما الثلثان وللآخر
الثلث باع صاحب الثلثين
ثلثا لاجنبي ولم يسلمه ولم ياذن
فاخذها فهلكت الخ

مطلب في دار بين بالغ ویتيم
وامرأة سكنها البالغ بلا
استئجار حصة الیتيم مسدة
يجب عليه أجرة مثل حصة
الیتيم صيانة لماله

مطلب في شجر قطن بين
رجلين قسمه أحدهما في
غيبه الآخر وحرث على
حصته فقط فلا يختص بما
أخرج من القطن

مطلب في شخصين اجتماعا
في دار وأخذ كل يكسب
على حدة ويجمعان كسبهما
حتى صار لا يمكن التمييز فهو
بينهما سوية

طلب الشريك شيئا من متاجها ليكون في يده ونوبته يمنع منه حتى هلك بعضه عنده وبعضه عند
مستتر متسلم منه بغير إذن شريكه وبعضه وهبه لذی ولاية عليه لا يمكنه خلاصه من يده فهل يضمن
بالمنع والتسليم للغير بغير إذنه أم لا (أجاب) نعم يضمن إذا اشترى حصة شريكه حكم
المودع والمودع بالمنع ضامن لما هلك عنده بعد المنع ولم يباعه وسلمه للمشتري بلا إذن شريكه أو
وهبه وسلمه كذلك وهو ظاهر متعدي فيضمن والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين ثلاثة أركبها
أحدهم إلى آخر بغير إذن الثالث فهلكت تحته هل يضمنان أم لا (أجاب) نعم يضمنان ويخير
في اتباع أحدهما حيث كان ذلك بغير إذنه إذ قد تقرر عند العلماء رجحهم الله تعالى أن في شركة
الملك كل واحد من الشركاء أجني في حصة الآخر وفي الهداية الدابة المشتركة لا يركبها
الشريك بغير إذن شريكه يضمن فيضمن بالركوب لتعديده والله أعلم (سئل) في فرس بين ثلاثة
لواحد نصفها ولكل واحد من الاثنين ربعها وقع على أحدهما جريعة لحاكم العرف فدفع
الفرس بأمر شريكه وهلكت عنده هل يضمن الشريكان حصة صاحب النصف أم لا
(أجاب) نعم يضمن الشريكان أما الدافع فلا توقف فيه وأما الآخر فلحصة أمره فيما يملك
فكأنهم ساءل ساءل الله أعلم (سئل) في فرس اتفق الشركاء فيها على وضعها عند أحدهم
فجاء واحد منهم وأخذها من عنده بغير إذن الغائب فهلكت عنده بداء خرج بها هل للغائب
تضمنه أم لا (أجاب) نعم له ذلك إذ قد صرحوا في الدابة المشتركة بأنه يصير خاصا باستعمالها
فلا يبرأ عن الضمان إلا بالرد والله أعلم (سئل) في شريكين في فرس لا أحدهما الثلثان وللآخر
الثلث باع صاحب الثلثين ثلثا منها لاجنبي ولم يسلمه ولم ياذن له بأخذها فذهب إليها فوجدها في
الصحرى فافخذها بغير إذن البائع وبغير إذن الشريك فهلكت عنده هل على البائع ضمان حصة
الشريك الذي لم يبيع أم الضمان على المشتري (أجاب) حيث لم يسلم البائع القرس للمشتري
لا ضمان وإنما الضمان على المشتري خاصة إذا البائع لم يتعدي مجرد البيع على حصة الشريك
وإنما ثبت التعدي لو سلم ومما ثبت الحكم المذكور ما في البرازية في الودعة قال بعت
الودعة وقبضت عنها لا يضمن ما لم يقل دفعتها إلى المشتري وقد سئل قارى الهداية عن جماعة
مشاركين في فرس باع أحدهم حصته من أجني وسلم القرس للمشتري بغير إذن بقية الشركاء
فهلكت عنده فأجاب الشركاء مخبرون أن شاؤوا ضمنوا والشريك وإن شاؤوا ضمنوا المشتري منه
انتهى وإنما كان كذلك لوجود التسليم ولا تسليم من البائع في مسئلتنا والله أعلم (سئل)
في دار معدة للاستغلال بين بالغ ویتيم وامرأة سكنها الشريك البالغ بلا استئجار حصة الیتيم سنة
هل يلزم البالغ أجرة مثل حصة الیتيم أم لا (أجاب) قد أفق كثير من المتأخرين بوجوب
أجرة المثل في ذلك صيانة لمال الیتيم والله أعلم (سئل) في شجر قطن بين رجلين قسمه أحدهما
في غيبه الآخر وحرث على حصته وترك حصة الآخر فخرج قطناً وأخذها هل هو مخصوص
به أم مشترك بينهما كشجره (أجاب) القطن مشترك بينهما ولا يختص به الشريك الحارث
والله أعلم (سئل) في زوج امرأة وابنها اجتماعا في دار واحدة وأخذ كل منهما يكسب على
حدة ويجمعان كسبهما سواء ففصل بينهما ما أوالا ولا يعلم التفاوت ولا التساوى فيه
ولا يمكن التمييز فهل والحال هذه يكون المال المجمع بانواعه بكسبهما سوية أم لا (أجاب) نعم هو
بينهما سوية حيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يختص أحدهما به ولا بزيادة على الآخر
إذا التفاوت ساقط كالتقطى السابل إذا خلط ما التقطوا حيث كان كل منهما صاحب يد

لا يكون القول قول واحد منهم في قدر حصصه الا آخر فلو كان أحدهما صاحب يد والآخر خارج واختلفا بالقول لذي اليد واليمنة بينة الخارج والله أعلم (سئل) في اخوة أربعة اتفقوا عن أبيهم تركه فاخذوا في الاكتساب والعمل فيه اجلة كل على قدر استطاعته هل تكون جميع التركة وما حاد لوا بالاكساب بينهم سوية وان اختلفوا في العمل والرأى كثرة وصوابا (اجاب) نعم يكون الجميع بينهم ارباعا لكل ربع وان اختلفوا في الرأى وانقروا اذ كل واحد منهم يعمل لنفسه ولا خوته على وجه الشركة والله أعلم (سئل) في اخوين سعيهما واحد وعائلتهما واحدة حصل لبعسهما أموال من دواش وغيرها والا ن يريد أحدهما من اربعة الاخر ومناصة المال مناصفة ويأبى الآخر فهل والحالة هذه جميع ما حصل لبعسهما وكسبهما مشترك بينهما يجب قسمته بينهما مناصفة أم لا (اجاب) نعم ما حصل لبعسهما مشترك بينهما لا يجوز ان يختص به أحدهما دون الآخر والله أعلم (سئل) في رجلين اشتركا شركة وجوده وان شريهما من جماعة بضاعة مناصفة والربح كذلك فحسرت تجارتهم فاهل تكون الخسارة عليهم مساوية أم لا (اجاب) نعم ما خسروا فهو عليهم ما بقدر ملكهم في المشتري وهذا الحكم ثابت عليهم ما سواها بشرا عقد الشراء أو بآشروا أحدهما التضخم الوكالة والله أعلم (سئل) في رجلين اهما فدان اتفقا على ان كل ما يلقى في الارض من بذرهما بينهما ما فصار كل منهما يطلب من شريكه البذر لياقيه في الارض بينهما فيسأله بعد كيل حتى يذراقة راد معلوما منهما فاتفقا أن أخذ أحدهما البذر من وضعف الآخر والا ن أحدهما يقول لشريكه بذري لي وبذرك لك فهل يكون مقترضا من الآخر والزرع كله بينهما ضعيفه وخصبه أم لا (اجاب) الخارج بينهما ما والحال هذه والله أعلم (سئل) في مغربلين اشتركا على ان يغربلوا للناس بقايا جر ونهم ويكون المتحصل بينهم سوية فرض أحدهم وتقيد به واحد منهم عرضه هل ما يتحصل بعمل بقتيرهم بقسم بينهم على ما شرطوا ويكون للمريض قدر واحد منهم وكذلك للمريض أم لا (اجاب) المتحصل بينهم على ما شرطوا العادل وغيره فيه سواء كما هو مصرح به في كثير من المتون والشروح والفتاوى والله أعلم (سئل) في شريك اتهم بشريكه بالخيانة هل يقبل كلام شريكه في حقه أم لا يقبل ولا يلزم المتهم عين (اجاب) لا يقبل قول شريكه في حقه ولو أراد تحليفه على الخيانة المبهمة لم يحلف كافي الاشباه والنظائر لكن في فتاوى قارئ الهداية ما يخالفه والله أعلم (سئل) في ثلاثة اشتركا شركة فاسدة وصحيحة مات أحدهم فادعى الذي يده المال عند ادة قسمه ان له كذا وصدقه شريكه وكذب ورثة الميت هل يقبل قوله بيمينه أم لا (اجاب) نعم القول قول من يده المال ان له فيه كذا وكذا اذ البطله في صدق في كل ما يقوله والله أعلم (سئل) في رجلين لكل منهما أواني نحاس معدة لطبخ الدبس اتفقا على ان يؤجرا ذلك والاجر بينهما فمطلت آنية أحدهما وعاثه الآخر على الداج في آنيته فما الحكم في ذلك (اجاب) الشركة المذكورة فاسدة وما طبخ في آنية أحدهما فاجرتهما بالصاحب والآخر أجره المثل لعمله معه ومثله الذي فطلت آنيته ما طبخ فيها قبل أن تتعطل فاجرتهما بالصاحب والآخر أجره المثل لعمله معه مكن دفع لا تخردية لبيع برأى على ظهرها على ان الربح بينهما الشركة فاسدة بمنزلة الشركة بالعرض فالربح للمالك البر والمالك الدابة أجر مثلها وكرجلين لا أحدهما بغل ولا آخر بهراشتركا على انه يؤجر ذلك والاجر بينهما فاسد ويقسم على عمل البغل والبهر والفروع الشاهدة لذلك كثيرة والله أعلم (سئل) في ثلاثة شركاء متفاوضين من المشترك بينهم قاش مصرى باعه أحدهم لرجل ذي قسمله

مطلب ما حصله الشركاء في المال بالاكتساب يكون بينهم بالسوية

مطلب اذا كان الاخوان في معيشة فما حصله بسعيهم ما يكون بينهما

مطلب الخسارة على الشريكين بقدر المالك

مطلب بينهما فدان اتفقا على ان البذر مناصفة فالخصب أحد البذرين وضعف الخ

مطلب مغربلون اشتركا على ان ما يتحصل بينهم بالسوية يفرض واحد الخ مطلب اذا اتهم أحد الشريكين شريكه بالخيانة لا يقبل

مطلب اذا ادعى أحد الشركاء الذي في يده المال ان له كذا يصدق

مطلب اذا اجرا أواني النحاس المشتركة بينهما للطبخ فلا جارة فاسدة

مطلب اذا اشترى رجل شيئا من أحد الشركاء ودفع ثمنه لغير البائع من الشركاء تبرأ منه

منه ثم دفع الثمن لأحد الشركاء فأدعى واحد من الشركاء المذكورين على الذي بمصوريته أدى
فلان بن فلان على فلان أن من المشترك بينهما وبين كل من فلان وفلان قساشا مصر يا وانه باعه
للمدعى عليه بكذا من الثمن وتسلمه منه وان المدعى عليه دفع ثمنه لفلان الذي هو أحد شركائيه
بغير إذنه وبطال به بذلك زاعما انه لا يلي قبض الثمن الا المباشرة للبيع وسأل سؤاله عن ذلك فأجاب
بأنني اشتريته بكذا من شريكك فلان الذي ادعت في دفعته له الثمن بغير اذنك ودفعت له الثمن
وبرئت بسبب ذلك فمتى هل تسع من المدعى هذه الدعوى المذكورة أم لا تسع لكون دفعه
لشريكه المتفاوض بغير اذنه موجبا لبراءة ذمته وان لم يأذن له بالدفع ويؤخذ باقراره في الدعوى
وقوله دفع لفلان الشريك بغير اذني وان كان هو المباشرة فقد البيع أم لا (أجاب) المقرر في سائر
الكتب متونا وشروطا وأي ان كل واحد من شركاء المتفاوضة وكيل عن الآخر وكفيل
فكل دين لزم أحدهما بتجارة وغصب وكفا للزيم الا تخرجني أحدهم لو أخرج عبدان
للمستأجر مطالبة الاخر بتسليم العبد كان للآخر اخذ الاخر فان كل واحد منهما وكيل عن
صاحبه في قبض الديون الواجبة في التجارة وكفيل بما وجب عليه بسببها فصار كل واحد منهما
مطالبا ومطالبا فإذا علمت ذلك ظهر لك فساد دعوى الشريك المدعى بدين قبضه شريكه وأن
توجهه بسبب عدم اذنه له وان كان مباشر العقد البيع اذله الرجوع على المشتري لو هم باطل
داخض لا يسوغ له الدعوى بذلك وكيف والحكم بأن الدفع لأحد شركاء المتفاوضة موجب
لبراءة ذمة المدينين له وأنه وكفا عنه في ذلك كما هو مستفيض في كلام علماء فاطبة والله أعلم
(سئل) في اخوين شريكين شقيقين متفاوضين والكبير موقوف للصغير في التصرفات المالية
والعقود البيعية فهل كل شيء اشتراه الصغير يكون مشتركا بينهما وان كتب اسمه فهو عارية أم لا
(أجاب) نعم يكون مشتركا بينهما الاطعام أهله وكسوتهم كما هو صريح كلام المتون والشروح
والفتاوى والله أعلم (سئل) في سلاحين يعمل كل واحد منهما في سفينة لغيره اشترى كوا على ان
كل ما يتحصل من كل سفينة بينهم سوية على عدد السفن قل جملها أو كثر هل تصح هذه الشركة
أم لا تصح وتحتص كل سفينة بأجرة جملها (أجاب) لا تصح هذه الشركة فلا يقسم المتحصل على
عدد السفن بل أجرة كل سفينة لربها ولا يشارك غيره فيها والله أعلم (سئل) في دباغين
اشترى كفا سلم أحدهما رجلا في جلوده هل لاخر المطالبة به ان صح السلم أو برأس مال السلم ان
لم يصح وهي متصفة بشركة العنان أم لا (أجاب) الطلب للمسلم والمسلم اليه الامتناع عن الدفع
لشريكه والله أعلم (سئل) في اسكا في اشترك مع آخر على أن يشتري له الجلود بماله وهو يمنعها
نعالا والربح بينهما انصافا لهذا النصف بعمله وللآخر النصف بماله هل تصح هذه الشركة أم لا
تصح واذا قامت لا تصح فما الحكم في الحاصل من ذلك (أجاب) لا تصح هذه الشركة والحاصل
كله لصاحب الجلود وللعامل أجرة مثل عمله لانه عمل فيما باذنه على أن يكون له نصف ما زاد في عنها
وهذا فاسد كما اذا دفع جارية مريضة الى طبيب وقال عالجها فان برئت فجازا في قيمتها بالحقه بيننا
فانه لا يصح للطبيب أجرة المثل وقدر ما أنفق في عن الادوية والله أعلم (سئل) في ستة نفر
اشترى كوا شركة وجوه على أن يشتروا لبنان من رجل بوجهة هم ويبيعوا الربح بقدر المشتري
ففعلا واودخل اثنان منهم رجلا ثالثا يعينهما بغير اذن البقية هل يكون شريكا للثلاثة أم لا لثنتين
أم لا ولا وان عمل مع الاثنين ماذا يستحق معهما (أجاب) لا يكون شريكا لئلا لم يأذن له بالاجماع
اذبا لشرائه من البائع يكون له المالك في سدس المبيع ولا يجوز لشريكه بيع شيء من نصيبه باذنه

مطلب اشتراه أحد شركائيه
المفاوضة فهو بينهما

مطلب اشترك الملاحون
على ان ماتحصل من كل
سفينة بينهم سوية

مطلب اذا أسلم أحد
الدباغين المشتركين في
جلود ليس للآخر المطالبة
بها

مطلب اشترك رجل مع
اسكا في على ان يشتري له
جلودا وهو يصنعها

مطلب اشترك جماعة شركة
وجوه فادخل اثنان منهم
ثالثا يعينهما

في شركته ومن اجتمعه فيه وان قال اياه ما اشترى منه من اللبن من فلان فلك فيه ثلث ثلثا نصيب
وصار او كيلين عنه في ذلك وان لم يذكر ذلك او ما هو في معناه لا يصح وان لحقته مشقة في العمل
معهم ما طمعتهم عينا ما فله اجر مثل عمله فافهم والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة باع أحد
الشركاء حصته منها بمن معلوم لرجل بذمته واشترى منه كراما فاصصه والا أنشركاؤه
يقولون الكرم للشركة لا اشترا كافي الفرس وهو يقول ما بعث الا حصتي وما اشتريت الا الى خاصة
هل القول له أم لهم (أجاب) القول قوله انه ما باع الا حصته ولا اشترى الكرم الا له بميمنه ان
صحت دعواهم بان قالوا بعثت للشركة واشتريت للشركة وان ادعوا ان الكرم مشترك لكون
الفرس مشتركة لا يلزمه عين لنسداد الدعوى والحال هذه والله أعلم (سئل) في اخوين متفاوضين
تزوج أحدهما زوجة بمهر وزوج ابنه أيضا زوجة بمهر وقضى المهرين من مال الشركة هل
للاخ الآخر أن يطالبه بنصف ما وفاه له أن يحبس على ذلك أم لا (أجاب) نعم له أن يطالبه
بنصف المهرين ويحبسه لان ذلك ملحق بكسوته وكسوة أهله فيضمن حصته أخيه واذا ترتب ذلك
بذمته يحبس فيه ان لم يوفه الله أعلم (سئل) في فرس مشتركة بين اثنين تعدى عليها رجل فركبها
بغير اذنهما ثم سلمها لأحدهما فماتت عنده قبل ان تصل الى الآخر هل له أن يضمن المتعدى أم لا
(أجاب) لا يخلص من الضمان في حصته بعد ان تعلق به الا بوصولها اليده أو بإجازة فعل المتعدى
على القول بان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح صرح به في آخر الرابع والعشرين من جامع
الفصولين وذلك لما تقرر ان شريك المالك أجنبي عن حصته شريكه فكذا نه دفعها لأجنبي فيضمن
كما أشار اليه في جامع الفصولين أيضا في أو اخر الخامس بقوله (فتم) سئل مولانا عن مواش لهما
غاب أحدهما فدفعت الشريك الآخر كلها الى الراعي فهلكت هل يضمن نصيب شريكه اجاب
انه يضمن اذ يمكنه حفظها ببدن جدير فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء
ولم يتركها بيده يمكنه أن يرفع الامر الى القاضي فينصب قيدا لحفظ كذا اجاب والله أعلم
(سئل) في رجلين اشترى بائعين قرية ببيعاهما في المزرب على الحج فباعا عشرين وكسد الباقي
فسافر به أحدهما الى دمشق الشام وقايض به فرسا وركبها الى بيت المقدس وهلك معه ولم
يوجد من شريكه اذن بذلك فهل يضمن قيمة حصته الشريك من القرب ولا ينفذ عليه ما فعله
شريكه أم يضمن قيمة حصته من الفرس (أجاب) نعم يضمن قيمة حصته شريكه في القرب ان كانت
شركة ملك ولم يأذن له بالبيع وان كان أذن له بالبيع يضمن قيمة حصته في الفرس لتعدي به ركوبها
اذ كل واحد من شريكي المالك أجنبي في حصته الاخر فيمتنع عليه ركوب الدابة المشتركة وذلك
لما تقرر من مذهب الامام ان وكيل البيع له البيع بما عزوهان وبأى ثمن كان فينفذ بالفرس كما
ينفذ بالنقد لما صرحوا به من جواز البيع بالعرض وان كان مقايضة واما ان كانت شركة عقد
وعين له مكانا فتجاوزته ضمن فاذا عين له المزرب وتجاوزته الى دمشق ضمن لتخصص الشركة
بالمكان كما نصوا عليه قاطبة والله أعلم (سئل) في فرس بيد أحد الشركاء باع منه با حصته وسلمها
للمشتري ثم ردها المشتري لبدأ بعه فماتت عنده قبل وصولها الى الآخر هل على واحد منهما
ضمان أم لا (أجاب) لا ضمان على واحد منهما لانه بردها له زال التعدي فارتفع الضمان والله
أعلم (سئل) في أربعة شركاء عتانا قال الذي بيده المال كنت استدنت من فلان كذا للشركة
ودفعت له دينه هل القول قوله بميمنه أم لا (أجاب) نعم القول قوله في ذلك بميمنه وقد صرحوا
بان الشريك اذا قال قد استقرضت مائة دينار واخذت عوضها ان كان المال في يده المقر فلا قرار

مطلب باع أحد الشركاء
حصته من آخر واشترى
بالتن كراما من البائع فادعى
شركاؤه ان الكرم للشركة
الح

مطلب وفي أحد المتفاوضين
مهر زوجته وزوجة ابنه
من مال الشركة

مطلب اذا ركب رجل
فرسا بغير اذن مالكها لا يبرأ
عن الضمان بتسليمها
لاحدهما

مطلب بيع بعض عروض
الشركة وكسد الباقي فسافر
به أحدهما الى الشام
وقايض به فرسا والح

مطلب باع من بيده الفرس
المشركة حصته وسلمها للح
مطلب اذا قال أحد
الشركاء استدنت من فلان
ودفعت له لم يصدق بميمنه

صحيح وله أن يأخذ المسألة صرح بذلك في شرح تنوير الابصار نقلا عن جواهر الفتاوى والله أعلم

(كتاب الوقف)

مطلب وقف على ولديه ثم
من بعدهما على مصالح جامع
كذا ثم مات أحدهما الخ

مطلب في كتاب وقف على
الاولاد فصل فيه الواقف
اما كن الوقف الخ

(سئل) في وقف صورته وقف على فريج وصالح ولدي المرحوم حربي بن مزاحم ثم من بعدهما على مصالح الجامع المعروف بجامع الساطون بنا بلس يجرى ذلك أبدا لا بد من الخ مات فريج فهل تصرف غلته لآخيه أم لمصالح الجامع أم لا غير ذلك (أجاب) لا تصرف غلته لآخيه ولا لمصالح الجامع بل للفقراء إلى أن يموت الأخ الثاني فيصرف إلى مصالح الجامع جميع غلة الوقف لأن صرفه لمصالحه مشروط ببعديتهما وصرف حصته الأخ بعد وفاته يسكوت عنه فلا تصرف لآخيه إلا إذا كان فسخا بجهة كونه من الفقراء والله أعلم (سئل) في كتاب وقف على الاولاد فصل فيه الواقف أما كن الوقف فجعل منها أولادها وخصوصا بالاولاد الظهور ومنهم ما هو مشترك هربا ثم أعقب ذلك بقوله وشرط في وقفه هذا شروطا منها إذا مات أحد الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه له وإذا مات عن غيره فإلى من في درجته ومنها أن الطبقة العليا تحجب السفلى فهل حصته من مات عن ولد أو ولد ولد فيها تنتقل له عملا بقوله المذكور أم تكون لذي الطبقة العليا عملا بالترتيب السابق يتم واللاحق الظاهر المراد بقوله العليا تحجب السفلى ويكون حكم الخصوص بالاولاد الظهور والمشارك واحد في هذا أم حصل اختلاف الاثنان فيه بهذا التفصيل أم كيف الحال (أجاب) قوله وشرط في وقفه هذا شروطا راجع إلى المشترك والخاص لانهما واحد باعتبار مسمى الوقف والحكم فيهما باعتبار الانتقال إلى الولد أو ولد الولد واحد ولا يتنافى اشتراط الترتيب بين الطبقات لان عام خص بقوله على ان من مات عن ولد الخ وفيه اعمال الكلامين واللاحق مؤكدا على عادة الواقفين من اتيانهم بالمؤكدا كقولهم طبقة بعد طبقة ويطنا بعد بطن ونسلا بعد نسل والمراد ان الاصل يحجب فروع نفسه لا فروع غيره والله أعلم (سئل) في محدود وقفه واقف وسمى حدوده الاربعة ودخلها مشتل على فاخورة ومعه قريون أعني بدا غير ان كتاب الوقف فيه اسم الفاخورة وليس فيها اسم البد فهل يشمل الوقف جميع ما هو داخل الحدود عملا بالتجديد أم يخص الفاخورة دون البد عملا بالتسمية وما الحكم (أجاب) يشمل الوقف ما أحاط به الحدود إذا الحدود وقع عليه الوقف وهو اسم لما بداخل الحدود وغايته انه ترك شيئا لا يشترط ذكره اجماعا وأيضا قد تقرر ان العقار تقع المعرفة به بحدوده لا باسمه حتى اشترط ذكرها في الدعوى والشهادة وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) فيما إذا ولي السلطان ناظرا على وقف عمل له عزله بغير خنكة ولا مصلحة أم لا (أجاب) منسوب السلطان ومنسوب القاضي سيان وقد صرح في الخاتمة ان منسوب الثاني لا يعزل بغير خنكة ولا مصلحة فكذلك منسوب السلطان إذا القاضي كالوكيل عنه كما أفاده في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في وقف اشتبهت مصارفه كيف يفعل في غلته (أجاب) ان لم يوقف على شرط واقفه يعمل فيه بما كانت تفعله القوام سابقا فان لم يعلم فعل القوام أيضا وعلم أصل المصروف على الذرية يصرف إلى الكل من غير تمييز كره على أي ولا تقديم بطن على بطن أسفل والله أعلم (سئل) إذا كانت القوام فيما سبق تصرف إلى كاتب الوقف معلوما هل يصرف عليه معلومه ويبقى في وظيفة المكتبة أم لا (أجاب) نعم يصرف له ويبقى في وظيفة المكتبة (سئل) في وقف فقد شرط واقفه واشتبهت مصارفه فادعى شخص على المتكلم عليه استحقا فاقفه في الحكم حيث اشتبهت

مطلب إذا وقف رجل
محدود يشمل الوقف جميع
ما هو داخل الحدود

مطلب ليس للسلطان
أو القاضي عزل من ولياه
ناظرا بلا خنكة

مطلب في وقف اشتبهت
مصارفه

مطلب يصرف إلى كاتب
الوقف ما كانت تصرفه الخ
مطلب ادعى رجل استحقا
في وقف اشتبهت مصارفه

مطلب في رجل وقف وقفا
على نفسه وولديه وعلى من
سيحدث له من الاولاد
الذكور والاناث ماد من
قاصرات الخ

من صارقه ولا يعلم ما كانت تصرفه القوام (أجاب) لا بد للمدعي من أن يثبت دعواه بالبينة
والا لا يصرف له شيء والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا على نفسه ثم من بعده على ولديه
لصلبه الموجودين الآن هما النخوجازين الذين عبد القادر والزيني استحقاق البالغ الرشيد
الحالي العارضين وعلى من سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على حكم القرينة
الشرعية مادامت البنات قاصرات عن درجة البلوغ ثم من بعده أولاده الذكور على أولادهم
ثم على أولاد أولادهم ثم على انسابهم وأعقابهم يشترط فيه الاثنان فافوقهما بالسوية ويشترط
فيه الواحد عند عدم المشاركة تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان من توفي منهم عن ولد
أو ولد ولد أو أسفل منه فنصيبه لولده أو ولد ولده ونسله وعقبه على الشرط والترتيب المشروحين
أعلاه ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته وذوي
درجته من مستحق الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لهذا الوقف أو شيء من نفسه وترك ولدا أو
ولد ولد أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام أصله واستحق ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان
حيوا بعد انقراض ذرية الواقف المشار اليه ونسله وعقبه يكون ذلك وقفا على أولاد أخيه المرحوم
شمس الدين أبي اليسر ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسبهم وعقبهم أولاد
الذكور دون أولاد الاناث على الشرط والترتيب المنصوص عليهم ما أعلاه وشرط الواقف شروطا
منها ان يصرف الناظر على وقفه والمتولى عليه البتة الواقف الموجودين ان الوقف وهما اصل
وعائشة في كل سنة ثمانين قطعة فضة سلمية ولكل بنت ستحدث للواقف المذكور في كل سنة
ثمانين قطعة واذا توفت بنات الواقف فلا استحقاق لاولادهن في الوقف المذكور ولا لاولاد
أولادهن سواء كانوا ذكورا أو اناثا فان أولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وهذا
لفظ الواقف مات الواقف وولد له المذكور ان وبناته لصلبه ولم يحدث له أولاد بعد الوقف وبقي
أبناء بناته وبنات بناته وأولاد بناته فهل لاولاد بناته الذين آباؤهم من الاجانب استحقاق في
الوقف أم لا وهل لبنات أبنائه استحقاق أم لا واذا قلتم لهن استحقاق هل لاولادهن من الاجانب
استحقاق أم لا وهل ينقطع استحقاقهن بالبلوغ لقول الواقف على الشرط والترتيب المذكورين
أعلاه وقد ذكر فيه في حق البنات الصليات ماد من قاصرات وهل استحقاقهن بعد البلوغ
يصرف الى من ساواهن في الدرجة من اخوتهن وأبناء أعمامهن وأخواتهن وبنات أعمامهن
القاصرات حيث لا درجة فوقهن لعدم صرفه الى أبنائهن وينزل نزعهن من الوقف منزلة
موتن فيصرف الى ذوي درجتهن أم يختص به اخوتهن عملا بقول الواقف على ان من مات عن
ولدا أو ولد ولد الخ فنصيبه لولده أو ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب
فنصيبه لمن يوجد في طبقته فيكون صرف نصيب الميت الى ذوي الطبقة مشروطا بعدم الموت
عن الولد أو ولد الولد وهذا أعني والدهن ميت عن ولد ولا يضر تراخي الاستحقاق الى حين بلوغ
الاخت وكما هو أقرب الى غرض الواقف من صرف نصيب الميت الى ولده أو ولد ولده كيف الحال
(أجاب) لا استحقاق لاولاد البنات الذين آباؤهم من الاجانب للشرط المصرح بعدم استحقاقهم
في قول الواقف ان أولاد البطون ليس لهم استحقاق في الوقف المذكور وبنات البنات الا بنات
استحقاق لهن من أولاد الظهور لكن ماد من قاصرات لقول الواقف بعد ذكر الاولاد واولاد
الاولاد على الشرط والترتيب المشروحين أعلاه وقد شرط في الصليات دوام القصور عن درجة
البلوغ اذا اوصاف شرط فلم يغيرهن به واذا بلغن صرف استحقاقهن الى من ساواهن

في الدرجة ولا يختص به اخوتهن اذ صرف استحقاقهن بعد البلوغ مسكوت عنه لم يبين الواقف لمن يصرف بعد البلوغ فعمل فيه بصدر العبارة المتقدمة وموداها ان اذا وجدت درجة أعلى من درجتهم فهو مقسوم بين أهلها على الفريضة الشرعية والا لو وجدت درجة مساوية فهو مقسوم بين أهلها كذلك وأما التوهم المذكور في التوجه لاختصاص اخوتهن باستحقاقهن فغير ملتفت اليه لان ما دخل في استحقاقهن انقطع نسبة الميت عنه فلم يبق من نصيبه فلم يدخل في قول الواقف على ان من مات عن ولد أو ولد ولد فخص به لولده الخ بل هذا الاستحقاق مستقل ارتفعت عن صاحبه صفة الاستحقاقية بالبلوغ فيرد في الوقف على ما اقتضته عبارة الواقف المتقدمة ولو اعتبرنا هذا التوهم لما استحق شخص مع وجود من هو أعلى منه كما هو ظاهر فهذا الوقف ساقط الاعتبار فليتأمل والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده الموجودين الآن وهم عبد الكريم وشهاب الدين وأمنة وصاحبة وأم الفرج وعلى من سيحدث له من الأولاد على الفريضة الشرعية ثم من بعد المذكور المذكورين أعلاه على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم على الفريضة الشرعية أما الإناث من بنات الواقف وبنات أولاده المذكور الموقوف عليهم اذا كن خاليات عن الأزواج يستحقن في الوقف على قدر نصيب كل واحدة منهن فاذا تزوجن سقط حقهن واذا تعزبن عادهن على الشرط والترتيب المشروح أعلاه فاذا لم يكن ذكر من الموقوف عليهم وأولادهم ونسلهم يعود الوقف الى الإناث تزوجات أو غير متزوجات فاذا انقضى الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفاً على أقرب عصبات الواقف على الشرط والترتيب المشروح أعلاه هذه عبارة الواقف مات الواقف وأولاده الجميع ما عدا ابنته أم الفرج و بنت ابن ابنه عبد الكريم امرأة تدعى حجازية متزوجة وإها ابن فهل ينحصر ربع الوقف الآن في أم الفرج التي هي بنت الواقف أم يقسم بينها وبين ابن حجازية التي هي بنت ابن ابن الواقف وهل لحجازية نصيب في الوقف أم الاستحقاق خاص بأم الفرج لكونها عازية وكيف الحال (أجاب) ربع الوقف منحصر الآن في أم الفرج ولا شيء لحجازية ولا لابنها اما هي فليكونها متزوجة مع وجود ذكر من الموقوف عليهم وهو ابنها فانهم وان لم يستحق من بعد اذ المراد من أهل الوقف من دخل باللفظ السابق من الواقف آن الوقفية وان لم يستحق بعدوا أما ابنها فلشرط الترتيب المستند بتميز الطبقات فلولها للاستحقاق مع وجود بنت الواقف اذ لا ترتيب بين بنات الواقف وبين أولاد بنى الواقف لكونه أفرادهم بحكم مستقل حيث قال أما الإناث الخ ولولا ذلك لاستحققت لعدم وجود ذكر من الموقوف عليهم فكل منهما حاجب محجوب بالآخر فان قلت كيف دخل ولدا بنت الذي هو ابن حجازية في الوقف قلت بقوله على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم كما هو ظاهر بان صبح أصبعاً من أصابعه في علم الفقه والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفاً وشرط في كتاب وقته ما نصه أنشأ الواقف أثابه الله تعالى وقته هذا منجزاً على ولده الطفل المدعو حسن ومن سيحدث له من الأولاد المذكور خاصة دون الإناث ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولادهم ونسلهم وأقاربهم المذكور دون الإناث على ان من مات منهم ومن أولادهم وأنسالهم وأعتابهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه وعلى ان من مات من أولادهم وأولاد أولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب للمتوفي وعلى ان من مات منهم ومن

مطلب وقف وقفاً على نفسه
ثم على أولاده الموجودين ثم
وشرط في استحقاق
الإناث ان يكن خاليات عن
الأزواج فاذا لم يكن ذكر
يعود الوقف الى الإناث
متزوجات أو لا الخ

مطلب وقف وقفاً منجزاً على
ولده حسن وعلى من سيحدث
له من الأولاد المذكور خاصة
دون الإناث ثم ومن مات
حسن في حياته أي خلف
ولداً الخ

أولادهم وأولاد أولادهم وأنسالهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف وتركه
ولداً وأسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه والده أن لو كان حياً وقام مقامه
في الاستحقاق فإذا انقرض الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفاً على أولاده الأناث
إن كن موجودات فإن لم يكن فعلى الموجود من أولادهن وذرياتهن ونسلهن وعقبهن على الشرط
والترتيب المذكور أعلاه ثم إن ولد الواقف المذكور المدعو حسين مات صغيراً في حياة أبيه
وحدث للواقف ولد اسمه محمد وانحصر استحقاق الوقف فيه ثم مات وأعقب بنتاً ماتت وأعقب
ولداً ذكر اسمه محمد فهل يستحق محمد المذكور هذا الموقوف بجهة دخوله في عموم الذكور
في قول الواقف ثم على أولاد أولادهم المذكور أم بجهة دخوله في ذكور النسل والعقب بقوله
ثم على أنسالهم وأعقابهم المذكور أم بالجهتين أم لا يستحق بجهة ما (أجاب) كل من الشرطين
لو انفرد لكان في دخوله في ذكور محمد المذكور وقد تقرر أنه لا مانع من تراحم العلل والاضافة هنا
إلى الأولاد إلى الواقف نفسه قال ثم على أولادهم الخ وكذلك الاضافة في الأنسال والأعقاب
انما هي اليهم لا إليه ولا شأنه ذكر من أولاد أولادهم كما أنه ذكر من أنسالهم وأعقابهم وإن
كانت جدته محترزاً عنهم بأبقيده المذكور فيستحق الموقوف بلا شبهة والحال هذه والله أعلم (سئل)
في وقف مسجل أبطله نائب قاض مستند إلى عدم لزومه عند الامام الأعظم فهل للنائب ولاية
إبطاله للمعنى المذكور أم ولاية الإبطال خاصة بالقاضي الأصلي (أجاب) قال في البحر الرائق
وههنا تنبيه لا بد منه وهو ما المراد من القاضي الذي يملك نصب الوصي والمتمولى ويكون له النظر
على الأوقاف قلت هو قاضي القضاة لا كل قاض ثم قال وعلى هذا فقوله في الاستدانة بأمر
القاضي المراد به قاضي القضاة وفي كل موضع ذكره والقاضي في أمور الأوقاف أه فهو صريح
في أن نائب القاضي لا يملك إبطال الوقف وانما ذلك خاص بالأصل الذي ذكره السلطان
في منشوره نصب الولاة والأوصياء وفوض له أمور الأوقاف وينبغي الاعتماد عليه وإن بحث فيه
شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي لما في إطلاق مثله للنواب في هذا الزمان من الاختلاف
والمسئلة لا نص فيها بخصوصها فيما اطلعنا عليه وكذلك فيما اطلع عليه شيخنا المذكور والشيخ
زين صاحب البحر وانما استخراجها تفقها والله أعلم (سئل) فيما إذا وجد دفتر سلطاني جديداً
الطاحونة الفلانية وقف على زيد ثم على أولاده وأولاد أولاده ثم وثم وإذا انقرضوا كان للحرمين
الشريفيين وكأب وقف أن زيدا وقف ثلثي الطاحونة على أولاد الظهور دون أولاد البطون ولا
تعرض فيه للثلث الثالث وهذه الحجة الملتصقة بها هذا السؤال بحجة الصق بها السؤال كتب عليه
الجواب فهل يثبت وقف الطاحونة المذكورة بجميعها بموجب دفتر السلطاني وتنع أولاد البنات
بموجب قواه فيه ثم على أولاده الخ الموجب لخراج أولاد البنات كما صرحوا به أم يعمل بهذه
الحجة أم لا يعمل بشيء مما ذكر وإذا قلتم بالأخير ولم يوجد في الثلث الثالث تمسك بعمل به شرعاً
واشتهت مصارفه فما الحكم فيه (أجاب) لا يعمل بمجرد الدفتر ولا بمجرد الحجة لما صرح به
علمائنا من عدم الاعتماد على الخط وعدم العمل به ككتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة
الماضين وانما العمل في ذلك بالمينة الشرعية وكيف يعمل به هذه الحجة وهي باطلة من وجوه
الأول أن اعتراف الناظر المذكور على بقية المستحقين من أولاد الظهور لا يجوز ولا يطل حقهم
الثاني أنه جعل الذي يخص عرفات المدعي المذكور مع من يشركه من أولاد بركة المذكورة
قيراطاً واحداً ونصف قيراط والذي يخص عبد القادر وإبراهيم المذكورين قيراطاً واحداً ونصف

مطلب ليس للمتمولى إبطال
الوقف ونصب الأوصياء
وتولية النظر والامر
بالاستدانة وانما ذلك كله
لقاضي القضاة

مطلب لا يعمل بمجرد الخط
قوله وهذه الحجة الملتصقة بها
هذا السؤال بحجة الخ هكذا
بالأصل الذي بيده يناوئنا
أه محججه

قيراط وهذا لا يقول به أحد بل هو مخالف لأجماع المذاهب بأسرها إذ لو ثبت دعوى المدعيين
 المذكورين اللذين هما عرفات وعبد القادر بالبينة الشرعية لوجب أن يقسم ربع هذا الثلث
 على عند دروس أولاد الظهور وأولاد البطون سوية لا يفضل فيه الذكر الأنثى وذلك يختلف
 بكثرتهم وقلتهم فمن أين أخذ هذه القسمة التي قسمها حتى أعطى عرفات ومن يشركه قليلين كانوا
 أو كثيرين قيراطا ونصفا وعبد القادر وإبراهيم بانشرادهما قيراطا ونصفا وبقية أولاد الظهور
 كثروا أم قلوا خمسة قيراط فلهذه قسمة تخالف أجماع المسلمين فكيف يعمل بها شرعا والحكم
 بمخالف الأجماع باطل وهذا الحكم لا يستند فيه إلى دليل شرعي الثالث أن أضل دعوى
 المدعين غير مسموعة شرعا لجهالة المدعى بقوله وأن استحقاق عرفات المذكور مع من يشركه
 الخ وقد تقرر أن من جملة شروط صحة الدعوى معالومة المدعى ومداها لنفسه مجهول لا يدري
 مقداره وليس خصما عن غيره إلى غير ذلك من الوجوه التي لا تخفى على أهل العلم فإذا علمت ذلك
 فالأصل أن من أثبت بالبينة حقا فهو له فيجب على التقاضي أن يطالب أولاد البنات ببينة تشهد
 بمدعاهم لأن استحقاق أولاد الظهور في هذا الثلث محقق واستحقاقهم مظنون فكانوا مدعين
 والبينة على من ادعى فإذا عجزوا عن إقامة البينة يطلب من الآخرين بينة فإذا عجزوا واشتبهت
 مصارف هذا الثلث فقد سرح علما وبأنه ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن
 قوامه كيف يعملون فيه وإلى من يصرفونه فينبى على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك
 على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك وإذا لم يعمل كيف كانوا
 يعملون لا يعطى لأولاد البطون شيء للشك في استحقاقهم ومع الشك لا يجوز الحكم لهم بشيء
 هذا وقد اطلعت على ما في أيدي الفريقين من الحجج والتسكات فلم أجدها يسوق للقاضي الحكم
 بدخول أولاد البنات في هذا الثلث إلا البينة الشرعية فليشد القاضي فواجبه على طلبها منهم
 فإن لم يقيموها يمتنعهم وليتدبر خشية الاقتحام فيما لا يجوز من الأحكام والله سبحانه وتعالى ولي
 العصمة والتوفيق نسأله الهداية إلى سواء الطريق بمنه وكرمه وسوايغ نعمه والله
 أعلم (سئل) في عقار يمد جماعة تلقود بالارث عن أبيهم عن جدهم برزالات رجل يدعى أنه
 وقف جده مستند بآبائه موجود بالدفترا السلطاني في وقف جده هل مجرد وجوده في الدفترا
 السلطاني كاف في ثبوت كونه وقفا أم لا (أجاب) حجج الشرع ثلاث البينة والقرار والنكول
 لا مجرد الخط لأنه علامة لا تبني عليها الأحكام والله أعلم (سئل) في قسمة أهل الوقف هل
 يجوز أم لا (أجاب) أن كانت قسمة تلك فهي باطلة وإن كانت قسمة تناوب تجوز صرح به
 في الفتاوى الحلبيه وفي الاسعاف ما يؤيده والله أعلم (سئل) في أرض وقف على الذرية
 هل يجوز أن تقسم قسمة حفظ وعمارة ليعمل كل ما يميزه لنفسه لا قسمة تلك أم لا (أجاب)
 صرح في الاسعاف أن أهل الوقف لو قسموا الوقف بينهم ليزرع كل واحد نصيبه جاز وقد ذكر
 استاذنا شهاب الدين الحلبي رحمه الله تعالى في فتاواه أن قسمة التناوب فيه جائزة واستشهد
 له بمسألة الأرض المذكورة وفي القنية ضبعة موقوفة على الموال فلهم قسمة حفظ وقسمة حفظ
 وعمارة لا قسمة تلك فيعمل ما في الخصاص والمتون والشروح من عدم جواز قسمة الوقف على
 قسمة التملك لا قسمة الحفظ والعمارة توفيقا بين الكلامين والله أعلم (سئل) في ناظر وقف
 وكل رجلا باجارة مستغل الوقف وقبض أجرته ودفعها لافعل وعزل الناظر هل للناظر الجديد أن
 يدعى على الوكيل بما قبض أم لا وهل إذا أنكر المعزول إيصال الغلبة إليه يقبل قوله أم لا

مطلب ادعى رجل عقارا بيد
 جماعة أنه وقف جده مستندا
 إلى دفترا سلطاني
 مطلب لا تجوز قسمة الوقف
 قسمة تلك
 مطلب يجوز قسمة الوقف
 للحفظ والزراعة
 مطلب لو ادعى وكيل الناظر
 باجارة مستغل الوقف دفع
 الأجرة له فالقول له بيمينه

(أجاب) قد تقرر صحة وكيل ناظر الوقف مطلقا وناظر القاضى اذا علم له قبول قول الوكيل في دفع ما قبضه لموكله مع يمينه فلا عبرة بانكار المعزول والقول قول الوكيل في الدفع يمينه لان الوكيل أمين وقد أخبر عن اصال الامانة فيقبل قوله بيمينه والله أعلم (سئل) في اصطبل وقف منهدم جدراناه واستنقسه سلبه ناظر وقفه لرجل بعمره بماله ويتنقع به سكاواسكانا باجرة معاومة في كل سنة فتسلمه المستأجر وبني فيه بناء حتى صار ذارغبة فزاد انسان عليه من غير زيادة الاجرة في نفسه اهل تنقض الاجارة أم لا (أجاب) قال في البحر تنقلا عن المحيط وغيره حاقوت وقف وعمارته ملك لرجل أى صاحب العمارة أن يستأجره باجر مثله ينظر ان كانت العمارة لورفعت يستأجرها كثر مما يستأجر صاحب العمارة كافر رفع العمارة ويؤجر من غيره لان النقصان عن أجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجره لا يكلف ويترك في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة اه والله أعلم (سئل) في أرض وقف بيد جماعة اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدر من المال والا تفت الاشجار وصارت الارض لمساء تزرع وتستغل في كل سنة والمتكلم عليهم اطلب القسم لكونه أنفع لجهة الوقف هل له ذلك للضرر البين على الوقف أم لا (أجاب) نعم له طلب القسم لكونه أنفع للوقف وقد ترادفت كلمة العلماء قاطبة على ذلك وصرحوا بانه ينفي بكل ما هو أنفع للوقف ولا قائل بذلك وقد صارت الارض لمساء تزرع وتستغل في كل سنة لانه يؤدي الى الضرر السكلي على الوقف ولا قائل به والله أعلم (سئل) في أرض وقف بأيدي مزارعين متعددة لكل قدر منها في يده من قديم الزمان ادعى أحدهم على آخر أن مقدار أرضه دون أرض الآخر يريد أن يقاسمه في ذلك هل له ذلك أم لا ويبقى القديم على قدمه (أجاب) ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه ولا يعطى المدعى شيئا مما في يد الآخر اذ الشأن كان زائدا فقد يكون لمعنى رآه المتكلم على الوقف والاصل الصحة والله أعلم (سئل) في رجل وقف وهو بحال الصحة منجزا وقفنا على نفسه ثم من بعده على ولده محمد وعلى من سيحدث له من الذكور والاناث على القرينة الشرعية أما الاناث فلم ين الاستحقاق بالوقف اذا كن خاليات من الأزواج فاذا تزوجن سقط حقهن وكلتا تأمين عادهن حقهن وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ثم من بعدهم على اولادهم وأولاد اولادهم ونسلهم وعقبهم أبناء ما تناسلوا واداما ما تعاقبوا طبقه بعد طبقه وشرط الواقف المذكور شروطا في وقفه هذا منها أن يكون النظر في وقته هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعده للارشد فالارشد من الموقوف عليهم الى أن قال واذا انقرض الموقوف عليهم عن آخرهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفا على أقرب عصبات الواقف واذا انقرضت عصبات الواقف ولم يبق منهم أحد كان وقفا على مصالح حرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام مات محمد في حياة أبيه الواقف بعد أن أحدث الله له ثلاث بنات فتروجن وأحدث الله لهن اولاد افهل يصرف ريع الوقف لهن أم لا واولادهن أم لعصبة الواقف أم لحرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام أم لغير ذلك وهل يجري شرط القائم في النظر كما يجري في الصرف أم لا وهل لحل تناولهن من ريع الوقف وجهه ما الحكم في ذلك أو ضحوا لنا الجواب مفصلا معلا (أجاب) اعلم أنه قد قام بكل من المذكورين مانع من الصرف أما بنات الواقف فلسقوط حقهن بالأزواج وأما اولادهن فلسقوطهن من الوقف بقول الواقف وليس لاولاد البنات من هذا الوقف حق ولو قدرنا عدم هذه الجملة من كلامه والباقي على حاله في ذلك لا يصرف لهم مع وجود أمهاتهم لان مراعاة شرطه لازمة فيه وهو انما جعل لاولادهم بعدهم

مطلب دفع الناظر اصطبل وقف منهدم ليعمره ويسكن فيه باجرة معاومة ففعل ثم زاد انسان عليه

مطلب أرض وقف بيد جماعة اتخذوها كروما ويؤدون على عدد الاشجار قدرا من المال ثم فنت الاشجار والمتكلم يطلب القسم

مطلب أرض وقف بأيدي مزارعين ادعى أحدهم أن مقدار أرضه دون أرض الآخر

مطلب وقف على نفسه ثم على ولده وعلى من سيحدث له من الذكور والاناث اذا كن خاليات من الأزواج ثم على سيدنا الخليل والان لم يوجد البنات ابن متزوجات ولهن اولاد

فلا يصرف لهم مع وجودهم وكذلك نقول في عصبية الواقف وجهة حرم سيدنا الخليل فإذا كان كذلك فالصرف إلى الفقراء كما صرحوا به في كثير من الفروع المساوية لهذه الواقعة قال في الاسعاف ولو قال علي ولي هذين فإذا انقرضوا فعلى أولادهما أبدأ ما تناسلوا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل إذا انقرض أحد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف الآخر يصرف إلى الفقراء فإذا مات الولد الآخر تصرف جميع الغلة إلى أولاد أولاده لأن مراعاة شرطه لازمة في الوقف وهو أنما جعل لأولاد الأولاد بعد انقراض البطن الأول فإذا مات أحدهما يصرف نصف الغلة إلى الفقراء وفي فتاوى شيخنا العلامة الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي في مثل هذه الواقعة صرح بالصرف إلى الفقراء مستدلاً بما نقلناه عن الاسعاف قائلاً والمسئول عنه مساوٍ لهذا يعني فكان النص فيه نصاً في مساوية فصيح الاستنباط ومثل ما في الاسعاف في الخاتمة والخلاصة والبرزازية والتاترخانية وغاب كتب الفتاوى والشروح المطولة فإذا علمت ذلك وإن الصرف امتنع بجهة الشرط وصار الحق فيه للفقراء وكنت هن وأزواجهن بصفة الفقراء علمت جواز الصرف إليهن وإلى أزواجهن وأولادهن بجهة كونهم من الفقراء وخصوصاً والوقف مخير في الصحة غير مضاف إلى ما بعد الموت فليس من باب الوصية وقد صرحوا في مثله بجواز تناول أولاد الواقف الفقراء منه قد بر وأما مسئلة النظر فلا شأنه بالارشد منهم بل بالشيعة إذ شرطه للارشد فالارشد من الموقوف عليهم ولا شبهة في كونهم من الموقوف عليهم وإن قام بهن مانع عن الصرف وكذلك إذا زال المانع استحقاقهم بالشرط المتقدم وهذا ظاهر لا غبار عليه والله أعلم (سئل) في دكان وقف وضع رجل يده عليه مدعياً فيه الملك بالشرع من زيد وبني علي ظهريه يتناوون في جوفه بني بئرا واتفع بالدكان وبظهره وجوفه مدة سنين ثم أثبت وقفه ناظره لدى الحاكم الشرعي بالهيئة الشرعية حسب ما وجد في كتابه المسجل بالمسجل المحفوظ وحكم به الحاكم الشرعي ورفع يده ووضعه اليد المذكور عنه هل تلزمه أجرة المثل لذلك في مدة وضع يده عليه ويهدم بناؤه أم لا (أجاب) نعم تلزمه أجرة المثل إذ منافع الوقف مضمونة صيانة له عن أيدي الظلمة ويهدم بناؤه ولم يضر بالوقف فإن ضرره فهو أعنى الباني المضيع لماله فليتربص إلى أن يهدمه وعليه أجرة المثل للوقف على اختيار المتأخرين وفي بعض الكتب لناظره تلك البناء باقل القيمتين للوقف منزوعاً وغير منزع بمثل ما صرح في الاشياء والنظائر وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في تقرير الوظائف والعزل عنها هل ذلك للقاضي أم للمتولى الذي لم يشترطه الواقف ذلك (أجاب) تقرير الوظائف للقاضي لا للمتولى الذي لم يشترطه الواقف لأنه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما إذا شرطه الواقف له كما صرح به في البحر أخذاً مما في الفتاوى الصغرى والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقاراً على أولاده وأولاد أولاده ثم وثم ومن جملة الوقف دار ودار كان ادعى رجل بطريق الوكالة عن أبيه ورجل آخر بالأصالة عن نفسه لدى نائب الحاكم على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف بأنه أجرة الدار ونصف الدكان بشمانية غروش وإن الاصل والموكل يستحقان في الغلة الربع ويطالبان وكيل الاجرة المذكور بقرشين منها فأجاب الوكيل بأن خليفه لرجل من ذرية الواقف كان قد منع الاصل والموكل من ربيع الوقف بحكم نائب الحاكم بعد دعوى صحيحة ثم أحضر المدعيان شاهدين شهدان الاصل واخوته أولاد ابراهيم وأن الموكل من ذرية الواقف لحكم نائب الحاكم باستحقاقهما ربيع الوقف وأمر الوكيل بدفع ما يخص الاصل والموكل ومن يشركهما

مطلب اذا وضع رجل يده على
دكان وقف مدعي الملك وبني
على ظهريه وفي جوفه ثم ثبت
وقيته تلزمه الاجرة

مطلب تقرير الوظائف
للقاضي لا لناظر الا اذا شرط
الواقف له ذلك
مطلب الوكيل في اجارة
الوقف ليس خصماً للمدعى
الاستحقاق

من الاجرة المذكورة وهو قرشان فهل ذلك صحيح أم لا (أجاب) هو غير صحيح لأن وكيل اجارة
الدار والدار كان لا يصلح خصم الما يدعى استحقاقا في الوقف لانه ليس مما وكل فيه ففي جامع النصولين
وكيل اجارة الدار اذا ادعى الساكن انه جعل الاجرة لمالكه ويرهن يوقف ولا يحكم بقبض
أجر حتى يحضر الغائب بل ولا المستحق يصلح خصم المستحق آخر والدعوى في اثبات الوقف أو
الملك للمدعى انما هي على ناظره لا على وكيله في اجارة أو قبض غله أو عمل من أعمال الوقف
فكيف تسمع الدعوى على وكيل أحد المستحقين في اجارة دار الوقف ويقضى للمدعى بشرط صحة
القضاء منقود وهو الخصم المقضى عليه وأيضا شهادة الشاهد بان الاصيل واخوته والموكل
من ذرية الواقف لا تكفي حتى تبين اذا بن البنت لا يدخل مع ان الذرية المطلقة التسل فلا يصح حتى
تبين بان لا يتخلل فيه شيء ولا تكفي الشهادة بانه من ذريته كما لا تكفي الشهادة بانه من قرابته حتى
يفسر والقرابة والعجب من أمره بان يدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما والحال
ان من يشركهما لم يسأل الدفع ولم يدع الاستحقاق وهو مقضى له وأيضا الوكيل عن أبيه لم يظهر
من عبارة الخا كم هل هو وكيل بقبض استحقاقه أو بدعوى استحقاقه فان كان الاول وهو
الظاهر من قوله وأمر الوكيل بدفع ما يخص الاصيل والموكل ومن يشركهما وهو قرشان لا يصح
كرهه مدعيا استحقاقه في الوقف لانه وكيل في مجرد انقبض وهو خصم فيه لا في اثبات استحقاقه
فافهم والله أعلم (سئل) في وقف أعلى وقفه أبو الوفا على نفسه ثم على أولاده الذكور والاناث
تعاقت عليه نظاره يصرفون ريعه بين أولاد الظهور والبطون للذ كرمثل حظا اثنين ناظرا
بعد ناظر مدة تزيد على مائة وأربعين سنة الى أن تولى عليه الا كن ناظر صرف على أولاد الظهور
والبطون كما برت عليه النظارة من قبله مدة تزيد على عشرين سنة ابتاعا لما هو في كتاب وقفه
المسجل في السجل المحفوظ فنع الا كن من الصرف على أولاد البطون منكر كون الوقف
صادرا عن أبي الوفا المزبور ومدعى أن الوقف من قبل الشرفي يونس عم أبي الوفا المزبور وأنه
خاص بالذكور دون الاناث وأولادهن وأبرز من يده لدى نائب الحكم حجة عليها تناقذ القضاة
الماضين واحدا بعد واحد بها مكتوب أن الشرفي يونس وقف الاما كن المذكورة على نفسه ثم
على ولدي أخيه أبي الوفا وشقيقه أبي البقاء ولده أبي السعادات ثم على أنس الهم الذكور دون
الاناث فقرئت بوجه وكيل شخص من أولاد البطون في قبض استحقاقه فسكن الوكيل ولم يبد
دفعاً فكتب نائب الحكم للنظر حجة بمنع أولاد الاناث بمجرد الحجة المقررة لديه ومن جملة ما كتب
بها عرف يعني نائب الحكم الوكيل أن وقف الشرفي يونس شخص بالذكور ولا شيء للاناث ولا
لأولادهن بموجب شرط الواقف المحكي والمشروح في الحجة المذكورة ولم يكن بيد الناظر كتاب
وقف ثابت بذلك ولا اقام بينة تدفع على ما ادعاه فحكم نائب الحكم في وجه الوكيل المذكور
بمجرد الخط بانه وقف يونس وانه خاص بالذكور دون الاناث وأولادهن عملا بمجرد الحجة المقررة
لديه وكتب له بذلك حجة وانه سري حكمه الواقع على الوكيل المزبور على من يوجد من ذرية الاناث
معلل بان الواحد منهم خصم عن الباقي فهل حكم القاضي عليهم جميعا بمجرد هذه الحجة صحيح أم
غير صحيح ويعمل بكتاب الوقف الموجود المسجل بالسجل المحفوظ ويصرف النظر عليهم بما وافقته
ولا يعمل بمجرد الحجة التي تناقض ذلك (أجاب) الحكم بمجرد الحجة لا يصح لاسيما مع صرف النظر
الساكنين الموافق لكتاب الوقف المسجل في السجل المحفوظ فقد صرح في الذخيرة بانه اذا
اشتبهت دعارف الوقف ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان قوامه كيف كانوا

مطلب وقف تعاقت عليه
نظاره واحد بعد واحد
وهم يصرفون لأولاد
الظهور والبطون والآن
يدعى ناظره ان الوقف على
الذكور بمجرد حجة

يعملون فيه والى من يصرفونه فيبني على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المنظرون بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه وفي كتاب الوقف للخصاف وهذه الاوقاف التي تقادم امرها ومات الشهود عليها لما كان لها رسوم في دواوين القضاة وهي في أيدي القضاة تجر يت على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسنانا وقد سئل بعض العلماء عن هذه المسئلة فأجاب بقوله اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته واذا فقد عمل بالاستمضاة والاستيمارات العاديه المستقره من تقادم الزمان والى هذا الوقت اه وقد صرح جوابانه يحتمل حال المسلم على الصلاح ما أمكن فيجب أن يحتمل حال من سبق من النظر على انهم كانوا يفعلونه على موافقة شرط الواقف ولا يحتمل فعلهم على المخالفة لانه فسق فيبعد عن المؤمن وهذا ظاهر ولا شبهة في خلال المحلة التي كتبها نائب الحكم لانه جعل وكيل المستحق في الوقف بقصد استحقاقه خصم فيه ليس وكلاء فيه وهو اثبات وقف عن الشرقي يونس وابطال كونه عن أبي الوفا واختلاف المصارف ومنع الاناث وأولادهن فهو أشبه بوكيل قبض غلة الدار من ساكنها زيد المستأجر اذا ادعى المستأجر انهم ملكه وأقام عليه بينة انهم ملكه فانه لا يكون خصم في ذلك اجتماع ولا ينفذ الحكم على الموكل لان الوكيل ليس خصم في ذلك فكيف يسرى الحكم عليه وعلى سائر من يوجده من ذرية الاناث مع العلم بان الواحد منهم خصم عن الباقيين ما هذا الاجهال عظيم نعوذ بالله تعالى من الزبغ والضلال وتبرأ الى الله تعالى عن جهل الجهال والله أعلم (سئل) في أرض وقف معدة للزراع بالخصه مات مزارعها عن ابنين وبنات وابن ابن فأخذ ابن الابن يزرعها بالخصه كما كان جده يفعل مدة تبلغ أربعين سنة بعد ترك البنين لمزارعتها باختيارهم والآن يريدون رفع يد ابن الابن عن مزارعته اهل لهم ذلك مع تركهم الاختيارى هذه المدة أم لا (أجاب) ليس لهم ذلك فقد صرح علماؤنا بأن حق المزارع يسقط بترك الأرض اختيارا في الأرض التي هي بالخصه سواء كانت أرض وقف أو أرض بيت المال ولا يجري فيها الارث والله أعلم (سئل) في رجل استلم من مهر ابنته خمسة وأربعين قرشاً ثم فرغ لها عن نصف أرض وقف مخرجة بيده نظير المبلغ المذكور هل يصح ان تكون أرض الوقف عوضاً عما استلمه كدأ أم لا (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذه اذا الاعتراض بأرض الوقف المحكوم به لا يجوز لزواله بالحكم عن ملك الواقف الى مالك فلا يجوز أن يكون عوضاً عما استلمه من مهر ابنته والله أعلم (سئل) في أماكن متعددة تعددت الباعة فيها واحد بعد واحد ومضى على بيع البائع الاخير منها مدة سنين والآن ادعى هذا البائع انها وقف على جماعة معلومين من قبل جدهم فلان ابن فلان هل تسمع دعواه بعد بيعه أم لا وهل يستوى الحال بين أن يكون البائع وكيلاً أو أصيلاً (أجاب) لا تسمع كما نص عليه أكثر علماؤنا قال قاضيخان رجل باع عقارا ثم ادعى انه باع ما هو وقف اختلاف المشايخ فيه والصحيح انه لا تسمع وفي الزيلعي لا تقبل وهو أصوب وأحوط وفي فتح القدير من باب الاستحقاق باع عقارا ثم برهن ان ما باعه وقف لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك وفي التاترخانية ولو باع عقارا ثم برهن انه باع وهو وقف لا يقبل وفي الفصول العسمانية رجل باع دارا ثم ادعى انها كانت وقفاً فان أراد تخليف المتدعي عليه ليس له ذلك لان التخليف يعتد صحة الدعوى ودعواه لا تصح وان أقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه قيل لا تقبل لانه تناقض وقيل تقبل ثم قال وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم باعيا منهم لا تقبل البينة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء أو المسجدين عندهم ما تقبل وعند أبي

مطلب مات مزارع أرض
الوقف عن ابنين وبنات
وابن ابن فصار ابن الابن
يزرعها كما كان جده لا تزاع
من يده

مطلب فرض لابنته عن
أرض الوقف في مقابلة
ما استلمه من مالها

مطلب في رجل باع عقارا
ثم ادعى انه وقف

حينئذ لا تقبل وذكروا شيد الدين هذا التتصيل وهكذا فصل الامام الفضل في وهو المختار وهو
 فتوى أبي الفضل الكرماني والنقل في المسئلة مستفيض ولا شبهة ان الوكيل في البيع أصيل في
 حقه وقفه فلا فرق في ذلك بين أن يكون وكيلاً أو أصيلاً ولذا أطلقوا الجواب في المسئلة ولم يفرقوا
 بينهم ما وهذا لا غبار عليه والله أعلم (سئل) فيما اذا قرر المتولي في وظائف الاوقاف هل يصح
 مع وجود القاضي أم لا (أجاب) بما في الاشباه والنظائر القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة
 أقوى من الولاية العامة ووقع عليها فروعاً ثم قال وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف
 مع وجود ناظر ولو من قبله اه وقال في البحر وفي الفتاوى الصغرى اذا مات المتولي والواقف
 حي فالرأى في نصب قيم آخر الى الوقف لا الى القاضي فان كان الوقف مستأوف وصيه أو وليه من
 القاضي فان لم يكن أو وصى الى أحد قال رأى في ذلك الى القاضي اه فأقاد أن ولاية القاضي
 متأخرة عن المشروط له ووصيه ويستفاد منه عدم صحة تقرير القاضي في وظائف الاوقاف
 اذا كان الوقف شرط التقرير للمتولي وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقبله يسير اه
 كلام البحر وفي النهر وظاهره انه لو كان يعنى المستحق للوقف ناظر املك الاجارة والدعوى فان
 أبى أجرها الحاكم بقي هل له ولاية الاجارة مع عدم اباته بحكم الولاية العامة جزم في الاشباه
 والنظائر بانه ليس له ذلك أخذاً مما أفتى به الشيخ قاسم من انه لو شرط التقرير للناظر ليس لغيره
 ولاية ذلك ولو كان قاضياً ويدل عليه ما في القسمة القاضي لا يملك التصرف في مال اليتيم مع
 وجود وصيه ولو كان منصوبه اه وفي البحر شؤش الجواب في مسئلة الاجارة والحاصل ان
 المسئلة تخصوصها لانص فيها ولو لكن القاعدة المشهورة وهي الولاية الخاصة الخ تنطبق بان
 الناظر المشروط له التقرير لو قرر شخصاً فهو المعتبر دون تقرير القاضي اذا يملك ذلك معه أما لو لم
 يشترط له ذلك فلا ولاية له في التقرير فلا تشبه القاعدة كما هو المفهوم من قولهم اذا كان الوقف
 شرط التقرير للمتولي ومفاهيم التصانيف معمول بها فاذا رفع للمفتى ذلك يجب بانه ان كان
 الوقف شرط له التقرير في الوظائف فتقريره هو المعتبر لا تقرير القاضي فان لم يشترط له فالمعتبر
 تقرير القاضي والله أعلم (سئل) في واقف نص في كتاب وقفه على ان تقرير الوظائف للناظر
 بقوله يقرر الناظر فهل يكون التقرير المذكور للناظر أم لا (أجاب) ولاية القاضي في تقرير
 الوظائف متأخرة عن الناظر المشروط له التقرير من الوقف فلا يصح تقرير القاضي معه والله
 أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الوقف وقفه هذا على ولده الصغير حسن وعلى من سيحدث له
 من الاولاد المذكور خاصة دون الاناث ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على
 أنساليهم وأعقابهم المذكور دون الاناث على ان من مات منهم ومن اولادهم وأنساليهم عن ولد
 أو أسفل منه اتقل نصيبه الى ولده أو الأسفل منه وعلى أن مات من اولادهم وأولاد اولادهم عن
 غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته يتقدمهم في ذلك الاقرب
 فالأقرب للمتوفي وعلى انه من مات منهم ومن اولادهم وأولاد اولادهم وأنساليهم قبل استحقاقه
 شيء من منافع الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه والده ان
 لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق فاذا انقرض المذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك
 وقفاً شرعياً على اولاد الاناث ان كن موجودات فان لم يكن فعلى الموجود من اولادهم وذريتهم
 ونسلهم وعقبهم على الشرط والترتيب المذكور أعلاه فاذا انقرضوا عن آخرهم وخلت الارض
 منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفه على سباط سيدنا خليل الرحمن صلى الله عليه وسلم

مطلب التقرير في وظائف
 الوقف الى ما لم يشترط الواقف
 للمتولي ذلك

مطلب التقرير في الوظائف
 للمتولي المشروط له ذلك
 ثم للقاضي
 مطلب في صورة وقف

وسلم فان تعذر الصرف على السباط المذكور عاد ذلك وقفاً على الفقراء والمساكين من أمة محمد
صلى الله عليه وسلم فحدث للواقف ولداً اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد
المذكور في جميع الوقف ثم مات محمد عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود وعن بنت اسمها
صفية ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد ووصية ابن اسمه صالح في رتبة محمد المذكور اذ هم بهذه
الصورة ابن ابن بنت ابن بنت وقد استقل محمد المذكور بالوقف ومنع عمة صفية وابنها عنه فهل
لاستقلاله به وسنعه لهما عنه وجه أم لا وجه لذلك وما وجه استحقاق بنت محمد ابن الواقف الذي
ترتب عليه استحقاق أولادها وأولاد أولادها مع قول الواقف وأقاربهم المذكور وقوله فاذا
انقرض المذكور على هذا الترتيب وقد كنتم أفدتم الحكم في ذلك وعالمكم عاتقاً عن فهمه عن
بعض الناس فالمسؤول الآن ايضاح ذلك ليزول الوهم (أجاب) اما استقلال محمد بن محمود
بالوقف دون عمة فلا يسبق اليه فهم فاهم خلفه عن هو بقروع الفقه المستنبطة من أصوله عالم
وان سبق الى فهمه انه ذكر ابن ذكر فقد فاته ان جدته المدلى بها أنى واذا اعتبرنا المذكور في قيد
للأباء والأبناء فلا استحقاق لهما ولا لابنهما ولا لبنتهما امانه فيكون بها أنى وكذا بنتها واما ابنها
فليكونه ابن أنى واذا لم تستحق هي ولا ابنها ولا بنتها فنأى يأتي استحقاق ابن ابنها محمد والشرط
انتقال نصيب من مات من أهل الوقف من ولداً وأسفل منه له وليس على هذا الزعم الذي سنبين
فساده محمود ووصية وأمه ما من أهل الوقف وعلى هذا الزعم الفاسد يكون الوقف لجهة السباط
لا لقطاع المذكور المنسوبين الى الواقف اذ محمود ليس منسوباً اليه وانما هو منسوب لآبيه وأبوه
ليس من ذرية الواقف بل هو أجنبي عنه ولو اعتبرنا هذا الزعم صرف الوقف الى السباط يموت محمد
ابن الواقف لمكان نظرنا نظراً أصولياً موافقاً لغرض الواقف وهو أن العام نص في افرادة ويعارضه
الخاص في نسخه اذا كان متأخراً عنه فنظرنا الى قوله وأقاربهم المذكور فقرأناه متممة ما على
قوله على ان من مات منهم ومن أولادهم وأنسا لهم عن ولداً وأسفل منه انتقل نصيبه الى ولده أو
الأسفل منه فنسخناه به فاعطينا بنت محمد الذي هو ابن الواقف استحقاق أبيها عملاً بهذا العام
المتأخر اذ لا يشك شال في دخولها تحت قوله على ان من مات منهم الخ اذ محمد منهم وبنته داخله في
مسمى الولاد اذ هو أهم من الذكر والأنثى ولولا هذا الاعتبار لم يكن لاستحقاقها وجهه وبه كانت
تقطع هذه الجهة لان الوقف والحال هذه يكون على المذكور من أولاد المذكور ويموت محمد
انقطع المذكور من أولاد المذكور والجهة الثانية التي هي جهة أولاد الاناث ان لم تكن فعلى
الموجود من أولادهم معدومة فتعين للسباط على هذا الاعتبار لكانما نظرنا الى اعتبار المتأخر
من الشروط كما سرح به الامام الخصاصف ألوينا عنان الاعتبار عما تقدم خصوصاً وغرض
الواقف اختصاص الوقف لمن ينسب اليه أولاً من كل جهة فاذا تعذر فإن ينسب اليه بجهة ما
يؤيده قوله في آخره فاذا انقرضوا عن آخرهم وخلت الارض منهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب
عاد ذلك وقفاً شرعياً على سباط سيدنا الخليل وبقاء بنت محمد بقى النسل فلا يصرف للسباط
معها واذا استحققت استحقاق أولادها وأولاد محمود ووصية وانقسم عليها مناصفة لعدم اشتراط
منزلة المذكور ويموت محمود انصرف حصته لولده فقط بمسألة قوله على ان من مات منهم ومن
أولادهم الخ ولو اعتبرنا قيد المذكور في الأبناء والأبناء شرطاً فيهم للاستحقاق لزم استحقاق ابن
ابن بنت بنت بنت ابن الواقف وان سفلت بنت البنت المتخللة وحرمان بنت ابن الواقف وهو
لا يوافق غرض الواقف وقد سرحوا بوجوب مراعاة غرضه حتى نص الأصوليون ان الغرض

يصلح محض ما قد كان عرض على هذا السؤال مرة وليس لصيغة فيه ذكر فافقت بالبحر والوقف
في محمد بن محمود لعدم المزاحم وكذا أفتى الشيخ حسن الشربلاني وبثقة يد على جهة السماط
ولم يتعرض لجهة صفة لعدم ذكرها فلا يتوهم اختصاصه بالوقف دون ذلك كيف وهي
أقرب للواقف منه وقد قال بتقديمهم الأقرب فالأقرب للمتوفي فإذا اعتبر الأقرب فالأقرب للمتوفي
فاعتباره الأقرب فالأقرب إليه أولى ولولا قوله على أن من مات منهم ومن أولادهم الخ لوجب بها
وأما قوله فإذا انقضى الذكور على هذا الترتيب المذكور فعناه إذا انقضى ذكورهم وأولادهم
وأنسابهم وأعقابهم على ما سبق من الترتيب المشروط وقد ذكر في شرطه أن من مات منهم ومن
أولادهم وأنسابهم عن ولد أو أسفل منه اتفق نصيبه إلى ولده أو الأسفل منه فهذا هو الترتيب
المذكور فتأمل ترشد ومن تأمل فيما قلناه ورأى الانصاف وجانب الاعتساف ظهر له
الحق الذي لا يحد عنه والرجوع إلى الحق خير من التماس في الباطل والحق أحق أن يتبع
والله أعلم (سئل) في وقف حكم ما كم حنفي أو غيره بلزومه بعد استثناء شرائط الحكم من
وجود المدعي الشرعي والمدعي عليه كذلك هل لما كم آخر حنفي أو غيره أن يحكم بنقضه وجواز
بيعه للواقف أو غيره أم لا وهل إذا كان في كتاب الوقف ما يصح باعتباره الحكم بنقضه وكان
الواقع في نفس الأمر ما لا يصح معه النقص كما شرع ولم يكتب ذلك فيه وقامت بينه شرعية
عليه من بيع ونحوه (أجاب) بعد أن حكم بالزوم على وجهه ما كم شرعي لا سبيل إلى إبطاله
ونقضه لأن ملك الواقف زال عنه بالقضاء لا إلى مالك وهو بعده لازم نافذ ماض لا يرد عليه
انتقاض فلو نقضه ما كم بناء على أنه لم يقع فيه حكم ما كم بالزوم ثم تبين أنه وقع فيه ذلك بالبرهان
الواضح البين لنا الحكم فيه بالبطلان رعايا الوقف على ما كان كما كان وانه نقض جميع ما ترتب
عليه من بيع ونحوه بالاجتماع وقد صرحوا بان الاعتبار في الشروط ما هو واقع لا لما كتب
في مكتوب الوقف فلو أقيمت بينة بما لم يوجد في كتاب الوقف عمل بها بالبرهان وذلك لأن
المكتوب خط مجرد ولا عبرة بمجرد الخط ولا عمل به بسل هو خارج عن حجج الشرع الشريف
والاعتبار لما قامت به البينة ومن المصريح به عند علماءنا أن الدفع يصح بعد الحكم كما يصح
قبله على الصحيح المنقضي به ودعوى الواقف أو الناظر للزوم بحكم ما كم شرعي على وجهه بعد
الحكم بالبطلان دفع وهو مقبول كما شرعنا وهذا مما لا شبهة فيه والله أعلم (سئل) في وقف
لم يحكم بلزومه ما كم إذا بيع وحكم بصحة بيعه قاض يصح ويكون إبطاله أم لا (أجاب)
نعم يصح ويبطل الوقف كما في غالب كتب المذهب وطريق القضاء بلزومه كما في الحائسية أن يسلم
الواقف ما وقفه للمتولى ثم يرد الرجوع فينازع المتولى بعدم اللزوم ويختصمان إلى القاضي
فيقضي بلزومه فإذا فعل كذلك فليس للقاضي إبطاله وإذا لم يكن كذلك فله إبطاله إذا حكم
بلزوم الوقف بلا منازع لا يوجب لزومه قال في البحر نقلا عن النزاهة أما إذا بيع الوقف وحكم
بصحته قاض كان حكمه بطلان الوقف اهـ ثم قال بعده قلت أنه في وقف لم يحكم بصحته ولزومه
بدليل قوله في الخلاصة أن لم يكن مسجلا أي محكوما به وتسامه فيه والله أعلم (سئل) فبين
وقف عقارا كاملا ومسا عاصفة واحدة وكتب الموقوف في كتاب الوقف وحكم الحاكم المشار إليه
أعلام بصحته ولزومه بعد تقديم دعوى صححة شرعية صدرت بذلك ورد الجواب عنها فهل هذا
حكم بالصحة والزلوم أم لا بد من بيان الدعوى والمدعي عليه والحادثة والحكم الشرعي وهل إذا
باع القاضي شيئا من عقاره هذا الوقف يكون حكما بإبطال جميع الوقف أم بما بعه (أجاب)

مطلب لو حكم بلزوم الوقف
بعد استثناء شرائطه
لا سبيل إلى إبطاله

مطلب الدفع يصح بعد
الحكم كما يصح قبله
مطلب بيع الوقف قبل
الحكم بلزومه إبطاله

مطلب لو وجد في كتاب
الوقف وحكم بصحته ولزومه
بعد دعوى صححة كان
حكما ولا يشترط بيان الدعوى
والمدعي عليه والحادثة

الاصل الصحة واستيفاء الشرط مطلقا في الوقف والتمسك به الا علم الله تعالى فاذا نوزع في صحته واستيفاء شرائطه فالقول للمدعي بما وبيع القاضى ان كان على وجه الاستبدال المستوفى شرائطه يصح والا لا والاصل أيضا في الاستبدال استيفاء شرائطه عملا بحسن الظن الذي هو الاصل في المؤمن ولا يكون بيعه حكما بطلان جميع الوقف اذا لا وجه له والله أعلم (سئل) فيما لو أطلق القاضى لوارث الوقف بيع الوقف الذي لم يحكم بلزومه حكما على وجهه بان لم يقع بعد حادثة من خصم شرعى على خصم شرعى فباع الوارث الوقف هل يصح أم لا (أجاب) نعم يصح قال في مجمع الفتاوى وفي فتاوى صدر الاسلام القاضى اذا أطلق بيع وقف غير مسجل ان أطلق لوارث الواقف يكون ذلك منه حكما بطلان الوقف ويجوز البيع وان أطلق لغير وارثه لا لان الوقف لو بطل يعود الى ملك وارث الواقف وبيع مال الغير لا يجوز وفي الخلاصة واما اذا أطلق القاضى وأجاز بيع وقف غير مسجل هل يوجب نقض الوقف أجاب الشيخ الامام ظهير الدين انه لو أطلق لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا انتهى ومثله في كثير من كتب علماءنا والمراد بقوله لم يكن مسجلا أى محكوما به على وجهه واصله ظاهر وهو انه قضاء بقول الامام فينفذ وكيف لا وقد جزم بقوله غالب أصحاب المتون والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقارا وشقصا من عقارا لدى حاكم شرعى وكتب ما حاصله وقف على نفسه ثم على ولديه وابن أخيه ثم على أولادهم الذكور دون الاناث ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم وشم وجعل النظر لنفسه ثم للارشد فالارشد الى ان كتب ورفع الواقف يد له كعه ووضع يده نظره ثم ذكر وحكم بموجبه حكما شرعيا ولم يكن الحكم بعد رجوع عنه ونزاع فيه مات الواقف فلحق ابنه الدون القادحة فباع الشقص بعد ان اطلق القاضى الشرعى له بيعه فباعه وحكم بصحة البيع وتسليمه للمشتري فقسله فهل حيث لم يحكم بلزوم الوقف حاكم بعد دعوى صحته وكان على نفسه وكان مشاعا لم يقض حاكم بجوازه قضاء مستوفيا للشرط يصح البيع ويبطل الوقف فيه أم لا (أجاب) نعم يصح البيع ويبطل الوقف حيث لم يكن محكوما بلزومه حكما مستوفيا للشرط ففي الخلاصة اذا كتب يعنى القاضى شهد بذلك وفي الصلابة عينا جائزا صحيبا كان حكما بصحة البيع وبطلان الوقف وأصل هذا في بيع وع الجامع الصغير واما اذا أطلق القاضى وأجاز بيع وقف غير مسجل يعنى غير محكوم بلزومه هل يوجب نقض الوقف أجاب الامام ظهير الدين انه لو أطلق يعنى القاضى لوارث الواقف يجوز البيع ويكون حكما بنقض الوقف وان أطلق لغير الوارث فلا واما اذا بيع الوقف وقضى القاضى بصحة البيع كان حكما بطلان الوقف اهـ وقد سئل شيخ الاسلام مفتى الانام أبو السعود العمادى مفتى الروم عن واقف باع شيئا من وقفه الصريح وسلمه الى المشتري ومضى سنون هل يبطل الوقف ببيع ذلك الشيء أم لا فاجاب ان لم يكن مسجلا يعنى محكوما بلزومه وقدا بعه برأى القاضى تبطل وقفه ما بعه وبالباقى على ما كان نقلا في منق الغنار وفي فتاوى صاحب المنع سئل عن وقف لم يسجل هل اذا حكم قاض ببيعه يصح حكمه ويبطل الوقف أجاب نعم يصح الحكم ويبطل الوقف قال في البرازية اذا بيع الوقف وحكم بصحته قاض كان حكما بطلان الوقف قال وذكر شمس الاسلام افتقر الواقف واحتاج الى الوقف يرجع الى الحاكم حتى يتسبح ان لم يكن مسجلا وعذا ظاهرا على مذهب الامام وأما على مذهب ما فيصيح أيضا الوقوع في فعل شهيد فيه ونحوه في خلاصة الفتاوى والمسئلة شهيرة والتقول فيها كثيرة والله أعلم (سئل) فيما اذا أوقف شخص وقفا وحكم به القاضى ثم ألقى الواقف عتارا

مطلب لو أطلق القاضى
للوارث بيع الوقف الذي لم
يحكم بلزومه صح

مطلب لو باع الوارث الوقف
وحكم بصحة بيعه حاكم صح
حيث لم يتقدم حكم بلزومه
مستوفيا للشرائط

مطلب وقف عقارا وحكم
بلزومه ثم ألقى الواقف به
عتارا ومات الواقف فباع
ابنه المحقق صح

ومات الواقف فباع ابنه الوقف الملقح وحكم القاضي بصدقه ببيعته هل يتنذ ببيعته ولا يكون حكمه
حكم الاول أم لا يتنذ ببيعته ويكون حكم القاضي في الوقف السابق حكماً في اللاحق (أجاب)
لا يكون الحكم في الوقف السابق حكماً في اللاحق بإجماع العلماء فيثبت له أي اللاحق أحكام
الحالي عن الحكم فاذا باعد الواقف أو وارثه وحكم القاضي بصدقه ببيعته نفذ اذا الوقف لا يزول عن
ملك الواقف لا بقضاء القاضي والقضاء في المتقدم لا يكون في المتأخر فيتنفذ ببيعته حيث قضى
بصدقه القاضي لانه فصل مجتهد فيه والله أعلم (سئل) عن حاكم خبلي حكم بصدقه ببيع حصه
معينه موقوفه على جهة بر لجهة وقف آخر اشتراه ناظره الشرعي لها على قاعدة مذهب
الشرع بسوق له فيه ثم رفع الى حنفي فأضاه في وجهه ناظره البائع المرقوم بعد المرافعة
واستيفاء شرائط صحة الحكم المقررة والا أن البائع يدعى فساد البيع ويطلب النسخ به هل له
ذلك بعد حكم الخبلي وامضاء الحنفي وتنفيذ حكمه على وجهه الشرعي أم لا (أجاب) الذي
يجب أن يعول عليه في ذلك انه لا تصح دعواه بعدما ذكر اذ هو فصل مجتهد فيه والحكم يرجع
الخلاف فيه حيث كان الخبلي يراه وقد قال علماء في مسألة الاستبدال اذا كان القاضي فيها
من أهل الجنية فالنفس به مطمئنة والله أعلم (سئل) في واقف اكره على بيع وقفه المحكوم
به هل يتنذ ببيعته أم لا وعلى تقدير عدم الاكره بان باع طائعا هل يتنذ ببيعته أم لا وهل تقبل بينته
بالوقف بعد بيعه أم لا (أجاب) بيع المكره غير نافذ مطلقا وبيع الوقف المحكوم به غير
جائز فاذا ثبت أحد الأمرين اعني الاكره أو الوقف المسجل بوجهه الشرعي رد الوقف الى جهته
ورفعت يد المشتري عنه بإجماع من العلماء رحمهم الله تعالى وقد تقدم من الافتاء في مسألة البيع
ثم دعوى الوقف بعده وأجبتا بما عليه المعول في الافتاء والقضاء وهو التفصيل بين دعوى الوقف
المحكوم به وبين غير المحكوم به فتقبل بينة البائع في المحكوم به دون غيره قال في فتح القدير من
باب الاستحقاق باع عقارا ثم برهن انه وقف محكوم بلزومه تقبل اه قال في منح الغفار بعد
نقله ما في فتح القدير وهذا التفصيل حكاه عن بعضهم وعزاه الى فتاوى رشيد الدين فينبغي أن
يعول عليه في الافتاء والقضاء اه فالخاصل انه اذا ثبت الاكره في البيع وحده فهو كاف في
رفع البيع واذا ثبت الوقف المحكوم به وحده فهو كاف في رفعه فافهم والله أعلم (سئل) في عقار
موقوف من قبل زيد على أولاده وذريته ثم على جهة بر لا تنقطع آل الوقف الى زيد من أولاده
نظرا واستحقاقا فباع حصه منه من رجل والا أن يريد الدعوى بذلك فهل تسمع دعواه وينقض
البيع وله المطالبة بالاجر في المدة الماضية أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه ولكن اذا أقام البينة
اختلفوا في قبولها والاصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلوه بان الوقف
من الله تعالى فتسمع فيه البينة بدون الدعوى فرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل
وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قدمنا انه الاصح واذا ثبت كونه وقفاً وجبت الاجرة له في تلك
المدة لان منافع الوقف مضمونة على المتني به والله أعلم (سئل) في مدرسة احتاجت الى نفقة
لعمارة ما خرب منها وليس هنالك ما يعمر به من الوقف هل يجوز أن تؤجر قطعة منها بقدر ما ينفق
عليها أم لا (أجاب) مقتضى ما في الخلاصة جواز ذلك فانه قال ولا يؤجر فرس السيل الا اذا
احتجج الى نفقته فيؤجر بقدر ما ينفق عليه وهذه المسئلة دليل على ان المسجد المحتاج الى النفقة
تؤجر قطعة منه بقدر ما ينفق عليه اه وبه يعلم الحكم في المدرسة بالاولى وقد بحث فيه
الطرسوسي بحثا يلوح رده ولا اعتبار ببحثه وقد قال المحقق ابن الهمام ان الطرسوسي لم يكن

مطلب اشترى ناظر وقف
لجهة وقفه حصه وقف
معينه من ناظره وحكم به
خبلي ثم أضاه حنفي فاذا
ادعى البائع فساد البيع
بعد ذلك لا تسمع دعواه

مطلب أكره الواقف على
بيع وقفه المحكوم بلزومه
فاليبيع غير جائز

مطلب باع ثم ادعى انه وقف
وأقام البينة فالاصح قبولها

مطلب في مدرسة احتاجت
الى نفقة لعمارة ما خرب منها
ولم يكن هنالك ما يعمر به
فتؤجر قطعة منها بقدر
ما ينفق عليها

من أهل الوقف وقد نقل كثير من علماءنا عن الناطقي الاستدلال المذكور وسلموا له تخريجه
ومعلوم أن الفرق بين الناطقي والطرسوسي كما بين السماء والأرض وحيث كان الناظر مصححاً
لا يخشى الفساد والله يعلم المفسد من المصلح والله أعلم (سئل) في مسجد أنهدم من جانب وليس
له مال يعمربه هذا المنهدم وإن ترك أنهدم جميع المسجد وله قاعة وقفها الواقف لأغلة له في
السنة إلا ما قل وليس هناك من يرغب في استئجارها مدهل تباع لأجل بناء هذا المنهدم أم لا
(أجاب) إن أمكن عمارة المسجد بغلتم أشيا فشيئاً ولا يخشى أنهدم المسجد يجب عمارة منها وإن لم
يمكن تباع ويعمر المسجد من ثمنها قال في التارخانية نقلاً عن فتاوى النسفي سئل عن أهل محلة
بأعوا وقف المسجد لأجل عمارة المسجد قال يجوز بأمر القاضي وغيره اه وهو موافق للقاعدة
المشهوره إذا اجتمع ضرر إن قدم أخفهما ولا نعم لم أنهدم من علماً نأخالف في هذه المسئلة
لأسماء الواقف لها منهدم والله أعلم (سئل) في خان مسبل احتاج إلى المرممة هل تجوز إجاره
جانب منه لينفق على عمارته من أجرته أم لا (أجاب) نعم تجوز إجاره جانب بل تجوز إجاره جميعه
لذلك لتعين المصلحة في ذلك بل صرح في الخلاصة وكثير من الكتب أن مثل ذلك أي إجاره بقعة
من المسجد لعمارة جارة فبالك بالخان وفي المجتبى قال محمد في الدار سكنى الغزاة والمرابطين
والرباط والخان إذا احتاج إلى المرممة يؤجر منها بيتاً أو بيتين أو ناحية فينفق من غلته في عمارته
وعنه أنه ينزله الناس سنة ويرم من أجرته اه وفي جامع الفصولين في آخر الفصل الثالث عشر لو
لم يكن للمسجد أوقاف واحتاج إلى العمارة لأبأس بأن يؤجر جانب منه اه برضى المحيط وفي
المجتبى أيضاً قال الناطقي وقياسه يعني في الفرس الحليس حيث جازت إجارته بقدر نفقته في
المسجد أن تجوز إجاره سطحه لمرمته والنقل في المسجد مستفيض وهو مما يجب احترامه فكيف
في الخان المسبل للمسافرين والمارة وجواز ذلك مما لا يشك فيه فقهه والله أعلم (سئل) في
سفل موقوف على جهة بر من واقف معلوم وعلوم موقوف على جهة بر آخر من واقف آخر أنهدم
السفل فأنهدم العلوي أنهدم فتههد بعمارة ناظر العلوي من ماله متبرعاً ثم عزل قبل أن يعمره
بالفراغ عن النظر لولده ثم أن ولده عمره ياذن القاضي ليصل إلى عمارة العلوي لما رأى في ذلك من
المصلحة هل يكون متبرعاً بعهده والده المذكور أن ينييه متبرعاً أم لا يكون متبرعاً بعهده والده
ويرجع بما أنفق (أجاب) قد تقرر أن ولاية القاضي عامة وإن له ولاية الأمر بالاتفاق في كل
موضع له ولاية الجبر وهناله ولاية الجبر قال في البحر نقلاً عن الخفاف إذا امتنع يعني الناظر من
العمارة وله أي للوقف غلة أجبر عليها فإن فعل فيها والأخرجه من يده اه وأذن القاضي
موجب الرجوع في مسئلة الخائض المشترك والحق والزرع المشترك وفي البحر أذن الشريك
كأذن القاضي فيرجع بما أنفق كما حرره ابن الشحنة في شرح الوهبانية والفروع الدالة على
الرجوع في مثل هذه المسائل إذا كان الاتفاق بأذن القاضي أكثر من أن تعد والله أعلم (سئل)
في دار وقف أجر بعض المستحقين حصته في الناظر عليه هل تصح إجارته أم لا (أجاب) لا تصح
لامور ثلاثة الأول المستحق من غلة الوقف لا تصح إجارته الثاني أن ناظر الوقف لا يملك استئجار
دار الوقف لنفسه الثالث أنها إجاره مشاع وهي لا تصح كجرت عليه متون المذهب والله أعلم
(سئل) في ناظر وقف أهلي جعل طاحونة للوقف مصبنة وأدعى أنه أنفق عليها ما لا من مال نفسه
بغير إذن القاضي ويريد الرجوع بما أنفق من غلته هل له ذلك أم لا وهل يقبل بمجرد قوله أنه فعل
ذلك بأذن القاضي أم لا (أجاب) ليس له ذلك لأنه يدعى ديناً على الوقف لا وجه للزومه بغير إذن

مطلب إذا أنهدم المسجد
يباع وقفه لعمارة إن لم
يمكن من غلته

مطلب تجوز إجاره جانب
من الخان لمرمته بل جميعه
وكذا يجوز إجاره بقعة من
المسجد لذلك

مطلب علو وسفل موقوفان
على جهتين من واقفين
أنهدم السفل فعمره ناظر
العلوي بأمر القاضي ليتوصل
إلى علوه لا يكون متبرعاً

مطلب لا يجوز إجاره المستحق
لناظر

مطلب إذا جعل الناظر
طاحونة الوقف مصبنة بغير
إذن القاضي وأنفق من حال
نفسه كان متبرعاً

مطلب للناظر أن يستدين
لعمارة الوقف مطلقاً

مطلب لو صرف المتولى في عمارة
الوقف من ماله بامر القاضي
له أخذه لان العمارة مقدمة
على غيرها في الاهلي وغيره
مطلب الاستئذنه لما عنه
بد كالصرف للمستحقين
لا يجوز وان لم ليس عنه
بديجوز

مطلب اقتراض للصرف
لأرباب الشعائر بأذن
القاضي صح ويكون في غلة
الوقف

مطلب إذن المتولى للمستأجر
في الصرف على مرتته
ليكون ديناً ثم مات المتولى
فلا مستأجر أن يرجع في تركته
وورثته يرجعون في غلة
الوقف

من ظن ان عليه ديناً فبان خلافه رجع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجع ببذله والله أعلم (سئل)
فما اذا استدان متولى الوقف بأذن القاضي الشرع الشريف في عمارة الوقف ولو ازمه ومهملاته
حيث لم يكن فيه غلة حين الاستدانة هل يجوز له ذلك ولا مستدان منه المطالبة أم لا (أجاب)
الصحيح من المذهب انه ان شرط الواقف في وقفه جاز ذلك لناظره وان لم يأذن القاضي لان شرط
الواقف كنص الشارع وان لم بشرطه الواقف يجوز بامر القاضي أو اذنه وان لم يوجد أحد
الاهرين فالاستحسان جواز له للضرورة اذا القياس يترك فيما فيه ضرورة هذا هو المعتمد في المذهب
كما صرح به في البحر وغيره وأما مطالبة الدائن للناظر بدينه فلم يمنع منها أحد من العلماء والله أعلم
(سئل) فيما اذا صرف متولى الوقف في عمارة مبلغاً معلوماً بأذن الحاكم الشرعي هل له أن
يأخذ بجميع غلة الوقف التي حصلت في السنة التي عمر فيها الوقف ولم يدفع لمستحق الوقف شيئاً
حتى يستوفي جميع ما صرفه وهل الوقف الاهلي كغيره في تقديم العمارة أم لا (أجاب)
العمارة مقدمة في الوقف الاهلي وغيره الا في الامام والخطيب في المسجد ومن لا يمكن
تركه الا بضرر بين والوقف الاهلي كغيره والله أعلم (سئل) في متولى على وقف استدان بامر
القاضي مبلغاً للصرف على مستحقه الذين ليسوا من أرباب الشعائر كدريسي المسجد ونحوهم
وباع زيتاً موقوفاً على التنوير بخصوصه وفي بثمنه ذلك الدين هل هذه الاستدانة جائزة أم لا
ويضمن ما باعه من الزيت واذا قلتم يضمن هل له الرجوع على المستحقين المذكورين أم لا
(أجاب) المعتمد في المذهب ان الاستدانة على الوقف ان كانت لما عنه بد لا يجوز له أن يستدين
مطلقاً وان كان لما لا بد له عنه فان كان بامر القاضي جاز والا لا والعمارة ما لا بد منه فيستدين
لها بأذن القاضي وأما غير العمارة كالصرف على المستحقين فانه يجوز ولو كان بأذن القاضي لان
له عنه بداً كذا في البحر واستفيد من قوله عنه بد أن ما لا بد منه كالا مام ومن يتعطل المسجد
بسببه ملحق بالعمارة وأما مسئلة بيع الزيت الموقوف للتنوير لوفاء دين صرفه على المستحقين
المذكورين فهو غير جائز اجماعاً ويضمن لخالفته شرط الواقف وهو كنص الشارع وله الرجوع
بما دفعه على المستحقين المذكورين كن دفع مالاً لا آخر زاعماً أنه له فظهر انه لغيره فانه يرجع به
عليه بلا شبهة والله أعلم (سئل) في متولى وقف طلب منه أرباب شعائر الوقف معلوماً ثم بعد
تمام الحول فادعى انه لا شيء تحت يده من غلات الوقف فاستأذن القاضي في الاقتراض للصرف
المعلومات فاذن له فاقترض وصرف ثم عزل هذا المتولى قبل دفعه بدل القرض الى المقرض فهل
هذا الاقتراض صحيح شرعاً بحيث يثبت أخذ بذله من غلة الوقف بالاجرة ولو من غلة سنة أخرى
أم لا واذا قلتم لا فهل اذا دفع المتولى الجديد شيئاً من غلة الوقف الى المقرض ظننا منه لزوم ذلك في
غلة الوقف يرجع عليه بما دفع اليه أم لا كيف الحال (أجاب) حيث أذن له القاضي بالاستدانة
لأرباب الشعائر وقعت الاستدانة صحيحة فيرجع في غلة الوقف وأرباب الشعائر الامام والخطيب
والمؤذن والمدرس للمدرسة وما لا بد عنه للمسجد فلا رجوع عليه ولا على المتولى الجديد والله
أعلم (سئل) فيما لو أذن متولى الوقف مستأجر مستغل من مستغلات الوقف في الصرف على
مرتته ليكون ما يصرفه ديناً على جهة الوقف فصرف مالا معلوماً واستقر له ذلك الدين أجز
المتولى ذلك المستغل من زيد بعد انقضاء مدة المستأجر الاول فطلب دينه من المتولى فاعتذر
بان لا مال للوقف تحت يده فادى منه فاذن للمستأجر الثاني أن يدفع اليه دينه ليكون ديناً على
جهة الوقف كما كان للاول فدفع اليه بدل ذلك الدين وكتب له بذلك صل عند القاضي مات المتولى

ويريد الرجوع بمثل ما دفع الى الدائن الذي هو المستاجر الاول فهل له الرجوع على المتولى
 الجديد في مال الوقف الذي تحت يده أو في تركته المتولى الاول وترجع الورثة على المتولى الجديد
 في مال الوقف أم كيف الحال (أجاب) المصريح به ان الوقف لازمة له وان الاستدانة من القيم
 للوقف لا تثبت الدين في الوقف اذ لازمة له ولا تثبت الدين الاعليه ويرجع به على الوقف وورثته
 تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركته الميت ثم يرجعون في غلة الوقف بالدين من ولى الوقف بعده
 قال الفقيه أبو جعفر ان القياس يترك قيمه ضرورة والا حوط أن تكون الاستدانة بامر
 الحاكم لأن ولايته أعم في مصالح المسلمين من ولاية الناظر إلا أن يكون بعيدا عن الحاكم فلا بأس
 أن يستدين بنفسه وفي المسئلة كلام طويل واختلاف كثير والفتوى على أن الاستدانة فيما
 لا بد منه كعمارته تجوز والاولى ان تكون باذن القاضي وقيل الاول خلاف لما علم من تغيير
 الاحوال والحاصل ان الرجوع في تركته المتولى الاول وترجع ورثته على مال الوقف بمطالبة
 المتولى الجديد والحال ما ذكر والله أعلم (سئل) في ناظر على وقف اذن لرجل أن يصرف
 في عمارة سكان من أما كن الوقف فاستقرض الرجل من أناس العشرة بربح وعقد في الربح
 عقد اشريعيا وزعم انه صرف هذا القدر على العمارة فهل تلزم تلك الزيادة الوقف أم لا تلزمه بل
 يضمنها من مال نفسه (أجاب) اعلم أولا ان الاستدانة على الوقف لا تجوز الا بثلاثة شروط
 الاول أن تكون لضرورة كعمير وشرا عبد الرزاق الثاني اذن القاضي الثالث أن لا يتيسر اجارة
 العين والصرف من أجرتها وبدون هذه لا تجوز ويضمن الناظر ويستحق العزل واذا وجدت
 الشروط فاستدان العشرة مثلا باثني عشر أو ثلاثة عشر وعقد في الزيادة عقد اشريعيا بان اشترى
 من المقرض شيئا يسير ابراهم فقد صرح في التتارخانية والقنية انه يرجع بالعشرة الاصلية في غلة
 الوقف ويضمن الزيادة من مال نفسه والله أعلم (سئل) في رجل وقف منقولا فيه تعامل
 على أولاده الصغار ثم من بعدهم لجهة بر غير منقطعة ثم أقام وصيا على أولاده المذكورين وأمره
 بتعهد الموقوف وحفظه الى اناس الرشدي أحدهم ثم مات الواقف وقام الوصي بما فوض اليه
 ثم مات مجهلا وضاع الموقوف وأونس الرشدي أحدهم فهل يضمن عوته مجهلا ويؤخذ ضمانته
 من تركته أم لا وهل اذا اختلف مع ورثة الوصي فادعى انه مات مجهلا وادعوا انه بين ولم يمت عن
 تجهيل يقبل قوله أم قولهم (أجاب) اعلم انهم صرحوا بان ولاية الوقف الى وصي الواقف اذا
 نصبه عند موته وصيا ولم يذكر من أمر الوقف شيئا ولو جعل ولاية وقفه لرجل ثم جعل آخر وصيه
 يكون شريكا للمتولى في أمر الوقف الا ان يقول وقف أرضي على كذا وكذا وجعلت ولايتها
 لفلان وجعلت فلانا وصيا في تركاتي وجميع أموري حينئذ ينقرد كل منهما بما فوض اليه كذا
 في الاسعاف فاذا علمت ذلك علمت ان هذا الوصي متولى على الوقف المذكور وقوله نصوا على ان
 المتولى اذا مات مجهلا لغلات الوقف لا يضمن واذا مات مجهلا لمال البديل يضمن وقد استفيد
 من ضمانه مال البديل ضمانه للدين الموقوفة وهو ينادى في مسئلتنا بالضمان فنقول انه ضامن
 بالموت عن تجهيل للمنقول الموقوف فان قلت ما تصنع بقولهم الوصي اذا مات مجهلا لا يضمن
 وهي في الفصول العمدية وجامع الفصولين وكثير من الكتب قلت وهو مع كونه أحد القولين
 لا يعكر علينا لأن القياس التضمن بالموت عن تجهيل مطلقا لكن استثنى بعض المسائل وأخرج
 من هذا الاصل فاذا لم يكن باعتبار كونه وصيا يضمن باعتبار كونه متوليا وترجح الثاني بقيام
 السبب الموجب للضمان وهو وصيه ورثته مستمكالا بالتجهيل وأيضا هو داخل في عموم قولهم

مطلب وقف منقول على
 أولاده ثم أقام وصيا وأمره
 بتعهد الوقف ثم مات الوصي
 مجهلا
 مطلب المتولى اذا مات
 مجهلا لغلات الوقف
 لا يضمن وللعين يضمن
 بخلاف الوصي

يضمن المتولى مال البطل بالموت عن تجهيل فانه متولى مات مجهلا لعين الموقوف ولا يضرنا في ذلك كونه مع ذلك وصيا ولئن قلنا بالتعارض الموجب للتساقط فالرجوع عنده الى الاصل وهو قولهم الامانات تتقلب مضمونة بالموت عن تجهيل متعين وهذه امانة وقدمات الامين فيها عن تجهيل فيضمن والاخر فيه للمتضلع من الفقه منكشف ظاهر وانما أتيت بهذا الكلام لئلا يسبق بعض الافهام الى ما ذكر من الابهام بخصوص مسألة الوصي المسطرة في كتب أئمتنا الاعلام واذا تقر هذا فاعلم انه اذا وقع الاختلاف بين المدعى والوارث فقال المدعى مات عن تجهيل وقال الوارث بين ولم يمت عن تجهيل وادعى انها كانت قائمة يوم موته معروفة ثم هلكت أو انه ردها في حياته لمستحقها فالقول للطالب بيمينه وعلى الوارث البيينة كما طرح به في الاشباه وغيره ووجهه ان الوارث بدعواه البيان يدعى امر اعارضه مسقطا للضمان بعد تقرر به الموت والاصل عدمه فهو يدعى خلاف الظاهر وخصمه يتمسك بالظاهر والقول قول من يدعى الظاهر والبيينة على من يدعى خلافه والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده الموجودين يومئذ والحادثين من تاريخه الذكور والاثنا للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ونسلهم وعقبهم أبدأ ما تناسلوا بطنا بعد بطن تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى أولاد الظهور دون أولاد الباطن ومن توفي من المستحقين وله ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه الى ولده أو ولد ولده مع وجود بقية الطبقة العليا واستحق ما كان يستحقه والده أو جده هذه عبارة الواقف مات واحدا من الطبقة الثانية عن ابن وابني ابن مات في حياة والده هل يأخذ نصيب الميت ابنه ولا استحقاق لولدي ابنه معه أو يستحقان معه مع وجود طبقة هي أعلى منهما أم لا واذا قلتم لا فكيف القسمة (أجاب) يأخذ نصيب الميت ابنه ولا شيء لولدي من مات قبل أبيه مادام واحد من الطبقة التي هي أعلى من طبقتهم ما فاذا انقرضت استحقاق ولم يعمل باشتراط انتقال نصيب الميت الى ولده حينئذ لكون الواقف قال على أولاده ثم على أولاد أولاده فيلزم دخول أولاد من مات قبل الاستحقاق في الوقف فيلزم نقض القسمة كما هو صريح كلام الخصاص حسب ما نقله عنه في الاشباه والنظائر والله أعلم (سئل) في رجل حصل بينه وبين أخته شقيقة منازعة في وقف شرط واقفه موهبهم مساواتها له في الاستحقاق وقد كان استتم ما يخصهما مدة سنين فوقف المسلمون وأجروا الصلح بينهما وكتب الصلح بالمساواة بموجب الشرط وكتب فيه ابراء الاختلاف والاقرار بالوصول ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة بان موجب شرط الواقف أن يكون للذكر مثل حظ الانثيين هل يبطل الأبراء والاقرار الجاريين في ضمن عقد الصلح ولها الدعوى أم لا (أجاب) الأبراء والاقرار في ضمن الصلح الفاسد لا يمنع صحة الدعوى قال في البرازية في كتاب الدعوى في التاسع في دعوى الصلح بين المتداعين وكتب الصلح وفيه أبرأ كل منهما الآخر عن دعواه أو كتب وأقر المدعى ان العين للمدعى عليه ثم ظهر فساد الصلح بفتوى الأئمة وأراد المدعى العود الى دعواه قيل لا يصح الأبراء السابق والمختار انه تصح الدعوى والأبراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لأن بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا الاختار أئمة خوارزم أن يرسم الأبراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على الاستئناف بان يقر الخصم بعد الصلح ويقول أبرأته ابراءا عما غير داخل تحت الصلح أو يقتربان العين له اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتبه كذلك فان كما لو حكم بطلان هذا الصلح لا يتمكن المدعى من إعادة دعواه والحيلة لقطع الخصام واطفاء نائرة النزاع حسنة فانه ما شرعت المعاملات

مطلب ادعى على ورثة المتولى
انه مات مجهلا لعين فادعوا
البيان

مطلب قال الواقف الطبقة
العليا تحجب السفلى ومن
توفي من المستحقين وله ولد
أو ولد ولد الخ ثم مات واحد
عن ابن وابني ابن

مطلب الصلح الفاسد لا يمنع
صحة الدعوى ولو حصل بعده
الابراء

والمنالكات الاقتطاع الخصام واطناء نيران الدفاع اه فقد علمت انه حيث لم يوجد ما يدل على استئناف الابرار والاقرار بطلان بطلان الصلح والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل بنى في الوقف بغير مسوغ شرعى فما حكمه (أجاب) ان كان الباني هو المتولى فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له ويكون متعديا في وضعه فيجب رفعه لولم يضر فان أضر فهو المضيع لماله لانه لا يملك رفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع لما فيه من التصرف معه بارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة ينسحق المتولى ويستحق العزل لتعديده بهذا التصرف وأفتى كثير بأنه يتملك للوقف باقل القيمتين منزوعا وغير منزوع عمال الوقف في صورة الضرر وان كان الباني غير المتولى فان كان باذن المتولى ليرجع فهو وقف وان لم يكن باذن المتولى فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه لولم يضر بارض الوقف فان أضر الحكم ما تقدم ذكره فقد علمت الاحكام كلها في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) فيما اذا بنى أحد المستحقين في الوقف عليه على سطح بيت من بيوت الوقف لنفسه بغير اذن ناظره بحجارة من نقض الوقف بحيث لو هدمت لا يكون لغيرها قيمة هل للناظر منعه من الانتفاع به وتجري في حله الوقف على شرائطه أم لا (أجاب) نعم للناظر منعه منه والحاقه بحملة الوقف واجراؤه على ما شرط الواقف وليس للباني الرجوع عما انفق على العملة ولا على الخصى والطين كما هو صريح كلامهم في الاستحقاق والله أعلم (سئل) في عملة جارية في وقف تهدمت فاذن ناظر الوقف لرجل أن يعمرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن وأشهد أن العمارة للوقف بعد منازعة الناظر له فما الحكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها (أجاب) اعلم ان عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع عما انفق توجب الرجوع باتفاق أصحابنا بما انفق واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة ما دونه كعمارته فيقع الخلاف فيها وقد جزم في الفتية والحاوى الزاهد بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع بمعظم منفعة العمارة الى الوقف والله أعلم (سئل) في جماعة وضعوا حائطا على بناء وقف تعديا هل يؤمرون بالرفع ان لم يضر أو أضر فهو المضيع لماله فليترى الى زواله وقد صرح علماءنا أن الناظر تملكه للوقف منزوعا وغير منزوع عمال الوقف وقد انفق علماءنا على انه يغني بكل ما هو أنفع للوقف وأفتى علماءنا المتأخرون باجرة المثل في منافع الوقف اذا عصب فيقضى به في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بيتا ملوا بالقمامة بثمن معلوم فاشتغل بتعزيلها منه ولم يسكن به لعدم صلاحيته للسكن وباعه واستحق لجهة وقف فهل يلزمه اجرة له أم لا لعدم تصور الانتفاع به مع ما ذكر (أجاب) لا يلزمه له اجرة والحال هذه لان قولهم تضمن منافع العصب صريح في اشتراط تصور المنافع ومع ما ذكر لا تصور والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفنا على نفسه ثم من بعد وفاته يبدأ الناظر على ذلك والمتولى عليه بعمارته ثم يجاهد عن لكل واحد من أصحابه مقدرا معلوما وفضل من الربيع لبنته فلاتة ولمن وجد من اولاد الواقف حينئذ ثم لاولادهم وأولادهم واولادهم ونسلهم ولد الظاهر دون ولد البطن ثم ابر لا يقطع شارطا النظر لنفسه وبعده لشقيقه وبعده لبنته المذكورة ثم للارشد من ذوى الاستحقاق آل الناظر لرجلين من ذريته لا يرشد بينهما فقر القاضى معهما من الذرية متوليا غير الناظر بعلمه نظرا الى ان قول الواقف يبدأ الناظر على ذلك والمتولى عليه بعمارته اقتضى ناظرا واقتضى متوليا غيره فهل يصح

مطلب في رجل بنى في أرض
الوقف بغير مسوغ

مطلب لو بنى أحد المستحقين
فوق بيت الوقف من نقض
الوقف يكون لجهة الوقف
مطلب عمارة الوقف باذن
متوليه توجب الرجوع
وكذا عمارته بنفسه

مطلب اذا وضع جماعة
حائطا على بناء وقف تعديا
يؤمرون بالرفع ان لم يضر

مطلب اذا اشترى بيتا
واشغل باصلاحه ولم يسكنه
ثم استحق لجهة الوقف فلا
أجر عليه

مطلب النظر لرجلين بحكم
شرط الواقف لا يصح تقرير
القاضى معهما آخر بعلمه
ويسترد منه ما أخذه

تقرر ممتوليا غير الناظر بعلمه بناء على ذلك أم لا ويرجع عليه بما تناوله من الوقف بناء عليه
 لجعل الواقف الفاضل عن المصارف المعينة للأولاد والذرية ولم يصرح بممتول غير الناظر عليه
 بعلمه وهل يستفاد من كلام الواقف المذكور جواز نصب ممتول غير الناظر أم لا (أجاب)
 لا يصح تقرير ممتول بعلمه مع الناظرين المذكورين لأنه أحد أركان وظيفة في الوقف بدون شرط
 الواقف وهو لا يجوز ولا تقتضي عبارة الواقف مغايرة الممتولى للناظر لأن هذا من باب عطف
 النعت على النعت والمنعوت متحد كما لا يخفى ولذلك اقتصر على ذكر الناظر في شرطه ولأنه لا يجوز
 للقاضي التصرف إلا بما فيه مصلحة للوقف ولا مصلحة في جعل ممتول بحال معلوم مع ناظر يقوم
 بمصلحته من غير مال وقد صرحوا بأن منسوب القاضي لا يستحق ما قرر له الأعلى جهة الأجرة
 لعمله حتى لو لم يعمل لا يستحق شيئا ولو عمل لا يزاد على أجرة المثل هذا لو لم يعين الواقف ناظرا أما إذا
 عين لا يجوز للقاضي تعيين آخر معه باجر غير خيانة أو عجز منه فكيف مع ناظرين يستحقان
 النظر بشرط الواقف ويعملان بلا أجرة ولو لم يكن من أهل الاستحقاق في الوقف يحصران
 على القيام بمصلحته من غير مقابلة بقررت ممتول بعلمه هذا لا يقول به أحد من العلماء فيجب رد
 ما تناوله من العلم على ذلك لجهة الوقف لعدم استحقاقه له شرعا والله أعلم (سئل) في أرض
 قراح وقف على العمارة العاهرة بالقديس الشريف زرعها رجل ويؤدي حصصة الوقف من
 الخارج منها هكذا مدة تزيد على عشرين سنة ومات المزارع وصار وارثه يفعل فيها كفعله
 والآن برز شخص يزعم أنه كان من أرقم فيما غبر من الزمان ويريد انتزاعها من يده وإعطائها
 لغيره هل له ذلك بغير إذن ممتولى الوقف المذكور أم لا وهل تلك أرض الوقف بوضع اليد عليها
 من أربعة أم لا (أجاب) أرض الوقف لا تلك بمثل ذلك فلا تباع ولا تورث ودفعها إلى المزارعين
 مفوض إلى ممتولها وليس لمن زرعها مدة ثم رفع يده عنها أن يتصرف فيها بالدفع لمن شاء إذا لحق له
 فيها كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في أرض وقفها مالها كذا على ذرية ثم على جهة بر لا ينقطع غلة
 واستغلا لا وسائر الانتفاعات الشرعية دفعها الناظر لمزارع زرعها بالحصصة هل تلك المزارع
 دفعها المزارع آخر بحال يأخذ منه في مقابلتها أم لا وللناظر رفع يده عنها ولا يصح بيعه ولا فراقه
 ويرجع المزارع الثاني على المزارع الأول بما دفعه له من المال (أجاب) أرض الوقف لا يجوز
 بيعها ولا رهنها ولا يملكها المزارع ولا تصرف له فيها بالفراغ عن منفعتها بحال يدفعه له من أراض
 آخر لزرعها لنفسه لأن انتفاعه بها الثابت بأذن ناظرها يجتزئ بحق لا يجوز له الاعتياض عنه
 بحال فإذا أخذ ما لا في مقابلة الاعتياض عنه يسترد منه صاحبه شرعا والوقف محرم بحرمات الله
 تعالى مضاف عن ذلك والله أعلم (سئل) في أرض وقف جارية في مبلغ ذمي بنى بها بئر أو غرس
 أشجار أو صار يزرعها أو صنفها بأذن ناظر الوقف وهي في تصرفه زيادة عن عشرين سنة هل
 لأحد أن يرفع يده عنها زاعما أنه كان يزرعها قبله أم لا (أجاب) ليس له ذلك قال في
 القنية (بخ) له حق القرار في أرض وقف أو سلطانية ويتصرف فيها غيره ليس له حق الاسترداد
 ثم قال قال رضي الله عنه قول (بخ) أحوط وقد ذكر أنه ثبت حق القرار في الوقف في ثلاث سنين
 فكيف لمن له التصرف بأذن ناظر الوقف هذه المدة وله فيها كدرا وهو البناء والاختيار فلا شبهة
 في منع الغير وإن كان له فيها تصرف سابق وقد صرح فيها بطلان قدميته إذا تركها اختيارا
 والحاصل أنه أحق بالانتفاع بها من غيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على قربات له
 ممتول وكل ولا يقوم مقامه في التقاضي ومباشرة قسم الغلال الصفي والشستوى وفي كل شيء

مطلب منسوب القاضي
 لا يستحق ما قرر له الأعلى
 جهة كونه أجرة لا يزاد على
 أجرة المثل ولا شيء له إذا لم
 يعمل

مطلب أرض الوقف لا تلك
 بوضع يد المزارعين عليها
 وليس لمن يزعم أنه كان
 يزرعها أن ينزعها ممن هي
 في يده

مطلب لو دفع الناظر أرض
 الوقف لمزارع ليس له أن
 يدفعها لغيره ولو دفع المزارع
 الثاني للأول شيئا يسترد منه

مطلب بنى بئرا وغرس أرض
 الوقف بأذن الناظر وهي في
 تصرفه سنين لا تنزع من
 يده ولو ثبت تصرف غيره
 فيها سابقا

مطلب وكل وكسلا وكالة
 عامة في كل ما يتعلق بالوقف
 فالقول لدفع ما قبض وصرف
 وفي دعوى الهلاك

يتعلق بالوقف من الوقوف على الحكم وأرسال القصاد ونصب المباشرين وخلاص الحقوق
واعطاء كل ذي حق حقه وجعل له الرأي فيما يحدث للوقف وعليه وأطلق له التصرف وكالة عامة
مطلقة مفوضة لرأيه وسافر الموكل وتصرف الوكيل كما هو مفوض اليه فهل تكون يده أمانة
فلا ضمان عليه وهل القول قوله فيما قبض وفيما صرف وهل اذا دفع مالا باذن حاكم الشرع
الشريف لرجل قصد أخذ الوقف والتصرف فيه ولم يمكن دفعه الا بذلك المال يكون ضامنا
له أم لا (أجاب) صرح الخصاف بأن للقيم أن يوكّل ويكسلا يقوم مقامه وكذلك في الاسعاف
كما نقله عنه في البحر وفي فتاوى شيخ الاسلام الشيخ أحمد الحلبي صرح به في موضعين وقال يكون
المال في يده أمانة ولا يلزمه الضمان بالهلاك والقول قوله فيما قبض وفيما صرف كوكاله وفي
دعوى الهلاك وحيث عم له التوكيل وناب الوقف نأية ولم يمكنه دفعها الا بشئ من مال الوقف
فدفع لضمان عليه قياسا على الوصي ومن المعلوم ان الوقف يستقي من الوصية خصوصاً وقد
أذن له حاكم الشرع الشريف ومبني أمر الحاكم على الصحة فنقول اذن لما رأى من المصلحة
للووقف والمنقضى به في الوقف ما هو الاصل في جميع أمورهم والنقول على ما ذكرنا كثيرة مستقيمة
في كتبهم والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه مدة حياته ثم على ولديه ثم على أولادهما
ثم وثم وفي الوقف أشجار وقف للسيد الخليل عليه وعلى نينا وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام
اقتدر الواقف واضطر الى بيع الوقف ولم يكن تقدم حكمه حاكم بلزومه بعد دعوى شرعية فباعه
أو شيئاً منه فهل اذا حكم قاض يرى بطلانه بسبب عدم جوازهم على النفس أو بسبب عدم جواز
وقف الاشجار على غير جهة الارض أو بسبب عدم لزومه أصلاً كما هو مذهب الامام الاعظم
يجوز بيعه ينفذ أم لا (أجاب) نعم اذا حكم حاكم يرى ذلك نفذ لان هذه فصول اختلف العلماء
فيها وليست مخالفة للكتاب ولا السنة مشهورة ولا اجماع كما نص عليه علماءنا فاطمة والله أعلم
(سئل) في ناظر على أرض وقف جرت العادة بزعمها بالحصّة كالربع مثلاً وهب لبعض
مزارعيها حصّة الوقف منها هل يجوز ذلك أم لا (أجاب) لا يجوز ذلك كالايجوز هبة الوصي
والاب مال الصغير والله أعلم (سئل) في بيع انقاض الوقف من حجر وطوب وخشب هل يجوز
أم لا (أجاب) لا يجوز الا في موضعين عند تعذر عوده للحل وعند خوف هلاكه صرح به في البحر
عند قوله ويصرف نقضه الى عمارته فراجع ان شئت والله أعلم (سئل) من قاضى دمياط في
حادثة اختلف فيها فتساجعة بمصر في واقف وقف وقفاً على نفسه ثم على أولاده زيد وبكر وعمرو
ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على أولادهم
أن مات عن ولد أو ولد ولد أو ولد ولد أو ولد ولد أو ولد ولد أو ولد ولد أو ولد ولد أو ولد ولد
اخوته وأخواته المشار كين له في الاستحقاق ثم على برعيته مات الواقف وتناقل الوقف ذريته
بطناً بعد بطن وكان من جملة المستحقين هند فماتت عن بنتين زينب وفاطمة ماتت زينب عن ابن
ثم مات عن غير ولد ولا ولد ولا اخوة ولا أخوات وكان من جملة المستحقين حلالاً فاطمة خالة زيد
وعمره وحفصة وطبقة ما فوق طبقة فاطمة فتنازعت فاطمة معهما في حصّة تدعى فاطمة انها
أقرب لزيد فهي أحق وعمره وحفصة تدعيان علو الطبقة وانهما بسببه أحق منها كما هو مقتضى
قول الواقف تحجب العليا السفلى وأفتاهما به عالم متمسكاً بعلم الطبقة وأفتى عالم آخر بانقلها الى
فاطمة متمسكاً باقربيتها له وكونها مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونها من أصل واحد وهو
هند وأن ما تدعيه حفصة وعمره من علو الطبقة ممنوع بأن يجب الطبقة العليا السفلى محمول على

مطلب اذا باع الواقف الوقف
من غير ان يحكم بلزومه
وحكم قاض بصفة البيع نفذ

مطلب لا تصح هبة الناظر
للمزارع حصّة الوقف وكذا
الاب والوصي مال الصغير
مطلب لا يجوز بيع انقاض
الوقف الا في موضعين

مطلب في حادثة اختلف فيها

حجب الأصل لفرعه دون فرع غيره فيما اذا شرط الواقف على ان من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه اليه كما بينه العلامة ابن نجيم في الاشباه وأن انتقال حصة زيد اليه بدون حنيفة وعمة وان كانتا أعلى طبقة لكون ذلك أشبه بغرض الواقف من عدم خروج استحقاق أحد من أهل الوقف عن فرعه ولعدم غشي حجب حنيفة وعمة لها كما عزي للاشباه وكون كل من حنيفة وعمة وفاطمة مشاركات لزيد في الاستحقاق غير أن مشاركة حنيفة وعمة عامة ومشاركة فاطمة خاصة ففعل الحال كان زينب والدة زيد لم توجد وأن حصة هند انتقلت الى فاطمة هكذا عبارة هذا العالم الثاني وأفتى بعض العلماء بنقض القسمة في هذه القضية ورجوع حصة زيد لأصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين في الحال في هذه الحادثة واختلاف هذه الأقوال (أجاب) لا يشك شك ولا يرتاب في ان نصيب زيد دعوته ينتقل الى أعلى الدرجات من أهل الوقف للترتيب المستفاد بتم المؤكد بقول الواقف طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل ولم يستثن منه سوى من مات عن ولد أو ولد ولد وان سفل ومن مات عن اخوة وأخوات وقد صدق على زيد ذلك لأنه لم يمت عن ولد ولا ولد ولد وصرح كثير في مثل ما يعود الى الطبقة العليا بحجب البطن الأعلى للبطن الأسفل في غير ما استثناه الواقف فينظر اليه ويعول عليه بصريح كلام الواقف من غير تردد ولا توقف والواقف قد اشترط الترتيب في الطبقات وأكده وهو عام خصه بقوله على ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولد الى قوله انتقل الى اخوته وأخواته المشار كين له في الاستحقاق فبقى ما وراء هذين على العموم وهو استحقاق من لم يمت عن ولد أو ولد ولا عن اخوة وأخوات فيكون مصر وفا الأعلى الدرجات كأنسان كان والعام نص في كل فرد من أفرادها فان كانت حنيفة وعمة من أعلى الدرجات ولا شريك لهما في ذلك اختصاصه وان كان لهما شريك دخل معهما في الاستحقاق وان كان هناك طبقة أعلى من طبقتهم فلا شئ لهما فيه للترتيب المشروح وقد صرح السبكي بان ترتيب الطبقات أصل وذكر انتقال نصيب الولد لولده فرع وتفصيل لذلك الأصل فكان التمسك بالأصل أولى من الفرع فقول المفتي الاول وأنها أي عمة وحنيفة أعلى منها فهما أحق منها كما هو مقتضى قول الواقف تحجب العليا السفلى لا يجري على إطلاقه بل يقتد بكون علو درجتهم ما على سائر المستحقين للوقف وليس في الكلام ما يدل عليه وحقة ان يقول ان انحصر علو الدرجة فيهما ما يفصل كما فصلنا في قولنا فان كانت حنيفة وعمة من أعلى الدرجات ولا شريك لهما اختصاصه وان كان لهما في ذلك شريك دخل معهما في استحقاق ما كان لزيد وان كان هناك طبقة أعلى من طبقتهم فلا شئ لهما من ذلك ويصرف الى أعلى الطبقات عملاً بالأصل وقول الثاني باتفاق الهاء يعني حصة زيد الى فاطمة لا قرينته له وكونها مشاركة له في الاستحقاق خاصة لكونها من فرع واحد وهو هند وأن مات دعبه حنيفة وعمة من علو الدرجة ممنوع بأن حجب الطبقة العليا للسفلى محمول على حجب الأصل لفرعه دون فرع غيره الى آخر كلامه غير مستقيم لان الواقف خص صرف حصة من يموت لولده ان كان أو ولد لولده فان لم يكن فلا أخوة ولا أخوات وفاطمة ليست كذلك والشركة في الاستحقاق بمجرد هذا لاوجب مطلقة صرف حصة من مات لا عن ولدا ولا ولادول ولا عن أخوة ولا عن أخوات للأقرب اليه وهو خال عنهما أي عن قرابة الاولاد والاختوة والأخوات وقد عين الواقف الصرف فيهما وهما مستثنيان عن فاطمة وما دخل المشاركة المذكورة مع كونهم أممية بالقرابة الأخوية ولا دخل لكونهم من فرع واحد ولا قوله وأن مات دعبه عمة وحنيفة من علو الطبقة ممنوع الخ اذا لأصل ولا فرع يوجب استحقاق فاطمة

قوله لكونهم من فرع واحد كذا بالأصل الذي بايدنا وهو صحيح في نفسه لكن الذي يناسب ما تقدم لكونهم من أصل واحد وكذا قوله فيما يأتي ولا دخل لكونهم من فرع واحد

اه صححه

لا تتفاء الوصفين المصرح بهما في كلام الواقف الولادة والاختوة فكانا بشرط الاستحقاق حصص من مات لآعن ولد ولا ولد ولا أخوة ولا أخوات والأشياء ليس فيها ما يشهد بشئ مما ذكر ولا يظهر كونه أشبه بغرض الواقف لأن اعتناء بالدرجة التي هي أقرب إليه أكثر من الدرجة التي هي أبعد عنه وأعجب من ذلك كله فجعل الحال كان والدته زيد لم توجد هذا العمل لا اضطرار إليه ولا موجب لادعاء عدم وجود من أوجده واجب الوجود فلهذا سعى البطلان وقول الثالث بنقض القسمة ورجوع حصصه زيد لأصل الوقف وتوزيعها على سائر المستحقين غير جار على إطلاقه بل على المستحقين من أعلى الطبقات فان نقض القسمة لا يجوز إلا بانقراض الطبقة العليا بالكلية على أحد القولين في نقض القسمة كلما انقرضت طبقة تقسم على الأحياء والأموات فما أصاب الأحياء أخذ ذوهه وما أصاب الأموات كان لأولادهم وأولاد أولادهم واختاره كثير لما فيه من مراعاة العدل في الذرية والله أعلم (سئل) في رجل نصبه السلطان ليصلي بالناس عن الأئمة المنصورين للإمامة بالمسجد عند نزول ضرورة شرعية بأحدهم مانعة من حضور الجماعة واختص هذا الإمام باسم المعين رفقا من السلطان بأولئك الأئمة فإذا سافرا أحدهم لتعاطي النيابة عن حكام الشرع في بعض البلدان لأجل التكسب بذلك وتحصيل الأموال أو سافرا إلى مدينة إسطنبول ونحوها من البلاد القاصية لتحصيل الوظائف والتسكدي من الناس استكثارا من حطام الدنيا وربما طالت غيبته فباغت الحول أو الحولين فهل يلزم ذلك الرجل الملقب بالمعين شرعا أن يقوم مقام ذلك الغائب في الإمامة بحيث إذا ترك ذلك يكون عاصيا شرعا فيستحق العقوبة وإخراج تلك الوظيفة عنه أم انما يلزمه القيام عن شخص منهم عند مرض أو سفر واجب أم كيف الحال (أجاب) انما يلزم المعين القيام عن نزلت به ضرورة شرعية تتمعه عن حضور الجماعة بالكلية فإذا سافرا أحدهم للضرورة حلت به لا يستحق المعلوم بل صرح ابن وهبان انه إذا سافر للجمع أو لصلة الرحم لا يستحق المعلوم مع انه ما فرضان عليه فكيف بما ليس كذلك وحينئذ كان لا يستحق المعلوم يستحق العزل لا تركه لارتكابه الإضرار عما هو لازم عليه محتوم وبه يعلم أن المعين إذا ترك ذلك لا يكون عاصيا شرعا ولا يستحق العقوبة ولا إخراج الوظيفة عنه لعدم الموجب لذلك وهو المرض أو السفر الواجب ونحوهما مما يقع غلبة الطن بالرضا به من حضرة السلطان لقصد الشرف به التخفيف على العبد الضعيف ولا يخفى ما عجز أحدهما عن الآخر وقد صرحوا بأنه لا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بغير جنته فلا يكون المعين ذا جنته بالتخلف في غير نزول ضرورة موجبة له أي للإمام الأصلي ومثل ذلك لا يتوقف فيه فقيهه والله أعلم (سئل) فيما إذا وقف زيد ووقفه منجزا على ولديه صلاح الدين يوسف وشقيقه محمد ثم من بعدهما على أولادهم ما أو أولاد أولادهم ما ونسلهم ما وعقبهم ما على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من مات من أولادهم ما أو أولاد أولادهم ما وعقبهم ما وترك أولاد أو ولد ولا يستحق ولده وولد ولده ما كان يستحقه والده لو كان حيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى من هو في درجته وذوي طبقته على الشرط المذكور تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى فإذا انقرضت ذرية الموقوف عليهم ما لم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا على من سيحدث للمواقف من أولاد الذكور والآنثى على الشرط المذكور ثم على جهة بر متصلة ثم مات صلاح الدين عن ابن وبنين وهم محمد وسيتة وروسا ثم مات محمد ابن الواقف عن بنت تدعى مريم ثم ماتت سيتة عن ابنين وبنات وهم محمد وبرايم وفاطمة ثم ماتت فاطمة عن ابن وبناتين

مطلب نصب السلطان رجلا يصلي بالناس عند نزول ضرورة شرعية بأحد الأئمة بالمسجد لا يلزمه القيام بذلك إلا عند ذلك

مطلب في ترتيب المستحقين الموقوف عليهم والشروط الواقعة في عبارة الواقف

وهم محمد وزينب وخاصكية ثم مات محمد ابن ستيتة عن ابن وبتين وهم محمد ومؤمنة وخاصكية ثم
 ماتت روسا عن بنت تدعى قضاء ثم مات ابراهيم ابن ستيتة عن ابين وبتين ثم مات محمد بن صلاح
 الدين عن بنت تدعى رقيسة ثم ماتت رقيسة عن غير ولد في درجتها قضاء ثم ماتت قضاء عن أولاد
 خالاتها الموجودين من أهل الوقف المتناولين لريعة وعن ابن وبت أخ مات أبوهما قبل استحقاقه
 شيء من منافع الوقف فكيف يقسم ريع الوقف بينهم على شرط الواقف وماذا يخص كل منهم
 (أجاب) هذا السؤال ورد علينا سابقا من دمشق فأجبنا بأنه يعطى لمريم الخمس منه ولمحمد بن
 محمد ابن ستيتة خمس الخمس ولاخته مؤمنة نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها ولا ابن ابراهيم ابن
 ستيتة خمس الخمس ولاخته نصف ذلك ولاختها مثلها ولمحمد ابن فاطمة خمس العشر ولاخته
 زينب نصف ذلك ولاختها خاصكية مثلها فجملة ما ذكره خسان وقد اجتمع لقضاء ثلاثة أخماس
 وبموتها لا عن ولد يصرف لمن في درجتها بالشرط المذكور والذي يظهر من سؤال السائل ان
 الموجود هنا مريم بنت محمد لعدم ذكر موتها في السؤال ودرجتها إلا أن أعلى الدرجات ولا سبيل
 الى نقض القسمة مع وجودها فلا يصرف نصيب قضاء لها لعلو درجتها عنها وقول السائل
 ماتت قضاء عن أولاد خالاتها فاسد لان الموجود أولاد أولاد خالاتها ستيتة كما هو ظاهر من نص
 السؤال ان لم يكن خطأ من السائل في ترتيب الموتى وذكر عددهم على النظم المذكور وكذلك
 قوله في السؤال وعن ابن وبت أخ مات أبوهما قبل استحقاقه شيء من منافع الوقف فانه فاسد
 والحال هذه لانه ان أراد بالابن ابن الاخ اكتفاء فلا أخ موجود حسبما تقتضيه العبارة السابقة
 وان كان موجودا كان يجب ذكره معها ليدفع لولديه ما كان يستحقه لو كان حيا عند استحقاقها
 وان أراد بالابن الابن لبطنها فلا يناسب ان يقول عن أولاد خالاتها وبنت أخ لا تحصر استحقاقها
 فيه لو كان والنظر في موتها لا عن ولد وإذا كان كذلك فالانقطاع حاصل فيه كما هو حاصل بعدموت
 صلاح الدين ابن الواقف وكلا الانقطاعين داخل في مسمى منقطع الوسط والمنقطع الوسط فيه
 خلاف قيل يصرف الى المساكين وهو المشهور عندنا والمتظاهر على السنة علمائنا ومع ذلك
 لو كان أهل الوقف بصفة الفقر جازا الصرف اليهم بل هو الأفضل لكونه بصير صدقة وصله فصفة
 الفقر تشملهم وقيل الى مستحق الزكاة وهو قول الشافعية والمشهور عندهم انه يصرف الى أقرب
 الناس الى الواقف والحاصل انهم اذا كانوا فقراء لا خلاف في جواز الصرف لهم بل هم أولى
 من سائر الفقراء لان مقصود الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر وأبوابه أشار صلى الله
 عليه وسلم بقوله لا هراة ابن مسعود حين سألته عن التصديق على زوجها لك أجر ان أجر التصديق
 وأجر الصلة ثم اعلم ان الانقطاع الأول الحاصل بموت صلاح الدين قد زال بموت أخيه محمد وهذا
 الانقطاع يزول بموت مريم سواء كان لها ولد أم لم يكن لان نقض القسمة بموتها ونقص الغلة على
 الدرجة التي تليها من الاحياء والاموات فتعطى الحي ما يخصه منها ونصيب الميت لولده أو ولد
 ولده كما شرط وهكذا فافهم والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقف على مصارف خيرية عينها في
 كتاب وقفه وما فضل عنها يصرف لاولاده الذكور والاناث بالسوية ثم من بعدهم لاولادهم
 وذريرتهم ونسلهم وعقبهم أبدا متناسلا وادعائا ما تعاقبوا وقال بصريح لفظه على ان من مات
 عن ولد أو ولد ولد أو أسنل من ذلك يصرف اليه غير أن الكاتب لم يكتبه في كتاب الوقف فهل اذا
 شهد العدول بذلك يعمل به ويعطى نصيب من مات عن ولد أو ولد ولد أو أسنل من ذلك لاولاده
 أو ولده أو ولد ولد أم لا واذ لم تشهد الشهود فلن يصرف (أجاب) العبرة بما تلفظ به الواقف

مطلب العبرة بما تلفظ به
 الواقف لا لما كتب الكاتب

لأنما كتب الكاتب فن عبارات علماءنا العبرة لما هو الواقع في نفس الاصر فاذا ثبت ان الواقع في لفظ الواقف من مات عن ولد أو ولد ولد وتحو ذلك صرف نصيب من مات لولده أو ولد ولد ومثله قوله من مات عن أولاد الخ وذلك ثبت بشهادة العدول بوجه ناظر الوقف لأنه الحصص فيما يدعى عليه وان لم تشهد الشهود فنصيب من مات منهم منقطع الوسط لأن الواقف لم يبين مصرفه مع من هو أعلى منه وقد قال ثم من بعدهم وذلك صريح في بعدية الكل وبموت واحد منهم لم يبق جد حتى ينقطعوا بآجمعهم وفي منقطع الوسط الاصح صرفه الى الفقراء وأما مذهب الشافعي فالمشهور أنه يصرف الى أقرب الناس الى الواقف والله أعلم (سئل) فيما اذا ادعى ناظر وقف على من كان ناظر اقبله بمبلغ معلوم للوقف من النقود وسماه في دعواه وأنه استلمه فبقى في ذمته لجهة الوقف وطالبه به له فأجاب بالانكار قائلًا كان للوقف تحت يدي مائة قرش بدل عن بستان له وخمسة وسبعون سلطانيا كانت بذمة رجل وقد أخذ القاضي الفلاني وجوخداره جميع ذلك بغير حق وبغير وجه شرعي وما أمكن دفعهما عن ذلك هل القول قوله بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه أم لا (أجاب) نعم القول قوله بيمينه في ذلك ولا ضمان عليه وقد صرح علماءنا قاطبة بأن يد الناظر على الوقف يد أمانة لا يد عدوان قال في الذخيرة وان باع الارض فقبض الثمن فهلك في يده فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده أمانة وأخذ القاضي وعونه المال كأخذ اللصوص وقد قال كثير من علماءنا المتأخرين عن قضاة زمانهم تسموا باسم القضاة وهم باسم اللصوص أحق فلا يضمن حيث لم يمكن دفعهما والله أعلم (سئل) في ناظر الوقف اذا تعذر عليه خلاص الدين لعسر المتقبل يلزمه ضمان ذلك أم لا (أجاب) لا يلزمه ضمان باجماع العلماء لأنه فعل ما هو مفروض عليه شرعا فكيف يضمن والله أعلم (سئل) في الناظر على الوقف الذي هو من جملة المستحقين فيه اذا ادعى عليه شخص انه من جملة المستحقين فأقر بما ادعاه وأقيم فيما سلف انه ينفذ اقراره عليه خاصة ويشاركه فيما يخصه هل اذا مات المقر وانقطع استحقاقه منه يبطل اقراره له ويقسم على الباقيين حسبما شرطه الواقف ولا يدفع له من ريعه شيء أم لا (أجاب) نعم يبطل اقراره له ويعطى ما كان له وللمقر له باقراره الى من يستحقه من أهل الوقف المعلومين المحققين كما صرح به الناصحي في مختصره ومثله في التتارخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره وينع المقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه فيما يستحقه في الوقف وبموته ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره به والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على نفسه وزوجته بنت عمه ثم من بعدهما على أولادهما الذكور والاثنا عشر حظ الاثني عشر ثم من بعدهم على أولادهم الذكور دون الاثنا عشر ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على انسابهم وأعقابهم الذكور دون الاثنا عشر ثم قال على أن من مات لاهن ولد ولا ولد انتقل نصيبه الى من في درجته فان انقرض أولاد الذكور عاد ذلك وقفاً على أولاد الاثنا عشر من ذرية الواقف مات الواقف وزوجته وآل الوقف الى ابن ابن ابنة ومات هذا الابن عن ابن وبنت ثم مات الابن عن بنتين وعن ابن أقر لجھول لا يعرف له استحقاق فمسه بأن له في الوقف كذا فشاركه في حصته وبطل اقراره بموته عن اخيه وعمته فهل يصرف ما كان يستحقه هو والمقر له الى عمته أم الى اخيه أم يسقط المقر له على استحقاقه كيف الحال (أجاب) يصرف ما كان يتناوله المقر والمقر له للاختين لانهما في درجته والعمة من درجة أبيهما فلا تستحق معهما للشرط المذكور فاستحققتاه مضافاً لما كانتا تستحقانه قبل موته ولا شيء للمقر له لان المقر انما ينفذ اقراره على نفسه فيما يستحقه في

مطلب ادعى المعزول ان مال الوقف أخذه القاضي الفلاني يصدق

مطلب لا ضمان على الناظر اذا تعذر عليه خلاص الدين مطلب اذا أقر الناظر المستحق لا تخرشاركه خاصة مدة حياته

مطلب آل الوقف لابن وبنتين وعمتهم أقر الابن لا تخر بالاستحقاق

الوقف وبموته ينقطع استحقاقه وينتقل الى غيره فيبطل اقراره كما صرح به الناصحي في مختصره
ومثله في التتارخانية عن المحيط وكذا في الاسعاف وغيره والله أعلم (سئل) فيما اذا كان نصف
الوقف الاهلي مختصا بابنة الواقف المدعوة فرح وبذريتها والنصف الاخر مختصا بابن ابن
الواقف المدعو منصور وصدق جماعة من ذرية منصور وذرية فرح رجل اجنبي منهم ما ومن
ذريتهم ما بأن له من نصفها المختص بها وبذريتها المستحقا ققدره كذا وكذا منتقل اليه من أمته
فاطمة والى فاطمة من أمتها خديجة بنت فرح ابنة الواقف المزيور ثم مات المتصادقون جميعا عن
أولاد وظهور كتاب وقف متصل للمدعوة أم هاني بنت خديجة المزيورة متضمن ليكون فاطمة
المرقومة ليست ابنة خديجة وانما هي ابنة زوجها من غيرها فهل يعمل به وتكف أولاد الاجنبي
الى اثبات نسبهم ولا عبرة بتصرفهم وتصرف أيهم بمجرد المصادقة المرقومة أم لا (أجاب) المقر انما
ينفذ اقراره على نفسه خاصة قال في الاشباه والنظائر اقرار الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه
كذا وأنه يستحق الربع دونه وصدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو
كان كتاب الوقف مخالفا له جلا على ان الواقف رجع عما شرط وشرط ما أقرب المقر اه وقال
الناصر في مختصره قال الخصاص أبوهم ان أي يروى ذلك عن محمد بن الحسن رجل وقف
وقفا على زيد وولده ونسله فأقر زيد بأنه وقف عليه وعلى نسله وعلى فلان فان ما يحدث من
الغلة يقسم فيما أصاب زيد اشاركه المقر له فيه ولا يصديق زيد فيما يصيب ولده ونسله واذا مات زيد
بطل اقراره وكانت الغلة لولد زيد ونسله ولم يكن للمقر له شيء اه وبذلك يعلم الحكم فيما رفع اليها
والله أعلم (سئل) فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه الثابت المضمون المحكوم بصحته
ما صورته انشا الواقف وقفه هذا على نفسه مدة حياته ثم بعده على أولاده اصله الموجودين
حالا وهم هبة الله وداود وأمة الله ومن سيرزقه الله تعالى من الاولاد ذكورا واناثا بينهم على
الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم
وأناسلهم وأعقابهم أبدا ما عاشوا ودأما بقوا الطبقة العليا تجب الطبقة السفلى على انه من
مات منهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه الى ولده وولد ولده ونسله وعقبه ومن مات
منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته من
أهل الوقف يقدم الاقرب فالأقرب الى الواقف ومن مات منهم أجمعين قبل استحقاقه شيء آمن
الوقف وعقب ولدا استحق ولده ما كان يستحقه أبوه ولو كان حيا ثم من بعدهم على جهة برمتصلة
ثم ان الواقف انتقل الى رجة الله تعالى ولم يترك سوى هبة الله وداود وما عداها من الاولاد مات
حال حياة الواقف من غير نسل فاقتسم كل من هبة الله وداود غلة الوقف مناصفة ثم مات داود
عن بنتين دخري ومريم فانتقل نصيبه لهما ثم مات هبة الله عن ولدين محمد وكريمة فانتقل نصيبه
لهما ثم تزوج محمد بدخري ثم ماتت عن ولدين منه هما هبة الله ومصلح الدين فانتقل نصيبهما لهما
ثم ماتت كريمة عن ولدين له علي فانتقل نصيبهما له ثم مات محمد عن أربعة بنين هبة الله
ومصلح الدين ولدي دخري وفضل الله وأحمد من امرأة أخرى فانتقل نصيبهم ثم ماتت مريم عن
ولدين له مصطفى فانتقل نصيبهما له ثم مات مصلح الدين عن غير نسل وفي درجته من أهل الوقف أخ
شقيق هو هبة الله المذكور وفضل الله وأحمد وهما اخوان لاب وابن خالته وهو مصطفى ابن
مريم وابن عمته وهو علي ابن كريمة فهل يكون نصيب مصلح الدين من أبيه وأمه مقسوما بين هؤلاء
الخمس لكونهم كلهم في درجته وهم كلهم في القرب الى الواقف سواء لان كلاً منهم يدل الى الواقف

مطلب اذا أقر المستحق لا تخر
بالاستحقاق شاركة ولو
كتاب الوقف بخلافه

بواسطتين فان الاخوة اولاد محمد بن هبة الله ابن الواقف وعلى ابن كريمة بنت هبة الله ابن الواقف
ومصطفى بن مريم بنت داود بن الواقف أو يختص به الاخوة لكونهم أقرب الى الميت ويكون
القرب الى الميت كالقرب الى الواقف أو يختص به الاخ الشقيق لكونه أخصيقا فتكون القوة
بمنزلة القرب ويكون القرب الى الميت كالقرب الى الواقف أو لكونه يدلى الى الواقف بجهتين
بالابوة والامومة فيكون أقرب الى الواقف فان الاخ الشقيق هو هبة الله بن محمد بن هبة الله ابن
الواقف وهو ايضا ابن دخري بنت داود ابن الواقف وما عداه ليس كذلك (اجاب) اما صرف نصيبه
فهو لمن في درجته بالاجماع لالمن فوقه ولا لمن تحته بشرط الواقف لكن هل يقدم ذو جهتين على
ذى جهة بقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب فيه اختلاف منهم من قال يستوى الكل لأن
زيادة الجهة قوة لا أقرية وبعضهم يقدم صاحب الجهتين على صاحب الجهة لأن الاقرب تارة
يكون بقرب الدرجة وتارة بزيادة القرابة وبعضهم يقدم الاخ من الابوين على الاخ لاب
والاخ لأم وعند عدم الاخ لابوين يسوى بين الاخ لاب والاخ لأم قائلان الذى من قبل الاب
ارتكض معصية في صلب الرجل والذى من قبل الام ارتكض معصية في رحم الام فليس أحدهما
بأقرب من صاحبه ولا يكون هذا على المواريث قال ابن الصباغ في جدتين احدهما من جهة
والاخرى من جهتين فيسه وجها ان احدهما انهما يستويان وقال بعضهم في تعارض الدرجة
ومعنى الاقربية تعقف المسئلة ولا تجدر بحافاشكلت المسئلة علينا فارجعنا الى المعنى فرائنا أن
تقديم الاقرب الى الميت أقرب الى مقاصد الواقفين والى مقاصد أهل العرف وبعضهم قال الاولى
ان يصطلحوا الآن أقرب افعل تفضل من القرب ضد البعد فأصل معناه يساعدهم من قال بالمساواة
والذى يظهر ترجحه من أقوالهم في قرابة الولد المساواة عملا بحقيقة المعنى في الاقرب لاسمى في
جهة قرابة الولادة قال في مختصر الناصح في باب الوقف على الاقرب أي يدأ بالاقرب فالاقرب قال
أبو يوسف في قوله أرضى صدقة موقوفة على قرابتي الاقرب فالاقرب بعد نقل مذاهب محمد واليه
ذهب هلال تكون الغلة لأقربهم وأبعدهم الى الواقف بينهم بالسوية قال هلال وهذا القول
عندي ليس بشئ والقول هو الاول من قولنا وقول محمد اه والذي يظهر أرجحيته حيث
رجعت الى الاقرب فالاقرب الى الواقف وهى قرابة الولادة لاقربية الاخوة المتفرقين مساواة
الجسيع من يدلى من قبل أبويه أو أبنيه لانه يلزم من اعتبار أرجحية ذى الجهتين على ذى جهة في
ابن هو ابن ابن عم وأخ من أجنبي كاهرة تزوجت بابن عمها وله اسم ابن ومن أجنبي ابن آخر
ووقفت على الاقرب فالاقرب اليها من أولادها ونسلها وذريتها ترجح احدا بينهما وهو الذى من
جهة ابن عمها على الآخر وهذا بعيد جدا عن أغراض الواقفين وأما من أدلى بالام فقط ففيه
تردد ولو قضى القاضي به عن اجتهاد نفذ قضاؤه لانه محل اجتهاد وموضع نظر كما قد قرره للثوني
شرح المنهاج للرمل في شرح قوله كما أن مصرفه أقرب الناس رجلا لارنا فيقدم وجوبا ابن بنت
على ابن عم ويؤخذ منه صحة ما أفتى به العراقي ان المراد بها في كتب الاوقاف ثم الاقرب الى
الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لاقرب الارث والعصوبة فلا ترجح بها في مستويين في
القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان ومثله في
شرح المنهاج لابن حجر والله أعلم (سئل) في أرض موقوفة من قبل زيد بها أشجار زيتون وقف
من قبل عمر وعلى جهة بر معينة وأن القيم على الوقف عمرو يؤدى ما عليها من المعين في كل سنة
لجهة وقف زيد المعين بدقتر زيد المزبور وأن القيم على وقف زيد تعمدي وزرع زرع ابن أشجار

مطلب اختلاف في تقديم
ذى الجهتين على ذى الجهة
وفي التقديم بقوة القرابة

مطلب أرض موقوفة من
قبل زيد وبها أشجار موقوفة
من قبل عمرو وزرع قيم
الارض بين الأشجار فيس
بعضها فعليه ضمان ما ليس
وعليه ضمان ما نقص من
الارض ان اتقصت

الزيتون الجارية في وقف عمر وغير طريق شرعي وحصل للاشجار المزبورة اتلاف وضرر بسبب ذلك وصارت غلتها أقل مما يتحصل منها سابقا فهل على قيم وقف زيد الزارع بين الاشجار الجارية في وقف عمر وأرشد الاشجار المزبورة وهل له زرع الارض المزبورة وهل قسم الزرع المزبور يكون لوقف زيد أو لجهة وقف عمر وأم كيف الحال (أجاب) نعم يضمن القيم الزرع على وقف زيد المتعدي لما ليس من الاشجار الجارية في وقف عمر وغير طريق شرعي حيث ثبت انه بسبب زرع القيم على الشجر بأحد الخيارين ان شاء أخذ الحطب لجهة الوقف واستكمل قيمته قبل يسه وان شاء دفعه له وضمنه جميع قيمته قبل يسه لانه متعدي بالزرع اذ ليس للقسم ان يزرع في أرض الوقف كما صرح به في جامع الفصولين وغيره ويضمن ما نقص من قيمة الأرض أيضا ان انتقصت بذلك وقد صرحوا بذلك في غير المحتسكة فبالك بالاحتسكة وما قابل ضمان الاشجار فهو راجع الى وقفها فيصرف الى ما يعود الى نموها واصلاحها حتى تعود لما كانت لالا الى الصرف على المستحقين لانه ضمان عين الوقف ولا يصرف شيء من عين الوقف لمستحق غلته وما قابل ضمان نقصان الأرض مصروف الى اصلاح الأرض لالا الى المستحقين للغلة لما قلنا صرح بذلك هلال وغيره ولا بأس بايراد ما يوضح الوجه فيما أفتينا به فنذكر مسألة الاحتكار وقد نص عليها الخصاص والزاهد في قيمته وحوايه وهي أيضا في فتاوى شيخنا العلامة شهاب الدين بن الحلبي قال فيه اجري عرف الديار المصرية به وتحكم القضاة بحكمته ولزومه ومنهم شيخ الاسلام السعد الديري وأطال في ذلك اطالة حسنة ويكفي في ذلك كلام الخصاص وقد صرحوا بأن للمستحكر الاستبقاء وان أبقى الموقوف عليهم الا للعلع حيث كان ذلك باجرة المثل وفي الاسعاف في فصل انكار المتولى الوقف وفي غضب الغيارية لو استغل الغاصب الأرض سنين بالزراعة قال الغلة له وعليه قيمة ما نقص من الأرض ولا يلزمه أجر مثلها وهذا قول المتقدمين وقال المتأخرون يلزم أجر مثلها وأجر مثل مال اليتيم وما أعد للاستغلال ومنه يعلم مسألة قسم الزرع وفيه قبل هذا ييسر ويضمن الغاصب النقصان ويصرف بدله في عمارتها ولا يصرف لاهل الوقف لكونه بدل العين التي وقع عليها عقد الوقف وليس لهم فيها حق فكذا فيما قام مقامها وانما حقهم في الغلة خاصة انه فهو صريح فيما قلنا ومثله في هلال وكثير من الكتب واما اذا صارت غلتها أقل فلا قائل بضمنه لانه لم يقع الغصب على عينها ولو وقع الغاصب على الاشجار وقد أغلت فقلبت ضمنها لوقوع الغصب عليها مع الاصل بخلاف ما اذا أغلت في يده فافهم والله أعلم (سئل) فيما حل بوقف أي الانبياء الكرام السيد الخليل على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء الصلاة والسلام من احداث المرتبات فيه فيلزم من ذلك اختلاف سماته الشريف وما هو المشروط فيه واتقاص حق السدنة فيه والقراشين وأئمة ومؤذنيه لصرفه لغير مستحقه فهل يجب على ولاية الامور أجر الله تعالى لهم الاجور منع تلك المرتبات المحدثه وقطعها وحسم مادتها أم لا (أجاب) نعم يجب على الولاية اصلحهم الله تعالى حسم مادة تلك المرتبات المحدثات وقطع تلك المرتبات فقد صرحوا بجرمها وعدم حل تناولها فيكون قطعها من باب ازالة المنكر وهو واجب خصوصا على من كان له بسطة يد وقدرة على ذلك قال في البحر تصرف القضاة بالاقواف مقيد بالمصلحة لانه يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الواقف لا يصح ولذا قال في الذخيرة وغيرها القاضى اذا قرّر فرأى في المسجد بغير شرط الواقف وجعل له معلوما لا يحل للقاضى ذلك ولا يحل للقراش تناول المعلوم ثم قال استفيد منه عدم صحة تقرير القاضى في بقية الوظائف بغير شرط

مطلب لا يجوز احداث
المرتبات في الاوقاف ولا
التقرير في الوظائف بغير
شرط الواقف ولا نقش المسجد
من مال الوقف وان فعل
القيم ضمن الا اذا خاف عليه
الضام

الوقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاولى وفي الاشياء والنظر بعد
مسئلة الفراش وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاقاف بالاولى وبه علم أيضا حرمة المراتب
بالاقاف بالاولى وقد ذكر المسئلة في القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة
من النوع الثاني أيضا وفي كتاب الوقف وفي الدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة
والنقول فيها كثيرة هذا ولو وقف السيد الخليل عليه وعلى نينا الصلاة والسلام زيادة الاعتناء
لرفعة شأنه بنسبه الى هذا النبي العظيم وعلى قدر شرفه يشرف ما نسب اليه على ما نسب لغيره من
أوقاف الاولياء والعلماء والفضلاء والامراء فالواجب زيادة الاهتمام به والاعتناء بشأنه ببقية
ذلك من كان له قوة في ايمانه واعتقاده صحيح في اسلامه واحسانه وفقنا الله لما يحبه ويرضاه بفضل
العظيم وفيضه العميم والله أعلم (سئل) فيما حل بوقف المسجد الاقصى الذي نطق القرآن
بفضله وبورك حوله ووردت الاحاديث الشريفة بأسراره تعظيم شأنه وتوقيره من احداث
الوظائف بكثرة الفرائش لا بغير شرط من واقف وغيرهم من المصددين والواقدين والمعنيين للخدمة
والخطباء بغير حاجة اليهم وكذلك من البوابين والكتبة والسدنة والمؤذنين والشحنة وغيرهم
من الاحداث التي لم ينص عليها الواقفون فهل يجب على ولاية الامور اصلحهم الله تعالى ووفر
لهم الاجور وحسم مادة تلك المحدثات وقطع تلك المبتدعات لاسيما مع احتياج المسجد المذكور
لعمارة ما تهدم وترميم ما استمر وعمارة مسقفاته وتلافي ما أشرف على الخراب من مستغلاته
وهل مع احتياجه الى ما ذكر يجوز صرف بعض غلاته الى نقشه بالجص وزخرفته بماء الذهب
والفضة واللازورد ونحوها من الالوان أم لا (أجاب) نعم يجب على الولاية حسم مادة تلك
المحدثات وقطع تلك المراتب فقد صرح العلماء بحرمته وعدم تناول علوفتها فيكون قطعها من
باب ازالة المنكر وهو فرض على من له بسوطة يد وقدرة على ذلك قال في البحر تصرف القاضي
بالاوقاف مقيد بالمصلحة وليس له أن يتصرف كيف شاء فلو فعل ما يخالف شرط الوقف لا يصح
ولذا قال في الذخيرة وغيرها اذا قرر القاضي فرائش في المسجد بغير شرط الوقف وجعل له معلوما
لا يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفراش تناول المعلوم ثم قال استقيد منه عدم صحة تقرير القاضي في
بقية الوظائف بغير شرط الوقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المراتب بالاقاف
بالاولى وفي الاشياء والنظر أيضا في القاعدة الخامسة بعد مسئلة الفراش وبه علم حرمة
احداث الوظائف في الاوقاف بالاولى وبه علم أيضا حرمة المراتب بالاولى وقد ذكر المسئلة في
القاعدة الاولى من النوع الثاني وفي القاعدة الخامسة من النوع الثاني أيضا وفي كتاب الوقف
والدعوى اعتناء بشأنها وهي من المسائل الشهيرة والنقول فيها كثيرة فلا يخفى على من له بالفقه
أدنى الماسم بل أظن ولا العوام وسواء كان المسجد مستغنيا عن العمارة أو محتاجا اليها فكيف
مع احتياجه الى العمارة والترميم وتلافي ما هو مشرف على الوقوع من بناءه الخادث والتقديم
أو بناء مستغلاته وترميم مستغلاته والمتون قاطبة قد ترادفت على أنه يبدأ من غلته بعمارة
بلا شرط لأن قصد الواقف صرف الغلة مؤبدا ولا تبقى دائمة الا بالعمارة وهذا الشروح
والفتاوى فلا ينكر ذلك الا من أضله الله تعالى وأبعده وأقصاه عن رحمة وطرده فلا يحتاج الى
الاطناب بزيادة على هذا الجواب وأما نقشه وزخرفته بما ذكر من مال الوقف فحرام مطلقا كما
صرحت به علماءنا ويضمن الناظر المال الذي صرفه فيه قال في الكافي وهذا أي في الكراهة
في نقشه اذا فعل من مال نفسه أما المتولى فينعمل من مال الوقف ما يحكم البناء دون النقش فلو

مطلب اذا لم يشترط الواقف
للمناظر شيئا ولا فرض له
القاضي فلا شيء له الا اذا
سعى فيعطى بقدر سعيه

مطلب في رجل بنى مسجد الله تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصلوا وأنشأ مدرسة الخ

فعمل ضمن لما فيه من تضييع المال فإن اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع بطمع الظلمة فيها فلا بأس به حينئذ أه وقوله فإن اجتمعت أموال المسجد وخاف الضياع الخ يعني وهو مستغن عن العمارة وقوله لا بأس الخ يعني ولا يضمن ويدون ذلك يضمن لعدم الجواز والحال ههنا والله أعلم (سئل) في رجل بنى مسجد الله تعالى وأذن للمسلمين بالصلاة فيه فصلوا وأنشأ مدرسة أيضا وقفها على المشتغلين بالقرآن العظيم والأحاديث النبوية والعلم الشريف وعلى شيخ يقرأها القرآن ويوردها الأحاديث النبوية ومسائل العلم الشريف وشرط أن يكون الامام بالمسجد المذكور وجميع المستحقين في وقف المسجد والمدرسة من أهل مذهب الامام المجتهد أحمد بن حنبل يقسم القيم ربيع الوقف بينهم على ما يراه وإن تعذر الصرف على بعضهم يصرف الى بقيتهم وما آله انقراء المسلمين وشرط النظر في ذلك لنفسه أيام حياته ثم من بعده لابن أخيه ثم للإرشد فالإرشد من ذرية ابن أخيه فان عدموا أو لم يكن فيهم من يصلح للنظر فالنظر فيه لشيخ الحنابلة الفلانية ولم يقدّر الواقف الناظر شيئا من الغلة فهل يعطى له شيء من ذلك أم يعطى الجميع المذكورين بعد العمارة عملا بشرط الواقف وهل اذا تعذر الصرف الى بعضهم يصرف الى بقيتهم كما شرط وهل اذا ادعى رجل انه من ذرية ابن أخى الواقف وأنه يصلح للنظر يعمل بمجرد قوله وهل يجوز تغليب باب المسجد دائما ومنع المصلين فيه وفتحه في كل يوم جمعة للنساء يضررن فيه بالدخول ويرفعن أصواتهن فيسمعن كل من مر على باب المسجد أم لا واذا قلتم لا فلا يترتب عليه بالطريق الشرعي وهل اذا ثبت اختلاسه في الوقف ترفع يده عنه ويقام شيخ الحنابلة ناظرا أو يولى حاكم المسلمين من شاء (أجاب) حيث لم يشرط له الواقف شيئا ولا فرض له القاضي لا يستحق شيئا واذا نصب القاضي ناظرا أو معين له شيئا فعمل فيه وسعى سنة مثلا قيل لاشي له لان المنافع لا تقوم الا بالعقد ولم يوجد وقيل يستحق أجر سعيه لانه لا يقبل ذلك ظاهرا الا باجر والمعهود كالمشروط فيحمل الاول على ما اذا لم يكن معههودا جمع بين القولين فعمل بذلك انه بدون العمل لا يستحق شيئا بدون شرط الواقف واذا لم يعط شيئا يعطى الجميع للمستحقين المنصوص عليهم ويصرف ما تعذر صرفه على بعضهم لبقيةهم على ما يراه القيم بعد العمارة واذا لم يكن نسب الرجل المتدعى انه من ذرية ابن أخى الواقف معروفا به لا بد له من بيته تشهد له بدعاه ولا يعطى بمجرد دعواه ويحرم عليه قفل باب المسجد في أوقات الصلاة قولاً واحدا ويدخل بذلك في عموم قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه الآية ويؤدب على ذلك لاسيما وقد يمكن النساء من ضرب الدخول ورفع أصواتهن واذا ثبت خيانتته وجب على القاضي عزله وان شرط الواقف أن لا يعزله القاضي والسلطان لانه شرط مخالف لكم الشرع فيبطل قال في البحر ومقتضاه أي مقتضى ما صرح به البرازي بقوله ان عزل القاضي للخائن واجب عليه وعليه الأثم بتركه فاذا عزله القاضي ولم يوجد أحد من ذرية ابن أخيه أو وجد وكان ممن لا يصلح فالنظر فيه لشيخ الحنابلة الذي شرطه الواقف اذ شرط الواقف كنص الشارع وكل ما أنبتناه نص عليه علما ونا والله أعلم (سئل) في أحد المستحقين في الوقف اذا ساقى على كرم موقوف أو أجر عقار الوقف وكتب في صلح المساقاة أو الاجارة انه ساقى أو أجر بماله من الولاية الشرعية على ذلك والحال ان الناظر على الوقف غيره بشرط الواقف انه للإرشد فالإرشد هل تصح مساقاته أو اجارته مع كونه ليس ناظرا على الوقف ولا ولاية له عليه انما هو من أحد المستحقين أم لا واذا قلتم لا تصح فما الحكم في ربيع الوقف (أجاب) لا تصح مساقاة المستحق في الوقف ولا اجارته انما ذلك لناظره

مطلب لا تصح مساقاة المستحق في الوقف ولا اجارته الخ

للمستحق في غلته بإجماع علماءنا ولو كتب في صلح المساواة والجاراة أنه ساقى أو أخرج بماله من
الولاية توهماً أن استحقاقه في الوقف يوجب له ولاية على الوقف إذا عبرت لما في نفس الأمر لا لما
كتب في الصلح وإذا قلنا بنفساد المساواة قال ربيع كله يوضع في الوقف ولا شيء للعامل لأنه غاصب
عمل في الوقف بغير إجازة نافذة بل ترد برده فكيف إذا لم يعمل كما ذكر السائل بلسانه فما
تناوله والخال هذه من ربيع الوقف حرام بحيث يجب رده إلى مصارف الوقف والله أعلم (سئل)
فيما إذا وجهت مشيخة على قراءة كتاب الله تعالى لرجل جاهل لا يحسن القراءة مع وجود من هو
أهل لذلك هل يجب على الحاكم إخراجها عنه وتوجيهها للمستحق أم لا (أجاب) نعم يجب على
الحاكم ذلك وقد صرحوا بأن الحاكم إذا أعطى غير المستحق ففقد ما ظلم مرتين مرة بباعطاء غير
المستحق ومرة بمنع الحق عن المستحق والله أعلم (سئل) في قرية خراجية يصرف تسعة أعشار
خراجها المدرسة مخصوصة والعشر العاشر لبيت المال مصروف للجندي هل إذا تناول المتكلم
على المدرسة تسعة الأعشار وبقي العشر بدمية من أرباعها يطالب المتكلم على المدرسة بحصة بيت
المال بما قبض أم لا (أجاب) لا يطالب بذلك وإنما المطالب به المزارع الذي الخراج لازمه شرعاً
وليس ذلك شركة توجه من الوجود حتى يقال مال مشترك قبض على سبيل الشركة بل المقبوض
نصيب المدرسة ولا شركة للجندي فيه فلم يكن المتكلم على المدرسة متعلداً في قبضه وصرفه
لمستحقه فلا ضمان عليه لعدم تعدي به بقبض ماله قبضه شرعاً وصرفه لمستحقه كما لا يخفى على
فقيه والله أعلم (سئل) في الوقف هل يبدأ الناظر من غلته بعمارة أم لا وهل القول قوله
في الصرف إلى المستحقين أم لا وإذا ذهب كل فرد منهم شيئاً من متعينة المقبوض بيده للناظر هل
لهم الرجوع فيه أم لا وإذا أخذ كل واحد من المرتبة بعلمه فته قرية يتحصل من غلتها أضعاف
ما يستحقه هل لهم ذلك أم لا (أجاب) نعم يبدأ من غلته بعمارته بلا شرط لأن قصد الواقف
صرف الغلة مؤبداً ولا يتبى كذلك إلا بالعمارة والقول قول الناظر في الصرف على الموقوف
عليهم لأنه أمين يدعى إيصال الأمانة إلى مستحقها واختلف في تحليفه واعتد الشيخ زين في فوائده
أنه لا يخلف وقيل يخلف في هذا الزمان وعليه الفتوى ولا رجوع للمستحقين فيما وهبوا له
وقبضه واستملكه وليس للمستحقين أخذ القرى بما لهم من المعين إذ حقهم ليس في عين الوقف
لا سيما مع كونه أضعافاً أضعافاً والله أعلم (سئل) في دار الوقف المعدة للاستغلال إذا خرب
صهر يجهز المصلح الأشدية هل يجب عمارته من أجرته أم لا (أجاب) نعم يجب عمارته من
أجرته فقد صرحوا بوجوب العمارة في الأوقاف على الصفة التي كانت عليه زمن الواقف حتى
قالوا البياض والحرقة في الحيطان أن لم يكن على زمنه لا يفعلان والأفعلا والله أعلم (سئل)
في رجل وقف وقفاً على ولديه أمين الدين ومحمود وعلى من سيحدث له من ذكور وبنات على
الفريضة الشرعية ثم وثم على أن من مات عن ولد أو ولد ولد فقصيه له مات الواقف عن ابنه
المذكورين ثم مات أمين الدين عن بنت فأكل جميع الغلة أخوه محمود ثم مات محمود عن ابنتين
فأكل الحكم فيما أكل وفي تسمية الوقف بعد موته (أجاب) إماماً أكله محمود من حصته بنت
أخيه وهو النصف فقصون عليه ويؤخذ ضمانه من تركه ويدفع لها وأما قسمة غلة الوقف بعد
موت محمود فهي على رؤسهم أثلاثاً فأنات قبض القسمة بموته كما نص عليه الخصاص ونعطي كل
واحدة ثلثاً ولا ننظر إلى قول الواقف من مات عن ولداً أو ولد ولد انتقل نصيبه له وقد غلط من أفق
بعدم قبض القسمة لما فيه من مخالفة غرض الواقف فافهم والله أعلم (سئل من دمشق)

مطلب يجب على الحاكم
توجيه مشيخة قراءة كتاب الله
تعالى لمن هو أهل لذلك
مطلب في قرية خراجية الخ

مطلب يبدأ من غلة الوقف
بعمارته والقول للناظر في
الصرف للمستحقين وإذا
ذهب أحدهم من متعينة
للسائلين ليس له الرجوع

مطلب إذا خرب صهر يجهز
الدار الموقوفة بعمر من
أجرته

مطلب وقف على ولديه
وعلى من سيحدث من ذكور
وبنات ثم مات أحدهما
عن بنت فأكل الموجود
جميع الغلة ثم مات عن بنتين
الخ

مطلب في وقفية محتوية على
ترتيب المستحقين وعلى شروط
ذكرها الواقف

فإذا أنشأ رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده الذكور والبنات بينهم على
 القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشارك فيه
 الاثنان فما فوقهما ثم من بعدهم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم نظير ذلك ثم على
 أنسألهم وأعقابهم مثل ذلك على أن من توفي منهم ومن أولادهم وأولادهم وأنسألهم
 وأعقابهم عن ولد أو عن ولد ولد أو نسل أو عقب انتقل نصيبه من ذلك إلى ولده ثم إلى ولد ولده
 ثم إلى نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وعلى أنه من توفي منهم ومن أولادهم
 وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب انتقل نصيبه من
 ذلك إلى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف المستحقين له المتناولين لريعه وأجوره
 يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفي منهم زيادة عما بيده من ذلك ثم على ولد من انتقل إليه
 ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وعلى أنه من توفي منهم ومن أولادهم
 وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولد
 ولدا أو نسلأ أو عقبأ استحق ذلك المتركة ما كان يستحقه المتوفي أن لو كان حيا وقام في الاستحقاق
 مقامه كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين أعلاه ثم مات الواقف المذكور عن ابن يسمى عمر
 وعن أولاد ابن مات في حياة الواقف ثم مات عمر عن ابنين وبنين ثم مات ابن عمر واحد بنيتيه عن
 غير ولد والموجود الآن أختمهم وأولاد ابن الواقف الذي مات في حياة الواقف فهل ينتقل نصيب
 الميتين الذين ماتوا عن غير ولد إلى أختمهم المذكورين بمفردهما ولا يشاركنهما فيه أولاد عمهما
 المذكورين أم لا (أجاب) نعم ينتقل نصيبهم إلى أختمهم وأولادهم المذكورين لاستوائهم
 في الدرجة وهم من أهل الاستحقاق المتناولين لريعه قطعا للذكر مثل حظ الأنثيين زيادة عما بيده
 وهذا مما لا يشك فيه ولا يتوقف والحال هذه والله أعلم وفي ذيل السؤال ما صورته وفي هذه
 الصورة إذا مات أحد مستحقي الوقف عن ولد أو أولاد أو ولد ماتوا في حياة أبيهم قبل استحقاقهم
 لشيء من منافع هذا الوقف فهل ينتقل استحقاقه إلى ولده دون أولاد أولاده الذين ماتوا في حياة
 أبيهم أم لا (أجاب) يقسم استحقاق الميت على ولده الحي وعلى أولاده الذين ماتوا في حياته
 فما أصاب الحي أخذه وما أصاب الميتين دفع لا أولادهم عملا بقوله على أن من توفي منهم ومن
 أولادهم وأولاد أولادهم قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولدا أو ولد ولد استحق
 ما كان يستحقه لو كان حيا وهذا أيضا مما لا يشك فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما
 إذا وقف زيد حصته من بيتان في مرض مات نفسه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ابنته
 صادقة وعلى من سيحدث له من الأولاد ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته ثم على أنسألهم
 وأعقابهم ثم على جهة بر متصلة وسلمه إلى عمر وبعد أن جعله معه شريكا في النظر على وقفه
 المسطور وبعد إرادته الرجوع عنه حكم الحاكم الخلق غب الترافع لديه بلزومه ونفوذ ثم مات
 زيد بعد التسجيل عن بنته المذكورة وزوجته وأخت فادعت الاخت عدم لزوم الوقف المزبور
 لصدوره في مرض الموت وعلى تقدير نفوذه من ثلث المال فغلته تقسم ميراثا مدة حياته صادقة
 بنت الواقف المذكورة فهل إذا خرج ذلك من ثلث مال التركة يكونه الوقف لازما وتختص بنت
 الواقف المذكورة بغلته ليكون الواقف شجز الوقف وسلمه في حياته وليس في حكم الوصية بعد
 وفاته أم لا (أجاب) المنصوص عليه في كتبنا أن الوقف في المرض وصية ولا فرق بين أن ينجزه
 المريض بأن يقول وقفته على كذا أو يوصي به فقد سرح هلال في أوقافه بأن قوله ارضى

مطلب الوقف في مرض
 الموت وصية فلو جمع الواقف
 بين الوارث وغيره لا يصح
 بالنسبة للوارث ولو خرج
 من الثلث

صادقة موقوفة على ولدي الخ وصية والوصية للوارث لا تجوز إلا بإجازة بقيمة الورثة ولو خرجت من الثلث ولغير الوارث تجوز من الثلث وقد جمع الواقف المذكور بين الوارث وغيره بقوله ثم على بنه ثم على أولاد أولاده الخ فجاز على أولاد أولاده من الثلث ولم يجز على البنت مطلقا فإذا لم تجز بقيمة الورثة ذلك خرج القدر الموقوف المحكوم بصحته من ثلث المال أولم يخرج بتقسيم غلته جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت صادقة فإذا ماتت صرفت غلته كلها إلى أولاد أولاده ان خرج من الثلث والا فحسابه لجواز الوقف عليهم والذي يوقفك على ذلك صريحا ما ذكره في الخالية وغيره امرأة وقفت منزلا في مرضها على بناتها ثم من بعدهن على أولادهن وأولاد أولادهن أبدا ما تناسلوا فإذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها بذلك وخلفت ابنتين وأختا والأخت لا ترضى بهذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الامام جاز الوقف بقدر الثلث ويظل فيما زاد على الثلث وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاشت الابنتان فإذا ماتتا صرفت غلة الثلث كلها إلى أولادهما وأولاد أولادهما لا شيء للأخت من ذلك قال لان الوقف في المرض وصية وإذا لم تجز الأخت بطلت الوصية للورثة وتجوز لأولادهم وأولاد أولادهم غير أن الواقف انما وصى لأولاد الأولاد بعد موت الورثة كأنه قال أوصيت لأولاد أولاد أولادى بغلة هذا المنزل بعد خمس سنين وذلك جائز والوصية بالغلة للابنتين وان بطلت فالمنزل وقف على حاله فإذا جاءت نوبة أولاد الورثة صرفت الغلة اليهم والله أعلم (سئل) في قطعة أرض بقريه موقوفة من جانب السلطنة على مصالح زاوية منسوبة لولي وقفنا أرضا دياهل لمن ولاه السلطان على تلك القرية أن يتعرض له بطلب شيء على تلك الأرض مع ان غيره ممن تقدم من الولاة لم يتعرض بطلب ذلك من متول من المتولية السابقة أم لا (أجاب) ليس له أن يتعرض له بطلب شيء إذا السلطان نصره الله تعالى انما أطلق له فيما هو خارج عن أوقاف المساجد والزوايا والرباطات والمقابر وأما أوقاف هذه المواضع الخيرية فهي مستثناة اما صريحا أو دلالة وفي رسائل ابن نجيم قال قلت هل له يعنى السلطان نصره الله تعالى أن يجعل أرضا وقفها على مسجد قلت نعم ذكر قاض خان ان لمن له مصارف الخراج بناء المساجد والنفقة منه على تعميرها وفيها ولو وقف السلطان أرضا من بيت المال على مصلحة المسلمين جاز الوقف وفي منظومة ابن وهبان

مطلب ليس لمن ولاه السلطان
أن يتعرض للأوقاف بأخذ
شيء منها

ولو وقف السلطان من بيت ماننا * لمصلحة عمت يجوز ويؤجر وحاشا السلطان الاسلام الحافظ لدين الملك العلام أن يطلق لاحد من الانام أن يتناول ذلك السمك الحرام والله أعلم (سئل) فيما إذا أسكن ناظر الوقف أو أحد مستحقه رجلا عقار الوقف بلا استئجار وسكنه مدة هل يجب عليه أجره مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا ابراء المستحق له أم لا (أجاب) نعم يجب عليه أجره مثله ولا يصح ابراء الناظر ولا المستحق منها اذ هي ثابتة في ذمته ولا عليك واحد منهما ما في ذمته حتى يصح ابراءه ولان الوقف قد يطرأ عليه ما هو مقدم عليه كالعمارة فإبراءه باطل والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفًا على جهات برعتها ومههما فضل من ريع الوقف بعد مصارف البر التي عينها يقدم على أربعة أقسام يعطى لأولاد ابنه وهم زيد وبكر وفاطمة الربع من ذلك ثم لأولادهم ثم لأولادهم ونسبهم وعقبهم أبدا ما تناسلوا وداعما بقوا أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده فان لم يكن

مطلب أسكن ناظر الوقف
أو أحد مستحقه رجلا عقار
الوقف بلا استئجار
مطلب وقف وقفًا على جهة
بر شرط لأولاد ابنه وهم زيد
وبكر وفاطمة ربع الفضل
من ذلك ثم لأولادهم إلى
أن قال وهو لأولاد الظهور
دون أولاد البطون مات زيد
وبكر ثم فاطمة عن أولاد الخ

له ولد ولا ولد له ينتقل نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته فان لم يكن انتقل لمن هو
أقرب اليه للذكر مثل حظ الانثيين على الفريضة الشرعية وبقية ذلك وقدره
ثلاثة أرباع لبنات الواقف المشار اليه وهن عمرة وبكرة وزينب بنهن سوية لكل منهن الربع
ثم من بعدهن لا ولد هن ثم لا ولداً ولا ولد هن ونسلهن وعقبهن أبداً ما تناسلوا ودائماً بقوا
الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان من مات منهم عن ولد أو ولد له انتقل نصيبه
لولده أو ولده ومن مات عن غير ولد أو ولد له انتقل نصيبه وما كان يستحقه في ذلك لمن هو في
درجته وذوى طبقته فان لم يوجد له درجة ولا ذو طبقة ينتقل لمن هو أقرب اليه للذكر مثل حظ
الانثيين على الفريضة الشرعية فاذا انقرضوا باجمعهم كان وقفها على الفقراء والمساكين ثم ان
زيد أو بكرهما لم يعقبا ثم ماتت فاطمة وأعقبت أولاداً فهل ينتقل نصيبها لأولادها أو لمن هو في
درجتها من الموقوف عليهم لكون أولادها يسوا من أولاد الظهور وهل المراد بقوله لمن هو
أقرب اليه أقرب النسب وان كان من غير الموقوف عليهم أو يختص القريب بالموقوف عليهم
(اجاب) ينتقل ما كان لفاطمة وهو الربع مما فضل من الربع عن مصارف الوقف المعينة
لأولادها لمن هو في درجتها عملاً بقول الواقف على أن من مات منهم عن ولد أو ولد له انتقل نصيبه
مجمع الضمير في قوله منهم إلى أولاد الظهور ففاطمة من أولاد الظهور وقد شرط ان من مات
منهم عن ولد أو ولد له انتقل نصيبه اليه فينتقل نصيب فاطمة لأولادها للذكر منهم مثل حظ
الانثيين والوجه في استحقاقهم الربع كما أن زيداً وبكرهما ماتا ولم يعقبا بصرف ما كان لهما
لفاطمة لقول الواقف فان لم يكن له ولد ولا ولد له ينتقل نصيبه لمن هو في درجته فصار الربع
باسره نصيباً فيصرف لأولادها ولا دخل لأهل الثلاثة الأرباع فيه بل هو وقف مستقل على أولاد
ابن الواقف المعينين فيه ثم لا ولادهم حتى أن من مات من أهل هذا الوقف ولم يكن له ولد ولا ولد
ولد ولم يساوه في درجته من أهل أحد ينتقل نصيبه لمن هو أقرب اليه نسباً فان قلت مات فعلى
قوله أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون قلت قد تقرر أن الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين
يعمل بالمتأخر منهما وقوله على أن من مات منهم عن ولد الخ متأخر عن قوله أولاد الظهور فتأمل
هذا ما ظهر لفهمي القاصر ومن ظهر له خلاف ذلك فليغده وله الاجر الوافر وما برزت هذا
الجواب الا بعد النظر في كلام الاصحاب والخذ المذكور من عباراتهم يفهم والله أعلم
(سئل) في واقف وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد
أولاده ونسله وعقبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر لا تقطع فهل كل من كان له
استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدلي به حيث لم يشترط الترتيب أم لا
(اجاب) نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قتلهم وكثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده
والحال هذه والله أعلم (سئل) في الوقف على الاولاد والاولاد والاولاد والاولاد والاولاد هل
يدخل ولد البنت في ذلك أم لا (اجاب) لا يدخل ولد البنت في الوقف على الولد من رداً أو جمعاً في
ظاهر الرواية وهو الصحيح المقتضى به كفاً في الجور وقبسه بعد هذا وصح فاصححان دخول أولاد
البنات فما اذا وقف على أولاده وأولاد أولاده وصح عند من ولدى اه فتدفع فرق فاضحان
بين الجمع كفاً واقعة الحال فتصح دخول أولاد البنات فيها والمشرود وصح عند من في المسئلة
اختلاف تصحيح وترجيح القول بعدم الدخول لكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه
أصل المذهب خصوصاً في أكثر الكتب أن المفتي به عدم الدخول والله أعلم (سئل) في رجل

مطلب اذا لم يشترط الواقف
الترتيب يدخل الولد مع
وجود والده

مطلب دخول ولد البنت في
الوقف على الاولاد والاولاد
الاولاد فيه خلاف

وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده
ثم على ذريته ونسله وعقبه الذكور والاناث بينهم على القرينة الشرعية طبقة بعد طبقة ونسلا
بعد نسل الخ وحكمهم بحسبه ولزومه حاكم شرعي هل يدخل في الوقف المذكور أولاد البنات أم
لا يدخلون وإذا أفتتم ان في المسئلة روايتين وقضى القاضي برواية الدخول مختار الرواية
هلال والخصاف ينفذ ويرتفع الخلاف أم لا (أجاب) هذه المسئلة مشهورة في غالب كتب
الآواقف المذكورة وفيها روايتان فرواية هلال والخصاف ان أولاد البنات يدخلون وفي
ظاهر الرواية لا يدخلون وكثيراً فتي بظاهر الرواية وكثيراً أخذ برواية هلال والخصاف قال
عبد البر في شرح الوهبانية في لفظ الذرية وينبغي ان ترجح الرواية القائلة بالدخول في هذه
الاعصار لأن عرفهم عليه ولا يعرفون غيره ولا يسرى الى أذهانهم غالباً سواء وقال فيه في لفظ
الأولاد قلت نقل صاحب الذخيرة عن شمس الأئمة اذا وقف على أولاد أولاد أولاد فلان يدخل
تحت الوقف أولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن علي السعدي والشيخ الاسام شيخ الاسلام
هذه المسئلة على الروايتين وكذا ذكر الخصاف رواية الدخول عن أصحابنا ونقله عن محمد قال
واحتج بذلك في كتاب حجه على مالك وهذا عندنا أحسن والله أعلم قلت وينبغي ان تصح رواية
الدخول قطعاً لأن فيها نص الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل هذا أبو حنيفة وأبو يوسف
ومحمد وقد انضم الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعلمه
عملهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قدمناه والله أعلم اه وفي فتاوى الشهاب الحلبي
سئل قاضي القضاة نور الدين الطرابلسي عن أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الأولاد فخرج الى
ما اختاره الخصاف من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كائن عليه في أنفع
الوسائل وغيره وتقدمت المحاورة بيننا فيه في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتيبهم
القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاره الخصاف فينبغي الاقتناء بما اختاره مع التخصيص على
اختياره والله الموفق اه وفي فتاوى الشيخ زين التي التقطها ولده الشيخ أحمد من خط والده
المزبور ان أولاد البنات من الذرية على القول الرابع اه وقد جزم في الاسعاف بان النسل
الولد وولد الولد أبداً ما تناسلوا ذكرًا كانوا أو أنثى فاذا علمت ذلك وتحققت قوة رواية هلال
والخصاف فلا شبهة انه اذا قضى قاض يراها غير مقلد بدخول أولاد البنات نفذ وارفع الخلاف
حيث توفرت شرائط القضاء وقد نص على ذلك الزاهد في الحاوي والقنية وهو جار على
القواعد فقد صرحوا بأن قضاء القاضي في المسائل الاختلافية الاجتهادية يرفع الخلاف ولا
يجوز بعده نقضه والله أعلم (سئل) في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على أولاده وهم مصطفى
وعمر وحزرة وستانا وحسينية وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الأولاد ثم من بعدهم على
أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم للذكر مثل حظ
الانثيين أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على ان
من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا اتقل نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقرضوا بأجمعهم عاد
ذلك وقتنا على أولاد البطون على الحكم والترب المذكر وجعل اخره لجهة برعيتها مات
الواقف عن أولاده المذكورين ثم مات من بعده مصطفى وله أولاد ذكر وأنثى هل لأولاده شيء
في الوقف مع وجود أولاد الواقف المذكورين أم لا شيء لهم مادام واحد منهم موجودا لكونه
لم يعرض له كمن مات عن ولدا اتقل نصيبه اليه وما الحكم في ذلك (أجاب) لا شيء لأولاد أولاد

مطلب في دخول ولد البنت
في الأولاد وأولاد الأولاد
خلاف

مطلب اذا شرط الواقف
أن الطبقة العليا تحجب
السفلى فلا شيء لأولاد الابن
مع الأولاد

الواقف مادام واحد من أولاد الواقف ذكر كان أو أنثى لترتيب الاستحقاق بهم مؤكداً له بقوله
الطبقة العليا منهم تجيب الطبقة السفلى ولا ينافيه قوله على أن من مات عن غير ولد كما لا يخفى بل
هو مقرر له فإن من مات عن غير ولد لا يكون له استحقاق إلا إذا كان في درجة ليست محجوبة بأعلى
فيمصرف نصيبه لمن هو في درجته وهم أهل الدرجة العليا من ذلك أن لا شيء لأهل درجة
سفلى مادام واحد من أهل درجة عليا يجري الحكم كذلك أبداً مادام واحد من أهل الاستحقاق
موجود والله أعلم (سئل) في رجل مقرر في وظيفة خطابة وإمامة عن له سفر لضرورة فاستناب
رجلاً يقوم في مقامه فبما شرعته مدة أشهر ثم أخذها معه باعانة المتولى بغير جئحة فاستردهما
بتقرير من السلطان وأعادهما السلطان عليه كما كان فأخذهما النائب ثانياً كأخذ الأول هل
يصح أخذه أم لا لكونه بلا جئحة وإذا قلتم لا فما الحكم في معلوميهما (أجاب) صرح العلماء
رضي الله عنهم بأنه لا يجوز ولا يصح عزل صاحب وظيفة بغير جئحة والمسئلة في الجبر وغيره وقد
اشتهرت اشتهاً فلا تحتاج إلى أن نزيد لها ظهراً وصرح في البحر أيضاً بعد كلام كثير في مسئلة
الاستنابة في الوظائف أن عمل الناس بالقاهرة على جواز الاستنابة في الوظائف وعدم اعتبارها
شاعرة مع وجود النيابة قال ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء أن الإمام يجوز استخلافه بلا
إذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفة شاعرة وتصح النيابة وقد ردد على الطرسوسي
في استنباطه عدم جواز الاستنابة فراجع ان شئت والمسئلة وضع فيها رسائل ويجب العمل بما
عليه الناس وخصوصاً مع قيام العذر وعلى ذلك جميع المعلوم للمستنيب وليس للنائب إلا
الأجرة التي استأجره بها في مدة النيابة عنه لا غير واستحقاقه الأجرة لكونه في العمل الذي
استأجره عليه فيها وذلك بناء على ما قاله المتأخرون وعليه الفتوى أن الاستنابة على الإمامة
والتدريس وتعليم القرآن جائز وقد ظهر بحمد الله ما في المسئلة من الكلام الواقع بين علماء
الإسلام وما هو المختار عند ذوي الاختيار والله أعلم (سئل) في رجل يده وظيفة تولية على
مكان موقوف يتصرف فيها بطريق شرعي ثم إن بكره ذهب إلى وكيل السلطان وذكر له أن المتولى
المذكور أخرب الوقف المزبور فأعطاه التولية بناء على ذلك ثم إن بكره أبراء شريفة
تتضمن الاعطاء بناء على ما ذكر وعرضها على قاضي الشرع فلم يصدق في ذلك لعدم ثبوت ما أنفاه
وأبقى المتولى السابق على ما كان عليه من التولية ولم يسجل لبكر براءته ولا أذن له في التصرف
ولا قرئت البراءة على المتولى السابق ولا أحد من قضاة الشرع الشريف منعته عن التصرف
فهل يجوز إخراج الوظائف عن أربابها بغير جئحة شرعية ثابتة بوجه صاحب الوظيفة أم لا وهل
والحال ما ذكر إذا تصرف المتولى السابق في الوقف يكون متعدياً أم لا بسطوا لنا الجواب
(أجاب) قال في البحر الزائغ وأما عزل القاضي له فشرطه أن يكون بجئحة واستدل عليه بما
نقله في الأسعاف وجادع الفصولين ثم قال فقد أفاض حرمه تولية غيره بلا خيانة وعدم حتم الوقف
ثم قال واستفيد من عدم صحة عزل الناظر بغير جئحة عدمها لصاحب وظيفة في وقف واستدل
بما نقله عن البرازي وغيره فإذا علم ذلك فقد ظهر عدم جواز العزل من السلطان بنفسه ومن
وكيله وزيراً كان أو قاضياً ما إن القاضي وكيل عنه وولايته مستفاد منه كما هو أظهر من أن
يجت فيه وينقر عنه وأن يوصف المتولى السابق بالتعدي في التصرف والحق له والوظيفة لم
تخرج عنه وتصرفه صادر من الأهل واقع في المحل وعزل الأول واعطاء الثاني بناء على صحة ما ذكر
وهو فاسد والمبنى عليه من ذلك وحيث بنى على ما أنهى فالظلم والتعدي غير جائز لا أخذ للمنهي

مطلب لا يجوز عزل
صاحب وظيفة بغير جئحة
وإذا استناب آخر يقوم بها
فتغلب عليها فله الأجرة إن
شرطت والمعلوم للأول

مطلب لا يجوز عزل
صاحب وظيفة لامن
السلطان ولا من وكيله
وزيراً كان أو قاضياً بغير
جئحة

مطلب ولى السلطان رجلا
نظارة مسجد بناء على انهاء
فاذا ظهر الامر بخلاف
ما أنهى لا ينزل الأول
مطلب اذا عزل السلطان
صاحب وظيفة وولى غيره
على حسب انهاءه والحال
بخلافه لا ينزل الأول
ولا تصح تولية الثانى
مطلب اذا فرغ صاحب
الوظيفة عنها غيره وقرر
السلطان آخره لمن قتره
السلطان

مطلب اذا قرر القاضى
ناظر ثم قرر السلطان متوليا
صح ما قرر السلطان ان لم
يشترط الواقف الوظيفتين

مطلب عزل المتولى بخجة
وولى غيره ولو عزل السلطان
بغير خجة وولى الأول
لا يصح
مطلب قرر القاضى جماعة
فى وظائف رجل مات ثم قرر
السلطان فيها رجلا بناء على
شغورها

فيه ولا للمعطى اذ هو وقبعة فى عرض المسلم الثابتة حرمتها بالكتاب والسنة خصوصا لدى
الحكام وولاية الانام فهذه معصية عظيمة فى الاسلام وخليفة ذميمة بين الخواص والعوام
وحسبك فى تهديد هذا الامر وتقرير شأنه ما ورد المسلم من سلم الناس من يده ولسانه والله أعلم
(سئل) فى مسجد قوات عليه أيدي النظر من أهل الشام الذى المسجد به مدة سنين متعددة
أنهى رجل مغربى للسلطنة العلية ان نظره مشروط للمغاربة والحال ان النظر قدى واوحديشا
الى الآن لا يعرف الا لاهل الولاية المذكورة فولا له السلطان بناء على ذلك هل اذا ظهر الامر
بخلاف ما أنهى ينزل الأول أم لا ينزل (أجاب) نعم اذا ظهر الامر بخلاف ما أنهى
لا ينزل الأول لان التولية الثانية معلقة بالشرط والمعلق بالشرط ينتفى بانقضاءه فانتفى بانقضاء
ما أنهى فافهم والله أعلم (سئل) فى شخص قرر عليه السلطان وظيفة والده بعد وفاته فأنهى
آخر للسلطنة العلية ان الوظيفة على شخص غير من أنهى أنها عليه فى الواقع فعزله وأعطى
المنهى حسب انهاءه هل حيث كانت الوظيفة على شخص غير المنهى فيه لم يصادف كل من
العزل والتولية محلا أم لا (أجاب) نعم لم يصادف كل من العزل والتولية محلا اذا أعطاه
بناء على انهاءه وحيث كان انهاءه خلاف الواقع فلا يعطى لم يصادف محلا والوظيفة باقية على
من وجهت اليه أولا والله أعلم (سئل) فيما اذا قرر السلطان رجلا فى وظيفة كانت فى يد رجل
فرغ غيره عنها بما هل تكون لمن قتره السلطان أو لمن فرغ له عنها (أجاب) انما تكون لمن
قرر السلطان اذا فراغ لا يمنع تقريره سواء قلنا بخجة الفراغ فيها أو بعد مدها الموافق للقواعد
الفقهية كما حتره العلامة الشيخ على بن غانم المقدسى ثم رأيت صريح المسئلة فى شرح منهاج
الشافعية لابن حجر فى كتاب الوقف ما صورته لومات ذو وظيفة فقر الناظر آخره بان انزل عنها
لا آخر لم يقدح ذلك فى التقرير كما أفتى به بعضهم وهو ظاهر بل لو قرر مع علمه بذلك فكذلك لأن
يجزى النزول بسبب ضعيف لا بد من انضمام تقرير الناظر اليه ولم يوجد فقدم المقرر اه والله
أعلم (سئل) فى رجل بيده وظيفة نظير تقرير قاض أخذ عنه رجل وظيفة التولية براءة
شريفة فهل ينزل عن النظارة أم لا (أجاب) ان شرطها الواقف وظيفتين كل واحدة منهما
وظيفة مستقلة بذاتها بان عين النظر لشخص والتولية لا آخر أو جعل له مده معلوما وله مده معلوما
لا ينزل عن النظر لأن المأخوذ ليس ماعليه والا كان الاخذ ماعليه فينزل حيث اجتمعت
شروط العزل لا لطلاق اللفظين على الآخر كما يعلم ذلك من له أدنى المام بالحق وقد تقر بأن
احداث الوظائف لا يجوز فلا يجوز أن يجعل متول بعلاقة مستقلة مع ناظر الوقف بعلاقة
مستقلة لانه احداث وظيفة فى الوقف وهو لا يجوز والله أعلم (سئل) فى رجل عزل عن
التولية على مسجد بخجة وولى رجل غيره شهيد أهل المسجد بعد التمه وعفته ثم ولى الأول
بانها ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير خجة هل ينزل أم لا وللقاضى ابقاء على التولية
(أجاب) قد صرح العلماء بأنه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة متابع بخجة ولى
عزله الحالك لا ينزل بغير خجة وللقاضى ابقاء على وظيفة والله أعلم (سئل) فى رجل مات
فقرر القاضى فى وظائفه جماعة ثم ان رجلا أنهى الى السلطان أمر الميت فقره فى وظائفه
بناء على شغورها بالموت غير عالم بتقرير القاضى السابق فهل العبرة بتقرير القاضى أم بتقرير
السلطان مع انه انما قرر بناء على ما أنهى غير عالم بما فعل القاضى (أجاب) العبرة بتقرير
القاضى لا بتقرير السلطان بناء على ما أنهى اليه كسئله الوكيل اذا اخبر ما وكل فيه ثم فعله

الموكل خصوصاً لم يوجد من السلطان تنصيب على عزل المقرّر فالصادر منه مبنى على أمرين
 خلافة فلا يصح والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أراد السفر فاودع كتاب الوقف لرجل
 والرجل أودعه لا يخرف طبق الآخر يعمر في الوقف بغير إذن القاضي ويتناول الاجرة
 ويصرفها كذلك من غير إذن القاضي ومات الناظر فهل يجوز تصرفه أم لا يجوز ويرجع
 على من عليه الغلبة ويكون المتصرف متبرعاً في ذلك (أجاب) تصرفه بغير إذن القاضي
 والمتولى لا يجوز فان كان بنى للوقف فهو وقف لكن بغير م ذلك من ماله ولا تبرأ ذمته المستأجر
 عن الاجرة بالدفع له فلا ناظر الرجوع عليهم وهم عليه حيث استلمه في ذلك أو غيره وان بنى
 لنفسه أو أطلق رفعه لولم يضر والا يتلصكه القيم باقل القيمتين منزوعاً وغير منزوع بمال الوقف
 فان أبى تبرص الى أنه يخلص ماله كما تقرّر في مسألة تعمير الاجنبى في الوقف بلاذن والله
 أعلم (سئل) فيما لو وقف انسان على العلوية الساكنين بيت المقدس هل يجوز الوقف أم لا
 واذا قلتم يجوز فهل اذا أثبت رجل منهم انه علوى توجه الواقف بشهادة رجلين شهدا بانه
 علوى لشهرته عندهما بذلك ثبت نسبه ويدخل في الوقف أم لا (أجاب) نعم يجوز الوقف عليهم
 كما صرح به في الاسعاف وكثير من الكتب قال في الخاتمة وهو المختار فاذا أثبت رجل منهم انه
 علوى توجه الواقف بشهادة رجلين أو رجل واحد ثبت نسبه ويدخل في الوقف والمسألة
 مصرح بها في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في الوقف على الصوفية هل هو جائز أم لا واذا
 قلتم غير جائز هل اذا وقف خاتمه على الصوفية ومات لآخر وارث ورأى السلطان نصره الله تعالى
 أن يجعلها مدرسة ويقيم لها مدرسا فإراد المدرس أن يدرس ويأخذ القدر المتعارف هل له ذلك
 ولا يجوز منعه عن التدريس وأخذ ذلك (أجاب) المصريح به في كتب أصحابنا ان الوقف على
 الصوفية وصوفى خاله لا يجوز كما هو الرواية المرجوع اليها من جانب الكل قال في الخلاصة
 والبرازية وكثير من الكتب أخرج القاضي الامام على السرخسي الرواية من وقف الخصاص انه
 لا يجوز على الصوفية والعميان فرجع الكل اليه اه فاذا علم ذلك علم أن للسلطان ان يجعلها
 مدرسة ويقيم بها مدرسا ولا يباح منعه عن التدريس وله أخذ ما هو مذكور حيث لا مانع من
 موانع الشرع الشريف اذ لا يتهاو الحال هذه قطعاً للسلطان كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في
 متول على زاوية ادعى حصته في عقار يديره رجل انه وقف على مصالح الزاوية من قبل عم المدعى
 عليه وأتى بكتاب وقف ينطق بذلك هل يعمل به أم لا (أجاب) لا يعمل بمجرد كتاب الوقف ولا يلتفت
 اليه لان الحجج الشرعية ثلاثة البينة والقرار والنكول فلا يقضى القاضي بغير واحدة منها
 والله أعلم (سئل) في وقف ضاق ريعه عن الصرف الى مستحقه من خطباء وأئمة ومؤذنين
 وشعاليين وبوابين وتنوير وغير ذلك فهل يقدم أحدهم في الصرف أم هم فيه سواء (أجاب)
 الذي تخرج من كلام صاحب البحر نقله عن الحاوى القدسي ان الذي يبدأ به بعد العنارة ما هو
 أقرب الى العمارة وأعم للمصلحة كما هو المسجد والمدرسة وينبغي الخاق المؤذنين بالامام
 وكذا الملقاق لكثرة الاحتياج اليه كما في الاشياء والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجمعة قال في
 البحر ثم السراج بكسر السين أى القناديل ومراهم مع زيتها والبساط بكسر الباء أى الحصير
 ويلحق بهما معلوم خادمها وهو الوقاد والفراش وتعميره بنم دون الواو يدل على أنهم ما مؤخران عن
 الامام والمدرس وفيه تقديم المدرس انما يكون بشرط ملازمته للمدرسة للتدريس الايام
 المشروطة في كل جمعة ولذا قال للمدرسة لان مدرستها اذا غاب تعطلت بخلاف مدرس الجامع

مطلب أودع ناظر الوقف
 كتاب الوقف لرجل والرجل
 أودعه لا يخرف صار الآخر
 يعمر ويتناول الاجرة من
 غير إذن القاضي

مطلب يجوز الوقف على
 العلوية ومن أثبت أنه منهم
 يدخل في الوقف

مطلب لا يجوز الوقف على
 الصوفية والعميان واذا
 وقف عليهم خاتمه فلا سلطان
 أن يجعلها مدرسة

مطلب لا يثبت الوقف بمجرد
 كتاب الوقف

مطلب اذا ضاق ريع الوقف
 يبدأ بما هو أقرب الى العمارة
 كالامام الخ

العليا لان في درجته العود الضمير في قوله والا كان نصيبه لمن هو في درجته الى من المقيد بكونه من الآباء وحاصله ان انتقال نصيبه الى ولده أو ولد ولده مقيد بكون الميت من الآباء وكذلك صرف حصته الى من هو في درجته مقيد به أيضا فبقى قول الواقف تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على اطلاقه في حق الامهات فيصرف نصيب من مات من الامهات الى ذوى الطبقة العليا لا الى ولدها وولد ولدها ولا الى ذوى طبقتهما والحال هذه والله أعلم (سئل) في متولى قبض الغلة وفي دينه ما ترك العماره مع الحاجة اليها هل تثبت خيانتة بذلك ويجب اخراجه أم لا (أجاب) نعم تثبت خيانتة ويجب اخراجه فقد صرح في البحر بان امتناعه من التعمير خيانة وصرح في البرازية بان عزل القاضي للخائن واجب عليه قال في البحر ومقتضاه الاثم بتركه والاثم بتولية الخائن ولا شك فيه والله أعلم (سئل) في وقف وقفه زيد على نفسه ثم على أولاده ذكورا كانوا أو إناثا على التريضة الشرعية ثم من بعدهم الى أولادهم ثم أولادهم ثم أولادهم ثم أولادهم على ان من توفي منهم ومن أولادهم وأولادهم وان سفلوا وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل منه فنصيبه الى ولده ثم الى ولد ولده وان سفل على ان من توفي منهم ومن أولادهم وأولادهم أو أسفل منهم الخ عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن هو في درجته من أهل الوقف الاقرب فالاقرب الى المتوفى من أهل الوقف يستوى الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن يجري مجراهم فان لم يكن احد في درجته ينتقل نصيبه الى اقرب الطبقات اليه من أهل الوقف على ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولدا أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا يتداولون ذلك طبقة بعد طبقة ينتقل الى الواحد منهم ذكرا كان أو أنثى ويشترك الاثنان في فوقهما فيه ذكورا كانوا أو إناثا بينهم على الشرط والترتيب وبعد الانقراض الى جهة برمتة مات رجل من أهل الوقف هو محمد بن خديجة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف عن غير نسل والموجود من أهل طبقته ابن خالته أحمد ابن عائشة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف وبنت خالته آمنة بنت فاطمة بنت تاج الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف وعن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن ابن الواقف فلن ينتقل نصيب هذا الميت من أهل الوقف المزبور (أجاب) ينتقل نصيب الميت المزبور لا محمد ولا آمنة ولمحمد لآمنة كضعف مال لا نثى بالشرط المذكور حيث كانوا من أهل الوقف وانظر لما قال السبكي لو أن رجلا وقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعقبه ذكرا أو أنثى للذ كرمثل حظ الانثى على أن من توفي عن ولدا ونسل عادما كان جاريا عليه على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسله على التريضة الشرعية وعلى أن من توفي عن غير نسل عادما كان جاريا عليه على من في درجته من الوقف يقدم الاقرب فالاقرب اليه ويستوى الاخ الشقيق والاخ من الاب الى آخر ما ذكر والمراد من أهل الوقف من له حق مالا أو ما لا وقد احترازنا بتولنا من أهل الوقف عن الرواية التي لا تدخل أولاد البنات وان صرح كثير بدخولهم اذ ذكروا بصيغة الجمع مضافين الى نفس الواقف لا الى الأولاد كلها ويدخل البطن الرابع وان لم يذكروا استحسانا وجه الاستحسان فيه انه قال على أولادهم فقد ذكروا أولادهم على العموم بصيغة الجمع فيقع ذلك على البطون كلها فيدخل فيه أولاد البنات لانه قال على أولادهم وأولاد البنات من أولادهم ذكرا في أنفع الوسائل في المسئلة الثلاثين عن ابن مازة وانما أظلمنا في ذلك لكثرة الاشتباه في دخول أولاد البنات في الوقف على الأولاد وأولاد الأولاد والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفه وعافيته على أولاده وأولاد

مطلب ثبت خيانة المتولى
بصرف الغلة في دينه ويجب
اخرجه

مطلب في صورة وقف

مطلب اذا وقف وقفا على
أولاده وأولاد أولاده يكون
بين الذكور والإناث
بالسوية

أولادهم ثم وثم ما تناسلوا وما تعاقبوا وجعل آخره لجهة بر لا تقطع هل يكون الوقف سوية
بين الذكور والإناث أم لا (أجاب) نعم يكون بينهم كما صرح به للال ومن لا يحسرو فراجعهما
أن شئت والله أعلم (سئل) في واقف شرط في وقفه المعين على مسجده الشلاني النظر والولاية
عليه لنفسه مدة حياته ثم من بعده لمعتوقه أرغون شاه ثم من بعده للأرشد فالأرشد من ذرية
عقته الرجال دون النساء فإن لم يكن منهم رشيد أو انقرضوا كان النظر في ذلك والولاية عليه لمن
يكون نائب السلطنة الشريفة بغزة المحرسة وشرط أنه أن تعذر الصرف لخراب المكان كان
مصرفا ريعه على الفقراء والمساكين أيما كانوا أو يفتا وجدوا هذا حاصله أنقرض الرجال من
ذرية عقته دون النساء وخرب المسجد ودرث وتفرق الناس عنه فلا يصلي فيه وتعذر الصرف
عليه لخراجه وتعطلت أوقافه وتعذر استغلاله وصارت بحال يجوز فيها الاستبدال فمن الذي
يتعين للاستبدال هل هو أمين بيت المال أم الأرشد من النساء أو نائب غزة وما الحكم في نفس
المسجد المذكور (أجاب) النظر لنائب السلطنة الشريفة بغزة المحرسة ولا نظر للنساء من
ذرية العقته لقوله دون النساء فهو صريح في المنع من النظر فيه لهن ولوال الصرف إلى الفقراء
والمساكين كما هو ظاهر فإذا علم ذلك فنائب السلطنة بغزة هو الذي يلي التصرف في الوقف بالامر
والنهي والتدبير والعقد وقبض المال ونحو ذلك فإن هذه الأشياء هي وظيفة الناظر وأما
الاستبدال فهو للقاضي أو نائبه لا للناظر ولا لأمين بيت المال إذا دخل لو كبل بيت المال في
التصرف في الوقف بحال فإذا صار الموقوف بصفة تجوز للاستبدال فالقاضي أو نائبه هو الذي
يلي ذلك وقد صرحوا بأن أرض الوقف إذا قل نزاعها لا تارة أو صارت بحال لا تصلح للزراعة أو لا
تفضل غلتها عن مؤنها صلاح الوقف في الاستبدال جازا للاستبدال لقاضي الخيمة المفسر
بذي العلم والعدل ومسألة الاستبدال شهيرة مذكورة في أغلب كتب المذهب والمعتمد للفتوى
مأذكرناه وأما حكم المسجد بعد خراجه وتفرق المصلين عنه فقد اختلف الشيخان فيه فقال محمد
إذا خرب وليس له ما يعمر به وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر أو خراب القرية أو لم يخرب
لكن خربت القرية بنقل أهلها واستغنوا عنه فإنه يعود إلى ملك الواقف إن كان موجودا أو
ملك ورثته إن لم يكن وقال أبو يوسف هو مسجد أبدا إلى قيام الساعة لا يعود ميراثا ولا يجوز زنتله
ولا نقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أولا والفتوى على قول محمد في آلات المسجد
كالقناديل والحصر والبواري وعلى قول أبي يوسف في ذات المسجد من حيثية التأييد والمسئلة
طويلة الذيل ولكن فيما ذكرنا الكفاية لا نزيد كلامهم والله أعلم (سئل) في وقف على
شعائر مدرسة لم يعلم بينة شرعية مقدارها شرط الواقف للمتولى وأرباب الشعائر من العلوفات
انصب على هذا الوقف ثلاثة متولين وكتاب وجابيان يقول كل منهم قد نص السلطان في
براءتي على أن لي من العاوفة كل يوم كذا وكذا من الدراهم فاستغرقوا نصف غلة الوقف مع أن
عليهم في الوقف عمل حقير جدا فإن مستغل الوقف أرض تؤجر بالمقاطعة الشرعية وتؤخذ
أجرها من المقاطع دفعة واحدة ويكتب الكاتب دفتر الوقف في أقل من درجة رملية فهل
يجابون إلى ذلك فما فضل عنهم ولو أقل قليل يصرف إلى المدرس وباقي أرباب الشعائر أم كيف
الحال (أجاب) حيث لم يعلم قدر ما كان الواقف يصرف لهم ينظر إلى ما كان معهودا من حاله فيما
سبق من الزمان من قوامه وكيف كانوا يعملون فيه فينبغي على ذلك لأن الظاهر أنهم كانوا
يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك وحيث

مطلب وقف وقف على
مسجد كذا وشرط النظر له
ثم لمعتوقه ثم لذريرة عقته
الرجال فإن لم يكن فلنائب
السلطنة الشريفة وان
تعذر الصرف كان ريعه
للفقراء

مطلب استبدال الوقف
يكون للقاضي
مطلب اختلاف الشيخان
في حكم المسجد بعد خراجه
مطلب إذا لم يعلم ما شرط
الواقف يصرف للمتولى
وأرباب الشعائر مثل ما كان
يصرفه القوام السابقون
وان لم يعلم للقاضي

لم يعلم ما كان يصرف لهم بشرط الواقف وكان المصروف باذن القاضي فالواجب أجرة مثلهم ويمنع عنهم الزوائد على أجرة المثل هذا ان عملوا وان لم يعملوا لا يستحقون أجرة وان نصبهم القاضي ولم يعين لهم شيئا ينظر ان كان المعهود أنهم لا يعملون الا بأجرة المثل فلهم أجرة المثل لان المعروف كالمشروط والا فلا شيء لهم والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده نصيبه البرهاني ابراهيم ثم من بعده ابراهيم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أنسالة وأعقابها على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما فان مات ابراهيم ولم يعقب أو أعقب وانقرضوا عاد ذلك وقف اشرعيا على من يوجد من اخوته لايه ذكر اكن أو أنثى ذكورا كانوا أو أنثى انما ينهم على الفريضة الشرعية على الحكم المعين فيه أعلام فاذا انقرضوا باجمعهم وأبادهم الموت عن آخرهم عاد ذلك وقفا على الزاوية الكائنات بياض دمشق المعروفة بإنشاء الواقف وعلى سائر مصارفها الشرعية فاذا تعذر فعلى الفقراء والمساكين المسلمين فان أمكن العود عاد وشرط النظر لنفسه ثم من بعده ولده ابراهيم المذكور ثم للأرشد فالأرشد من ذرية ابراهيم ونسله وعقبه ثم لحاكم المسلمين وكتب بذلك وقفية ناطقة بذلك ثم مات الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم اخوة لاب قتنا ولوا الوقف ثم انقرضوا عن آخرهم ولهم أولاد وأولاد أولاد فهل ينتقل الوقف الى الزاوية المزبورة بانقرض اخوة ابراهيم بعده ولا يدخل في الوقف أحد من أولاد الاخوة وذريتهم أم لا (أجاب) الأقرب الى غرض الواقف انتقاله الى أولاد اخوة ابراهيم لاهرين الأول الاقربى الى غرض الواقف كما قدمناه والثاني قوله على الحكم المعين أعلام فانه عرفه باللام وذلك للعموم والاعتبار للعموم اللفظ والعام يبقى على عمومته حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكرنا الاكمل ذلك في العناية شرح الهداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع اقراء أو سكوت أو انكار وكل ذلك جائز لقوله تعالى والصلح خير فانه باطلا لاقه يتناولها يعنى الثلاثة وان كان في صلح الزوجين قال لان الاعتبار للعموم اللفظ لا لخصوص السبب فهو منادى بمسئلتنا باستحقاق أولاد اخوة ابراهيم لهذين الاهرين اللذين هما غرض الواقف وافادة اللفظ له والحق أحق بالتابع والله أعلم (سئل) في النزول عن الوظائف بمال يعطى لصاحبها هل يجوز ولا يلزم أم لا يجوز ولا يلزم (أجاب) قد صرح في الاشياء والنظائر أن المذهب عدم اعتبار العرف الخاص وقرع عليه فروعائها النزول عن الوظائف بمال يعطى لصاحبها فعلى اعتباره ينبغي الجواز (أقول) قوله قبله المذهب عدم اعتبار العرف الخاص يفيد أن الصحيح خلافه وقد قال العلامة المقدسى الفتوى على عدم جواز الاعتياض عن الوظائف لانه حق مجزئ فلا يجوز الاعتياض عن حق الشفعة اه والله أعلم (سئل) في رجل فرغ لا آخر عن وظيفة وأعطاه مال المجازاة على صنعه من باب المقابلة ثم بعد مدة أخذها شخص عنه بحكم السلطان بجبر دانها هل للمفروغ له أن يرجع بالمال المدفوع والحال هذه أم لا (أجاب) ليس للمفروغ له أن يرجع على الشارع بالمال المدفوع والحال هذه اذا عقبه أى التراغ ابراهيم أو خاص منه وهذا باتفاق واذا خلا منها فلما تأخرين كلام في الرجوع بما بذله من الخط عوضا عن الوظيفة منهم من منعه بناء على اعتبار العرف الخاص ومنهم من قال به معللا بانه حق مجزئ والحق المجزئ لا يجوز الاعتياض عنه وأما اذا جعلا من باب المجازاة الى الصنيع أو لحقه ابراهيم أو خاص منه خاص فلا قائل بالرجوع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل له وظيفة فرغ عنها لا آخر بعوض وقرره القاضي لاهليته

مطلب وقف على ولده ابراهيم
ثم على أولاد أولاده الخ ثم
على اخوته لايه ثم على
الزاوية القلائية فانقرض
الكل ولم يوجد الا أولاد
اخوة لاب

مطلب الفتوى على عدم
جواز الاعتياض عن
الوظائف
مطلب اعطى لا آخر مالا
في مقابلة وظيفته ثم أخذها
شخص بحكم السلطان فان
وقع الابرء لا يرجع والافقيه
خلاف

مطلب اذا فرغ لا آخر
عن وظيفة بعوض ونذر
المفروغ له للفرار أن يردها
اليه عند تظهير العوض
سقط حقه منها ولا يلزم
الوفاء بالنذر

ويندر المفروغ له للفراغ إذا رد إليه نظير المدفوع يفرغ له ثم فرغ المفروغ له لا يفرغ فقرر القاضى
 كذلك والآن تنازع الفراغ الأول متعللاً بالنذر السابق فهل تقرير القاضى للمفروغ له بعد
 الفراغ صحيح نافذ حيث كان أهلاً ولا يقضى بالنذر المذكور ولا يلزم الوفاء به شرعاً أم لا
 (أجاب) تقرير القاضى للمنزول له عن الوظيفة صحيح بلا شبهة فانهم صرحوا بأن من فرغ عن
 وظيفة لشخص فقد عزل نفسه عنها وأفتى العلامة قاسم أن من فرغ لا نسيان عن وظيفة سقط
 حقه منها سواء قرّر الناظر المنزول له أم لا قال في الجرح القاضى بالاولى ولا يلزم الوفاء بما نذر إذا
 النذر لا يلزم الوفاء به إلا بشرط وهي متخلفة في هذا ولو فرضنا اجتماع شرائطه فالقاضى
 لا يقضى به على الناذر كما صرحوا به قاطبة إذ وجوب الوفاء به في حال اجتماع شرائطه فيما بين
 الناذر وبين الله تعالى أما الحكم فتحالف فيه شرطه وهو وجود الحادثة بين مدعى ودعى عليه كما
 قرّر في محله وأما صحة الفراغ من أصله بمعنى جواز الاعتياض عن هذا الحق فقد تكلم فيها بعض
 أهل التحرير من المتأخرين وحاصل ما وقفوا عليه أنه لا يصح ولا يستحق به العوض وإن حصل أنه
 عزل نفسه عنها وفوضها لغيره بعوض فصح العزل وبطل ما سواه وأما تقرير القاضى للمنزول له
 فما لا منازعة في صحته هذا هو المحرر في هذه المسئلة والله أعلم (سئل) في رجل نزل لا يفرغ عن
 وظيفة معاوية قتيبن أن ليس عليه تلك الوظيفة هل للآخر أن يرجع بالمبلغ الذي دفعه له
 (أجاب) له أن يرجع به بل ولو لم يتبين ذلك لانه اعتياض عن حق محترق وهو لا يجوز صرحوا به
 قاطبة ومن أفتى بخلافه فقد أفتى بخلاف المذهب لئنا على اعتبار العرف الخاص وهو
 خلاف المذهب والمسئلة شهيرة وقد وقع فيها للمتأخرين رسائل واتباع الجادة أولى والله أعلم
 (سئل من دمشق) فيما اذ وقف رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على جهة بر معينة
 وما فضل بعد ذلك يصرف لزوجة الواقف إن كانت موجودة ولم يوجد حين ذاك من أولاد
 الواقف المذكور والاثاب بينهم للذ كرمثل حظ الاثنين يستقل بذلك الواحد من الأولاد
 والزوجة المذكورة عند الأفراد ويشترك فيه إلا كثر منهم عند الاجتماع أداما عاشوا وداما
 ماتوا ثم من بعدهم لأولادهم ثم لأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من أولاد الظهور
 خاصة للذ كرمثل حظ الاثنين طبقه بعد طبقه ونسل بعد نسل وعلى أنه إن توفيت الزوجة انتقل
 نصيبها لمن يوجد من أولاد الواقف فإن لم يوجد ذلك فلين يوجد من أولاد أولادهم وعلى أن من توفى
 منهم انتقل نصيبه لمن يوجد من أولادهم فإن لم يكن له ذلك فلا أولاد أولادهم وذريتهم فإن لم يكن له
 ذلك فلين يوجد من أخوته وأخواته المشاركين له في الوقف فإن لم يكن له ذلك فلا قرب الطبقات
 إلى الواقف وعلى أن من مات من أولاد الواقف ونسلهم من أولاد الظهور قبل دخوله في هذا
 الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك أولاداً أو ولد أولاداً أو أسفل من ذلك من أولاد الظهور وآل
 الوقف إلى حال لو كان المتوفى باقياً لاستحق ذلك أو بعضه قام من تركه من الظهور مقامه واستحق
 ما كان أصله يستحقه لو كان حياً وعلى أنه من مات من أهل طبقة مستوية وانتقل نصيبه لمن تركه
 من ظهره وآل الوقف إلى انقراض أهل تلك الطبقة المستوية وكان قد انتقل إلى من هو أسفل
 منها استحقاق من مات قبسه بالتفاضل أو استحقاق نازل مع وجود أعلى منه نقصت القسمة
 السابقة على ذلك وقسم جميع الوقف لمن يوجد من أهل الطبقة التالية لتلك الطبقة المستوية
 بالسوية بينهم وهكذا في كل عصر وأوان فإن لم يوجد أحد من أولاد الواقف وزوجته بعده صرف
 ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذلك ثم من بعدهم لأولادهم وذريتهم ونسلهم على

مطلب نزل لا يفرغ عن
 وظيفة بعوض له أن يرجع
 بمادفع مطلقاً

مطلب في وقفية

الشرط والترتيب المشروح ذلك أعلاه فإن لم يوجد أحد من نسله من البطون وانقرضوا كان ذلك مضمروفاً إلى ما صرفه من جهة البر المتصلة فانحصر الوقف في الواقف ثم مات الواقف عن ابنته ستية وعن ابن ابنه بدر الدين ثم ماتت ستية المذكورة عن ابنها محمود وانحصر الوقف في بدر الدين المذكور ولا شيء لمحمود لكونه من أولاد البطون ثم مات بدر الدين المذكور عن بنت اسمها عابدة وانحصر الوقف فيها ثم ماتت عابدة المعينة عن ابنها سليمان وعن بنتها باقية بنت زين الدين وانقرضت أولاد المذكور حين موت عابدة المزبورة ووجدت أولاد البطون من اثنين من عابدة المذكورة ابنها سليمان وبنتها باقية المزبورة ومن ستية المزبورة ابنها محمود المذكور ثم مات محمود المذكور قبل استحقاقه عن ابنه خليل وعن بنته عائشة ثم مات خليل المزبور قبل استحقاقه عن أربعة أولاد ذكور وهم أحمد ومحمود وزين الدين وعبد الرحمن ثم مات عبد الرحمن المذكور قبل استحقاقه عن ابنه سليمان المذكور فهل تستحق بنت محمود المذكور وهي عائشة المزبورة وأولاد أخيها خليل المذكور ابن محمود المذكور ابن ستية ما كان يستحقه محمود المذكور لقول الواقف على أن من مات منهم من أولادهم وأولادهم وأولادهم قبل استحقاقه لشيء من منافع هذا الوقف وترك ولداً أو ولدولداً أو أسفلاً من ذلك من ولد الولد يستحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى لو كان حياً وقام مقامه في الاستحقاق أو لا وقد رفع هذا السؤال بعينه ثانياً إلى الله إدام الله حياته وصورة الاستغفار فيه هل يكون جميع الموجودين المذكورين حين موت عابدة المذكورة أو لا البطون ويصرف الوقف عليهم جميعاً على الفريضة الشرعية من غير مراعاة ترتيب بين الفرع وأصله وفرع غيره عملاً بعموم قول الواقف فإن لم يوجد أحد من أولاد الواقف الخ صرف ذلك لمن يوجد من ذريته من البطون حين ذلك أو لا ويجرى الحكم في أولاد البطون كما يجرى في أولاد الظهور استحقاقاً أو حراً ما نأو حجاباً ونقصاً أو لكل شرط شرط في أولاد الظهور يجب مراعاته في أولاد البطون عملاً بقول الواقف بعد ذكرهم وذكر أولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه (أجاب) لا وجه لقول بعدم مراعاة الترتيب مع قوله تلوز ذكرهم وذكر أولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المشروح أعلاه بل ولا يتوهم ذلك فيجب أن يجرى كل شرط شرط في أولاد الظهور وفي أولاد البطون فإذا علمت ذلك فاعلم أنه باقراض أولاد الظهور الموقوف عليهم صار وقفاً على أولاد البطون على حسب ما شرطه الواقف فيقسم أولاً على خليل وعائشة ولدى محمود على الفريضة الشرعية فما أصاب خليل صرف على أولاده الأربعة محمود وأحمد وزين الدين وعبد الرحمن ويصرف ما أصاب عبد الرحمن لولده سليمان وتصبح من ستة لعائشة اثنان ومحمود واحد ولا أخيه أحمد كذلك وزين الدين مثل ذلك وسليمان ما خص أباه عبد الرحمن ولا شيء لأولادهم مع وجودهم تجب لهم بموجب الترتيب المستفاد فيهم بنص الواقف فقد أوجب فيهم ما أوجب في أولاد الظهور وفي أولاد الظهور لا ينال الفرع شيء من منال الوقف مع وجود أصله هذا وإذا ماتت عائشة تنقض القسمة ويقسم الوقف على الدرجة التالية لدرجتها حسب ما شرطه الواقف وهذا مما يتعين في هذا الوقف أعني حجب الأصل فرعاً ولا يجوز خلافه والحال هذه وقد يختلف الجواب باختلاف الموضوع المرفوع لاهل الفتوى فلا اعتراض على الجيب في الجواب فلما وصل الجواب إلى دمشق الشام روجع في ذلك بأن أهل الوقف اختلفوا في حصة خليل وأخيه هل وصات إليهما بالتلقي من محمود بعد القسمة على محمود ومن في طبقته أم بغير تلقي فكتب ما صورته لا يقسم على محمود لأنقرض جميع طبقته واندارس

أهل درجته اذ بانقراضها انقطع النظر عنها وقسم على أهل الدرجة النازلة عنها لعدم انقراضها
 بوجود عائشة وقد صرح العلماء في مثل هذا الوقف بانتفاض القسمه بانقراض كل بطن
 وقسمه الوقف على البطن الذي يليه على الاحياء والاموات منه فما أصاب الاحياء أخذوه
 وما أصاب الاموات يصرف لاولادهم ان كانوا ولاولاد أولادهم أو لاسفل منهم ان لم يكونوا
 فكذلك قسم عليهم ما أتلا بالخليل لثلاث وعائشة ثلث عملا بالشرط الموجب لتفضيل الذكر على
 الانثى فما أصاب عائشة لها ما دامت حياتهم او ما أصاب أخاها خليلا المذكور صرف لاولاده
 الاربعة بالسوية فما أصاب عبد الرحمن صرف لولده سليمان ولم يحكم بانتقال نصيب عابدة لولدها
 سليمان وباقية لان الشرط المقرر في استحقاق أولاد البطون ان من مات منهم أى من أولاد
 البطون عن ولد أو وولد له لم ينفص به له وعابدة ليست من أولاد البطون فلم يشملها المقرر ولم
 يصدق على ولدها المذكورين انهما ولدا ولد بطن لها فلا يصح صرف مالها لولدها لانقطاع
 الحكم عن أولاد الظهور عوتها واستقلال أولاد البطون بالوقف بشرط مستقل فافهمم والله
 أعلم (سئل) في وقف أهلي له متول ومشارف وآل أمر نظره بشرط الواقفة الى ابنتها وأرادت
 الناظرة أن توكل مشارف الوقف الايل اليها في مصالح وقفها والدعاوى لدى السادة الحكام
 فيما اختلس منه والتصرف عنها في اموره فهل للمتولى معارضة المشارف الذي هو وكيل
 الناظرة وله التصرف بغير رضا المتولى اذ هو أنفع لجهة الوقف (أجاب) ليس له التصرف بغير
 اذن المتولى اذ ليس لبنت الواقفة الناظرة نفسها ذلك مع المتولى وقد صرحوا بأنه لا يجوز تصرف
 الوصي الا بعلم المشرف فكيف المتولى وأما اختلاس المتولى فللقاضى أن ينظر في ذلك أو
 يفوض الامر الى من يشق به في النظر فان تبين له اختلاسه وخيانته عزله والله أعلم (سئل) في
 ساقية مسجلة يتعاطى ادارتها ومصالحها رجل باذن ناظرها يسمى بياريا دفع الناظر له مبلغا يشتري
 به شعير يعلفه لبغالها فاشتري وصرفه كما أمر به وعزل وتولى ناظر غيره ومعه راجوع عباد دفع
 هل يرجع على البيارى أم على الناظر أم لارجوع له بشئ (أجاب) ان كان المبلغ من مال الوقف فلا
 رجوع له على أحد مطلقا وان كان من ماله ودفعه لاباذن القاضى فكذلك لانه لا يملك الاستدانة
 على الوقف الا باذن القاضى وان كان باذن القاضى ليرجع في الوقف فهو على الوقف لا على الناظر
 الجديد ولا على البيارى فينظر الى دخول مال الوقف ويوفى منه والله أعلم (سئل) في مدرسة
 انتقل مدرسها بالوفاة الى رجة الله تعالى ويريد متوليه أن يدعى على ورثته بأنه لم يباشر التدريس
 مدة حياته ويطلب ما هو مشروط له ومعين من ورثته مما تركه ليعمر به ما يرغم انه محتاج الى
 العمارة منها والحال ان لهار يعامن القرى والمزارع الموقوفة عليها هل له ذلك ويقبل مجرد قوله
 انه لم يدرس (أجاب) اعلم أولا انه اذا ادعى المتولى على ورثة المدرس انه لم يباشر وظيفة
 التدريس وادعت الورثة انه باسرها فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليمين يعنى على نفى العلم
 بعدم المباشرة لانهم قاعون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليمين لانه أمين فكذلك
 ورثته كما صرحوا به ومن جله من صرح به العلامة الشيخ شهاب الدين الحلبي في فتاواه فاذا علمت
 ذلك فاعلم ان العمارة انما تقدم اذا ضاق المحصول فلم يوجد سوى ما يعمر به بقدر ما بقي الموقوف
 على الصفة التي وقفه الواقف عليها وكان في تأخير العمارة ضرر بين أما اذا لم يضق بان كان هناك
 محصول من ربيع قري الوقف ومن ارعه فيؤخذ منه ويعمر وكذا اذا ضاق ولم ينخش ضرر بين
 يجوز الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية خصوصا على مدرس المدرسة

مطلب آل أمر نظار الوقف
 بشرط الواقفة الى ابنتها
 فوكلت مشارف ليتصرف
 في مصالحه ليس له ذلك بغير
 اذن متوليه

مطلب دفع ناظر الساقية
 المسجلة مبلغا من الشعير
 لوكيله في مصالحها ليعلفه
 لبغالها ثم عزل الناظر فان
 دفعه من ماله باذن القاضى
 يرجع في مال الوقف والا فلا
 مطلب اذا مات مدرس
 المدرسة وأراد الناظر أن
 يرجع على ورثته فيما قبضه
 مدعيه انه لم يدرس فالقول
 لهم

لأنهم قالوا الذي يبدأ به من ارتفاع الوقف عمارته شرط الواقف أم لا ثم ما هو أقرب للعمارة وأعمر
 للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة ثم وقد علم بذلك عدم جواز أخذ ما تناوله
 المدرس من المعلوم المشروط له وأخذ العطية المعينة له من بيت المال لأنه حق وصل إلى مستحقه
 فلا يؤخذ من ورثته والحال هذه والله أعلم (سئل) في أرض محتكرة ففي أشجارها وذهب
 كردارها ويريد محتكرها أن تستمر تحت يده بالحكر السابق وهو دون أجرة المثل وكانت قديما
 قبل الاحتكار تدفع للمزارعين بالربع على طريق المزارعة هل يحكم له ببقائها تحت يده بالحكر
 السابق جبرا على الناظر أم لا وللناظر أن يتصرف فيها بما فيه الخط لحساب الوقف من دفعها
 بالحصة المذكورة على الطريقة المزبورة أو اجازتها بالدرهم والدنانير وغيرها بما يرى فيه
 من الخط والغلبة لحساب الوقف أم لا (أجاب) لا يحكم له بذلك والحال هذه بل الناظر
 يتصرف بما فيه الخط لحساب الوقف من اجازتها بأجرة المثل أو دفعها بالحصة والحكر لا يوجب
 استبقائها في يده أبدا على ما يريد ويستهي وقد سرحوا بأنه يجب الاقتناء في الوقف بكل ما هو
 الانفع له فيجب فعل ما هو الانفع على الناظر من الاجارة أو الدفع بالحصة على طريق المزارعة
 والله أعلم (سئل) في متولى الوقف اذا صرف حال ولايته عليه زيادة عما قبضه من ريعه يصير له
 ذلك دين على الوقف ويرجع به عليه أم لا يرجع ولو كان باذن القاضي حيث لم يكن لضرورة عمارة
 الوقف ونحوها (أجاب) الذي تحرر في هذه المسئلة من كلام علماءنا ان الصحيح من المذهب انه
 لا يصير ذلك ديناً له على الوقف قال في البحر والمعتمد في المذهب ان ماله منه بدلا يستدين مطلقا وان
 كان لا بد له فان كان بامر القاضي جازوا الافلا والعمارة لا بد منها فيستدين لها بامر القاضي وأما
 غير العمارة فان كان للصرف على المستحقين لا يجوز الاستدانة ولو باذن القاضي لأنه له منه بدلا
 صرح به في القنية بقوله لا لتقسيم ذلك على الموقوف عليهم فلو صرف من ماله لما لا بد منه بغير اذن
 القاضي لا يرجع على الصحيح في مال يحدث للوقف بعد حيث لا مال حينئذ للوقف واذا صرف
 من ماله فيماله بدعنه ولو باذن القاضي لا يرجع أيضا على ما هو الصحيح من المذهب والله أعلم
 (سئل) في واقف شرط في وقفه أن تكون وظيفة الامامة والاذان بالمسجد الكائن بالبلد
 الفلاني لواحد وأن يعطى من المعلوم كل يوم درهمين رائجين فما المراد بالدرهم الرائج هل هو
 الدرهم الشرعي الذي اعتبر فيه كل عشرة منه سبعة مثاقيل بوضع سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه
 أم الدرهم الذي اصطلح عليه أهل زمان الواقف وانصرف اليه الفهم عند الاطلاق ان كانوا قد
 اصطالحوا على درهم مخصوص في ذلك الزمان وهل اذا أشكل الامر فلم يعلم واختلف المستحقون
 مع الناظر في ذلك فالقول لمن منهما (أجاب) ينصرف الى الدرهم المصطلح عليه في زمن الواقف
 ما لم يثبت بالبين الشرعية انه أعنى الواقف عين الدرهم الذي وضعه سيدنا عمر رضي الله عنه
 واذا أشكل ولم تكن بينة فالقول قول الناظر بلايين لان نسكوله واقراه على الوقف لا يصح
 ولا ينظر الى ما تجدد بعد زمن الواقف والى ما كان قبل اصطلاح أهل زمنه مما لا يسبق الفهم
 اليه لان اللفاظ الجملية في الوقف تحمل على العرف الجاري في المناطبات القولية وقد اشتهر من
 قواعدهم المعروف عرفا كمشروط شرط وهذا مما لا ريب فيه والله أعلم (سئل) في حمام
 وقف على الحجرة النبوية على الحال بها أفضل الصلاة وأتم التحية هل للقاضي ولاية ايجارها مع
 حضور المتولى عليه وعدم اباة عن ايجارها أم لا (أجاب) صرح في البحر انه مع حضور المتولى
 ليس للقاضي اجارة الوقف الا اذا أبى وغاب غيبة منقطعة لان الولاية الخاصة أقوى من الولاية

مطلب اذا فنى أشجار الارض
 المحتكرة وذهب كردارها
 وأراد محتكرها أن تستمر
 تحت يده بالحكر السابق
 وهو دون المثل لا يجاب لذلك

مطلب اذا صرف المتولى من
 ماله زيادة على الربع وله منه
 بدلا يصير ديناً على الوقف
 ولو بامر القاضي

مطلب ينصرف الدرهم
 الرائج الى ما اصططح عليه
 الناس في زمن الواقف

مطلب ليس للقاضي اجارة
 الوقف مع وجود المتولى الا
 اذا أبى

العامة هذا ما تحرر من كلامهم والله أعلم (سئل) في واقف أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ولدوله المسمى بأجد ثم من بعده على أولاد و أولاد أولادهم ثم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسألهم وعقبهم أولاد الذكور دون أولاد الإناث مات أجد الذي هو ابن الواقف عن ذكرين هما يحيى ومحمد وأنثى هي آمنة فهل تستحق آمنة المذكورة شيئاً مع قول الواقف أولاد الذكور دون أولاد الإناث الذي هو بدل بعض من قوله ثم من بعده على أولادهم أم لا (أجاب) لا شك في استحقاق آمنة لقوله أولاد الذكور وهي بهذا الوصف لأنها بنت ذكر وأما أولادها فهي فلا استحقاق لهم لكونهم ليسوا من أولاد الذكور بل هم أولاد أنثى فخرجوا بهذا القيد فهي بالصفة الموجبة للاستحقاق وأولادها بالصفة الموجبة للحرمان وقوله أولاد الذكور قيد في جميع أولاد الذكور والأنثى التي هي بنت ذكر تستحق لكونها بنت ذكر وأولادها محرمون بكونهم أولاد أنثى فالحرر من ابن الأنثى لا الأنثى التي هي بنت ذكر من أولاد أولاد الواقف المذكور وان بعدوا والأمراض ظاهرة في ذلك والله أعلم (سئل) في مدرسة لها مدرس حنفى قائم بشعائرها ومدرس شافعى صغير بعد في المكتب وفي دفاتر الوقف التي هي بيد المتولين سابقا ولا حقا للتسوية بين المدرسين في العلوقة هل يعمل بما في الدفاتر ويستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون أو يصرف إلى ذلك المدرس الحنفى ما يكفيه من غلة الوقف ولا يدفع إلى المدرس الشافعى شيء لعدم أهليته ومباشرة وهل إذا علم شرط الواقف في قدر علوقة المدرس لكانه لا يقوم بكفايته يخالف ذلك الشرط ويعطى ما يكفيه وما المراد بكفايته (أجاب) لا يعطى الصغير العار عن العلم الذي بعد في المكتب ولو وجد في دفاتر الوقف التسوية بينهما في العلوقة لأن ذلك يكون حال أهلية الاثنين لاقاء الدرس وملازمة المدرسة بانقائهما وإتيانهم بما مشروط عليهم وقد أنكر ابن نجيم في الأشباه على كثير من فقهاء زمانه باستباحتهم تناول المعاليم بغير مباشرة أو مع مخالفة الشروط وإذا علم أن علوقة المدرس لا تقوم بكفايته وكانت المدرسة تعطل بغيته عن الدرس وفي الوقف سعة يجوز زيادته بما يكفيه بلا اسراف ولا تقصير والله أعلم (سئل) في مدرسة لها مدرسان حنفى وشافعى وثلاثة متولين وثلاثة نظار وكاتب ومشرف وثلاثة جباة ونائب ناظر وبواب ومؤذن ضاق ربيع الوقف عن الوفاء بعلوقاتهم على وجه التمام هل يوزع ربيع الوقف على جميعهم على قدر سهامهم في العلوقة المذكورة في الدفاتر التي بيد المتولين وعلى الدروس يستوى الرئيس والمدرس أو يصرف إلى المدرس القائم بشعائر المدرسة من إقراء الدروس في العلوم النافعة ما يقوم بكفايته ولو استغرق غلة الوقف بعد العمارة الواجبة ويحرم غيره من مدرس لم يباشرو وظيفة أو غيره ممن ذكر آنفا (أجاب) يقدم المدرس الملازم للدروس فيها إذا كان عالما بتمديد وكانت تعطل بغيته إذا غاب عنها في دفع له المشروط بنص الواقف وإن كان لا يكفيه وكان غيره مثله في العلم والورع والدين يرضى بالمشروط ولا يرضى هو به وطلب هذا المساوى الدرس به قرر عليه وإن لم يوجد مثله يدفع إليه ما يكفيه ولو استغرق الغلة بعد العمارة لأنها تعطل وغرض الواقف إياها ولا يرضاه وليس لمن لم يباشروظيفته استحقاق المشروط بالعمل وهذا التقرير محض مما صرح به علماؤنا وحاصل ما اختاره المحققون من فقهاءنا والله أعلم (سئل) فيما إذا أنشأ الواقف وقفه على ولديه هما أجد وعابدة وعلى أولاد ولده أي بكر وهم شمس الدين محمد ووزين العابدين ووزينب بينهم على الفريضة الشرعية على أن من مات منهم ومن أولادهم وأنسألهم عن ولد أو أسفل منه عاد نصيبه من ذلك إلى ولده ثم إلى

مطلب تدخل بنت الابن دون أولادها في قول الواقف أولاد الذكور

مطلب لا يعطى المدرس الخالي عن العلم ولو نص الواقف عليه ومن قام بالتدريس يعطى بقدر كفايته ويخالف شرط الواقف

مطلب أن لم يفرع الوقف بآباب الوظائف يقدم المدرس فإن لم يرض بالمشروط ولم يوجد مساو له يرضى به يدفع له ما يكفيه ولو استغرق الغلة

مطلب أنشأ وقفه على ولديه وعلى أولاد ولده

الاسفل منه وعلى أن من مات منهم ومن أنسا لهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف وعلى أن من مات منهم ومن أنسا لهم وأعقابهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا أو أسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان للمتوفى أن لو كان حيا وقام مقامه في الاستحقاق كل ذلك على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه وبعد الانقراض على جهة برمتصل فبات ولد الواقف أجد وعابدة عن غير ولد ولا أسفل منه وانحصر الوقف في أولاد ولده شمس الدين محمد وزين العابدين وزينب المذكورين ثم مات شمس الدين محمد عن ولدين عمر ورقية ثم مات زين العابدين عن ابن وبنيتين هم محمود وخديجة ثم مات كل من محمود وخديجة عن غير ولد ولا أسفل منه ثم ماتت رقية عن بنت تسمى فاطمة ثم ماتت زينب عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موتها عمر ابن أخيها شقيقها المذكور وخديجة بنت أخيها زين العابدين شقيقها المذكور ثم مات عمر عن غير ولد ولا أسفل منه والموجود حين موته خديجة بنت عمه المذكورة وفاطمة بنت أخته المذكورة وهما الباقيتان من أهل الوقف لا غير كيف تقسم غلة الوقف بينهما (أجاب) لفاطمة بنت رقية نصيب أمها وهو ثلاثة قراريط وخمس قيراط والباقي وهو عشر وقيراطا وأربعة أخماس قيراط لخديجة اذ بعوت محمود وخديجة لا عن ولدا تنقل نصيبهما لخديجة لكونها في درجتهما وبعوت زينب لا عن ولدا تنقل نصيبها لخديجة وعمر لا تقطاع المصريح فيه بأنه يصرف إلى الأقرب للواقف لأنه أقرب لغرضه على الأصح وبعوت عمر لا عن ولدا تنقل نصيبه لخديجة لكونها في درجته ولا شيء لفاطمة بنت رقية أخت عمر من نصيبه لبعدها عن درجتها عنه والله أعلم (سئل) في جامع كبير انقطع اتصال عمارة المدينة به ودرث وانهدمت سقوفه المعقودة بالطين والحجر وصارت تدخله السيول شتاء وتستوعب الشمس جميع أرضه صيفا فتعطل فتركه الناس لذلك بحيث أن من دخله لا يأمن على نفسه مما هنالك وتفرق الناس عنه ولا يتوقع عوده ولا يطمع في أن يحضر بعد جفافه عوده ومن داخل المدينة جامع معمور بالصلوات وشعائره قائمة في كل الاوقات قد ألفه المصلون ورغب فيه المتعبدون الا ان ربيع وقفه قليل ويحتاج إلى مصرف جم جزيل فهل يصرف ربيع الجامع المتعطل الخراب إلى مصالح الجامع المعمور بذكر الله تعالى العزيز الوهاب حيث لم يتوقع عوده باعادة تلك المباني أم يكون مسيرا للورثة الباني أم لا ولا الجواب مفصلا (أجاب) تحرير هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام ان المسئلة فيها خلاف بين الأئمة الأسلاف فقال أبو يوسف يقي مسجد أبدا إلى قيام الساعة لا يعود ميراثا ولا يجوز نقله ولا نقل ماله إلى مسجد آخر سواء كانوا يصلون فيه أو لا وعند محمد يعود إلى صاحبه ان كان حيا أو إلى ورثته ان كان ميتا وان كان لا يعرف بانيه أو عرف ومات ولا وارث له واجتمع أهل الحلة على بيعه والاستعانة بتمنه في المسجد الآخر فلا بأس به وتصرف أوقافه إليه وفي الاسعاف وكثير من الكتب ان بعضهم ذكرا أن قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف وبعضهم ذكرا أن قوله كقول محمد بن جهم الله محمد يقول ان الباني أخرجه عن ملكه بلجهة من المنافع فإذا بطل الانتفاع لتلك الجهة لا يمنع عوده إلى ملكه كالكنز اذا افتقر الميت السبع عاد إلى ملك الورثة وأبو يوسف يقول انه اسقاط للملك فلا يعود إليه كالا عتاق الا ترى أن المسجد الحرام استغنى عنه في زمن الفترة ولم يعد إلى ورثة الباني والفتوى على قول أبي يوسف كما في الحاوى القدسي وفي المنجتي وأكثر المشايخ على قول أبي يوسف ورجحه في فتح القدير

مطلب اختلاف الصحاح
في صرف ربيع مسجد تحترق
إلى غيره

بأنه الأوجه وصحیح قوم قول محمد وفي الواقعات للصدر الشهيد المسجد إذا خرب وهو عتيق
لا يعرف بأنه وبني أهل المسجد مسجدا آخر فباع أهل المسجد المسجد الأول واستعانوا بمنه في
بناء المسجد الثاني على قول من يرى جواز هذا البيع وان كالاتقي به جاز وفي الخلاصة
والبرازية عن الحلواني إذا خرب مسجد وتفرق الناس عنه تصرف أو قافه إلى مسجد آخر وفي
النوازل وكثير من الكتب أنه لا بأس به وهذا كله على قول محمد رحمه الله فتحتر من هذا التقرير
أن المسئلة اجتهادية ولا اختلاف فيها مجال ولا جتهاد فيها ماساغ فإذا توقرت شروط الحكم
على قول الإمام الثالث الذي رويت موافقة فيه لقول الإمام الأعظم بعد النظر في المصلحة
للمصلين والاعانة للمتعبدین فلا شك في صحته ونفاذه وارتفاع الخلاف فيه فأنظر إلى قوله في
الواقعات وان كالاتقي به جاز وما ذلك إلا أنه قد تكون المصلحة فيه متعينة فإذا علم الله سبحانه
وتعالى خلوص النية وصفاء الطوية وقصد الدار الآخرة والأجور الوافرة والاختصاص
هو يسر وطرح ما هو عسر فهو خير محض ونفع صرف فان الدين كله يسر وان خشى عاقبة
سوء وانقلاب موضوع فالعمل بما عليه التتوى أولى والامور بمقاصدها وكم من شيء واحد
يكون طاعة بالنية الخيرية ويكون معصية بالنية الشريفة والله أعلم (سئل) في زاوية معطلة
خربت ولها وقف هل يتقل ما يتحصل منه ويصرف لجهة جامع الخطبة الذي تقام فيه الصلوات
الخمس أم لا يصرف أحد الوقفين إلى الآخر (أجاب) لا يصرف أحد الوقفين إلى الآخر صرح
به في البحر وغيره والواجب صرف ما يتحصل منه للزاوية فيسبدا بعمارتها من على الحالة التي
كانت عليها سابقا والله أعلم (سئل) في وقفين اتحد واقفهما وجهتهما خرب أحدهما هل يعمر
من ربيع الآخر (أجاب) نعم إذ غرض الواقف احياء وقفه وفي منع ذلك إمامته وقد صرح
بذلك صاحب البرازية نقلا عن الفتاوى الخوارزمية والله أعلم (سئل) في وقفين اتحد
واقفهما واختلفت جهتهما ولكل ناظر مستقل هل تصرف غلة أحدهما للآخر أم لا ويضمن
فاعل ذلك ويرد إلى جهته ليصرف عليها (أجاب) لا تصرف غلة أحدهما للآخر حيث
اختلفت الجهة بل يراعى شرط الواقف في كل منهما ويضمن والله أعلم (سئل) في ناظر
يستبيع صرف غلة وقف إلى وقف آخر من غير اتحاد جهتهما واقفهما مالهما الحكم في ذلك
(أجاب) لا يجوز له ذلك لأنه بمنزلة ما لزم اختلاف مالهما فيكون صرفه إلى الآخر تعديا محضا
وفي البحر في شرح قوله ويسد أمن غلته بعمارته بعد ان قدم نقولا في المسئلة وقد علم منه أنه
لا يجوز لمتولي الشخوص نسبة بالقاهرة صرف أحد الوقفين للآخر وقال في شرح قوله وان جعل
الواقف غلة الوقف لنفسه وفي القنية قيم يخلط غلة الدهن بغلة البوارى فهو سارق خائن اه
ومثله في الزاهدى له برمز علا التاجرى ولا ريب في انه للحاكم تأديسه على ذلك لا ارتكابه
معصية لاحد فيهم امقدروا لله أعلم (سئل) في قيم المسجد هل القول قوله فيما لا يكذب الظاهر
فيه كالعامة والصرف على مصالح المسجد التي لا بد منها أم لا (أجاب) نعم يقبل قوله في ذلك
وقما حصل في يده من غلة الوقف وصرفها فيما لا بد منه كالحصير والدهن وأجر الخادم
ونحوه وفيما صرفه على العمارة مما لا يكذب الظاهر فيه وجميع مصالح المسجد والله أعلم
(سئل) في رجل وقف على نفسه وزوجته ابنة عمه ثم على أولادهما لئلا كرم مثل حظ الاثنين
ثم على أولاد الذكور ومن بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم وشم شارطا أن من مات
لا عن نسل فنصيبه لمن في درجته وبعد انقراض أولاد الذكور على أولاد الاناث آل الوقف

مطلب اذا اختلفت جهة
الوقفين لا تصرف غلة
أحدهما للآخر
مطلب لا يجوز للناظر صرف
غلة أحد الوقفين المختلفين
جهة للآخر
مطلب القول قول قيم الوقف
فيما حصل من الغلة
والصرف
مطلب الشهادة بان يدعى
الاستحقاق والدعوى
متصرفون في كذا من
الوقف غير صحيحة ودعوى
الاستحقاق على المستحق غير
صحيحة بل على الناظر

الى ابن ابن ابن ابنه ثم مات هذا الابن عن ابن و بنت ثم مات الابن عن ابن و بنتين فأقر هذا الابن لمن لا يعرف له استحقاق بان له فيه كذا فنقد عليه لاعلى عمته واخته ومات لاعن أولاد وبطل اقراره فغنه عنه فأدعى المقر له على الاختين بما كان أقر له به الميت وأتى بجماعة شهداء وعند نائب الحكم بما لفظه انه هو والده وجده متصرفون في أربعة قرارات يطم من قديم الزمان الى الآن لكونهم من أولاد خريص وزاد أحد هم ان الاربعة قرارات يطم المزبورة من الستة عشر قراطا الموقوفة على أولاد الذكور وزاد شاهد آخر ان علوان يعنى أبأ المدعى ابن عطاء الله جسد المدعى وهو ابن عمه لزم محمد يعنى والده منصور المقر فسأل نائب الحكم المذكور من حضر عن هذه الشهادة والاتصال فأجابوا انها حق وصدق وأما اتصال الشهادة الى الواقف فيستحيل وان هذه الطائفة لا يكونون الاجريص هذا حاصل ما وقع فهل يكون ما وقع من الشهادة وسؤال الشهود والحاضرين والاعطاء والمنع واقعا موقعة أم لا (أجاب) كل ما ذكر فيه ليس واقعا موقعة الذي يوافق المنقول المنصوص عليه لان الشهادة بانه هو والده وجده متصرفون في أربعة قرارات يطم لا يثبت به المدعى اذ لا يلزم من التصرف المالك ولا الاستحقاق فيما يملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور وأورق بة الطريق على آخر ورهن انه كان يمر في هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علماءنا ومما امتلأت به بطون الدفاتر ان الشاهد اذا فسر للقاضي انه يشهد بجماعة السيد لا تقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة بانه هو وأبوه وجده متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك ومما صرحوا به ان دعوى بقوة العلم يحتاج الى ذكر نسبة الاب والام الى الجد ليسير معلوما لان النسبة بهذه النسبة ليس بثابت عند القاضي فيشترط البيان ليعلم لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد والمقصود هنا العلم بالنسبة الى الواقف وكونه ابن عم لمحمد لا يتحقق به استحقاقه من وقف الجد الاعلى لتحقيق العمومية بأنواع منها العلم للام والسؤال من حضر عن هذه الشهادة والاتصال وجوابهم انها حق وصدق مع كون الحق لا يظهر بالشهادة والله سبحانه وتعالى المنفرد بعلم الحق ولا علم لهم بذلك خلل في المحضر لاسيما مع قولهم اتصال الشهادة مستحيل وان هذه الطائفة لا يكونون الاجريص فانه أقوى دليل على اشتباه مسمى خريص فأى خريص هو الواقف منهم هذا مع تصريح علماءنا بان المستحق لا يصلح خصما وهذه دعوى على المستحق ولا تسمع الاعلى الناظر وفي البرازية وكثير من الكتب الفتوى على انه لا تسمع الدعوى على المستحق وهذه لم يذكر فيها ان المدعى عليه ناظر أو غير ناظر والحاصل ان خلل المحضر المشتمل على ما ذكر ظاهر والله أعلم (سئل) في وقف أهلى أقر ناظره الذي هو من جملة المستحقين لرجل بانه يستحق في الوقف المذكور أربعة قرارات يطم فنقد اقراره على نفسه ووفق يتناول الاربعة قرارات يطم من استحقاق الناظر المقر ثم مات الناظر المقر فبطل اقراره بفتوى المفتي وخلص الوقف جميعه لامرأة بنتى شقيقته فأدعى المقر له انه متصرف في أربعة قرارات يطم بالتالي عن والده فلان والده عن جده وان الوقف الآن انحصر فيه وفي المدعى عليها التي هي الناظرة المذكورة وفي بنتى شقيقته وان له ثمانية قرارات يطم ولهن ثمانية قرارات يطم وبطلب الناظرة المدعى عليها بالثمانية قرارات يطم فأنكرت كونه من أولاد الظهور وكونه من أهل الاستحقاق فأحضر شاهد أشهد ان الناظرة المذكورة المدعى عليها هي ميرة بنت محمد بن جودة وعلى ان المدعى هو على ابن علوان بن عطاء الله بن عبد القادر وان جودة وعبد القادر اخوان ولدا خليل بن خريص

مطلب اذا أقام مدعى
الاستحقاق بينة على
المستحق في الوقف بان جدها
وأبأ جده اخوان لا تسمع

فهل تقبل شهادة هذا الشاهد ويثبت مدعى المدعى المذكور أم لا (أجاب) لا يثبت بشهادة الشاهد المذكور للمدعى حتى بإجماع العلماء لعدم صدور دعوى المدعى إذا لم يلزم من كونهم ما أخوين الاستحقاق في غلة الوقف فلا اعتبار بهما فافهم والله أعلم (سئل) في قدور وقف معدة للأجارة استعملها رجل زاعما أنه استبدلها من ناظره فنقصت قيمتها بالاستعمال ولم يثبت الاستبدال فما الحكم (أجاب) يلزمه أجرة مثلها ما لم يكن نقصان قيمتها أنفع للوقف فيجب والحاصل أن النفع منهما للوقف يجب (سئل) في حانوت وقف أهلي يؤجر كل يوم بقطعة أجرة ناظره سنة ثمانية غروش أسدية هل يكون غبنا فاحشا فلا تجوز أجارته أم لا فتجوز لا سيما إذا كان لمصلحة (أجاب) الأجارة المذكورة صحيحة والحال هذه والله أعلم (سئل) في وقف على مصالح مسجد بني مكتوب في شرط واقفه أنه يصرف على الواردين والنجارين له وولاته تصرف ريعه للواردين فقط لا للمجاورين الملاصقين له على هذا مدة سنتين وكأب الوقف منقطع البوت فهل يعمل بما في كتاب الوقف فيصرف على النجارين أيضا أم يعمل بما كان يعمل به النظار المتقدمون فلا (أجاب) حيث كان له رسم في دواوين القضاة وهو محفوظ في أيديهم أجرى على رسمه الموجود في دواوينهم استحسننا ويصرف ريعه على مقتضى ذلك عند التنازع ولا ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا يعملون فيه وإلى من يصرفونه فيبقى على ذلك والله أعلم (سئل) في وقف صورته إنشاء الوقف وقفه هذا على نفسه ثم على ولده أحمد وعلى بنيه عائشة ورجة وعلى من سيحدث له من الأولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من مات عن ولد أو ولد ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه لمن هو في درجته على أولاد الظهور منهم دون أولاد البطون فإذا انقرض أولاد الظهور ولم يبق لهم نسل عاد على أقرب عصبات الواقف ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم على الشرط والترتيب المنصوص فإذا انقرضوا أبجعتهم عاد ذلك وقفها على سمات سيدنا الخليل فإذا تعذر ذلك عاد وقفها على فقراء المسلمين وشرط شروطا منها أن النظر على وقفه لنفسه مدة حياته ثم من بعده لا يرشد ولا يرشد من الموقوف عليهم وإذا آل الوقف للسمات فلناظره وإذا آل إلى الفقراء فللقاضي الشرع الشريف بمدينة السيد الخليل على نبينا وعليه وعلى بقية الأنبياء صلوات الملك الخليل ومنها أن من تزوجت من الأنثى من بنات الظهور سقط استحقاقها من الوقف فإذا تأملت عاد استحقاقها هذه الصورة مات الواقف عن ذكر من أحمد ورجة وعائشة ثم ماتت رجة ثم مات أحمد ولم يعقبها وانحصر الوقف في عائشة وقام بها مانع التزويج الموجب لحرماتها ولها أولادهم لأب هو أقرب عصبات الواقف فهل يصرف ريع الوقف لها أو لأولادها أو لأخي الواقف المذكور أو لسمات الخليل أو للفقراء ومن يكون ناظره عليه هل هو هي إذا ثبت أرشديتها أو أحد أولادها أو أخو الواقف (أجاب) أعلم أنه قد قام بكل مانع من الصرف إما عائشة بنت الواقف فلتزوجها أو في عموم قول الواقف من تزوجت من الأنثى من بنات الظهور كما هو ظاهر وأما أولادها فلا يخرجهم من الوقف باشتراطه لا أولاد الظهور دون أولاد البطون وهم من قسم أولاد البطون ولو قدرنا عدم هذه الحجة من كلام الواقف والباقي على حاله فكذلك لا يصرف لهم مع وجود أمهم بحجهم بها ومثل هذا نقول في جهة العم وسمات الخليل فإذا علمت ذلك فاعلم أن علماءنا صرحوا بأنه إذا قام مانع من استحقاق الموقوف عليهم يصرف الوقف إلى الفقراء حتى يزول المانع فيعود الاستحقاق

مطلب استعمال قدور
الوقف المعينة للأجارة
فنقصت قيمتها
مطلب حانوت يؤجر كل يوم
بقطعة أجرة ناظره سنة
بثمانية غروش

مطلب يعمل في غلة الوقف
بما هو مرسوم في دواوين
القضاة لأجاءه من حال
القوام السابقين
مطلب إنشاء وقفه على نفسه
ثم على ولده أحمد وعلى بنيه
عائشة ورجة

واذا علمت ذلك فاعلم انه يجوز صرف الربيع لعائشة وأولادها اذا كانت وكانوا فقراء بجهة
 ككونهم من الفقراء وقد صرح علماؤنا بان الوقف حيث كان منجزا في العينة يجوز لا ولادة
 الفقراء تناوله فالحقضي أن يجعل ذلك فيها وفي أولادها حيث كانوا فقراء وأما النظر فلا شك انه
 لا يرشد من الموقوف عليهم وهي من الموقوف عليهم وان قام بها مانع ولذلك اذا زال المانع
 استحققت فاذا ثبت انها أرشد فهي النازرة بشرط الواقف كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في
 مدرسة جهل شرط واقفها قرا السلطان رجلا في النظر عليها وفوض له السكن بيت معين منها
 معذ للشيخ وهو يده وظيفة المشيخة وللمدرسة بواب يريد أن يسكن بالبيت المعذ للشيخ وقد جرى
 العرف ان البواب يسكن عند باب المدرسة في بيت معذ له فهل للبواب السكن في بيت الشيخ أم لا
 وهل له التجاوز في السكن الى غيره من المدرسة وهل له أن يسكن في بيت راكب على المسجد
 الاقصى بنسائه أم لا (أجاب) صرح علماؤنا بان الوقف اذا اشتمت مصارفه بضيايع كتابه
 ينظر الى المعهود من القوام فيما سبق فيبنى عليه حيث جرى العرف ان البواب يسكن في محل
 مخصوص ليس له أن يتجاوز الى غيره وليس له منازعة في البيت المعذ للشيخ وليس للبواب ولا غيره
 أن يسكن بنفسه ولا بنسائه في بيت راكب على المسجد الاقصى لانه مسجد الى عنان السماء فلا
 يجوز اتخاذه مسكنا لانه يؤدى الى المنع فقال تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها
 اسمه وبه ثبت وجوب ازالة ما بنى في المسجد المذكور لغير المسجدية كما هو أظهر للفقهاء من
 الشمس وحيث وافق تفويض السكن له المعهود فيه فيما سبق لا يجوز التعرض له بالمنع والله أعلم
 (سئل) في مدرسة لها بواب يسكن في خلوة من خلواتها خرج منها المصلحة فسكنها نائب المتولى
 فلما أراد البواب الرجوع اليها منعه منها واستمر ساكنا فهل له ذلك أم لا (أجاب) ان عرف لها
 شرط ثابت من الواقف فهي على ما شرط والا ينظر الى المعهود فيما سبق فيبنى على ذلك وان لم
 يعرف المعهود فيها فلا سكني لهذا ولا لهذا اذ ليس من لوازم صاحب وظيفة من الوظيفة
 ذلك وقد أخذت ذلك من الذخيرة فيما اذا اشتمت مصاريف الوقف فراجعته ان شئت والله أعلم
 (سئل) في امرأة وقفت وقفا على بنتها فاطمة ثم على أولادها ثم على أولاد أولادها ثم على نسلها
 ثم من بعد انقراضه على ابن أخيها فلان ثم على أولاده ثم لجهة بر لا تقطع ماتت فاطمة عن بنتها
 منى وليلى ثم ماتت منى عن أولادها أحمد وعلي وابراهيم وستيسة وفاطمة ثم ماتت ليلي عن ولديها
 عبد الجواد وفاطمة ثم مات أحمد ابن منى عن أولاده علاء الدين واسماعيل وفاطمة ثم مات ابراهيم
 عن أولاده سليمان وخليل ورضية وعز ثم ماتت فاطمة بنت منى عن ولديها يوسف وآمنة ثم ماتت
 آمنة عن بنتها قادية ثم مات عبد الجواد عن أولاده أبي بكر وصالح وفاطمة وصفية فهل يصرف
 ربيع الوقف على المذكورين جميعا بالسوية أم يختص به أحدهم بطنا (أجاب) يختص به أحدهم
 بطنا وهم علي وفاطمة بنت ليلي وستيسة فيكون ربيع الوقف بينهم اثلاثا لكل منهم الثلث للترتيب
 بتم وعدم التخصيص على التفضيل هذا وقد ذكر لي ان علما المذكور أقر أنه مشترك بين الجميع وأنهم
 يستحقونه سوية هل ينفذ اقراره على نفسه لا على فاطمة وستيسة فأجبت بانه ينفذ على نفسه
 مؤاخذه له باقراره فيقسم ربيع الوقف اثلاثا لثلاثة فاطمة وثلاثة وستيسة والثلث الثالث بين علي
 وبين المقر لهم سوية كما علم من باب الاقرار والله أعلم (سئل) في طاحونة ثلثها وقف ثابت على
 ذرية واقفها من أولاد الظهور وثلثها تنازع معهم فيه أولاد البطون فهم يدعون أنهم شركاء
 معهم فيه بالسوية ولا تساك يقطع لاحدهما بل هناك حجج مع كل منهما لا يقوم بها حكم شرعي لما

مطلب اذا اشتمت مصاريف
 الوقف ينظر الى المعهود
 من القوام فيما سبق وليس
 للبواب أن يسكن في غير
 ما جرى العرف به له

مطلب مدرسة لها بواب
 يسكن خلوة فخرج لمصلحة
 فسكنها نائب المتولى ومنعه
 من الرجوع اليها

مطلب ينفذ اقرار أحمد
 المستحقين في حقه خاصة

مطلب اذا حصل التنازع
في الوقف يعمل بدواوين
القضاة وبما كان عليه
القوام السابقون والا
فبالبينة

مطلب سكن أحد المستحقين
دار الوقف فرفع الكنف
وبنى مكانه جاما وأراد
الرجوع عما أنفق

مطلب اذا بنى على حائقي
الوقف متعديا يطالب هو
أو ورثته بالرفع اذا لم يضر
بالوقف وعليه أجرة المثل

مطلب اذا سكن مدرسة
أو مسجد ايجب عليه أجرة
المثل

مطلب استاجر خان وقف
استترم فعمره باذن الناظر
والقاضي من ماله فزاد
عليه آخر واستاجر فدفق
للاول ما صرفه على يد
الناظر ثم مات الناظر فاراد
الخ

مطلب شرط صرف فاضل
وقفه لاولاده الى أن قال
على أن من مات منهم عن ولد
أو ولد ولد استحق ما كان
يستحقه الخ

فيها من الخلل عند أهل العلم واشتبه الامر في المصرف فالحكم (أجاب) حيث لم يكن لهذا
الثالث مرسوم في دواوين القضاة وتنازع فيه أهله في أثبت من الفريقين حقا بالبينة الشرعية
فهو له هذا اذا لم يعلم حاله فيما سبق أما اذا علم حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون
فيه والى من يصرفونه فيبنى على ذلك لأن الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط
الاقواق وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك قال في التتارخانية في الاوقاف التي تقادم
عهدا ومات الشهود الذين يشهدون علمه وتنازع فيها أهلها تجري على الرسوم الموجودة في
دواوينهم يعني القضاة وان لم يكن لها رسوم فالقاضي يجعلها موقوفة فن أثبت في ذلك حقا يقضى
له به وفي واقعات الناطقي فان اصطليح الفريقان على شيء فمما بينهم فالقاضي يتخذ ذلك ويقضى
بالغلبة بينهم اه وفي أنفع الوسائل ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور واشتهت
مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من ان
قوامه كيف يعملون الى آخر العبارة التي قدمناها فيما ذكر على الحكم في المسئلة والله أعلم (سئل)
فيما اذا سكن أحد مستحق الوقف في دار الوقف فعمد الى كنيهها ورفعها وبني مكانه جاما معظم
منفعته ترجع الى الساكن لا الى الوقف وصادقه الناظر وبقيته المستحقين هل يرجع الباني بما
انفق على الناظر أو على المستحقين أولا ولا (أجاب) لا يرجع على أحد لما صرح به في البحر نقلا
عن الفقيه انه اذا أذن الناظر للمستأجر بالعمارة ان كان معظم منفعتها ترجع الى الوقف يرجع على
الناظر والابان كان ترجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالنور
لا يرجع مالم يشترط الرجوع والله أعلم (سئل) في حائقي وقف عليهم مائة لرجل انهم قد دمه
ومات هل تطالب ورثته برفعه وأجرة المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن السفل له وانما هو
حق الوقف (أجاب) نعم تطالب ورثته برفعه وأجرة المثل في تركته لمدة وضعه حيث لم يكن
السفل له بل كان الوضع بطريق التعدي والرفع مشروط بما اذا لم يضر بالوقف واذا أضر فهو
المضجع لماله فليترتبص الى خلاصه مع وجوب الاجرة عليه وقد صرح علما وان الناظر عليه
بأقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوعا مال الوقف والله أعلم (سئل) في مدرسة موقوفة
سكنها رجل بالغلب مدة من غير عقد اجارة ومات هل لناظر الوقف المطالبة لورثة الساكن مدة
سكنه بها اجارة المثل وتؤخذ الاجرة من تركته أم لا (أجاب) نعم لناظر ذلك فقد أفق الشيخ على
ان غانم المقدسي بذلك في مسجد تعدي عليه رجل وجعله بيت قهوة فقال يلزمه أجرة مثله مدة
شغله بما فعله ويعاد كما كان والاصل ان منافع الوقف مضعونة عندنا بالغصب صيانة له والله أعلم
(سئل) في مستاجر خان وقف استترم فعمره المستأجر باذن الناظر والقاضي من ماله ليكون دينا
على جهة الوقف قطين الغبن في الاجرة فزاد عليه رجل آخر واستأجره لابل الاول عنه ودفع
لناظر ماله من الدين باذن الحاكم ليدفعه له فدفعه الناظر ومات وولى عليه غيره وانقضت مدة
اجارة الثاني فطلب دينه من ورثة الناظر المتوفي هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحال
هذه اذا الناظر رسول عن المستأجر الثاني فلم يتعلق بدينه دين له لكن حيث أذن الحاكم الشرعي
به يرجع على الوقف فيؤخذ من غلته لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف فيملكها المتولى
عليه اذا أذن له القاضي ويؤخذ من غلته بلا شبهة صرح به كثير من علما والله أعلم (سئل) في
وقف شرط واقفه صرف فاضل وقفه لاولاده فلان وفلان وفلان ومن عساه يحدث للذكر مثل
حظ الاثنين خلا بته لصلبه فلانة فان لها مثل نصيب ذكر ثم لاولادهم ثم لاولاد اولادهم ثم

لأنسألهم وأعقابهم على أن من توفي منهم عن ولد أو عن سفل عاد نصيبه لولده وإن سفل ونسبه وعقبه ومن مات لا عن ولد ولا أسفل منه ولم يعقب عاد نصيبه من ذلك إلى من هو في درجته وإن لم يكن في درجته أحد فلا قرب الموجودين إلى الواقف من أهل الوقف على أن من مات منهم أجمعين قبل أن يصل إليه شيء من منافع الوقف وترك ولداً أو ولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى أن لو بقي حياً أباً كان أو أمّاً أو جداً أو جدة ويدخل فيه أولاد البنين والبنات وبعد الانقراض على جهة برّ عيّن مات أحد المستحقين عن ابن ابن بنت ماتت أمه في حياة أمّها المذكورة قبل وصول شيء من الوقف إليها هل ينتقل نصيبها لابن ابن بنت المتوفية في حياتها قبل استحقاقها الشيء من الوقف أم لا (أجاب) اعلم أن البنت التي ماتت في حياة أمّها المذكورة لو كانت حية لشاركت أختها بعمدة قضى قول الواقف أن من مات منهم قبل وصول شيء إليه من الوقف وترك ولداً أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى أن لو بقي حياً أباً كان أو أمّاً فإن البنت المذكورة يستحق ما كانت تستحقه أمّها لو كانت حية إذ لو كانت موجودة لشاركت أختها ولا ينافي هذا اشتراط الواقف بهم لأن ذلك عام خصه قوله على أن من مات عن ولد الخ فلو علمنا بعموم اشتراط الترتيب لزم منه إلغاء الكلام أعني كلام الواقف بخلاف ما إذا عملناه وخصناه بعموم الترتيب فإن فيه أعمال السكّامين والجمع بينهما وهذا أمر ينبغي أن يقطع به وقد اختلف افتاء السبكي في هذه المسئلة فتارة أجاب بعدم الدخول وتارة أجاب بالدخول وهو الذي جزم به السيوطي قال الشيخ زين بن نجيم في أشباهه أما مخالفتي في أولاد المتوفى في حياة أبيه فواجبة لما ذكره فعمل به استحقاق ابن البنت التي ماتت في حياة أمّها ما كانت تستحقه أمّها لو كانت حية ولا يستقل به ابن المرأة المتوفية آخر أو الله أعلم (سئل) في وقف تقادم أمره ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف غلته إلى جماعة مخصوصين على وجه مخصوص جيل بعد جيل هل يجب أجرؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون إلى بينة في اتصال نسبهم والحال هذه أم لا (أجاب) نعم يجب أجرؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكفون إلى بينة حيث كان في أيديهم جيل بعد جيل قال في أنفع الوسائل وأما مسئلة اشتباه مصارف الوقف بحكم ضياع كتابه كيف يعمل فيه ذكر في الذخيرة قال سئل شيخ الإسلام عن وقف اشتبهت مصارفه وقد مر ما يصرف إلى مستحقه قال ينظر إلى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه وإلى من يصرفونه فينبغي على ذلك أن الظاهر أنهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك ومن القواعد الفقهية أن أقصى ما يستدل به على المالك اليد ولا فرق في ذلك بين المالك والوقف والله أعلم (سئل) في ناظر وقف غرم لقضاة العهد ما لا بد منه في انتزاعه من يد أهل الشوكة هل له أخذ ذلك المال من ارتقاعاته أم لا (أجاب) نعم له ذلك والحالة هذه ففي الجبر وكثير من الكتب للقيم صرف شيء من مال الوقف إلى مكتب الفتوى ومحاضر الدعوى لاستغلاص الوقف من أيدي ذوي الشوكة والله أعلم (سئل) في ناظر وقف لزم الدعوة والسكون واستأجر أناساً من حربه للعمل الواجب عليه القيام بنفسه فيه باجرة فاحشة وطلب اجراء على عمله ألف قرش أحدث لكل ناظر ولم يكن له ذلك فيما سبق هل يسوغ له ذلك أم لا يسوغ وماذا يلزمه (أجاب) اعلم أولاً أن علماء ناصر حوابة الناظر الذي يشترط الواقف له شيئاً لا يستحق شيئاً ما لم يعمل لأن ما يأخذه بطريق الاجرة ولا اجرة بدون العمل وإذا شرط كان من جملة الموقوف عليهم في دفع له ما شرط قال في

مطلب إذا كان للوقف رسوم في دواوين القضاة وعرف من قوامه صرف غلته إلى جماعة مخصوصين يجب أجرؤه عليهم ولا يكفون بينة في إيصال نسبهم

مطلب إذا غرم الناظر ما لا بد منه لا تنزع الوقف من يد ذي الشوكة له أخذه مطلب إذا شرط الواقف للناظر شيئاً استحقه مطابقاً والأفله أجرة المثل أن عمل

الجور وقد تسلك بعض من لا خبرة له بقول قاضيخان وجعل له عشر الغلة في الوقف على ان للقاضي
 أن يجعل له متولى عشر الغلات مع قطع النظر عن أجره المثل وهو غلط ثم قال فقد أفاد ان القاضي
 الثاني يحيط ما زاد على أجر المثل فافاد عدم صحة تقدير القاضي للناظر معلوماً أكثر من أجره المثل
 فالفقه المحض انه حيث شرط الواقف له شيئاً أخذوه والا لم يعمل في دفع له اجرة مثله فالجواب
 انه لا شيء له ما لم يعمل واذا عمل فله قدر اجرة المثل لازاً عليه والرائد سحت حرام لا قائل بحله
 ويلزمه رد ما اخذ اذا عن اجرة مثله والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفاً على نفسه أيام حياته
 ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده وعلى نسله وعقبه وذريته ذكوراً فاذا انقضى كان
 ذلك وقفاً على الاناث الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى فاذا انقضى كان ربيع ذلك على
 أولادهم ذكوراً واناثاً فاذا انقضى كان ربيع ذلك مصر وفاقه بتر لا تقطع الخ فهل قوله
 الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى شرط خاص بالاناث أم عام في الجميع (أجاب) هو عام في
 الجميع الذكور والاناث بقول الواقف الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى بعد ذكر الجهتين
 الذكور والاناث والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فاذا جاءت نوبة الاناث فالحكم فيهن
 حكم الذكور فاذا انقضى الوقف في الذكور المتساوين في الطبقة ومات واحد منهم عن ذكر
 انتقل نصيبه الى المساوين له في الدرجة لا الى ابن المتوفى حتى تنقطع الدرجة ويعطى الى أهل
 الدرجة بالسوية وهكذا في كل درجة لا يستحق النازل عنها شيئاً حتى تنقطع الدرجة ولا خلاف
 لعلمائنا في ذلك والله أعلم (سئل) في وقف أهلي قديم لم تعلم شروط واقفه من ترتيب وتفضيل
 وضد هما ولم يعلم الا ان ما كانت تصنع قوامه آل الوقف الى شخص اسمه عفيف وانقضى صرف فيه ثم
 مات عفيف عن بنتين هما أم كلثوم وعائشة فتصرفتا فيه انصافاً ثم ماتت أم كلثوم عن ابنتين هما
 حافظ الدين ونخر الدين فتصرفا في النصف الذي تصرف فيه أمهما انصافاً وماتت عائشة عن ابن
 اسمه زكريا فتصرف في الذي تصرف فيه أمه عائشة ثم مات حافظ الدين عن ابنتين هما محمد
 و ابراهيم ومات نخر الدين عن ابنتين هما عفيف وعبد الله فتصرف هؤلاء الاربعة في النصف
 ارباعاً ثم مات عبد الله وزكريا عن غير ولد ولا ولد له ولم يبق من نسل عفيف الا أول سوي محمد
 و ابراهيم وعفيف فكيف يقسم ربيع هذا الوقف عليهم (أجاب) يصرف نصيب عبد الله لآخيه
 شقيقه لكونه مقدماً على اخي العم وهو الظاهر مما تقدم من الصرف للأقرب للميت فالأقرب
 ويصرف نصيب زكريا بعونه لآخيه ولد ولا ولد له لآخيه ابن خالته عفيف و ابراهيم ومحمد سوية
 لتساويهم في الدرجة وقربهم من المتوفى قال في التارخانية الاوقاف التي تقادم أمرها ومات
 الشهود الذين يشهدون عليها تنازع فيها أقوم فقال فريق هي وقف علينا وقفها فلان لغير ذلك
 الرجل الذي ادعى الفريق الوقف من جهته فهذه المسئلة على وجهين أحدهما اذا كان للواقف
 ورثة احياء ففي هذا الوجه يرجع الى الورثة سواء كان لهم رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها
 أو لم يكن فاي فريق عينه الورثة فالقاضي يجعل الوقف له وان لم يكن للواقف ورثة احياء فهذا
 على وجهين أيضاً ان كان لهذا الوقف رسوم في دواوين القضاة يعملون عليها فاذا تنازع فيها اهلها
 فانها تجري على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان لم يكن للقضاة رسوم يعملون عليها فالقاضي
 يجعلها موقوفه فن أثبت في ذلك حقايقضى له به آه وهو صريح فيما اذا كان الوقف على الورثة
 واختلفوا فيه يقسم على ما كان من الورثة قبلهم وفعل الورثة في هذه المسئلة تقديم الأقرب
 فالأقرب من الميت فيجوز في الدرجات كلها ذلك فافهم والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أهلي

مطلب قول الواقف الطبقة
 العليا تحجب السفلى بعد
 قوله ذكوراً واناثاً شرط عام
 في الجميع

مطلب في وقف لم تعلم شروطه
 ولم يعلم ما كانت تصنع
 قوامه

مطلب اذا ادعى أحد
المستحقين على ناظر الوقف
المقاسم لهم مدة انه ليس
من الذرية لا تسمع
مطلب دعوى المستحق
على مثله غير مسموعة

يتصرف فيه بالنظر حسبما شرط الواقف بتقرير القضاة الماضية وأحكام السلاطين المتقدمة
مدة تزيد على عشرين سنة وتقسم الغلة بينهم وبين بقية المستحقين ادعى بعض المستحقين عليه انه
ليس من الذرية ويريد الرجوع عليه بما تناوله هذه المدة من غلة الوقف بالمقاسمة هل تسمع دعواه
مع ما ذكر أم لا تسمع (أجاب) لا تسمع مع ما ذكر اذا المنازعة في الاستحقاق بينهم لا في نفس الوقف
المستثنى بالسماع والنفي لا يمحيط به الا علم الله تعالى والله أعلم (سئل) في دعوى مستحق في
الوقف على مستحق فيه هل هي مسموعة أم غير مسموعة الجواب مصرح فيه بنقول الاصحاب
(أجاب) المصرح به ان الدعوى من الموقوف عليه لا تصح قال في البحر الدعوى من الموقوف
عليه غير مسموعة على الصحيح وبه يفتى كذا في جامع الفصولين قال في التتارخانية ولو ادعى
انسان في الوقف لا تسمع الدعوى على ارباب الوقف وانما تسمع على القيم أو على الواقف اه وفي
فتاوى شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الخالوقي وأما الدعوى على المستحق فهي جائزة حيث
كان واضعا عايدة لوضع يده نعم الدعوى من المستحق قيل لا تجوز والحق ان الوقف اذا كان على
معين تصح الدعوى منه اه لكن قال في جامع الفصولين في هذه المسئلة ويفتى بانه لا تصح
لان حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقف اه وفيه أيضا ان مستحق غلة الوقف لا يملك
دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى وفيه راضى للعدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه
ثم رمز نو لنوادين رسمت تسمع قال وبالأول يفتى اه فقد علمت ان فيه روايتين
وأن الاصح عدم الصحة فإخالفه يحتمل على الرواية الثانية والله أعلم (سئل) فيما اذا كانت
امراة واضعة يدها على قدر استحقاق معين في وقف معلوم وتصرفت فيه مدة ثم ماتت المرأة
المرقومة عن ابن فوضع الابن يده على الحصة المرقومة مدة ثم مات الابن المزبور عن أولاد إخاء
رجل وادعى على ناظر الوقف المزبور أن المرأة المرقومة جدته لأمه وأثبت ذلك بالبينة لدى
القاضي والا كان يطالب ناظر الوقف بقدر استحقاقه في الوقف من حين موت جدته لأمه
زاعمان انه ذلك فهل يمنع من ذلك وليس له الامن حين ثبوت نسبته ان المرأة جدته لأمه أم لا
(أجاب) نعم يستحق من حين موت جدته بلا شبهة وطلبه على من تناوله لا على الناظر اذا
للا ناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحق المدفوع اليه فلا ضمان عليه
في ذلك لعدم تعدي به بعدم علمه المستحق وله مطالبة به شرعا مع عدم الضمان فافهم والله أعلم
(سئل) فيما اذا وقف على أولاده لصلبه الموجودين يومئذ وهم محمد وعمر وعبد الرحمن وعلى
من سجدته الله له من الاولاد الذكور والاناث ثم على أولاد الذكور ثم أولاد أولادهم
وأولاد بنهم وبني بنهم بطن بعد بطن على أن من مات منهم عن ولد أو ولدواته نقل نصيبه اليه
وان لم يكن له ولد ولا ولدواته نقل نصيبه الى من هو مستحق الوقف هذه عبارة الواقف انحصار الوقف
في عبد الرحمن بموت أخويه قبله لا عن عقب ومات عبد الرحمن عن ابن يقال له عبد الله وعن ابني
ابن مات في حياة والده عبد الرحمن هل ينتقل جميع ما انحصر في عبد الرحمن لابنه ولا شيء لابني ابنه
منه وكذا الحكم في بنهم ما دامت طبقة تعلو عليهم من أولاد عبد الرحمن المستحقين له بالشرط
للترتيب المذكور في الوقف أم لا (أجاب) يموت عبد الرحمن انتقل ما انحصر فيه في ولده عبد الله
بقوله من مات منهم عن ولد أو ولدواته نقل نصيبه اليه ولا نصيب لابن الذي مات في حياة والده
حقيقة حتى ينتقل الى ولديه بالحقيقة لا تصرف عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فلا
يحمل النصيب في كلام الواقف على ما هو بالقوة فلا شيء لأولاد الابن الذي مات في حياة والده ولا

مطلب امرأة لها استحقاق
في وقف فانت ثم أثبت رجل
انها جدته استحق من وقت
الموت لامن وقت الثبوت

مطلب انحصار الوقف في
رجل من أولاد الواقف وقد
شرط ان من مات منهم
عن ولد أو ولدواته انتقل
نصيبه اليه ثم مات الرجل
عن ابن ابن مات أبوه في حياته
وعن ابن

لاولاد اولادهم وان سفلوا ماداموا في الحطب بطبيعة ما تحجبهم من المستحقين للانصاء بالفعل
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر أرض وقف للبناء والغرس فيها فبلغ قيمته
اضعاف قيمة الارض والمقرر له أجر المثل هل اذا مضت مدة الاجارة ومات المستأجر عن ورثة
وأبى الموقوف عليهم الا القلع يقلع أم يبقى باجرة المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر رعاية لجانب
الوقف يدفع أجر المثل ولجانب المستأجر أو ورثته بعدم اتلاف البناء خصوصا وقد ابتلى الناس
بمثل ذلك كثيرا (أجاب) قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعها ما يعنى البناء والغرس
وسماها يعنى الارض فارغة وفي القنية استأجر أرضا وقفها وغرس فيها وبني ثم مضت مدة
الاجارة فللمستأجر أن يستقيم باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم الا القلع
ليس اهم ذلك اه وبهذا يعلم مسئلة الارض المحسنة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاف
اه كلام البحر ومثله في شرح التنوير المسمى بمنح الغفار وفي الحاوي الزاهاى ذكر ما في القنية
راضرا للاستمرار لحكم الدين العلاءي بخلاف ما اذا استأجر أرضا لمالك ليس للمستأجر أن
يستقيم كذلك ان أبى المالك الا القلع بل يكلفه على ذلك الا اذا كانت قيمة الاغراس أكثر من
قيمة الارض فاذا لا يكلفه عليه بل يضمن المستأجر قيمة الارض للمالك فتكون الاغراس
والارض للغراس وفي العكس يضمن المالك للغراس قيمة الاغراس فتكون الارض والاشجار له
وكذا الحكم في العارية اه وأنت على علم بان الاجارة تنهى عن بعض المدة ولا يبقى لها اثر اجماعا
وبوت المستأجر تنفسح عندنا خلافا للشافعي فلا يظهر أثر الانفساخ معه كما نص عليه قاضيان
بقوله قال مولانا رحمه الله تعالى وينبغي أن لا يظهر أثر الانفساخ هنا الخ الحكم في استبقائها
باجر المثل في صورة الموت على ما نص عليه الخصاف والزاهاى أولوى دفعا للضرر لاسيما ما ابتلى
الناس به كثيرا مع رعاية جانب الوقف يدفع أجر المثل خصوصا اذا كانت بحيث لو فرغت لا تؤجر
بأكثر من ذلك ورعاية جانب مالك البناء بعدم اضراره باتلاف بنائه ولعمري انه شرع ظاهر
مستقيم وقد أفق به من له قلب سليم والله أعلم (سئل) في ناظر وقف على ذرية شخص بنى في
أرض الوقف يتابعه له لنفسه هل يكون البناء ملكا له فيورث عنه اذا مات أم لا وهل اذا ادعى
ناظر الوقف حالا على الورثة أو على بعضهم ان الباقي المذكور بناءه بانقضاء الوقف فيرجع الى
الوقف يقبل قوله بلا بينة أم لا وهل اذا أقام بينة من الورثة المستحقين تقبل أم لا (أجاب) نعم
يكون البناء له فيورث عنه ولا يقبل مجرد قول الناظر انه بناءه من انقضاء الوقف بلا بينة واذا أقام
بينة من الذرية المستحقين لا تقبل لان الوصف الثابت لهم الموجب للاستحقاق لا يتقلد عنهم
بخلاف فقهاء المدرسة والجارومين له ولد في مكتب الوقف فان الوصف فيهم ينقل فافهم وأما
مسئلة نقض هذا البناء فلم يسئل عنها وحكمه النقض لتخلص منه أرض الوقف والله أعلم
(سئل) في واقف وقف على نفسه ثم من بعده على أولادهم مصطفي وعمر وحزة وست انا
وحسينية وعلى من سيحدثه الله من أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم
على أولاد أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم للذكر مثل حظ الانثيين أولاد الظهور منهم دون
أولاد البطون الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على أن من مات منهم عن غير ولد ولا ولد
ولدا نقل نصيبه لمن هو في درجته فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفنا على أولاد البطون على
الحكم والترتيب المذكور وجعل آخره لجهة بر عينها مان الواقف عن أولاده المذكورين ثم
مات من بعده مصطفي وله أولاد ذكور وانا هل لا ولا دهم شي في الوقف مع وجود أولاد الواقف

مطلب في رجل استأجر
أرض وقف للبناء والغرس
فيها فمضت المدة ومات
المستأجر وأبى الموقوف عليهم
الا القلع

مطلب اذا بنى الناظر في
ارض الوقف بماله لنفسه
يكون له ولا تقبل شهادة
المستحقين بانه بناءه بانقضاء
الوقف بخلاف شهادة فقهاء
المدرسة ومن له ولد في مكتب
الوقف

مطلب اذا رتب الواقف
الاستحقاق فلاشي لأولاد
أولاد الابن مع أولاد الابن

المذكورين أم لا شيء لهم مادام واحد منهم موجودا (أجاب) لا شيء لأولاد وأولاد الواقف
المذكورين مادام واحد من أولاد الواقف ذكرا كان أو أنثى الترتيب الاستحقاق بتم مؤكدا له
بقوله الطبقة العليا منهم تحجب السفلى ولا يتنافسه قوله على أن من مات عن غير ولد كما لا يخفى
وكتب الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المفتون الحنفيون بغزة جوابي كذلك
هذا وقد أفق برهان الدين الطرابلسي الحنفي في مثلها باستحقاق أولاد الميت مع وجود من بقي من
أولاد الواقف قال المفهوم القيد المسكوت عن تميمه بمعاوميته أو لغلبة الكاتب عنه ضرورة
انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم أحد اه ولا يخفى ما في ذلك لما علم ان المتأهيم
غير معمول به عندنا على تقدير أن استحقاق أولاد الميت هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو
المفهوم اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن
يكون لأولاده والاصل عدم الغلبة وضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم
أحد لا يلزم منها استحقاق أولاد الواقف مع أولاده لصلبه كما هو ظاهر ثم رأيت شيخ الاسلام
زكريا الشافعي الانصاري أفق بما أفتيت في واقعيتين وأنه لا يرجع استحقاق الميت إلى أولاده مع
ما ذكر قال وان أفق به أي يرجوع الاستحقاق لأولاد الميت الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله عملا
بمفهوم الشرط اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم
منه أن يكون لأولاده بل يرجع استحقاق الميت لأخيه لالشرط الواقف بل لكون الوقف منقطع
الوسط وأخوه أقرب الناس إلى الواقف اه وقد أفق مولانا الشيخ أحمد شهاب الدين الرملي
الانصاري الشافعي بمثل ما أفق به الشيخ ولي الدين العراقي والله أعلم (سئل) في رجل وقف
وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه وهم عبد الرحمن وسليمان ورضوان وأم
الاخوة وأم الخير وعلى من سيحدثه الله له من الأولاد ثم على أولادهم ثم على أولادهم ثم على
نسبهم وعقبهم يدخل في ذلك أولاد الظهور ودون أولاد البطون للذكر مثل حظ الانثيين على أن
من مات من الآباء عن ولداً أو ولدات انتقل نصيبه اليه ومن مات عن غير ولد ولا ولدات انتقل نصيبه
إلى من في درجته وذوى طبقته تحجب فروع الطبقة العليا منهم فروع الطبقة السفلى
ويحجب الاصل فرعه لا فرع غيره يجري الحال في ذلك أبدا ماداموا فإذا انقرضوا باجمعهم عاد
وقفا على أقرب عصباء الواقف من سأل على ما سبق هذه عبارة الواقف مات عبد الرحمن في حال
حياته أم به الواقف عن ابن يدعى عبد الرحيم ثم مات رضوان في حياة أبيه أيضاً ولم يعقب ثم مات
الواقف عن ابنه سليمان المذكور وعن بنته أم الاخوة وأم الخير فهل يستحق عبد الرحيم
المذكور أم لا في ريع الوقف شيأ مع سليمان وأختيه أم لا (أجاب) لا يستحق شيأ معهم وقد
أفق في نظيره بذلك الشيخ زين بن نجيم ووالد شيخنا أمين الدين بن عبد العال وغيرهما لان والده
لا يستحق شيأ مع حياة والده حتى يصرف اليه لانه انما ينتقل اليه نصيب أبيه ولا نصيب له وقت
موته لموته قبل الاستحقاق والله أعلم (سئل) في واقف وقفا على نفسه ثم على ولديه محمود ومحمد
ومن سيحدث له من الأولاد المذكور والاثاث للذكر مثل حظ الانثيين ثم على أولادهم ثم
أولاد الظهور ودون أولاد البطون على ان من مات منهم عن ولداً أو ولدات أو أسفل منه انتقل
نصيبه لولده أو ولداته ونسبه وعقبه على الشرط والترتيب المشروح ومن مات منهم عن غير ولد
ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه لمن يوجد في طبقته من مستحق الوقف المذكور ومن مات
منهم قبل استحقاقه لهذا أولشيء منه وترك ولداً أو ولدات أو أسفل من ذلك قام في الاستحقاق مقام

مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده الخ ثم مات أحد
الأولاد في حياة أبيه الواقف
عن ابن

مطلب اذا وقع في لفظ الواقف
أن من مات عن غير ولد ولا ولد
ولاد ولا نسل فنصيبه لمن يوجد
في طبقته من مستحق الوقف
فإن شخص عن أولاده
وأعماسه وعماته فنصيبه
لأولاده

أصله واستحق ما كان يستحقه أن لو كان حيا ثم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن محمود ومحمد
 المزبورين ثم مات محمود عن ستة أولاد أحدهم صالح وسعد الدين وأصيل وعز ونعجة وعن أولاد ابنه
 يحيى المتوفى قبل أبيه وهم خليل وإبراهيم والنسبة ثم مات محمد عن ذكر ثم مات سعد الدين عن بنتين
 فاطمة ونورا الهدى ثم ماتت فاطمة عن أختها نورا الهدى ثم ماتت نورا الهدى عن أولاد دعمها يحيى
 المزبورين وعن أعمامها وعماتها المذكورين هل ينتقل ما يخص نورا الهدى لأولاد دعمها يحيى
 لكونهم في طبقته أم لا عماتها وعماتها المذكورين (أجاب) هو لأهل طبقته المستحقين للأعمال
 والعسمات المذكورين لقوله من مات عن غير ولد الخ فنصيبه لمن يوجد في طبقته من المستحقين
 نخرج الأعلى والأدنى وغير المستحقين والله أعلم (سئل) في أرض وقف بقرية تغلب عليها
 متغلب وغرس فيها شجرا وأثمر الشجر ومات المتغلب فوضع أهل القرية يدهم على الأشجار هل
 للمتسكن على الوقف الدعوى عليهم وإثبات الأرض للوقف ونزعها من يدهم ويلزمهم أجر متغلبها
 مدة التغلب في تركته فتؤخذ منها ومدة الفلاحين فتؤخذ منهم وهل تبقى الأشجار أم تقلع
 (أجاب) نعم للمتسكن على الوقف الدعوى على المتعدي بوضع يده على أرض الوقف وإقامة
 البرهان عليه ورفع يده عن الأرض ومطالبته بأجرة المثل مدة وضع يده عليه بالغة ما بلغت وقيل
 الأشجار الموضوعة بغير حق مالم يضر ذلك بالأرض فإن ضرفه والمضيغ لماله وأفتى بعض علمائنا
 بملكها للوقف بأقل القيمتين منزوعا وغير منزوع وهذا الذي ينبغي التعويل عليه وفي جامع
 الفصولين ولو اصطالحوا على أن يجعل للوقف ثمن هو أقل القيمتين منزوعا ومبنيافيه صح والله
 أعلم (سئل) في أرض وقف غرس فيها المتولى عليها غراسا لنفسه ثم ملكه لزوجه بماله عليه
 وأجرها الأرض ليست رزاقها حق بقاء الغرس فيها ومات المتولى وهذا غالب الشجر ثم ماتت الزوجة
 ولها بنت زرع ابنها الأرض بغير إذن المتولى على الأرض زاعما إن أمته لها حق الزرع وإنه أحق
 بالأرض من غيرها المساهم من الشجر فهل زعمه صحيح أم غير صحيح وإذا قلتم غير صحيح هل تكلف
 المرأة وابنها إلى قلع الزرع وما بقي من الأشجار ولا تملك أن تمنع عن المتولى بسبب ما بقي لها من
 الشجر أم لا (أجاب) يجب قلع الشجر والزرع وتسليم الأرض للمتولى فإذنه عنها إذا ابتداء
 الفعل وقع ظاهرا وهو واجب الإعدام لا التقرير قال عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق
 وعلى تقدير أن يكون أصل الغرس وضع بحق فهو المستأجر تبطل الجارة ويجب رد الأرض
 إلى ما كانت له وهذا إذا لم يضر القلع بالأرض فإن ضرفه للمتولى أن يملكه بقيمة مقلوبها لجهة
 الوقف والله أعلم (سئل) في غراس وضع في أرض وقف بدون أجر المثل واستمر تسنين عديدة وباعه
 واضعه لآخر وفي خلاله أرض قراح للوقف يزرع المشتري بها بقولا وينتفع بها هل يلزمه أجر
 المثل في القراح والمشغول بالغراس أم لا (أجاب) صرح علمائنا بأن القيم لو أجر الموقوف بدون
 أجر المثل قدر ما لا يتغابن فيه حتى لم يجز فقبضه المستأجر وانتفع به لزمه أجر المثل بالغاما بلغ على
 ما اختاره المتأخر ونال التسوى عليه وسواء في ذلك القراح والمشغول بالغراس إذ منافع الوقف
 المنصوب مضمونة على ما أفتى به علمائنا والمتأخرون صيانة لمال الوقف وإن امتنع من أجر المثل
 يكلف إلى قلع غراسه ويسلم الأرض للمتولى خالية عن غراسه إن لم يضر الوقف فإن أضره فهو
 المضيغ لماله فليترص إلى خلاصه مع أدائه أجر المثل لأنه مشغول بغراسه وعلى ما عليه
 الفتوى يجب القضاء والافتاء فعلى المفتي أن يفتي به وعلى القاضي أن يقضى به والله أعلم (سئل)
 فيما إذا وقف بعض الورثة حصصا في دار ليس للمتوفى تركتها وغيرها وعليه مهر زوجته المستعرق لها

مطلب للمتسكن على الوقف
 الدعوى على المتعدي
 ومطالبته بأجر المثل وقيل
 الأشجار مالم يضر

مطلب غرس المتولى غراسا
 في أرض الوقف لنفسه ثم
 ملكه لزوجه وأجرها الأرض
 ثم ماتت عن ابن بنتها فغرس
 في الأرض

مطلب استأجر أرض وقف
 بدون أجر المثل وغرس فيها
 وباعه لآخر

مطلب لا يصح وقف الوارث
عند استغراق التركة بالدين
مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده فمات أحد
الأولاد عن ابن وابن مات
أبوه في حياة أبيه

هل يصح وقفه أم لا (أجاب) لا يصح لأن استغراق التركة بالدين يمنع الوارث عن الملك لها والوقف لا يتخذ إلا في الملك ولا ملك له والحال هذه والله أعلم (سئل) في واقف وقف عقارا على نفسه ثم من بعده على أولاده محمد وعلي وموسى وأبي الخير ثم من بعده كل منهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم وثم الذكور دون الإناث ثم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف عن الأربعة بنين المذكورين ثم مات أبو الخير عن ولده نور الدين ومات موسى عن ابنه حسن وكريم ومات علي عن ابنه خليل وحسين ومات محمد عن ابنه طه وعن ابن ابنه عوض مات أبوه في حياة أبيه ثم مات طه عن ابن ابنه عوض ثم مات عوض لآل عن ولد ومات كريم عن غير ولد ومات خليل بن علي بن الواقف عن أبنائه الثلاثة شمس الدين ومحيي الدين وعلي ومات حسين أخو خليل عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه نضر الدين ومات أبوه في حياة أبيه ومات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين فالوجود الآن ما عين فكيف يقسم الآن الوقف (أجاب) يقسم الآن ربيع الوقف على من سبذ كرفنصيب نور الدين بن أبي الخير الربع ونصيب حسن بن موسى الثمن ونصيب شمس الدين وعلي ومحيي الدين أبناء خليل الثمن ونصيب محمد وعبد الباقي ابني حسين الثمن ولا شيء لفخر الدين ابن ابن حسين لموت أبيه في حياة جده ومصطفى وحسين ابني محمد بن حسين حصصهم ما وهب نصف الثمن وما عهد ذلك وهو ثلاثة أثمان منه قطع وحكم المنقطع مختلف فيه وأصح الأقوال فيه أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف واستدلوا به بأن الصدقة على الأقارب أفضل لأنهم صدقة وصله وأقرهم هم هنا إلى الواقف نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وحسين بن موسى ابن الواقف فهذا أصح ما قيل فيه والله أعلم (سئل) في متولى وقف ولاء السلطان بولاية ذلك الوقف من ابتداء مارس سنة كذا إلى مارس السنة التي بعدها وأذن له أن يتصرف في جميع ما يتحصل بجهة الوقف في تلك السنة ويصرفه في المصارف الواقعة بها فاستقر عند رعايا الوقف الزيت المتحصل في تلك السنة المشروط ما يتحصل منه لتنوير مسجد ذلك الوقف وكان صرف من ماله بأذن الشرع الشريف زيتا في تنوير ذلك المسجد ليرجع بنظيره على ما استقر عند الرعايا من الزيت المترتب للوقف المشروط للتنوير وكتب دفتر محاسبة الوقف لدى قاضي الولاية وجعل جميع الزيت المذكور إيرادا مصرفا في الدفتر المذكور وعين مقدار له من الزيت نظير الزيت الذي صرفه في تنوير المسجد وبقي الزيت للمتولى عند الرعايا بموجب دفتر المحاسبة ثم بعد ذلك عزل المتولى المذكور قبل قبض الزيت من الرعايا فقبض المتولى الجديد المنصوب الزيت المذكور من الرعايا وصرفه في مصارف الوقف التي في مدته فعرض المعزول أمره على السلطان فبرز أمره بخلص الزيت المذكور ودفعه للمتولى المعزول نظير ما صرفه في التنوير إن كان عند الرعايا يؤخذ منهم وإن كان قبضه المتولى الجديد وصرفه في زمنه فن الوقف وتبين الآن أن المتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف الوقف في مدته فهل حيث نص السلطان أن كل متولى يقبض مال سنة ويصرفه في مصارف سنة وقد صرف المتولى المعزول بأذن السلطان وقاضي الشرع الزيت من ماله في التنوير ليرجع بنظيره وجعل القاضي عند المحاسبة الزيت الذي عند الرعايا له نظير ما صرفه من الزيت وكتب في دفتر المحاسبة ليس للمتولى الجديد قبضه وصرفه في مصارف سنة لأنه مأمور بقبض ما يتحصل في سنته ومنوع عن قبض ما يتحصل في سنة غيره بأمر السلطان وهل إذا قبضه المتولى الجديد المذكور وصرفه في المصارف الواقعة في مدته وجعله إيرادا مصرفا في دفتره يكون للمتولى العتيق الرجوع بنظيره

مطلب ولي السلطان رجلا
على الوقف من ابتداء كذا
إلى كذا وأذن له في الصرف
فاستقر عند رعايا الوقف زيت
لوقف فصرف من عنده
ليرجع فتولى متولى آخر
وأخذ ما استقر عند الرعايا
قبل أن يرجع عليهم القديم

على مال الوقف لكونه صرفه في مصارف الوقف أم لا (اجاب) هذا السؤال يتوقف جوابه على أشياء تتقدمه وهو أن التولية على الوقف هل تخصص بالزمان أم لا والثاني اذا صرف المتولى باذن القاضي ليرجع هل له أن يرجع أم لا الثالث هل الزيت من جلة مصالح المسجد التي تجوز الاستدانة لها باذن القاضي أم لا الرابع هل للمتولى أن يصرف ربيع سنة في سنة أخرى أم لا الجواب عن الاول انه يتخصص بلاريب كسائر الولايات من القضاء والامارة وغيرهما وهذا بخلاف بين العلماء والجواب عن الثاني انه يرجع قال في البرازية قيم الوقف اشترى شيئا لمؤنة المسجد بلا اذن الحاكم عماله لا يرجع في الوقف قال في البحر وظاهره انه لا رجوع له مطلقا الا باذن القاضي سواء كان أنفق ليرجع أو لا وسواء دفع الى القاضي أو لا وسواء برهن على ذلك أو لا وفي الذخيرة نقل في المسئلة قياسا واستحسانا وجعل الاستحسان الجواز باذن القاضي والعمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها والجواب عن الثالث أن الاصح انه من جلة مصالح المسجد والجواب عن الرابع انه لا يجوز صرفه ربيع سنة في سنة الا اذا شرط الواقف أو نص عليه سلطان في توليته صرح بالمسئلة شيخ شيوخنا الحلبي في فتواه فاذا تقرر ذلك علم انه ليس للمتولى الجديد تناول ما هو متحصل في سنة العتيق لمنع السلطان له من تناوله ويضمن لتعديده بالاخذ لما ليس له أخذه ويضمن الدافع له أيضا والمتولى العتيق بالخيار في تضمين أيهما شاء لوجود التعدي من كل منهما كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في كرم مشتل على غنب وبعض من التين وأرضه وقف سيدنا الخليل عليه وعلى نبينا وعلى سائر الانبياء أفضل الصلاة وأتم السلام من الملك الخليل تداولته الايدي بالشراء ثم ادعى رجل هو أحد المستحقين على ذي اليد بانه وقف جده هل تسمع دعواه أم لا (اجاب) الفتوى على انها لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه قال في جامع الفصولين راحزا للعدة لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه ثم رخص لنا وادرا بن رستم تسمع قال وبالاول يغنى وقال قبله راحزا لفتاوى رشيد الدين مستحق غلة وقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولى ولو كان الوقف على رجل معين قبل يجوز أن يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي اذ الحق لا يعدوه ويفتي بانه لا يصح لان حقه أخذ الغلة لا التصرف في الوقف ففيه روايتان والاصح انه لا تصح دعواه بغير اذن القاضي هذا ودعواه ان الكرم وقف جده لا تصح اذ الكرم اسم للارض والشجر في عرف بلادنا وفي اللغة أيضا يطلق الكرم على الارض المنقاة كما صرح به في القاموس فان أريد به الشجر فوق وقف الشجر على جهة هي غير جهة الارض مختلف فيه وقد قال صاحب الذخيرة وقف البناء من غير وقف الارض لم يجز هو الصحيح لانه منقول ولا فرق بين البناء والشجر من حيث القيام بالارض والبقعة بحكم الاتصال وان أريد كل من الارض والشجر فيطلانه بديهي التصور وان أريد الارض فبسيحية البطلان أولى وأيضا مما صرح به الخصاص لو ادعى رجل على آخر أن هذه الارض التي في يده وقفها زيد بن عمرو علينا وذو اليد يجحد الوقف ويقول هي ملكي وأقام المدعى بينة ان زيدا وقفها عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت البينة انها كانت في يده يوم وقفها لان الانسان قد يقف ما لا يملكه وقد تكون في يده بعقد اجارة أو عارة ونحو ذلك وفي مسألتنا ادعى انه وقف جده وقديقه ما لا يملكه فلا تصح الدعوى به ولا الشهادة والله أعلم (سئل) في أراض موقوفة على مصالح سيدنا الخليل صلى الله عليه وسلم غرس به رجل غرسا ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه وعلى من سيحدث له ثم وثم بجميع حقوقه وطوقه وجدره وما يعرف به وينسب اليه وبكل حق هو له هل يصح وقفه

مطلب في دعوى أحد المستحقين على ذي اليد أنه وقف جده وفي وقف البناء أو الشجر بدون الارض وفي وقفها بدونها

مطلب في أراض موقوفة غرس بها رجل غرسا ثم وقفه على نفسه ثم على ولديه الخ

مطلب في رجل استأجر من
المتولى جميع جهات وقف
الحرمين بغزة والقدس وله
الرملة ونابلس الخ

الشامل للأرض والغراس أم لا (أجاب) الحقوق الشرب والسيول والطرق جمع طريق وهو
معلوم فكيف يصح للواقف وقفها على نفسه وهي وقف الخليل عليه الصلاة والسلام فلا يصح
الوقف منه على هذه الكيفية لاسيما وقد قال قاضيان لوقال وقتت على نفسي ثم على فلان أو
على فلان ثم على نفسي لا يصح اهـ فقد جزم بقول محمد الذي هو أقرب إلى موافقة الآثار
وصرح في شرح المجموع أن أكثر فقهاء الامصار أخذوا بقول محمد والله أعلم (سئل) في رجل
استأجر من المتولى على أوقاف الحرمين الشريفين جميع جهات وقف الحرمين بغزة والقدس
الشريف وله الرملة ونابلس بيوت الوقف ودكا كينه وجماماته وبساتينه والخصص التي له
في الجهات المذكورة والمزارع المعلوم ذلك له سنة بسبع مائة قرش تحمل في رجب شارطا عليه أنه
أن زاد عليك أحد وقبلت الزيادة يدفع لك من يز يد عليك دينك الذي لك على الوقف سابقا وهو
كذا عدد مسمى وأن معلوم الوظائف المرتبة على جهات الوقف في النواحي المذكورة أولا لجماعة
معلومين بموجب الدفاتر تدفعه لهم خارجا عن الأجرة المعينة من مالك وصيل حالك إلى غير ذلك
من الشروط هل يلزمه ما التزم بالشرط الذي شرطه المتولى عليه أم لا يلزمه وله الرجوع على
المتولى أو على المدفوع لهم أم لا ولا (أجاب) لا يلزمه ما التزمه إذا الجارة المذكورة مع
الالتزام المذكور فيها فاسدة بل لا ريب ولا شك والواجب في الجارة المذكورة إذا باشرها
المستأجر أجرة المثل وشرط الدفع خارجا فاسد وقد شرط الدفع لاتمام المنفعة بالمسمى والمسمى قد
بطل بوجوب أجرة المثل فلم يتم للمستأجر المذكور غرضه بالاقتصار على المسمى وقد بطل والشيء
إذا بطل بطل ما في ضمنه إذ بطلان الأصل يبطل ما تنفرع عليه فيرجع به على المتولى لأنه دفع بأذنه
وأمره له المشروط عليه فكان من جملة الأجرة بالشرط والواجب في الجارة الفاسدة أجرة المثل
لا المسمى وإذا اختلفا أعنى المؤجر والمستأجر فيها فالقول قول المستأجر لا نكاره الزائد والله
أعلم (سئل) في رجل يريد أن يقف نصف دار له على نفسه فزوجه مدة حياتهم مما ثم من
بعدهما على ولدهما الذكرو ولد وله هل إذا قضى بجوازه يصح وينفذ أم لا (أجاب) نعم وقف
المشاع إذا قضى القاضي بجوازه جاز وأرتفع به الخلاف وسواء فيه قضاء الحنفى وقضاء الشافعى
والمالكي والحنبلى لأنه قضاء في فصل محتمد فيه وصرحوا بأن للقاضى الحنفى المقلد أن يحكم
بعكس وقف المشاع لاختلاف الترجيح في ذلك والمسئلة فيهما قولان معصمان فيجوز القضاء
والافتاء بأحدهما وينفذ القضاء بذلك والله أعلم (سئل) في مسجد احتاج إلى العمارة
ولناظره معلوم بشرط الواقف هل يصرف له أجرة عمله حال المباشرة لها أولا وهل يستحق ما شرطه
له الواقف في وقته على أولم يعمل (أجاب) لا ريب ولا شبهة أن الناظر حيث شرط له الواقف
استحقاقا كان من جملة الموقوف عليهم قال السكال بن الهمام فإذا قطعوا قطع الآن يعمل
فيأخذ قدر أجرته وإن لم يعمل لا يأخذ شيئا اهـ وفي الخبر بعد نقله كلام السكال وظاهره أن من
عمل من المستحقين زمن العمارة يأخذ قدر أجرته لكن إذا كان عمالا يمكن ترك عمله لا يضرب بين
كالامام والخطيب ولا يراعى المعلوم المشروط زمن العمارة فعلى هذا إذا عمل المباشرة والشاذ
زمن العمارة يعطيان بتدرأجرة عمالهما فقط وأما ما ليس في قطعه ضررين فإنه لا يعطى شيئا
أصلا زمن العمارة قال في الأشباه والنظائر وعمما هو في معنى الامام للمسجد والمدرس للمدرسة
الناظر اهـ فالخامس ان العلماء رجعهم الله تعالى قدموا العمارة على الكل حيث كان الاعطاء
لغيرها يعطى لها وإن فعل ما هو خلاف المشروع ضمن لكونه فعل خلاف المشروع الذي هو

مطلب إذا قضى القاضي
بجوازه وقف المشاع نفذ

مطلب شرط الواقف للناظر
معلوما ثم احتاج المسجد إلى
العمارة

في هذا الجواب مشروح والله أعلم (سئل) في مدرسة لها خلا ومعدة هل للمتكلم عليها أن يسد باب خلوة من خلويها التي بداخلها ويفتح لها بابا إلى سكة غير نافذة بغير رضا أهل السكة أم لا لما فيه من تغيير معالمها (أجاب) للمتكلم ذلك لما فيه من تغيير معالم الوقت وقد أفتى بعض العلماء بعدم جواز فتح شبالة التبرسية في جدار الجامع الأزهر إذا لمصلحة للجامع فيه فكيف يفتح باب إلى سكة غير نافذة بغير رضا أهلها هذا الأفتل به والله أعلم (سئل) في الرجل الصالح للنظر على وقف ما من هو هل صرح به علماء الحنفية أم لا (أجاب) نعم صرح به علماء الحنفية رحمه الله تعالى فقد صرح في البحر نقلا عن فتح القدير بقوله الصالح للنظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف قال وقد صرح بأنه مما يخرج به الناظر ما إذا ظهر به فسق كشر به الخرو ونحوه اه وفي الاستيعاف لا يولى الأئمين قادر بنفسه أو بناء به لأن الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر ولاية الخائن لأنها تحل بالمقصود وكذا قول لسة العاخر لأن المقصود لا يحصل به ولا يشترط الحرية والاسلام للصحة قال في البحر والذمي في الحكم كالعبد وعزاه إلى الاستيعاف ولا شبهة أن قوله مما يخرج به الناظر إذا ظهر به فسق كشر به الخرو خاص بالمسلم إذا الذمي يترك وما يدين للحديث الشريف أتر كوههم وما يدينون والله أعلم (سئل) من دمشق بما صورته بالحرق إذا وقف رجل في صحته وسلامته وطواعيته واختياره ما هو جار في ملكه كروما على مساجد وغيرها وكتب بذلك كتاب وقف شاهد بصحة الوقف وصحة الواقف وحسن اختياره وسلمه الواقف حال حياته للجهة الموقوفة عليها وتصرف المتولى بالوقف على مقتضى شرط الواقف ومضى على الوقف المرقوم مدة تزيد على سنتين واستفاض الوقف شهرة وللواقف المرقوم ورثة واستأجرت الورثة كروم الوقف التي وقفها مورثهم من المتولى والآن تدعى الورثة المزبورون أن مورثهم وقف هذا الوقف في مرض موته وأقامت على ذلك البينة فحكم الحاكم بإبطال الوقف والغائه ونفاذه من الثلث لكونه في مرض الموت فهل يكون الوقف المذکور صحيحا لمضى المدة المذكورة ولللاستفاضة والشهرة في ذلك ويكون اجارة الورثة لكروم الوقف تصديقا منهم على وقف مورثهم أم لا (أجاب) حيث أقرت الورثة بالوقف أو استأجرت من المتولى الموقوف للجهة لا تصبح بعده دعواهم للتناقص وإذا تعارضت البينتان بينة كونه في الصحة وبينة كونه في المرض قدمت بينة الصحة صرح به غير واحد من علماءنا وفي جامع الفصولين الاقدام على الاشتراء والاستيهاب والاستيداع والاستئجار اقرار بأنه لا ملك له فيه بانفاق الروايات حتى لو برهن المدعى عليه أن المدعى فعل معه شيئا من ذلك تندفع دعوى المدعى والورثة هنا مدعون ومتولى الوقف هو المدعى عليه ولا يخفى ما في السؤال من الخشوع وتشويش العبارة كذكر الشهرة والاستفاضة والقطع في بدئه بقوله وقف في صحته وسلامته وطواعيته واختياره إلى غير ذلك من العبارات وكان يكفي في ذلك رجل وقف وقفنا محدودا على جهة برت وسلمه للمتولى واستأجره الورثة منه ثم ادعوا أنه كان في مرض الموت هل تسمع دعواهم أم لا والجواب لا تسمع لأن اقدارهم على الاستئجار اقرار بأنه لا ملك لهم فيه كما كتبنا عليه لورودهم من مسافة بعيدة اجابة للسائل ورعاية للعامل والله أعلم (سئل) فيما إذا باع أحد مستحق الوقف الأهلى المحكوم به الثابت الذي جعل آخره للمسجد المحمدى على مشرفه أفضل الصلاة والسلام يصح بيعه أم لا ولو مكث في يد مشتريه مدة طويلة (أجاب) لا يصح بيعه ويرد إلى الوقف وتجب أجرة المثل كما هو المفتى به بصيانة للوقف فإن الفسوى على وجوب أجرة المثل بأي طريق سكن

مطلب ليس للمتكلم على المدرسة أن يسد باب خلوة من خلويها ويفتح لها بابا إلى سكة غير نافذة
مطلب في الصالح للنظر

مطلب استئجار الورثة من المتولى مانع من دعواهم المثلث

مطلب بينة كون الوقف في الصحة أولى من بينة كونه في المرض

مطلب لا يصح بيع الوقف ويجب على المشتري أجرة المثل

الوقف والله أعلم (سئل) في الخلو الواقع في غالب الاوقاف المصرية والاوقاف الرومية في
الحوانيث وغيرها هل يصير حقاً لازماً لصاحب الخلو ويجوز بيع سكنه وشراؤه وإذا حكم به حاكم
شرعي يمتنع على غيره من حكام الشرع الشريف نقضه (أجاب) ذكر في الاشياء والنظائر في
القاعدة السادسة في بحث العرف الخاص انه أفق كثير باعتباره قال فعلى اعتباره ينبغي أن يفق
بان ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوا الحوانيث لازم ويصير الخلو في الحانوت حقاً فلا
يملك صاحب الحانوت انحرابه منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفاً وقد وقع في حوانيث الجمون
بالغورية ان السلطان الغوري لما بناها اسكنها للتجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدراً أخذهم منهم
وكتب ذلك بكتاب الوقف اه وقد صنف محمد بن محمد بن بلال الحنفي في جواز الخلو رسالة
مستقلة واستدل بأشياء أوضحها في الدلالة ما نقله عن واقعات الضريري بقوله وفي واقعات
الضريري رجل في يده دكان فغاب ورفع المتولى أمره الى القاضي فأمره القاضي بفحبه واجارته
ففعّل المتولى ذلك ثم حضر الغائب فهو أولى بدكانه وان كان له خلوه فهو أحق بخلوه أيضاً وله
الخيار في ذلك فان شاء فسخ الاجارة وسكن في دكانه وان شاء أجاز الاجارة ورجع بخلوه على المستأجر
ويؤمر المستأجر بادهاء ذلك ان رضى به والا يؤمر بالخروج من الدكان وتسليم الدكان اليه اه
كلام صاحب واقعات الضريري قال صاحب من الغفار بعد نقض ما قاله في رسالة له والمسئلة
نقلها شيخنا في قواعد له لكن عبارة واقعات الضريري ربما تدل على المدعى والله أعلم هذا وقد
صرح علماء نابان لصاحب الكردار حق القرار وهو أن يحدث المزارع والمستأجر في الارض
بناءً وغراساً وكسباً بالتراب باذن الواقف أو باذن الناظر فتبقى في يده وفي البحر ومنع الغفار نقلاً
عن القنية وهي في الحاوي الزاهدي أيضاً مستأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها أشجاراً ثم مضت مدة
الاجارة فلم يستأجر أن يستقيمها باجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أئبى الموقوف عليهم الا القلع
ليس لهم ذلك اه قال في البحر ومنع الغفار وبهذا تعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة
أيضاً في اوقاف الخصاص اه وصورة ما في اوقاف الخصاص حانوت أصله وقف وعمارة لرجل
وهو لا يرضى أن يستأجر أرضه باجر المثل قالوا ان كانت العمارة بحيث لورفعت يستأجر الاصل
بأكثر مما يستأجر صاحب البناء كلف رفعه ويؤجر من غيره ولا يترك في يده بذلك الاجر اه وقد
ذكر في الخانية مسئلة بيع سكنى الحانوت في مواضع متعددة وذكرها في جامع الفصولين في
الفصل السادس عشر نقلاً عن الذخيرة ونس عليها في الفتاوى الكبرى والخلاصة والبرازية
وأغلب كتب الفتاوى وهي شري سكنى دكان وقف وفي بعض النسخ شري سكنى في دكان وقف
فقال المتولى ما أدنت له بالسكنى فأمره بالدفع فلوشراه بشرط القرار يرجع على بئعه والافلا
يرجع عليه بئمه ولا ينتصانه اه وفي جامع الفصولين والقنية والخلاصة وغيرها بنى المستأجر
أو غرس في أرض الوقف صار له في حق القرار وهو المسمى بالكردار له الاستبقاء باجر المثل اه
(أقول) ليس الغرض بايراد هذه الجمل القطع بالحكم بل ليقع اليقين بارتفاع الخلاف بالحكم
حيث استوفى شرائطه باجتماع الاطراف الست التي هي الاركان في كل حادث مكان وهي
المنظومة في هذا البيت

أطراف كل قضية حكمية * ست يلوح بعدها التحقيق

حكم ومحكوم به وله ومحكوم عليه وحكم وطريق

فاذا انصب الحكم بعد استيفاء شرائطه لصحته ولزمه من مالكي يراه أو غيره صح ولزم وارتفع

الخصلاف كما في مثله عسالم لأنه لم يكن مخالفا للكتاب ولا للسنة المشهورة ولا لإجماع خصوصاً فيما
الناس إليه ضرورة لا سيما في المعامل والمدين المشهورة كصوم مدينة الملك فانهم يتعاطونه ولهم
فيه نفع كلي ويضرهم نفعه واعداده فلربما نفعه تكثراً لا وقافاً لا ترى إلى ما فعله الغوري
بأخذه من كل تاجر قدر ما علموا بحسن الاختيار منهم وكتبه في مكتوب الوقف فهو دائر معه أيضاً
دار بحيث لو أراد أن يخليه لتاجر آخر يدفع له ذلك المقدار ومما بلغني أن بعض المولوك عمر مثل
ذلك بأموال التجار ولم يصرف عليه من ماله الدرهم والدينار بل فاز بقربة الوقف وفاز بالمنفعة
للتجار وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن أمته والدين يسرو ولا يفسد في ذلك في الدين
ولا عاربه على الموحدين والله أعلم (سئل من طرابلس الشام) سنة ١٠٧٥ في وقف أهلي
شرط واقفه أن يكون على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده لصلبه وهم فلان وفلانة
وفلانة وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الأولاد الذكور والانات بينهم على الفريضة الشرعية
للكرم مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على أولاد
أولاد أولادهم ثم على أولاد أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على أنساليهم وأعتابهم وان سفوا
بطناً بعد بطن الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على أن من توفي منهم عن ولد أو ولدول أو
نسل أو عقب عادما كان جارياً عليه من ذلك على ولده ثم على ولدولته ثم على نسله وعقبه بينهم على
الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الأنثيين ومن مات منهم عن غير ولدول ولا ولدول ولا نسل
ولا عقب عادما كان جارياً على المتوفي من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل
الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب إليه ويستوى فيه الأخ الشقيق والأخ لأب فإن لم يكن في
درجة المتوفي من يساويه فعلي أقرب الموجودين إليه من أهل الوقف مات رجل من أهل الوقف
ومستحقه وهو في الدرجة الخامسة عن غير ولدول ولا ولدول ولا نسل ولا عقب بل ترك ابن خالته
وهو معه في درجته وترك أيضاً ولداً ولداً لأمه وهم في درجته أيضاً لكن فيهم من أصله
موجود يستحق في الوقف بغير تلك الدرجة فلم يعود نصيب ذلك الميت واستحقاقه من المذكورين
فهو لا ينفرد ابن خالته وحده في ذلك الاستحقاق أو يشترك هو وأولاد أولاد خالته فيه على
الفريضة الشرعية أو ينفرد أولاد أولاد خالته فيه دون ابن خالته وهل إذا استحق أولاد أولاد
خالته في ذلك يدخل فيه من أبوه موجود وهو مستحق في الوقف المذكور أولاد يدخل وهل
يجب بابيه أولاً يجب وهل يسمى من أهل الوقف أولاً يسمى وما المراد بقول الواقف عادنصيبه
لن هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب وما المراد
بقول الواقف أيضاً فإن لم يكن في درجة المتوفي من يساويه فعلي أقرب الموجودين إليه من أهل
الوقف أفيدوا الجواب وابسطوه وبينوا لنا الدرجة ما تكون والطبقة والنسل والعقب
والقرب والبعد كثيراً الله فوائدهم وفسح في مدتهم ونفع المسلمين بعلومكم اشفقوا الجواب
وأوضحوه أيضاً جابلاً هذه المسئلة موقوفة على فتواكم أحسن الله مقبلكم ومثواكم وجعل
في أعلى الفردوس مقراً ومأواكم (أجاب) اعلم أن شرط الواقف كنص الشارع وقد نص
الواقف أن من مات منهم عن غير ولدول ولا ولدول ولا نسل ولا عقب عادما كان جارياً على المتوفي
إلى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب فوجب
مراعاة ما شرط وهي في صرف نصيب المتوفي المذكور إلى من هو الأقرب إليه وفي درجته وهو
ابن خالته حيث كان من أهل الوقف لا أولاد أولاد خالته الذين هم أبعد قرابة وإن اتحدوا معه

مطلب مشتل على معنى
قول الواقف عادنصيبه لمن
هو في درجته وعلى معنى
قوله فإن لم يكن في درجته
من يساويه فعلي أقرب
الموجودين إليه وعلى معنى
الطبقة الخ

درجة لان قرب القرابة ادعى الى غرض الواقف في الصرف بسببه وقد نص عليه بقوله يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب وذلك صريح في اعتبار القرابة التي هي الداعية الى الشفقة ومزيد الرحمة والى بذل المال بلا اشكال مع استواء الدرجة وكان أوفق لغرضه المعتمد عند العلماء حتى صرحوا بأنه يصلح خصصا فظهر بما تقرران أولاداً وأولاد داخل الأم المتوفى لا يستحقون مع ابن خالته شيئاً في نصيبه وأما تسمية من لا يتناول شيئاً من أهل الوقف فثائرة كما صرح به السيوطي واختاره في الاشباه والنظائر ومنع قول القائل بعدم جواز وقوله في السؤال ما المراد بقول الواقف عاد نصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب انه يستحق بالشروط ولا يمنع ما هو له عما صار بعده له بموت من كان يستحق لو جود سبب الاستحقاق بالشروط الذي شرطه الواقف والمراد بقوله فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى أقرب الموجودين اليه من أهل الوقف ان لم يوجد من يستحق من أهل درجته يصرف لاقرب الموجودين من أهل الوقف له وتقدم شرحه وأما الطبقة فهي الجماعة والدرجة في معناها قال في المغرب درج السلم رتبة الواحدة درجة واستعمل للموقوف عليهم والنسل والعقب بمعنى والقرب والبعد أحدهما خلاف الآخر قال في المغرب قرب خلاف بعد وقال فيه وقيل القرب في المكان والقربة في المنزلة والقرابة والقربى في الرحم والله أعلم (سئل من بيت المقدس) في رجل وقف على نفسه ثم على ولده زيد ثم على أولاده وأولاد أولاده ونسله على الفريضة الشرعية الطبقة العليا تتجرب الطبقة السفلى وشروط النظر لنفسه ثم للارشد فالارشد من الموقوف عليهم فهل النظر للارشد من الطبقة الحاصلة للمستحقين الآن أم مطلقاً وكل من وجد من الطبقتين موقوف عليه (أجاب) النظر للارشد مطلقاً وان لم يدخل في الاستحقاق بالكلية فهو بصدد أن يصير اليه قال في الاشباه والنظائر وما ذكره السبكي في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر الى الفهم بل صريح كلام الواقف انه أراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه بصدد أن يصير اليه اه أقول والسبكي قال في موضع آخر ان أولاد الأولاد موقوف عليهم في حياة الأولاد بمعنى ان الوقف شامل لهم ومقتضى الصرف اليهم وله شرط اذا وجد عمل المقضى عمله وهذا أقرب الى قواعد الفقه والله أعلم (سئل) فيما اذا شرط الواقف في كتاب وقفه شروطاً ومن جملته شروطه ان من مات من أولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد ذلك وقفاً شرعياً على من هو في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات واحدة من أولاد أولاد هذا الواقف عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب ولها أولاد عم وابن أخت من أبيها من أهل الوقف فهل ينتقل نصيبها لابن أختها المكونه أقرب اليها أم لا (أجاب) ينتقل نصيبها لابن أختها من أبيها الذي هو من أهل الوقف حيث كان الوقف على الأولاد ثم على أولاد الأولاد ثم على أنه من مات منهم عن ولد أو ولد ولا أولاد أو أسفل منه فنصيبه له ومن مات منهم لا عن ولد الخ عاد ذلك على من هو في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومثل هذه الصورة يقع كثيراً في كتب الاوقاف وفيها تعارض ادقوله عاد ذلك على من هو في درجته يقتضى اعتبار الدرجة مطلقاً سواء كان من نخله أم لا وقوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى يقتضى عدم اعتبارها وصرفها الى الاقرب اليه وان كان انزل درجة لكن رأينا قوله الاقرب فالاقرب الى المتوفى متأخراً عن قوله يصرف على من كان في درجته فيمنحه أو نقول بتقييد الدرجة بالنخل ولا يكون ناخلاً

مطلب اذا شرط الواقف
النظر لنفسه ثم للارشد
فالارشد كان النظر للارشد
مطلقاً وان لم يدخل في
الاستحقاق

مطلب في تعارض قول
الواقف عاد ذلك وقفاً شرعياً
على من هو في درجته وذوي
طبقته مع قوله يقدم في ذلك
الاقرب فالاقرب الى المتوفى

أولادهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه الى من هو في درجته يقدم منهم
الاقرب فالاقرب وعلى ان من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم قبل استحقاقه
لشيء من هذا الوقف وترلوا أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه والده لو كان حيا فاذا انقضى
الذكور على هذا الترتيب المذكور عاد ذلك وقفا على الموجودين من أولاده الاناث ثم على
أولادهن على الشرط والترتيب فاذا انقضى الجميع عن آخرهم ولم يبق لهم نسل عاد وقفا على
سماط الخليل ثم انه حدث للواقف ولدا اسمه محمد ثم مات أخوه حسن المذكور وتصرف محمد في
جميع الوقف ثم مات عن بنت ثم ماتت البنت عن ابن اسمه محمود ثم مات محمود عن ابن اسمه محمد
فتصرف في الوقف مدة بحكم قول الواقف المتقدم ثم على أولاد أولادهم المذكور وبداخله في
ذكور النسل ثم ان ناظر وقف الخليل الآن ادعى علي محمد بن الوقف آل الى جهة وقف الخليل
محتجا بان أباه محمدا أنه حسن ابن الواقف لم يدخل في الوقف لان الضمير في قول الواقف على ولده
الطفل حسن وعلى من سيحدث له من الاولاد يرجع الى حسن لانه اقرب لآل الواقف فكسب
القاضي برفع يد محمد وتسليمه الى ناظر وقف الخليل فهل يتعين ذلك فتكون جهة وقف الخليل
متقدمة على من سيحدث للواقف من الاولاد أم يتعين ارجاعه للواقف للقرائن الدالة على ذلك
فتكون جهة وقف الخليل متأخرة عن جميع من ينسب الى الواقف واذ قلتم يتعين رجوعه الى
الواقف ودخول ولده محمد فهل يتبع دخول محمد ابن ابن بنته أم يدخل ويستحق بالجهتين
المذكورتين وينقض حكم القاضي المتقدم (اجاب) قلنا أجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ
حسن الشرنبلالي بقوله الضمير في قول الواقف وعلى من سيحدث له راجع الى الواقف لآل ولده
حسن ولا يتوهم رجوعه الى حسن أحد من له نوع المصالح بمسائل الفقه وحيث حدث محمد ابن
الواقف بعد صدور الوقفية بان لم يكن سابق الحدوث على ابنه حسن صار الاستحقاق الآن خاصا
بمحمد بن محمود مقدما على جهة سماط الخليل والافهم مقدم عليه وقد استفتي في هذه الحادثة بما
هو مختلف الموضوع في السؤال فاختلف الجواب بسبب ذلك فلا يتوهم معارضة الافتاء فيه بين
المشايخ وليست نظر من له الامر في حقيقة الحدوث والسبق بين محمد بن الواقف وبين ابنه حسن
فان كان محمد سابقا فالحق في الاستحقاق الآن لسماط الخليل وان كان حسن سابقا على محمد في
الوجود فالحق لمحمد بن محمود مقدما على سماط الخليل عليه الصلاة والسلام اهـ (وأقول) أما
ارجاع الضمير الى الواقف فما لا يشك أحد ذو فهم فيه انه اذا كان لفظ محتملان يجب تعيين أحد محتمليه
بصلاحية اللفظ له وقد تقررت في شروط الواقفين انه اذا كان للفظ محتملان يجب تعيين أحد محتمليه
بالغرض واذا رجعنا الضمير الى حسن لزم حرمان ولدا الواقف اصلبه واستحقاق أولاد أولاد
بناته وفيه غاية البعد ولا تمسك بكونه أقرب مذكور لما ذكر من المحذور وهذا لغاية ظهوره غنى
عن الاستدلال له واذا كان حكم القاضي مبنيا على ذلك يجب نقضه لكونه على خلاف الصواب
اما اذا كان مبنيا على وجود محمد أن الوقف فهو صحيح لا يجوز ابطاله اذ الوقف على من سيحدث
ومحمد لم يحدث بعد الوقف فلم يتناول لفظ الواقف هذا وقول الجيب في جوابه وان كان حسن
سابقا في الوجود فالحق لمحمد بن محمود مستدرك من حيث انه انما الحكم بسا بقية له في الوجود
وليس كذلك اذ لو فرضنا سا بقية حسن عليه في الوجود غير أنه كان أن الوقف موجودا ليس له حق
لما قلنا انه لم يتناول لفظ الواقف لانه لم يحدث بعد الوقف والواقف انما وقف على حسن وعلى من
سيحدث فليتنبه لذلك وقلت

وما رمت ذمًا للمعجب وانما * خشيت اقتحاماً في قضاء محرم
وكيف وأحكام الشرعية واجب * صبياتها عن كل دخل مذموم

والله أعلم (سئل) في أخوين وقفاداراً مشتركة بينهما وكتب ماصورة أنشأ الواقفان المذكوران
وقفهما هذا على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما الذكور والبنات بينهم
على حكم الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولاد الذكور دون أولاد
البنات وجعل بعد انقراض أهل الوقف بأسرهم ذلك وقفاً على مصالح المسجد الفلاني بمدينة
نابلس وسجل وحكم به مات أحد الواقفين عن ولد ذكر ثم مات الولد الذي كان عنه الواقف الثاني
وعن أولاده فهل حصه الواقف الميت تصرف لأكبره أو لأولاده أخيه أو للمسجد أو للفقراء
(أجاب) لا تصرف إلى الأخ لعدم اشتراط صرف حصه أخيه له بعد موته ولا لأولاده ولا إلى
المسجد لأنه مشروط بعد انقراض أهل الوقف فتعين صرفه إلى الفقراء وقدر رفع شيخنا السراج
الحافوني سؤال صورته ما قول سيدنا ومولانا شيخ الاسلام في أخوين شقيقين لهما عقار سوية
بينهما وقفاه على أنفسهما مدة حياتهما ثم من بعدهما على أولادهما الذكور والبنات بينهم على
حكم الفريضة الشرعية للذكور مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولاد الذكور دون أولاد
البنات كذلك ثم على أولاد أولادهم كذلك ثم على نسلهم وعقبهم كذلك فإذا انقرضوا واولاد
الارض منهم عاد وقفاه على أولاد البنات فإذا انقرضوا باجمعهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد وقفاه
على مصالح مسجد عينه الواقفان ثم مات أحد الاخوين الشقيقين عن ولده وعن أخيه الواقف
فهل يستحق الولد في حياته من الوقف المذكور شيئاً أم لا ثم إذا مات الولد أيضاً ولم يكن له عقب
ولأن نسل هل يعود وقفاهما عيناه للمسجد المذكور أو يستحق الوقف المذكور جميعه شقيق
الواقف أحد الواقفين لكونهما وقفاهما على أنفسهما مدة حياتهما ثم بعدهما على ما شرطاه
فاجاب المصريح به أن الشخص لو وقف وقفه وقال وقفته على ولدي هذين فإذا انقرضا فهو على
أولادهما إلى آخره قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا انقضى أحد الابوين وخلف ولداً
يصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف الآخر يصرف إلى الفقراء فإذا مات الولد الآخر تصرف
جميع الغلة إلى أولاد أولاده إلى آخر ما ذكره (أقول) والمسؤل عنه مساو لهذا الا ان قول الواقف
وقفته على ولدي هذين ثم من بعدهما على أولادهما بمنزلة قول الواقفين وقفنا على أنفسنا ثم من
بعدنا على أولادنا هذا ما ظهر والله أعلم اه كلام شيخنا فيه علم انه مادام شقيق الواقف الذي هو
أحد الواقفين فالنصف مصروف للفقراء والنصف له فإذا مات يصرف جميع الوقف إلى أولاده
لعدم المانع حينئذ (وأقول) قد عرض على هذا السؤال من نحو سنين واطلعت على أجوبة فيه
لمشايع متعديين وكل واحد فهم شيئاً فاجاب على قدر ما فهم والمتجه ما ذكرناه المتبار والاقرب
إلى غرض الواقفين كما يظهر بالتأمل ثم ظهر لي بالتأمل عدم صحة قياس شيخنا المذكور
على المصريح به لأنه وقف واخذ بخلاف المسؤل عنه فإنه وقف اثنين في مسئلتنا فيعتبر كل
واقفاً ما يخصه على أولاده وقفاً مستقلاً لا مشاركة له مع الآخر فيستحق المسجد والله أعلم
(سئل) في سلطان جعل جزية إلى مصالح مسجد وأتى بعده سلطان آخر وجعلها إلى أئمتيه
وخطبائه هل يتبع ما أمر به شرعاً وليس لغيرهم من أرباب الشعائر مضايقتهم في ذلك لكون الامر
في ذلك للسلطان نصره الله تعالى وما الحكم (أجاب) نعم للسلطان ان يختص به من يشاء بعد
وجود صفة الاستحقاق اذ هو مقروض اليد والخيار له في المنع والاعطاء والحال هذه والله أعلم

مطلب اخوان انشا وقفهما
على أنفسهما ثم من
بعدهما على أولادهما
الذكور والبنات
وبعد ذلك على المسجد
الفلاني مات أحد الواقفين
عن ولد ثم مات عن عمه
وأولاده

مطلب اذا عين السلطان
خطباء وأئمة آخرين مع
الذين كانوا احوال الوقف صح
حيث أطلق الواقف

مطلب لانظر لقوة القرابة
مع قول الواقف يقدم
الاقرب فالاقرب الى الواقف

مطلب ادعى المتولى
المعزول أن ما جمعه من غلة
الوقف له في مقابلة ما صرفه
من ماله لا يكون وقفاً شرعياً

(سئل) من الشيخ ابراهيم البخاري المدني في وقف معين باسم خطباء المسجد النبوي وأئمة
وحال الوقف كان الخطباء والأئمة نحو خمسة مثلاً فعين السلطان خطباء وأئمة آخرين غير الخمسة
وأشركهم معهم في المباشرة في الخطابة والامامة فهل يدخلون في الوقف ويشاركونهم في الغلة
أم لا (أجاب) حيث لم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عدداً مخصوصاً بل أطلق وقال على
خطباء المسجد النبوي وأئمة يدخل من اتصف بهذا الوصف ممن حدث بتولية السلطان كما يدل
عليه كلام الناصحي وعبارته لو قال وقفت على ولد زيد وهم فلان وفلان وعد خمسة لم يدخل فيه
سائر أولاده ومن يحدث له فهو كما ترى قد نفى الدخول بالتعيين والعقد المنتهين في واقعة الحال
وفي أوقاف هلال قلت أرايت ان كان له يوم وقف الوقف موالى وحدث له بعد ذلك موالى قال
فالغلة لهم جميعاً والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم على أولاده ومن
سيحدث له للذ كرمثل حظ الاثنين ثم على أولادهم ثم وشم على ان من مات عن ولد أو أسفل منه
عاد نصيبه له ومن مات لا عن ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه لمن هو في درجته يقدم الاقرب فالاقرب
الى الواقف ومن مات منهم قبل استحقاقه شيء منه وتولد له ولد أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه
والدم لو كان حياً مات الواقف وانحصر وقفه في ابن له فاقسم ما نصيبه ثم مات كل منهما
عن أولاد أو أولاد أولاده وانحصر الوقف في ستة أولاد ذكور واثلاث من نسلهما متساوين في
الدرجة فمات واحد من الستة عن أخ شقيق واخوين لاب وابن خالة من ذرية الواقف وابن عمه
كذلك فهل يكون نصيبه مقسوماً بين هؤلاء الخمسة لكونهم كلهم في درجة واحدة وفي القرب
الى الواقف سواء غير انهم مختلفون في قوة القرابة للمتوفي أو يختص به الاخ الشقيق دون البقية
(أجاب) نصيبه يكون مقسوماً على الخمسة المذكورين للذ كرمثل حظ الاثنين لكونهم
في القرب الى الواقف سواء ولا ينظر الى قوة القرابة وضعفها اذ لا ينظر لها مع قول الواقف يقدم
الاقرب فالاقرب الى الواقف ولم يقل للمتقدم فقد اعتبر الواقف الاقربية الى القوة وهذا مما
لا يشك فيه وقد تقر عند العلماء تأخير القوة عن القرابة وان كان ضعيفاً وجهه الاستحقاق
في الوقف واحدة وقد شرط الواقف تقديم الاقرب ولم يقدم فيه ذاهبتين على ذي جهة في شرط
وهذا واضح جداً لا يحتاج فيه الى زيادة ايضاح ولا اطناب والله أعلم (سئل) في ناظر وقف
عزل بعد جمعة الغلات وقبضه المتحصلات ووضعها في أماكن معلومة فطلب منه الناظر حالا
أن يسلمه ما جمعه من ذلك ليصرفه فيما شرطه الواقف من الجهات والمصارف فأبى قائلاً ان
ذلك كله لي لا في ملتزم به وقد وفيت المصارف من مالي فالغلات لي حق هل يكون ذلك
وقفاً شرعياً يمنع المتولى حالاً عن التعرض له أم لا يكون ويطالب بتسليم جميع ذلك لكونه حق
الوقف بعينه ولا اعتبار بقوله اذ لا يصح الالتزام (أجاب) لا يكون قوله هذا وقفاً شرعياً ولا
أمر امرعياً بل خطأ جليلاً وشياً فرياً عن الشرع أجنبياً اذ لا قائل من فقهاء الاسلام بعصية
الالتزام في أوقاف الانام لانك مهما اعتبرته كان باطلاً وكيف ما أقومته كان ماثلاً فان
قدرته يعافه ويبع المعلوم أو المجهول وان قدرته اجارة فهي واقعة على استهلاك الاعيان
المعدومة الآتية فيما يتول وهي في الموجود لا تجوز فكيف يستأجر منها ما سيجوز وان
اعتبرته واهبها لم يصرف ومتبهاً لماسية بض فالهبة في مال الوقف لا تجوز ولو بعوض كهبة
الاب مال ولده الصغير مع تخلف جميع شرائط الهبة في ذلك وان اعتبر ذلك صدقة منه على
الواقف وقصد فاعليه فهو أخرى بالبطالان المسبق ولما انه يؤدي الى بطلان العمل بشرطه

الذي هو كنص القرآن وبقيصة الاعتبارات بديهية التصورات فالحق المجمع على حقيقته
والحكم المتفق على شرعيته الحكم للمولى حالاً بأخذ الفلوات وقبض المتحصلات
ليصرفها فيما شرط واقفها وان امتنع المعزول يؤخذ منه قهراً وترفع يده عنها جبراً كما هو
العدل المأمور به لاسماني أموال الأوقاف التي نص على وجوب صيانتها والاعتناء بشأنها
أكابر الأسلاف والله أعلم (سئل) في رجل وقف داراً على أولاده ثم على أولادهم ثم وثم وجعل
آخر جهة بر لا تقطع هل تكون وقفاً عليهم يسكنونها أو يستغلونها أو لهم السكنى أو
الاستغلال وهل إذا سكنها أحدهم لبقية مطلبته بأجرة المثل (أجاب) هي عند الإطلاق
للاستغلال وليس لهم سكناها في فتح القدير وليس للموقوف عليهم الدار سكناً هابل لهم
الاستغلال كما أنه ليس للموقوف عليهم السكنى بل الاستغلال وصرح في البحر بوجوب أجرة
المثل للشريك إذا سكن من له الاستغلال وفعل ما لا يجوز والحاصل أن الواقف إذا أطلق أو عين
الاستغلال كان للاستغلال وإن قيد بالسكنى تقدم بها وإن صرح بهما كان للسكنى
وللاستغلال جرياً على كون شرط الواقف كنص الشارع فن له الاستغلال فقط لاحق له في
السكنى ومن له السكنى لاحق له في الاستغلال وإذا سكن الشريك بالغلبة وجب عليه أجرة المثل
مطلقاً سواء كانت الدار للسكنى أو للاستغلال وإن سكن في دار السكنى والشريك الآخر
لم يسكن المضيق لا يستحق لنصيبه أجرة لأن المتضيق ليس له الا السكنى ولو كان إلى جنب الآخر
وليس له طلب أجرة لخصته وهو محل كلام الخصاص بأنه لا أجرة على الساكن يعني للذي امتنع
عن السكنى للمضيق أو لغيره حيث لم يمنع الشريك عنها فتدبر ذلك وافهمه فقد اختلط على
البعض كلامهم في هذا المحل فلم يعلم والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على أولاد الواقف الأربعة
وسماهم سكاوا سكاوا ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم وثم وثم على جهة بر لا تقطع هل إذا سكنها
أحد الموقوف عليهم عماله من حق السكنى المشروطة له بهذا الشرط يستحق عليه الباقيون أجرة
أم لا يستحقون (أجاب) لا يستحق الباقيون عليه أجرة فسكاه عماله من الحق المشروط له
بنص الواقف الذي هو في وجوب العمل به كنص الشارع قال في البحر ناقلاً عن فتح القدير ليس
لأحد من الموقوف عليهم السكنى أن يكرهها ولو زادت على قدر حاجة سكاها نعم له الاعارة لا غير
ولو كثيراً ولاد الواقف ولد له ونسب له حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الاسكاهات تقسط على
عدددهم ولو كانوا ذكوراً وإناثاً أن كان فيها جبر ومقاصير كان للذكور أن يسكنوا ونساءهم معهم
وللنساء أن يسكنن أزواجهن معهن وإن لم يكن فيهما جبر لا يستقيم أن تقسم بينهم ولا تقع فيما
مهاياة انما سكاها لمن جعل الواقف له ذلك لا لغيرهم ومن هذا يعرف أنه لو سكن بعضهم فلم يجد
الآخر موضعاً يكفيه لا يستوجب الآخر أجرة حصته على الساكنين بل إن أحب أن يقعد
معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج أن كان لأحدهم ذلك فعل والآخر المضيق وخرج
أو جلسوا معاً كل في بقعة إلى جنب الآخر والاصل المذكور في الشروح والفروع في أوقاف
الخصاف ولم يخالفه أحد فيما علمت وكيف يخالف وقد نقلوا إجماعهم على الاصل المذكور اه
واشترط الاسكان لا يوجب استحقاق الأجرة على من يسكن منهم لأن قد استوفى حقه المشروط
له وهو السكنى فلم يكن غاصباً لمنافع الوقف حتى نقول بوجوب الأجرة عليه على قول من قال
بوجوب الأجرة على غاصب الوقف فتنبه لذلك والله أعلم (سئل) في دار موقوفة على جهة شرط
الواقف السكن فيها لأمرين مدة حياتهم ما سكنت أحدهما وطلبت الأخرى السكن فلم تمنعها

مطالب إذا أطلق الواقف أو
عين الاستغلال كان له ولا
يكون للسكنى إذا عينها

مطلب من له السكنى
لا يستحق الاستغلال
وبالعكس وإذا سكن بالغلب
وجب عليه الأجر مطلقاً

مطلب إذا سكن أحد
الموقوف عليهم بماله من
حق السكنى لأجرة عليه
للبقية
مطلب ليس للموقوف عليه
السكنى أن يكرى وله الاعارة
وله أن يسكن زوجته معه
وبالعكس

مطلب لو طلب أحد
الموقوف عليهم السكنى
القسمه أو المهايأة لا يجاب
لذلك

مطلب أحد الشركاء في
الوقف على السكنى أو
الاستغلال لو سكن بالغلبة
يجب عليه الأجرة للبقية
مطلب المشروط له السكنى
عند الحاجة ليس له السكنى
عند عدمها فلو كانت امرأة
وسكنت مع زوجها فعليه
الأجرة

مطلب إذا سكن أحد
الموقوف عليهم بالغلبة وصار
يدفع عنه مغارم سلطانية
بغير إذن شريكه يجب عليه
أجرة حصه شريكه ولا يلزم
شريكه ما دفعه بغير أمره

وأبى المهايأة أو القسمه وفتح باب آخر فهل للثانية أن تجبر أختها على القسمه وفتح باب آخر
أو على المهايأة أم ليس لها ذلك حيث أن الواقف شرط لهما السكن والحل قابل لسكنهما معاً من
غير قسمه حيث لم يوافقها الثانية على القسمه ولا على المهايأة وهل إذا كان الواقف شرط السكن
للمرأتين بهذه الدار مدة حياتهما هل لهما أن يسكنا أو واجبهما معهما من غير رضا المستحقين في
الوقف أم لا وهل إذا تراضيا على القسمه وفتح باب آخر للدار الموقوفة هل لهما ذلك من غير رضا
المستحقين أم لا (أجاب) ليس للثانية أن تجبر أختها على القسمه ولا على المهايأة ولكل منهما
أن تسكن زوجها معها وتنع القسمه وأن تراضيا على الوجه المذكور وقد صرح بالمسئلة
صاحب البحر نقلاً عن فتح القدير في كتاب الوقف في قوله ولا يقسم وإن وقف على أولاده والله أعلم
(سئل) في أحد الشركاء في الوقف إذا سكن جميع دار الوقف بدون إذن البقية هل يجب لهم
عليه الأجرة أم لا (أجاب) نعم يجب عليه قال في البحر نقلاً عن القنية أحد الشريكين إذا
استعمل الوقف كله بالغلبة بدون إذن الآخر فعليه أجر حصه الشريك سواء كانت وقفاً على
سكناهما أو موقوفة للاستغلال والله أعلم (سئل) في وقف صورته إنشاء الواقف وقفه هذا
على نفسه ثم على بناته عمره وزاهدة وشمسية وأنسية بينهما بالسوية شارطاً السكنى لهن عند
حاجتهن إليهن الوقف إلى زاهدة وشمسية وأنسية فتعطلت زوجاً زاهدة وشمسية على دارين من
دور الوقف وسكناهما مع زوجتيهما مع الغنية عنهما وأنسية قاصرة لا زوج لها نحو إحدى
عشرة سنة فلما تزوجت أنسية تغلب زوجها كما كذلك في دار من دور الوقف أيضاً والدور
متفاوتة فما الحكم الشرعي في ذلك أبسطوا لنا الجواب حازن الثواب (أجاب) أعلم
أولاً أن من المقر في المذهب أن من له سكنى دار ليس له إيجارها وأخذ غلتها إلا بتنصيص من
الواقف ومن له إيجار دار وأخذ غلتها ليس له سكناها إلا بتنصيص من الواقف وحيث قصر
الواقف السكنى على حالة الحاجة ليس لهم عند عدمها السكنى إنما لهن الاستغلال فقط فإذا
سكن مع عدمها فأجرة المثل لتلك الدور واجبة لكن على أزواجهن لاعتبار لما تقررنه على
المتبوع لا على التابع كما قرر في الغصب فيما أخذها الناظر منهم ويصرفها إلى العمارة أن كانت
هناك عمارة والأبوزعها عليهن فإن قلت ما فائدة الأخذ منهن والرد عليهن قلت حيث كانت
الدور متفاوتة اعتبرت كل دار على حدة في أجرة مثلها لأجل الشركة الحاصلة في الوقف فما
خص غير الساكنين بؤخذ من الساكنين في دفع له قال في البحر نقلاً عن القنية أحد الشريكين
إذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون إذن الآخر فعليه أجر حصه الشريك سواء كانت وقفاً على
سكناهما أو موقوفة للاستغلال اهـ وهذا صريح في أن السكنى بالغلبة مع الحاجة بدون إذن
الشريك موجبة لأجرة المثل بحصة الشريك وقد علم الجواب مما قررناه على كلا الحالين فتأمل
ذلك واعتقه فقل من حذر الجواب في هذه المسئلة على هذا الوجه والله أعلم (سئل) في متولى
وقف على ذرية شخص سكنه أحد الموقوف عليهم بالغلبة فصار يدفع عنه مغارم سلطانية
كالعوارض ونحوها بغير إذن شريكه طلب منه أجرة المثل لحصته فأبى وتعلل بدفع المغارم هل
يجب عليه أجرة مثل حصته أم لا وهل تعلله مقبول أم لا (أجاب) عليه أجرة حصه الشريك
سواء كان وقفاً على السكنى أو موقوفة للاستغلال كما صرح به في البحر نقلاً عن القنية وليس
للساكن أن يتعلل بما ذكر إذا يلزم شريكه المذكور شئ مما دفع من المغارم حيث لم يأذن له بالدفع
ليرجع عليه بحصته منها كما أنه ليس للذي لم يسكن أن يقول لا أخراً أنا أسكن بقدر ما سكنت لأن

مطلب اذا زادت أجرة
الوقف بسبب عمارة المستأجر
لا تجب عليه الأجرة خاليا
عنها
مطلب لو شرط الواقف أن
يكون لوقفه ناظر ومشرف
لا يجوز جمعهما في رجل

مطلب ليس للمتولي أن
ينفرد بالتصرف بغير إذن
الناظر وبالعكس

مطلب اذا ولي السلطان
ناظرا عاما وخصا على
الاقواق ليس للعام رفع
يد الخاص

مطلب اذا أم الامام بعض
الاقواق دون بعض فله من
المعلوم بقدر ما يشر

المهاياة انما تكون بعد الخصومة والله أعلم (سئل) في ثلث عقار موقوف لاستأجره فيه عمارة
زادت بسببها أجرة مثله وقضى عليه بأجرة المثل لفساد الاجارة ونحو ذلك هل يقضى عليه به حاله
كونه عامرا بعمارته التي هي ملكه أو حاله كونه خاليا عنها (أجاب) يقضى عليه بأجرة المثل
حالة كونه خاليا عن عمارته التي هي ملكه اذا لا يجب على الانسان أجرة ملكه اذا انتفع به والله
أعلم (سئل) في رجل وقف وقفا وجعل له متوليا وجعل له آخر ناظرا يعني مشرفا عليه هل يجوز
أن يجتمع مع رجل واحد بين الوظيفتين بحيث يكون متوليا وناظرا أم لا يجوز الجواب منقول
مصرحا مستنبطا موضحا (أجاب) لا يجوز أن تجمع الوظيفتين في رجل واحد لا على ما ذكره
الناظم ولا على ما ذكره الامام محمد بن الفضل والذي روى عنهم ما ذكره في الخاتمة في باب الوصي
فيما يكون قبول الوصية من قوله رجل أوصى الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه ذكر الناظم
انهم وصيان كأنه قال جعلتكم وصيين فلا ينفرد أحدهما بما لا ينقربه أحد الوصيين وقال
الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يكون الوصي أولى بالمساكن المال ولا يكون المشرف وصيا
وأثر كونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه اهـ فهذه اصرح في عدم جواز اجتماع
الوظيفتين في واحد لانه يلزم على ما ذكره الناظم انفراد الواحد بالتصرف والوقف اعتمد على
رأى اثنين ونظرهما تصرفا ولم يرض بواحد أو ما على ما ذكره أبو بكر فانه يلزم منه جواز تصرف
الوصي بلا علم مشرف عليه وأنت على علم بان الوقف يستحق من الوصية وان مسائله تنفرد عنها
وهذا ظاهر لا غبار عليه ويظهر للفقهاء بآدنى امالة نظرا اليه والله أعلم (سئل) في وقف له ناظر
ومتول هل يجوز لأحدهما ان يتصرف في الوقف بغير علم الآخر أم لا (أجاب) لا يجوز
لأحدهما أن يتصرف بغير علم الآخر بل ولا يجوز له أن ينفرد بالتصرف كما هو صريح كلام
علمائنا في غير ما مذهب والقيم والمتولي والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما يشهد به فروعه من
المتعاقبة عليها تلك الاقفاط يفهم ذلك من كان من أهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمله اسم
الفقهاء والله أعلم (سئل) فيما هو الواقع بالديار الشامية من الاوقاف المعروفة بالاقواق
المصرية من ان السلطان ينصب ناظرا عاما عليها والاقواق التي بالقدس منها ناظر خاص
متصرف منصوب من قبل السلطان أيضا هل للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المنصوب عن
التصرف فيما يسوغ له شرعا أم لا واذا عزل السلطان المتولي العام ونصب غيره ينعزل بذلك المتولي
الخاص بيت المقدس أم لا (أجاب) ليس للناظر العام رفع يد الناظر الخاص المتصرف
المستفاد من نصب السلطان وكيف ذلك والولاية الخاصة أقوى كما هو المقرر عند أهل العلم
وأصحاب القضاء والفتوى ولا ينعزل الناظر الخاص بعزل الناظر العام وكيف ذلك وكل ولاية
منهما مستقلة بنفسها على الوجه التام ولا تلازم بينهما بوجه من الوجوه ومسألة لا ينعزل نائب
المستنيب بعزله تكشف القناع من هذه بل هذه بالاولوية أولى باتفاق أهل الاستحسان والوجوه
والامر فيها عن زيادة التبيين والله الموفق والمعين وهو أعلم العالمين (سئل) في رجل بيده
وظيفة امامة على مسجد يوم أوقات الصلوات الخمس في كل يوم بعثني وقد تناول جميع المعلومات
من قيم الوقف والحال انه قد كان أم في بعض الاوقات دون بعض فهل لا يستحق المعلومات الاجتهاد
مباشرا والباقي يرجع عليه به ويكون موفرا الجهة الوقف أم كيف الحال (أجاب) الذي تحصل
من كلام الجبر أن مقتضى كلام الخصاص انه لا يستحق الاجتهاد مباشرة وبه صرح ابن وهبان
في المسافر الحج وأصله الرحم حيث قال لا ينزل ولا يستحق المعلومات مسددة سفره مع أنهم افرضان

عليه وان مقتضى كلام صاحب القنية وهو امام يترك الامامة لياراة أقربائه في الرساتيق اسبوعا
أو نحوها أو لصبيته أو لاستراحة لابس به ومثله عفو في العادة والشرع انه يستحق اذا كان كذلك
للعرف وأنت على علم ان كلام الخصاف لا يصادمه كلام صاحب القنية وقد نص في أنفع الوسائل
ان مقتضى كلام الخصاف هو الفقه (أقول) ويؤيده أيضا نصهم على جواز الاجارة في هذه
الطاعات فكان شبه الاجارة قوي فيها والله أعلم (سئل) في كاتب وقف بأمر الكتابة مدة ثم عزل في
أثناء السنة هل يبسط معلومه المقتر رله على الكتابة فيستحق بقدر ما عمل شرعا أم لا (أجاب) نعم
يستحق بحسب المدة التي عمل فيها الكون معلومه في مقابلة عمل الكتابة فإذا عمل نصف السنة
استحق نصف المعلوم أو ثلثها استحق ثلثي المعلوم وهكذا حتى لو عمل يوما واحدا استحق بحسبه
وكذا كل صاحب وظيفة يكون معلومه في مقابلة العمل وقد صرح بذلك الطرسوسي في أنفع
الوسائل ونص على ان المعلوم يبسط على المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما وقد نقله في الاشباه
وقرره وقال في أنفع الوسائل انه الاشبه بالفقيه والاعدل معللا بأنه في مقابلة العمل فيقسم بقدره
وهو ظاهر في الكتابة لان الكتابة عمل بالتردد غير واجب والله أعلم (سئل) فيما اذا مات المدرس
بعد تمام السنة مدرساهل يستحق ما هو المشروط وفي وظيفة التدريس أم لا (أجاب) نعم يستحق
المشروط بعمله كما صرح به في أنفع الوسائل وتبعه في الاشباه والنظائر قال في أنفع الوسائل بعد
نقول رهن بها صاحب القنية فهذه الفروع التي ذكرها صاحب القنية فيما هو صريح وذلك
ان المدرس والامام والمؤذن لا يعتبر في حقوقهم وقت خروج الغلة وما ذاك الا لان لهذه الوظائف
شوب الاجارة وذلك لان المدرس يتردد الى مكان معين ويقرأ أو يفيد الطلبة ويهدى ثواب قراءته
الى الواقف وكذا الفقيه والامام وهذا كله ليس بواجب عليه فعلة فكان القدر الذي يتناوله من
الوقف الذي هو في مقابلة هذا العمل في معنى الاجرة وقال في الاشباه فاذا مات المدرس في أثناء
السنة مثلا قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي أن ينظر وقت قسمة
الغلة الى مدة مباشرته الى مباشرة من جاء بعده ويبسط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه
للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته ولا يعتبر في حقه زمان مجيء الغلة وادرا كها
كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يقتصر الحكم بينهم وبين المدرس والفقيه وصاحب وظيفة ما
وهذا هو الاشبه بالفقيه والاعدل كذا حتره الطرسوسي في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في
مدرس بمدرسة مات والمدرسة صرة معلومة واردة في كل سنة للمدرسة وقد كان يدرس فيها منذ
سنتين لكن الصرة المزبورة لم ترد في سنة من سنيه ثم ولي السلطان مدرسا بها فأدت الصرة بعد سنة
من موت المدرس المذكور أو لا فتنازع ورثة الميت مع المدرس حالا فهل يحكم في الصرة الواردة
في زمان الحي لورثة الميت أو يحكم للمدرسة حالا واذا حكم بهم الورثة الميت فهل الحكم
المزبور باطل لمخالفة الشرع الشريفة أم لا (أجاب) يحكم بهم للمدرسة حالا لان الاصل صرف
ربيع كل سنة المستحقه فيها وقد وردت في مدته ثلاثا تعداه وقد شهد لذلك أصول كثيرة وفروع منها
الحادث يضاف الى أقرب أوقاته ومنها ما صرح به شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحارثي في
فتاواه انه لا يصرف ربيع سنة في سنة قبلها خصوصا اذا ضاق عن السنة التي لم تصرف للمتوفي
والصرف بمنزلة قطع عاقبة الميت للسنة التي وردت فيها بالاشبهة واذا حكم بهم الغير المدرس حالا
لا يجوز مخالفة الشرع بترك المحدث لاجل الموهوم اذ هي لسنة محقق والحال هذه واحتمال
كونها عيبت لسنة المتوفي وهو هو وهذا ظاهر والله أعلم (سئل) في امام عزل أزمات في أثناء

مطلب اذا عزل الكاتب في
اشاء السنة استحق بحسبه
وكذا كل صاحب وظيفة
يكون معلومه في مقابلة
العمل

مطلب اذا مات المدرس بعد
مضى السنة استحق المشروط
وكذا الفقيه والامام وان في
أشائهم بحسبه ولا يعتبر
مجيء الغلة بخلاف الاولاد
الموقوف عليهم فانه يعتبر
فيهم مجيء الغلة

مطلب مدرسة لمدرسة هامة
ترد في كل سنة فوات ولم ترد
سنة من سنيه ثم ولي السلطان
بها مدرسا فاذا أتت بعد
موته بسنة ففيه الثاني ولو
حكمهم الاول

مطلب الامام يستحق بقدر
عمله اذا عزل او مات

السنة هل يستحق بقدر ما عمل أم لا (أجاب) نعم يستحق بحسبه كما حترره في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في كرم موقوف على أولاد الواقف مات ولد منهم بعد خروج زهرته وصيرورته حصصاً ما هل حصته ميراث عنه أم لمن آل إليه الوقف بعده (أجاب) بل ميراث عنه لأن المراد بطولوع الغلة أو خروجها أو مجيئها في كلامهم صيرورتها ذات قيمة كما صرح به في أنفع الوسائل ولا شك أن المصير له قيمة وقد صرحوا بأنه إذا مات بعد خروج الغلة فخصته ميراث عنه بل صرح كلامه في أنفع الوسائل أنه ميراث ولو لم يبد صلحاً له قال بعد كلام كثير فعلى هذا يحمل كلام هلال يوم تجيء الغلة وتأتي الغلة على ظهور الزرع من الأرض والزهور من الغصون لأن له قيمة في الجلة كما قالوا في جواز بيع ما لم يبد صلحاً له والله أعلم (سئل) في رجل سافر لعذر فاستتاب عنه نائباً في وظيفة إمامة وخطابة مقررين عليه بتقرير شرعي وجعل للنائب عنه أجرة معينة لمباشرة عنه فبأشهر مدة أشهر وسعي النائب في أخذ الوظيفتين عنه فوجهتا له بأنائه الذي هو غير مطابق للواقع وبأنهما شاغرتان فهل تخرج الوظيفتان عن المنوب عنه بذلك أم لا تخرجان عنه وإن كان النائب تناول شيئاً من الوقت يؤخذ منه ولا يستحق إلا الأجرة التي جعلت له لمدة مباشرة أم لا (أجاب) لا تخرج الوظيفتان عن المنوب عنه بذلك إذ لا تكون الوظيفة شاغرة والحال كذلك واعطاء السلطان على ما انتهاه فكان وجوده شرطاً لصحته فتنفقه بفقده كما قالوا في السؤال معاداً في الجواب اقتضاء ولا ارتباط في ذلك وكتب الأصول مترعة به وموضحة لتفاصيله وشعبه فإذا تقرر ذلك مع تقرر صحة الاستتابة كما بيناه في افتاء سابق فماتوا له النائب من ناظر الوقف من معلوم الجهتين يجب استرداده إذا لحق له في جهة الوقف وانما له الأجرة المشروطة التي شرطها له المستنيب حيث وفي العمل المشروط وعليه بما تناوله فإن من أعطى شيئاً على أنه حق ثابت فبين خلافه يسترد منه لظهور بطلان يده بالوضع عليه والحالة هذه والله أعلم (سئل) هل للقاضي إقامة قيم على الوقف بنجاسة ناظره المنصوب من جهة السلطان أو القاضي خشية ضياع غلة الوقف (أجاب) نعم تصح إقامته له ويسوغ له التصرف المفوض إليه من قبل قاضي الشرع ولا خلاف في ذلك لأحد من العلماء قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب أقام القاضي مقامه رجلاً إلى أن يقدم فإذا قدم ترد إليه اهـ ومثله في مختصر الناصح لوقفي هلال والخصاف وهذا في منصوب الواقف فما بالك بمنصوب غيره وكف لا تصح وقد تعين النظر فيه وصرحوا بأنه يجب الاقتضاء بكل ما هو أنفع للوقف فإذا علمت صحة إقامته مقامه علمت جواز جميع التصرفات السابقة للناظر المقام مقامه والله أعلم (سئل) في محدودات موقوفات على الزوجة الشريفة فيلسطين استمرت والناظر عليها غائب عنها بمشقة الشام هل للقاضي الشرع الشريف بالقدس المنيف أن ينصب باجرة مباشرة المردم ببعض غلاتها المصلحة للوقف ودفع ضرره إن لم يعجل بالمرقة أم لا (أجاب) نعم للقاضي الشرع ذلك لما فيه من المصلحة حتى صرح علماء نابان للقاضي أن يستأجر فترأشاً للمسجد بلا تقرير لمصلحته وصرحوا بجواز الاستدانة على الوقف للتعمير إذا تعمير من أهم مصالح الوقف فقد صرحوا بأن الناظر إذا صرف للمستحقين مع الحاجة إلى التعمير فإنه يضمن إذا لحق لهم في الغلة زمن التعمير بل لاحق لهم زمن الاحتياج إليه عمرأولاً وهذا مما لا توقف فيه فإذا كان القاضي بالتعمير في مسقفات الوقف وإصلاح الأراضي صحيحاً نأذرنه المتولى أم غضب باجرة المثل وما قارب به أجمع عليه والله أعلم (سئل) في رجل وقف جارية على مصالح المسجد الفلاني في مرض موته فأخذها المتولى بعد موته وباعها بالغبن

مطلب إذا مات أحد الموقوف عليهم بعد خروج الغلة بان صار لها قيمة يورث عنه

مطلب رجل استتاب رجلاً باجرة معينة في وظيفة إمامة وخطابة فأنهى النائب إلى السلطان بأنهما شاغرتان فولاها عليهما بناء على ذلك

مطلب للقاضي إقامة قيم على الوقف بنجاسة ناظره المنصوب من جهة السلطان بل ولو من جهة الوقف

مطلب للقاضي أن ينصب مباشرة لعمارة الوقف باجرة حيث غاب الناظر

مطلب يجوز الاستدانة على الوقف للتعمير ولا يجوز التصرف للمستحقين مع الحاجة إلى التعمير

مطلب وقف رجل جارية
على مصالح المسجد فباعها
المتولي بعد موته
مطلب لا تنقض القسمة
بإنقراض كل طبقة

الفاحش فهل يجوز وقفها وبيعها أم لا (أجاب) وقفها غير صحيح على الأصح المفتي به فلوارث
الواقف انتزاعها من يد مستترها ومشتريها يرجع بثمنها على المتولي الذي باعها ما لم يكن حكمه به
حاكم شرعي يرى وقفها مستوفيا شرائط الحكم لا ارتفاع الخلاف بحكمه في محل اجتهاد والله
أعلم (سئل) في أربعة أخوة وقفوا عقارا مشتركا بينهم فأنشأ كل واقف ربهعة على نفسه ثم على
أولاده الذكور ثم على أولاد أولاده الذكور ثم على الذكور من أولاد أولاد أولاده كذلك ثم على
نسله وإن سفل لا دخل فيه للإناث الآن تكون أنثى فقيرة وزوجها فقير افلها نصف مال الذكور
فلومات أبوها ولا ذكرا له أو أخوتها عن غير ولد استحققت مال والدها وأخوتها أيام فقرها وفقر
زوجها على أن من توفي من أولاد كل واحد من الواقفين وأولاد أولاده ونسله المستحقين لما فعه
عادم عليه لولده ثم على ولده ثم نسله بينهم على ما ذكر وإن مات من أولاد الواقفين ونسلهم
المستحقين عن غير ولد ولا ولد ونسل عادم كان جاريا عليه على أهل درجته ثم على ولد من
انتقل إليه من أهل الوقف ثم على نسله وإن سفل بينهم على الشرط والترتيب المذكورين وإن
من توفي من أولاد كل من الواقفين ونسلهم وإن سفل قبل استحقاقه وترك ولدا أو ولدا استحق
ما كان يستحقه والده لولده حيا أو بعد موت أمهات يجرى ذلك عليهم أبدا ومن انقطع نسله
من الواقفين المذكورين من الذكور بان توفي النسل كله ولا ولد ذكر له عادم كان جاريا عليه
على بناته ثم بنات بناته ثم على بنات بنات بناته وإن سفلوا ثم على أولادهم ثم على نسلهم وإن سفل
ومتى انقرض نسل واحد من الواقفين من الإناث أيضا عادم كان جاريا عليه يعني النسل
على أخوته الثلاثة المذكورين ثم على أولادهم ثم على نسلهم وإن سفل بينهم على ما ذكر في أولاد
المتوفى من الذكور يجرى ذلك كذلك عليهم أبدا فإذا انقرض نسل الأخوة المذكورين
بأسره بان لم يعقبوا عادم ذلك وقف على أقاربهم من جهة أبيهم وعلى نسلهم يقدم الأفقر والاحوج
على غيره وكذلك أولاد بنات الواقفين المذكورين وبنات بناتهم يجرى ذلك عليهم كذلك أبدا
فإذا انقرضوا بأسرهم عادم وقف على أقارب الواقفين من جهة أمهاتهم يقدم الفقير منهم
على الغني فإذا انقرضوا بأسرهم عادم وقف على الفقراء والمساكين المسلمين بالقدس الشريف
بينهم على ما يراه الناظر فإذا لم يوجد بها فقير ولا محتاج عادم ذلك وقف على مصالح المارسة من
وجهات وقفه ومتى تعذر الصرف إلى ذلك عاد وقف المصالح المسجد الأقصى وسائر جهات وقفه
ومتى تعذر الصرف له كان على الفقراء والمساكين حيث وجدوا يجرى ذلك كذلك أبدا هذه
صورة كتاب الوقف مات الواقفون الأربعة وانقطع نسل ثلاثة منهم واشتصر الوقف في ولد
ذكر يدعى تقي الدين هو ابن ابن ابن أحد الواقفين الأربعة ثم مات تقي الدين عن ابنين وبنات
هم عفيف وأحمد وفاطمة مات عفيف عن ابنتين كلثوم وعائشة ثم مات أحمد عن بنتين ثم ماتت
فاطمة عن ابن اسمه محمد ثم مات محمد المذكور عن بنتين مؤمنة ورابعة ثم ماتت عائشة بنت عفيف
عن ابن اسمه زكريا ثم ماتت كلثوم عن ابنتين وبنات ثم ماتت واحدة واحدة
من بنات أحمد عن ابن اسمه محمد والآخرى عن بنت ثم مات محمد المذكور عن بنتين ثم مات حافظ
عن ابنين وبنات ثم مات نضر الدين عن ابنين فهل يستحق الوقف كل من نسل عفيف ونسل أحمد
ونسل فاطمة على حسب ما شرطه الواقف أم يحرم منهم نسل بنات بنات الواقف في
وقفه هذا فإذا قلتم باستحقاق الكل فما يستحق كل من بنات محمد بنات أحمد وزكريا ابن عائشة
وأولاد حافظ وابن نضر الدين وعائشة بنت أحمد وبنات محمد بن فاطمة بنت تقي الدين وهل

يراعى وصف الحاجة فيهم كما شرط في بنائه وكذلك شرط تفضيل الذكور على الأنثى وشرط الترتيب
 أم لا يراعى فيهم شيء من ذلك (أجاب) نعم يستحق كل واحد من نسل عفيف ونسل أحمق ونسل
 فاطمة ولا يحرم أحد منهم لأنقطاع نسل الواقفين الأربعة من الذكور وصيرورة الجمع من نسل
 ابني بنت ابن ابن ابن الواقف بموت أحمد بعد موت عفيف ابني تقي الذين قد خالوا في قول
 الواقف ومن انقطع نسبه من الواقفين من الذكور إلى قوله ثم على أولادهن ثم على نسلهن وان
 سفل وقد انقطع الذكور من نسلهم وما بقي إلا الإناث ونسل الإناث والذكر والأنثى داخل في
 مسمى أولادهن ونسلهن ان سفل فدخلوا هم تحت هذه العبارة مما لا يشك فيه وقد رتب بتم
 وشرط من توفي عن أولاد أو أولاد أو أولاد عدا ما كان عليه على ولده إلى آخره ومن لا فعلى أهل درجته
 فرجعت إلى مسألة السبكي الماخوذة من مسألة الخصاف ونقض القسمة بانقراض كل طبقة
 فيهما والكلام فيهما مقرر مشهور إذا علمت ذلك فقد انقضت القسمة بأخر من مات من أهل طبقة
 كانوا وهم عائشة بنت عفيف وبنت أحمد ومحمد بن فاطمة واجتمع في الطبقة التي تليها كل من
 حافظ ونفرا الدين وزكريا وعابدة ومحمد بن بنت أحمد وبنت بنت أحمد ورابعة ومؤمنة بنت أحمد بن
 فاطمة يتقسم ريع الوقف على اثني عشر سهما للذكور الأربعة كل واحد سهمان وبثمانية أسهم
 للإناث الأربع أربعة أسهم لكل واحدة سهم سهم فهذه جله الأثني عشر سهما ثم بموت حافظ
 انتقل نصيبه لابنته وبنته الخمسا لكل ذكر منها خمس وان لا شيء خمس وبموت نفرا الدين انتقل
 نصيبه لابنته انصافا لكل واحد منهم ما نصيبه وبموت محمد بن بنت أحمد انتقل نصيبه إلى بنته
 انصافا كذلك والباقيون من أهل الطبقة وهم زكريا وعابدة وبنت بنت أحمد ورابعة ومؤمنة باقون
 على انصابتهم لذكر ياسهمان من اثني عشر سهما ولعابدة سهم منها ولبنت بنت أحمد سهم منها
 ولؤمنة سهم منها ويراعى وصف الحاجة وكذلك تفضيل الذكور واشتراك الترتيب في الأصل مع
 فرعه واعطاء الفرع مما لا صلة بموته لصريح قوله يجزى الحال بذلك عليهم كذلك في كل جملة من
 جملة والله أعلم (سئل) في وقف صورة كتابه الذي يمدناظره الذي هو أحد أولاد الظهور والمستحقين
 لزيعة المتصل بالقضاة واحد بعد واحد إلى الآن أنشأ الأخوان الشقيقان هما محمد وابراهيم
 وقفهما سوية على أنفسهم ما ثم من بعد كل منهما على أولاده وهم أحمد ولي ومضى وحلب وست
 الزوم أولاد محمد ويحيى بن ابراهيم وعلى من سيحدث لهم من الأولاد الذكور والإناث ما عاشوا
 على الفريضة الشرعية ثم على أولادهم ثم على أنسألهم ذكوراً وإناثاً من أولاد الظهور خاصة
 دون أولاد البطون يشترك الاثنان فياوقفهما على الفريضة الشرعية هذه الصورة الأصلية وقد
 كان أولاد البطون يتناولون من ريع الوقف ويشاركون أولاد الظهور وفيه متمسكين بصورة نقلت
 من السجل بتاريخ يمينه وبين الصورة الأصلية المذكورة زيادة عن سبعين سنة ليس فيه أقوله من
 أولاد الظهور خاصة دون أولاد البطون حذفها الكاتب سهواً من عند قوله على الفريضة
 الشرعية الأولى إلى قوله على الفريضة الشرعية الثانية بسبق نظره إليها فحضر ناظر الوقف الذي
 هو أحد أولاد الظهور بالصورة الأصلية لدى الحاكم الشرعي وادعى على رجل من أولاد البطون
 بأنه محجوب بالشرط المذكور بعد ثبوته لديه منعاً شرعياً بعد اعتبار ما وجب اعتباراً شرعياً ثم ادعى
 بعده ولد البطن المزبور الذي منعه الحاكم الشرعي لدى قاض آخر على الناظر المزبور استحقاقاً في
 الربع فنهى الحاكم الشرعي الثاني أيضاً وأمضى حكم الأول بعد ثبوت مضمون الوقف الأصلي
 المشروح أعلاه لديه منعاً شرعياً بعد اعتبار ما وجب اعتباره فهل المعمول به شرعاً كتاب الوقف

مطلب المعمول به كتاب
 الوقف الأصلي المتصل
 بالقضاة لا بما في أيدي
 المستحقين

الاصلي المتصل بالقضاة واحد بعد واحد النابت المضمون المحكوم به الخالي عن الشبهة أم
الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الثبوت المترجح فيها سهو الكاتب وسبق نظره على الوجه
المشروح (أجاب) لاشبهة في أن المعمول به والذي يجب اتباعه الكتاب الاصلي المتصل بثبوته
بالقضاة المحكوم به الخالي عن الشبهة لا الصورة المنقولة من السجل الخالية عن الحكم والثبوت
المترجح فيها سهو الكاتب بسبق نظره المذكور كما يقع ذلك كثير في الكتب في متشابه السطور
والعهدة على ما ثبت لدى الحاكم الشرعي وقضى به لأعلى وجه الخط والكتابة وكل محتمل متشابه
والله أعلم (سئل) فيما إذا كان كتاب وقف على ذرية متشعبة في سجل القاضى المصون في صناديق
القضاة عن تداول الأيدي وشم طبق السجل صورة في يد رجل من الذرية وكتاب الوقف تحت يديده
من الذرية بحكم كونه ناظرا على الوقف انتقل اليه عن كان قبله من الناظر لكن في هذا الكتاب
ما يخالف السجل والصورة من نحو زيادة كلمة أو نقصانها أو تحريف كلمة ما يغير المعنى بالنسبة
للمسجل والصورة وكل مما ذكر عليه خط القاضى بثبوته عنده فهل ينبغي أن يقدم العمل
بالمسجل وبالصورة التي تطابقه على العمل بالكتاب الموصوف بما ذكر أعلاه بعد أن يظهر
المقتضى لذلك (أجاب) نقل في التتارخانية عن وقف الخصاص أن الأوقاف التي تقدم أمرها
ومات الشهود الذين يشهدون عليها ما كان مرسوما في دواوين القضاة وهي في أيديهم أجريت
على رسومها الموجودة في دواوينهم استحسنوا إذا تنازع أهلها فيها وما لم يكن لها رسوم في دواوين
القضاة القياس فيها عند التنازع أن من أثبت حقا حكمه له اه فقتضاه أن يعمل بالسجل
المحفوظ في أيدي القضاة وما وافقه وطابقه لا بما خالفه وفي مثل ذلك القياس عدم العمل بها
أصلا إلا بالبرهان الشرعي والله أعلم (سئل) في طاحونة موقوفة وقفا شرعيا أجر ناظرها قيراطين
منها الرجل تسعين سنة في عشرة عقود كل عقد تسع سنين باجرة قدرها ثلاثون ساطانيا الذي قاض
حنبلي المذهب وكتب في صك الاجارة ماصورته وحكمه بموجب ذلك ومن موجهه عدم انفساخ
الاجارة بموت المتواجرين أو أحدهما فوضع المستأجر يده عليهم مائة سنين ومات الأجر ثم
المستأجر عن ولديه محمد وعروة فوضعا أيديهم ما عليهم ما ورثهم ما دبر لرجل ومات هذا الرجل عن
صغيرين هما محمد وعروة فوضعا أيديهم ما عليهم ما ورثهم ما دبر لرجل ومات هذا الرجل عن
وتقي بعقد وصيهما هما محمد وعروة فوضعا أيديهم ما عليهم ما ورثهم ما دبر لرجل ومات هذا الرجل عن
مدة تسعين سنة في ذلك كله (أجاب) الاجارة المذكورة على الوجه المذكور غير صحيحة
لأنها اجارة طويلة وهي لا تصح في الوقف ولكنها في المشاع وهي لا تصح في الوقف ولا في
الملك وتجب اجارة المشل على كل من وضع يده على المستأجر بقدر مدته وقد تقر أن الاجارة
تنفسخ بموت العاقلين أو أحدهما حيث عقدها العاقل لنفسه فعلى تقدير صحة الاجارة فهي قد
انفسخت بموت المستأجر لأنه عقدها لنفسه وحكم الحنبلي بعدم انفساخها بعد موت
المتواجرين أو أحدهما لا يفسد فائدة القضاء لأن الموجب المذكور لم يقع فيه الحكم على وجهه
الشرعي بخصوصه ولا يتصور حال حياة المتواجرين فكيف يحكم بعدم انفساخها بالموت ولم
يكن والحكم لا بد أن يكون في حادثة بعد دعوى صحة في نصب الحكم عليهم الدفع الخصومة بين
المتداعين فيما ادعى وحين حكم الحنبلي بعدم انفساخها بالموت لم يكن وقع الموت فهو حكم في
غير حادثة فلا يرفع الخلاف بل هو افتاء لا قضاء ومن المقرر أن الأوقاف يجب فيها اجارة المشل
بالنعة ما بلغت ويجب الافتاء بكل ما هو أنفع للوقف صيانة له حتى صرحوا بأن منافع الغصب

مطلب يعمل في الاوقاف
المتقدم عهدا بما قيد
بالسجل لا بكتاب الوقف

مطلب أجر ناظر الوقف
قيراطين في طاحونة لرجل
تسعين سنة في عشرة عقود
وحكم بذلك حنبلي وبعدم
انفساخ الاجارة بموت
المتواجرين

مضمونة على غاصبها وعليه الفتوى والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى اخوان من عمر ومكانا
معنا بثمان معلوم مقبوض وتصرف المشتريان في المكان المزبور مدة والا ان يدعى المشتريان ان
المكان المزبور وقف فهل تسمع دعواهما بذلك وينقض البيع المذكور بعد ثبوت ذلك بالطريق
الشريعي أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواهما على متولى الوقف ان كان له متول وان لم يكن له متول
فالقاضي ينصب متوليا فخاصما ويثبتان الوقفية فاذا اثبتاها ظهر بطلان البيع فيستردان
الثمن من بائعه قال في التتارخانية ناقلا عن قناتوى التبتيس ادعى مشتري أرض على بائعه ان
هذه الارض موقوفة وقد بعته امني أيها البائع بغير حق قال ليس له هذه الخاصمة يعني مع البائع
انما ذلك للمتولى فان لم يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا فخاصم ويثبت الوقفية فاذا
اثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن من بائعه وقال فيها أيضا ناقلا عن النسفية
سئل عن اشترى من آخر أرضا وقبضها ثم ادعى على البائع ان هذه الارض وقف على كذا وقد
بعث ما ليس لك بيعة وقبضت الثمن مني بغير حق فعليك أن ترد الثمن على أهل له الخاصمة وهل له أن
يخلفه بالله ما تعلم ان الارض التي بعته امني أنها أرض وقف كذا وليس عليك رد الثمن على فقال لا
ولا تصح الخصومة الا للمتولى والوجه في هذا ان يخاصم المتولى في ذلك وان لم يكن لها متول
ينصب القاضي رجلا يخاصم فاذا اثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسترد المشتري الثمن المؤدى
الى البائع اه وفي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه
ادعى المشتري على بائعه ان المبيع وقف تقبل في الاصح وينقض البيع اه يعني على بائعه ان
كان هو المتولى وفي الحاوى الراهدى وقع نبح للقاضي عبد الجبار الخندي اشترى أرضا وتصرف
فيها اسنين ثم أقام بيعة على ان فيها كروية مسجلة فله أن يسترد ثمن الكروية قال وفي ط للمعيط
ليس الخاصمة في المسئلة اليه يعني الى المشتري مع البائع حيث لم يكن متوليا انما هي لمتولى الوقف
وان لم يكن له متول نصب القاضي متوليا حتى يخاصم فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يسترد
الثمن وجواب الخندي مستقيم على قول الفقيه أبي جعفر وأبي الليث والصدرا الشهيدان
دعواه وان لم تصح أي على غير المتولى للتناقض لكن بقيت الشهادة على الوقفية وأنها تقبل على
قول كثير من المشايخ يدين الدعوى اه وفي الخلاصة رجل باع أرضا ثم قال اني كنت وقتتها
ان قال هي وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له أن يخاصمه أما لو أقام البيعة تقبل كما لو شهدوا
على عتق الامة من غير دعوى الامة تقبل فكذلك ههنا تقبل وان لم تصح الدعوى هو الاختيار وكذا
لو ادعى المشتري على بائعه ان هذه الارض وقف على مسجد كذا وفي الحاوى قال تقبل البيعة
وينقض البيع عند الفقيه أبي جعفر قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ اه والنقل في هذه المسئلة
كثير فله فتصر على ما ذكره الله أعلم (سئل) فيما اذا باع جماعة لاخوين جميع مكان معلوم بناء
على انه جار في ملك البائعين بثمان معلوم مقبوض وعمر المشتريان في المكان المزبور عمارة جديدة
ثم ظهر أن المكان المرقوم وقف وحكم به لجهة الوقف بموجب الشرع الشريف فهل يسوغ
للمشتريين الرجوع على البائعين بالثمن المرقوم وبقيمة العمارة المرقومة مبذرة أم لا (أجاب)
لا شبهة في انه يسوغ للمشتريين الرجوع بالثمن المؤدى الى البائع صرح به غالب علماءنا وما
الرجوع بقيمة العمارة فلهما أن يرجعا بقيمة ما يكتنه أن يهدمه ويسلمه لهما قال في المجتبى اشترى
دارا وخصصها لأوطنين سطوحها ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الحص والطين وانما يرجع
بقيمة ما يكتنه أن يهدمه ويسلمه له اه وفي الاشباه والنظائر وفي بعض الكتب للناظر لمكة أي

مطلب تسمع دعوى المشتري
ان المبيع وقف والخصومة
مع المتولى ان كان ولا ينصب
القاضي متوليا

مطلب رجل باع أرضا ثم
ادعى اني كنت وقتتها

مطلب اشترى مكانا وعمر
فيه عمارة جديدة ثم ظهر ان
المكان وقف فأراد الرجوع
بالعمارة

برضا الباني كما صرح به في الجوفى كتاب الاجارة باقل القيمتين للوقف منزوعا وغير منزوع عا مال الوقف فان لم يررض الباني فهو المضيع لماله فليتربص الى خلاصه واذا تربص عليه اجرة مثله للوقف على اختيار المتأخرين في ضمان منافع الوقف بغير عقد اجارة فيه والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى اخوان من جماعة جميع مكان معلوم بثمن معين مقبوض لدى حاكم شرعى حنفى بموجب حجة شرعية ثم نفذ الحجة المرقومة حاكم شرعى مالكي وحكم الحاكم المالكي باسقاط غلة المبيع ان ظهر مستحقا للغير عا أو وقف مالم يكن المشتري عالما بالا استحقاق للغير حين العقد على قاعدة مذهبه الشريف وكتب بذلك حجة والا ان ظهر ان المبيع وقف وحكم به لجهة الوقف ويطالب أهل الوقف المشتريين المزبورين باجرة مثل المبيع في مدة تصرفهم ما فيه فهل يسوغ للعا حكم الحنفى انفاذ حكم الحاكم المالكي باسقاط الغلة المرقومة أم لا (أجاب) لا يسوغ للعا حكم الحنفى انفاذ حكم الحاكم المالكي في ذلك لعدم وجود المخدوم عليه بعينه وليس الوقف كالحرية بل المنقضى به عندنا انه لا يكون قضاء على الناس كافة بخلاف الحرية فانه يكون على الناس كافة وللمتسكلم على الوقف ان يطالب المشتريين المزبورين باجرة المثل في مدة وضع أيديهم ما عليه على ما عليه القسوى صيانة للوقف وليس هذا من باب الحكم على الغائب بل لوعلمنا به صار حكما على سائر الناس كافة وقد اشترطوا انفاذ الحكم المجتهد فيه ان يصير الحكم حادثة فتجربى فيه خصوصية صحيحة عند القاضي من خصم على خصم وما ذكر من حكم المالكي لم تجرب فيه خصوصية صحيحة عند القاضي من خصم على خصم حتى يتخذ حكمه فيه وقد صرح في الحاوى القدسي بانه يفتى بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا صرح غير ما واحد من علماءنا باختيار الانفع فالانفع للوقف في مسائل كثيرة والافتاء بذلك والله أعلم (سئل) في جهات معلومة يشترك فيها اثنان غاب أحدهما أربع سنوات والحاضر يباشرها وحده فقبض جميع معلومها وحضر الشريك بعد ذلك وطلب ما يخصه منها هل له ذلك حيث انه لم يباشر ولم ينصب نائب عنه يقوم مقامه أم لا (أجاب) ليس له ذلك والحالة هذه وقد ذكر ابن وهبان ان الحج وصله الرحم يسقط المعلوم ولا يستحق بهما العزل فبالك بغيرهما والله أعلم (سئل) في وقف صورته أنشأ الواقف المذكور وقته هذا على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده اصلبه الموجودين الآن وهم سراج الدين عمر وعبد الرحيم وابراهيم وأمة الرحمن وأمة الكرم المشعولون الآن بحجره وولاية نظره القاصرون عن درجة البلوغ وعلى من سيحدثه الله تعالى له من الاولاد يقسم ربع ذلك بينهم بالفريضة الشرعية قسمة الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين ثم من بعدهم على أولاد المذكور ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم وذريتهم ونسبهم وعقبهم كذلك الى أن يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى دائما على ان من مات من مستحق الوقف المذكور عن ولد أو ولد ولد عاد نصيبه لولده أو ولد ولد أو أسنبل من ذلك ذكر كان أو أنثى ومن توفي من مستحق الوقف المذكور عن غير ولد ولا ولد ولا أسنبل من ذلك ذكر أو أنثى عاد نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقته فان لم يوجد أحد من مستحق الوقف المذكور مساو له في درجته وذوى طبقته عاد نصيبه الى أقرب الموجودين الى الواقف المذكور وشرط الواقف في استحقاق الانثى ان تكون أيعا فان كانت ذات زوج فلاحق لها في الوقف بل يكون لها السكن لا الاسكان فان تأيت عاد استحقاقها فاذا انقضى المذكور من أولاده يرجع ذلك كله وقفاء على بناء الموجودات حين ذلك ان كان من زوجات أو غير متزوجات ثم من

مطلب اذا حكم مالكي بانه لا يلزم المشتري شئ ان ظهر استحقاق المبيع ولم يعلم بذلك لا يتخذ حكمه لو ظهر انه وقف وعلى المشتري أجرة المثل

مطلب اثنان يشتركان في جهات معاومة فقبض أحدهما جميع معلومها فحضر الشريك وطلب ما يخصه مطلب في تنص القسمة

بعدهم على أولاد البطون ثم على أولادهم وأولادهم بطنا بعد بطن ابدام ادموا وادعما
 مائة اقربوا الى أن يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين انقرضت الاناث من أولاد الواقف
 وانحصر هذا الوقف في خليل وشروين وشرف الدين وجم أبناء أبناء الواقف مات خليل عن محمد
 جلي ثم مات شرف الدين عن القاضي محمد وفاطمة وصفيية ثم مات شروين عن ابنته نور الهدى ثم
 مات القاضي محمد بن شرف الدين أخو فاطمة وصفيية عن غير ولد ثم مات محمد جلي ابن خليل عن
 ثلاث بنات وهن عائشة ومؤمنة ورابعة ثم مات نور الهدى بنت شروين عن بنت ثم ماتت عائشة
 بنت محمد جلي ابن خليل عن غير ولد ثم ماتت فاطمة بنت شرف الدين عن ابنتين هما احمد ومحمد
 وبنيت بدرية وصفيية فكيف يقسم الوقف بين الموجودين (أجاب) اصفية بنت شرف الدين
 أربعة قراريط وأربعة اخماس قيراط وثلث خمس قيراط ولبنت نور الهدى بنت شروين خمسة
 قراريط وأربعة اخماس قيراط وثلث خمس قيراط ولرابعة بنت محمد أربعة قراريط وخمس قيراط
 وثلث خمس قيراط ولا ختم مؤمنة مثلها ولا احمد ابن فاطمة قيراط وثلثة اخماس قيراط ولا خيمه
 محمد مثله ولا ختم اصفية أربعة اخماس قيراط ولا ختم بدرية مثلها وذلك لنقض القسمة بموت
 شروين لانقرض درجته وقسمتها على سبعة اسمهم لان فيها ذكرين وثلاث اناث فموت القاضي
 محمد استحق سهمه جميع أهل طبقته الموجودين فقسم لذلك كمثل حظ الانثيين حسب الفريضة
 الشرعية في ذلك وموت محمد جلي استحق سهمه بناته الثلاث وموت نور الهدى استحققت
 سهمها بنتها وموت عائشة بنت محمد جلي استحق سهمها أربعة ومؤمنة وبنت نور الهدى
 لانهن أهل درجتها وموت فاطمة استحق سهمها أولادها محمد وأحمد وصفيية وبدرية بقوله أولاد
 أولادهم بالميم وبه يتقرر الدخول ولم تنقض القسمة لعدم انقراض البطن الذي ولي البطن
 المنقرض بموت شروين لبقاء صفيية فلوانقرض بموتها نقضنا القسمة وقسمنا الوقف على عدد
 البطن الذي يلمه وأعطينا سهم من يموت لبنه الى أن ينقرض وهكذا على ما رجحه أهل التحقيق
 واذا تأملت وجدت القسمة المذكورة مطابقة لما ذكرناه من الحساب والله أعلم (سئل) في
 أرض الوقف القراح اذا استسكرت باجرة هي أجرة المثل لا تخاذها دارا بعد أن ثبت أنها أجرة
 المثل وقيمة العدل لدى حاكم الشرع والتخذت دارا وانتقلت من مالك الى مالك والا كن ناظر
 الوقف ينزع في كون الاجرة دون أجرة المثل ويدعى انها بغبن فاحش ويريد نقض البناء هل
 يقبل بمجرد قوله أم لا وما حكم الأرض المستكورة (أجاب) لا يقبل بمجرد قول الناظر ان
 هذه الاجرة دون أجرة المثل والقول قول صاحب العماره لانه ينكر الزيادة كما هو ظاهر
 وليس للناظر نقض البناء بمجرد دعواه انها دون أجرة المثل ومسئلة الاحتكار صرح بها صاحب
 البحر ومنع الغفار وهي في أوقاف الخصاص وكثير من الكتب المعتمدة قالوا ان كانت العماره
 اذا رفعت منها لا تستاجر باكثر مما تقرّر تترك في يد صاحب العماره الذي بناؤه مقرّر وان
 كانت تستأجر بالاكثر ورضي به فهو أولى بدفع الضرر وان لم يرض به رفعه ان لم يلحق برفعه
 ضرر وان لحق الارض ضرر يترتب وقيل للناظر ان يأخذ للوقف باقل التمتين بمقلوعا وغير
 مقلوع والحاصل انه لا ضرر ولا ضرار وهو باطلا لا يشمل مسئلة الاحتكار فالواجب في
 مثل ذلك على القضاة النظر من الجهتين جميعا بين الجانبين بما لا ضرر فيه ولا شين والله أعلم
 (سئل) فيما اذا أحكر الناظر الذي هو من جملة المستحقين بمعرفة القاضي واذا نزل له مكانا
 خرابا ليعمره باجرة هي أجرة المثل حينذاك وأمضاه قاض آخر وعمره وتكلف عليه جملة

مطلب لا ينقض البناء من
 الارض المستكورة بمجرد
 قول الناظر انها مستكورة
 بغبن فاحش

مطلب الارض المستكورة
 ان كان بحيث لو رفع البناء
 منها لا تؤجر بالاكثر تترك
 في يد صاحب البناء وان
 كانت الخ

مطلب في حكم الارض
 المستكورة اذا مات الناظر
 والمستحكر وأراد المستحقون
 نقض البناء

أموال ومات الناظر والمستحكر فهل لبقية المستحقين في الوقف نقض بنائه أم ليس لهم ذلك ولورثة المستحكر استبقاؤه باجرة المثل حيث لا ضرر على الوقف أم لا (أجاب) قد أفتى كثير بالاستبقاء انفسه من اعاءة الجانبين جانب الوقف بدفع أجرة المثل خصوصا اذا كانت الارض بحيث لو فرغت من البناء لا تؤجر بأكثر من ذلك وجانب مالك البناء لعدم ضرره بنقض بنيانه وقد قال في القنية استأجر أرضا وقفها وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فللمستأجر أن يستبقها باجرة المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القليل ليس لهم ذلك قال في البحر وبهذا يعلم مسئلة الارض المستحكرة وهي منقولة أيضا في أوقاف الخصاص والله أعلم (سئل) في ناظر وقف أحكر ابنه الكبير أرض بسنتين للوقف وبها شجرة جوز من غراس قديم للوقف ولها مشرب معلوم تسع سنين بانقص من أجرة المثل نقصا فاحشا اذا أجرة مثلها أضعاف ما عقده عليه الاحتكار لدى قاض حنفي عزل الناظر بعد أن غرس المستحكر غراسا ورفع الغراس الامر الى قاض شافعي المذهب فأمره شافعي المذهب في وجه أبيه المعزول بعدم عزله فترافع الناظر الجديد مع الغراس لدى قاض حنبلي فأمره أيضا بعدم إقامة البيئنة على الغبن الفاحش الذي ادعاه المتولى الجديد هل اذا أقام بيئنة شرعية لدى قاض شرعي ان الاحتكار وقع بالغبن الفاحش الموجب لفساد الاجارة شرعا تقبل بيئته ويعمل بموجبها ويلزم المحتكر أجرة المثل في السنين الماضية ولا يمنع من ذلك التنفيذ الصادر من الشافعي والحنبلي لكون تنفيذ الاول في غير وجه الخصم الشرعي والثاني كان للجهيز عن إقامة البيئنة على الغبن الفاحش أم لا (أجاب) اعلم ان اجارة الوقف بقدر ما لا يتعابن الناس فيه لا يجوز وحكم ذلك حكم الاجارة الفاسدة وتجب أجرة المثل بالغة ما بلغت نظر للوقف بالتسليم وعليه الفتوى فقد قال علماء وناظرهم الله تعالى يفتي بالضمحل في غصب عتار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وصرحوا بان شرط نفاذ الحكم تقدم الدعوى الصحيحة من الخصم الشرعي على الخصم الشرعي فان فقد هذا الشرط لم يكن حكما قال في البحر بعد كلام طويل وبه علم ان الاتصالات والتنافيذ الواقعة في زمانها المجردة عن الدعاوى يعني الصحيحة ليست حكما وسر حوا أيضا بانه كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البيئنة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وصرح في جامع النصارين بان المختار أن الدفع اذا برهن عليه بعد الحكم يقبل ويطل الحكم وكتبنا مشحونة بذلك فاذا علمت ذلك وتقرر لديك لم يقع عندك شك ولا ارتياب في قبول بيئنة المتولى الجديد بالغبن الفاحش وجوب العمل بها وابطال ما تقدم لظهور فساد سبب وقوعه الغبن الفاحش الذي تأباه أقوال العلماء وشرط الواقفين ولما فيه من الضرر الكلي بالوقف وهجوم أهل الجراءة عليه بالظلم والعدوان وذلك مما يغضب الرحمن ويرضى الشيطان وما شاء الله كان وبه التوفيق وعليه التمسك والحمد لله (سئل) فيما اذا مات المحتكر فتناول من له التكلم على المكان المحتكر من وارثه ما عليه من المحتكر هل يضي على الصحة ولا يفسخ العقد أم لا (أجاب) اذا بنى أو غرس في الارض المستحكرة وكان المحتكر يدفع أجرة المثل لها قبل البناء أو الغراس ومضت مدة الاجارة فله أن يستبقها باجرة المثل ان لم يكن في ذلك ضرر ولو أبقى الموقوف عليهم الا القليل ليس لهم ذلك وقد صرح بذلك كثير من علماء اذ مات المحتكر أو المحتكر فلوارثه الاستبقاء لظهور الوجه وهو عدم النشأة في ذلك

مطالب الاحتكار بالغبن
الفاحش غير صحيح ولو أمضا
حاكم يراه

مطلب يصح دفع الدفع وما
زاد عليه قبل إقامة البيئنة
وبعد ها وقبل الحكم وبعده

مطلب اذا مضت مدة اجارة
المحتكر فله أن يستبق
الارض باجرة المثل ولو أبقى
الموقوف عليهم

اذ لو قلع لا تؤجر باكثر منه ولو حصل ضرر مما من أنواع الضرر بان كان المستأجر أو وارثه مقلدا
 أو سبي المعاملة أو متغلبا يخشى منه أو غير ذلك من أنواع الضرر يجب أن لا يجب الموقوف عليه
 وفي قاضيان صراحة بذلك في واضح شتى وكذلك في غيره من الكتب المعتمدة والله أعلم
 (سئل) في واقف وقف وقف على جهة بر وعين له عشرة أنفار كل نفر باسمه وتوفي الواقف
 الى رحمة الله تعالى هل يجوز لاحد أن يبدلهم بغيرهم أو يترك غيرهم معهم أو يزيد عليهم
 مخالفا لما شرطه الواقف أم لا (أجاب) لا يجوز لاحد أن يفعل شيئا مخالفا لما شرطه الواقف
 اذ شرط الواقف كنص الشارع والزيادة والتبديل والاشراك كل منها مخالفا لما شرطه فلا
 يسوغ فعله هذا وقد قال بعض ذوى التحقيق يصح أن يكون التشبيه في وجوب العمل أينا من
 جهة أن التصرف في الوقف على اتباع شرطه لأنه انما أوصى بملكه وقال علماؤنا قاطبة ان قضاء
 القاضي ينقض اذا كان حكما لا دليل عليه قالوا وما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص وهو
 حكم لا دليل عليه سواء كان نصا أو ظاهرا وهذه من المسائل النظاره الشهيرة فلا حاجة الى ذكر
 الكتب المصروفة بها فانها كثيرة والله أعلم (سئل) في رجل أراد أن يجعل بيت شعر مسجدا
 ويقيم فيه مؤذنا واما فاهل اذا جعله مسجدا بنيه ونصب فيه شحرايا وكل مدة قليلة ينقله من
 بقعة الى بقعة في أرض سوات تجرى عليه أحكام المسجد وهل يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم
 من بنى مسجدا لم يمت له (أجاب) لا يصير مسجدا فلا تجرى عليه أحكام المسجد لأنه ينقل
 ويحول من مكان الى مكان والمسجد مما لا ينقل من مكان الى مكان وصرح علماؤنا قاطبة بان
 وقف المنقول الذي لم يجز فيه تعامل لا يصح وهذا يكفي في النقل بل قد صرح حوايان المسجد المتخذ
 لصلاة الجنائز والعيد فيه خلاف هل يكون له حكم المسجد أم لا مع كونه غير منقول ولان شرطه
 التأييد وهو مفقود من بيت الشعر وأما حصول ثواب ما لمن اتخذ ذلك للصلاة فلا شبهة فيه لأنه
 من أعمال البر ولا يضر في ذلك عدم أخذه لأحكام المسجد فلا ينبغي أن يمنع من هتبه لأجل
 ذلك والله أعلم (سئل) في ذى يدعى محمد ودية عيه مائة كالأربعين والد والدته وارثه
 عن فلانة بنت عمه عصبته ويدعيه ناظر وقف خارج انه وقف فلان بن فلان على ابنته فلانة
 وأولادها ذريتها ثم وأبنته بالوجه الشرعى وحكم به حاكم شرعى فادعى ذواليد أنه من بجهة
 ذريتها وله استحقاق في الوقف وأنه فلان بن فلان الى أن وصل الى فلانة الموقوفة عليها هل يعمل
 بمجرت دعواه أم لا ما لم تقم بينة متعادلة من كاذب على ما ادعاه (أجاب) لا يعمل بمجرت دعواه ما لم تقم
 بينة تشهد بنسب معلوم يستحق به في الوقف ومن المعلوم المقرر أن شهادة غير العدل باجاء العلماء
 لا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل وقف على أولاده وأولاده وأولاده ومات عن بنتين ثم ماتت
 واحدة عن بنتين وبنت وماتت الثانية عن بنت ثم هذه البنت عن بنت ثم ماتت هذه عن
 ابن عم فهل له مدخل في الوقف (أجاب) لا مدخل له ما لم يثبت أنه من نوافل الواقف وقد
 صرحوا بانها اذا وقف على أولاده وأولاده وأولاده يصرف الى أولاده وأولاده وأولاده ما تناسلوا
 ولا يصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وان سفل لان اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف
 اسم كل الولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى النوافل ما تناسلوا والله أعلم
 (سئل) في أرض وقف كان لشخص فيها كردار أشجار زيتون وعنب بعد ما ناظر الوقف كل
 سنة فبدأ أخذ على كل شجرة قدرا معلوما وقد فنت تلك الأشجار ولم يبق الا بعض أشجار زيتون
 والناظر يطلب أن يأخذ المقدار الذي كان يأخذه على عدد الأشجار التي فنت ويأبى صاحب

مطلب وقف وقف على جهة
 بر وعين له أنفار الا يجوز
 تبديلهم ولا الزيادة عليهم
 ولا اشراك غيرهم معهم

مطلبت لو أراد رجل أن يجعل
 بيت شعر مسجدا لا يصير
 مسجدا

مطلب محدود في يد ذى يد
 يدعيه ارثا وآخر أثبت
 وقفه على ابنته فادعى
 ذواليد انه من ذريتها

الكردار عن ذلك وهو تصرف في الارض بماله من حق الانتفاع بسبب الكردار المذكور بالزرع
الشموي والصيق وعرف أهل تلك الجهة قاطبة أن يزرعوا الاراضي بحصة معلومة من الخارج
فهل عليه اذ ازرع تلك الحصة المعروفة في مثله أو أجر المثل للارض أم العدد الذي كان يدفعه حال
وجود الدوالي (أجاب) اما الاخذ على حسب عدد ما كان من نجر الدوالي التي قد فنيت
فلا قائل به شرعا وأما أخذ الحصة فان كان المتولى دفعها لذلك تعينت وليس له الا هي على وجه
الزراعة وان لم يكن دفعها لذلك فالقوى بما هو أنفع للجهة الوقف ان رأى أخذ الحصة أنفع
أخذها وان رأى أخذ أجره مثلها ادراهم أنفع أخذها وقد صرحوا بجواز دفع أرض الوقف
مزارعة وفي قاضيخان أرض موقوفة في قرية يزرعها أهل القرية بالنصف أو بالثلث وفيها حكم
من جهة قاضي البلدة فاستأجر رجل من هذا الحاك هذه الارض سنة بدراهم معلومة فلما أدرك
الزرع جاء المتولى وطالب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولى ان ياخذ حصة الوقف من
الخارج على عرف أهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل المتولى متوليا قبل تقليد الحكم
أو كان متوليا من جهة الواقف لا تدخل تولية الحاكم في تقليده وان كان قاضي البلدة جعل
المتولى متوليا بعد ما قلدا الحاكم الحكومة فقد أخرج الحاكم عن الولاية على تلك الارض فلا
تصح اجارتها ويجعل وجودها كعدمها في زرعها المستأجر يصير كان المتولى دفعها مزارعة
على ما هو المتعارف في تلك القرية فكان للمتولى أن ياخذ ذلك من اخراج والله أعلم (سئل)
فيما اذا استأجر زيد من متولى وقف أرضا وماء للوقف بأجرة المثل وأذن المتولى للمستأجر بالغراس
في الارض والماء يسقي الغراس على شرط أن يكون نصف الغراس تبعا للارض ومائه والنصف
الثاني للغراس فمات ونشأ الغراس وصار له غلال فاستخرج المستأجر واستأجر من المتولى اجارة
جديدة وأذن له بالغراس مهما أراد واختار ووقف المستأجر حصة النصف من الغراس لاولاده
ولجهة البر ومضى على ذلك مدة تزيد على سبعين سنة وفي هذه المدة كلما تجدد للوقف المذكور
متولى يستأجر منه ويستأذن منه بالغراس بأجرة المثل فانشئ غراس جديد ومستحب بعد مستحب
جاء عمرو وزاد (٢) زودا فاحشا في نصف غراس الوقف وفي الارض والماء فأجره المتولى فهل
يسوغ للمتولى أن يؤجر نصف الغراس وأرض الوقف والماء لغير ذي اليد ويلزمه الزود الناشئ
عن أجرة المثل أم لا (أجاب) كل من الاجارة الاولى وهي الاجارة من زيد على الوجه المشروح
والاجارة الثانية وهي الاجارة من عمرو فاسد أما الاولى فلعدم ضرب مدة معلومة لها وهو شرط
في الثانية رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه فيها غراسا وعلى ان
ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما اجازا ومثله في كثير من الكتب فتصير يحكمهم
بضرب المدة صريح في فسادها بعد مده ووجه فسادها بذلك انه ليس لادراك الثمار والحال هذه
مدة معلومة كما لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها فخرج كان بينهما تنسدا لم يذكر أعواما
معلومة ولم يذكر المدة في واقعة الحال كما هو ظاهر في تلخيص السؤال وأما الثانية فانها اجارة نصف
الغراس لاكل الثمرة وقد صرحوا بان اجارة الشجر والكرم باجر على أن يكون الثمرة لا يصح لانها
وقعت على استهلاك العين قصدا كما استأجر بقره أشرب لبنها فاذا عرف ذلك عرف منه انه لا يجوز
كل منهما ولا يرجع من يشك في ذلك الى كتب المذهب كالخانية والتاريخانية وشرح الدرر ومنه
الغفار وغيرهما من الكتب ومن يتأمل يظهر له ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اجتمع في يده كتاب
وقف ورجعة كاتب ولاية ووجه قاض بها منازعة في استحقاق بنت بنت ابن الواقف مع ابن ابن

مطلب استأجر من المتولى
الوقف أرضا وماء ليغرس
ويكون نصف الغراس لجهة
الوقف باجر المثل من غير
ضرب مدة فجاء آخر واستأجر
نصف غراس الوقف والارض
والماء بزيادة فاحشة فكل
من الاجارتين فاسد
(٢) قوله وزاد زودا كذا
بالاصل والعين بيا اه

الواقف صورة الكتاب وقف على ولده ومن بعده على أولاده وعلى أولاد أولاده وأنسأله الذكور دون الاناث وصورة الرجعة وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده وذكوره بالواو وصورة ما كتب في الحجة بعد بيان الدعوى من وكيلها ان الاناث ممنوعات بموجب شرط الواقف الدال عليه تذكرة كاتب الولاية التي صورتها وقف على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده وذكوره بحذف الواو فيها فوجب ذلك عترف الحاكم الوكيل ان الاناث ممنوعات من الوقف بسبب ما ذكر فهل العمل بكتاب الوقف أم بالرجعة التي مكتوب فيها وذكوره بالواو أم بتعريف القاضي ومنعه لها بسبب الكتاب الدال عليه الرجعة المذكورة التي حذف منها الكتاب الواو في الحجة وهي مثبتة بخط كاتب الولاية أم العبرة في جميع ذلك بما تقوم عليه البيعة الشرعية لا بمجرد هذه الكواغد والخطوط المرقومة (أجاب) العبرة بما تقوم البيعة الشرعية عليه لا بما يوجد من الخطوط والكواغد فإذا قامت البيعة على كتاب الوقف وثبت مضمونه بوجوب الحكم منع بنت بنت ابن الواقف لشرطه المذكور وكذلك لو قامت البيعة على ما في التذكرة المنصوص في الحجة السابقة الواو لكونه قد بدأ ما في مختلف الاستحقاق بعده وأما مع الواو التي الأصل فيها العطف الذي الأصل فيه المغايرة لو ثبت بالبيعة وحكم بدخولها كما يرى نفاذ أو بعده نفاذ إذا توفرت شروط الحكم بصيرورته في حادثة شرعية وإذا لم تقم على واحدة من الصور بيعة يرجع إلى مجرد النظر إلى المدعى والمدعى عليه كما يرجع في القضايا الحكمية فن كان ذاك كان القول قوله بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده ثم محمد وموسى وعلى أبنى الخير ثم من بعده كل منهم على أولاده ثم من بعده كل منهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم ومن بعدهم ومن بعدهم على جهة بر لا تنقطع مات الواقف ٣ عن أولاده المذكورين ثم مات محمد عن ابن ابن اسمه عوض مات أبوه في حياة جده وعن ابن اسمه طه ومات طه عن ابن ابن اسمه حسن مات أبوه في حياة جده المذكور ثم مات حسن المذكور عن غير ولد وانفرد عوض فخذنا منسوباً إلى محمد ابن الواقف ثم مات موسى عن ابنه حسن وكره ثم مات على عن ابنه حسين وخليل ثم مات خليل عن علي وشمس الدين ومحيي الدين ثم مات حسين عن ابنه محمد وعبد الباقي وعن ابن ابن اسمه نضر الدين مات أبوه في حياة جده ثم مات محمد هذا عن ابنه مصطفى وحسين ثم مات أبو الخير عن نور الدين فالوجود الآن من نسل الواقف حسن وكره وبنو موسى ابن الواقف ونور الدين بن أبي الخير ابن الواقف وعوض ابن ابن الواقف وعلي وشمس الدين ومحيي الدين أبناء ابن الواقف وعبد الباقي ابن ابن الواقف ومصطفى وحسين ابني ابن ابن الواقف ونضر الدين ابن ابن ابن الواقف فكيف يقسم ريع الوقف (أجاب) يقسم بعد كل على أولاده فيعطى عوض ابن ابن الواقف ربعه ويختص به من غير أن يشاركه فيه أحد من أولاد أخوة أبيه الثلاثة ويعطى حسن وكره وبنو موسى ابن الواقف ربع أيهما ما بينهما مساوية ويعطى نور الدين بن أبي الخير ابن الواقف ربع أبيه فيستقل به ويعطى علي وشمس الدين ومحيي الدين وعبد الباقي أبناء ابن ابن الواقف ربع جدهم يقسم بينهم أرباعاً على قدر رؤسهم ويحجبون نضر الدين ومصطفى وحسيناً أبناء ابن ابن الواقف لنزول رتبته عن ذكرناه من علي ومن ذكرناه معه من أهل الدرجة التي هي أعلى من درجاتهم والعلة فيما ذكرناه من الحكم ما صرح به الأصوليون من أن كلمة كل للاحاطة على سبيل الأفراد فاعتبر كل واحد من الأربعة كأنه ليس معه غيره في أولاده من أخوته إذ كلمة كل إذا دخلت على المنكر أوجبت عموم أفرادها بخلاف

مطلب العبرة بما تقوم عليه البيعة لا بما يوجد من الخطوط

مطلب وقف على نفسه ثم على أولاده وسماهم ثم من بعده كل منهم على أولاده والوجودون الآن متفاوتون في الدرجة

(٣) قوله مات الواقف إلى قوله في الجواب والعلة فيما ذكرناه هكذا في النسخ التي بأيدينا وفيه نقص بعض الفروع الموقوف عليهم في الجواب والسؤال فخر اه

الوصية يجوز نصب الناظر أجنبيا مع وجود من يصلح من ولد الواقف وأقربائه أم لا (أجاب)
بقوله قال في التتارخانية نقلا عن السراجية وإن مات القيم بعد ما مات الواقف فإن كان القيم قد
أوصى إلى غيره فوصيته بمنزلة أهـ ومثله في البرازية وفي الجراذمات المتولى المشروط له بعد
الواقف فإن القاضي ينصب غيره بشرط في المجتبى أن لا يكون المتولى أوصى به إلى رجل عند
موته فإن كان أوصى لا ينصب القاضي أهـ ومثله في كثير من الكتب حتى قال في الخانية
والظهيرية وغيرهما والعبارة للخانية ولو أن الواقف جعل رجلا متوليا بشرط أنه إن مات هذا
المتولى ليس له أن يوصى إلى غيره جاز هذا الشرط أهـ والفقيه يفهم من هذه العبارة الالغمية
في اثبات الولاية لوصى الناظر المذكور إذا التخصيص على جواز الشرط لدفع توهم بطراً عليه
بعد الجواز كما يدرى من أكثر من معاينة فئاس أباكار عباراتهم اذ مثل ذلك يقال في مثل
هذه المسائل التي كثر نقلها ودورانها بينهم حتى كأنها مقررة في علم كل فقيه فيستغنى عن ذكرها
بذكر ما تفرع عليها ويتشعب منها وهذه المسئلة كذلك فإن كتب المذهب طافحة بها كما هي
طافحة بمسئلة تولية ولد الواقف وأهل بيته فانهم صرحوا فاطمة بأنه لا يجعل الناظر من الأجانب
مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك قالوا أما لأنه أشفق أولان من قصد الواقف
نسبة الوقف إليه حتى قالوا فإن أقام أجنبيا لعدم صلاحية أحد من أقرباء الواقف ثم صار من
ولده من يصلح صرفه إليه والله أعلم (سئل) في دار موقوفة مع حاكورة ملاصقة لها استأجر
الحاكورة رجل اجارة طويلة مضى غالبها فاستبدلت الدار والحاكورة بدار أخرى في بلدة أخرى
استبدل الشرعيا لدى نائب الشرع الشريف فادعى مستأجر الحاكورة على مستبدل الدار
أو الحاكورة فساد الاستبدال هل يصح دعواه الفساد مع أنه ليس بناظر على الوقف ولا مستحق له
أم لا تصح دعواه فساد الاستبدال وما الحكم في الاجارة الطويلة في الوقف هل هي صحيحة أم لا
وهل يشترط في الاستبدال اتحاد البلدة بحيث يكون البدل والمبدل في بلدة واحدة أم لا (أجاب)
لا تصح دعواه فساد الاستبدال بسبب كونه مستأجر الحاكورة المذكورة لأنه لاحق له في نفس
الدار لرقبة ولا منفعة انما حقه على تقدير صحة الاجارة في منفعة الحاكورة فقط فكيف تصح
دعواه الفساد في استبدال الدار وهو أجنبي عنها وعلى تقدير أن الدار والحاكورة معاً في اجارته
لا يملك فسخ البيع قال في الخانية ولو أجز من غيره ثم باع من غيره لا يندب بيعه في حق المستأجر فإن
أراد المستأجر أن يفسخ البيع اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يملك الفسخ أهـ وقال بعده قبيل الكلام
على الاجارة الطويلة ألا تجز أبايع المستأجر فأراد المستأجر أن يفسخ البيع معه اختلفت
الروايات فيه والصحيح أنه لا يملك الفسخ أهـ هذا ولو قدرنا أن له الفسخ على غير الصحيح من المذهب
فهو لا يتأتى إلا في الحاكورة لا غير اذ الحاكورة لا يؤثر الفساد فيها الفساد في الدار كن جمع بين
ملك وقف وليست من قبيل الجمع بين الحرة والعبد كما هو أظهر من أن يقرر ودعوى فساد
الاستبدال لا يكون إلا من خصم شرعي على خصم شرعي والمستأجر لاحق له في الدار يدعيه ولا
تظلمه ولا ملك منفعة فقط ظهر كونه لا يصلح خصما يدعي بطلان الاستبدال في الدار ظهور الشمس
في رابعة النهار وأما الحكم في الاجارة الطويلة في الاوقاف فهى من المسائل المشهورة ومن
جمله من نص عليها صاحب جواهر الفتاوى قال في الباب الاول من كتاب الاجارة رجل أجز
ضبعة ثلاثين سنة وكتب في الصل أنه أجز ثلاثين عقداً كل عقد عقب الآخر والضيعة وقف فانه
لا تصح الاجارة هكذا ذكره وهو الصحيح وذكر في النوازل اختلاف المشايخ وقول الهندوانى

مطلب دار موقوفة مع
حاكورة استأجر رجل
الحاكورة اجارة طويلة
فقبل تمام مدته استبدلت
الدار والحاكورة فأراد
ابطال الاستبدال

مطلب الاجارة الطويلة غير
صحيحة ولو يعقود

واختار الفقيه أبو الليث أنه لا تصح الاجارة لصيانة الاوقاف وعليه الفتوى اه يعنى من دعوى الملك فيها خصوصاً في هذا الزمان الفاسد وذكري في الباب السادس عن القاضي الامام ملك المملوك أبي العلاء الناصحي لما سئل عن الاجارة الطويلة في الوقف قال
أفتى بطلان الاجارة معشر * من زهرة الفقهاء قطعاً لازماً
وبذلك أفتى للتدين حسبة * كي لا يكون بما أحرر ظالماً
ثم قال المختار أنه لا يصح وأفتى جماعة من الفقهاء بطلان الاجارة وأنا أفتى كذلك وأما اشتراط اتحاد البلدة فلا قائل به وصريح كلام هلال والخصاف وقاضيخان وغيرهم يجوز في أي بلد شاء حيث كان أكثر غلة وأبعد عن احتمال الخراب وقلة الرغبة وأما قولهم في صقع أحسن وقولهم انما يجوز اذا كان في محلة واحدة أو تكون المحلة المملوكة خير من المحلة الموقوفة فعنى الاحسنية والخيرية فيما هو المقصود للوقف من تحصيل الغلة ودوام المنفعة ألم ترهم علموا المسئلة باحتمال الخراب في ادون المحلتين لقلة الرغبات فيها فكيف يقاس البلدان اللذان لا يحتمل ان الخراب على المحلتين اللتين احدهما القلة الرغبة فتحمّل الخراب كما هو مشاهد في الأمصار الكبار كصرو وغيرها وعليك أن تتأمل في قوله أو تكون المحلة المملوكة خير من الموقوفة فهذا صريح في أنه اذا كانت المملوكة خير من الموقوفة فلا استبدال جائز والحال هذه وان اختلفت المحلة وان لم يكن كذلك كان كلام هلال الذي هو العمدة في الوقف مردوداً بكلام غيره وذلك غير مقبول والله أعلم (سئل) في أرض موقوفة على ذرية شخص ما داموا ثم من بعدهم على جهة بر لا تنقطع وبها شجر زيتون قديم نصفه لمستحق الوقف ونصفه بيد جماعة تقادم العهد عليه فأدعى بعض الجماعة الملك في الأرض بقدر حصته في الشجر وأنكر الوقف في الأرض وطالب المستحقين للوقف باحضار كتاب الوقف فأعذروا أهل يتوقف ثبوت وقف الأرض على احضاره أم لا يتوقف الاعلى احضار البيعة الشرعية ويكفي في ذلك قول الشاهد أو شهد أنهم ما وقف وأطلق أو قال بعد ان شهد به لم أعين الوقف لكن اشتهر عندي أو أخبرني من أثق به وهل تشترط تسمية الواقف أم لا حيث كان قديماً وهل اذا ثبت وقف الأرض بوجهه الشرعي يحكم في أرضه وشجره بكل ما هو أنفع للوقف من قطع أو بقاء أم لا وهل اذا أقر أحد المستحقين للوقف بوضع يد لا حد على حصة مشاعة من الشجر يمنع اقراره دعوى ناظر الوقف وقف الأرض المذكورة أم لا (أجاب)
لا يتوقف ثبوت الوقف على احضار كتابه لان حجج الشرع الشريف ثلاث البيعة والاقرار والنكول وكتاب الوقف انما هو كغديبه خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علماءنا والعبرة في ذلك للبيعة الشرعية وفي الوقف يسوغ للشاهد أن يشهد بالسمع ويطلق ولا يضرب في شهادته قوله بعد شهادته لم أعين الوقف ولكن اشتهر عندي أو أخبرني به من أثق به وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف بين أئمتنا مشهور وقد ذكر في جامع الفصولين راضى العدة ينبغي أن تقبل لو كان قديماً وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولى أنه وقف على كذا مشهور وشهد كذلك فاختار أنه يجوز اه وقد صرح علماءنا بأنه يقتضى بالضمنان في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا بكل ما عوا أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه هكذا صرح به في الحاوى القدسي واقرار أحد المستحقين بوضع يد رجل على حصة من شجره لا يمنع المقر نفسه اذا كان هو الناظر المتكلم على الوقف من دعوى الوقف اذا المدة متسوعة الى يدحق ويدعدوان ويدالحق متسوعة الى يد اجارة واعارة ووديعة وملاك فلا تمنع المقر نفسه فكيف تمنع

مطلب لا يشترط لصحة الاستبدال اتحاد البلد والمحلة

مطلب لا يتوقف ثبوت الوقف على كتابه بل البيعة ويسوغ للشاهد الوقف أن يشهد بالسمع وفي اشتراط تسمية الواقف خلاف
مطلب اقرار أحد المستحقين بوضع يد لا حد على شيء من الاشجار لا يمنع دعوى الناظر وقف الأرض ولو المقر نفسه

غيره هذا المنع يدعى البطان وليس فيه ما يشبه التناقض ولا الدفع وباب الدعوى في الوقف
منسوخ غير مقبول * واليه قد دعا ونسب العلماء وكبار الفحول * وكل ما ذكر فيه مما هو
عنده مسؤل * قد تضافرت وتظاهرت عليه النقول * فلا حاجة فيه الى الاسهاب وكثرة
الاطناب والله أعلم (سئل) في واقف وقف وقفاً على زوجته زاهلة بنت مراد وعلى تابعه علي بن
أحمد سوية بينهما ثم من بعدهما علي أولادهما وأولاد أولادهما ونسلهم ما وعقبهم ما وذريتهم
ابداً ما عاشوا وأداما بقوا ثم بعد انقراض نسلهم ما وذريتهم ما يكون ذلك على مصالح العشرة
المشرفة والمسجد الأقصى الشريف فانت الزوجة المذكورة لاعن ولدها يصرف نصيبها المصالح
العشرة الشرعية أم لا (أجاب) لا يصرف نصيبها الى العشرة الشرعية لان الصرف لها مشروط
بانقراض نسلهم ما ولم يوجد هذا الشرط فلذلك امتنع والحال هذه وللقاضي صرفه للتابع
وذريته لاسيما اذا كانوا اقربا لانه اقرب الى غرضه والله أعلم (سئل) من دمشق فيما اذا أنشأ
واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده يعود ذلك وقفاً على أولاده اصله الموجودين
يومئذ وهم محمد بن العباد بن صلاح الدين يوسف وأم هاني بينهم على الفريضة الشرعية للذكر
مثل حظ الاثنين وعلى من سيحدث للواقف المشار اليه من الاولاد الذكور والاناث بينهم على
الفريضة الشرعية يستقل به الواحد منهم عند انقراضه ويترك فيه الاثنان فافوقهما يجري
ذلك عليهم مدة حياتهم من غير شريك لهم في ذلك ثم من بعد أولاد الواقف المشار اليه يعود ذلك
على أولاد الذكور منهم خاصة دون الاناث ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك
ثم على أولاد أولاد أولادهم نظير ذلك ثم على أنساليهم وأعقابهم وان سفلوا بينهم على الشرط
والترتيب المذكور على ان من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وأنساليهم وأعقابهم عن
ولد أو ولد أولاد أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده أو نسله أو عقبه ومن مات منهم
عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو معه في درجته وذوي طبقته
من أهل الوقف ومن مات منهم قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف المذكور وترك ولداً أو ولد
أو أسفل من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفي أن لو كان حياً وقام في الاستحقاق
مقامه ثم من بعد انقراض أولاد الذكور وأولاد أولادهم وأنساليهم وأعقابهم يعود ذلك وقفاً
على من يوجد من أولاد البنات من ذرية الواقف والموقوف عليهم بينهم على الفريضة الشرعية
على الترتيب المعين أعلاه وعند انقراض أولاد البنات وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم
يعود ذلك وقفاً على من يوجد من أولاد المرحوم القاضي ولى الدين محمد بن المرحوم الخواجا زين
العابدين عبد القادر بن فريوات سبط والد الواقف المشار اليه ومن أولاد أولاده وذريته ونسله
وعقبه بينهم على الفريضة الشرعية على الترتيب المعين أعلاه وبعد الانقراض على جهة
متصلة فانقرض أولاد الذكور وآل الوقف الى أولاد البنات ثم انحصرت في بنت منهم ثم ماتت
البنت المذكورة وآل الوقف الى ذرية ولى الدين سبط والد الواقف المذكور والموجود الآن
جماعة من ذرية ولى الدين المذكور بعضهم أعلى طبقته من بعض فهل يستحق غلة الوقف أهل
الطبقة العليا دون أهل الطبقة السفلى عملاً بقول الواقف على الترتيب المعين أعلاه ولا يستحق
أحد من أولاد أهل الطبقة السفلى شيئاً مع وجود أهل الطبقة العليا حيث لم يقل الواقف
على الشرط والترتيب المعين أعلاه بل قال على الترتيب المعين أعلاه فقط (أجاب) جميع
ما يراعى في أولاد الواقف من حجب الاصل فرعه دون فرع غيره يراعى في أولاد المرحوم القاضي

مطلب وقف على زوجته
وعلى تابعه ثم ثم الخ ثم على
العشرة فانت زوجته
لاعن ولد

مطلب في نقض القسمة

ولي الدين لان ذلك داخل في مفهوم الترتيب قطعا وان لم يذ كر معه الشرط وهذا بدیهی التعقل
 ألم تره قد قال فيهم منهم على الاستواء في الحكم حكم القرينة الشرعية وترتيبه شرط فان قلت
 شرطه أي الواقف الترتيب جئت بحكمة فلا يستحق أحد من أولاد الطبقة العليا شيئا مع
 أصولهم لان استحقاقهم ذلك مرتب على موتهم ومن مات منهم كان نصيبه لولده أو ولد ولده
 ولا يجب عن فوقه ومن مات لآخر ولد فنصيبه لمن في درجته ثم تنقض القسمة بعد انقراض
 الدرجة العليا والقسمة على التي تحتها هو القول الاصح عندنا لانه الاقرب الى العدل والابعد عن
 التفاوت الفاحش في الافضل فافهم والله أعلم (سئل منها أيضا) فيما اذا كانت مدرسة لها مدرس
 ومعيد وغير ذلك ولها أوقاف من مسقنات وغيرها ومن جلة ذلك دارمات الساكن فيها فذهب
 زيد قطبها من حاكم البلدة فأسكنه اياها مع ان للمدرسة متوليا خاصا فهل يكون ذلك العطاء
 والاذن لزيد غير واقع موقعه وتلزمه الأجرة في جميع ماضى واذا بنى فيها بناء يكون غير محترم
 أم لا (أجاب) لا يكون واقعا موقعه مع المتولى الخاص فقد ذكر العلماء من القواعد التي يتفرع
 عليها كسبر من الفروع والفوائد الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وقد فرع عليهم في
 الاشباه والنظائر فروعا من جملتها ما هو صريح في المسئلة قائلا وعلى هذا لا يملك القاضي
 التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو منصوصا من قبله وفي الجهر في أثناء شرحه للكتفي قوله
 وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه ولاية القاضي متأخرة عن المشروط له وعن وصيه وفيه وفي
 الفتاوى الصغرى اذا مات المتولى والواقف حي فالرأى في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضي
 فان كان الواقف ميتا فوصيه أولى من القاضي وفيه شرط في المجتبى احكامه نصب القاضي أن
 لا يكون المتولى أوصى به الى رجل عند موته فان كان أوصى لا ينصب القاضي وفيه نقلا عن
 التارخية الوقف اذا كان على أرباب معاومين يحصى عددهم اذا نصبوا متوليا بدون استطلاع
 رأى القاضي يصح اذا كانوا من أهل الصلاح ثم نقل عنها قائلا عن أهل المسجد اذا اتفقوا على
 نصب رجل متوليا لمصالح المسجد فتولى ذلك باتفاقهم اتفق المشايخ المتأخرون واستاذنا الافضل
 أن ينصبوا متوليا ولا يعلموا القاضي في زماننا لما عرف من طمع القضاة في أموال الاوقاف اه
 (وأقول) لعمرى لقد نظر المتأخرون النظر الصحيح ونحن متأخرون والمتأخرين قد نظرنا من طمعهم
 ما هو خارج عن الحد وموجب للبعد عن الله تعالى والطرود والصد ومن المقرر وفي غالب الكتب
 مسطر ان منافع الوقف تضمن بالاستعمال فعلى ساكن الدار المذكورة أجرة المثل لسكنه ويمد
 ما بنى بها ويرفع لولم يضروا ناضر فقد ضيع ماله فليترتب على خلاصه بالانهدام وفي بعض
 الكتب للنظر على ما قل القيمة منزوعا وغير منزوع بمال الوقف صرح به في الاشباه والنظائر
 وكثير من الكتب المعتمدة والله أعلم (سئل) في وقف مشروط فيه ان مات عن ولد أو ولد ولد
 أو أسفل منه فنصيبه له بعد أن ترتب بين الطبقات فهل اذا مات واحد من المستحقين للوقف ذكرا
 كان أو أنثى عن واحد قبل انتقاض القسمة بانقراض درجته يصرف نصيبه لولده أم لا (أجاب) نعم
 يصرف نصيب من مات لولده ويكون قوله على ان من مات الخ مخصوصا لقوله الطبقة العليا يجب
 السفلى فيجب الاصل فرعه لا فرع غيره ويعطى نصيب كل من مات جميعه لفرعه ويستتر الحال
 كذلك الى أن تقرض الطبقة الاولى بأسرها فتنتقض القسمة وتقسم الغلة بين أهل الطبقة
 الثانية فمن مات من أهلها عن ولده انتقل نصيبه اليه الى أن تنقضى وهكذا يفعل في كل بطن كما حرر
 في محله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل التزم لجهة وقف بعمارة واجراء طعامه المشروط

مطلب اذا أسكن حاكم
 البلدة شخصاً في دار الوقف
 يجب عليه الاجر ويمد
 ما بنى ان لم يضروا ناضر
 تربص

مطلب ولاية نصب القيم
 الى الواقف ان كان والا
 لوصيه والا فللقاضي ويجوز
 للموقوف عليهم اذا كان
 يحصى عددهم أن ينصبوا
 متوليا بدون استطلاع
 رأى القاضي وكذا أهل
 المسجد

مطلب التزام العمارة تبرعا
غير لازم ولا يلزم وكيل
المتولي ما غصب من يده

مطلب مات أحد المستحقين
عن أخ وابن بنت ادعى ان
استحقاق المتوفى له فان
وجد في السجل شيء اتبع
والا يعمل بالمعهود من حاله
فيما سبق والا فالبينة
(١) انظر الجواب الآتي في
صفحة ٢٠٩ قاله نصر
الهوري

مطلب وقف بأيدي جماعة
وعليه عشر ليس لو كيل
بيت المال اجارته

مطلب اذا صرف المتولي
أو قبض لا يجب أن يكون
بمعرفة الكاتب الا اذا
شرط الواقف ذلك
مطلب في الفرق بين المتولي
والكاتب

مطلب وقف على نفسه ثم
على ولديه الخ ثم مات أحد
الولدين عن ابن في حياة أبيه

وايصال عايدات مرتزقة وجميع لوازمه يبلغ معلوم وان احتاج الى زيادة عنه يدفعه من ماله
متبرعا هل يصح أم لا يصح وهل اذا غصب غاصب شيئا من مال الوقف الذي تحت يد وكيل متوليه
يضمنه الوكيل ام يذهب على الوقف كيف الحال (أجاب) لا يصح الالتزام المذكور بل هو اجنبي
خارج عن الشرع الواضح المشهور فلا يلزمه التبرع بالزيادة المحتاج اليها وان شرط على نفسه
اזהو التزامه الا يلزم شرعا فيرتد على نفسه وما وقع عليه غصب الغاصب من مال الوقف
لا يضمنه الوكيل حيث لم يجد دفعه عنه من سبيل والمطالب به هو الغاصب تعست نفسه
الفاجره فان اذاه في الدنيا والا طولب به في الآخرة والله أعلم (سئل) في وقف أهلي مات أحد
مستحقه عن أخ وابن بنت ادعى ابن البنت ان استحقاق المتوفى انتقل اليه فهل له ذلك أم لا
(أجاب) ان كان للوقف كتاب (١) في ديوان القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في أيديهم اتبع
ما فيه استحسانا اذا تنازع فيه أهله والا ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن
قوامه كيف كانوا يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعي وهو أن من
أنبت بالبرهان حقا حكم له به فاذا علم ذلك فابن البنت ان ظهر للقاضي في الكتاب الموصوف بما
ذكرنا ان حصه جده لأمه تنتقل اليه ظهورا بينا أو لم يظهر لكن عادة القوام فيما سبق كذلك
أو لم تعلم عادة القوام ولكن أقام بينة على مدعاه الشرعي بوجهها الشرعي حكم له به وان لم يوجد
من ذلك شيء لا يحكم له به بمجرد دعواه والحاصل انه اذا وجد شرط الواقف فلا سبيل الى مخالفته
واذا فقد عمل بالاستفاضة والاستمارات العادية المستمرة من تقادم الزمان الى هذا الاوان
وان لم يوجد شيء من ذلك فن ادعى شيئا فعليه أن يثبته بالبرهان والله أعلم (سئل) في وقف بأيدي
جماعة تلقوه عن آباءهم وآبائهم عن أجدادهم وعليه عشر بخلاف بيت المال هل لو كيل بيت
المال اجارته مع وجود المتكلمين عليه من أهله بسبب ان عليه عشر أم لا وهل يكلفون الى بينة
تشهد لهم بالوقف مع كونهم أصحاب يد كما شرح (أجاب) ليس لو كيل بيت المال اجارته وكونه
عليه عشر لا يجوز لو كيل بيت المال اجارته لان علماءنا ناضوا على وجوب العشر في الاراضي
الموقوفة والعشر مجراه مجرى الصدقة وليس لاخذ الصدقة الاجارة وهذا مما لا يرتاب فيه
ذو الالباب ولا يكلفون الى بينة تشهد لهم بالوقف اذ اليد اقصى ما يستدل به وكذا الوادعي
ذو اليد المالك كان القول قوله بلا بينة فكذا يقبل اقراره بان ما في يده وقف على جهة كذا ومما
صرحوا به انه لا يجوز للسلطان أن يكلف الناس الى اثبات ما بأيديهم بالبينة فان اليد مجردة
كافية وهذا أيضا ظاهر لا مريية فيه والله أعلم (سئل) في وقف له متول وكاتب كل منهما مقرر
على موجب شرط الواقف ببراءة سلطانية فاذا صرف المتولي شيئا على لوازم الوقف وقبض شيئا
أوجب عليه أن يكون بمعرفة الكاتب أم لا واذا قلتم لا فائدة الكاتب واذا قلتم نعم فامعني
قولهم القول قول المتولي فيما صرفه وقبضه (أجاب) لا يجب أن يكون ذلك بمعرفة الكاتب
الا اذا شرط الواقف ان المتولي لا يفعل ذلك الا بمعرفة اذ عمل هذا غير عمل هذا فعمل المتولي
الامر والنهي والتدبير والعقود وقبض المال ونحو ذلك وعمل الكاتب الضبط بالكتابة لا غير
هكذا صرحوا به وعلى فائدة نصب الكاتب فاذا استقل المتولي بالتصرف يمكن الكاتب الضبط
بالكتابة باملائه أو بغير ذلك من طرق الوصول الى معرفته كما هو ظاهر هذا ولبعض المتأخرين
ما يشبه المخالفة لهذا ولا اعتد ادبه لكونه خلاف ظاهر الرواية ومخالف ظاهر الرواية ليس
مذهبا لنا معاشر الحنفية والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف على نفسه ثم بعده على

ولديه محمد وأخيه صالح وعلى من سيحدث له من الذكور والانات على الفريضة الشرعية ثم على أولاد الذكور ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم بطناً بعد بطن وطبقة بعد طبقة العليا تحجب السفلى على أن من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد أو ولد أو ولد وان سفل كان نصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ولم يتعرض لذكر من مات عن ولد أو ولد ولد مات صالح قبل والده عن ولده صالح الدين ثم مات الواقف عن محمد المذكور وعن ولده صالح الدين هل لصالح الدين استحقاق مع عمه أم لا (أجاب) لا استحقاق لصالح الدين مع عمه ولو قدرنا أنه قد سرح في الوقف بان من مات من الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد كان نصيبه له إذا نصيب له وقت موته كما صرح به والد شيخنا أسين الدين في فتاواه والشيخ زين في فتاواه في المسئلة وبين العلماء معترك عظيم واضطراب طويل مبنى على أن المراد بالنصيب ما يعم الحاصل بالفعل وما هو بالقوة فكيف مع عدم التعرض لذكر من مات عن ولد أو ولد ولد والحاصل أن محمد يختص بالاستحقاق ولا شيء لابن أخيه صالح الدين مادام عمه موجودا والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على أولاده الموجودين ومساهمهم للذكر مثل حظ الانثيين على أن من مات من الذكور عن ولد أو ولد ولد فنصيبه له ومن مات عن غير ولد أو ولد ولد فنصيبه لمن هو في درجته من الموقوف عليهم ثم على أولادهم ثم ثم فإذا انقرضوا فهو على أقرب عصبائه فإذا انقرضوا فهي جهة بر عيها مات وانحصر الوقف في ابنه ذيب وجلال مات جلال عن ابنه عبد النبي ورمضان مات رمضان عن ابن اسمه جلال ثم مات ذيب لآعن ولد بل عن ابن أخيه عبد النبي وابن ابن أخيه جلال ثم مات عبد النبي عن ابن يسمي إبراهيم وكلاهما في درجة واحدة فكيف يقسم ربيع الوقف عليهم ما (أجاب) يقسم ربيع الوقف عليهم ما انصافاً لهذا نصيبه وللاخر نصيبه لا استواءهما في الدرجة وقد نص الخصاص في أوقافه في مثله بذلك حيث قال فإذا انقرض البطن الأعلى نقضنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط انتقال نصيبه إلى ولده هنا وقد حقق العلامة الشيخ على المقدسي شيخنا ذلك ورد على من قال بعدم نقضها في صورة الواو وخصه بصورة ثمانية لا يوجب اختلاف الحكم وأقول والغرض يصلح تخصيصه أولاً شك أن غرضه التساوي في ربيع الوقف عند تساوي الدرجة ولا غرض له في إعطاء واحد من المتساويين ربعا وإعطاء الآخر ثلاثة الأرباع بل هو بعيد عن أن يخطر بباله في أقواله فافهم والله أعلم (سئل) في ناظر على وقف بشرط واقفه عين له الواقف في شرطه السكن في قاعة معينة تساوى اجرتها نحو من ثلاثة قروش انتقل الناظر منها إلى دار للوقف تساوى اجرتها نحو من خمسة وعشرين قرشا واسكن معه ولده بعاثته فهل له ذلك أم لا وإذا قلتم لا فهل يلزمه اجرة المثل أو يلزم ولده أو لا يلزمه ما (أجاب) نعم يلزمه اجرة المثل لملك الدار التي سكنها والحال هذه كما صرحوا به في أحد شريكي الوقف والاجنبي وأطلقوه في سكن الموقوف فعم الناظر والشريك والاجنبي بل والواقف بعد التسليم لتصریحهم بأنه بعده كالأجنبي والفروع الشاهدة في ذلك كثيرة ولا يلزم ولده شيء لانها على المتبوع لأعلى التابع كما صرح به في محله والله أعلم (سئل) في وقف أهلى من جلته أما كن معدة لسكن الموقوف عليهم له ناظر بشرط واقفه عمه إلى بعض الأماكن التي بها أحد الموقوف عليهم وجهه وفتح به كوى وجدته بيتا لم يكن في زمن الواقف وجدرا ناو محو ضات للزراعة وغيرها مما ليس ضروريا فهل يرجع بما صرفه على الوقف أم ليس له الرجوع وهل إذا كان صرف ذلك من مال الوقف يضمه أم لا (أجاب) ليس له الرجوع على الوقف والحال هذه وإذا

مطلب تنقض القسمة بعد
انقراض الطبقة

مطلب إذا عين الواقف
لناظر محل يسكنه فسكن
غيره فعليه اجرة دون من
هو تابع له

مطلب إذا جدد الناظر
ما لم يكن في زمن الواقف فان
صرف من مال نفسه فلا
يرجع وان من مال الوقف
يضمن

مطلب مات عن محدود
واختلفت ورثته فمنهم من
يقول وقف ومنهم من يقول
موروث

مطلب يشترط بيان اسم
الواقف في الدعوى والشهادة
مطلب المهايأة في الوقف
تكون باتفاقهم في المستقبل
لا بالجبر

مطلب ليس لاحد الموقوف
عليهم أن يسكن نظير ما سكن
الآخر

مطلب وقف على نفسه ثم
على أولاده فمات عن بنات
وبنتى ابن مات في حياته

مطلب اذا استدان الناظر
من غير أن يشترطها الواقف
ولأذن بها القاضي فهى
لازمة له

مطلب لا يثبت وقفية شئ
بكتاب الوقف

كان الصرف من مال الوقف ضمه والله أعلم (سئل) في محدود يدير رجل تلقاه ولده عنه ومات
واختلف ورثته فمنهم من يقول هو ملك موروث ومنهم من يقول وقف على كذا الجهة برضا الحكم
(أجاب) من ادعى أنه وقف فنصيبه وقف ومن ادعى الملك فنصيبه ملك يتصرف فيه ما شاء ما لم
يشهد شاهدان على الوقف فيثبت وشهادة الوارثين في ذلك مقبولة كما نص عليه في التتارخانية
وغيرها والله أعلم (سئل) في اشتراط بيان اسم الواقف في الدعوى والشهادة (أجاب) الصحيح أنه
يشترط مطلقا قديما كان أو حديثا كما سرح به الامام ظهير الدين والله أعلم (سئل) فيما لو وقف
زيد دارا بشرط سكنها على بنات بكر وجعل آخره لجهة برو كتب بذلك صك شرعى وتزوجت كل
واحدة منهن برجل وامتنع الآخر أن يسكن معا هل لهن السكنى على الانفراد وليس
لأحدهن الامتناع عن المهايأة وهل اذا سكنت إحداهن مدة معاومة للأخرى السكن نظير
ذلك حيث تعذر سكاهن معا (أجاب) ليس لواحدة منهن الاختصاص بالسكن دون غيرها بل
حقهن في ذلك على التساوى فيسكن في الدار كلهن فان اتفقن في المهايأة فيها جاز ولا تسكن كل
واحدة بقدر ما يخصها فيها بلامهايأة كما أفاده في الخلاصة والبرازية والتتارخانية وغيرها وتعذر
سكاهن معا غير مسلم وقد تقر أن من له السكنى ليس له الاستغلال ومن له الاستغلال ليس له
السكنى على الأصح والمهايأة في الوقف لا جبر عليها لأنها قسمة ولا تجوز قسمة الوقف على وجه
الجبر وان كانت قسمة حفظ وعمارة فيه علم ان ليس للأخرى السكن نظير ما سكنت إحداهن
قال في فتح القدير بعد أن ذكر من الفروع الكثيرة ومن هذا يعرف ان لو سكن بعضهم فلم يحسد
الآخر موضعها يكفيه لا يستوجب أجرة حصته على الساكن بل ان احب أن يسكن معه في بقعة
من تلك الدار بلا زوجة أو زوج ان كان لأحدهم ذلك والآخر المتضيق خرج أو جلسوا معا
كل في بقعة الى جنب الآخر وقد ذكر في القنية وغيرها ان المهايأة انما تكون بعد الخصومة
فحين بعد أن حققنا وحررنا جواز المهايأة في الوقف باتفاق الموقوف عليهم كما هو صريح كلام
الاسعاف وحمل ما في أوقاف الخصاص على قسمة التملك فهى انما تكون فيما يستقبل لا فيما
مضى فتدبر ولا تعتبر بما وقع في بعض الشروح مما يفهم خلاف ذلك والله أعلم (سئل) فيما اذا
وقف على نفسه ثم على من يوجد من أولاده عند موته ثم ذكر شروطا ومات الواقف عن ثلاث
بنات لصلبه وعن بنتى ابن مات حال حياته هل لهما استحقاق في الوقف أم لا (أجاب) لا استحقاق
لهما في الوقف لاختصاصه بأولاده الموجودين عند موته وأولادهم ليسوا كذلك والله أعلم
(سئل) في وقف على ذرية خرب منه طائفة فاستدان ناظره مبلغا وعمر به الوقف لعدم ما يصرف
في العمارة من جهة الوقف بغیر اذن القاضي ثم باع جميع العقار ليوذى الدين المذكور فهل يبعه
غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الدين الوقف بل يثبت عليه نفسه (أجاب) الأصح في
المذهب انه اذا لم يشترط الواقف الاستدانة للمتولى لأجل العمارة وقت الحاجة ولم يأذن القاضي
بها وقتها لا يثبت الدين الاعليه ولا يملك قضاءه من غلته الوقف فضلا عن عينه والاجماع
منعقد على أنه لا يستقيم ايجاب دين يحتاج اليه الفقراء في مال ليس لهم ورقبة الوقف
الوقف ليست للفقراء فيه غير صحيح وهو باق على الوقفية ولا يلزم الرضا على الوقف بل على
الناظر نفسه وانظر الى البحر في شرح قوله ويبدأ من غلته بعمارته والله أعلم (سئل) في صورة
كتاب وقف قرية مكتوب بها حدوده وحول تلك القرية أراضى قرى متعددة بأيدي فلاحيها من
قديم الزمان بحيث لا يحفظ أحد أنها للوقف المذكور بل هى لبيت المال يقطعها السلطان للتمارية

تطير عظامهم في بيت المال هل يعتمد على ما بها ويقضى به للوقف وترفع أيدي التبرارية والفلاحين عنها بمجرد ما من غير شهود تشهد على خصم شرعي من جهة بيت المال يصح سماع الدعوى عليه شرعاً أم لا (أجاب) لا يعتمد على صورة الصورة المشروحة ولا يقضى بها شرعاً بلا شهود تشهد على خصم تصح الدعوى عليه شرعاً لأنها مجرد خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به شرعاً (١) قال في الأشباه بعد أن ذكر عدم الاعتماد على الخط فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لأن القاضي لا يقضى إلا بالحجة وهي البينة أو الإقرار أو النكول كما في إقرار الخائنة اهـ ومثله في كثير من كتب المذهب والله أعلم (سئل) في قرية موقوفة بأراضيها على الحرمين الشريفين هل لمزارعيها ان يمتطعوهها رقبة من الامام أو من ناظر الوقف بحال معلوم فمه غاية الغبن والغدر على جهة الوقف ويصح ذلك شرعاً أم لا (أجاب) لا يصح ذلك والحال هذه وكيف يصح مع كونه عملاً مخالفاً للشرط الواقف ولحكم الشريعة الشريف اذا المقاطعة على متحصل الوقف باطلة متباينة لقانونه المنيف وهذا مما لا توقف فيه ولا يتردد في بطلانه فقيهه والله أعلم (سئل) في شخص وقف تسكية وشرط لكل ذي وظيفة قدر معلوما من الدراهم وغيرها هل له أن يتناول من الوقف أو يذممها عين له الواقف أم لا وهل اذا تناوله يكون ضامناً أم لا وهل اذا اعتاد أخذ ذلك مدة سنين على الوجه المذكور وزعم انه بهذه العادة صار حقه مستحقاً يطيب له أم لا وهل اذا انتهى الى السلطان فقرره شيئا زاد عما شرطه الواقف يحل له تناوله ويظل تعيين الواقف أم لا وهل العوائد المخالفة للشرع الشريف باطلة لا يعمل بها أم لا وهل يجوز أحداث الوظائف في الاوقاف أم لا وهل يضمن المتناول لها جميع ما تناوله زائداً عن حقه الذي شرطه له الواقف أم لا (أجاب) لا يحل لصاحب وظيفة ما ان يتناول زيادة عما عينه له الواقف ويضمنه اذا أخذه بغير حق لمخالفة الشرط واقفه ولا يطيب بصيرورته عادة له كالسارق يعتاد السرقة لا تحل له السرقة باتخاذها عادة وقد صرحوا بان من الحكم الباطل الحكم بخلاف شرط الواقف فلا يجوز له تناول ما ليس له شرعاً بنائه خلاف الواقع المخالف لما هو كنص الشارع الموجب لابطال شرط الواقف ولصاحبه النص فاطية بانه ليس لاحد ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ الا لناظر على الوقف لشدة احتياجه اليه وليس لاحد ان يقرر خادماً للمسجد بغير شرط الواقف وصرح في الاشباه والنظائر في القاعدة الخامسة نقلها عن الذخيرة والولوالحمة وغيرهما بان القاضي اذا قرر فرائش المسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولا يحل للفرائش تناول شيء من ذلك وبه علم لم حرمة أحداث الوظائف بالاوقاف بالاولى لأن المسجد مع احتياجه للفرائش لم يجوز تقريره لامكان استئجار فرائش بلا تقرير فمقرر غيره من الوظائف بالاولى ثم قال سئل لو قرر يعنى القاضي من فائض وقف سكك الواقف عن مصرف فائضه هل يصح فأجبت لا يصح أيضاً لما في التتارخانية ان فائض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشتري به المتولى مستغلاً وصرح في البرازية وتبعه في الغرر والدرر بانه لا يصرف فائض وقف لوقف آخر اتحدوا وقفهما أو اختلف اهـ ومن المقرر والمعلوم ان من تناول شيئاً ليس له تناوله فهو ضامن له ان قيمته بغيره وان مثله بغيره والله أعلم (سئل) في رجل وقف في حقه داراً على جهة برهني ان يتورمكنا معلوماً بالاقصى الشريف وان يتصدق برطل خبز للفقراء في شهر رجب وشعبان ورمضان وأن يطبخ في كل ليلة من رمضان باطية طعام للفقراء وأن يكون المتولى عليه شيخ المسجد كما شام من كان ومات الواقف من غير كتب صك والآن تنكر الورثة ذلك هل اذا

(١) انظر ما مر في صفحة ١٨٩ قاله نصر الهوري

مطلب المقاطعة على متحصلات الوقف باطلة

مطلب اذا تناول صاحب وظيفة أكثر مما عينه الواقف يضمن ولو باصر السلطان

مطلب ليس لاحد ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولو سكت الواقف عن مصرف فائضه

مطلب اذا حكم الحاكم بالوقف بمجرد قول الواقف وقفت من غير تسجيل وتسليم نفذ حكمه

رفع الحاكم الشرعي وقامت بينة شرعية تشهد بذلك يكون للقاضي سماعها وإذا قضى بها ينفذ
 قضاءه شرعاً أم لا (أجاب) قدر رفع الاستاذنا الخافوني برّد الله مخبره بما هو مثل هذا السؤال
 فأجاب بما صورته ذهب الامام أبو يوسف رحمه الله تعالى الى ان الوقف يصح بمجرد قوله ووقف من
 غير احتياج الى تسجيل ولا الى تسليم الى المتولى وصحة الكثيرون حيث حكم بحصة الوقف
 موافقاً لقول من صحّ فنفذوا ببرم والله أعلم (سئل) في رجل باع زوجته غراساً في أرض وقف
 ودفع على ذلك مدة سنين ومات البائع فادّعى ابن ابنه على رجل اشترى من الزوج غراساً في
 أرض وقف أيضاً ان جده البائع له كان قد وقف داره وجميع ماله من الغراس هذا والاول على
 اولاده ثم وثم وأقام على ذلك بينة هل يبطل شراء الزوجة من زوجها المذكور أم لا (أجاب)
 لا يبطل لامور منها أن المدعى عليه لا يصلح خصماً عن الزوجة ومنها جواز بيع الوقف حيث لم
 يكن محكوماً بلزومه بعد الدعوى الصحيحة أفقياً به مفتي الروم أبو السعود وغيره بقوله ان لم يكن
 مسجلاً يعني محكوماً بلزومه بعد دعوى صحيحة شرعية يبطل الوقف فيما باع والباقي على حاله
 ومنها ان وقف الغراس بدون الارض مختلف فيه لاسيما مع اختلاف الجهة فيقبل النقض والله
 أعلم (سئل) في وقف السيد الخليل المشروط على اجراء سماطه الخليل للفقراء والارامل
 والايام القاطنين ببلده والمجاورين لمسجده عليه الصلاة والسلام هل يحل لناظره المتكلم
 عليه أن يقطعه ويأكل ريعه فتصير المستحقون له في غاية الجماعة والضيعة مع ان فيه ما يقوم
 به أحسن قيام وينتظم به أحواله أتم انتظام أو يحرم عليه ذلك لارتكابه محض الحرام
 بتناوله متحصلاته من محلاتها وعدم صرفها على جهاتها ويقول هذه عوائد لاحق فيها
 ويصرفها على لذات النفس وشهواتها بينوالنا الجواب فيما يلزم هذا الناظر ولكم الاجر
 والثواب (أجاب) من كان بهذه الصفات الذميمة والاخلاق القبيحة السخيمة يجب عزله
 وتبديله بمن يرضى الله فعله كيف لا والسماط المنسوب الى هذا النبي الخليل يجب على كل أحد
 صيانه من التعطيل اذ هو صلى الله عليه وسلم وعلى سائر انبياء الرحمن لما اشتهر من أخلاقه
 الكريمة مع الضيف أورثه الله سماطاً لا يقطع على توالي الا زمان فكيف ينلج من يسعي في قطعه
 أو يفسوز من يتسبب في منعه وفي حرمان مجاوريه الفقراء والمساكين والارامل والايام
 والمنقطعين وقوله هذه عوائد بعيد عن الصواب اذا المتناول ان كان من مال الوقف المستحق
 لجهة فما هذه العادة القبيحة في أكل مال الوقف وانفاقه على شهوات النفس بلامسوغ وان كان
 من مال المزارعين والمتقبلين فهو مال الغير يحرم عليه تناوله فعلى كذا الخالسين هو مر تظم في
 الحرام متصف بالآثام فعلى حكام المسلمين اماطة اذاه وتولية من يتقى الله ويعمل لآخراه
 ولا حول ولا قوة الا بالله والله أعلم (سئل) في أرض وقف غرس بها رجل هو وولده أشجار
 زيتون وتين وغيرهما باذن شرعي ممن له ولاية الاذن شرعاً باجرة هي أجرة المثل لكل سنة فكبر
 الشجر وعظم وصار له ريع ومات الرجل وغاب ولده ووراءهما ذرية ضعاف وأيتام يؤدون اجرة
 المثل المسمى اليها هل لناظر الوقف أن يكلف الذرية قلع الاشجار أم لا والحال انهم يؤدون اجرة
 المثل على الوجه المطلوب من غير نقصان (أجاب) قال في البحر في شرح قوله فان مضت المدة قلعها
 وسلمها فارغة وفي الفتاوى استأجر أرضاً وقفاً وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر أن
 يستبقمها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر ولو أئى الموقوف عليهم الا القلع ليس لهم ذلك اه وبهذا
 يعلم مسئلة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضاً في أوقاف الخصاص اه ما في البحر ووجهه

مطلب باع الزوج زوجته
 غراساً في أرض وقف فإذا
 ادّعى ابن ابنه على رجل
 اشترى من الزوج غراساً
 كذلك ان جده وقف الغراس
 وأثبت ذلك يبطل بيعه ولا
 يبطل بيع الزوجة

مطلب اذا اكل الناظر
 ريع وقف سيدنا الخليل
 الموقوف على اجراء سماطه
 الخليل يجب عزله

مطلب استأجر أرض وقف
 باجرة المثل وغرس فيها
 أشجاراً باذن ممن له ولاية
 الاذن ومات الغراس عن
 أيتام يؤدون اجرة المثل
 المذكورة فأراد الناظر أن
 يكلفهم قلع الاشجار

انه لا فائدة في قلع الاشجار واجارتها بمسئلة الاجرة فيجب استبقاء الاشجار بغير الخطأ الجهتين
الذرية الضعاف بعدم الاتلاف والوقف المشار اليه بعدم ضرر في ذلك واقع عليه لاسيما
وقد تأيد نقس القنية بما في أوقاف الخصاف وعلى الناظر فيه أن ينظر الى ذلك بعين العدل
والانصاف والله أعلم (سئل) فيما اذا اختلف صاحب وظيفة كالتدريس والقراءة ونحوهما
مع ناظر الوقف فادعى صاحب الوظيفة انه باسرها واستحق معلومها وأنكر الناظر هل القول قول
صاحب الوظيفة أو قول الناظر وهل يجوز احداث وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف أم لا
(أجاب) القول قول صاحب الوظيفة وقد سئل شيخ مشايخنا الشيخ شهاب الدين الحلبي عن
صاحب وظيفة قراءة في مصحف في جامع معين مات فاختلف ورثته مع ناظره في المباشرة فافق بان
القول قول الورثة في المباشرة مع الميمن قال لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة
مع الميمن لانه أمين فكذلك ورثته وهو موافق لقواعد المذهب ولا شك انه أمين على وظيفة
وليس للجامة كية شبه الاجارة من كل وجه بل لها شبه بالصلة أيضا وشبه بالنسبة فاعطى
كل شبه ما يناسبه وأما احداث الوظائف فلا يجوز قال في الاشياء والنظائر صرح في الأخيرة
والولو الخبة وغيرهما بان القاضي اذا قرر فتراشا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم
يحل للمقرأش تناول شيء من ذلك وبه علم حرمة احداث الوظائف بالاوقاف بالاولى لان المسجد
مع احتياجه للقرأش لم يجز تقريره لا مكان استئجار قرأش بلا تقرير فقير غير من الوظائف
لا يحل بالاولى وهذا من النوع الظاهر من فروع الفقه فلا توقف فيه والله أعلم (سئل) في وقف
صورته وقف وقفه هذا على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ولده لصلبه الموجود الا أن المدعو
شمس الدين ومن سجد له من الاولاد الذكور دون الاناث على حكم الفريضة الشرعية ثم من
بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية
الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى أبدا ما عاشوا وأداما بقول الذكور مثل حظ الانثيين
ثم من بعد انقراض أولاد الذكور وأولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم يكون وقفنا على
بنات الواقف على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهن على أولادهن الذكور والاناث ثم على
أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعد انقراض أولاد الظهور
يكون وقفنا على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون ثم من بعدهم على جهات أخر ذكرها
الواقف ثم مات الواقف وخلف ولده المذكور وانحصر الوقف فيه ثم مات شمس الدين وخلف ثلاثة
ذكور وأربع بنات وانحصر الوقف فيهم عوجب النص ثم ماتت إحدى البنات عن ولد والده من
غير أولاد الظهور فهل يكون مستحقا في الوقف ما تستحقه والدته أم يكون محجوبا بأولاد الظهور
(أجاب) هو محجوب بالطبقة التي فوقه لا بما ذكر لان الاضافة للأولاد لا الى نفسه في قوله ثم من
بعدهم على أولادهم الخ حتى يستحق بانقراض أهلها فان قلت ما تفعل بقوله ثم من بعده انقراض
أولاد الظهور يكون وقفنا على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون قلت لا يغير الحكم
لما تقدم بالكلام الاول لما تقر في الاصول في باب وجوه الوقف على أحكام النظم ان ايجاب
الحكم في المسمى لا يوجب النفي لانه ضده فكيف يوجبه والاثبات لا يوجب نفيا الا صبغة ولا
دلالة ولا اقتضاء وليس فيه الاثباته بعد انقراض أولاد الظهور بل يوجد من ذرية الواقف من
أولاد البطون وأما قبل الانقراض فيسكت عنه وقد علم حكمه مما سبق فان ادعى مفهوم ما
فالمفاهيم لا يجوز الاحتجاج بها في كلام الناس في ظاهر الرواية كالدلالة وهذا مقتضى أصول

مطلب اذا اختلف الناظر
مع صاحب الوظيفة في
مباشرة الوظيفة فالقول
لصاحب الوظيفة وكذا
لورثته

مطلب لا يجوز احداث
الوظائف في الاوقاف

مطلب شرط الواقف في ارث
أولاد البطون انقراض
أولاد الظهور وشرط ان
الطبقة العليا تحجب السفلى
فانت مستحقة عن ابن والده
من غير أولاد الظهور

مبنيها فن صبغ اصبعه في صبغته لم يتوقف فيه فكيف بنفس يده الى رسغته فيه والله أعلم
(وسئل عنه أيضا) بما صورته فيما اذا وقف على نفسه أيام حياته ثم من بعده على ولده لصلبه
شمس الدين ومن سيحدث له من الأولاد الذكور والبنات بينهم على الفريضة الشرعية ثم على
أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم بينهم على حكم
الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى ثم من بعد انقراض أولاد الذكور
وأولاد أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم على بنات الواقف المزبور على حكم الفريضة الشرعية
ثم من بعدهن على أولادهن الذكور والبنات ثم من بعدهم على أولاد أولادهم ثم على نسلهم
وعقبهم بينهم على حكم الفريضة الشرعية الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى على أن من
مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد وان سفل وآل الامر الى حال لو كان أصله حيا باقيا لاستحق في
الوقف قام ولده أو ولد ولد وان سفل مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان
أصله باقيا ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولد وان سفل عاد استحقاقه لمن هو في درجته وذوى طبقته
من أهل الوقف ثم من بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقف على من يوجد من ذرية الواقف
من أولاد البطون على حكم الشرط والترتيب المعينين أعلاه فإذا انقراضوا بأسرهم وأبادهم الموت
عن آخرهم ولم يبق للواقف ذرية مطلقا كان ذلك وقف على أخ الواقف لانيه عبيد القادر الى آخر
ما ذكر من الجهة وقد مات الواقف ثم مات شمس الدين عن ثلاثة بنين وثلاث بنات ثم مات أحد
البنين عن ابن ثم مات إحدى البنات عن ابن وأخرى عن بنتين فهل ينتقل نصيب كل منهم الى ولده
أم كيف الحكم (أجاب) نعم ينتقل نصيب كل منهم الى ولده عملا بقوله على أن من مات منهم وترك ولدا
الخ ويدخل ولد بنت شمس الدين في ذلك عملا بقوله ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم الذكور
بعد قوله على ولده شمس الدين ومن سيحدث له اذا تقرر ان الاضافة اذا كانت للأولاد دخل ولد
البنات والخلاف انما هو في صورة الاضافة الى الواقف نفسه وأما قوله ثم من بعد انقراض أولاد
الظهور يكون وقف على من يوجد من ذرية الواقف من أولاد البطون فلا يغير الحكم المستفاد
من الكلام السابق لما تقرر في الاصول من عدم حمل المطلق على المقيّد عندنا وان اتحدت
الحادثة لا مكان العمل بمقتضى كل منهما اذا اطلاق من المطلق معنى متعين معلوم يمكن العمل
به مثل التقييد ولان المقيّد يوجب الحكم ابتداء فهو مثبت والاثبات لا يوجب نقضا لاصيغته ولا
دلالة ولا اقتضاء فاذا علمت ذلك فقوله ثم بعد انقراض أولاد الظهور يكون وقف على من يوجد
من ذرية الواقف من أولاد البطون مثبت لاستحقاق أولاد البطون جميع الوقف بعد انقراض
أولاد الظهور لاناف لمشاركتهم لهم مع وجودهم وقد علمت المشاركة من قوله أولا ثم على أولادهم
فعملنا بكل منهما وهذا معلوم لمن له المام بالاصول والله أعلم (سئل) في مكان موقوف على جهة
برئت عند حاكم شرعي ان أجرة مثله قرشان ونصف في كل عام ثم ان انسانا زاد فيه زيادة ضرر
وجعله في كل عام بستة قروش ثم انه ادعى مستأجر المكان عند حاكم شرعي بان هذه الزيادة
ضرروا قام بينة بذلك وأبطل الاجارة التي اشتملت على زيادة الضرر وحكم بفسادها في وجه الخصم
والآن الناظر يطلب أن يأخذ زيادة الضرر فهل والحالة ما ذكر ليس له ذلك أم لا (أجاب) لا تعتبر
زيادة الضرر والتعنت في البرازية وغيرها واللفظ لها وان زاد من يتازع مع المستأجر في الاجرة
تعنتا لا تعتبر الزيادة ولذلك قيدنا بالزيادة عند الكل وذكر في المحيط ما يؤيد هذا القيد أجمع المتولى
حاجم الوقف باجر ثم زاد آخر فيه ليس للمتولى أن ينقض الاجارة اذا كانت الاولى باجر المثل

مطلب في دفع المناقاة بين
قول الواقف على ان من
مات عن ولداً أو ولد ولد قام
ولده أو ولد ولد مقامه
المقتضى استحقاقاً بنت بنت
الابن وبين قوله ثم من بعد
انقراض أولاد الظهور
يكون وقف على أولاد
البطون

مطلب في زياده التعنت في
الاجرة

أو زيادة يتغابن الناس فيها لأنه في الزيادة على أجر المثل متعنت اه فاذا علمت ذلك وكان المستأجر قد ألزم بالزيادة على الوجه المذكور فالزامه غير صحيح فليس لناظر طاب الزيادة والحال هذه لعدم صحة الالتزام هذا ان تضمنت الزيادة على المستأجر جبراً أو أماً أو وجد عقد عن تراض أو زادهو في الاجرة برضاه وكان قبل مضي المدة فهو صحيح ويطالب بالزيادة والحال هذه وان كان العقد فاسد المعنى آخر كشرط فاسد أو جهالة في المدة وشو ذلك فالواجب أجرة المثل لا يجاوزها المسمى لما تقرر أن الاجارة الفاسدة يجب فيها أجر المثل بحقيقة الانتفاع بشرط أن يوجد التسليم الى المستأجر من جهة الآخر وانما ذكرت هذا التفصيل لان السؤال غير منتظم والواقع محتمل والله أعلم (سئل) في مكان موقوف آجره ناظره كل سنة بكذا هل تصح هذه الاجارة في السنة الاولى وما زاد عليها أم تصح في الاولى فقط (أجاب) العقد صحيح في السنة التي تليه فاسد فيما عداها واذا سكن الثانية لزمته الاجرة المعينة وهكذا والله أعلم (سئل) في رجل وقف عقاراً على أولاده ونسله وعقبه الذكور والاناث على حكم الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولادهم ونسلهم وعقبهم من ولد الظاهر وولد البطن وأولاد الذكور وأولاد الاناث على حكم آبائهم بطناً بعد بطن ونسل بعد نسل منذ كور في شرط وقفه بهذا اللفظ فهل يدخل أولاد البنات في الوقف مع وجود أولاد الذكور أم لا (أجاب) نعم يدخل أولاد البنات لقوله من ولد الظاهر والبطن مؤكداً بقوله أولاد الذكور وأولاد الاناث على حكم ما شرط والله أعلم (سئل) في رجل وقف وقفاً على ابنه فلان وبنته ثم من بعدهما على أولادهما وأولاد أولادهما ثم وشم وجعل آخره لجهة بر لا تقطع هل يدخل ولد البنت في الوقف وولد ولدها وان سفل فكلما يستحق الابن يستحق ابن الابن وان سفل مع الابن والانثى والذكر فيسه سواء أم لا (أجاب) نعم يستحق الابن وابن الابن معه والانثى وابنها كذلك والذكر مثلها نصيباً سواء كما صرح به الناصحي في جمعه بين كتابي هلال والخصاف ولم يسبق فيه خلافاً والله أعلم (سئل) في الوقف على فقراء الخليل والقدس الشريف اذا صرّفها من له ولاية صرفها الى بعض فقراء البلدين لكون فقراءهم لا يحصون بصح ولا يشترط الصرف للجميع حيث لم يشترط الواقف عدداً مخصوصاً ولا استيعاب الجميع أم لا وهل اذا خاصم ناظر بولاية غير من له ولاية الصرف وكاف المصروف اليه الى احضار شرط الواقف يلزمه احضاره أم لا (أجاب) نعم يصح ولا يلزم الصرف للجميع والحال هذه كما صرح به في الظهيرية والبرزانية وغيرهما ولا يكلف المصروف اليه من جهة من له ولاية الصرف الى احضار شرط الواقف وانما هو وقف صرف له باتصافه بالفقر الذي هو شرط الواقف من له ولاية ذلك فلا يكلف الى احضار شرط الواقف كما هو ظاهر لمن غمس رأس اصبعه في الفقه والله أعلم (سئل) في وقف صورته وقف وقفه هذا على نفسه ثم من بعده لا أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاده وأولاد الظهور دون أولاد البطون وكل من انتقل من أولاد الذكور ينتقل نصيبه الى أولاده الذكور وجعل للنساء والبنات الخاليات من الأزواج السكن بالدور مدة حياتهن وبنات بناتهن الخاليات كذلك والان الموجود من أهل الوقف المستحقين أحد وعشرون شخصاً ولا يدرى ترتيب الموتى فهل يقسم على رؤس الموجودين ذكورا واناثاً بشرط خلوهم من المذكور سوية لا يفضل ذكر على أنثى أم لا (أجاب) مقتضى ما ذكره من الشرط مساواة البطن الأعلى الاسفل في الاستحقاق والانثى المستحقة المذكور لا تطلق غير أن من مات من أولاد الذكور ينتقل نصيبه لا أولاده الذكور فهو

مطلب اذا أجر الناظر مكاناً
كل سنة بكذا صح في التي تلي
العقد

مطلب يدخل أولاد البنات
بقول الواقف من ولد الظاهر
وولد البطن الخ
مطلب وقف على ابنه وبنته
ثم على أولادهم وأولاد
أولادهم يدخل ولد البنت
وولدها يدخل ابن الابن مع
الابن والانثى كالأب
مطلب اذا وقف على فقراء
الخليل والقدس مثلاً لا يلزم
الصرف الى كلهم

مطلب وجد من مستحق
الوقف جملة من الذكور
والاناث ولم يعلم ترتيب الموتى
حتى يعلم ما لكل

قوله والاصل المستفاد من صدره المساواة فيرجع اليها عند الاشتباه لان السكك بوصف
 الاستحقاق اذا لا يجب مشروط بترتبة من الرتب فيقسم كذلك على الرأس غير أن ما أصاب المتوفى
 منهم كان لأولاد الذكور مع سهماتهم المجعلولة لهم بالسوية واذا مات أحد منهم لا عن ولد قسم على
 الموجود منهم الطبقة العليا والسفلى في ذلك سواء قال الخصاف وقف على أولاده وأولاد أولاده
 وذريته ونسله ولم يترتب وشروط أن مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمته بين الولد وولد الولد
 بالسوية فأصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجعلول له معهم بالسوية
 وما انتقل اليه من والده اه والله أعلم (سئل) من صفدي قرية نصفها وقف على طائفة
 ونصفها وقف على طائفة أخرى ولكل نصف ناظر مستقل استولى متغلب عليه سابع جملة قري
 غيرها واستأجر المتغلب من أحد الناظرين نصفه المتكلم عليه ودفع له الاجرة التي سماها له فهل
 للناظر المتكلم على النصف الثاني أو مستحقه أن يطالبوه بنصف ما دفع له من الاجرة أم لا وهل
 اذا أكره المؤجر المذكور أو وارثه على أن يدفع له أو للمستحقين في النصف المتكلم عليه من ماله
 شيئا بسبب ذلك يصح أم لا وهل اذا استولى هذا المتغلب الباغي على ناحية بها القرية المذكورة
 مدة سنين وأخذ الخراج من أهلها أو تركه ولم يأخذه ثم زالت يده واستولى الحاكم العادل عليها
 يؤخذ الخراج من أهلها وهل يلزمه بسبب اجارته المتغلب نصفه المتكلم عليه ضمان منافع
 النصف الثاني لمستحقه أم لا (أجاب) ليس للناظر الذي لم يؤجر على الناظر الذي أجبر سبيل فيما
 قبضه من الاجرة ولا ضمان لمنافع نصفه المتكلم عليه ولا يصح الصلح مع الاكره فلا يلزم بدله ولا
 يؤخذ الخراج مع ما ذكر من استيلاء الباغي سواء أخذ منه المتولى أو تركه ولم يأخذه لا تنفع اعملة
 الجباية لعدم الجباية وهذه الاحكام ظاهرة ليس عليها غطاء فلا ينسب المتكلم بها ان شاء الله الى
 الخطا والله أعلم (وسئل منها أيضا) في قرية موقوفة على جهتي برك لكل جهة نصفها وله ناظر
 مستقل يتكلم عليه بالولاية النظرية ولا أحد المتكلمين شجرتون بأرضها وعليه مال معلوم
 لجهتي الوقف نظير استبقائه بها تعدى على القرية حاكم العرف ووضع يده عليها مدة سنين وأكل
 ما تحصل منها من غلال وغيره ولم يمنع صاحب الشجر من أكل ثمره هل يسقط عنه ما على الزيتون
 من المال المقرر لجهة الوقف أم لا يسقط ويطلب به مال المذكور (أجاب) لا وجه لسقوطه
 عنه فيطالب به شرعا والله أعلم (سئل) في رجل وقف على نفسه ثم على أولاده شمس الدين
 ورجب ورهجة على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولاد المذكورين الذكور دون الانثى ثم
 على أولاد أولادهم ثم ثم أبدا ما عاشوا فاذا انقرضوا فعلى الحرمين ثم على الفقراء ماتت رهجة
 لا عن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات عابدة وصفيّة وحبيبة
 وعن ابن اسمه على مات حال حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات
 رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجه فكيف
 يقسم الوقف (أجاب) ان صح ان الوقف صدر من الواقف على الكيفية المذكورة فغلته الآن
 منحصرة في ابراهيم ولا شيء لاخته ولا لبنات رجب كما هو ظاهر لان له أدنى فهم لقوله ثم من بعدهم
 على أولاد المذكورين الذكور دون الانثى فافهم والله أعلم (ثم سئل عنه بما صورته) في رجل وقف
 على نفسه ثم على أولاده شمس الدين ورجب ورهجة على الفريضة الشرعية ثم على أولاد المذكور
 المذكورين دون الانثى ثم على أولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعد انقطاعهم لجهة بر
 لا تنقطع ماتت رهجة لا عن ولد ثم مات رجب ابن الواقف في حياة أبيه الواقف عن ثلاث بنات

مطلب قرية نصفها وقف
 على طائفة والاخر على طائفة
 ولكل ناظر تغلب عليه رجل
 فأجر أحد الناظرين النصف
 المتكلم عليه فاذا قبض
 الاجرة لا يشاركه الناظر
 الاخر فيها

مطلب قرية موقوفة
 وبأرضها شجرتون وعليه
 مال معلوم لجهة الوقف فاذا
 تعدى على القرية رجل ولم
 يمنع صاحب الشجر من أكل
 ثمره لا يسقط عنه المعلوم
 مطلب رجل وقف على نفسه
 ثم على ولديه وبناته ثم على
 أولادهم الذكور الخ فمات
 أحد ولديه عن بنتين وابن
 والاخر عن بنات

مطلب وقف على نفسه ثم على
 أولاده على الفريضة
 الشرعية ثم على أولاد
 الذكور دون الاناث فلا
 تفاضل بين الذكور والانثى
 من أولاد المذكور

عابدة وصفية وحبشية وعن ابن اسمه على مات في حياة جده الواقف ثم مات الواقف عن ابنه شمس الدين وعن بنات رجب المذكورات ثم مات شمس الدين عن ابن اسمه ابراهيم وعن بنتين زليخا وخواجاف كيف يقسم الوقف (أجاب) ان صرح ان شرط الواقف كما أنه سقى فيه يقسم على أولاد المذكورين المستوين في الدرجة ولا يفضل الذكر الاثنى فيهم اذ شرط التفاضل في أولاد الواقف لا غير ولم يشترطه في غيرهم فيبقى مطلقا وفيه يستوى الذكر والانثى والله أعلم (سئل) في علو لوقف وسفل لوقف آخر هل يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف أم لا وهل اذا عمره ذلك منع ناظر الوقف العلوى من بناء علوه كما كان أم لا (أجاب) نعم يجبر ناظر السفلى على عمارته من غلة الوقف احياء للوقف فقد صرح علماؤنا ان الناظر اذا امتنع عن عماره الوقف وله غلة أجبر عليهم او صرحوا بان ادتماعه عنها والحال هذه خيانة يستحق بها العزل واذا عمر لا يملك منع ناظر الوقف العلوى من اعادة علوه لانه حق مستحق له فقد صرحوا جميعا بان له حق لا يسقط بسقوط السفلى بل يدوم بدوام أصله قال في الخاتمة رجل له علو وسفل فقال لرجل بعث منك علو هذا السفلى بكذا جاز البيع ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى ولزم شترى حق القرار عليه ولذا لو انهم دم هذا العلو كان للمشتري أن يبنى عليه علوا آخر مثل الاول وصرحوا أن ذا السفلى لو أراد هدم سفله يمنع اتعلق حق ذى العلو به متى كان ولا يبطل بالانهدام ولذلك كان له أن يبنيه ويمنعه عن ذى السفلى حتى يؤديه قيمته وان كان البناء باذن القاضي فله المنع حتى يؤدي ما أنفق والله أعلم (سئل) في مدرسة شجاعة ومسجد يؤجرها متوليه ويصرف ما يتناوله من أجرتها على مصالح المسجد ويقبضه في السجل المحفوظ فهل بذلك تصرفا على المسجد المزبور ويسوغ له ذلك شرعا والا لا ويجب ردعه عن ذلك ويضمن قيمة منافعها اذ منافع الوقف مضمونة باجرة المثل لكونه فعل ذلك بغير وجه شرعى وهل اذا نصب السلطان متوليا يومية بشعائرها ويردها لما وضعت له ويسعى في اصلاح مصالحها ويستخلص من المؤجر ما أخذ من أجرتها يصح حيث وافق أجرة المثل ليصرفه في مصالح المدرسة المشروطة وان مات المؤجر له أن يرجع في تركته بذلك أو في وقف المسجد المصروف عليه كيف الحال (أجاب) لا تصرفا على المسجد بغيره الذي لا يسوغ له شرعا ويجب منعه عن ذلك ويضمن منافعها اذ منافع الوقف مضمونة على ما هو المفتى به عندنا ويؤخذ ضمان المنافع منه أو من تركته ويرد عليه ولا رجوع على المسجد بشئ اذ لا ذمة له صحيحة حتى يلزمها الضمان وهذا عين الفقه لاسيما على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان والله أعلم (سئل) في قرية جميعها وقف على مدرسة وعلى بعض كرومها خراج لمدرسة أخرى يؤديه أربابها الناظرها واحدا بعد واحد مدة مددة هل لناظر المدرسة الاولى منع ناظر المدرسة الثانية عن تناوله وأخذها لجهة مدرسته محتجا بكون جميع القرية وقفها عليه فاني يسوغ لغيره تناوله أم ليس له ذلك لعدم التساقط الجواب مع اظهار الوجه والاستدلال بصريح النقل عن الأصحاب (أجاب) ليس له ذلك بل يجب ابقاء ما كان في سالف الزمان على ما كان لان الظاهر انه وضع بحق لا بعدوان ولا ينافي ذلك كون القرية جميعها موقوفة على تلك المدرسة لان الخراج جهة أخرى منفكة عن جهة الوقف اذ يجوز أن تكون رتبة الارض موقوفة على جهة والخراج لغيرها لان أرض الخراج اذا وقفت وخرجت بالايقاف لله تعالى فالخراج واجب على حاله كما صرح به في الخلاصة وغيره فيصرفه الامام لما هو موقوف الىه شرعا فاذا علم ذلك علم جواز كون الخراج في القرية أو طائفة من أرضها لجهة هذه المدرسة والقرية

مطلب يجبر ناظر السفلى
على عمارته وليس له أن يمنع
ناظر العلوى من اعادة
وصرحوا بأن الناظر اذا
امتنع عن العماره يستحق
العزل

مطلب مدرسة بجوار
مسجد اذا أجرةها متوليه
وصرف أجرتها على مصالح
المسجد فعليه ضمان منافعها

مطلب قرية جميعها وقف
على مدرسة وعلى بعض
كرومها خراج لمدرسة أخرى
ليس لناظر المدرسة الاولى
أن يمنع الثاني من تناول
الخراج

مطلب العشر والخراج
لا يسقطان بالوقف

مطلب اذا أجز المستحق
الموقوف عليه وعلى غيره
وقبض جميع الاجرة ومات
هو والمستأجر في أثناء المدة
يرجع ورثة المستأجر بما
قابل المدة الباقية بعد موت
المستأجر من الاجرة على من
صرفت عليه من المستحقين
الخ

مطلب اذا شرط لنفسه دون
غيره الادخال والاخراج
والزيادة والنقصان والتغيير
والتبديل صح وأما اشتراط
كون ذلك بخط الواقف الى
آخر ما قال فغير صحيح

مطلب قولهم شرط الواقف
كنص الشارع ليس على
عمومه

وخارج بقيتها للمدرسة الاخرى وقد صرحوا بان العشر والخراج لا يسقطان بوقف الارض لان
الشارع عين لهما وجهها فلا يتغير بالوقف وصرحوا بأن أرض الخراج مملوكة لاهلها يجوز لهم
ايقافها على غير من يستحق الخراج ويصرف خراجها على من يستحق الخراج فأني يتوهم التساوي
فالواجب استمرار الحال على مكان الا أن ثبت ما يمنع شرعا بالبرهان من وجوه المنع والحرمان
والله أعلم (سئل) في مستحق أجر الموقوف عليه وعلى غيره بالولاية النظرية وقبض جميع
الاجرة ومات هو والمستأجر في أثناء المدة فما الحكم في الاجرة المقبوضة (اجاب) يرجع
ورثة المستأجر بما قابل المدة الباقية بعد موت المستأجر من الاجرة على من صرفت عليه من
المستحقين ان كانوا حيين وعلى تركتهم ان كانوا ميتين وان كان المؤجر استهلكها لنفسه فالرجوع
في تركته ان كان له تركه والا تأخرت المطالبة الى يوم القيامة والله أعلم (سئل) فيما اذا وقف
رجل وقفه على نفسه أيام حياته ثم من بعده على أولاده الموجودين يومئذ سمأهم وعلى من
سيحدث له من الاولاد الذكور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية ثم من بعدهم على أولادهم
أبدا ما تناسلوا وبعد الانقراض على جهة برمة متصلة وشرط شروطا من جعلها أنه شرط لنفسه
الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كلما بدله وان تناسل ذلك منه
وتسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك بحيث انه اذا اعتري للواقف الرجوع وما
يترتب عليه فيكون بخط يد الواقف المشار اليه ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم
الشرعية ويكتب في حجة ويقيد في سجلات دمشق ويحكم به حاكم شرعي في حضور الواقف المشار
اليه وفي فعل ذلك على لسان الواقف بشهادة بيئة فقهية كاذبة وان شهدت وكتب بذلك حجة فقهية
داحضة ولا يعمل به ولا يعول عليها ما لم يكن يصدر من الواقف بنفسه في مجلس الحكم أو بخط
يده لى حاكم حنفى وحكم الحاكم الحنفى بعبارة الوقف ولزومه بعد استيفاء شرائطه الشرعية ثم
طرا على الواقف المزبور ذهاب بصره وتعددت الكتابة بيده وأخرج الواقف المزبور أحد أولاده
وذرية الولد المزبور من الوقف المذكور بلفظه بحضور بيئة شرعية عادلة فهل تقبل البيعة
الشرعية العادلة على ذلك ويكون الاخراج صحيحا والحالة ما ذكر أم لا (اجاب) اعلم أولاً ان
شرطه الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل كلما بدله وان تناسل ذلك
أو تسلسل وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك شرط صحيح معتبر فله الادخال والاخراج وما
ذكره فيه وأما اشتراط كونه بخط يد الواقف ويصدر من لفظه بلسانه في محكمة من المحاكم ويكتب
في حجة ويقيد في سجلات دمشق الخ فليس بلازم شرعا لان العلماء صرحوا بأن كل شرط لا فائدة
فيه ولا مصلحة لا يقبل وكونه يشترط في ادخاله واخراجه كونه بخطه ولفظه بلسانه في محكمة
وكتب حجة وتقيده في سجلات دمشق الخ مخالف للموضوع الشرعي فقد شرط على نفسه
ما لا يصح شرعا فان اللفظ بانقراده كاف في صحة ذلك شرعا والزيادة لا يحتاج اليها وقد صرح في
البحر انه ليس كل شرط يجب اتباعه فقا لواهنا ان اشترط أن لا يعزله القاضي فهو باطل لمخالفته
الشرع الشريف وبهذا اعلم ان قولهم شرط الواقف كنص الشارع ليس على عمومته قال العلامة
قاسم في فتاواه اجتمعت الامة أن من الشروط الباطلة لو شرط وقفه على العميان فالشرط باطل
وتكون الغلة للمساكين لان فيهم الغنى والفقير وهم لا يحصون وكذا على العوران والعرجان
والزمنى ولو وقف على محتاجي أهل العلم أن يشتري لهم المدا والكاغذ جاز الوقف ويجوز
التصدق عليهم بعين الغلة وان سردنا الصور التي لا يرعى فيها شرط الواقف لزم ضيق الاوراق

عنها فإذا علمت ذلك لم تتوقف في صحة الأخراج المزبور بل فقط الواقف على أن قوله ما لم يكن يصدر
من الواقف بنفسه أو بخط يده صريح في الاكتفاء باحدهما وكيف لا تقبل البيعة والبيعة العادلة
كما هما مبينة وهي من أقوى جميع الشرع الشريف وكيف يصح قوله متى فعل شهادة
بيعة فهي كذا وهو تمييز للوضع الشرعي وإبطال للحكم الشرعي الثابت بالكتاب والسنة واجماع
الائمة والله أعلم (سئل) في مكان موقوف على جهة بر خرب زدر وشعث وتعدر غالب استغلاله
وصار بحال لا يتفقد به مدة تزيد على ثلاثين سنة وحصل الضرر للجار والمارة به فرفع متوليه الأمر
إلى القاضي فأرسل من جانيه جمعاً من المسلمين وثبات الموحدين وحصل الوقوف على المكان
المزبور فوجده بحال مسوغ للاستبدال وأخبروا بذلك الحاكم الشرعي مع أناس من أهل الحلة
فأذن للمتولي في استبداله بعد أن ظهر وتحرر لاديه واقتضى الحال إشهار النداء عليه مدة أيام
وانتهت الرغبات فيه فاستبدل شخص بشيء معلوم بعد أن شهد جمع من المسلمين بأن قيمته في ذلك
الوقت تساوى المستبدل به وأنه أزيد نفعا وأكثر ريعاً وحكم القاضي ببيعة الاستبدال على قول
من جوزه من الأئمة الأسلاف وصيروته ملكاً للمستبدل يتصرف فيه كيف شاء وتصرف في
ذلك زماناً طويلاً وعمر بعضاً منه ثم اشتراه شخص آخر وتصرف فيه وعمره كذلك ثم جاء متول
آخر وزعم أن الاستبدال غير صحيح لكونه دون القيمة وأحضر جماعة يشهدوا له بالأغراض
النفاسدة أن قيمته كذا زيادة على ما استبدل به وكتب بذلك وثيقة شرعية والحال أن البيعة
الشرعية شهدت بأن المستبدل به أكثر ريعاً وأوفر نفعا وحكم القاضي بصحة ذلك فهل لا يسوغ
لأحد نقضه وللمشتري التصرف في ذلك أم لا (أجاب) شهود الاستبدال أن كانوا معروفين
بالعدالة فلا ينقض الاستبدال الثابت بشهادتهم إذا القضاء يمان عن الألغاء ما أمكن والشهود
الذين شهدوا ثانياً أن كانوا غير عدول فشهادتهم مردودة وإن كانوا عدولاً فقد ترحت شهادة
الأولين بانصال القضاء بهما ويشهد لذلك فروع منها ما ذكر في المتن لو شهدت بيعة بقتل زيد يوم
النحر بمكة وأخرى بقتله يوم النحر بالكوفة لم تقبل البيعتان لأن أحدهما كاذبة يمين ولا ترجيح
لأحدهما فإن حكم الحاكم بالبيعة الأولى لا تسمع البيعة الثانية لأن الأولى ترحت بانصال القضاء
بهما وفي قاضيان لو أقامت المرأة البيعة أن الميت تزوجها يوم النحر بمكة وحكم القاضي بشهادتهم
ثم أقامت أخرى البيعة بأنه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل بينهما اهـ نعم لو كانت البيعة
الشاهدة بمسوغات الاستبدال يكذبها الحس كما لو شهدوا مثلاً بالانداوساغة للاستبدال
لأنهم دامها وحكم القاضي بشهادتهم وأبيعت كاذرة ثم شهدت أخرى لدى حاكم بانهما عامرة أن
الاستبدال إلى هذا الزمان وكان الحس يقضي بأن عمارتها أن الاستبدال هي العمارة القائمة في
هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل أدهو مبنى على بيعة يكذبها الحس فهو
بمنزلة من جاء حياً بعد الحكم بعوته أما إذا لم تكن كذلك فلا وكذا في كل ما فيه تعارض البيعتين إذا
قضى بأحدهما أولاً وبطلت الأخرى فلا يلغى الحكم الثاني الحكم الأول والله أعلم (سئل) في
استبدال العقار هل يشترط فيه أن يكون البديل عقاراً أو لا يشترط ذلك بل يجوز بالدراهم وهل
إذا صدر بهما وحكم حاكم بصحته ليس لأحد إبطاله بسبب ذلك أم لا (أجاب) صريح كلام قاضيان
وكثير من علماء أجواز بالدراهم والذنانير بل قال قاضيان قال أبو يوسف وهلال لا يملكه
إلا بالنقد كالأكيل بالبيع وقد اختلف كثير من المعاصرين به أعمد أعل ما ذكره قاضيان وإن
بحث فيه صاحب البحر عما لا يجسد من كون النظارياً كونهما وبكونه قال في فتاوى قارئ

مطلب إذا وجد المسوغ
للاستبدال وشهدت البيعة
العادلة أن المستبدل به
أكثر ريعاً صريح فإذا جاء متول
آخر وزعم أن الاستبدال
غير صحيح لكونه الخ
لا يثبت اليه

مطلب لا يشترط في استبدال
عقار الوقف أن يكون البديل
عقاراً

الهداية وشم من يرغب ويعطى بدله أرضاً أو داراً فقد عين العقار للبذل لأن المستبدل حيث كان
قاضي الجنة فالنفس به مطمئنة فيؤمن على المبدل به وإن كان غير ذلك رب سلم فلا يؤمن عليه
مطلقاً ومفهوم كلام قاضي الهداية لا يقاوم سريخ كلام قاضي خيانت مع احتمال قال في التبريد
نقله لما في البحر ورأيت بعض الموالى يعمل إلى هذا يعني إلى ما في البحر ويعتده وأنت خير بان
المستبدل إذا كان هو قاضي الجنة فالنفس به مطمئنة فلا يخشى الصياح معه ولو بالدراهم
والدنانير والله الموفق وقد أوضحننا المسئلة بأكثر من هذا في كتابنا اجابة السائل باختصار أنفع
الوسائل فعليك به مستغفر المؤلف اهـ وإذا حكم الحاكم بصحة فلا شبهة في عدم جواز إبطاله
مع توفر بقية الشروط المنصوص عليها في جوازه والله أعلم (سئل) فيما إذا رأى القاضي المصلحة
في استبدال الوقف بالدراهم فإنه خشي على الوقف الخراب في المال وعدم الانتفاع بالكلية
وعدم تسريع عقاريه بديل به في الحال هل يجوز أم لا (أجاب) نعم إذا رأى القاضي المصلحة في
استبدال الوقف يجوز استبداله ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام الخاتمة والتأخرية وغيرهما
وإن بحث فيه ابن نجيم فإن مرجع كلام فقهاءنا في هذه المسئلة إلى المصلحة وعدم المصلحة فإذا
خشي على الوقف الخراب وعدم الانتفاع بالكلية ولم يحصل عقاريه بديل به فالمصلحة حينئذ
مستعينة في الاستبدال بالدراهم والدنانير والذي يصرح بهذا ما توارد نقلهم به عن نوادر ابن هشام
إذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به المساكين فالقاضي أن يبيعه ويشتري بثمنه آخر ولا يجوز بيعه
إلا للقاضي فهذا صريح في جواز استبداله بالدراهم ومن حذر منه علله بخوف الظلمة فإذا اتقى
هذا جاز وهذا خلاصة كلامهم في هذا المحل والله أعلم (سئل) في دار وقف وهت حيث طامها
وانقض بنيانها وأشرقت على الانقضاء وقربت أن تصير كموامن التراب والانقاض
وتعنت المصلحة في الاستبدال وتقررت المنفعة فيه بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط
الواقف أو نهيه الاستبدال ولو بإخذ التقدير مع انتفاء الغبن ووقوع المصلحة التامة مع نفسه
أم لا (أجاب) نعم يجوز فقد صرح علماءنا المشاهير بجوازه ولو بالدراهم والدنانير وقالوا إذا
تعنت المصلحة فيه جاز مخالفة الشرط بما ينافيه كهي مع شرط أن لا تكلم عليه للقاضي
والسلطان إذ مراعاته والحال هذه تؤدي إلى البطلان خصوصاً مع قاضي الجنة إذا انفس
به مطمئنة وقد أكره الفحول والابطال من أراد مسئلة الاستبدال وغاية الخط الموصل إلى
شرط السلامة مراعاة الأصلية وملازمة الاستقامة وقد اتفق متأخرو علمائنا على الإفتاء
بما هو أنفع للوقف فيما اختلفوا فيه وهذا منه فليكن المعول عليه والله أعلم (سئل) في دار
وقف استبدالها شخص من نفس الواقف بعد انهاء الواقف للحاكم الشرعي بأنما بالصفة المسوغة
للاستبدال شرعاً وطلبه له بما يقوم مقامها مما هو أصح منها أو أكثر نفعاً وغواً وأقام شهوداً شهدوا
بأنما بالوصف الذي شرطه الواقف فأجاب الحاكم إلى ذلك وأذن له به ففعله ببلغ من النقد وأعقبه
الحاكم الشرعي بالحكم بالحكمة واللازم بعد الدعوى الشرعية المستوفية للشرائط الشرعية
فهل ينقض الاستبدال المذكور أم لا حيث لا حس موجود يكذب الشهود (أجاب)
لا ينقض حكم الحاكم الشرعي بعد وقوعه على الوجه الشرعي والاستبدال حيث استوفيت
شرائطه وتوفرت ضوابطه وحكم به حاكم يراه لا يقدر على نقضه سواء ممن لا يراه لأن حكم
الحاكم في كل مجتهد فيه يرفع الخلاف حيث لا حس موجود يكذب الشهود والله أعلم (سئل) في
طاحونة بغل جارية في وقف أهلي خربت وتعطلت وانقطعت غلها وعائدها على المستحقين مدة

مطلب في استبدال الوقف
بالدراهم
مطلب يجوز استبدال
الوقف حيث تعينت المصلحة
فيه ولو مخالفاً لشرط الواقف

مطلب إذا حكم الحاكم
بصحة الاستبدال لا ينقض
حكمه حيث توفرت شرائطه

مطلب استبدال الناظر
الوقف وحكم به حاكم حكماً
مستوفياً لشرائطه فأراد
الموقوف عليهم الدعوى
على الناظر بعدم صحة
الاستبدال

سنتين وساخ بسبب ذلك استبد الها فاستبدت بنصف دار عاهرة لها غلة وعائد على المستحقين
وعشرين من القروش الاسدية وحكم قاضي الشرع الشريف بحصة الاستبدال بعد بدل
الاجتهاد والنظر في ذلك حكماً صحيحاً شرعياً مستوفياً شرائطه الشرعية والا أن يريد المستحقون
الدعوى على الناظر بعدم صحة الاستبدال مضر بين عن المستبد بل جاهه هل لهم ذلك أم لا مع
صحة الاستبدال والحكم بلزومه واستيفاء شرائطه الشرعية بعد تقديم دعوى شرعية صدرت
في ذلك (أجاب) ليس لهم ذلك بل المصريح به أنه لا تسمع دعوى الموقوف عليه وبه يغني أعني
لا تسمع دعواه في شيء يدعى له الوقف ولا في شيء يدعى عليه فيه إذ حقهم في الغلة لا في عين الوقف
لخروجهم عن الملك والتملك فافهم والله تعالى أعلم

(كتاب البيوع)

(سئل) في رجل اشترى داراً من آخر بمن معلوم وكتب على التبايع عما حصله اشترى فلان بن
فلان من فلان بن فلان الدار الفلانية بمدينة كذا بمجلة كذا بمثل كذا او مات المشتري ثم مات أبوه
فادعى ورثة الاب على ورثة الابن ان الابن قال بمحض من الناس انهم سدوا على اني ما اشتريتها
الامن مال أي هل اذا شهد واشتت الدار لورثة الاب أم لا (أجاب) لا تثبت الدار للاب بقول
الابن اشتريتها من مال أي اذا يلزم من الشراء من مال الاب ان يكون المبيع للاب لانه يحتمل
القرض والغصب وقلوداً أنت ومالك لا يكف فاضيف مال الاب للاب على طريقة التجوز ومنه
قول الصديق للصديق مالى مالك ومالك مالى فكيف يحكم بالدار للاب بذلك مع هذه الاحتمالات
ما قال ذلك دور وبيع وثبات والله أعلم (سئل) في رجلين تقايضا بقره بثور وتسلم الثور بائع
البقرة ولم يسلم البقرة وهلك الثور بعد قبضه بقره وهلك البقرة قبل تسليمها للمشتري فما
الحكم (أجاب) يضمن قيمة الثور لبائعه لا يتقاضى البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في عمرو
بذنته لزيد بن أرسل له قاشاً قاتلاً ان قبلت كل ثوب منه بكذا فخذ من دينك والافدعه امانة
عندك فلم يقبله بما عين له وبقي امانة في حرزه المعتبر شرعاً وغاب زيد و امر غلامه بانه اذا دفع له
عمرو نقداً مثل ما في ذنته ان يقبضه وأن دفع له قاشاً لا يقبله منه فدفع له قاشاً فقبضه منه على
خلاف ما أمر به فقدر الله سبحانه وتعالى بوقوع حريق عام في المدينة فاحترق مع جملة ما احترق
بها وهلك فهل هلك من مال المديون أم من مال الدائن (أجاب) انما هلك من مال المديون لا من
مال الدائن اذ هو في يد غلامه والحال هذه امانة وان كان اشتراه وهلك قبل اجازته حيث أضاف
الشراء له لانه امانة في يده اذا هلك قبل الاجازة لا يضمن لاجماع علماءنا ان يد الفضولى اذا دفع له
البائع المبيع قبل الاجازة يد امانة اذا هلك هلك من مال البائع فافهم والله أعلم (سئل) عن الغبن
الفاحش ماهو (أجاب) أصبح ما قبل انه الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال الخنفسى
الذى يتغابن الناس في مثله نصف العشر أو أقل منه فان كان أكثر من نصف العشر فهو
ما لا يتغابن الناس فيه وقال نصر بن يحيى قدر ما يتغابن فيه في العروض ده نيم وهو نصف
العشر وفي الحيوان دما زده وهو العشر وفي العقار ده دوا زده وهو الخمس والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر سكر او رأى بعضه في الليل على المصباح أو في النمار وقبضه وباع منه شيئاً
وسلمه ويريد رد الباقي بخيار الرؤية زاعماً انه تغير هل رؤية البعض منه كافية ولا خيار له والقول
قول البائع في عدم التغير وانما مثل المرئى واذا أقي به المشتري متحلاً لاهل يردّه بسبب التحلل مع

مطلب اذا أقرتني اشتريت
من مال أي لا يلزم منه كون
المبيع للاب

مطلب هلك أحد العوضين
في المقايضة قبل القبض
مطلب ان يدعى عمرو دين
دفع عمرو لغلام زيد قاشاً
وقبله منه بغير اذن واجازة
فاذا هلك في يد الغلام هل
امانة

مطلب في بيان الغبن
الفاحش
مطلب اذا رأى من المبيع
ما يؤذن بالمقصود فاصدا
الشراء ليس له خيار رؤية
الباقي

امكان حدوث التحلل بعد القبض وما الحكم في ذلك (أجاب) حيث رأى ما يؤذن بالمقصود ولو
بعض البائع مع امكان الرؤية أو غيرهما فاصدا بها الشراء فلا خيار له إذا رأى الباقي والقول قول
البائع في ان غير المرئي كالموتى ولا عبرة بالتحلل وعدمه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر صابوناً في عدول ورأه البائع من رؤس العدول صابوناً باساقه ما وعين له الباقي
على هذه الصفة فلم يجده على تلك الصفة بل رآه لينا بجديده هل له خيار الفسخ أم لا (أجاب)
للمشتري الفسخ حيث لم ير الباقي على تلك الصفة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر رجل
صابون في عدلين وكان أراه البائع منه قالوا قالمين هل يكتب في ذلك ولا خيار للمشتري اذا فتح
العدلين ما لم يكن أردأ مما رأى (أجاب) نعم لا يكتب في ذلك ولا خيار للمشتري ما لم يكن الباقي
أردأ مما رأى كما في جامع الفصولين والبحر الرائق وغيرهما والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
صابوناً من آخر فقبل قبضه خلطه البائع بصابون آخر بغير أمر المشتري بحيث لا يتميز المبيع عن
غير المبيع هل ينفسخ البيع أم لا (أجاب) الخلط على هذه الكيفية استلزام وهو موجب
لبطلان البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثوراً وقبضه ثم سقط فذبحه انسان
بأمر المشتري فاطلع على عيب قديم هل يرجع بقصان العيب أم لا (أجاب) نعم يرجع بالنقصان
على قولهما قال في البرازية وعليه الفتوى وفي جامع الفصولين وبه أخذ المشايخ قال في البحر
وفي الوقعات الفتوى على قولهما في الاكل فكذا هنا اهـ والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر زيتاً عنده طالبه بالثمن والمبيع في بلدة والمتبايعان في أخرى فهل يوجب قبض الامانة
عن قبض الضمان أم لا وهل يلزم المشتري دفع الثمن قبل احضار المبيع أم لا (أجاب) المودع
اذا اشترى ما هو مودع عنده لا يكون قابضاً له بقبض الوديعة ولا بد من قبض جديد أو ما تسليم
الثمن فلا بد من احضار السلعة ليعلم قيامها فاذا احضرها البائع أمر المشتري بتسليم الثمن وله
أن يتنصع عن دفعه اذا كان المبيع غائباً في مصر المتبايعين أو في غير مصرهما والله أعلم (سئل)
في رجل باع ثياباً بثمن معلوم واستلم المشتري الى رجوعه من سفره فقال أخشى أن تطول غيبتك
فقال ان طالت غيبتك يكن الثمن كل ثوب بكذا زيادة عن الاول فهل اذا طالت غيبتك تلزم الزيادة
وهل البيع صحيح أم فاسد (أجاب) هذا الشرط مفسد للبيع فيملك المشتري الثياب بغيره
وقت القبض والقول قول المشتري في القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أعطاه مديونه بهائم وقال
خذها من بعض دينك ولم يبين لها ثمنها فتصرف في الدائن في البهائم واستلمت بعضها وهلك بعضها بلا
تعديف الحكم (أجاب) ما تعذر احضاره بعينه بسبب فعل الدائن يضمن بقيته ضمان تعدي
المودع والقول قوله في مقدار القيمة والقيمة بينة المدين لدعواه الزيادة وما هلك من غير تعدي غير
مضمون والقول قوله في الهلاك لبطلان وقوعه من الدين فبقى القبض بالتسليم له خالي عن
عقد يوجب الضمان والله أعلم (سئل) في رجل باع دابة فقبضها المشتري وحدثت عنده
مدة ثم استقاله المشتري فاقاله بعيبه الدابة فلما احضرها المشتري وجد به عيباً قد حدث
عنده ففسخ البائع الاقالة هل تنفسخ أم لا (أجاب) نعم تنفسخ الاقالة ويعود البيع على
حاله والله أعلم (سئل) في كفيل بدين مستغرق باع التركة للدائن بغير إذن الورثة والقاضي
وسلمها له هل للورثة استرداد المبيع ردفع الدين من مالهم أم لا (أجاب) نعم لهم ذلك والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثوراً يعطيه الى دائنه بدينه وان لم يقبله عليه فاخذ
الدائن وباعه لا آخر ثم فرده على الباعة بعيب الى أن وصل للمشتري الاول هل له رده

مطلب باعته صابوناً في
عدول فاره صابوناً باساقه
رؤسها له خيار الفسخ اذا لم
يجد الباقي على تلك الصفة
مطلب رؤية قالب من
الصابون في عدلين كافية ما لم
يتغير الباقي

مطلب اشترى ثوراً وقبضه
ثم سقط فذبحه انسان فاذا
اطلع على عيب قديم يرجع
بالنقصان

مطلب اذا اشترى ما هو
مودع عنده لا يكون قابضاً
ولا يلزم المشتري دفع الثمن
حتى يحضر البائع السلعة
مطلب قول المشتري للبائع
عند طلب الثمن ان طالت
غيبتك تلزم الزيادة مفسد
للعقد

مطلب دفع الدائن بهائم
قائلاً خذها من دينك ولم
يبين ثمنها فاستلمت الدائن
البعض وهلك البعض

مطلب تقايلا البيع فوجد
البائع بالمبيع عيباً ففسخ
الاقالة ويعود البيع

مطلب للورثة استرداد
التركة التي باعها الكفيل
بلا اذنهم

مطلب للبائع الثاني رد
الجميع على البائع الاول ان
رد عليه بعيب بقضاء

مطلب طلب الاقالة بعد
الاطلاع على العيب لا يمنع
الرد به
مطلب بيع الثمرة صحيح
مطلقا
مطلب أكل الغراب الثمرة
لا يسقط الثمن عن المشتري
مطلب يدخل في بيع الدار
ما اشتملت عليه حدودها
مطلب اذا اختلفا عند
الرد بالعيب في عين المبيع
فالقول للبائع بمينه والبينة
على المشتري
مطلب اراضي بيت المال
لا تورث
مطلب لو كيل بيت المال
بيع عقاره بضعف القيمة ولو
غير حاجة
مطلب اشترى أرضا من آخر
فباعها وكنى له من آخر
فاستحققت ومات الموكل
لا عن ارث فالوكيل أن يرجع
على بائع موكله لو رجع عليه
مطلب باع بالوكالة عن
امرأة ثمانية وادعى ابطال
الثمن اليها وانكرت بقيمة
الورثة
مطلب باع أحد الشريكين
حصة من فرس مشتركة باذن
شريكه ثم أقال البيع لا تنفذ
على الشريك ويكون
مشتريا
مطلب اذا سرق المبيع من
يد البائع قبل القبض يرجع
المشتري عليه بما دفع

على بائعه أم لا (أجاب) ان رد عليه بقضاء رده على بائعه والا والله أعلم (سئل) اذا اطالع
المشتري على عيب في المبيع فباعه للبائع وطلب الاقالة فلم يقبل هل لردده بالعيب ولا يمنع
طلب الاقالة أم لا (أجاب) له الرد ولا يمنع طلب الاقالة ~~كونه~~ ليس بعرض على البيع كما
صرح به في التارخانية والله أعلم (سئل) في بيع الثمر هل يصح أم لا (أجاب) بيعه بعد
ما صلح ولو لعلف الدواب جائزا تفقا وقبل بدو صلاحه جائزا ايضا على الاصح والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر ثمرة كرم بثمن معلوم فأكله الغراب فما الحكم في ذلك (أجاب) يلزم
المشتري دفع جميع الثمن اذ شراء الثمرة صحيح عندنا سواء اصابها أم لا على الاصح المنسقى به
وتسليمه بالخفية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا اشتملت عليه حدودها الاربعه
هل يدخل في شرائه علوها وسفلها وجميع بيوتها السفلية والعلوية ومنازلها وصحنها وكنيفها
وبئرها والاشجار التي بصحنها وجميع ما احاطت به الحدود علويا وسفليا ويصير كل ذلك من جملة
المبيع أم لا (أجاب) نعم يدخل جميع ما ذكر في البيع فان الدار اسم لما ادير عليه الحدود ومن
الحائط ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مستقف فيدخل فيه من غير ذلك كل ما اشتملت
عليه الحدود عند الاطلاق باجماع أهل العلم مما هو متصل اتصال قرار كائن عليه العلماء الاخير
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قاشا فكنت عنده سنة وأراد الرد بالعيب وجاء
بقماش فقال البائع المبيع غير هذا فهل القول قول البائع بمينه انه ليس هو المبيع وعلى
المشتري البينة أم لا (أجاب) القول قول البائع بمينه كفي البرازية وغيرها
وعلى المشتري البينة والله أعلم (سئل) في الاراضي التي ابيت المال ويدفعها أبواب
الديارات من اربعة للناس بالثلث والرابع مثلا هل تورث لمزارعيها ويجوز لهم بيعها أم لا
(أجاب) لا تورث ولا يجوز لهم بيعها كذا كره البرازي في السفعة وغيره والله أعلم (سئل)
في وكييل بيت المال هل له بيع عقار بيت المال لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته أم لا
(أجاب) نعم يجوز بيعه لغير حاجة اذا رغب فيه بضعف قيمته على المفتي به كما سرح بذلك في البحر
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطعة أرض وقبضها وبيعها وكييل لا آخر فظهرت
مستحقة للغير وأخذها بحكم ومات الموكل المذکور لا عن ارث ولا عن ورثة فرجع المشتري الثمن
على الوكيل هل يرجع الوكيل على بائع موكله أم لا (أجاب) نعم له الرجوع على بائع موكله
والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة وكنت زوجها ببيع صابون لها فباع وقبض ثمنه فماتت
وادعى اصاله اليها حال حياتها هل يقبل قوله بمينه أم لا (أجاب) القول قوله بمينه حيث
صدق به بقية الورثة في القبض وانكروا اصاله اليها فقامت والله أعلم (سئل) في فرس مشتركة
بين اثنين باع أحدهما باذن الآخر فمات الرجل حصته معلومة من بينهما وقبض الثمن وأقبض
نصفه لشريكه وسأله المشتري باذنه ثم أقاله ويريد أخذ ما دفعه للشريك من الثمن هل له ذلك
أم لا (أجاب) ليس له ذلك ويضمن للمشتري ويكون مشتريا منه تأمل والله أعلم (سئل)
في مشترط طلب تسليم المبيع من البائع قبل نقد الثمن فقال لها هو عندي وديعة حتى تدفع الى الثمن
فسرق من عنده بعد نقد بعض الثمن وتعدرا حضاره فهل ينسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع
من الثمن ولا يطالب بما بقي أم لا (أجاب) ينسخ البيع ويسترد المشتري ما دفع من الثمن ولا
يطالب بما بقي ولا يكون وديعة بل هو مضمون بالثمن والحال هذه والله أعلم (سئل) في بستان
نخل مشترك بين ثلاثة باع أحدهم الثلث فخلت بعينها لغير الشريكين ويغاب البائع وزعم

المشتري أنه اشترى ثلث البستان جميعه وصار يقاسم الشريكين بالثلث في جميع ثمرته فهل
 البيع جائز وما الحكم فيما كاه من الزائد على ما خص الثلث في الست فحالات (أجاب)
 البيع المذكور فاسد لما صرحوا به من أن بيع الحصة في البناء والغرس لغير الشريك غير جائز
 وحيث قلنا بنفسه والمقرران مثل هذه الزيادة لا تمنع النسخ يجب على المشتري رد المبيع والثمرة
 الموجودة وضمنان المستهلك ولا يضمن ما هلك فيما خص المبيع وفيما خص غيره مضمون
 بالهالك لتعديله عليه بالاختصاص إذا دخلها ما بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر ضمن حصة المبيع
 به لصيرورته مستمكناً بالخلط فتأمل والله أعلم (سئل) في كرم بين شريكين أنصافاً باع أحدهما
 نصفه لشريكه الآخر بمثل ما علمه والآن يدعى البائع أنه باع زيداً قبل بيعه النصف له خمس
 شجرات معينة هل تسمع دعواه أو شهادته لن يدايم لا تسمع وهل على تقدير أن ثبت زيدانه اشترى
 جميع الشجرات بعينها ينفذ الشراء فيها على حصة الشريك أم لا يتخذ (أجاب) لا تسمع
 دعواه ولا تقبل شهادته ولا يصح بيعه له خمس شجرات معينة من كرم مشترك على شجر كما لا يصح
 بيع بيت معين من دار مشتركة بغير إذن الشريك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لضرر الشريك
 بذلك عند القسمة والله أعلم (سئل) في شريكين في دار باع أحدهما بيتاً معيناً من الأجنبي
 بمثل ما علمه هل للشريك أن يطل هذا البيع أم لا (أجاب) لا يجوز هذا البيع وللشريك
 ابطاله قال في البزاة دار بين اثنين باع أحدهما بيتاً معيناً من رجل لا يجوز وعن الثاني أنه يجوز
 في نصيبه وفي شرح الطحاوي ولو باع أحد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين فلا أثر أن
 يطله اهـ ومثله في الخانية والخاصة وغالب كتب المذهب معيلين بضرر الشريك بذلك عند
 القسمة إذ لو صح في نصيبه لتعين نصيبه فيه فإذا وقعت القسمة للدرك كان ذلك ضرراً على الشريك إذ
 لا سبيل إلى جمع نصيب الشريك فيه والحال هذه لأن نصفه للمشتري ولا جمع نصيب البائع فيه
 لقوات ذلك ببيعه النصف وإذا سلم الأمر في ذلك اتفق ذلك وبه على طريق القسمة والله أعلم
 (سئل) في رجلين بينهما بقرة مناصفة باع أحدهما نصفه من الآخر بمائة وعشرة ثم اشترى
 جملتها بمائة وأربعين قبيل نقد الثمن هل يجوز شراؤه للنصف الذي باعه قبل نقد الثمن أم لا
 (أجاب) لا يجوز فقد صرح في العناية وفتح القدير وكثير من الكتب في مسئلة شراء ما باع قبل
 مما باع قبل نقد الثمن أنه إذا ضم الجارية المبيعة والحال هذه أخرى أو باعها بمائة وخمسة مائة
 فالبيع فاسد ودكر في العناية في وجه الفساد للبيع قوله والاولى أن يقال جهات الجواز تقتضيه
 وجهة الفساد تقتضيه والترجيح ههنا للمفسد ترجيح المحرم اهـ الحاصل أن الحكم لا كلام
 فيه لكن الكلام في وجهه وهو معتزل انظار الشارح والمسؤول عنه الحكم لا غير فلتقتصر عليه
 والله أعلم (سئل) فيما لو اشترى رجل من آخر متاعاً قال له قبل قبضه بعه فباعه هل ينفذ على
 المشتري أم لا ويكون فسخاً (أجاب) حيث باعه بعد قول المشتري لبائعه بعه كان بيع البائع
 واقعاً لنفسه وانتقض بيعه الاول قال في البحر نقلاً عن الخانية لو اشترى ثوباً أو حنطة فقال للبائع
 بعه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل أن كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون
 فسخاً وإن لم يقبل البائع نعم لأن المشتري ينفذ بالفسخ في خيار الرؤية وإن قال بعه لى أى كن
 وكيل في البيع فلم يقبل البائع ولم يقل نعم لا يكون فسخاً اهـ فلا يلزم المشتري الاول ثمه الذي
 اشتراه لأنفسه عقده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى خشبة بمثل ما علمه
 فقطعها فوجد هامسوسة لا تصلح الا حطباً فما الحكم فيها (أجاب) يرجع المشتري بالنقص

مطلب بيع الحصة من
 البناء والغرس لغير الشريك
 فاسد فلو اشترى غير الشريك
 حصة أحد الشريكين في بعض
 النخيل المشترك وأكل ثمرة
 جميع حصته من النخيل ففي
 ضمانه تفصيل

مطلب اشترى أحد
 الشريكين حصة شريكه
 من كرم مشترك بينهما ثم ادعى
 أن شريكه باع بعض حصته
 من زيد قبل البيع له
 مطلب إذا باع أحد الشريكين
 في دار بيتاً معيناً من الآخر
 إذن شريكه لا يصح

مطلب بينهما بقرة مناصفة
 اشترى أحدهما نصف شريكه
 بمائة وعشرة ولم يتقد الثمن
 فإذا باع السكل من بائعه بمائة
 وأربعين لا يصح البيع الثاني

مطلب إذا قال المشتري للبائع
 قبل قبض المبيع بعه فباعه
 كان فسخاً لا أول مطلقاً ما
 إذا قال بعه لى فإنه لا يكون
 فسخاً الا إذا قبل البائع
 مطلب إذا اشترى خشبة
 فقطعها فوجد هامسوسة
 يرجع بالنقصان

مطلب اذا أقام البائع بينة
انه توأضع مع المشتري على
المبيع ظاهر أخوفا من الظلمة
تقبل ويطل البيع

مطلب اذا أقام البائع بينة
أن البيع تلجئة يسترد المبيع
ويضمن المشتري جميع
ما كلفه من الثمرة والا يخلف
المشتري

مطلب المعتبر عن السر لا عن
العلانية على الرجح واذا أقام
المشتري البينة على ذلك تقبل

مطلب اذا اشترى حمارا
فخرج عنده فآخبر أهل
المعرفة انه بسبب عرج قدس
يرجع بالنقصان

مطلب اشترى مكيلا وقبضه
قداس البائع على زوجته
وأخذه وباعه ثانيا للمشتري
الاول الثمن

مطلب لا ينفذ بيع احد
الورثة شأ من التركة
المستغرقة الا برضا الغرماء
مطلب اذا باع أحد الورثة
عقارا من التركة ان مستغرقة
لا ينفذ أصلا والا ينفذ في
حصته

بان تقوم سالمة من العيب المذكور وغير سالمة فيرجع بقدره الا ان اخذها البائع مقطوعة فيرجع
المشتري بكل الثمن الذي قبضه منه والله أعلم (سئل) في رجل خاف من ظالم يغترمه على داره
خراجا فتفق مع نسيبه أن يبيعه في الظاهر خوفا من ذلك وليس يبيع حقيقة وانما هو لدفع المظلمة
عنه وأشهد على ذلك قبالة ظاهر الذي نائب الحكم الشريف وكتب صدك البيع وادعى المشتري
أنه يبيع حقيقة وأنه لم يقع بينهما توأضع على ذلك فهل اذا أقام البائع على ذلك بينة تقبل ويكون
البيع الظاهر باطلا (أجاب) نعم تقبل بينته على ذلك ويثبت بها بطلان البيع كما صرح به
فاضيخان ولو كتب الاكرام وكذا في التارخانية والاختيار وغير ذلك من الكتب المعتمدة والله
أعلم (سئل) في رجل باع من آخر ثيابا يتون يبيع تلجئة ويسمونه بقري فلسطين يبيع ميسرة
فتصرف فيه المشتري والا أن ينكر كونه يبيع تلجئة ويدعي انه يبيع جد حقيقة هل اذا أقام هو أو
وارثه البينة على أنه يبيع تلجئة تقبل بينته ويسترد أم لا (أجاب) نعم اذا أقام البائع أو وارثه
البينة على ذلك قبلت ويسترد واذا لم يتم بينة يحلف المشتري لانه منكر صرح به في الاختيار
وغيره فاذا نكل عن اليمين ثبت كونه تلجئة واذا ثبت كونه تلجئة ضمن جميع ما كلفه من ثمرته وقد
صرح فاضيخان بأنه يبيع باطل وأنه يبيع الهازل والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر قطنا بقره واتفقا على أن يكون كل قطنار بستة قروش الى أجل في السر
ويتبايعان في الظاهر بثمانية الى أجل هل المعتبر ما اتفقا عليه في السر أو ما تباعا عليه في العلانية
وهل اذا أقام المشتري بينة بما ادعاه تقبل ويحكم بثمان السرا أم لا (أجاب) صرح فاضيخان
وصاحب الاختيار بهذه فقال فاضيخان قال محمد الثمن عن السر ولم يذكرفيه خلافا وروى
المعلى عن أبي حنيفة أن الثمن عن العلانية وقال صاحب الاختيار روى المعلى عن أبي حنيفة
وعن أبي يوسف أن الثمن عن العلانية وروى محمد في الامالي أن الثمن عن السر من غير خلاف
وهو قولهما وأنت على علم ان رواية محمد لا يقاومها رواية المعلى كيف ذلك ومحمد استأذنه الذي
أخذ عنه الفقه وروى عنه الكتب والامالي اذا علمت ذلك علمت أن المشتري اذا أقام بينة بما
ادعاه تقبل بينته ويحكم بثمان السر والله أعلم (سئل) عن اشترى حمارا فخرج عنده فآخبر
أهل المعرفة انه بسبب عرج قدس يبيع في الحكم (أجاب) يرجع بالنقصان ولا يرده مكن اشترى
عبدا وبه أثر قرحة برئت ولم يعلم به ثم عادت قرحة وآخبر الجراحون ان عودها بالعيب القديم لم
يرده ويرجع بالنقصان ذكره في البحر فقلنا عن القنية ورأيتها في الحاوي لصاحب القنية والله أعلم
(سئل) في رجل اشترى من آخر مكيلا وقبضه وبرئت ذمته من ثمنه ثم ان البائع تعدى على
ذلك المبيع وأخذه من مكان المشتري بتدليس على زوجته وتصرف فيه بالمبيع فعلم المشتري
فأجاز ما فعله هل له الثمن الذي باعه به أم مثل المكيل المذكور (أجاب) نعم يجوز البيع باجازه
المالك المذكور وله الثمن لا مثل المكيل المذكور اذا باع لا جازة صار كالوكيل سالفا عليها والحال هذه
والله أعلم (سئل) في تركة مستغرقة بالدين باع أحد الورثة منها شيئا هل ينفذ بيعه أم لا
وللقاضي يبيع ذلك الشيء ليو في ثمنه الدين أم لا (أجاب) لا ينفذ بيع الوارث ويقسم بين يبيع
القاضي ففي جامع الفصولين في الباب الثامن والعشرين والوارث لا ينفذ بيعه تركة مستغرقة
بدين الا برضا غرمائه ويقدم يبيع القاضي لعدم ملكه وينفذ يبيع القاضي والله أعلم (سئل)
في رجل مات وعليه دين فباع بعض ورثته شيئا من عقاره في وفاء دينه هل لبقية ورثته نقضه أم لا
(أجاب) ان لم تكن التركة مستغرقة بالدين لا ينفذ بيعه الا في حصته أيضا فلبقية الورثة نقضه في

حصرهم وان كانت مستغرقة به لا ينفذ بيعه في حصة اذا كان بغير اذن الغرماء أو بغير اذن
القاضي فالغرماء نقضه والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حاقوا ثمن جدته لأمه
وتصرف فيه مدة سنين وعنه ساكت يراه وتصرف فيه تلك المدة هل تسمع دعواه فيه بعد تلك المدة
والتصرف أم لا (أجاب) لا تسمع دعواه لما تقر بأن من يرى غيره يبيع أرضا أو دارا تصرف
فيه المشتري زمانا والرائي ساكت تسقط دعواه كما في جامع الفصولين والاشباه وغيرهما من
كتب المذهب شروحه وقتناواه والله أعلم (سئل) في رجل استقرض من آخر خنطة فلما
طالبها لم تنسرفا فاعتذر اليه قائلا اعطيتك بدلاها دراهم حتى ترضى وتفرقا ورخصت الخنطة
ويريد المقرض أخذ قيمتها يوم مطالبته دراهم والمستقرض يريد دفع مثلهما للحكم (أجاب)
ليس للمقرض المطالبة بالدراهم بل بمثل ما أقرض من الخنطة ولوسلمنا ان المستقرض اشترى
بالدراهم الخنطة المستقرضة من المقرض ولم يقبض الدراهم قبل الافتراق بطل البيع لمافي
البرازية وغيرهما ولو كان له على آخر طعام أو فلولس فاستراه من عليه بدراهم وتفرقا قبل قبض
الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فان المستقرض للخنطة أو الشعر يتلفها ثم يطالبه المالك بها ويجز
عن الاداء فيبيعها مقرضه امنه باحد النقيدين الى أجل ويسهونه كندم كردنى وان فاسد لانه
افتراق عن قين يدين اه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا لم يدرك عليه عوارض
سلطانية وقت شرائه فظهر أن عليه عوارض سلطانية هل له أن يفسخ البيع بهذا الامر أم لا
(أجاب) نعم له الفسخ والحال هذه لدخوله في حد العيب فانه ما أوجب نقصان الثمن عند التجار
وهذا كذلك وقد صرحوا بأنه لو اشترى دارا فوجد عليها آخر اجاله الفسخ وهذا نص فيه وقال في
الحاوى الزاهدى راضى المشرق الأئمة المكي اشترى أرضا فظهر أنها مشؤمة ينبغي أن يتمكن من
الرد لأن الناس لا يرغبون فيها ولا شهية ان يحمل العوارض لا يرغب فيه كما هو ظاهر وقد أقيمت
بذلك مرارا والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كرماعا اشتمل عليه من الاشجار بثمن معلوم
فظهر أن أرضه وقف تحتكرة وعلى الاشجار مال معلوم كل سنة نظير ابقائه في الأرض ولم يعلم
المشتري بذلك وقت الشراء هل له أن يرد الاشجار على البائع ويرجع بجميع الثمن أم لا (أجاب)
نعم له ذلك قال في جامع الفصولين شري كرماعا فاستحق اصل الكرم دون الشجر والقضبان
والخيطان فلما اشترى أن يرد الاشجار على البائع ويسترد الثمن جميعه ومثله في كثير من الكتب
والاستحقاق يعم الملك والوقف والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عددا معلوما من
السياب كل ثوب ذرعه كذا بثمن كذا فذرع بعضها بعد أن حرم غالبها في عدل فوجده ناقصا فقال
جميع السياب التي حرمت ناقصة كهذه هل يلزم من نقص هذه نقص ما هو مخزوم أم لا (أجاب)
لا يلزم من نقص بعضها نقص كلها بإجماع العسلاء والذرع وصف في المذروع ولا يقابل بثمن
فلا حظ له من الثمن ما لم يقل كل ذراع بكذا فليست أدل حينئذ فافهم والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى زيتا وطبخه صابونا فاطلع بعد الطبخ على أنه كان معيبا بالنقل والماء الفاحش هل له أن
يرجع بالنقصان أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بنقصانه كسئلته ات السويقي بالسمن ولو باع
الصابون بعد اطلاعه على العيب لاستناع الرد بسبب الطبخ والله أعلم (سئل) في رجل مسكه
حاكم السياسة وطلب منه ما لافباع عتار له رجل وسلم له وتصرف فيه سنين ويقول الآن ما بيعت
الا لاجل ذلك مكرها هل يصح ولا يصير مكرها أم لا (أجاب) يصح ولا يصير مكرها قال في الكثر من
صادره السلطان ولم يعين يبيع ماله فباع ماله صح قال شارحه لانه غير مكرهه وانما باع باختياره

مطلب من رأى غيره يبيع
شيئا أو يتصرف فيه المشتري
لا تسمع دعواه بعد ذلك

مطلب اذا اشترى المستقرض
الخنطة المستقرضة من
المقرض فالسرا فاسد ولا
يلزمه الا الخنطة

مطلب اذا اشترى بيتا فظهر
عليه عوارض سلطانية له
الفسخ وظهر ان على الأرض
خراجا

مطلب اذا اشترى كرماعا
فظهر ان أرضه وقف وعلى
الاشجار مال معلوم له الرد
والرجوع بجميع الثمن

مطلب الذرع وصف
لا يقابل به شيء من الثمن ما لم يقل
كل ذراع بكذا

مطلب اذا اشترى زيتا فطبخه
صابونا فاطلع بعده ان الزيت
كان معيبا بالنقل والماء
الرجوع بالنقصان

مطلب اذا طلب الحاكم منه
مالا ولم يعين يبيع ماله فباع
يصح وكذا ان عين ولكن
قبض الثمن طائما

غاية الامر أنه احتياجه الى بيعه لا ينفاء ما طلب منه وذلك لا يوجد المكره كالداش اذا حبس المدينون
بالدين فباع ماله لم يقضى بتمدينه فانه يجوز لانه باعه باختياره وانما وقع المكره في الايقاع لا في
البيع قال من لا يسكن قيده لانه لو عين بيع ماله فباعه مكرها لا يصح الا ان يأخذ الثمن طوعا
او فهو صريح بانه لو اكره على بيعه وقبض ثمنه طائعا يصير البيع صحيحا كما هو حكم البيع مكرها
اذا قبض المكره الثمن طائعا كان قبضه اجازة للبيع كما اذا سلمه طائعا بعد ان باعه مكرها والله
أعلم (سئل) في رجل استلم من آخر ألفي قرش دينار وعده أن يعطيه بهاريتا بالسعر الواقع
يوم كذا فلما جاء اليوم الموعود وكان سعر الزيت معلوما منه أرسل بطالبه منه فأرسل بهز يتاهل
يكون بيعا بالسعر المعلوم يومئذ أم لا يكون بيعا وللمدينون طالب الزيت (أجاب) نعم يكون بيعا
ناقذا والحال هذه كما صرح به في مجمع الفتاوى والقنية والمجتبي معزيا الى النصاب وقفاً في ذلك
المرحوم صاحب منح الغفران في فتاواه سئل عن رجل طلب دينه العشرين من المدينين فأعطاه
عشرة أمدا من الخنطة مثلاً ولم يعها منه صريحاً ولم يقل انها من جهة الدين فهل يكون بيعا
بالدين أجب نعم يكون بيعا بالدين قال في المجتبى معزيا الى النصاب عليه دين فطالبه رب الدين به
فبعث اليه شعيراً قدر ما معلوما وقال خذه بسعر البلد والسعر بينهما معلوم كان بيعا وان لم يعلم
فلا وقال في القنية معلوما ففج طلب دينه العشرة من المدينين فأعطاه ألف مد من
الخنطة ولم يعها صريحاً ولم يقل انها من جهة الدين فهو بيع بالدين وان كانت قيمتها أقل من
الدين فان كان السعر بينهما معلوماً يكون بيعاً بقدرة قيمته من الدين والا فلا بيع بينهما اهـ كلام
المرحوم والاصل في ذلك ان البيع عندنا ينعقد بالتعاطي فافهم والله أعلم (سئل) في رجل
استام فرسان آخر وتراضيا على ثمن معلوم وركن كل للآخر ولم يبق الادفع الثمن فاستامها رجل
بعده هذا كنه يأزيد منه فباعه فاذ يلزمهما (أجاب) يلزم كل واحد من البائع والمشتري التعزير
لا رتكاب كل واحد منهما المعصية المنهية عنها والحال هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا باع
أحد الشركاء حصته في الغراس في الارض المتكررة من أجنبي وأعلمه ببيع الحصة من الحكر
هل يجوز بيعه لكونه لا مطالب له بالقلع فلا يضر رأم لا يجوز وهل اذا وعد المشتري البائع ان
يقبله في البيع اذا دفع له نظير الثمن يلزمه الوفاء بما وعد أم لا يلزمه أن يقبله بنفسه ولا يلزم أن
يقبل ورثته بعد موته (أجاب) نعم يجوز بيعه والحال هذه لعدم الضرر بعدم التكليف بالقلع
في فتاوى الشيخ زين بن نجيم اذا باع أحد الشركاء في البناء أو الغراس في الارض المتكررة
حصته من أجنبي هل يجوز البيع منه أم لا أجب نعم يجوز وكذا من الشريك والله أعلم اهـ
ووجهه عدم المطالبة في الارض المتكررة بالقلع كما هو ظاهر وما لزوم الوفاء بما وعد فالفتوى على
ان المبيع اذا أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري وعدها قاله البيع فهو بيع بات حيث كان
الثمن ثمن المثل أو بعين يسير نص عليه الزاهد في حاويه والله أعلم (سئل) في رجل باع رجلاً آخر
داراً بثمن معلوم الى أجل معلوم يباعها بعد اقل أنه في شهر كذا يضر الثمن ويسترجع الدار
ثم مضى الزمن المعين بينهما ولم يقدر البائع على الثمن المذكور الا بعد مضى مدة فوق الاجل
المعين بينهما والحال ان الثمن المذكور الذي باعه البائع المذكور دون قيمة الدار فهل البائع
المذكور يدفع الثمن المذكور واسترجاع الدار المذكورة أم لا وهل انعقد ذلك البيع المعاد من
أصله أم يكون باطلا (أجاب) يجبر المشتري على قبول الثمن من البائع ورد الدار عليه والبيع
فاسد لديه صلى الله عليه وسلم عن بيع وشروط وقيل هو جائز ويجب الوفاء بالشرط والذي عليه

مطلب لرجل على آخر دين
فطلبه فأرسل بهزيتا والسعر
معلوم بينهما يكون بيعا وان
لم يقبل بالدين وذكر المؤلف
لهذه المسئلة نظائر

مطلب تراضيا على ثمن معلوم
ثم باعها لغيره

مطلب بيع الغراس والبناء
في الارض المتكررة جائز
واذا وعد به قاله البيع عند
دفعه له نظير الثمن ولم يذكر
فيه الوفاء لا يلزمه الوفاء به
مطلب اذا باع داره على انه
في شهر كذا يرده الثمن ويسترد
الدار في رد الثمن يجبر المشتري
على القبول ولو بعد مضى
الاجل

الاكثر انه رهن لا يفترق عن الرهن في حكمه من الاحكام قال السيد الامام قلت للامام الحسن
الماتريدي قد فشا هذا البيع بين الناس وفيه مفسدة عظيمة وقتوا له انه رهن وانما ايضا على
ذلك فالصواب ان يجمع الائمة وتتفق على هذا وتظهره بين الناس فقال المعتبر اليوم فتونا وقد
ظهر بين الناس ذلك فمن خالفنا فليبرز نفسه وليقيم دليلا وفيه أقوال ثمانية وعلى كونه رهنا أكثر
الناس والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل باع آخر كرم ما بيع وفاء وأذن له بأكل ثمرته
فأكل ثمرته والآن يطالبه بأكل ثمرته هل له ذلك شرعا أم لا وهل له حبس به الذي عليه حتى
يؤديه أم لا (أجاب) حيث أذن له بأكل ثمرته فأكلها جاز له حبس البائع بيته لان بيع الوفاء
رهن ولا يمنع الرهن من حبسه والله أعلم (سئل) في رجل باع من آخر عقارا بثمن معلوم وأطلق
البيع ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعهده ان اوفى مثل الثمن يفسخ البيع
معه وكان البيع بمثل الثمن أو بغن يسير فهل يكون بيعا تاما رهنا (أجاب) هذه المسئلة
اختلف فيها مشايخنا على أقوال وفص في الحاوي الزاهدي ان الفتوى في ذلك ان البيع اذا
أطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان المشتري عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان اوفى بمثل ثمنه فانه
يفسخ معه البيع ويكون با تاحيث كان الثمن عن المثل أو بغن يسير والله أعلم (سئل)
في متبايعين اختلفا فقال المشتري اشترى به با تاقا قال البائع بعهده وفاء هل اذا أقام كل يمينه على
ما ادعاه فأي البينتين أولى بالقبول بينة البائع أم بينة المشتري المدعي البات وما الحكم فيما اذا
آجره المشتري وفاء بذنه (أجاب) بينة البائع أولى بالقبول من بينة المشتري اذا البائع يدعي
خلاف الظاهر في البياعات والبينة المدعى خلاف الظاهر صرح به في الثانية والتارخانية وكثير
من الكتب وهو المعتمد وأما اذا آجره المشتري وفاء باذن البائع فهو كاذن الراهن للمرتهن بذلك
وحكمه ان الاجرة للراهن وان كان بغير اذنه يتصدق بها ويرد على الراهن المذكور وهو أولى
صرح بذلك علما ونا والله أعلم (سئل) في رجلين تواعدا على بيع الوفاء قبل عقده في دار
وعقد البيع في مجلس الحكم خالعا عن الشرط واستأجرها البائع من المشتري قبل التقابض
واستقرسا كتابا مدة وتصادق بعد البيع على تلك المواضعة فهل اذا ثبت ذلك يكون البيع
بيع وفاء فيجب رد المبيع الى بائعه عند احضاره الثمن أم لا وهل يجب الاجرة فيه أم لا وهل اذا
أقام البائع بينة على الوفاء والمشتري بينة على البات تقدم بينة البائع أم بينة المشتري فما الحكم
في ذلك (أجاب) نعم اذا ثبت ذلك فهو بيع وفاء حكم المبيع فيه حكم الرهن يجب رده على
البائع اذا استوفى المشتري الثمن ولا تصح الاجارة المذكورة ولا تجب فيها الاجرة على المفتى به
سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي الامام الحسن الماتريدي
عن باع داره من آخر بثمن معلوم بيع الوفاء وتقابضا ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة
الاجارة وقبضها ودفعت المدة هل يلزمه الاجر فقال لا لانه عندنا رهن والراهن اذا استأجر الرهن
من المرتهن لا يجب الاجر اه وفي البرازية وان آجر المبيع وفاء من البائع فن جعه فاسدا قال
لا تصح الاجارة ولا يجب شيء ومن جعل رهنا كذلك ومن اجازة جواز الاجارة من البائع وغيره
وأوجب الاجرة وان آجره من البائع قبل القبض أجاب صاحب الهداية أنه لا يصح واستدل بما
لو آجر عبدا اشتراه قبل قبضه انه لا يجب الاجرة وهذا في البات فما ظنك في الجائز اه فعلم به ان
الاجارة قبل التقابض لا تصح على قول من الاقوال الثلاثة وأما مسئلة الاختلاف في البات
والوفاء ففيها اختلاف كثير والراجح منها ما اقتصر عليه في الثانية في أحكام البيع الفاسد بقوله

مطلب باع آخر كرم ما بيع وفاء
وأذن له بأكل ثمرته ثم أراد
الرجوع بقيمتها

مطلب باع بيعا تاما ثم وعده
المشتري بعهده ان اوفى
مثل الثمن يفسخ البيع

مطلب اذا ادعى البائع ان
البيع وفاء تقدم بينته على
بينة المشتري وان أجازه
المشتري وفاء باذن البائع
فالاجرة للبائع كاذن الراهن
للمرتهن

مطلب اذا تواعدا على بيع
الوفاء ثم عقدا من غير اشتراطه
كان بيع وفاء ان ثبت
التواضع

مطلب في استئجار البائع
المبيع من مشتريه

وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخر بيعا باتا كان القول لمن يدعى البات والبينة على مدعى الوفاء
 اه وقد أوضحناه في سؤال قبل هذا وأما مسألة التصديق على المواضعة السابقة فقد صرح بها
 في الخلاصة والقبض والتسارخانية وغيرها وأنها تجعل البيع الصادر بعد المواضعة من غير ذكر
 الشرط على ما تراضوا والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر حصة في دار ووعده المشتري أنه متى
 وقام الثمن يبيعه ما باعه له فهل والحالة هذه يكون البيع حكما الرهن أم لا وإذا كان كذلك فما
 الحكم في الغلة (أجاب) البيع المذکور على الوجه المسطور ببيع وفاء وحكمه حكم الرهن
 وما استغله المشتري له سواء قلنا بأنه رهن أو بيع فاسداً وجازاً إذ الشرط على وجه العدة يوجب
 الوفاء في مثله وقد صرحوا بما طبع في بيع الوفاء بان المشتري لو آخره لغیر البائع فله الاجرة مطلقا
 سواء قلنا بكونه فاسداً كالغصب أو جازاً وهو واضح أو قلنا بأنه رهن إذ المرتهن لو آجر بغیر اذن
 الراهن فالغلة له ويصدق به ما هذا ظاهر والله أعلم (سئل) في صغير ورث من أمه أمتعة دفعها
 أو لم يزوجته قضاء عن مهرها الذي عليه ومات الأب هل يؤخذ ثمن من تركته ويقدم على الارث
 أم لا (أجاب) نعم يؤخذ من تركته مقدما على ارثه قال في جامع الفصولين يجوز قضاء الأب دينه
 من مال الصبي لأنه بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والأب يملكه بمثل القيمة وفيه صح للأب أو
 الوصي ببيع مال الصبي بدين نفسه إذ فيه منفعة كزواج الامة إذ لو لم يبيع يخاف عليه التلف
 إذ ضمنه فينتفع به الصبي ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حمرا
 فوجده يرقد عند السوق اضروته هل له رده أم لا (أجاب) له رده والحالة هذه والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاثة أوقار من السنا ونقله من مكان العقد الى غيره
 ووجده عيبا فهل إذا أثبت بوجهه ورده تكون مؤنة الرد على المشتري أم على البائع (أجاب)
 مؤنة الرد على المشتري كافي البرازية وغيرها والله أعلم (سئل) في رجل باع لاخر جميع
 ما يملكه هل يصح أم لا (أجاب) يصح إذا علم المشتري بذلك ولا يضر جهل البائع كافي فتاوى
 قارئ الهداية والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حنطة في بئر بمن معلوم هل يجوز
 وللمشتري الخيار عند رؤيته أو لا خيار للبائع (أجاب) يجوز البيع وللمشتري الخيار عند
 رؤيته أو لا خيار للبائع والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر برزقطن
 كل رطل ونصف من البرزقطن الذي بقشره حين دخوله وزرعه هل البيع صحيح
 أم لا (أجاب) هذا باطل ويرد المشتري مثل البرزقطن على البائع والله أعلم (سئل) في وصي
 باع مبطخة للامير بغبن فاحش هل يصح البيع أم لا (أجاب) بيع الوصي مال اليتيم بفاحش
 الغبن وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع لاخر
 شئاً من غير أن يوكاه ثم دفع البائع للمالك الثمن فقبضه هل يكون اجازة منه وليس له طلب ذلك
 الشئ أم لا (أجاب) نعم قبض الثمن اجازة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهما وسافر به
 فرأى به عيبا في سفره ولم يقدر على الرجوع فضى في سفره حتى تسر له العود فعدا فهل له رده
 بالعيب إذا ثبت بوجهه أم لا (أجاب) نعم له رده والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل
 اشترى ثورا فوجده نطوحا هل له رده أم لا (أجاب) نعم له رده حيث كان عند بائعه كذلك
 والله أعلم (سئل) في رجل يزرع من بئر معينة ماء با لا تال يزرع هل يملكه ويسوغ له بيعه
 وهل هو قيمي أو مثلي (أجاب) نعم يملكه ويسوغ له بيعه وسائر التصرفات الجائزة في المملوكات
 وأما كونه قيمياً أو مثليا فاختلاف فيه رخص في جامع الفصولين لقولنا لصاحب المحيط قائل الماء

مطلب إذا باع حصة في دار
 ووعده المشتري البائع أنه
 عند احضار الثمن يبيعه
 ما باعه فهو بيع وفاء وما
 استغله المشتري فهو له

مطلب إذا دفع الأب أمتعة
 الصغير لزوجته قضاء عن
 مهرها ومات تؤخذ قيمتها
 من تركته

مطلب اشترى حمرا
 فوجده يرقد

مطلب مؤنة الرد على المشتري
 مطلب باع جميع ما يملكه
 مطلب خيار الرؤية للمشتري
 لا للبائع

مطلب باع كل رطل ونصف
 من برزقطن برطل قطن
 مطلب بيع الوصي بغبن
 فاحش لا يصح

مطلب قبض المالك الثمن
 اجازة للبيع

مطلب اشترى بهما وسافر
 به فرأى به عيبا في سفره ولم
 يقدر على الرجوع

مطلب نطح الثور عيب
 مطلب إذا زرع الماء من

البئر المعينة يملكه واختلاف
 في كون الماء قيميا أو مثليا

وإذا امتنع بجبر على ذلك أم لا (أجاب) نعم يومئذ كما صرح به في الخلاصة والبرازية ولسان
الحكام وكثير من الكتب ولا يعزب عن طالب العلم أنه إذا لم يكن له صك قديم ينتق هذا الأمر
وأنه لو أتى أحضاره لا يحبس عليه لأن أمره به ليس على سبيل الحكم وإن القول قوله في أنه ليس
له صك قديم عنده بلا عين فتمثل نعم لو توقف أحياء الحق على عرضه كالأغص المبيع وامتنع
الشهود وعن الشهادة حتى يروا مخطوطهم يجبر على عرضه كما أفتى به الفقيه أبو جعفر رحمه الله
تعالى صيانة لحق المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بهيمة من آخر بثمن مقسط كل شهر
كذا وضعت مدة فادعى البائع مضى ثلاثة أشهر من وقت البيع وادعى المشتري مضى شهرين
فقط خاف القاضي البائع وألزمه بدفع قسط ثلاثة أشهر جهلا منه فهل ينفذ ذلك أم لا ويسترد
الزائد (أجاب) لا ينفذ ويسترد الزائد المشتري من البائع حيث دفعه بالزام القاضي لأن البائع
يدعى إيجاب الحق والمشتري ينكره فكان قضاء بغير المذهب جهلا فلا ينفذ والله أعلم (سئل)
في رجل اشترى من آخر بيتا بثلاثة أرطال أرز بعضها في ملكه وبعضها ليس في ملكه سلمه الذي في
ملكه ولم يسلمه الآخر إلى الآن هل يصح هذا البيع أم لا (أجاب) لا يصح البيع والحالة هذه
لأن الأرز الباقي لا يثبت في الذمة بمثل هذا القول فكان بيعا بلا عمن والله أعلم (سئل) في دار
بيعت وبها أعتاب غير مصر كبة لم تذكر وقت البيع هل تدخل في البيع تبعام لا (أجاب)
لا تدخل في البيع حيث لم تكن مصر كبة بالبناء كالأجارات المكمومة لا تدخل في البيع إلا بصرح
الذكر والله أعلم (سئل) في مريضة باعت لابن بنتها المحجوب عن أرثها بدينار عها وبنتها قيراطا
وسبعة اشمان قيراطا بمائة قروش ثم ماتت عن ذكر فما الحكم (أجاب) لو لم يكن هناك دين على
المريضة وكان الثمن لا غبن فيه فاحش صح البيع ولا شيء على المشتري وإن كان عليها دين
مستغرق لا تجوز المحاباة ويصح البيع سواء المحاباة بغبن فاحش أو يسير فالمشتري يتم القينة
أو يفصح البيع لأن وفاء الدين مقدم على الإرث وإن لم يكن الدين مستغرقا وخرجت المحاباة من
الثالث سلم له المبيع بغير شيء كالوصية للأجنبي والله أعلم (سئل) في رجل باع دارا وبالدار أجار
موضوعه فهل تدخل الأجار في البيع أم لا والحال أنه لم ينص عليها وقت البيع (أجاب)
لا تدخل الأجار المكمومة المنفصلة من البناء إذا لاصل أن ما كان في الدار من البناء أو متصلا
بالبناء اتصال قرار يكون تابعه وإن كان منفصلا لا يكون تابعه والله والأجار المكمومة ليست متصلة
اتصال قرار فلا تدخل والله أعلم (سئل) في امرأة أقرت لزوجها أو باعت منه عقارا أو أقرت
بقبض الثمن وأشهدت أنها لا تستحق ولا تستوجب قبله حقا ولا استحقاقا وماتت فادعت ببقية
الورثة أن ذلك في المرض الذي ماتت فيه وادعى الزوج أنه في الصحة هل التول قول الورثة أو
قول الزوج (أجاب) القول في ذلك قول ببقية الورثة واليمنية بيمين الزوج وإن لم يقيم اليمنية وأراد
استحلافهم فله ذلك فإن حلفوا كان الخلاف على عدم العلم لأنه فعل الغير والله أعلم (سئل) في ذمي
اشترى من مسلم دارا بمائة وسفل في محلة من محلات المسلمين في مصر من الأمصار فهل يجبر
الذمي على بيعها من المسلم حيث لا يجوز للمسلم بيعها من الذمي وهل لأهل الذمة أن يسكنوا
محلات المسلمين بين الجيران المسلمين وهل يجب على ولي الأمر أيده الله تعالى منعهم من ذلك
وأمرهم بالاعتزال في مساكن منفردة أم لا (أجاب) قال في الحاشية الذمي إذا اشترى دارا في
المصر ذكر في العشر والخراج أنه لا ينبغي أن تباع منه وإن اشترىها يجبر على بيعها من المسلم وذكر
في الأجارات أنه يجوز لأنه لا يجبر على البيع اه وفي الصغير ذكر في الأجارات أنه لا يجبر على البيع

مطلب ادعى البائع مضى
ثلاثة أشهر ويريد قسطها
والمشتري شهرين فلو حكم
القاضي بيمين البائع لا ينفذ
حكمه

مطلب إذا اشترى بمثل
بعضه في ملكه وبعضه في
غير ملكه لا يصح
مطلب لا تدخل الاعتاب
الغير المكمومة في بيع الدار
كالأجار المكمومة إلا بالذكر
مطلب بيع المريض مرض
الموت صحيح مطلقا إلا أنه إن
كان عليه دين مستغرق وفيه
غبن يتم المشتري الخ

مطلب باعت لزوجها فادعت
الورثة أنها باعت في مرض
موتها وادعى الزوج أنها
باعت في صحتها
مطلب إذا اشترى ذمي من
مسلم دارا في مصر المسلمين
ففي جبره على بيعها خلاف

الا اذا كثرت في ذلك يجبر وفي الذخيرة واذا تكاثر أهل الذخيرة دورا فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها
 جاز وشرط الخلو اني قلت سم أما اذا كثروا بحيث تعطل بسبب سكناهم بعض المسلمين أو يتقلل
 بمنعون من السكنى فيما بين المسلمين وفي المحيط يمكنون أن يسكنوا في أمصار المسلمين ويبيعون
 ويشتررون في أسواقهم لأن منفعة ذلك تعود إلى المسلمين وقد نظم المسئلة ابن وهبان فقال
 وما ينبغي يتماع دارا لمسلم * فلو يشتري في المصر بالبيع يجبر
 اذا ما اشترى من مسلم ورواية * اذا كان ذافي المصر يفسد ويكثر
 وعن نقلها صاحب البحر فيه وصاحب التتار خانية وغيرهما وقد علمت انهم اخلافية والذي يجب
 أن يعول عليه التفصيل ولا نقول بالمنع مطلقا ولا بعدسه مطلقا بل يدور الامر على القلة والكثرة
 والضرر والمنفعة وهذا هو الموافق للقياس الفقهي والله أعلم (سئل) في قبض مشتري بين رب
 الارض وثلاثة عمال باع أحدهم خطبة لاجنبي قبل ادراكه وقارض على ثمة رجلا هل يصح بيعه
 ومارتب عليه من المقارضة أم لا يصح البيع ولا مارتب عليه (أجاب) لا يصح البيع فلا يصح
 مارتب عليه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة وباعها للبائع قبل القبض فما الحكم
 (أجاب) أن كان البيع الثاني باذن المشتري أو بغير اذنه لم يكن له إجازة انفسخ البيع الاول فان لم
 يكن باذنه ولا إجازة وهو قائم فقد فسخ فيه قائم فان كان نقده الثمن أخذه ولا يحبس البائع على ذلك
 المشتري الى استيفائه وان كان المبيع قد هلك عند الثاني فالاول بالخيار ان شاء فسخ البيع
 ورجع بالثمن ان كان نقده وان شاء ضمن المشتري الثاني ثم يرجع الثاني على البائع بالثمن ان كان
 نقده الثمن واللام يرجع والمثل بالمثل والقيمي بالقيمة وهذه الاحكام من فتاوى قاض حنا وغيرها
 والله أعلم (سئل) في رجل اشترى حلجيا بثمن في الذقة ووضعه المشتري في عدوله باذن بائعه
 وذهب لياقي بالثمن فرجع فوجد البائع قد مات فطلب الحلج من ابنه فقال قد بعته هل يلزمه
 احضاره وان تعذر له المطالبة بمثله (أجاب) للمشتري رد بيع ابن البائع ومطالبة بائعه باحضار
 الحلج وان تعذر له المطالبة بمثله والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ستين رطلا حلجيا بثمن
 معلوم ثم اشتراه منه قبل القبض وقبل النقد بأزيد من الثمن واستهلكها فما الحكم في البيعين
 (أجاب) أما البيع الثاني فقد وقع غير صحيح من أصله لانه بيع المنقول قبل قبضه وهو لا يجوز
 سواء كان من البائع كمنص عليه في البحر وغيره أو من غير البائع واطلاق المتون يشملهما وأما
 الاول فقد بطل باستهلاك البائع له فليس لأحدهما أن يطالب الآخر بشئ والله أعلم (سئل)
 في كرم به أشجار ملك متنوعة وأشجار وقف كذلك متنوعة باع مالك الأشجار جميع أشجاره
 ما عدا أشجار الوقف ولم يميزها ولم يعلم المشتري أشجار الوقف من أشجار الملك هل يصح البيع
 المذكور أم لا يصح لجهل المشتري بها (أجاب) لا يصح لجهل المشتري بالمبيع والحال هذه
 فقد نصوا قاطبة على اشتراط معلومية المبيع وهذا البيع والحال هذه كبيع شاة من قطيع
 وكبيع نصيبه من طعام لم يبينه لا يصح وان يتيه بعد ذلك ومثله بيعت جميع عالي في هذه القرية
 من الذبقي والبر والنياب ولا يعلم المشتري فهو غير جائز والحاصل ان عدم العلم بالمبيع موجب
 لنفساد البيع وقد ذكر في البحر معزيا الى عمدة الفتاوى رجل قال بعث منك مالي في هذه الدار من
 المتاع ان كان معلوما جاز ولو قال بعث منك ما تجد لي في هذا البيت أو في هذا الصندوق أو في هذا
 الجوارق ان كان معلوما للمشتري فهو جائز وان لم يكن معلوما وبالجهاز اليسيرة جاز اه وأنت على
 علم بان الجهالة هنا قاحشة وقت البيع فن أي نوع المبيع من أنواع الشجر المختلفة فأفهم والله

مطلب باع أحد الشركاء
 نصيبه في القنابيط قبل
 ادراكه وقارض على ثمة
 رجلا
 مطلب اذا باع البائع السلعة
 لا آخر قبل أن يقبضها الاول
 ففي بيعه تفصيل

مطلب باع حلجيا لرجل ثم
 مات فباعه ابنه لآخر
 مطلب باع رجلا حلجيا ثم
 اشتراه منه قبل القبض
 واستهلكه

مطلب كرم به أشجار متنوعة
 بعضها وقف وبعضها ملك
 فاذا باع المالك أشجاره من
 غير تمييز لا يصح

مطلب باع كرم الاممزة الذي
في كرم آخر أو باع دارا فيها
طريق أو مسيل لدار أخرى
فإن الأخرى للبائع دخل
مأذ كرم في البيع وإن لم يغيره
كان عيبا

مطلب باع أحد الشركاء
ربعة في فرس فقال له أحد
شركائه اجعل المبيع من
نصيبتي ونصيبك فقال جعلته
ودفع له نصف الثمن لا يصح
هذا الجعل ويرجع بمادفع
مطلب أشجار وقف بين
اثنين جاز لكل منهما بيع
حصته لشريكه ولا جني

مطلب رجل جعل على رجل
مبلغا جريئة وسلمه لا آخر
ليأخذ المبلغ منه في مقابلة
مأ على المسلم

مطلب إذا اشترى ثورا
وقبضه ثم رده لدار البائع
وهلك هلكت من مال البائع
مطلب القول قول المشتري
إن المبيع ناقص ولو بعد
التصرف فيه مالم يقر بأنه
استوفى جميع المبيع

مطلب وزن البائع المبيع
بمحضرة المشتري فإذا ادعى
أنه نقص كذا يقبل قوله

بيمينه

مطلب استعاروا من آخر
مارسا للزراعة وأعاروه مثله
وأكل كل ما زرعه فلما جاء
الشتاء زرع الكراون بغير
إذنه ثم اصطالحوا الخ

أعلم (سئل) في رجل له كرم ثمز في كرم آخر باعه لرجل إلا المحرم المعهود هل للمشتري
أن يترمنه أم لا (أجاب) ليس للمشتري المروءة منه حيث استثناه البائع من البيع فقد صرحوا
بأنه لو ظهر في الدار المبيعة طريق أو مسيل ماء لدار أخرى فإن كانت تلك الدار للبائع لم يكن للبائع أن
يتر في الدار المبيعة لأنه باعها من غير استثناء وإن كانت تلك الدار لغير البائع كان عيبا كذا صرح
به في شرح الجامع الصغير لقاضي خان كما نقل عنه في الحروء ودال على أنه إذا استثنى الطريق استقر
حق المروءة للمشتري وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل له ربع فرس باعه لآخر قائلا له
بعته كرمي في فرسي هذه بكذا فاشتراه منه بمائة من الثمن وتقابضاه فله أحد الشركاء فقال
اجعل المبيع بيني وبينك فقال جعلته ودفع له نصف الثمن هل يصح الجعل المذكور أم لا ويرجع
بمادفع (أجاب) لا يصح الجعل المذكور بعد وقوع البيع على ربه الذي هو ملكه ويرجع
بمادفع اللهم إلا أن يكون البائع اشترى من شريكه ثمانين الفرس بمقدار نصف الثمن الذي باع به
أو لا يقبضه شرعا منه ويبيعان شريكه بمقدار نصف الثمن لا يرجع بمادفع والله أعلم (سئل) في
غراس في أرض وقف بين اثنين هل يجوز لأحدهما أن يبيع حصته فيه من أجنبي كما يجوز من
الشريك أم لا (أجاب) نعم يجوز بيعه من أجنبي وكذا من الشريك كما أفتى به الشيخ زين بن
شليم وهي في فتاواه وإن كانت الأرض يفرض عليها مبلغ من الدراهم يؤدى في كل سنة بغير
اجارة شرعية كما صرح به في أنفع الوسائل والله أعلم (سئل) في ذي ولاية أوقع القبض على
رجلين اتهمتا بمسكرو فدفعهما لا آخر قاطعا عليهما عشرين قرشا جريئة وسلمها لهما وعلى المسلم
دين للمسلم يريدان يقاصصه بهما هل ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك إلا يترقب على الرجلين
بالتهمة مال حتى تتصور المقاصصة بدین شرعي ثابت بذمته وعلى تقدير الشك بذهمتما يرجعه
شرعي لا تصح المقاصصة لأنه بيع الدين من غير من عليه الدين وهو لا يصح والله أعلم (سئل) في
رجل اشترى من آخر ثورا بثمن معلوم وتفرق عن تقابض ثم أرسله بعد أربعة أيام إلى بائعه مع
رجل فرأى الرجل البائع غابا فادخله في داره ثم حضر البائع فلم يقبله صريحا وهلك هل ذلك
من مال البائع أو من مال المشتري (أجاب) هلك من مال المشتري لأن مال البائع للزوم البيع
وعدم الإقالة والبيع الصحيح لا يفسخه مجرد رد المبيع على البائع مع عدم قبوله صريحا فإذا هلك
عند البائع ولم يقبله صريحا كان هلاكه على المشتري لبقاء عقد البيع الصحيح وعدم انفساخه
بجبر دايصاله إلى البائع كما هو صريح الخانية وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر قطنا بقره فادعى بعد قبضه أنه وجدته ناقصة هل القول قوله بيمينه أم لا (أجاب)
القول قول المشتري بيمينه حيث لم يتر وقت الشراء أنه قبض جميع المبيع أو أنه استوفى جميع
ما وقع عليه العقد وسواء كان قبل التصرف أو بعده لا إطلاق قولهم القول قول المقبوض
للقابض بيمينه ضمنا كان أو أمنا ولا فرق في ذلك بين أن يتصرف فيه وبين أن لا يتصرف والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قطنا حلجا فوزنه البائع بمحضور المشتري وتساوى المشتري
ثم ادعى المشتري أنه نقص كذا هل تسمع دعواه أم لا (أجاب) نعم تسمع دعواه ويقبل قوله
في مقدار ما قبض بيمينه إذا لم يكن أقرا أنه قبض جميع المبيع أو أنه استوفاه كما صرح به قارئ
الهداية في فتاواه وصاحب البحر عند قوله وإن نقص كيل وهو في كثير من الكتب والله أعلم
(سئل) في جماعة استعاروا من آخر مزارع المساق وأغاروا منه للزروع العطن وأكل
كل ما زرعه وجاء الشتاء فزرع الكراون بغير إذنه فلا سهم فطالبوا بذره الذي بذروا في أرضهم

ويأخذ الزرع فأعطاهم فلما استوى حسده ولا تقسمهم راجعين عما صاردهم هل لهم ذلك أم لا
 (أجاب) ليس لهم ذلك حيث اصطالحوا على ذلك بعد طواع الزرع لصحة بيعه والحال هذه والله
 أعلم (سئل) في رجل اشترى ربع سفينة في البحر بثمن معلوم وسافر بها البائع بغير إذن المشتري
 فاستولت عليه الأفرنج هل يلزم المشتري الثمن أم لا (أجاب) لا يلزم المشتري الثمن والحال
 هذه لعدم صحة التسليم والتسليم حيث كانت في البحر كالفرس إذا باعده ولو في حظيرة وقال له البائع
 سلمته إليك ففتح الباب فذهب ولم يكنه أخذه بغير عون لا يكون تسليمه والسفينة في البحر كذلك
 لا يمكنه أخذها بغير عون فافهمهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر ثلاث شوات
 تناصفة واحدة بثمن معلوم إلى أجل معلوم فلما حل الأجل دفع له ثمن شواتين منها وأدعى أن
 في الثالث عيبا هل له رده أم لا (أجاب) ليس له رده فقط بل يرد الكل أو عيب الكل وان كان
 تصرف في الشواتين وتعذر ردهما ليس له رد الثالث بعيب يوجد فيه على الأصح المقتضى به والله
 أعلم (سئل) في رجل اشترى جملين صنعة واحدة واطلع على عيب بأحدهما بعد القبض هل
 يردعهما أو يرد المعيب أم لا يرد واحد منهما (أجاب) يرد المعيب ويأخذ السليم بحصته من
 الثمن ولا يردعهما جميعا إلا إذا تراضيا كما صرح به في جامع الفصولين وغيره والله أعلم (سئل)
 عن خيار الغبن الفاحش (أجاب) قال في البحر من باب المراجعة والتولية نقلا عن التنية من
 اشترى شيئا وغبن فيه غبنا فاحشا فله أن يردعه على البائع بحكم الغبن وفيه روايتان وينتفى بالرد
 رفقا بالناس ثم رقم لا تخرق بيع غبن فاحش ذكر الجصاص وهو أبو بكر الرازي في واقعاته أن
 للمشتري أن يرد وللبائع أن يسترد وهو اختيار أبي بكر الرنحي والقاضي الجلال وأكثروا روايات
 كتاب المضاربة الرد بالغبن الفاحش وبه يفتي ثم رقم خلافة وبه أفتى بعضهم وهو ظاهر الرواية ثم
 رقم لا تخرن غنر المشتري البائع فله أن يسترد وكذا ان غنر البائع المشتري له أن يرد وعلى هذا فتوانا
 وقتوى أكثر الناس والله أعلم (سئل) في رجل سأل آخر عن فرسه التي عند شريكه فيها
 فلان هل ولدت أو عشت فقال له لا ولدت ولا عشت فزهد فيها فباعه حصته فيها بغيرتها ثم بين
 انها كانت ولدت مهرة هل تدخل المهرة في البيع أم لا (أجاب) لا تدخل وإذا اختلفا فقال
 المشتري ولدت بعد البيع وقال البائع ولدت قبل البيع فالقول قول المشتري بيمينه ما لم يكذبه
 الظاهر بان كان البيع منذ شهر مثلا والمهرة سنه نصف عام أو عام إذا حدث يضاف إلى أقرب
 الاوقات والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر رزا وقبض بعضه وبقى عند البائع بعضه
 فعلاعه رزبا على رجل باكر من الثمن الأول وسلمه له واستهلكه فما الحكم في ذلك (أجاب)
 ان شاء ضمن المشتري مثله وقد مضى البيع الأول وبطل الثاني وان شاء ضمن البائع ثمنه الأول
 وبطل البيع الأول ويصح الثاني وغنسه للبائع وليس له أن يضمه مثله لأن البيع قبل القبض
 مضمون بالثمن فلا يتولى عليه ضمان ولا أن يجيز بيعه لانه بيع مالم يقبض وأيضا قيام البيع
 شرط للأجازة والله أعلم (سئل) فيما لو باع زيد عمرا أو بكرًا حنطة في عقد واحد على سبيل
 الاشتراك فهل لزيد طلب جميع الثمن من أحد المشتريين أم ليس له ذلك (أجاب) ليس لزيد طلب
 جميع الثمن من أحدهما بل طلب حصته منه خاصة حيث لم يسكافلا والمسئلة مصرح بها في
 مواضع لا تعدد وعما يظهر ثم سئل ما ذكره أصحاب المتون والشروح والفتاوى قاطبة في الكفالة
 لرجلين دين عليهما أو كفل كل عن صاحبه الخ فلو لم يجمع الثمن كلا من المشتريين لبطل تصور
 الكفالة في هذه المسئلة إذا الكفالة ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة وإذا كانت المطالبة حاصلة في

مطلب إذا باع سفينة وسافر
 بها بغير إذن المشتري ثم أخذت
 منه لا يلزم المشتري الثمن

مطلب اشترى شوات تن
 فظهر ببعضها عيب ليس له
 رده بل يرد الكل وان تعذر
 لا يرد شيئا

مطلب له أن يرد أحدا للجملين
 بعيب ويأخذ السليم بحصته

مطلب في حكم الرد بالغبن
 الفاحش

مطلب لا تدخل المهرة في
 بيع الفرس والقول
 للمشتري في انها ولدت بعد
 البيع ما لم يكذبه الظاهر

مطلب اشترى من آخر رزا
 وقبض بعضه فباع البائع
 باقيه من آخر واستهلكه

مطلب لو باع من اثنين
 ليس له طلب أحدهما
 بجميع الثمن الا اذا تكافلا

هذه المسئلة قبلها فأنى تصور الكفالة اذ هي حينئذ تحصيل الحاصل والحال هذه وقد صوروا
المسئلة بقولهم بان اشترى منه عبدا وتسكفل كل واحد منهما من صاحبه وقد ذكر في البحر في
شرح قوله يلزم البيع بايجاب وقبول في معرفة اتحاد الصفقة بعبد كلام كثير قوله وينتزع أيضا
ما لو حضر أحد المشتريين وغاب الآخر فنقد الحاضر حصته لم يكن له قبض شيء من المبيع حتى
ينقد الغائب أو ينقده هو الجميع الخ فهو صريح بانه بالحصصة وهذا لا يشك فيه الفقيه والله أعلم
(سئل) في أمير الحج الشريف اذا بعث من توابعه رجلا له خبرة بقيم المقومات الى تاجر عنده
بضاعة يأتي له بها بعد أن يقومها ففعل وجعلها له ثم مات الأمير والان التاجر يطالب تابعه
الرسول المقوم لها هل له ذلك أم لا وهل القول قول المقوم انه رسول فيه أم قول التاجر انه وكيل
سطالب الثمن ما الحكم الشرعي (أجاب) لا يطالب الرسول باجماع العلماء النحول لان الرسول
انما هو سفير ومعبول لا غير في الخلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا عن
عليك وقال البائع انما بعثت منك والثمن عليك فالقول قولها وعلى البائع البيعة ومثله في
البرازية وجامع الفتاوى للكركي وعبارة الخانية في آخر كتاب البيوع امرأة اشترت من رجل ثم
اختلفا فقالت كنت رسول زوجي اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال
البائع لا بل بعته منك ولي عليك الثمن كان القول في ذلك قول المرأة والبيعة للبائع ومثله في كثير
ثمن كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة الحال اذا قال التابع كنت رسول الأمير اليك فلا
من لك على وقال البائع بعته منك والثمن عليك فالقول قول التابع بالتاء المشناة فوق والباء
الموحدة وعلى البائع البيعة ان الشراء كان لنفسك وليست رسولا في ذلك والله أعلم (سئل) في
الرجل الصحيح الجسد الكامل العقل اذا باع بنيه أو وقف جميع ما يملكه من عقار ومنقول
معلوم لهم بثن معلوم هل ينفذ بيعه لهم ووقفه ولا يمنع من فناء دين مستغرق بذمته أم لا وهل
اذا أبرأهم والحال ما ذكر من جميع الثمن يصح أبرأؤه وكذلك وقفه أم لا (أجاب) نعم ينفذ بيعه
وأبرأؤه ولا يمنع من ذلك الدين المستغرق كما صرح به علماءنا فاطبة مع العلم بان حق الغرماء لم
يتعلق بعين ماله وانما هو متعلق بذمته فيصح فيه سائر التصرفات الشرعية كالبيع والوقف ونحو
ذلك وقد سئل الشيخ زين بن نجيم عن وقف وقفافي صحته وعليه ديون ولا مال له غيره هل يصح
أم لا يصح فأجاب الوقف صحيح والغلة لمن جعلت له خاصة اهـ والوقف داخل في قولنا سائر
التصرفات الشرعية فيصح من المديون الصحيح جميع ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من
آخر غرا ثم معلومة من صبرة كبيرة هل يصح شراؤه ويلزمه وليس له النسخ بتغير السعر الى
النقصان أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم ولا جهالة مع تسمية الغرائر وليس له النسخ بتغير السعر
الى النقصان والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر فرسا فاطلع على عيب بعد غيبة بآئعه فما
الحكم في ذلك (أجاب) يضعه القاضي عند عدل اذا برهن المشتري قال في البرازية اطلع على عيب
بعد غيبة البائع وبرهن ووضعه القاضي على يد عدل ومات وحضر البائع ان لم يقض بالرد بل وضع
عند عدل فقط لا يرجع بالثمن وان قضى بالرد يرجع لان القضاء على الغائب ينقذ في الاظهر عندنا
اهـ ولا شك انه يرجع بالنقصان في صورة عدم الرجوع بالثمن لان الموت لا يمنع الرجوع به والله
أعلم (سئل) في مؤجر معصرة يرسل وعاءا للمستأجر ليضع فيه كذا من الشيرج فيضع هكذا مدة
أشهر ولم يجز بينهما بيع فرخص الشيرج أو غلاف الحكم (أجاب) ان لم يتفق على ثمن الشيرج
فعلى المستأجر أن يدفع ما عليه من أجرة المعصرة وله طلب مثل شيرجه لعدم البيع والحال هذه

مطلب لا يطالب الرسول
بالثمن والقول قوله بيئته انه
رسول الا ان يقيم البائع
بينة انه اشترى لنفسه أو
وكيل

مطلب يسع الرجل في
صحته ووقفه وأبرأؤه صحيحة
ولا يمنع دين مستغرق وكذا
سائر التصرفات

مطلب لو اشترى غرائر
معلومة من صبرة صح

مطلب اذا وجد بالفريس
عيبا بعد غيبة بآئعه يضعه
القاضي عند عدل فان مات
ولم يقض بالرد يرجع بالنقصان
والا بكل الثمن
مطلب اذا أخذ رجل
شيرجا من آخر من غير أن
يتفق على الثمن

والله أعلم (سئل) في رجل له كرمان استطرقا أحدهما من الآخر باع بته ذلك الآخر على أن يكون له حق المرور على حكمه فباعته لرجل فهل يملك الرجل منع الأب من الاستطرق أم لا وإن تضرر بمروره (أجاب) لا يملك منعه عنه وإن تضرر والله أعلم (سئل) في مريضة مرض الموت باعت شيئا لها من بنتها التي هي من جله ورثتها ولم تجز بقية الورثة هل يجوز بيعها أم لا (أجاب) لا يجوز البيع ما لم تجز بقية الورثة والحال هذا والله أعلم (سئل) في امرأة أدعت بعد موت أمها أنها باعتهما الحصة الفلانية في العقار الفلاني بكذا في حال صحتهما فانكر بقية الورثة كونه في الصحة وأدعوا أنه في مرض الموت فالقول لمن والبينة على من (أجاب) البينة على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بيمينه إذا حدث يضاف إلى أقرب أوقاته والله أعلم (سئل) في رجل مريض باع لابن زوجته دارا وأقر بقبض الثمن في مرضه والورثة تكذبه في القبض ولا تجوز البيع فما الحكم (أجاب) ينفذ بيمينه له فإن كان فيه محاباة وعليه دين محيط لم تجز المحاباة قلت أو كثرت فالمشتري يتم القيمة أو يفسخ وإن لم يكن عليه دين تنفذ المحاباة الفاحشة من الثلث وأما اليسيرة فتعقر منه وأما الإقرار بالقبض فيصح إذا لم يكن عليه دين محيط وإذا كان عليه دين محيط لا يصح والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف فدان على أن يحرق عليه شركة بينهما والبذر منهما وإذا خرج من الحرق سألما يرد عليه وإن مات يتقرر الثمن عليه ففعل وتغير أحد الثورين تغيرا يوجب نقصه هل للمشتري ردّهما على البائع جبرامع أرش النقص وإن أبى البائع ذلك أم لا (أجاب) نعم كما أشار إليه في جامع الفصولين والتأخر خاتمة والله أعلم (سئل) في أخوين ورثا عن أبيهما مالا منه ما تصح فيه شركة العقد ومنه ما لا تصح فصار كل منهما ما يتصرف فيه بالبيع والشراء على حدة حتى لحق كلا منهما ديون وتفرقا فطوب كل واحد بما لحقه بمباشرة من الدين فصار يوفي ما عليه وكان أحدهما زوج الآخر زوجة واشترى له جارية ودفع المهر والثمن بأذنه فهل لكل منهما أن يرجع على الآخر بما وفي عنه من الدين أم لا وكذلك الآخر يرجع بما دفع من المهر والثمن أم كيف الحال (أجاب) أعلم أن الاثنين إذا ورثا مالا فشركتا فيه شركة ملك وفي شركة الملك كل منهما اجنبى عن قسط صاحبه فلا يجوز له التصرف فيه إلا بأذن الآخر فإذا أذن له بالبيع والشراء صار حكمه حكم الوكيل فإذا علم ذلك فنقول إذا أذن بالشراء وقع الملك كما أذن على وجه الاشتراك لأن هذه شركة في الشراء والشركة في الشراء جائزة كما صرح به في الظهيرية وغيره فله الرجوع بمحضه إن كان نقده من ماله خاصة وإن من مال مشترك فلا رجوع إذا الشراء وقع لهما بما لهما وإذا باع المشتري بالأذن أيضا فهو كوكيل بالبيع وحكمه معلوم وإن لم يكن هذا إذن فلا يقع الملك مشتركا في صورة الشراء ولا الثمن كذلك في صورة البيع فلا يرجع أحدهما بما وفي من الدين الذي لحقه بمباشرة إذا دخل لاخيه فيه وأما إذا دفع ديना لحق الآخر بأذنه فله الرجوع عليه ولا يكون متبرعا للأذن حتى إذا لم يأذن له به كان متبرعا وبه يعلم أنه إذا دفع مهر زوجته عنه بأذنه أو بمن الجارية التي أمره بشراؤها يرجع عليه بما دفع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل وكمته زوجته يشتري لها من شقيقه حصصا في عقارات متعددة ثمينة ذات قيمة عظيمة فباعها الآخر منها لها بالوكالة عنها بمن بنحس لا يبلغ نصف القيمة بل ولا ثلثها فظهر له الغبن الفاحش فهل له خيار الفسخ به حيث غره في ذلك أم لا (أجاب) نعم له فسخ البيع بذلك والحال هذه وقد ذكر المسئلة في فتاوى قارئ الهداية في ثلاثة مواضع منها وكذا ذكره الزيلعي في باب التولية والمرابحة وصاحب البحر وصاحب من الغفار وكثير من الأسفار فاختر بعضهم

مطلب إذا باع كرمًا وفيه
ممرًا لكرمه الآخر على أن
يكون له حق المرور فباعه
المشتري لا يخرس له منعه
مطلب لا يجوز البيع من
الوارث إلا بإجازة بقية الورثة

مطلب ادعى أحد الورثة
أنه اشترى من مورثه في
الصحة وبقية الورثة في
المرض

مطلب في بيع المريض
واقاراه بقبض الثمن

مطلب اشترى نصف فدان
ليحرق عليه على أنه
أن يخرج من الحرق سألما
يرده فتغير أحدهما

مطلب ورثا مالا وصار كل
منهما يتصرف على حدة
حتى لحق كل منهما ديون
وكان أحدهما زوج
الآخر زوجة واشترى له
جارية ودفع المهر والثمن بأذنه

مطلب للوكيل بالبيع
فسخ البيع بالغبن الفاحش
حيث غره المشتري

مطلب اذا باعت دكاكين
لها ودارا مشتركة بينهما وبين
زوجها مئاضفة مئاضفة
واحدة باذنه صح البيع
ويقسم الثمن على قيمة
المبيع كله

الرد مطلقا وبعضهم عدمه مطلقا والصحيح الذي يفتى به انه ان غتره فسخ البيع والا فلا والله أعلم
(سئل) في امرأة باعت لرجل دكاكين لها ودارا مشتركة بينهما وبين زوجها مئاضفة مئاضفة
واحدة بثلث معلوم بحضرة زوجها واذنه لها واجازته ببيعها هل ينقذ البيع في الكل أم لا وهل اذا
أنكوت البيع في الدار في حصتها وشهدت الشهود ببيعها على الصفة المذكورة تصح شهادتهم
وان لم يذكروا في شهادتهم ان النصف في الدار لها والنصف لزوجها أم لا (أجاب) نعم ينقذ البيع
ويقسم الثمن على قيمة المبيع كله فيما أخذ كل ما خصه وهو النصف قال في الكافي رجل له أرض
بضاعة ولا تخريفها بخل فباعها مائة من الارض باذن الآخر بألف وقيمة كل واحد خمسمائة فالثمن
بينهم مائتان كذا في البحر وكثير من الكتب ولا يمنع من صحة الشهادة بالبيع على الوجه
المستور وعدم ذكر حصته كل من الزوج والزوج لعدم الحاجة الى ذلك والحال هذه لا سيما وقد
اتفقوا على ان لكل نصف الدار والله أعلم

* (باب البيع الفاسد) *

مطلب شراء الزيت على
شرط طبخه صابونا مفسد
وكذا اشتراط دفع بدل
دراهم الثمن أذرع من
الجوخ

مطلب في ضمان ثمرة الزيتون
بالزيت وفي بيع الزيت الذي
يستخرج من الزيتون

مطلب اذا اشترى من آخر
قطعة من الغنم بشرط أن
يكون منه كذا بلا غنم فسد
البيع

مطلب بيع الزيتون بزيت
غير معين والزيتون مثلي
مكيل

مطلب اذا باع ربع فرس
بالقيام عليها مادامت عنده
فالباع غير صحيح والمشتري
الرجوع بما اتفق والقول
في مقداره للبائع

مطلب بيع اللبن في الضرع
لا يجوز والحيلة الخ

(سئل) في رجل اشترى من آخر زيتا سبعة عشر قنطارا على أن يطبخه له صابونا وأن يأخذ ثمنه
وأجرة طبخه أذرع من الجوخ كل ذراع منه بكذا وتسليم كل مشريه هل يصح أم لا (أجاب)
لا يصح مع ما ذكرنا بشرط الطبخ بانقراده مفسد وكذا بشرط أخذ الجوخ على الوجه المستطور
بانقراده مفسد والفاسد يجب رفعه ويحرم تقريره حتى قال في البرازية وكثير من الكتب اذا أصر
البائع والمشتري على امسالك المشتري فاسدا وعلم به القاضي له فسخه حقا للشرع فعلى كل منهما
فسخه والله أعلم (سئل) في رجل ضمن من سباحي ثمرة زيتون بجزار زيت غير معين وباعه الزيت
الذي يستخرج منه باربعة وخمسين قرشاهل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح ذلك شرعا اذا
الواجب رد عينه ان كان باقيلوا الا ضمن مثله وان انقطع المثل ان شاء البائع أخذ قيمته وان شاء
صبر الى خروج المثل والقول قول المشتري مع عينه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر
قطعة من الغنم على ان عدده كذا وعلى ان كل شاة منه بكذا من الثمن بشرط أن يكون منه كذا
من العدد بلا ثمن وقبضه المشتري على هذه الكيفية واستهلكه فهل البيع صحيح أم غير صحيح
وماذا يلزم المشتري (أجاب) البيع المذكور فاسد وعلى المشتري قيمة الغنم يوم قبضها والله أعلم
(سئل) في بيع الزيتون بالزيت غير معين ما الحكم فيه بعد تصرف المشتري فيه بالعصر
(أجاب) البيع فاسد والزيتون مثلي مكيل مضمون بمثله فان انقطع ولم يصبر البائع الى الجديد
يضمن المشتري قيمته والقول للمشتري في مقدار المثل والقيمة بيمينه والله أعلم (سئل) في رجل
باع ثمرة زيتونه التي عليه باربع جزار زيتا دينا هل يجوز (أجاب) لا يجوز بالزيت العين ان كان
مقدار ما في الزيتون أو أقل فكيف بالدين والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر ربع فرس بالقيام
عليها مادامت عنده وسلمها له بأنعمها فولدت عنده حصانين وباعهما وأخذ ربع ثمنهما وسلمهما
وهلكا فولدت أيضا ماهرة والآن يريد أخذ الماهرة عنده والقيام عليها ودفع الكبيرة لبائعها
يقوم عليها فما الحكم في ذلك (أجاب) للبائع استرداد النرس مع الماهرة وفسخ البيع وتضمن
المشتري قيمة الحصانين لعدم صحة البيع في الفرس وللمشتري الرجوع بما اتفق فان اختلفا في
مقداره فالقول للبائع باليمين واليمين على المشتري لدعواه الزيادة والله أعلم (سئل) في بيع اللبن
في الضرع هل يجوز أم لا واذا قلتم لا فالحيلة حتى يحل تناول بدله (أجاب) لا يجوز والحيلة أن

يقترض طالب اللبن دراهم بقدر ما يغلب على الظن انه يساوي اللبن أو يقاربه اذا وقعت فيه
المبادلة ويقول مالك اللبن ما يأتي من دأبي الفلاينة أو من دأبي من اللبن خذ قرضا فإذا
استوفاه يجعل هذا بهذا فيحصل لهذه المال وللاخر اللبن لوقوع المقاصة بينهما بذلك والله أعلم
(سئل) في رجل باع نصف كرم ومات المشتري بعد قبضه فأدعى البائع على ابنه انه شرط في عقد
التبائع مع أبيه حرث جميعه والابن ينكر هل القول قوله بيمينه واذا أقام البائع بينة على الشرط
المذكور يفسد البيع فيجب فسخه أم لا (أجاب) القول قول ابن المشتري على نفى العسل بالشرط
المذكور وان أقام البائع البينة على ذلك حكم بفساد البيع ورفعوه ولا يلزم ابن المشتري حرثه
على كل حال والله أعلم (سئل) في رجل اشترى زيتا من آخر بسعره الواقع يوم الطلب وقبضه
فوقعت غارة على البلد فانتحب مع ما انتحب منها فما الحكم (أجاب) يلزم المشتري دفع مثل الزيت
لفساد البيع بجهالة الثمن وتعذر رده بعينه على بائعه ومن المقر أن الزيت مثلي والمثلي مضمون
بمثله في البيع الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر فرسا ليركبهم المكان معين
فسرقت منه قطالبه المعبر بضمن قيمتها فباعه ثلثين في فرسين له من كل واحد ثلثا بثلثين معين ثم
قال هو بدل الضمان بناء على لزومه له وذلك بعد أن اشترى المستعير منه الفرس المسروقة حال
كونه مسروقة بثلثين معين قريب من ثمنها ولم يسلمها الى الآن فما الحكم (أجاب) شراء المستعير
الفرس المسروقة فاسد فلا يلزم ثمنها وهي غير مضمونة عليه حيث لم يفرط في حفظها فلا بد
فبطل قوله هو بدل الضمان وصار عن الثلثين بدنة المعبر بطالب به ويحبس عليه حيث خلا عن
شرط مفسد فان وجد فيه شرط مفسد وجب رد المبيع على البائع المستعير ولا يطالبه المعبر بشئ
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر غنما على أن يدفع ثمنها على ثلاث دفعات في سنة ويكون
تمام الثمن في آخر السنة وان لم يدفع تمام الثمن الى انتهاء السنة فلا بيع بينهما وقبض الغنم
وأكل زوائدها من ولدوصوف ولبن وتفاصيلها البيع بحكم فساد فاسد فما الحكم فيما أكله (أجاب)
يضمن جميع ما أكله لانهم صرحوا بأن زوائد المبيع فاسد لا تمنع الفسخ الا اذا كانت متصلة لم
تولد ولو كانت منفصلة متولدة كما في السؤال تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك ولو هلك المتولدة
لا المبيع رد المبيع ولا يضمن الزيادة ولو استلمت الزيادة المذكورة في ضمن ما رد المبيع
والمسئلة مذكورة في جامع الفصولين والبحر وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في أرض
وقف يحكموم بهما شجر ملك لرجلين باع أحدهما النصف من الارض والشجر معا لغيره شرى بكذا
يجوز أم لا (أجاب) لا يجوز لوجهين الاول ضم الملك الى الوقف المحكموم به وبيعهما ماحلة
والثاني بيع نصف الشجر المستحق للبقاء لغير الشريك وهو فاسد كما صرح به علماءنا فاطمة
والله أعلم (سئل) في رجل باع فرسا بثلثين معلوم مستثنيا حمله واسلمها للمشتري فولدت عنده
وماتت في يده وقد قبض بعض الثمن والبعض لم يقبض فما الحكم في ذلك (أجاب) البيع
فاسد بسبب الاستثناء المذكور وللبائع أخذ الولد والمطالبة بقيمة المبيع الهالك لا بالثمن والقول
قول المشتري وان ادعى البائع أن زيد كاف البينة والاصل عندنا في البيع الفاسد أنه اذا قبض
المشتري المبيع في البيع الفاسد بأمر البائع وكل من عوضه مال ملكه المشتري بقيمة يوم قبضه
وهذه مسئلة واضحة وقد كثرت النقل فيها وما قلناه مشبع مع اختصاره والله أعلم (سئل) في
رجل مات عن زوجة وابن منها فأدعى شخص ان له عنده ثلاثة غروش ثمن مدحطة باعاه الى
دخول الخبر هل يثبت ذلك بلا بينة أم لا بد من بينة واذا ثبت به اهل يكون البيع فاسدا لجهالة

بمطلب اذا ادعى البائع
شرط يفسد البيع فالبينة
عليه والقول للمشتري أو
وارثه

مطلب البيع بالسعر
يوم الطلب فاسد لجهالة
الثمن

مطلب استعار فرسا
فسرقت فاذا اشتراها من
مالكها بعد سرقتها فالبيع
فاسد ولا يلزمه الثمن

مطلب اذا انفاسخا بيع
الغنم لفساد بضمن المشتري
ما استهلك من الزوائد
بخلاف ما اذا هلك

مطلب في شجر ملك لثنتين
في أرض وقف باع أحدهما
النصف من الارض والشجر

مطلب بيع الفرس الاجلها
فاسد فباخذها البائع مع
ولدها ان بقيت والاقيةها يوم
القبض

مطلب اذا ادعى على ورثة
الميت انه باعه قدرا من
الحنطة الى دخول الخير
فالبيع فاسد

الاجل ويكون للبائع مثل حنطته أم لا (أجاب) البيع اذا ثبت والحال هذذ فهو فاسد
لجهاالة الاجل وليس على المشتري الا مثل حنطة البائع والقول قول المشتري في المثل لا نكاره
ما عداه فأي حنطة جاء به القبول قوله بيمينه انه المثل وعلى البائع البيعة في المثل الذي يدعيه
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى ثورا بعشرة غروش على أنه يزرع مدة حنطة من حنطته في أرضه
للبائع وتقا بضاو زرع المشروط فلم يرض به البائع لضعفه فترافعا الى محكم فحكم بفساد البيع
وأجرة مثل عمل الثور للبائع وحددا عقدا ببيع على العشرة المقبوضة ونصف غرارة حنطة غير
مشارا اليها فهل العقد الثاني صحيح أم فاسد واذا قلتم بفساده فما الحكم (أجاب) هو فاسد كالببيع
الاول بسبب عدم بيان كونها جديدة أو وسطا أو ردية وشراء الحنطة لا يصح ما لم يبين ذلك حيث لم
تكن مشارا اليها فترافعا المشتري الثور على بانه ويسترد العشرة المقبوضة من البائع ولا أجر لعمل
الثور اذا المنافع لا تضمن عندنا والزرع الضعيف للمشتري ولا يلزمه نصف الغرارة لعدم صحة
البيع والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أكره على بيع حنطته من زيتون فباع وسلم
مكرها ومات المكره والمكره المشتري بعد أن أكل الزوائد مدة سنين فما الحكم (أجاب)
الاصل ان يبيع المكره فاسدا للبائع الفسخ ولا يطل بموته ولا بموت الحامل أي المكره والمشتري
وزوائده تضمن بالتعدي فلوارث البائع فسخ البيع وأخذ الحصة وتضمن ما أكل منها من تركة
المتعدي في أكلها والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر نصف فدان بثمن معلوم شارطا ان
خرج من العمل سالما فهو له ولا ثمن على مشتريه وان عطب أو تعيب فالثمن مقرز فسرق ثوره
واسلمه السارق فتعوض المشتري منه ثورا بدله وأجاز البائع ذلك التعويض ويريد أن يرجع
بنصف قيمة المستهلك ويكون المعوض مشتركا والمشتري يريد الزامه بالثور المعوض جمعه ولا
يرجع عليه بالقيمة فما الحكم (أجاب) لا اعتبار بكلام المشتري وله الرجوع بنصف قيمة
المستهلك لفساد البيع والمعوض مشترك بينهما والله أعلم (سئل) في رجل له ذمة آخر مائتا
جوزة يتأبأ بعها له بار بعمائة قرش ثم دفع له المشتري من ثمنها مائة وأربعين قرشا هل يبيع ما في الذمة
الى أجل صحيح أم لا (أجاب) يبيع ما في الذمة لا يجوز الى أجل لانه افتراق عن دين بدين وهو
بيع الكالي بالكالي وقد نهى عنه فيجب على المديون دفع الزيت وعلى الدائن رد مثل ما قبض
من الدراهم والله أعلم (سئل) في امرأة عزم على الحج الشريف فباعت زوجها نصف
دار بثمن معلوم وباعت ابنها من غيره كرها وكذلك وبنها منه ثلثي بيت ونصف حكر كذلك
على انها ان رجعت سالمة بعد ملكها اليها هل يبعها مع هذا الشرط صحيح أم لا (أجاب) البيع
مع هذا الشرط لا يجوز فعلى كل من المتبايعين فسخه واذا أصروا على امسالك المبيع فسخه
القاضي حقا للشرع ومن مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر نصف سخول بثمن معلوم بعضه مؤجل الى دخول الجرون وبعضه مقبوض وقبضها
وهلك بعضها عنده واسترد البائع ما بقي وهلك بعضها عنده فما الحكم (أجاب) ما هلك منها
عند المشتري ضمن نصف قيمته لفساد العقد فيه لجهاالة الاجل فيسترد من بائعه ما زاد عنها مما
قبضه ان كان ازيد منها وما هلك عند البائع هلك من ماله لا ارتفاع العقد بوصوله اليه والله أعلم
(سئل) في رجل باع من آخر دارا بالف قرش منها تقدم قبوض ستمائة قرش ومقدار معلوم
من الصابون يبيع له وزنا باربع مائة قرش وقبل زنته باعه المشتري من البائع بمائتي قرش وقبضها
منه وكتب بالتبايع وثيقة شرعية بالف قرش ووعده المشتري البائع بان يعيد المبيع له اذا دفع

مطلب اشترى ثورا شراء
فاسدا فحكم بحكم بفسخه
واجرة الثور ثم جدد عقدا
بقدر معلوم من الدراهم
ونصف غرارة حنطة لم يبين
وصنها

مطلب بيع المكره فاسد
فيلزم المشتري ما اكل من
الزوائد

مطلب اذا اشترى من آخر
نصف فدان على انه ان خرج
من العمل سالما فهو له وان
عطب فالثمن عليه الخ فالبيع
فاسد

مطلب يبيع ما في الذمة الى
أجل لا يجوز

مطلب اذا باعت شيئا على
انها ان رجعت من الحج بعد
ملكها اليها فالبيع فاسد

مطلب قبض المشتري
المبيع يبيع فاسد ثم استرد
البائع بعضها وهلك البعض
الاخر في يد المشتري

مطلب باع دارا من آخر بالف
منها ستمائة نقد او باعه
مقدارا معلوما من الصابون
باربع مائة وقبل زنته باعه
من البائع بمائتي قرش ووعده
المشتري الدار بائعها بان
يعيدها له اذا دفع له ذلك

ذلك فما حكم بيع الصابون للبائع قبل قبضه منه وهل اذا طلب البائع رد المبيع اليه فهل يعطى المشتري ألف قرش أو الثمانمائة قرش المقبوضة لا غير (أجاب) صرح علماؤنا فاطبة بأنه لا يصح بيع المذخور قبل قبضه ولو من بائعه وأن تمام التسليم في بيع المسكيل والموزون مكاييله أو موازنة بالوزن والمسكيل والمسئلة في الخانية والبرازية وغيرهما من الفتاوى والشروح فاذا علم ذلك فهلا لك الصابون أو استهلا كنه يظل البيع فيه ويرجع المشتري بالثمن الذي عينه له وهو الاربعهائة التي اشتراها من البطلان ببيعها بالثمن قبيل قبضه ولو لم يملك بل باعه البائع الذي اشتراه من مشتريه فلمشتريه فسخته واتباعه بالثمن الذي عينه وهو الاربعهائة وأما وعد المشتري أن يعيد البيع فقد صرح علماؤنا بأنهم ما لو ذكر البيع بلا شرط ثم ذكر الشرط على وجه العدة جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد قال في جامع الفصولين تباع بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء اذا الشرط اللاحق يلحق باصل العقد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ثم روي وقال الشرط الفاسد اذا الحق بالعقد يلحق عند أبي حنيفة لا عندهما ثم روي قائلوا هل يشترط اللاحق في مجلس العقد لصحة الاتحاق اختلاف فيه المشايخ والصحيح انه لا يشترط اه فاذا علم ذلك فالذي يعطيه المشتري والحال هذه ثمانمائة قرش لا غير والله أعلم (وسئل) عنه ثانيا وفيه زيادة وهل اذا ادعى المشتري المبرأة بينه وبين البائع بعد ذلك هل يكون صحيحا أم لا (فاجاب) عن هذا السؤال وأما الابراء في ضمن عقد فاسد فلا يمنع صحة الدعوى لان العقود الفاسدة مجراها يجري الربا كما صرح به البرزوي في غني الفقهاء قال في الاشباه والابراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا ان الابراء عن الربا لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل البيضة انتهى ومثل ما في البرازية في الخلاصة وكثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بغيره من آخر بثمن معلوم وأجل مجهول وقبضه وأعاره لرجل فاخذه البائع من يد المستعير وهلك عند ذمها الحكم (اجاب) الحكم فيه ان المشتري يبرأ من ضمانه وكذلك المستعير منه يبرأ منه اذ كل بيع بغيره فاسد اذا استرده البائع ولو يغصب يبرأ المشتري من ضمانه والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر جلا بثمنين وثلاثين قرشاهم ووجهه عليه الى ثلاث خسارات كل خيار ثلث الثمن فطلع الخيار ودفع له ثلثه ويطالبه بثلثيه قبل طوع الخيارين مدعيان الاجل المذكور غير صحيح وانه يستوجب كل الثمن عاجلا فما الحكم في ذلك (اجاب) البيع المذكور فاسد يجب فسخته ورد المبيع الذي هو الجمل على بائعه واستردا ما قبضه من الثمن باجماع علماؤنا فلا يحل استبقاء البيع الفاسد بل يحرم ولو اتفق المتبايعان فاسدا على استبقائه يجب على القاضي الارسال خلفهما وفسخ البيع المذكور لان استبقائه معصية اذا علم به القاضي والله (سئل) أعلم في رجل اشترى من آخر دارا في اثناء الثلث الثاني من شهر رمضان بمائة وخمسين قرشا مائة يكملها في رمضان والخمسون مؤجلة الى دخول الخريف دفع المشتري منها للبائع في رمضان ستة وثلاثين قرشا ثم بعد أيام منه دفع واحد وعشرين الجمله تسبعة وخمسون قرشا هل البيع صحيح أم لا لفساد الاجل فيجب اعدامه ويحرم تقريره (أجاب) البيع فاسد لجهالة الاجل كقدوم الحاج والحصاد والدياس والقطاف ودخول الخريف أكثر جهالة من هذه الاشياء فلا يصح جعله أجلا للثمن لافضائه الى المنازعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة من دار شرط ان رد البائع الثمن له بعد سنة يبيعها له به فبات المشتري وصار وصيه يؤجرها ويصرف أجرها على أيتامه فما الحكم (أجاب) البيع فاسد للشرط وفسخ وجوبه ولا تضمن الاجرة لانهم صرحوا بأنه

مطلب الابراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى
مطلب كل مبيع بغيره فاسد
اذا استرده البائع ولو يغصب يبرأ المشتري
مطلب البيع الفاسد يجب فسخته واذا لم يتفاسد على القاضي احضارهما وفسخته ان علم ذلك
مطلب تأجيل بعض الثمن الى دخول الخيار ففسد البيع
مطلب اشتراط بيع المبيع من البائع عند احضاره الثمن يفسد البيع

مطلب لا يجوز بيع حق
التعلي

مطلب قال لشريكه ان لم
ادفع لك دراهم القرض
فقد بعثتك حصتي بها
مطلب باع ثمرة كرم ثلاثين
قرشاً ان احوج المشتري
البائع الى الشكاية وان لم
يحوجه فخمسة وعشرين

مطلب باع أحد الشريكين
في مبطحة نصيبه من شريكه
قبل أن يخرج جميع بطيخها
مطلب اشترى نصف ثلاثة
رؤس بقرش فاسد او هلك
واحد
مطلب في بيع أراضى بيت
المال
مطلب في اختلاف المتبايعين
في الثمن

اذا مات أحد المتبايعين فاسد فلو ورثته النقص وان الزوائد المنقصلة غير المتولدة من المبيع
فاسد الاتمغ الفسخ ولا تضمن بالاهلاك عند أبي حنيفة كما صرح به في الثلاثين من جامع
الفصولين وغيره والله أعلم (سئل) في بيع حق التعلي الذي ليس ببناء وانما هو مجرد هو اهل
يجوز أم لا (اجاب) لا يجوز وهي مسئلة الكنز وغيره الذي عبر عنها بعلو سقط حيث قال عاطفا
على ما لا يجوز بيعه وعلو سقط أى لا يجوز بيع علو بعد ما سقط لأن له حق التعلي لا غير وهو ليس
بمال ومحل البيع المال وهو ما يمكن احرازه وقبضه والهواء لا يمكن احرازه والنقل في المسئلة
مستفيض والله أعلم (سئل) في رجل اقترض من شريكه في خيل دراهم معلومة وقال ان لم
أدفعها لك الى أربعين يوم فقد بعثتك حصتي بها اهل يصح البيع بهذا الشرط أم لا (اجاب)
البيع المذكور غير صحيح ونقضه واجب على كل من المتبايعين فان اصرار عليه وعلم القاضي
فسخه رغم علمه ما والله أعلم (سئل) في رجل باع لآخر ثمرة كرم ثلاثين قرشاً وانعقد البيع
على هذه الصفة شارط عليه ان احوج المشتري البائع الى شكايته الى القاضي وذكر البائع
للمشتري ان اعطيتني من غير شكاية آخذ منك خمسة وعشرين قرشاً واحوج المشتري البائع
الى الشكاية الى القاضي فهل له أن يأخذ الثلاثين التي انعقد البيع عليها أم لا (اجاب)
البيع بهذا الشرط فاسد فيملك المشتري المشتري اذا قبضه باهر البائع فان كان قائماً وجب الفسخ
ورده وان كان قد هلك واستهلكه المشتري وجب رد مثله اذا العنب مثلي كفي عامة الفتاوى فاذا
انعدم المثل فقيمه يوم الخصومة والقول في المثل والقيمة قول المشتري بيمينه هذا اذا كان الشرط
المذكور مقارناً للعقد أما اذا ألحقاه بعد العقد لا ينسده على الصحيح والله تعالى أعلم (سئل) في
مبطحة بين اثنين باع أحدهما نصفها من الآخر قبل أن يخرج جميع بطيخها وهي مما يثمر مرة
بعد أخرى في عام واحد والخارج دون النصف هل يجوز أم لا (اجاب) لا يجوز البيع المذكور
والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر نصف ثلاثة رؤس بقرش فاسد او هلك
وهلك واحد وبقي اثنان فما الحكم (اجاب) يرد الباقي ويلزمه نصف قيمة الهالك يوم قبضه
والله أعلم (سئل) في بيع أراضى بيت المال هل يجوز أم لا (اجاب) أما ما حازه السلطان
لبت المال ويدفعه من اربعة الى الناس بالزيع أو الخمس مثلاً فيبيعهم له باطل لكونهم لا يملكونه
وأما ما بقي على أصله فهو ملكهم يجوز بيعه وايقافه ويكون ميراثاً والله أعلم (سئل) في
رجل اختلف مع آخر في شراء ثمرة زيتونه وهو يقول له اشتريتها لثلاث جزازيتا والجرة اسم للجار
معلوم والزيت غير مشار اليه والبائع يقول بعثتها بستة قروش وثلاث قرش فكيف الحكم
الشري (اجاب) يحلف المشتري أولاً أنه ما اشتراه بالقروش المذكورة فان نكل قضى عليه بها
ان حلف يحلف البائع بعده أنه ما باعه بالزيت فاذا حلف فسخ العقد على قيمة المبيع المذكور ان
تعذر المثل ولم يصبر البائع الى خروج الحديث أو مثله ان لم يكن كذلك لان الزيتون مثلي كما
وأوضحته في محله وان نكل لزمه دعوى المشتري وفي ضمن دعواه فساد البيع فيلزم فيه ما يلزم في
البيع الفاسد وهو ضمان مثله ان وجدوا الاول لم يصبر البائع الى خروج الحديث فقيمه وقد تقرر
الفساد في هذه الصورة بخلاف ما اذا حلف فانه يفسخ العقد الذي وقع بصفته الفاسد على
قيمة المبيع أو مثله فيرفع الفساد وقال محمد في الزامهما في مسئلة هلاك المبيع ان كل واحد
منهما يدعى غير العقد الذي يدعي صاحبه والاخر ينكره وأنه يبيد دفع زيادة الثمن فيفتح الثمن
كما اذا اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك السلعة فهذا صريح بانهم ما يقولان اذا اختلفا

في جنس الثمن بعد هلاك السلعة بأنه ينسخ العقد على قيمة المبيع ليصح الالتزام وهو باطلا لانه يتناول واقعة الحال فافهم ذلك والله أعلم (سئل) في رجل باع آخر أرضا لمن القطن الحلج ولم يكن عنده هل يجوز البيع ويلزم أم لا (أجاب) لا يجوز البيع والحال هذه قال في الخاتمة رجل باع مائة من من حلج هذا القطن لا يجوز ومثله في كثير من الفتاوى ولو قال البائع لم يكن عندي يوم البيع حلج وقال المشتري كان عندي قال قول للبائع انه حادث ولا يلزمه الحلج صرح به البرازي وغيره والله أعلم (ثم سئل) أفدت من الرجل اذا باع حلجا لشخص ثم ادعى انه لم يكن عنده حلج يومئذ وانه حدث في ملكه بعده يكون القول قوله بينه فلا يجوز بيعه فهل اذا أقام المشتري بينة انه كان في ملكه يومئذ تقبل بينته ويتذرع به أم لا (أجاب) البينة كالمها مبينة فاذا قامت عليه بانه وقع عليه البيع موجودا جازا البيع وألزم البائع بتسليمه للمشتري والحالة هذه والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى واحدا أو جماعة ثم رزيتون لم تجد بقر وش معينة وشريطا كل جرة أو صلها المشتري تقام على البائع بقرشين هل يصح أم لا (أجاب) هو فاسد يلزم فيه رد عين الزيتون قائما ومثلهما كذا ان وجد المثل والا فالبايع مخير ان شاء صبر الى وجودها أو أخذ قيمته عاجلا والقول قول المشتري فيما يدعيه من القيمة والقدر والله أعلم

(باب الاقالة)

(سئل) في رجل اشترى من آخر ثورا بثمن معلوم وتسلمه ثم رده على بائعه مدعي انه يرد حالة العمل فقبله صريحا وقال فيها خيرة شيئا يرجع اليها ثم مات عنده بعد شهر وأيام هل حيث قبله صريحا انفسخ العقد السابق بينهما ومات على ذمته أم لا (أجاب) حيث قبله صريحا صار قوله اقالة لعقد البيع السابق ومات على ذمته لا على ذمة المشتري والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا بثمن معلوم فندم فسأل البائع الاقالة قبل قبضها منه ودفع له رجل مبلغا يقيه قبضه منه قائلا ساحتك فقرأ الفاتحة مع الجماعة وتفرقوا هل يكون ذلك اقالة أم لا (أجاب) نعم يكون ذلك اقالة فقد صرح علماؤنا انها تنعقد بتركت وتاركت ورفعت وساحت تؤدي معنى تركت قال في التهذيب وسمع له بكذا وسامح وافقه على المطالب وسمع وتسمع فعل شيئا سهل فيه والمساحة المساهلة وفيه سمع جاد وفيه سمح بكذا سماحة وهي الموافقة على ما طالب والناس تستعمل السماح في ترك ما يكرهه المسموح عنه فقوله ساحتك المعنى تركتك أي وافقتك على مطالبك وسهلت لك وجدت لك بمطوبك وأسرت لك به فهو أولى في المطالب من تركت وتاركت لا سيما مع اضافة الصلح بمال دفع له في ذلك قبضه وهو مما لا يتوقف فيه والحال هذه والله أعلم (سئل) في امرأة اشترت من زوجها دارا ههنا سا كان بها مالها عليه من الدين ثم احتاجت للثمن فقالت له ادفعه فلان وقد فسخت البيع وقبل الزوج ودفعه لمن أشرت هل ينفسخ البيع أم لا (أجاب) نعم ينفسخ والله أعلم (سئل) في رجل اشترى جلا ثم استقال فيه وهلك عند البائع بعد الاقالة فادعى انه حدث به عيب عند المشتري ولم يطلع عليه وقت الاقالة وأراد الرجوع بجميع الثمن هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك والاقالة وقعت صحيحة ولو قدر حدوث العيب فيه باقرار المشتري به ليس للبائع أن يرجع بنقصان العيب وان تعذر الرد بالهالك فافهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى فرسا ز قبضها فتعيبت عنده فسأل الاقالة من البائع فأقاله غير عالم بالعيب هل له رد الاقالة بسبب ذلك أم لا (أجاب) له رد الاقالة وله امضاؤها ولا يرجع بنقصان

مطلب بيع ما ليس عنده غير جائز

مطلب اذا قال البائع لم يكن المبيع عندي وقت البيع وعكس المشتري قال قول للبائع والبينة للمشتري
مطلب اشترى ثم رزيتون بمبلغ معلوم على انه كذا دفع جرة زيت تقام على البائع بكذا من الثمن

مطلب قبول البائع المبيع عند رد المشتري له مدعي العيب فيه اقالة
مطلب في اقالة البيع قبل قبض المشتري المبيع وفي ألقاظ تعقدهم الاقالة

مطلب اشترت من زوجها دراهمها سا كذا ههنا اقالته البيع
مطلب ادعى البائع بعد قبضه المبيع بحكم الاقالة انه هلك بعيب حدث عند المشتري وأراد الرجوع بجميع الثمن
مطلب أقال البائع المشتري من غير علمه بتعيب المبيع في يد المشتري

مطلب اذا اشترى الكرم
وأكل المشتري ثمرته ثم تقايلا
أو تفاسخا لا يصح

مطلب استغفل المشتري
العبد ثم تقايلا

مطلب قرض المشاع جائز
مطلب تأجيل القرض غير
لازم

مطلب القرض لا يلزم
الرسول

العيب والله أعلم (سئل) فيما اذا اشترى الكرم المبيع واستهلك المشتري ثمرته ثم تقايلا أو تفاسخا عقد البيع هل تصح الاقالة أم لا وما الحل في الثمرة المستهلكة (أجاب) لا تصح قال في الخلاصة رجل باع من آخر كرمًا وسلمه اليه فأكل المشتري ثمرته سنة ثم تقايلا لا تصح وفي المجتبى والزيادة المنفصلة لا تمنع الاقالة اذا كانت بعد القبض لا قبله وهو اده المتولدة من المبيع كالثمره ومثله في كثير من الكتب وفي الخامس والعشرين من جامع النصولين والمنفصلة المتولدة كولد وعمر وشجوة تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر أسباب الفسخ انتهى واذا علمت عدم صحة التفاسخ علمت أن الثمرة كاصلها للمشتري والحال هذه والله أعلم (سئل) في عبد استهلكه المشتري هل تصح اقالته فيه أم لا (أجاب) نعم تصح وتطيل له الغلة والله أعلم (سئل) في زيد أقرض بكرًا نصف ثمره كرم مشاعا هل هذا قرض صحيح أم لا (أجاب) القرض صحيح ولا يمنع الشبوع فقد صرح في البحر ومنع الغنار في كتاب الهبة نقلًا عن النهاية بأن قرض المشاع جائز بالاجماع وعلمت عدم توقفه على القبض اذ التصرف فيه قبله يجوز على الأصح كما نقل في التتارخانية عن التتاي والخالصة والله أعلم (سئل) هل يلزم تأجيل القرض أم لا (أجاب) لا يلزم الا اذا أوصى به والله أعلم (سئل) في رسول قبض القرض اذ مات مرسلا هل يلزمه أم لا (أجاب) لا يلزمه لانه شترد سفير ومعبور وهذا بالاجماع فلا شبهة ان عليه والحال هذه والله أعلم

* (باب الربا) *

مطلب رجل مات وله ورثة
وبذقته مال لجهة وقف
معاملة بالربح من غير
مسوغ ويريد المتولى أن
يرجع عليهم بذلك أو يمنع
سرف معاولم أحدهم
في الوقف لذلك

مطلب اشترى خنطة
في سبيلها بخنطة خالصة
مطلب أخذ منه دراهم على
ان ربحها في كل شهر كذا
مطلب في وصي على أيتام
بأشتر عقد مراهجة من غير
وجه شرعي ثم أقر بقبضه ثم
أنكر

مطلب يبرأ المديون بالدفع
الى الوصي حيث وجب
بعقده

(سئل) في رجل مات عن ورثة وبذقته مال لجهة وقف معاملة بالربح لم يعامل فيه بحيلة كما تدفع الربا المحظور شرعا والمتولى عليه يطالب بالورثة به هل له ذلك أم لا وهل اذا كان لأحد هم معلوم وظيفته فيه يسوغ له أن يمنع صرفه له لذلك أم لا (أجاب) ليس للمتولى الوقف ذلك اذ هو ربا محض محرم بالكتاب والسنة واجماع الامة سواء فيه الوقف واليتيم وغيرهما والوارد فيه من عظيم الانثم وقبيح الحرم لا يكاد يضبط بعد ولا يحصر بعد وفيه عن ابن عباس قال يتال لا كل الر باخذ سراحك الحرب ولا عبرة بمن أضله الله تعالى فتأسسه على منافع الوقف اذا كانت الدراهم دراهم الوقف على القول بجواز وقفها فانه قياس فاسد في غاية المباينة بحيث لا رائحة فيه للمساواة لعدم صدق الحد في الربا لها ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى بضمنها في الملك أيضا ونحن انما منعنا في الملك لسكونها أعراضا لا تتقوم الا بالقدر أو ما أخذ العشرة باثني عشر بالوجه لثبوت الخالي عن العوض في الذمة فلا يتضح طريق القياس حتى يلحق بالمنافع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى خنطة في سبيلها ببعضها محصور وبعضها غير محصور بخنطة خالصة هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح كما صرح به في البحر ناقلا عن الحاوي وعلى كل حال من أحوال ثلاث جنول مقدار الخنطة التي في سبيلها أو علم انها مساوية لخنطة الثمن أو أقل للربا الخاصل والحال هذه والله أعلم (سئل) في ذمي أخذ من ذمية خمسة قروش وجعل ليها كل شهر خمس عشرة قطعة ربحها فاستوفت منه ستة قروش ونصفوا تطالبه الآن بقرشين زعمانها لزوم الربح هل يلزمه أم لا وعليها رد ساراد على رأس مالها (أجاب) ما زاد على ما أخذ منها ربا محض فعليها رد باجماع الامة بل واجماع الامة بل باجماع كل الامم والله أعلم (سئل) في وصي على أيتام بأشتر عقد مراهجة مع ذمتين لهما

ثم اعترف بقبض ما باشره من الربح ثم قال ما قبضت هل يصح اعترافه ويطل انكاره القبض
أم لا وهل اذا دنا من غير معاملة يسكنون ربا لمكان الرجوع فيه وله سمان يستباه
من أصل الدين أم لا (أجاب) نعم يصح اعترافه بالقبض ولا يملك الرجوع عنه والاصل ان
الحقوق في مثل البيع والشراء تتعلق بالعائد وقبض الثمن منه سواء كان قبل الخروج عن
الوصاية أو بعده كما صرح به في جامع الفصولين وغيره ويرأ المديون بالدفع اليه مطلقا حيث وجب
بعنده نعم على الرأية التي اختارها المتأخرون في جواز دعوى الاقرار كذا في مختلف الفتيان
ما كان كاذبا في اقراره كما هو ظاهر وأما دفع مال ربحا بغير معاملة فهو ربا محظور مطلقا سواء كان
في مال اليتيم أو غيره لا طلاق النصوص الواردة في تحريمه والوعيد لعنايته ولا عبرة بمن شذفوا
خالف النصوص مردود حتما ولو تعلق قائله بكاف السما والله أعلم (سئل) في صرف
المنطع بالقروش الاسدية (أجاب) هو ربا حيث لم يتعادلا وزنا فلم يوجب منه من رد البسدين
ووجوب التعرير لارتكاب المعصية التي آذن الله تعالى فيها الحظر واذا أنفق أحدهما ما قبضه
وجب عليه ضمان مثله فيرد ويسترد ما دفع والتول قوله بيمينه لان التول قول القابض ضمينا
كان أو أدينا والله أعلم

باب الاستحقاق

(سئل) في رجل وضع يده على حصص في حوا كبر وقوفة بارضها وشجرها وقفا محكوما به
يا كل غلته لمدة سنين ادعى الموقوف عليهم بها أو بما كل من غلته فأجاب بأنهم باعوه هاله فهل
على تقدير أنهم باعوه هاله يصح بيعهم أم لا حيث كان الوقت ثابتا محكوما به بوزمه على الوجه
الشرعي ويضمن جميع ما كاله من الغلة أم لا (أجاب) لا يصح بيعهم وعليه أن يرد هاله للوقف
فإن أئى حبسه الناضى حتى يرد عليه رد الغلة التي استملكها ويرجع عليهم ما دفعه من الثمن
أن ثبت بالوجه الشرعي والله أعلم (سئل) في رجل اشترى كراما فقبضه وتصرف فيه ثلاث سنين ثم
ظهر لادى قاض ان وقت بعد اقامته اليه وأخذ البائع بقضاء القاضى وطالب الغلة التي أتلفها
المشتري فما الحكم في ذلك هل يجب ردها على البائع ان كانت قائمة أو قيمته ان كانت هالكة وهل
القول قول المشتري في مقدارها أم قول البائع أم لا (أجاب) سرح في مجمع الفتاوى نقلا عن
جامع الفتاوى انه يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم وما فضل من ذلك يأخذه
المستحق من المشتري والقول قول المشتري في مقدار ما تناول ان أقر أنه تناول وان أنكر بالكتابة
فالقول قوله بيمينه لانه المدعى عليه والآخر المدعى فيحتاج الى البينة والله أعلم (سئل) في رجل
اشترى من آخر بخله بثلث معلوم فاستحققت من يده ورجع ليطلب الثمن من البائع فادعى النساج
عنده هل يكون هذا دافعا منه ولا يشترط حضور المستحق الغائب لبعده أم لا (أجاب) نعم تسمع
الدعوى وتقبل البينة ولو كان المستحق غائبا على الاظهر والاشبه ويندفع المدعى بذلك والحال
هذه والله أعلم (سئل) في حضانة دار له الايدي فاستحق بدمشق الشام بالملك المطابق أو بالنساج
فطلب من بائعه ثمنه فبرهن بائعه انه نتج عنده أو عند بائعه هل يطل الحكم الصادر بدمشق الشام
بالاستحقاق (أجاب) نعم تسمع بينة البائع انه نتج عنده أو عند بائعه ويطل الحكم السابق
بالاستحقاق لان ذا البدن هو البائع الاول وفي دعوى النساج من المتبايعين بينة ذى اليد أولى
بالقبول للحكم به والله أعلم (سئل) في رجل اشترى بيمينه من آخر فباعها المشتري من آخر

مطلب في صرف القطع
بالقروش
مطلب اذا ثبت الوقت
وادعى واضع اليد شراءه من
الموقوف عليهم لا يصح
البيع ويضمن ما كل من
الغلة ويرجع عليهم عما دفع
من الثمن

مطلب اذا اشترى كراما
وتصرف فيه مدة ثم ظهر انه
وقف يجب على المشتري
ضمان ما زاد على ما أنفق
في عمارة الكرم من الغلة
مطلب استحققت الغلة من
يد المشتري فأراد الرجوع
على البائع فادعى البائع
عليه تناجها عنده مع غيبة
المستحق

مطلب استحق حضانة من
المشتري بنتا أو ملك
مطلق وحكم به ثم برهن بائعه
على تناجها عنده أو عند
بائعه

مطلب يطل الحكم
للمستحق من المشتري
بدعوى النساج بآثبات البائع
أو بائعه النساج عنده

فاستحققت من يده بدعوى الشايع هل إذا أقام المستحق بيته انما شايع به قيمة بائع بائنه يطل على
الحكم المستحق ومثله إذا أقام بائنه بيته وكذلك إذا أقامها بائع بائنه أم لا (أجاب) نعم باقامة
البيته من كل منهم يطل الحكم المستحق والله أعلم (سئل) في رجل باع بقرة فولدت عنده
المشتري ثم استحققت من يده بالوجود الثبرعى وأخذها المـ مستحق هي وولدها هل للمشتري أن يرجع
على البائع بالثمن وقيمة الولد أم لا (أجاب) نعم للمشتري أن يرجع على بائنه بالثمن وقيمة الولد يوم
التسليم للمستحق كما صرح به في جامع الفتاوى والزوائد مع الإلابة مغرور من جهة البائع فترجع
العهد إليه بضمه لأن زعمه في عقد المعاوضة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر عبدا
بأربعة قروش فصارت ثوروا زادت قيمته فظهر أنه جعل الغير وأنه كان وديعة عند البائع فهل إذا
أخذه مالك للمشتري أن يرجع على بائنه بالثمن وبما زاد في قيمته عنده أم ليس للمشتري أن يرجع
على البائع إلا بالثمن لا غير (أجاب) ليس للمشتري أن يرجع على البائع إلا بالثمن والحال هذمه والله
أعلم (سئل) في عمرو اشترى من زيد بعيرا بثلاثين أسديا وبعه بعيرا بعشرين وبقيا بضاً
ومات بعير العشرين عنده مشتريه زيد فادعى أخوه على عمرو أن الجمل الذي باعه أخوه له ملكه وأنه
لم يأذن له ببيعه إلا بخمسة وثلاثين أسديا وأنه رديعه ويريد أخذه منه هل يعطى بمجرد دعواه
أم لا وما الحكم إذا أقام بيته على دعواه (أجاب) لا يعطى المدعى بمجرد دعواه بل لا بد له من بيته
تنور مدعاه والاصل أن المتصرف بالبيع يكون مالكا ولذا لا يصح إقراره بعد بانه فضولي أو وكيل
لأنه ساع في نقض ما تم من جهته فيردعيه وإذا أقام المدعى المذكور بيته على دعواه استحق
أن يعطى ويرجع عمرو على زيد بثلثين البعير المستحق عليه وهو الثلاثون والعشرون وقد تم البيع
في البعير الذي مات وإن كان عمرو استعمله أو كاري عليه لا طلب استحقاقه بإجرة عليه إذ منافع
المغصوب غير مضمونة عندهنا والله أعلم (سئل) فيما إذا اشترى زيد بيتا بثلثين معلوم من عمرو وبني
فيه بناء ثم بعد مدة ظهر له مستحق وأثبت له قاض واستخلصه من زيد والآن يزعم زيد أن له
الرجوع بالثلثين وقيمة البناء على عمرو فهل له ذلك أم لا (أجاب) نعم له أن يرجع بالثلثين وقيمة
البناء على البائع كما سرح به علما ونا فاطمة لكونه غرر وله قيمة قائم يوم تسليمه والله أعلم
(سئل) في رجلين تقاضيا في ثورين فتعترف بدوى على أحدهما وأقام عليه بيته وأخذ بلا قضاء
قاض فافتكه من يده بائع بائنه بمبلغ ورد على المقاض فامتنع من قبوله ويريد أخذ ثوره الذي
قايض به هل له ذلك أم لا (أجاب) ليس له ذلك بل لو ثبت لدى قاض وحكم بالاستحقاق لا ينفسخ
البيع لأن الاستحقاق يوجب توقف العقد لا نقضه فالبيع لم يفسخ به والله أعلم

(باب السلم)

(سئل) في رجل أسلم آخر مبلغا ماعيا في جلود من جلود المزدحم ما وما يمكنه لم يبين الطول
والعرض وما يتفق به الجهالة ولا بقيمة شروط السلم من الحمل وضرب المدة المعينة وقبض رب
السلم بعض الجلود وتصرف فيها وبقى البعض (أجاب) السلم المذكور على الوجه المسطر فاسد
وحكمه رجوع رد مثل رأس ماله على المسلم اليه لرب السلم ووجوب قيمة المقبوض من الجلود على
رب السلم للمسلم اليه والقول قوله فيها يمينه وعلى المسلم اليه البيعة إذا ادعى زيادة على ما يقول
رب السلم إذا القول قول القايض فحينئذ كان أو أمينا والله أعلم (سئل) في المسلم اليه إذا مات هل
يحل المسلم فيه ويؤخذ من تركه ولا يلزم رب السلم الصبر إلى الأجل المشروط في عقد السلم أم لا

مطلب إذا زادت بقرة في يد
المشتري ثم استحققت يرجع
على البائع بالثمن وقيمة الولد
مطلب إذا زادت قيمة المبيع
في يد المشتري ثم استحق
لا يرجع على البائع إلا بالثمن
مطلب عمرو واشترى من زيد
بعيرا فادعى آخر على عمرو
أن الجمل الذي باعه زيد ملكه
ولم يأذن له ببيعه إلا بخمسة
عما يباعه

مطلب إذا اشترى يتاوبني
فسه ثم استحق يرجع بالثلثين
وقيمة البناء
مطلب تقاضيا في ثورين
فاستحق أحدهما فافتك
المستحق الآخر ليرده على
المقايض ليأخذ ثوره
فامتنع

(أجاب) نعم يحل المسلم فيه ويؤخذ من تركه المسلم اليه والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قطن سلما وزنه المسلم المدا لا شمانه فقال رب السلم لا أقبله الا تمام وتركه فسرقة هل يكون على الدائن أم على المدين (أجاب) يكون على المدين والحال هذه وهي انه لم يقبله والله أعلم (سئل) فيما اذا أسلم بنافي زيت هل يجوز أم لا يجوز لا شتمال البديلين على أحد وصفي علة الربا وهو الاتفاق في الوزن (أجاب) من شرائط صحة السلم عدم اشتغال البديلين على أحد الوصفين اللذين هما العلة للربا وقد اشتمل عليه هذا كونهم موزونين فان الزيت موزون كما صرح به في الخبر وابن موزون أيضا كما هو مشاهد فلا يصح جعل أحدهما رأس مال السلم لحرمه النساء والله أعلم (سئل) في رجل أسلم أهل قرية ثلثمائة وخمسين قرشاً على خمسة وثلاثين رطلاً من كاحريرا أبيض سل الدولاب يستحق في نص الميزان بطرا بلس الشام سنة اثنتين وستين بعد الألف وأسلمهم أيضا خمسين قرشاً سدياً قرضاً يستحق وفاءها في الموسم المرقوم وذلك في كفالة فلان أستاذ القرية مالا وذمة هذا صورة ما تسطر في مسطوره هل يصح السلم المذكور وكفالة الكفيل المزبور أم لا يصح واحد منهما وهل اذا اتفق رب السلم والكفيل على أن يسطر مسطوره بأن المسلم اليه في الحرير المذكور والمستقرض للمبلغ المزبور وأستاذ القرية المذكور في الظاهر استعانة به على خلاصه من أهل القرية ثلثة من غير أن يكون مستقرضوا مسلماً اليه في الحقيقة يلزمه ذلك أم لا وهل يلزم اذا ادعى أستاذ القرية الثلثة في ذلك وأنكر الاخر ذلك فاقام عليه بينة بذلك تقبل أم لا وهل اذا عجز عن إقامة البينة يستخلف أم لا (أجاب) لا يصح السلم المذكور وأولاً لعدم استيفائه شروط الصحة بل هو فاسد واذا فسد قال كفالة في الحرير المسلم فيه لا تصح اذا شرط صحة الكفالة الدين الصحيح وهذا غير صحيح حتى لا يطالب به أهل القرية فكيف يطالب به الكفيل وأما مسئلة الثلثة فقد صرح بها قاضيان في البيع والسلم نوع من البيع وكذا صرح بهما في الاختيار كثير من علماءنا قال قاضيان فان ادعى أحدهما ان البيع كان ثلثة وأنكر الاخر لا يقبل قول من يدعى الثلثة ويستخلف الاخر وان أقام مدعى الثلثة البينة على ما ادعى قبلت بينته انتهى وبذلك علم حكم واقعة الحال بصرح المقال والله أعلم (سئل) في جماعة وكوا رجلا يسلم لهم مبله على زيت في ذم جماعة فأسلموا ودعوا انه لم يذكر فيه الاجل أو غيره من شروطه وادعى الوكيل استيفاء الشروط هل القول قولهم ولا يلزمهم المسلم فيه أم قوله ويلزمهم (أجاب) القول قوله بيمينته ويلزمهم المسلم فيه لانه يدعى الصحة وهم يدعون الفساد وفي مثله القول لم يدعى الصحة والله أعلم (سئل) في جماعة أذنوا الرجل أن يستلم لهم دراهم على زيت من الناس فنفعل غيرات بشرائطه هل يصح ويطالب المأذون له به وهو يطالب الجماعة أم لا (أجاب) لا يصح ولا يطالب أحد أما المأذون له فلفساد السلم بترك شرائطه وأما الذين أذنوا فله عدم جواز التوكيل من جانب المسلم اليه كما صرح به في الخبر في الوكالة تفصيلاً عن الجوهر فلا طلب عليهم فساد السلم أو صح والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر عشرة قروش في قنطار وعشرة ارطال من الدبس الى نزول المدبسة هل يصح السلم ويؤمر المسلم اليه بدفع الدبس أم لا يصح واذا قلتم لا يصح السلم وكان قد دفع شيئاً من الدبس يسترده ويدفع له رأس مال السلم أم لا (أجاب) صرح في منع النصارى نقلاً عن جواهر الفتاوى انه لا يصح السلم في الدبس يعني وان اجتمعت شرائطه قال لانه ليس من ذوات الامثال لان النار علمت فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم اليه الارترأس مال السلم ويسترد به بعينه ان كان باقيا والا فقيمه يوم قبضه والله أعلم (سئل) في زيد دفع له

مطلب السلم في الجلود من غير استيفاء الشروط فاسد فيجب على المسلم اليه رد رأس المال ويجب على رب السلم قيمة المقبوض

مطلب اذا مات المسلم اليه يحل الاجل

مطلب دفع المسلم اليه بعض المسلم فيه الى رب السلم فقال لا أقبله الا تمام وتركه فسرقة

مطلب لا يصح اسلام البن في الزيت لان شرط صحته عدم اشتغال البديلين على أحد الوصفين

مطلب اذا أسلم في حرير الى نصيب الميزان فالسلم فاسد قال كفالة به غير صحيحة ولا يقبل دعوى الثلثة الابينة

مطلب القول لرب السلم في دعوى الاجل لا للمسلم اليه في انكاره

مطلب لا يطالب الوكيل ولا المسلم اليه بالمسلم فيه اذا فسد السلم

مطلب لا يصح السلم في الدبس وان اجتمعت شرائطه فيرد المسلم اليه رأس المال ويسترد الدبس ان قائماً والا فقيمه

مطلب دفع عمرو لزيد
دراهم ليخرجها له على شعير
فدفعها لزيد ليخرجها
بأنفق البعض وأخرج البعض

مطلب جعل الثمن الثابت
في الذمة سلمًا غير صحيح
مطلب أسلم لا يخرج في
قطن سلمًا فاسدًا ثم اشترى
المسلم اليه ما بذمته من
السلم فيه ثم باع رب السلم
بالثمن قطنًا

مطلب بيع المسلم فيه من
المسلم اليه لا يكون اقالة
مطلقًا

مطلب يجب ضمان قيمة الرهن
بالمسلم فيه بالغة ما بلغت ان
لم يثبت ضياعه بالبينة

مطلب بيع المسلم فيه قبل
قبضه لا يصح مطلقًا

مطلب اذا فسد السلم
يسترده المسلم اليه المسلم فيه
ويرد رأس المال

عمرو دراهم ليخرجها له على شعير فدفعها لزيد ليخرجها فخرج البعض وأنفق البعض على نفسه ولا أن يقول زيد ليخرجها فدفعها له على شعير أعرو هل يلزمه أن يدفع له نظير الشعير أم لا (أجاب) لا يلزمه ذلك والحال هذه على أي حالة تكون وانما يلزمه رد مثل ما استلمه من الدراهم والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قدرًا من الزيت بثمن معين ثم جعل الثمن في قدرًا من الزيت المبيع سلمًا وعند سحبي المحل دفع المسلم اليه المسلم شيئًا من الزيت هل يصح ذلك أم لا (أجاب) لا يصح ذلك لأن المسلم اليه ما دفعه من الزيت ويعطى الثمن الذي اشترى به القدر المذکور أو لا من الزيت أم كيف الحال (أجاب) لا يصح جعل الثمن الثابت في الذمة سلمًا فطالب المشتري بالدراهم التي جعلت ثمنًا لا غير ويرجع عما دفعه للبائع من الزيت والله أعلم (سئل) في امرأة أسلمت رجلاً مبلغًا في قطن بقمشه وزنا معينا سلمًا فاسدًا الخيل المحل لم يجد المسلم اليه قطنًا فاشترى منها ما بذمته من القطن بثمن مؤجل وحينئذ باعها قطنًا ببعض المبلغ وسلمها لها وأبقت عليه البعض وقطاعه به هل لها ذلك أم ليس لها الرأس مال سلمها في الأصل وترد الزائد والحالة هذه (أجاب) ليس للمرأة الرأس مال سلمها وما اشترته من القطن يلزمها منه بقدر ما سلمها من رأس مال السلم وترد الزائد والحالة هذه والله أعلم (سئل) في بيع المسلم فيه من المسلم اليه هل هو اقالة أم لا (أجاب) لا يكون اقالة سواء كان بقدر رأس المال أو بأقل أو بأكثر سواء قبض الثمن أو بعضه أو لا أم اذا استرد رب السلم رأس المال بعد أن قال انه قام على ثمن غال ونحوه فردّه المسلم اليه وقبضه فانه ينسخ ويكون ذلك اقالة له سلم كما اذا قال المشتري في البيع المطلق قام على ثمن غال فردّ عليه البائع الثمن وردّ هو عليه المبيع فانه يكون اقالة على الصحيح فافهم والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر خمسة قروش سلمًا في ستة قروش ولم يذكر شيئًا من شرائط السلم ورهن المسلم اليه على ذلك بندقية فادعى رب السلم ضياعها فما الحكم (أجاب) السلم والحال هذه فاسد لعدم استيفائه الشروط وفي السلم الفاسد الواجب ردّ رأس مال السلم على رب السلم وعلى المسلم اليه ردّ مثل قروشه أو عندها ان كانت قائمة لا دفع الزيت المسلم فيه لعدم ثبوته في ذمته ويضمن المرمي الذي هو رب السلم قيمة البندقية بالغة ما بلغت ان لم يثبت الضياع بالبرهان اذا فسد العقود كصحته في الاحكام وحكم الرهن الصحيح اذا لم يثبت ضياعه أو هلاكه فان جميع القيمة والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر خمسة وعشرين قرشًا في ثلاثين رطلًا نابلًا غزلًا فلا حمال ستة أشهر فلما مضت طالع الغزل فأعسر فاشتراه المسلم اليه من وكيل رب السلم بثلاثة وثلاثين قرشًا ودفع له منها ثمانية أرطال غزلًا فأقامها بثمانية قروش وأربعة وعشرين قطعة مصرية والباقي من الغزل باعه الاصيل لرجل آخر بثمانية وعشرين قرشًا فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) أما بيع الغزل المسلم فيه قبل قبضه فلا يصح سواء كان لاجنبي أو للمسلم اليه اتفاقًا أو ما تنفس السلم الذي وقع أولاً في الغزل ان استجمع الشروط وهي سبعة عشر شرطًا ستة في رأس المال وأحد عشر في المسلم فيه فهو صحيح يثبت به المسلم فيه في ذمة المسلم اليه وما أظن أنها استوفيت واذا لم توجد يلزم على المسلم اليه ردّ رأس المال وهو خمسة والعشرون قرشًا إلى رب السلم لا غير ويسترد ما سوى ذلك من الغزل وغيره والحال هذه والله أعلم (سئل) في رجل أسلم آخر قرشًا في مدحظة ولم يذكر ما توقف عليه صحة السلم ولزم المسلم فيه هل له أن يسترده ويدفع له قرشه ان كان باقيا أو مثله ان كان تعذر ردّه بعينه (أجاب) نعم له استرداده اذ كل من دفع شيئًا على أنه ثابت في الذمة فبان أنه لم يكن ثابتًا له استرداده وردّ عليه

رأس ماله والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر قنطار قطن سلبا رأس ماله خمسة قروش اشترى المسلم اليه من رب المسلم نصف قنطار بعينه بثمانية قروش وموجله الى سنة وقبضه ودفع له عند محله مائة مائة وكل له في ثلثي عامه القنطار بدفع نصفه الباقي ثم طالبه بالثلث الذي هو الثمانية قروش فباعه نصف قنطار بعينه بخمسة قروش وقاصصه بعثها بمائة مائة من الثمانية فهل له المطالبة بالثلاثة قروش أم لا وهل يصح جميع ما نفعلا أم لا أو نحو ذلك الجواب (أجاب) شراء المسلم اليه من رب المسلم نصف قنطار بعين صحيح لكن دفعه له بعينه بعد قبضه مائة مائة من القطن المسلم فيه غير صحيح لأن فيه شراء مائة مائة بأقل مما باع قبل نقد الثمن وهو فاسد وبقبضه على هذا الوجه لا يكدر بسلامته لأن قبض المبيع في البيع الناسد باذن مالكه موجب للضمنان ان قيمته بقيتته وان مثليا فبمثله ونصف القنطار الثاني وقع عن المسلم لم فيه بالدفع على جهته فبقى لرب المسلم نصف قنطار وعنده النصف المضمون بمثله فان تقاصصا صح و وقعت البراءة عن جميع المسلم فيه ولا يطالب كل بما في عهده وبيع المسلم اليه النصف القنطار آخر بالثلث الذي هو الخمسة قروش صحيح فقد لم ذمته لرب المسلم ثمانية عن النصف الذي اشتراه أولا ولم ذمته لرب المسلم الخمسة عن النصف الذي اشتراه آخر الا امره فالتقصاصا الخمسة بالخمس فبقى لرب المسلم ثلاثة يطالبه بها ووجه ما أخذ هذه الاحكام أن المسلم فيه يكون بيعا عند القبض قال في الزيادة لو أسلم مائة في كرم ثم اشترى المسلم اليه من رب المسلم كرم خبطة بمائة درهم الى سنة فقبضه فلما حل السلم أعطى ذلك الكرم ليخبر لانه اشترى مائة مائة بأقل مما باع قبل نقد الثمن كما نقله في البحر عن فتح القدير مستدلا به على ذلك وأما المقاصصة بالمسلم فيه فنقل في البحر عن الايضاح ان وجب على رب السلم دين مثل السلم بسبب متقدم على العقد أو بعده لم يصرف قاصصا وان وجب بقبض مضمون كالغصب والقرض صار قاصصا ان كان قبل العقد وان كان بعده فجعله قاصصا جاز انتمى وهنا وجب بقبض مضمون فان جعله قاصصا جاز وأما شراء المسلم اليه من رب المسلم وتكسبه فلا يشك شاك في جوازه والله أعلم

(كتاب السكنالة)

(سئل) في دلال قال لا آخر اشتره ذاكذا وان خسرت فعلى فاشترى من خسرت هل يصح ويلزمه الخسران أم لا (أجاب) لا تصح ولا يلزمه الخسران فقد صرح في البرازية بأنه لو قال بايع فلانا على ما أصابك من خسرت فعلى لم يصح وقد ذكره في البحر في شرح قوله وما غصبك فلان فعلى ناقلا عنها ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في رجل قال ختشت من حاكم سياسة وقد أراد الخروج من بلده لا يخرج ختشتا أخذ منك فعلى ضمانه فأخذ منه ما لا يطالب به هل يصح ويلزم السائل أم لا (أجاب) نعم يصح ويلزم السائل وهي مسألة المتون المعبر عنها بقولهم وما غصبك فلان فعلى والله أعلم (سئل) في رجل له على جماعة متكلمين على دين مبلغ قرض طالمهم به فقال له كبيرهم دينك عندي هل يكون كفيلا فطالب به أم لا (أجاب) نعم يكون كفيلا كما صرح به في التارخانية بقوله لفظه عندي للودعة لكنه بقرينة الدين تكون كسالة وأشار الله الزيلعي بقوله مظافه يحتمل العرق وفي العرق اذا قرن بالدين يكون ضمانا وقد صرح قاضي خان بأن عند اذا استعمات في الدين يراد به الوجوب فاذا علم ذلك علم أن له مطالبة وحيد والله أعلم (سئل) في رجل استعار من آخر زيتونا ليرهنه بدين عليه لا آخر ويبيع له كل ثمرته فأعاده لذلك شارطا

مطلب أسلم آخر خمسة قروش في قنطار قطن ثم اشترى المسلم اليه من رب المسلم نصف قنطار قطن بثمانية قروش وقبضه ودفعه له بمائة مائة ثم باع المسلم اليه لرب المسلم نصف قنطار بخمسة قروش وقاصصه بخمسة من الثمانية ويطالبه بالثلاثة

مطلب لا يصح التزام الدلال الخسران للمشتري
مطلب قال ختشت من الحاصكم أراد الخروج لا يخرج فأخذ منك فعلى
مطلب اذا قال أسلمت المديونين للسدائن دينك عندي يكون كفيلا به
مطلب استعار من آخر زيتونا ليرهنه بدين عليه من آخر ويبيع له كل ثمرته فأعاده شارطا عليه الرجوع بمائة كاه المرتين

لرجوع عليه بهما كله المرتين منها فأكله مسنين هل يرجع عليه أم لا (أجاب) نعم له ان يرجع
عليه بما أكله منها كما يعلم من مسائل الكفالة بالجهول نحو ما ذاب لك على فلان فعلى وما غصبك
فلان فعلى فافهم والله أعلم (سئل) في قاض اقترض من آخر دراهم وطلب المقرض منه كنفلا
فأحضر المقرض رجلا لديه وقال له هذا يكفاني فقال الرجل ان دخل القاضى مدينة القدس
الشريف وقبض المصنوع فلأنا كنفيل عنه فيما اقترضه ذات القاضى المستقرض فى أثناء الطريق
ولم يدخل القدس الشريف ولم يقبض المصنوع هل تصح الكفالة أم لا (أجاب) هذه المسئلة
وقع فيها الشراح الهداية بحال عظيم بسبب تعقيد فى العبارة بطول الكلام عليه فنحبس عنان
القلم عنه ونذكر ما صرح به قاضيان فى فتاواه وهو قوله ولو علق الكفالة بما هو شرط محض نحو
أن يقول اذا عبت الريح أو جاء المطر أو اذا قدم فلان الاجنبى الدار فانا كنفيل بنفسه لا يصير
كنفلا وكذا علق الكفالة بالمال بهذه الشرائط وان علق الكفالة بما هو سبب الحق أو سبب
لا يمكن التسليم فهو أن يقول اذا قدم المطالب البلد فانا كنفيل بنفسه فقدم فلان صار كنفلا
بنفسه لانه متعارف انتهى فقد جعل قدم فلان شرطا للزوم الكفالة وهذا شرط لازومها
دخول القاضى مدينة القدس الشريف وقبض المصنوع ولم يرد فيه كيف يصح ان يلزمه المال
هذا لا يكون بحال من الاحوال فافهم والله أعلم (سئل) فى صلح طاعة لداستاجر وقبل وانتم
وتعهد فلان بن فلان وفلان بن فلان من فلان بن فلان وفلان بن فلان عما هو مرتب على أهالى
القرية الغلانية عن المال العتيق الباقى عليهم من سنة كذا وعن مال سنة كذا وعن مال
سلطان ومشاهرة وخلة وغريبة وحق حطب ومال طنطور ووجدية وعيدية وخيسية مبلغا
قدره ألفا قرش وثمناة قرش يدفعان ختام شهر ربيع الاول ثمانمائة والباقى وهو ألفان
يدفعان فى ثمانية أشهر من غرة ربيع الثانى الى ختام ذى القعدة كل شهر ما تقرر وخمسون
استجارا وقبلوا وتعهدوا بالتزام صحيجات شرعيات وقبولات شرعوا وصدقا هما على ذلك فلان
وفلان وقبل كل التصديق لنفسه قبول لا شرعا ثم بعد عام ذلك تسلم الملتزمان المذكوران من
حبس فلان وفلان الملتزم لهما شئخى القرية فلانا وفلانا المسجونين على المال المذكور تسلموا
شرعيا وكفل كل من الملتزمين صاحبه فى أداء المبلغ المذكور يؤخذ منهما كنفالة شرعية وثبت
ذلك لدى الحاكم الشرعى الموقع خطه أعلاه وحكمه عوجبه حكما شرعيا فهل ما تضمنه هذا الصك
صح شرعا سالم من الخلل يعمل به شرعا فيصح استجار المستأجرين وقبولهما وانترامهما المصدر
فى الصك باستأجر والتزم وقبل وتعهد عما هو مرتب على أهالى القرية الغلانية عن المال العتيق
وعن مال سنة كذا وعن مال السلطان ومشاهرة الخ ام لا (أجاب) لا شبهة فى خال الصك
المذكور وعدم حكمة اذ قوله استأجر وقبل والتزم وتعهد عما هو مرتب على أهالى القرية عن
المال العتيق الخ أفعال واقعة على ما هو مرتب على أهالى القرية وهما كذلك فاسد باجماع
العقلاء اذا استجار ما هو كذلك لا يعتقل وقبوله كذلك وتعهدوا التزاه اذ الكفالة بما لا شوب
له فى النعمة غير صحيج فى أصح القوانين فكيف بما لا أصل له شرعا من جدية وعيدية وخيسية الخ
قال فى فتح القدير وأما النوائب فان أريد بها ما يكون بحق ككبرى النهر المستتركة للعامة وأجرة
المارس للمحلة الذى يسمى فى ديار مصر الخنزير والموقف لتجهيز الخيش فى حق قداء الاسرى اذا
لم يكن فى بيت المال شئ وغيرهما مما هو بحق فان الكفالة تجازة لا اتفاق لانها واجبة على كل مسلم
موسر بايجاب طاعة ولى الامر فيما فيه مصلحة المسلمين ولم يلزم بيت المال أول رزمة ولا شئ فيه وان

مطالب في تعلیق الکفالة
بالشرط

مطاب فيما تصح به الكفاية
وما لا تصح كالحجبايات
والنوائب وغيرها

أريد بما ليس بحق كالجبايات الموظفة على الناس في زماننا بلاد فارس على الخياط والطباخ وغيرهم للسلطان في كل يوم أو شهر أو ثلاثة أشهر فانهم ظلموا واختلعت المشايخ في صحة الكفالة بها فقبل تصح اذ العبرة في صحة الكفالة بوجود المطالبة بما بحق أو باطل ولهذا قلنا ان من تولى قسمتها بين المسلمين فعدل فهو مأجور وينبغي ان كل من قال ان الكفالة تضم في الدين يمنع حجتنا عنها ومن قال في المطالبة يمكن أن يقول بحجتها ويكن منعها بناء على أنها في المطالبة في الدين أو منعها أو مطلقاً ومن عيّل الى الحق الامام البرزوي يريد نفي الاسلام أما أخوه صدر الاسلام فأني صحة الكفالة بهم انتهى وفي الخلاصة نقلاً عن مجموع النوازل طمع الوالي ان يأكل منهم شيئاً فيحق فاختفى بعضهم وظفر الوالي ببعض فقال المختفون للذين وجدتهم الوالي لا تطعموه علمنا وما أصابكم فهو علينا بالخصم فلو أخذ الوالي منهم شيئاً فلهم الرجوع قال هذا مستقيم على قول من يجوز ضمان الجباية وعلى قول عامة المشايخ لا يصح وفي البرازية نعمان الجبايات على قول عامة المشايخ لا يصح وقد ذكرنا ان نفي الاسلام وجساعة قالوا يصح وجعلوا المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية انتهى وفي فتح القدير في آخر التقرير في المسئلة قال والحكم يعني في القسمين ما بيناه من الحق في أحدهما والخلاف في الآخر ثم من أصحابنا من قال الأفضل للانسان ان يسأوى أهل محالته في اعطاء النسابة قال شمس الأئمة هذا كان في ذلك الزمان لانه اعانة على الحاجة والجهاد وأما في زماننا فأكثر النوائب فؤخذ ظالم ومن تمكن من دفع الظلم عن نفسه فهو خير له وان أراد الاعطاء فليعط من هو عاجز عن دفع الظلم عن نفسه ليستعين به على الظلم ويسأل المعطى الثواب انتهى فان قلت فقد صرح ابن كمال باشا في كتابه الاصلاح والايضاح بأن الفتوى على الحق وما عليه الفتوى أصح مما عليه العامة قلت انه غير مسلم بلا برهان فان قلت ان الشيخ زين ابن نجيم في البحر قال وظاهر كلامهم ترجيح الحق ولذا قال في ايضاح الاصلاح والفتوى على الحق فجعله على القول وظاهر كلامهم والخال ان ظاهراً كلامهم يخالفه لما صرح به في الخلاصة والبرازية انه قول العامة والعلة له أن الظلم يجب اعداده ويحرم تقريره وفي القول بحجته تقريره قلت قال مؤيد زاده في مجموعه نقلاً عن العمادية والاسير اذا قال لغيره خلصني فدفع المأمور مالا وخلصه منه اختلف فيه قال السرخسي يرجع في المسئلةين وقال صاحب المحيط لا يرجع هذا هو الاصح وعليه الفتوى فهو مدافع لما في الاصلاح فان قلت قال قاض خان وان كفل عن رجل الجبايات اختلفوا فيه والصحيح أنها تصح قلت قوله والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى وأما الخراج فصرح علماءنا بأنهم اتفق الكفالة به قالوا المراد به الموظف وهو الذي يجب في الذمة بأن يوظف الاسام كل سنة من ماله على ما يراه لاخراج المقاسمة وهو الذي يقسمه الامام من غلة الارض لانه غير واجب في الذمة كذا في العمى وغيره وظاهر ان المعتمد الاطلاق ومن ثم أطلقه صاحب الكنز فيه وغيره قال في البحر أطلقه فشم الخراج الموظف وخراج المقاسمة وخصه بعضهم بالموظف وهو ما يجب في الذمة وفي صحة الضمان بخراج المقاسمة لانه لم يكن ديناً في الذمة والمسئلة كثيرة النقل متونا وشروحاتاً وهذا وأما الصك المذكور فأنواع الخلل فيه لا تحصى فلا يعاب به ولا يلتفت اليه شرعاً والله أعلم (سئل) في رجلين صادرهما الوالي وجبهما فقال أحدهما لا أخرج خلصت من مصادره بدفع المال الذي طلبه ونصفه على ونصفه عليه ففعل هل له الرجوع عليه أم لا (أجاب) له الرجوع ولو لم يقل له اترجع على في البرازية قال لرجل خلصني من مصادره الوالي أو قال الاسير ذلك قيل لا يرجع فيه ما بالا

مطلب صادر الوالي رجلاً
فقال لا يخرج خلصني من
مصادره صح ويرجع عليه
بما دفع

مطلب الكفيل بالنفس يبرأ
بموت المكفول به
مطلب ان كان غصب بهيتمك
فأناضامن

مطلب مهمما أخذ منك فعلى

مطلب اذا أثبت أنهم مضمنا
له بذمة فلان يؤخذ ان به
مطلب في ألفاظ نصيح
الكفالة بها ولا يبرأ الكفيل
بالنفس الا اذا سلم المكفول
به في مجلس يمكن شخصته
فيه

مطلب مات عن ذكور
واناث وقد كفل مهر زوجة
أحد أولاده ثم مات إحدى
البنات عن زوجها وعن
ذكر ثم عوزوا زوجة الابن
المكفول لها كرامة تضي
الكفالة وقضى بذلك ثم
أراد زوج الميثة ابطال ذلك
مطلب اذا كفل مهر زوجة
ابنه ثم مات يؤخذ من تركه
مطلب قال رئيس المركب
وبعض من معه للباقيين مهمما
أخذ لكم فعلينا

شمرط الرجوع وقيل في الأسير يرجع بلا شرط لافي المصادرة والامام السرخسي على أنه يرجع
فيهما بلا شرط الرجوع وهو الصحيح انتهى ومثله في كثير من الكتب والله أعلم (سئل) في
كفيل النفس هل يبرأ بموت المكفول به أم لا (أجاب) نعم يبرأ بموته والله أعلم (سئل) في قروي
نزل به ضيف فغصب بهيمة جاره فاتهم الضيف بها فأتى الى المضيف وقال له ان فلانا ضيفك غصب
بهيمة في الثلاثين فقال له ان كان غصب بهيتمك فاناضامن فظهر غصب فلان لها هل على المضيف
ضمانها أم لا (أجاب) نعم عليه ضمانها وهو ردّها ان كانت باقية أو قيمتها ان كانت هالكة كما
صرحت به المتن والشروح والتساوي والله أعلم (سئل) في رجل اتهم آخر بسرقة بقره فأنكر
فذهب فتجسس فراه عنده قوم لا يقدر عليهم لكنهم أخبروه بأن فلانا أو صليبا الميناو باع البعض
لناو البعض تركه عندنا ودعيه فرجع اليه وطالبه بردي بقره فليده فقال اذهب أنت اليهم وسهما
أخذوا منك فعلى فتفعل وأخذوا منه ما لا يجبروا كراهي اهل يضمن ما أخذوا منه أم لا (أجاب)
نعم يضمن جميع ما أخذوه وال حال هذه بقوله مهمما أخذوه من مالك فعلى صرحوا به في الكتب
والدلالات والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخرين أنهم مضمنا له ما تعاق بدنة فلان ياذنه
بالكفالة الشرعية هل اذا ثبت ذلك عليهم ما يالوجه الشرعي يؤخذ ان به أم لا (أجاب) نعم
يؤخذ ان به ويحسب ان فيه فقد صرح علماؤنا بأن حكم كفيل الكفيل حكم الكفيل في الطلب
والحبس والملازمة وجميع الاحكام والله أعلم (سئل) في رجل قال لاخر كفلت لك فلانا أو
ضمته أو ضمانه على هل الكفالة بهذه الصيغة كفالة نفس أو كفالة مال وان كانت كفالة نفس
هل يبرأ الكفيل بدفعه الى من كفل له حيث يمكنه شخصته ولو في غير مجلس القاضى (أجاب)
هي كفالة بالنفس ويبرأ بتسليمه له حيث يمكنه شخصته ولو في غير مجلس القاضى ان لم يشترط
تسليمه فيه والله أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة وخمسة بنين وثلاث بنات منها ثم ماتت
احداهن عن زوج وعن ذكر والتركه مستغرقة بالدين فعوضت الزوجة عن صداقتها كراما وزوجة
ابنه لكفالة مهرها بغراذ ان ابنه كراما وقضى القاضى به هل لزوج الميثة ابطال قضاء القاضى بذلك
مع استيفاء المهر أم لا (أجاب) لا يقدر على ابطال ما انصب عليه قضاء القاضى المستوفي
لشرائطه الشرعية وقد تقر في الشرع الشريف تقديم الدين على الارث وأن الكفيل بغير
أمر المكفول عنه لا يرجع وأنه اذا مات يستوفي من تركته ولا رجوع للورثة على المكفول عنه
كما صرح به في البحر وغيره والله أعلم (سئل) في رجل كفل مهر زوجته ابنة ومات الاب هل يؤخذ
من تركته أم لا (أجاب) نعم يؤخذ المهر من جميع التركة بسبب ما ذكر من الكفالة والله أعلم
(سئل) في سفينة قرأ يسها انصراني جل بها نساء وأطفالا ورجالا من المسلمين والافرنج وأقبل
عليهم في البحر غليون به أهل حرب من الافرنج فصاح المسلمون على الرئيس ان يلقهم هم على البر
وكان متيسرا القرية من البر فقال هو ومن معه من الافرنج لا تخافوا مهمما أخذ لكم هو لا
فضمانه علينا فأسرهم وأخذوا أموالهم وأطلقوا الرئيس والافرنج ولم يتعترضوا الاموالهم هل
يصح هذا الضمان فيضمنون ما أخذوا من المسلمين أم لا (أجاب) نعم يصح هذا الضمان اذا المضمون
عنه معلوم بالاشارة وكذا المضمون له وهم المسلمون الذين في السفينة ولا خلاف عندنا في صحة
هذا الضمان انما الخلاف فيما اذا كان المضمون عنه مجهولا ومن فروع المذهب قال لاخر
اسلك هذا الطريق فان أخذ مالك فاناضامن وأخذ ما له صبح الضمان والمضمون عنه مجهول كذا
في جامع الفصولين راجع القوائد ظهير الدين ثم قال ما ذكر من الجواب مخالف لما ذكره القدوري

وأما استئصال كلاً في صحة الضمان والله أعلم (سئل) في رجل باع لا سخر حنطة إلى دخول
الجرن بثمن ككفله آخر فظهر فساد البيع بالأجل المجهول هل يبرأ الكفيل عن الكفالة أم لا
(أجاب) يظهر فساد البيع يظهر فساد الكفالة إذا لازم على الاصيل رد المبيع نفسه إن كان
موجوداً أو رد مثله إن كان هالكاً أو مستهلكاً لا عنه فقط به عديم الدين المكفول به على الاصيل
فلا ضمان على الكفيل والله أعلم (سئل) في رجل دفع لجمال ثلاثة جمال يذهب بها إلى مصر
بجمولات لا سخر باجرة معاومة عينت البجمال على صاحب الجمل ودفع له سجاراير كبه عارية فلما
حل عصر مرض الجمار وعجز عن السير وخرجت القافلة وان ترك الخروج معها حصل ضرر
كلى للجمال والجمال فلما خرج أو دعه عند ثقة يحفظه ويقوم بأمره فلما وصل إلى وطنه الاصيل
أخبر به فاستشاط غيظاً فكفله آخر فيه هل الكفالة صحيحة أم غير صحيحة (أجاب) الكفالة غير
صحيحة لأن شرطها ضمان المكفول به على الاصيل وهو مختلف هنا لأن المستعار غير مضمون
لهذا المندر الذي ذكر على الجمال والله أعلم (سئل) في ثلاثة أنفار كفلا دابة قتيل على عاقلة القتال
هل تصح كفالتهم وبطابونهم أم لا (أجاب) لا تصح الكفالة بالدابة كما صرح به في الظهيرية
والخلاصة والبرازية والتأخر خالية نقلاً عن الظهيرية فلا يطالبون به لعدم صحتهما والله أعلم

(كتاب الحوالة) *

(سئل) في رجل لاخته الكبيرة مهر على زوجها وعلى الرجل المذكور مهر لزوجه البالغة
فأحال الأخ المذكور أباً وزوجه بمهرها على زوج أخته استوفى الأب من مهر الأخت مهر بنته
بغير إذن من الزوجين فاستوفى الأب منه البعض وبقي البعض ومات الأخ وأخته عن يحجبه
ومات الأب المحال أيضاف هل الحوالة صحيحة أم غير صحيحة وما الحكم في المدفوع للأب هل للدافع
الرجوع في تركه الأب أم لا (أجاب) الحوالة المذكور باطلة وللمعتال عليه الدافع الرجوع فيما
دفعه بعينه إن كان قائماً بقيمة في القيمي ومثل في المثل إن كان مستهلكاً في تركه القابض
والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل استأجر من ناظر وقف قرية وشرط تعجيل الاجرة وأطال
بها مستحقاً في الوقف فقبضها ثم نقضت الاجرة فهل يرجع على الناظر أو على المستحق بما قبض
(أجاب) يرجع المحال عليه بما أدى للمعتال على المحيل لا على المحتال والحال هذه والله أعلم
(سئل) في متول أدن له القاضي في الاستئذان للعمارة إذا مال للوقف فمعر المستأجر باذن
المتولى وأحاله على مستأجر حوائت الوقف ولم يصرحوا بقبول الحوالة هل للمستأجر مطالبة
المتولى بما صرفه وحجبه إذا امتنع عن الاداء أم لا (أجاب) للمستأجر ذلك في البحر عن القنية
ومثله في الحاوي الزاهدي إذا قال القيم أو المالك لم يستأجرها أذنت لك في عمارتها فمعرها باذنه
يرجع على القيم والمالك والحوالة لا تلزم لأنه لا ينسب إلى ساكت قول والله أعلم (سئل) في
المحتال إذا تولى من احتال عليه المال هل له أن يرجع به على الاصيل أفقونا وإنكم الثواب الجزيل
(أجاب) نعم له الرجوع على المحيل الذي هو في ابتداء الدين أصيل لأنه انما رضى بهذا النقل
بشرط وصول الدين إليه من جهة المحتال عليه بدلالة الحال وهي فوق دلالة المقال وقد
فاته ذلك ف يرجع عليه بما هنالك والله أعلم (سئل) في رجل له على آخر دين فأحاله به على رجل
وقبل الحوالة ومات المحتال عليه وعليه دين لا تفي تركته بها فما الحكم في دين الحوالة (أجاب)
المحتال أسوة لغرماء المحتال عليه فان بقي له شيء عليه يرجع به على المحيل لأنه قد تولى والله أعلم

مطلبه إذا كفله عن المبيع
بيعا فأسد أقال الكفالة فاستد

مطلب الكفالة بالمستعار
غير صحيحة

مطلب الكفالة بالدابة غير
صحيحة

مطلب رجل عليه مهر
لزوجته البالغة ولاخته
الكبيرة مهر على زوجها
فأحال أباً وزوجه بمهرها على
زوج أخته

مطلب يرجع المحال عليه
بما أدى للمعتال على المحيل

مطلب إذا عر المستأجر
بإذن الناظر صرح ويرجع
عليه ولا يكون سكوت
المحال عليه قبولا للحوالة

مطلب إذا تولى المال على
المحال عليه يرجع به على
الاصيل

مطلب المحتال أسوة لغرماء
المحتال عليه

مطلب أقام المدعى عليه
بينه على المدعى أنى أحلتك
بالدين على فلان الغائب
وهو منكر بخفاء الغائب
ولم يعد البينة ثانياً في وجهه
مطلب اشترى جارا بثمن
فأحال البائع عليه آخر بتمنه
فقبل المشتري الحوالة ان
أعجب الجار أبويه

(سئل) في رجل ادعى على آخر بدين هو ثمن مبيع فأجابه باني أحلتك به على فلان الغائب
فقال المدعى لم أقبل ذلك فأقام المدعى عليه بينة عليه بذلك فقبلها القاضى ومنعه من معارضته
الى الاجتماع بالغائب ومخاصمته هل يلزم المدعى تعزيراً وأهانة بذلك أم لا وإذا حضر
الغائب وجحد الحوالة ولم يقيم عليه البينة هل له الرجوع على المحيل أم لا (أجاب) لا يلزم
للمدعى أهانة ولا تعزير بذلك وإذا حضر الغائب وجحد الحوالة ولا بينة للمدعى عليه ولم
يعهد المدعى البينة رجع المدعى على المدعى عليه لانه قد نوى بسبب ذلك على
الحال عليه والله أعلم (سئل) في قروي عليه دين لبدوى ألح عليه بطلبه
فباع لرجل يحمياله وأحال البدوى عليه بثمنه فقبل الحوالة
قائلاً ان أعجب أبوى الجار فلم يعجبهما ورتده على
بائعهم هل للبدوى طلب عليه ام لا (أجاب)
لا طلب للبدوى عليه والحال
هـ هذه لبطلان الحوالة
بقصد الشرط
والله أعلم

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى وأوله كتاب أدب القاضى

